

المباني والكتب

لإمام دابر الهجرة الإمام مالك بن أنس الإصبهني

رواية الإمام سحنون بن سعيد التنوخي

عن الإمام عبد الرحمن بن القاسم العتيق

رضي الله تعالى عنهم أجمعين

الجزء الثالث

«أول طبعة ظهرت على وجه البسيطة لهذا الكتاب الجليل»

«حقوق الطبع محفوظة للملزم»

الحاج محمد قنديل سني المغربي النوبي

(التاجر بالفتحامين بمصر)

تنبه

قد جرى طبع هذا الكتاب الجليل على نسخة شقيقة جداً ينف تاريخها عن
ثمانمائة سنة مكتوبة في رق غزال صقيل ثمين وفق الله سبحانه وتعالى بفضل
للحصول عليها بعد بذل المجهود وصرف باهظ النفقات ووجد في حواشي هذه
النسخة خطوط لكثير من أئمة المذهب كالفاضل عياض وأضرابه وقد نسب له
فيها أن المدونة فيها من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعة آلاف حديث
ومن الآثار ستة وثلاثون ألف أثر من المسائل أربعون ألف مسألة اهـ

طُبعت بمطبعة السعادة بجوار محافظة مصر سنة ١٣٢٣ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلّى الله على سيدنا محمد النّبىّ الامى وعلى آله وصحبه وسلم

كتاب الجهاد من المدونة الكبرى

الدعوة قبل القتال

قال سحنون بن سعيد: قلت لعبد الرحمن بن القاسم أكان مالك يأمر بالدعوة قبل القتال (قال) نعم كان يقول لا أرى أن يقاتل المشركون حتى يدعوا (قلت) ولا يبيتون حتى يدعوا قال نعم (قلت) وسواء أن غزوناهم نحن أو أقبلوا هم إلينا غزاة فدخلوا بلادنا لا نقاتلهم في قول مالك حتى ندعوهم (قال) قد أخبرتك بقول مالك ولم أسأله عن هذا وهذا كله عندي سواء (قلت) وكيف الدعوة في قول مالك (قال) ما سمعت من مالك فيها شيئاً ولكن ندعوهم إلى الله ورسوله أو يؤدوا الجزية عن يد (وقال مالك) أيضاً أما من قارب الدروب فالدعوة مطروحة لعلمهم بما يدعون إليه وما هم عليه من البغض والعداوة للدين وأهله ومن طول معارضتهم للجيوش ومحاربتهم لهم فلتطلب غرتهم^(١) ولا تحدث لهم الدعوة إلا تحذيراً وأخذ عدة لمحاربة المسلمين ومنعاً لما رجاه المسلمون من الظهور عليهم. وأما من بعد وخيف أن لا تكون ناحيته ناحية من أعلمتك فإن الدعوة أقطع للشك وأبرّ للجهاد يبلغ ذلك بك وبه ما بلغ وبه تنال علم ما هو عليه في الإجابة لك ابن وهب (قلت) ولعله أن لا يكون عالماً وإن ظننت أنه عالم ابن وهب عن الليث بن سعد وعميرة بن أبي ناجة ويحيى

(١) يريد أن الدعوة متنوعة في هذا الموضع وقال الباجي يريد بأنليل والنهار اه من هامش الاصل

ابن أيوب عن يحيى بن سعيد أنه قال لا بأس بابتغاء عورة العدو بالليل والنهار لان دعوة الاسلام قد بلغتهم وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث الى خير فقتلوا أميرهم ابن أبي الحقيق غيلة والى صاحب بن ليثان من قتله غيلة وبعث نفرًا فقتلوا آخرين الى جانب المدينة من اليهود منهم ابن الاشرف (قال) يحيى بن سعيد وكان عمر ابن عبد العزيز يأمر أمراء الجيوش أن لا ينزلوا بأحد من العدو الا دعوهم (قال) يحيى ولعمري انه لحقيق على المسلمين أن لا ينزلوا بأحد من العدو في الحصون ممن يطمعون به ويرجون أن يستجيب لهم الا دعوه فأما من ان جلست بأرضك أتوك وان سرت اليهم فأتوك فان هؤلاء لا يدعون ولو طمع بهم لكان ينبغي للناس أن يدعوه ﴿ وأخبرني ﴾ القاسم بن عبد الله عن حسين بن عبد الله عن أبيه عن جده عن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه أنه لم يكن يقاتل أحداً من العدو حتى يدعوه ثلاث مرات ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم وكان يفرق بين الروم في قتالهم وبين القبط قال نعم (قال) ولا يقاتلون حتى يدعوا وقال أيضاً ولا يبيتون ﴿ قلت ﴾ أكان مالك يرى أن يدعوا قبل أن يقاتلوا ولا يرى أن الدعوة قد بلغتهم قال نعم ﴿ قال ﴾ وقال مالك في قتال السلافة يدعوه الى أن يتقي الله ويدع ذلك فان أبي قتاتله وان عاجلك عن أن تدعوه فقاتله (قال) وكذلك أهل الحرب ان عاجلوك عن أن تدعوه فقاتلهم ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وان طلبت السلافة الطعام أو الأمر الخفيف فأرى أن يعطوا ولا يقاتلوا وكذلك سمعت من مالك ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وسأل مالك رجلاً من أهل المغرب فقال يا أبا عبد الله انا نكون في خصوصنا فيأتينا قوم يكابروننا يريدون أنفسنا وأموالنا وحرمتنا أو قال أموالنا وأهلينا قال ناشدوهم الله في ذلك فان أبوا والا سيف ﴿ قال ﴾ وسئل مالك عن قوم أتوا الى قوم في ديارهم فأرادوا قتلهم وأخذ أموالهم (قال مالك) ناشدوهم بالله ثم بالسيف ﴿ ابن وهب ﴾ عن عقبة بن نافع عن ربيعة أنه قال ان كان عدو لم تبلغه الدعوة ولا أمر النبوة فاتهم يدعون ويعرض عليهم الاسلام وتسير اليهم الامثال وتضرب لهم العبر ويتلى عليهم القرآن حتى اذا بلغ العذر في

دعائهم وأبوا طلبت عورتهم والتمست غفلتهم وكان الدعاء فيمن أعذر اليهم في ذلك بعد
 الاعتذار تحذيراً لهم ﴿مالك﴾ عن حميد الطويل عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم خرج الى خير فأتاها ليلاً وكان اذا جاء قوما ليلاً لم يغر حتى يصبح فلما
 أصبح خرجت عليه يهود خير بمساحيهم ومكاتلهم^(١) فلما رأوه قالوا محمد والله محمد
 والخميس فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الله أكبر الله أكبر خربت خير انا
 اذا نزلنا بساحة قوم فساء صباح المنذرين ﴿ابن وهب﴾ عن خالد بن حميد المهرى
 أن اسحاق بن أبي سليمان الانصاري حدثهم أنه سأل ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن
 رجل عرض له لص ليفضبه ماله فرماه فزرع عينه هل عليه دية (قال) لا ولا نفسه
 فقلت لربيعة عن تذكرك هذا قال كان سعد بن أبي وقاص وعبد الرحمن بن عوف
 يخبران أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من قتل دون ماله فأفضل شهيد قتل في
 الاسلام بعد أن يتعوذ بالله وبالا سلام ثلاث مرات فان قتل اللص فشر قتيل قتل في
 الاسلام (قال) اسحاق وكان مسلم بن أبي مریم يرى هذا ﴿ابن وهب﴾ عن عمر
 ابن محمد بن زيد عن عاصم بن عبد الله عن سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم من قاتل دون ماله حتى يقتل فهو شهيد ﴿ابن وهب﴾
 عن جرير بن حازم عن يحيى بن عتيق قال قلت للحسن يا أبا سعيد إنا نخرج تجاراً
 فيعرض لنا قوم يقطعون علينا السبيل من أهل الاسلام فقال أيها الرجل قاتل عن
 نفسك ومالك ﴿ابن وهب﴾ عن أشهل بن حاتم عن عبد الله بن عون عن محمد بن
 سيرين أنه قال ما علمت أحداً من الناس ترك قتال من يريد نفسه وماله وكانوا
 يكرهون قتال الامراء ﴿ابن وهب﴾ عن جرير بن حازم عن أيوب السخيتاني عن
 محمد بن سيرين أنه قال ما علمت أحداً ترك قتال الحرورية واللصوص تخرجوا الا أن
 يجبن الرجل فذلك المسكين لا يلام ﴿ابن وهب﴾ عن محمد بن عمرو عن ابن جريج

(١) (ومكاتلهم) جمع مكاتل كبير وهو زئيل يسع خمسة عشر صاعاً والمراد هنا قتلهم التي

يحملون فيها حبوب زروعهم اهـ

عن عمرو بن شعيب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من حمل علينا السلاح فليس منا ولا راصداً بطريق ﴿﴾ ابن وهب ﴿﴾ عن مالك وعبد الله بن عمر ويونس وأسماء وغيرهم أن نافعاً أخبرهم عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من حمل علينا السلاح فليس منا

﴿﴾ في الجهاد مع هؤلاء الولاة ﴿﴾

﴿﴾ قال ﴿﴾ وقال مالك لا أرى بأساً أن يجاهد الروم مع هؤلاء الولاة ﴿﴾ قال ابن القاسم ﴿﴾ وكان فيما بلغني عنه لما كان زمان مرعش ^(١) وصنعت الروم ما صنعت فقال لا بأس بمجاهدتهم (قال ابن القاسم) وأما أنا فقد أدركته يقول لا بأس بمجاهدتهم ﴿﴾ قال ابن القاسم ﴿﴾ قالت للمالك يا أبا عبد الله انهم يفعلون ويقبلون قتل لا بأس على الجيوش وما يفعل الناس وقال ما أرى به بأساً ويقول لو ترك هذا أي لكان ضرراً على أهل الاسلام ويزكر مرعش وما فعل بهم وجرة الروم على أهل الاسلام وغاراتهم على أهل الاسلام ولو أنه ترك مثل هذا لكان ضرراً على أهل الاسلام

﴿﴾ الغزو بالنساء ﴿﴾

﴿﴾ قال ابن القاسم ﴿﴾ وسألت مالكا عن الرجل يغزو ومعه أهله الى الرباط على بعض السواحل يقال لا بأس بذلك ﴿﴾ قلت ﴿﴾ فهل كسفتموه عن الرجل يدرب في أرض الحرب غازياً يغزو بأهله معه أو يغزو النساء مع الرجل في دار الحرب (فقال) ما كسفتناه عن أكثر مما قلت لك في الرباط ولا أرى أن يخرج بالنساء الى دار الحرب ﴿﴾ قلت ﴿﴾ أرايت النساء هل يدرب بهن في أرض العدو في الغزو (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً ولكن سمعت مالكا يقول في السواحل لا بأس أن يخرج الرجل

(١) (مرعش) في القاموس مرعش كقعد بلد بالشام قرب انطاكية وذو مرعش ملك بلغ بيت المقدس فكتب عليه باسمك اللهم اله حمير أنا ذو مرعش الملك بلغت هذا الوضع ولم يبلغه أحد قبل ولا يبلغه أحد بعدي اه

بأمراته في عسكر لا يخاف عليهم لقلهم مثل الاسكندرية وما أشبهها **﴿قال ابن القاسم﴾** وان غزا المسلمون في عسكر لا يخاف عليهم لقلهم لم أر بأسا أن يخرج بالنساء في ذلك **﴿ابن وهب﴾** عن أنس بن عياض عن جعفر بن محمد عن أبيه عن يزيد بن هرم عن أن نجدة كتب الى ابن عباس رضي الله عنه يسأله عن خمس خلال فقال ابن عباس ان الناس يقولون ان ابن عباس يكتب الحرورية ولولا أنني أخاف أن أكنم علما لم أكتب اليه ولا نعمة عين ^(١) وقال ابن جريج في حديثه قال ابن عباس ولولا أن أردته عن شين يقع فيه ما كتبت اليه ولا نعمة عين . فكتب اليه نجدة أما بعد فأخبرني هل كان رسول الله صلى عليه وسلم يغزو بالنساء وهل كان يضرب لمن في الخمس بسهم وهل كان يقتل الصبيان ومتى يتقضى يتم اليتيم وعن الخمس لمن هو . فكتب اليه قد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغزو بالنساء فيداوين المرضى ويحدين من الغنيمة ولم يسهم لمن وانه لم يكن يقتل الصبيان وكتبت تسألني متى يتقضى يتم اليتيم ولعمري ان الرجل لتنت لحيته وانه لضعيف الأخذ لنفسه ضعيف الاعطاء منها فاذا أخذ نفسه من صالح ما يأخذ الناس فقد انقطع عنه اليتيم

﴿في قتل النساء والصبيان في أرض الحرب﴾

﴿قلت﴾ هل كان مالك يكره قتل النساء والصبيان والشيخ الكبير في أرض الحرب قال نعم **﴿قلت﴾** فهل كان مالك يكره قتل الرهبان (قال) نعم كان يكره قتل الرهبان المعبسين في الصوامع والديارات **﴿قلت﴾** أرايت الراهب هل يقتل (قال) سمعت مالكا يقول لا يقتل الراهب (قال مالك) وأرى أن يترك لهم من أموالهم ما يعيشون به لا يأخذون منهم أموالهم كلها فلا يجدون ما يعيشون به فيموتوا **﴿ابن وهب﴾** عن ابن لهيعة عن عبد ربه بن سعيد عن سلمة بن كهيل عن شقيق بن سلمة عن جرير بن عبد الله البجلي قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا بحث سرية قال بسم الله

(١) (لا نعمة عين) يقال نعم عين ونعمة عين ونعام عين بفتح أوائها أى أفعل ذلك نعاما لعينك واكراما

وفي سبيل الله لا تغلوا ولا تغدروا ولا تمشلوا ولا تقتلوا الولدان ﴿مالك﴾ عن ابن شهاب أن ابناً لكعب بن مالك الانصاري أخبره قال فهدى رسول الله صلى الله عليه وسلم النفر الذين قتلوا ابن أبي الحقيق عن قتل النساء والولدان ﴿مالك﴾ وغيره عن نافع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى في بعض منازيه امرأة مقتولة فانكر ذلك ونهى عن قتل النساء والصبيان ﴿ابن أبي الزناد﴾ عن أبيه قال حدثني المرقع بن صفيي^(١) أن جده رباح بن ربيع أخا حنظلة الكاتب أخبره أنه خرج مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة غزاها كان على مقدمة فيها خالد بن الوليد فر رباح وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على امرأة مقتولة مما أصابت المقدمة فوقفوا عليها ينظرون اليها ويعجبون من خلقها حتى لحقهم رسول الله صلى الله عليه وسلم على ناقة له فانفرجوا عن المرأة فوقف عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال هاه ما كانت هذه تهاتل قال ثم نظر في وجوه القوم فقال لأحدكم الحق بخالد ابن الوليد فلا يقتلن ذرية ولا عسيفاً ﴿مالك﴾ عن يحيى بن سعيد أن أبا بكر بعث جيشاً إلى الشام فخرج يمشي مع يزيد بن أبي سفيان وقال له إنك ستجد قوما قد فحسوا عن أوساط رؤسهم من الشعر فاضرب ما فحسوا عنه بالسيف وستجد قوما زعموا أنهم حبسوا أنفسهم لله فدعهم وما زعموا أنهم حبسوا أنفسهم له إني موصيك بعشر لا تقتلن امرأة ولا صبياً ولا كبيراً هرباً ولا تقطعن شجراً مثراً ولا تحرقن عامراً ولا تمقرن شاة ولا بعيراً إلا لما كلة ولا تحرقن نخلاً ولا تنقل ولا تبجن (وذكر) عن عمر بن الخطاب أنه قال ولا تقتلوا هرباً ولا امرأة ولا وليداً وتوقوا قتلهم إذا التقى الرحمات وعند حمة الهضات^(٢) وفي شن الغارات ﴿قلت﴾ فهل كان مالك يكره أن تحرق قراهم وحصونهم بالنار أو تفرق بالماء (قال) قال مالك لا بأس

(١) (المرقع بن صفيي) هو بزة معظم تابعي جليل اهـ (٢) (وعند حمة الهضات) الحمة بالتحفيف أصلها في كلام العرب الدم فاستعارها عمر رضي الله تعالى عنه لشدة الهضة وحدة دفع الخيل (وشن الغارة) صبا من كل وجه اهـ

أن تحرق قراهم وحصونهم بالنيران وتغرق بالماء وتخرّب : قال سحنون : وأصل ما جاء عن أبي بكر رضى الله عنه في النهي عن قطع الشجر وخراب العمار أن ذلك لم يكن من أبي بكر رحمه الله نظراً للشرك وأهله والحيلة لهم والذب عنهم ولكنه أراد النظر للإسلام وأهله والتوهين للشرك ورجا أن يصير ذلك للمسلمين وإن خرابه وهن على المسلمين للذي رجا من كونه للمسلمين لأن خرابه ضرر على الإسلام وأهله ولم يرد به نظراً لأهل الشرك ومنع نواحيه وكل بلد لا رجاء فيه للمسلمين على الظهور عليها والمقدرة فوهن ذلك وضرره على أهل الشرك : وذكر ابن وهب عن مخزومة بن بكير قال سألت عبد الرحمن بن القاسم ونافعا مولى ابن عمر عن شجر العدو هل يقطع وهل تهدم بيوتهم فقالا نعم : قلت : فقطع الشجر المشر وغير المشر أ كان مالك يرى به بأسا (قال) قال مالك نعم يقطع الشجر في بلادهم المشر وغير المشر فلا بأس بذلك : قلت : وكان يرى حرق قراهم وحصونهم وقطع شجرهم وخراب بلادهم أفضل من ترك ذلك (قال) لا أدري ولكنى سمعته يقول لا بأس بذلك وكان يتأول هذه الآية ما قطعتم من لينة أو تركتموها قائمة على أصولها فبإذن الله وليخزي الفاسقين يتأول هذه الآية إذا ذكر قطع الشجر وخراب بلادهم وقد ذكر مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع نخل بنى النضير : ابن وهب : عن الليث عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أحرق نخل بنى النضير وهي البويرة ولها يقول حسان بن ثابت رضى الله تعالى عنه

وهان على سراة بنى لؤي * حريق بالبويرة مستطير

فأنزل الله عز اسمه ما قطعتم من لينة أو تركتموها قائمة على أصولها فبإذن الله وليخزي الفاسقين : ابن وهب : عن ابن لهيعة عن عبد الجليل بن حميد أنه سمع ابن شهاب يقول أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر أسامة بن زيد حين بعثه نحو الشام أن يسير حتى يأتي أبنى^(١) فيحرق فيها ويهريق دما ففعل ذلك أسامة : ابن

(١) (أبني) ضبطه في السيرة الحلبية بنهم الهذرة وسكنه الباء الواحدة ثم نون مفتوحة فأنث

وهب عن عمرو بن الحارث أن بكيراً حدثه قال سمعت سليمان بن يسار يقول أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أسامة بن زيد على جيش وأمره أن يحرق في أبي

في قتل الاسارى

قلت رأيت ان سبوا رجلاً ونساء وذراي فلم يحدوا لهم حمولة ولم يقولوا على اخرجهم هل سمعت من مالك فيه شيئاً (قال) سمعت مالكا سئل عن قتل الاسارى فقال أما كل من خيف منه فأرى أن يقتل قلت رأيت ان أخذ الامام اسارى هل سمعت مالكا يقول ان ذلك الى الامام ان شاء ضرب رقابهم وان شاء استحيام وجعلهم فيئاً (قال) سمعته يقول أما من خيف منه فإنه يقتل . قال فرأيت مالكا فيما وقفته يفر من الذين لا يخاف منهم أن يقتلوا مثل الكبير والصغير (قال سحنون) ألا ترى الى ما نال المسلمين من أبي لؤلؤة فاذا كان ممن أبغض الدين وعادى عليه وأحب له^(١) وخيف عليه أن لا تؤمن غيلته فهو الذي يقتل فأما غير ذلك فهم الخشوة ولهم قوتل المشركون وهم كالأموال وفيهم الرغبة وبهم القوة على قتال الشرك (وقد ذكر) عبد الله بن عمر عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه قال كتب عمر الى أمراء الجيوش يأمرهم بأن يقتلوا من الكفار كل من جرت عليه المواسى ولا يسبوا اليها من من علوهم أحداً وكان يقول لا تحملوا الى المدينة من علوهم أحداً فلما أصيب عمر رحمه الله تعالى قال من أصحابي قالوا غلام المغيرة فقال قد نهيتكم أن تحملوا اليها من هؤلاء العلوج أحداً فعصيتهموني (قال) ولقد سئل مالك عن الرجل من الروم يلقاه المسلمون فيقول إنما جئت أطلب الامان فيقال له كذبت واكنا حين أخذناك اعتلت بهذا (قال) قال مالك وما يدرهم هذه أمور مشككة . قال مالك وأرى أن يرد الى أمنه

مفعولة وقال انه اسم . موضع بين عسقلان والرملة وفي كلام السهيلي رحمه الله تعالى هو موضع عند مؤنة التي قتل عندها زيد بن حارثة رضي الله تعالى عنه . ومؤنة بضم الميم والمهزة ساكنة موضع معروف عند الكرك اه كته . صحيحه (١) (وأحب له) أحب بالحاء المهملة أى أحب الضرر للدين ويروى أحب بالحاء المعجمة أى أكثر . كرا أو خديعة لاخل الدين اه من هاشم الاصل

﴿قلت﴾ أرايت الرجل من أهل الحرب يدخل الى بلاد الاسلام بغير أمان فيأخذه رجل من أهل الاسلام أيكون له فيثاً أم يكون فيثاً لجميع المسلمين (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً الا أن مالكا قال فيمن وجد على ساحل المسلمين من العدو فزعموا أنهم تجار وما أشبه هذا ان ذلك لا يقبل منهم ولا يكونون لاهل قرية ان سقطوا اليهم ولكن ذلك الى والى المسلمين يرى فيهم رأيه وأنا أرى ذلك فيثاً للمسلمين ويحتهد فيه الوالى ﴿قلت﴾ أرايت الرومي يحل بساحلنا تاجراً فينزل قبل أن يعطى الامان فيقول ظننت أنكم لا تعرضون لمن جاءكم بتجارة حتى يبيع تجارتها وينصرف عنكم أيعذر بهذا ولا يكون فيثاً (قال) سمعت مالكا وسأله أهل المصيصة^(١) فقالوا انا نخرج في بلاد الروم فنلقى العاج منهم مقبلاً الينا فاذا أخذناه قال انما جئت أطلب الامان أقترى أن أصدقته (قال) قال مالك هذه أمور مشككة أرى أن يرد الى مأمنه. فأرى هؤلاء مثله في رأيي إما قبلت منهم ما قالوا وإما رددتهم الى مأمنهم ﴿وروى﴾ ابن وهب عن مالك في قوم من العدو يوجدون بغير اذن من المسلمين على ضفة البحر^(٢) في أرض المسلمين فيزعمون أنهم تجار وأن البحر قد لفظهم ثقباً^(٣) ولا يعرف المسلمون تصديق ذلك الا أن مرا كبهم قد انكسرت ومعهم السلاح أو يشكون العطش الشديد فينزلون للماء بغير اذن من المسلمين (قال مالك) ذلك الى الامام يرى فيهم رأيه ولا أرى لمن أخذهم فيهم غملاً ولا غيره (قال مالك) ولا يكون الخمس الا فيما أوجب عليه الخيل والركاب . خمس رسول الله صلى الله عليه وسلم قريظة وقسم النضير بين المهاجرين وثلاثة من الانصار سهل بن حنيف وأبي دجاجة والحارث ﴿ابن وهب﴾ عن ابن لهيعة عن يحيى ابن سعيد انه قال ليس للعدو المحارب اذا أصابه المسلمون في نفسه أمر ولا قضاء

(١) (المصيصة) على وزن سفينة هي بلد بالشام ولا تشدد اهـ (٢) (ضفة البحر) بفتح الضاد المعجمة والفاء مشددة هي ساحل البحر وشاطئه وما قارب الماء منه اهـ (٣) (ثقباً) في الجمهرة الثقب والثقب الغدير وبالفتح أكثر من هاشم الاصل أي طرحهم غديراً أي كالغدير اهـ

وهم يقضون في أمره ما أحبوا ليس للعدو أن ينزلوا بأرض المسلمين للتجارة ولا يقبل بها إلا أن يكون رسولا بعث لأمر ما بين المسلمين وعدوهم فأمان أخذه المسلمون فزعم أنه جاء للتجارة أو مستأمناً بعد ما أخذ فلا أمان له ﴿ قال ابن لهيعة ﴾ وقال ربيعة ان كانوا من أرض متجر قد أمنوا بالتجارة فيهم والاختلاف اليهم فهم على منزلة أمان يشربون من الماء ويقضون حاجتهم وان كانوا من أرض عدو ولم يكن بينهم وبينهم ذمة ولم تكن التجارة منهم ولا منكم فيما يليكم ويلهم لم يكن لهم عهد بقولهم انما جئنا تجاراً لا تكون تجارة بين المسلمين وعدوهم الا بخبر قد ثبت وأمر قد جرى ولو ترك أشباه هذا لم تزل عين من العدو مظلة^(١) على المسلمين يحذرونهم ويطمع بعضهم ﴿ قال ﴾ ولقد سئل مالك عن الروم ينزلون يساحل المسلمين بأمان معهم التجارات فيبيعون ويشتررون ثم يركبون البحر راجعين الى بلادهم فاذا أمعنوا في البحر رمى عليهم الریح الى بعض بلدان المسلمين غير البلاد التي كانوا أخذوا فيها الأمان . قال مالك أرى لهم الأمان أبداً ماداموا في تجرهم حتى يرجعوا الى بلادهم ولا أرى أن يهاجوا ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن لهيعة وعمر بن مالك عن عبيد الله بن أبي جعفر عن حنث^(٢) بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قتل سبعين أسيراً بعد الاثنان^(٣) من اليهود وقتل عقبة بن أبي معيط أتى به أسيراً يوم بدر فذبحه فقال من للصبيّة قال النار ﴿ ابن وهب ﴾ عن الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب حدثه ان عمر بن عبد العزيز أتى بأسير من الخزر^(٤) فقال له عمر لا تقتلك فقال له الاسير اذا لا ينقص ذلك من عدة الخزر شيئاً فقتله عمر ولم يقتل أسيراً في خلافته غيره (قال الليث) وكان أبو عبيدة وعياض بن عقبة بن نافع يقتلون الاسارى اذا أتى

(١) مظلة على المسلمين) من أظله الشيء غشيه ودنا منه أى قريبة منهم . متطاعة على عوراتهم ومواضع الفرصة منهم اهـ (٢) حنث بن عبد الله) اي الضعفاء تابعي دخل الاندلس قال ابن وضاح اسمه حسين وحنث لقب اهـ من هامش الاصل (٣) (الاثنان) أي بعد ان غلبهم وأكثر فيهم الجراح اهـ (٤) (الخزر) بفتح الخاء العجمة والزاي اسم جيل خزر العيون أي تكسر عيونهم أبصارها خلقه أو بعينونهم ضيق وصغر اهـ

هم في أرض الروم ﴿ابن وهب﴾ عن مخزومة بن بكير عن أبيه عن نافع مولى ابن عمر قال قتل رسول الله صلى الله عليه وسلم حي بن أخطب صبراً بعد أن ربط ﴿ابن وهب﴾ عن مخزومة عن أبيه عن عبد الرحمن بن القاسم قال قتل رسول الله صلى الله عليه وسلم الزبير صاحب بني قريظة صبراً

— في قسم الغنائم في بلاد الحرب —

﴿قلت﴾ أرايت اذا غنم المسلمون غنيمة هل يكره مالك لهم أن يقسموا ذلك في بلاد الحرب (قال) الشأن عند مالك أن تقسم في بلاد الحرب وتباع ثم قال وكان محتج فيه مالك ويقول هم أولى برخصه ﴿قال﴾ وقال مالك تقسم الغنائم وتباع في دار الحرب وقال مالك هو الشأن ألا ترى أن الصوائف^(٤) والجيوش ليس سيرتهم سيرة السرايا إنما سيرتهم على الاظهار وعلى غير الاختفاء وانهم في اجتماعهم وكثرتهم اذا نزلوا بموضع فكأنهم غلبوا عليه وظهروا عليه وهم الذين يبعثون السرايا واليههم ترجع فلايس يخاف عليهم أمر ولا يتعقب فيهم خوف وهم أمراء يقيمون الحدود ويقسمون النىء ﴿وذكر﴾ ابن وهب عن مسلمة عن الازاعي أنه قال في قسمة الغنيمة في أرض النىء قبل خروجهم منها قال لم يقفل رسول الله صلى الله عليه وسلم من غزوة أصاب فيها مغنماً الا خمسة وقسمه قبل أن يقفل (قال) من ذلك غزوة بني المصطلق وخيبر وحين ثم لم يزل المسلمون على ذلك بعده ووغلت^(١) جيوشهم في أرض الشرك في خلافة عمر بن الخطاب الى خلافة عمر بن عبد العزيز ثم هلم جراً وفي أرض الشرك حتى هاجت الفتنة ﴿ابن وهب﴾ عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب أن عمر بن الخطاب كتب الى سعد بن أبي وقاص يوم افتتح العراق أما بعد فقد بلغنى كتابك

(٤) (الصوائف) جمع صائفة وهو العسكر الذي يخرج الى العدو في الصيف خاصة اه من هامش الاصل وفي القاموس الصائفة غزوة الروم لانهم كانوا يغزون صيفا لمكان البرد اه (١) (ووغلت جيوشهم) في القاموس ووجل في النىء يغل وغولا دخل وتوارى أو بعد وذهب وأوغل في البلاد والعلم ذهب وبألغ وأ بعد كتوغل اه

تذكر فيه أن الناس قد سألوكم أن تقسم بينهم مغانمهم وما أفاء الله عليهم فإذا جاءك كتابي هذا فانظر ما أجاب الناس عليك إلى العسكر من كراع أو مال فاقسمه بين من حضر من المسلمين وأترك الأرض والانهيار بما لها ليكون ذلك في أعطيات المسلمين فإليك لو قسمتها بين من حضر لم يكن لمن بقي منهم شيء

ـ (يعترف في الرجل يعترف متاعه^(١) وعبيده قبل أن يتعوا في المقاسم بخبره

قلت : أرأيت ما كان من أموال أهل الإسلام من عبيد أو غير ذلك وساداتهم غيب أيقسمون ذلك أم لا في قول مالك (قال) قال مالك ما علموا أنه لأهل الإسلام فلا يقسموه وإن كان ساداتهم غيبا وإن كان أهل الشرك أحرزوا أو أبقوا إليهم فذلك سواء لا يقسمون شيئا من ذلك إذا هم عرفوا أصحابه وإن لم يعرفوا اقتسموا به قال : وقال مالك كل مال يعرف أنه لأهل الإسلام وإن غاب صاحبه عنه فإنه لا يباع في المقاسم إذا عرف صاحبه وإذا لم يعرف قسم : قلت : أرأيت ما أحرز المشركون إلى بلادهم من عروض أهل الإسلام ثم غنمه المسلمون فصار في سهمان^(٢) رجل أيكون هذا الرجل أولى به بالثمن أم لا في قول مالك . وكيف بما أحرزوا من أموال أهل الذمة هم وأهل الإسلام في ذلك كله سواء وكيف إن أحرزوا أحرزا من أهل الذمة فأسلموا على الدار وأهل الذمة في أيديهم أيتكونون رقيقا لهم أم يردون إلى ذمتهم ولا يكونون رقيقا لهم في قول مالك (قال) قال مالك في الذي إذا سباه أهل الحرب ثم غنمه المسلمون فإنه لا يكون فينا فأراهم أن تسلموا على الدار وفي أيديهم ناس من أهل الذمة أسارى أنهم يكونون رقيقا لهم ولا يردون إلى ذمتهم وإنما أهل ذمتنا بمنزلة عبيدنا إذا هم أسلموا عليها (قال) وأما ما ذكرت لك من أموال أهل الذمة انهم في ذلك وأهل الإسلام سواء إن أدركوا أموالهم قبل أن تقسم كانوا أولى بها بغير

(١) (يعترف متاعه) قال في التاموس واعترف به أقر وفلانا سأله عن خبر ليعرفه والشيء

عرفه اهـ (١) (سهمان) يضم فسكون جمع سهم وهو الحظ والنصيب ويجمع أيضا على سهمه يضم أوله وسكون ثانيه اهـ

شيء وإن أدركوها بعد القسمة أخذوها بالثمن وإن عرف أهل الإسلام أنه أموال
 أهل الذمة لم يقسموه في الغنيمة ويردونه إليهم إذا عرفوه (قال ابن القاسم) وهذا
 قول مالك . وأما ما ذكرت من أموال أهل الإسلام فقد أخبرتك فيه بما قال مالك
 أنه إن أدركه قبل القسمة أخذه بغير شيء وإن أدركه بعد ما قسم كان أولى به بالثمن
 وإن عرف أنه مال لأهل الإسلام رده إلى أهله ولم يقسموه إن عرفوا أهله وإن لم
 يعرفوا أهله فليقتسموه فأموال أهل الذمة مثله (ابن وهب) عن مسلمة بن
 علي عن زيد بن واقد عن مكحول أنه قال في رجل من أهل الذمة أصابه العدو وماله
 فأحرزوه ثم أصابه المسلمون بعد ذلك أنه يرد إلى ذمته وأهله وماله (ابن وهب) عن
 مسلمة بن علي عن حماد بن عمار عن سفيان بن حرب عن تميم بن طرفة الطائي قال
 أصاب المسلمون ناقة لرجل من المسلمين فاشتراها بعضهم فقال لصاحبها أنت أحق
 بها بالثمن (ابن وهب) عن مسلمة عن عبد الملك بن ميسرة عن طاوس عن عبد الله
 ابن عباس قال وجد رجل من المسلمين بغير آله في المغنم قد كان أصابه المشركون
 فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر له ذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 إن وجدته في المغنم نخذه وإن وجدته قسم فأنت أحق به بالثمن إن أردته (قلت) رأيت
 أن عرفوا أنه مال للمسلمين ولم يعرفوا من أهله أيقسمونه في الغنيمة أم يكون
 لجماعة المسلمين وهل سمعت من مالك في هذا شيئاً (قال ابن القاسم) بلغني عن مالك
 أنه قال إن عرفوا أهله رده إلى أهله وإن لم يعرفوا من أهله قسم بينهم فأموال أهل
 الذمة مثله (ابن وهب) عن عبد الله بن عمرو وغيره عن نافع أن فرساً وغلاماً
 لعبد الله بن عمر أخذهما العدو فأخذهما المسلمون فردّوهما إلى عبد الله بن عمر
 ولم يكونا قسماً (قال ابن وهب) وأخبرني ابن لهيعة عن سليمان بن موسى أن رجلاً
 ابن حيوة حدثه أن عمر بن الخطاب كتب إلى أبي عبيدة بن الجراح أو إلى معاوية
 ابن أبي سفيان يقول ما أحرز العدو من أموال المسلمين ثم غنمها المسلمون من
 العدو فما اعترفه المسلمون من أموالهم قبل أن يقسم فهو مردود إليهم (ابن وهب)

عن ابن لبيبة عن عبيد الله بن أبي جعفر عن زيد بن ثابت مثله ﴿ابن وهب﴾ عن ابن لبيبة عن بكير بن الأشج وخالد بن أبي عمران عن سليمان بن يسار مثله ﴿ابن وهب﴾ عن رجال من أهل العلم عن أبي بكر الصديق وعبادة بن الصامت ويحيى ابن سعيد وربيعة أنهم كانوا يقولون مثل ذلك ﴿ابن وهب﴾ عن اسماعيل بن عياش عن الحسن بن عبد الملك بن ميسرة عن طاوس عن ابن عباس مثله قال وجد رجل من المسلمين بعيراً له في المغانم قد كان أصابه المشركون فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك له فقال ان وجدته في المغانم فخذ وان وجدته قد قسم فانت أحق به بالثمن ان أردته ﴿قلت﴾ أرأيت العبد اذا أبق اليهم أو أسروه أهو عند مالك سواء (قال) قال مالك هو سواء ﴿قلت﴾ وان أدركهما أدرك هذا الذي أبق أو هذا الذي أسره أهل الحرب بعد ما قسم في الغنمة لم يأخذهما الا بالثمن قال نعم ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن رجلاً أبق منه عبده أليس يؤمر من أخذه أن يردّه على سيده في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ فما بال هذا الذي أبق الى دار الحرب لم لا يؤمر من صار العبد في يديه أن يردّه الى سيده (قال) هذا حين أبق الى أرض الشرك قد أحرزوه (قال ابن القاسم) وبلغني عن مالك أنه قال ما أحرز أهل الشرك من أموال المسلمين فأتوا به لينعوه قال مالك لا أحب لاحد أن يشتريه منهم ﴿قلت﴾ أرأيت ان أحرز أهل الشرك جارية لرجل من المسلمين فغنمها المسلمون ثم صارت في سهمان رجل فاعتقها أو اتخذها أم ولد (قال ابن القاسم) يمضى عتقها وتكون أم ولد لمن ولدت منه ولا ترد على صاحبها الاول ﴿قلت﴾ أرأيت ان صارت في سهمان رجل من المسلمين فلم أنها لرجل من المسلمين أمحل له أن يطأها في قول مالك (قال) لا ولم أسمع من مالك فيه شيئاً ولكن سمعت مالكا يسئل عن الرجل يصيب الجارية أو الغلام في المغنم ثم يعلم بعد ذلك أنه لرجل من المسلمين قال ان علم فليردّه اليه يريد بقوله هذا يعرضه عليه حتى يأخذه أو يتركه فهذا يدل على أنه لا يطأ ﴿قلت﴾ أرأيت ان

نشتراها رجل من العدو الذين أحرزوها أيحل له أن يطأها (قال) ان علم أنها للمسلمين
فلا أحب له أن يطأها . في بلاد الحرب اشتراها أو في بلاد المسلمين

— في التاجر يدخل بلاد الحرب فيشتري عبيداً لأهل الاسلام —

قلت : أرأيت لو أن عبيداً للمسلمين أحرزهم أهل الحرب فدخل رجل من
المسلمين بلادهم بأمان فاشترى أولئك العبيد منهم أ يكون لساداتهم أن يأخذوهم
من هذا الذي اشتراهم بغير ثمن أم لا (قال) قال مالك لا يأخذونهم الا بالثمن الذي
ابتاعهم به . قلت : وكذلك العبيد لو كانوا هم الذين أبقوا الى بلاد الحرب
فاشتراهم هذا الرجل (قال) قال مالك في العبيد اذا وقعوا في المغنم ان الآبق وغير
الآبق سواء ليس لساداتهم أن يأخذوهم الا بالثمن . قلت : أرأيت لو أن أهل
الحرب أحرزوا عبيداً للمسلمين ثم دخل رجل أرض الحرب بأمان فوهبهم أهل
الحرب لهذا الرجل أو باعوههم منه ثم خرج بهم الى بلاد المسلمين أ يكون لساداتهم
أن يأخذوهم من هذا الرجل بغير شيء في قول مالك (قال) ان كانوا وهبوه له ولم
يكفى عليهم فذلك لهم وأما ما ابتاعه فليس لهم أن يأخذوهم الا أن يدفع اليه الثمن
الذي ابتاع به المشتري وكذلك ان كافأ عليهم لم يكن لسيدهم أن يأخذهم الا بعد
غرم المكافأة التي كافأ بها وهو قول مالك . قلت : أرأيت ان كان قد باعه هذا الذي
اشتراه من أرض الحرب من رجل آخر أو باعه الذي وهب له (قال) ما سمعت من
مالك فيه شيئاً وأرى أن ينفذ البيع ويرجع صاحبه بالثمن على الذي وهب له فيأخذه
منه . قال سحنون : وقال غيره ^(١) يتنقض البيع وبردة الى صاحبه بعد أن يدفع اليه
الثمن ويرجع به على الموهوب له فيأخذ منه ما أخذ . قال ابن القاسم : وأما الذي
ابتاعه فأرى له الثمن الذي بيع به لصاحب العبد المستحق بعد أن يدفع الثمن الذي
ابتاعه به المشتري . قلت : أرأيت ان اشتريت رجلاً من المسلمين حراً اشتريته
من المشركين أسيراً في أيديهم بغير أمره أ يكون لي أن أرجع عليه بالثمن الذي

(١) (وقال غيره) هو ابن نافع يريد بيع الموهوب له خاصة اه من هامش الاصل

اشترى به في قول قول مالك قال نعم على ما أحب أو كره ﴿قلت﴾ أرأيت أن
اشترت أم ولد لرجل من المسلمين من أرض الحرب قد كانوا أسروها (قال) قال
مالك أرى أن يتبع سيدها بالثمن الذي اشتراها به على ما أحب أو كره (قال) لأن
بالمالك قال لي في أم ولد المسلم إذا سبها العدو ثم اشتراها رجل من النعم بهم يأخذها
سيدها بأقيمتها أم بالثمن الذي اشتراها به . قال مالك بل بالثمن الذي اشتراها به
وان كان أكثر من قيمتها . قال مالك ويجبر السيد على أخذها (قال مالك) ولو لم
يكن عند سيدها الثمن رأيت أن تدفع إليه ولا تقر في يد هذا يظن أم ولد رجل أو
ينظر إلى ما لا يحل له ويتبع بثمنها سيدها ديناً عليه ﴿قال﴾ وقال مالك في أم ولد
رجل سبها العدو ثم بيعت في المقاسم فاشترها رجل فاعترفها سيدها (قال) أرى
لمشتريها على سيدها الثمن الذي اشتراها به كان ذلك أكثر من قيمتها أو أقل وأرى
أن لم يجد عنده شيئاً أن يقبضها سيدها ويكتب ذلك ديناً عليه ولا ينبغي أن تترك
أم ولد رجل عند رجل لعله يخلو بها ويرى منها ما لا ينبغي له ﴿ابن وهب﴾ عن
إسماعيل بن عياش عن عطاء بن أبي رباح أنه قال في حرائر أصابهن العدو فابتاعهن
رجل فلا يصبن ولا يسترقن ولكن يعطين أنفسهن بالذي أخذهن به ولا يزد
عليهن ﴿ابن وهب﴾ وقال ذلك عبد الكريم وإن كانت من أهل الذمة فكذلك
﴿ابن وهب﴾ عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن عطاء بن أبي رباح أنه
قال من ابتاع أسيراً من المسلمين حرّاً من العدو فهو حر وعليه ما اشتراه به ﴿ابن
وهب﴾ عن يونس بن يزيد أنه سأل ابن شهاب عن رجل عرف أم ولده في أرض
الروم وقد خست وأعطى أهل النفل نفقهم والقوم الذي لهم (قال) نرى أن قد أحرزها
العدو حتى عادت فيئاً للمسلمين فتري أن يأخذها بقيمة عدل من أجل ما فيها من
الرق ولو كانت عتقت رأيت أن لا تؤخذ فيها فدية ولا يسترق أحد أعتقه الله من
المسلمين حين يفيئه الله عليهم ﴿ابن وهب﴾ عن الليث عن يحيى بن سعيد أنه قال في
امرات من أهل الذمة يسبها العدو ثم اشتراها منهم رجل من المسلمين فأراد أن

يطأها (قال) لا يطؤها ويكون له الثمن الذي أعطى فيها وهي على أمرها^(١)

— في الذمية والمسلمة يأسرها العدو ثم يغنمها المسلمون وأولادها —

﴿ قلت ﴾ أرأيت المرأة من أهل الذمة يأسرها العدو فتلد عندهم أولاداً ثم يغنمها المسلمون أ يكون أولادها فيثاً أم لا يكونون فيثاً (قال ابن القاسم) أرى أولادها بمنزلتها لا يكونون فيثاً وإنما هي بمنزلة الحرة المسلمة تسبي فتلد أولاداً فإن أولادها بمنزلتها ﴿ قلت ﴾ أرأيت المرأة المسلمة تسبي فتلد عند أهل الحرب فتغنم ومعهما أولاد صغار أو كبار والامة تسبي فتلد عندهم فتغنم ومعهما ولد صغار أو كبار (قال ابن القاسم) أما الحرة المسلمة فما سبيت به من ولد صغير فهو بمنزلتها وما كان من ولد كبير قد بلغ وقاتل واحتلم فأراهم فيثاً وأما ما سبيت به الامة من ولد صغير أو كبير فهو لسيدها ولا يكون شيئاً من ولدها فيثاً وهذا رأيي

— في الحربى يسلم وفي يديه عبيد لأهل الاسلام —

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن عبيداً للمسلمين أسرهم أهل الحرب ثم دخل البنا رجل من أهل الحرب بأمان والعبيد معه أيعرض له ويؤخذ العبيد منه أم لا في قول مالك مالك (قال) لا يؤخذون منه وهذا رأيي ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان دخل بهم هذا الحربى مستأمناً فأسلم عندها (قال) هو حين أسلم فصار من المسلمين فليس لسيدهم أن يأخذهم من قبل أنه كان ممتنعاً من المسلمين حين أسلم وهو بمنزلة من أسلم من أهل الحرب على أموال في أيديهم للمسلمين قد أحرزوها عبيداً أو غير ذلك فليس لأهل الاسلام أن يأخذوا من أيديهم شيئاً من ذلك بالثمن ولا بالقيمة ان كانوا قد تبايعوا على ذلك بينهم وبين من أسلم منهم على شيء اشتراه أو أحرزه هو نفسه من بلاد المسلمين فهو أولى به ﴿ قلت ﴾ سمعت هذا من مالك (قال) لا الا ما أخبرتك في أم الولد ﴿ قلت ﴾ أرأيت الحربى يدخل دار الاسلام بأمان ومعه عبيد أهل الاسلام قد

(١) (على أمرها) يعني على دينها قاله سخون وقال غيره معناه على ذمتها اهـ من هامش الاصل

كان أهل الحرب أحرزهم يأخذهم سيدهم بالقيمة أم لا (قال) لا أرى ذلك له
﴿قلت﴾ فإن باعهم من رجل من المسلمين أو من أهل الذمة يأخذهم سيدهم
بالثمن (قال) لا أرى ذلك له لأنهم قد كانوا هؤلاء العبيد في يدي الحربى الذى نزل
بأمان وسيدهم لا يقدر على أخذهم منه ولا يكون لسيدهم أن يأخذهم بعد البيع
﴿قلت﴾ تحفظ هذا عن مالك (قال) لا ولكنه رأى ولا يشبه الذى اشترى من دار
الحرب لأن الذى اشترى فى دار الحرب لو وهبه لرجل من المسلمين فى دار الحرب
ثم خرج به الى بلاد الاسلام أخذه صاحبه بلا ثمن وإن هذا الذى خرج به بأمان
هو عبده ولو وهبه لاحد لم يأخذه سيده على حال لأن سيده لم يكن يستطيع
أن يأخذه من الذى كان فى يديه فكذلك لا يأخذه من الذى وهب له ﴿قلت﴾
أرأيت ما يغنم أهل الشرك من أهل الاسلام ثم أسلموا عليه أ يكون لهم ولا يرد ذلك
الى ساداتهم فى قول مالك (قال) نعم وهم أحق بما أسلموا عليه وهو عندنا بين ثابت
أن ما أسلموا عليه فهو لهم دون أربابه بن وهب بن عيسى عن ابن لميعة عن أبي الاسود
عن عروة بن الزبير أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أسلم على شئ فهو له^(١)

— في الحربى يسلم ثم يغنم المسادون ماله —

﴿قلت﴾ أرأيت اذا أسلم فى بلاد الحرب رجل منهم ثم خرج اليها وترك ماله فى دار
الحرب فغزوا المسلمون بلادهم فغنموا ماله هذا المسلم (قال ابن القاسم) ماله وأهله
وولده فى المسلمين بن قال ابن القاسم بن سألت مالكا عن الرجل من المشركين أسلم
ثم غزوا المسلمون تلك الدار فأصابوا أهله وولده قال مالك أهله وولده فى المسلمين
بن قال ابن وهب بن وقال ربيعة فى رجل اشترى عبداً من النقي، فدل سيده على مال له
فى أرض العدو أو لغيره عتق العبد أو لم يعتق أو كان كافراً لم يسلم (قال) ربيعة ان
كان حراً أو مسلماً أو أقام على دينه أو كان عبداً فذلك المال مال حرب ليس للعبد
ولا للسيد ولا للجيش الذين كان فيهم اذا كانوا قتلوا قبل أن يدله وإنما دله فى غزوة

(١) (قال سحنون) وكذلك لو أسلموا على ناس من أهل ذمتنا كانوا رقيقاً لهم وأهل ذمتنا كرقبتنا

أخرى وإنما ذلك في الجيش الذي خرج فيهم فإن كان دله بعد أن اشترى وقفل
بقول الجيش الذين كانوا سبوه فهو على ذلك الجيش الذي كان فيهم ومال العدو في
ذلك ومال غيره من الروم سواء هو على ذلك الجيش وإن كان إنما وجد المال ودل
عليه بعد أن سبي العبد فقد انقطع المال منه وأبين

❦ في التاجر يدخل بلاد الحرب فيشتري عبدا للمسلمين فيعتقه ❦

❦ قلت ❦ أرايت لو أن عبيدا لاهل الاسلام حازهم اهل الشرك فدخل رجل من
المسلمين أرض الشرك بأمان فاشتراهم فأعتقهم وأغار أهل الشرك على بلاد المسلمين
فحازوا رقيقا لاهل الاسلام ثم غنمهم المسلمون بعد ذلك فلم يعلموا بهؤلاء الرقيق انهم
كانوا لاهل الاسلام فانتسموهم وصاروا في سهمان الرجال فأغقوهم ثم أتى ساداتهم
بعد ذلك أينقض العتق ويردوهم رقيقا إلى ساداتهم في الوجهين جميعا في قول مالك
أم لا (قال ابن القاسم) في الوجهين جميعا إن عتقهم جائز ولا يردون ولا يكون
ساداتهم أحق بهم بالثمن وإنما يكون ساداتهم أحق بهم بالثمن ما لم يدخلهم العتق وكذلك
الذي اشتراهم من أرض العدو ما لم يعتقهم المشتري فإنه يقال لسيد العبد ادفع إليه
الثمن الذي اشتراه به وخلف عليك والا فلا شيء لك وليس للذي اشتراه من أرض
الحرب أن يأبى ذلك على سيد العبد ولو أوصى بذلك سيد العبد وإنما الخيار في ذلك
إلى سيد العبد ألا ترى أن مشريه كان ضامنا لو مات في يديه وإن سيده لم يلزمه
أخذه فلذلك ثبتت عتاقته ولم يرد وكذلك سمعت فيه عن بعض من مضى وهو الذي
أخذه به . وكذلك لو أن جارية وطئت فحملت كانت أم ولد للذي اشتراها من
أرض العدو وإن وقعت في سهمانه وهو بمنزلة العتق إذا ثبت لا يرد . وكذلك سمعت
عن أهل العلم

❦ في الذي ينقض العهد ويهرب إلى دار الحرب فيغنمه المسلمون ❦

❦ قلت ❦ أرايت لو أن قوما من أهل الذمة حاربوا أو قطعوا الطريق وأخافوا السبيل

وَقَتْلُوا فَأَخَذَهُمُ الْإِمَامُ أَيْ كُونُوا فَيْئًا أَمْ يَحْكُمُ عَلَيْهِمْ بِحُكْمِ أَهْلِ الْإِسْلَامِ إِذَا حَارَبُوا (قَالَ) أَمَّا إِذَا خَرَجُوا خَرَّابًا مُحَارِبِينَ يَتَلَصَّصُونَ فَاهُ يَحْكُمُ عَلَيْهِمْ بِحُكْمِ أَهْلِ الْإِسْلَامِ إِذَا حَارَبُوا وَأَمَّا أَنْ خَرَجُوا وَمَنَعُوا الْجُزْيَةَ وَتَقَضُّوا الْعَهْدَ وَامْتَنَعُوا مِنْ أَهْلِ الْإِسْلَامِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَظْلَمُوا فَهُؤُلَاءِ فِي هَذَا إِذَا كَانَ الْإِمَامُ يَعْدِلُ فِيهِمْ ﴿قُلْتُ﴾ أَرَأَيْتَ الَّذِي إِذَا هَرَبَ وَتَقَضَّى الْعَهْدَ وَلَحِقَ بِدَارِ الْحَرْبِ ثُمَّ ظَفَرَ بِهِ الْمُسْلِمُونَ بَعْدَ ذَلِكَ أُيْرِدَ إِلَى جُزْيَتِهِ وَلَا يَقَعُ فِي الْمَقَاسِمِ (قَالَ) أَرَاهُمْ فَيْئًا إِذَا حَارَبُوا وَتَقَضُّوا الْعَهْدَ مِنْ غَيْرِ ظَلَمٍ يَرْكَبُونَ بِهِ فَأَرَاهُمْ فَيْئًا ﴿قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ﴾ وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ مِنْ ظَلَمٍ رُكِبُوا بِهِ فَأَرَى أَنْ يَرُدُّوا إِلَى ذِمَّتِهِمْ وَلَا يَكُونُوا فَيْئًا ﴿قُلْتُ﴾ تَحْفَظُهُ عَنْ مَالِكَ (قَالَ) أَمَّا مَا ذَكَرْتَ لَكَ فِي الْحَرَابَةِ مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ فَهُوَ فِي قَوْلِ مَالِكٍ نَحْفَظُهُ عَنْهُ وَأَمَّا الَّذِينَ امْتَنَعُوا مِنَ الْجُزْيَةِ وَتَقَضُّوا الْعَهْدَ وَالْإِمَامُ يَعْدِلُ فِيهِمْ فَقَدْ مَضَتْ فِي هَذِهِ السَّنَةِ مِنَ الْمَاضِينَ فِيمَنْ تَقَضَّى مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ الْعَهْدَ أَنَّهُمْ سَبَّوْا مِنْهَا الْإِسْكَانِيَّةَ قَاتَلَهُمْ عُمَرُ بْنُ الْعَاصِ الثَّانِيَّةُ وَسُلْطَيْسُ قَوَلْتُ ثَانِيَةً وَسَبَّيْتُ (وَقَالَ) غَيْرُهُ لَا يَعُودُ الْحَرَّ إِلَى الرِّقِّ أَبْدَانًا يَرُدُّونَ إِلَى ذِمَّتِهِمْ وَلَا يَكُونُونَ فَيْئًا (وَقَدْ) ذَكَرَ اللَّيْثُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَيْبٍ فِي بَلَهَيْتِ وَسُلْطَيْسِ أَنَّهُمْ سَبَّوْا بَعْدَ أَنْ تَقَضُّوا حَتَّى دَخَلَ سَبْيُهُمُ الْمَدِينَةَ سَبَّاهُمْ عُمَرُ فِي زَمَانِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ

﴿قُلْتُ﴾ فِي عَبْدِ أَهْلِ الْحَرْبِ يُخْرِجُ الْبَيْنَا تَاجِرًا فَيُسَلِّمُ وَمَعَهُ مَالٌ لِمَوْلَاهُ أَيْ خُمْسًا

﴿قُلْتُ﴾ أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ عَبْدَ الرَّجُلِ مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ دَخَلَ الْبَيْنَا بِأَمَانٍ فَأَسْلَمَ وَمَعَهُ مَالٌ لِمَوْلَاهُ أَيْ يَكُونُ حَرًّا وَيَكُونُ الْمَالُ لَهُ فِي قَوْلِ مَالِكٍ (قَالَ) أَرَاهُ لِلْعَبْدِ وَلَا أَرَى فِيهِ خُمْسًا وَلَيْسَ الْخُمْسُ إِلَّا فِيمَا أُوجِفَ عَلَيْهِ ﴿ابْنُ وَهْبٍ﴾ عَنْ ابْنِ لَبِيْعَةَ عَنْ عَقِيلٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّ الْمَغِيرَةَ بْنَ شُعْبَةَ نَزَلَ وَأَصْحَابُ لَهُ بِأَيْلَةٍ فَشَرَبُوا خُمْرًا حَتَّى سَكَرُوا وَنَامُوا وَهُمْ كُفَّارٌ وَقَبْلَ أَنْ يُسَلَّمَ الْمَغِيرَةَ فَقَامَ إِلَيْهِمُ الْمَغِيرَةُ فَذَبَحَهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ أَخَذَ مَا كَانَ لَهُمْ مِنْ شَيْءٍ فَسَارَ بِهِ حَتَّى قَدِمَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَسْلَمَ الْمَغِيرَةَ وَدَفَعَ الْمَالَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَخْبَرَهُ الْخَبْرَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَا لَأَنْخُمْسَ مَا لَا أَخُذُ غَضَبًا قَتَلَكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَلِكَ الْمَالُ فِي

يدى المغيرة بن شعبه (ابن وهب) عن عمرو بن الحارث والليث عن بكير بن الاشج
 أن المغيرة بن شعبه أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد قتل أصحابه وجاء بفنائهم
 قتركها رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبى أن يقربها وهو كافر وهم كفار (ابن
 وهب) عن الليث عن ربيعة أنه قال في قبلى فر من أرض العدو بمال وعليه الجزية
 (قال) المال مال الذى فر به وان جاء مسلما فالمال له وهو من المسلمين (ابن وهب)
 عن عقبة بن نافع عن يحيى بن سعيد أنه قال من أسره العدو فأتمنوه على شيء من
 أموالهم فليؤد أمانته الى من أتمنه وان كان مرسلًا يقدر على أن يتخلص منهم ويأخذ
 من أموالهم ما قدر عليه مما لم يؤتمن عليه فليفعل

— في عبيد أهل الحرب يسلمون في دار الحرب أيسقط —
 ﴿عنه ملك ساداتهم أم لا﴾

﴿قلت﴾ أرأيت لو أن عبيد أهل الحرب أسلموا في دار الحرب أيسقط ملك
 ساداتهم عنهم أم لا في قول مالك (قال) لا أحفظ عن مالك فيه شيئا ولا أرى أن
 يسقط ملك ساداتهم عنهم الا أن يخرجوا اليها الى دار الاسلام فان خرجوا سقط
 عنهم ملك ساداتهم الا ترى أن بلالا أسلم قبل مولاه فاشتراه أبو بكر فأعتقه وكانت
 الدار يومئذ دار حرب لان أحكام الجاهلية كانت ظاهرة يومئذ فلو كان اسلام بلال
 يسقط ملك سيده عنه لم يكن ولاؤه لابي بكر ولكن اذا ما صنع في اشتراؤه اياه انما
 هو فداء فليس هذا هكذا ولكنه مولاه . وأما الذين خرجوا الى دار الاسلام بعد
 ما أسلموا وتركوا ساداتهم في دار الشرك فهؤلاء قد أعتقهم النبي صلى الله عليه وسلم
 بخروجهم الى دار الاسلام وهم عبيد لأهل الطائف الذين نزلوا على النبي عليه السلام
 فأسلموا وساداتهم في حصن الطائف على الشرك فأعتقهم الاسلام وخروجهم الى
 دار الاسلام كذلك فمل النبي عليه السلام ﴿قلت﴾ أما بلال فاعلم أن أعتقه أبو بكر قبل
 الهجرة قبل أن تظهر أحكام النبي عليه السلام فليس لك في هذا حجة وانما كان يكون
 هذا حجة على من خالفه لو كان هذا بعد هجرة النبي عليه السلام وظهور أحكامه (قال) هي

الحجة حتى يأتي ما ينقضها ولا نعرف أنه جاء ما ينقض ذلك ﴿ قال ابن القاسم ﴾ ولو خرج العبيد مسلمين من دار الحرب وساداتهم مسلمون في دار الحرب ثم خرج ساداتهم بعد ذلك ردوا اليهم وكانوا عبيداً لهم ولم يعتقوا ولو دخل المسلمون دار الحرب فأصابوا بها عبيداً مسلمين وساداتهم مشركون كانوا أحراراً ولا يردون الى ساداتهم ان أسلم ساداتهم بعد ذلك لانهم حين دخل اليهم أهل الاسلام فكأنهم خرجوا اليهم

﴿ في عبد أهل الحرب يسلم في دار الحرب فيشتريه رجل ﴾
﴿ من المسلمين من سيده ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن عبداً رَجُل من المشركين في دار الحرب أسلم فدخل رجل من المسلمين اليهم بأمان فاشتراه أَيْ يكون رقيقاً أم لا في قول مالك (قال) لا أحفظ قول مالك في هذه المسئلة بعينها ولكن أراه رقيقاً لانه لو أسلم عبد حربى في دار الحرب ولم يسلم سيده وهو في دار الحرب والعبد في يديه كان رقيقاً ما لم يخرج الينا فاذا باعه قبل خروجه الينا فهو رقيق مثل ما صنع مولى بلال وشراء أبي بكر بلالا (قال) ولكن مالكا قال في عبد من عبيد المسلمين سباه أهل الشرك فاشتراه منهم رجل من المسلمين انه رقيق فكذلك العبد اذا أسلم في دار الحرب ومولاه حربى انه رقيق ان اشتراه منه أحد من المسلمين فهو رقيق له ولو أسلم عليه سيده في دار الحرب قبل أن يخرج الينا كان رقيقاً له ﴿ قال سحنون ﴾ وقال أشهب اذا أسلم العبد في دار الحرب سقط عنه ملك سيده أقام بدار الحرب أو خرج الينا وان اشتري في دار الحرب فهو كرجل من المسلمين اشترى في دار الحرب يتبع بما اشترى به

﴿ في عبيد أهل الحرب يسلمون في دار الحرب فيغنمهم المسلمون ﴾

﴿ قلت ﴾ فلو أن جيشاً من المسلمين غزوه فقتلوا أولئك الذين أسلموا وهم في أرض الحرب بعدوهم في يدي ساداتهم (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً وأرى أنهم

أحرار لانهم أسلموا وليس لاحد من المسلمين عليهم ملك يردون اليه فهؤلاء أحرار
حين غنمهم أهل الاسلام لان أهل الاسلام حين حازوهم اليهم فكأنهم خرجوا
اليها ألا ترى أنهم بخروجهم أحرار فكذلك اذا حازهم أهل الاسلام وغنموهم فهم
أحرار وكذلك قال الاوزاعي هو حرّ وهو أخوهم ﴿قلت﴾ أرأيت العرب اذا
سبوا هل عليهم الرق في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك فيهم شيئاً ولا أقوم
عليه وهم في هذا بمنزلة الاعاجم

— ﴿ في الحرب المستأمن يموت ويترك مالا ما حال ماله ﴾ —

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلاً من أهل الحرب دخل اليها بأمان فمات عندنا وترك
مالا ما حال ماله هذا أ يكون فينا أم يردّ الى ورثته (قال) يردّ الى ورثته وهو قول
مالك ﴿ قال ﴾ ولقد سئل مالك عن رجل من أهل الحرب دخل اليها بأمان فقتله
رجل من المسلمين (قال) مالك يدفع دينه الى ورثته في بلاد الحرب فهذا يدلّك على
مسألتك أن ماله لورثته ولا أعلم مالكا الا وقد قال يستحقّ أينما القاتل رقبة ويدفع ماله
وديته الى حكاهم وأهل النظر لهم حتى كأنهم تحت أيديهم ماتوا عندهم

— ﴿ في محاصرة العدو وفيهم المسلمون ﴾ —

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلاً من المشركين في حصن من حصونهم حصروهم أهل
الاسلام وفيهم المسلمون أسارى في أيديهم أ يحرق هذا الحصن وفيه هؤلاء الأسارى
المسلمون أو يفرق هذا الحصن (قال) سمعت مالكا وسئل عن قوم من المشركين
في البحر في مراكبهم أخذوا أسارى من المسلمين فأدركهم أهل الاسلام فأرادوا
أن يحرقوهم ومراكبهم بالنار ومعهم الأسارى في مراكبهم (قال) قال مالك
لا أرى أن تلقى عليهم النار ونهى عن ذلك (قال مالك) يقول الله لأهل مكة لو تزيلوا
لعذبنا الذين كفروا منهم عذاباً أليماً أي انما صرف النبي عليه السلام عن أهل مكة
لما كان فيهم من المسلمين ولو تزيل الكفار عن المسلمين لعذب الكفار أي هذا

تأويله والله أعلم ﴿٢٠﴾ سحنون ﴿٢١﴾ عن الوليد عن الإوزاعي يقول في قوم من المسلمين يلقون السفينة من سفن العدو وفيها سبي من المسلمين (قال) يكف عن تحريقها ما كان فيها من أسارى المسلمين ﴿٢٢﴾ قلت ﴿٢٣﴾ أرايت أن كان في الحصن الذي حصره المسلمون ذراري المشركين ونسأؤهم وليس فيه من أهل الاسلام أحد أرى أن ترسل عليهم النار فيحرق الحصن ويغرقوا (قال) لا أقوم على حفظه وأكره هذا ولا يعجبني ﴿٢٤﴾ قلت ﴿٢٥﴾ أليس قد أخبرتني أن مالكا قال لا بأس أن تحرق حصونه ويغرقوا (قال) إنما ذلك إذا كانت خاوية ليس فيها ذراري وذلك جائز إذا كان فيها الرجال مقاتلة فأحرقوهم فلا بأس بذلك ﴿٢٦﴾ ابن وهب ﴿٢٧﴾ عن أسامة بن زيد عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن عبد الله بن عباس أن الصعب ابن جثامة قال يارسول الله ان الخيل في غشم الغارة تصيب من أولاد المشركين قال رسول الله صلى الله عليه وسلم هم منهم أو هم مع الآباء ﴿٢٨﴾ قال ابن وهب ﴿٢٩﴾ وأخبرني هشام بن سعد عن ابن شهاب مثله ﴿٣٠﴾ ابن وهب ﴿٣١﴾ عن اسماعيل بن عياش قال سمعت أشياخنا يقولون ان رسول الله عليه السلام رمى أهل الطائف بالمجانيق فقبل له يارسول الله ان فيها النساء والصبيان فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هم من آبائهم

— في تحريق العدو مركب المسلمين —

﴿٣٢﴾ قلت ﴿٣٣﴾ أرايت السفينة اذا أحرقها العدو وفيها أهل الاسلام أكان مالك يكره لهم أن يطرحوا بأنفسهم وهل يراهم قد أعانوا على أنفسهم (قال) بلغني أن مالكا سئل عنه فقال لا أرى به بأسا إنما فروا من الموت الى الموت ﴿٣٤﴾ قال ابن وهب ﴿٣٥﴾ قال ربيعة أيما رجل يفر من النار الى أمر يعرف أن فيه قتله فلا ينبغي له اذا كان إنما يفر من موت الى موت أيسر منه فقد جاء ما لا يحل له وان كان إنما تحامل في ذلك رجاء النجاة وأن يقيم لعله يرى قرية أو يكون يرى الاسر أرجى عنده أن يخلوه الى الاسلام وأهله من الإقامة في النار فكل متحامل لا امر يرجو النجاة فيه فلا جناح عليه وان عطب فيه ﴿٣٦﴾ قال . وبلغني عن ربيعة أنه قال ان صبر فهو أكرم ان شاء الله وان

اقتحم فقد عوفى ولا بأس به ان شاء الله ﷻ وسئل ﷺ ربيعة عن قوم كانوا في سفينة
فاحترقت أثقل الرجل نفسه بسلاحه فيغرق أو يقوم يلتمس النجاة بالغاما بلغ .
أرأيت ان كان بقرب عدوه فهو يخاف أن يؤسر ان عاش . قال ربيعة كليهما لا أحبهما
ولكن ليثبت في مركبه حتى يقضى الله

— في قسم الفئ —

قلت ﷺ أرأيت الخمس كيف يقسم وهل سمعت من مالك فيه شيئاً (قال) قال
مالك الفئ والخمس سواء يجعلان في بيت المال ﷻ وبلغني عن أثق به أن مالكا
قال . ويعطى الامام أقرباء رسول الله صلى الله عليه وسلم على ما يرى ويجهد وأما جزية
الارض فانه لا علم لي بها ولا أدري كيف كان يصنع فيها الا أن عمر أقرّ الارض فلم
يقسمها بين الناس الذين اقتسحوها وكنت أرى أنه لو نزل هذا بأحد سأل أهل
ذلك البلد وأهل العلم والامانة كيف كان الامر فيه فان وجد علماً يشفيه والا اجتهد
في ذلك هو ومن حضره من المسلمين ﷻ وأخبرني من أثق به عن مالك أنه
قال في المال الذي يقسم في وجوه مختلفة ينظر في البلد الذي به ذلك المال وفي غيره
من البلدان فان كان غيره من البلدان والبلد الذي فيه متكافئين في الحاجة بدأ بالذين
المال فيهم فأعطاهم بقدر ما يسعهم ويفنيهم فان فضل أعطاه غيرهم أو يوقفه ان
رأى ذلك لنواب أهل الاسلام فان كان في غير البلدة من هو أشد منهم حاجة فقد
يأتى على بعض البلدان بعض الزمان وبهم حاجة شديدة من الجدوبة وهلاك المواشى
والحرث وقلة المال فاذا كان ذلك أعطى ذلك البلد الذي به المال من ذلك المال وينقل
أكثر ذلك المال الى الذي به الجدوبة والحاجة وكذلك حق أهل الاسلام انما هم
أهل الاسلام وان تفرقوا في البلدان والمنازل لا يقطع ذلك حقهم ﷻ أرأيت
الفئ الذي قال مالك يجعل الفئ والخمس في بيت المال أى في هذا (قال) ما أصيب
من العدو فخمس فهذا الخمس وكل بلد فتحها أهل الاسلام يصلح فهذا في لان
المسلمين لم يكن لهم أن يقسموها وأهلها على ما صالحوا عليها فهذا فيء وكل أرض

افتتحوها عنوة فتركت لاهل الاسلام فهذه التي قال مالك يجتهد فيها الامام ومن حضره من المسلمين (قال) وأما الجاجم في خراجهم فلم يبلغني عن مالك فيه شيء الا أني أرى الجاجم تبعاً للارض اذا كانوا عنوة أو بصلح ﴿ابن وهب﴾ عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب أن عمر بن الخطاب كتب الى سعد بن أبي وقاص يوم افتتح العراق أما بعد فقد بلغني كتابك تذكر أن الناس قد سألوكم أن تقسم بينهم مغانمهم وما آفأ الله عليهم فاذا جاءك كتابي هذا فانظر ما أجلب الناس عليك الى العسكر من كراع أو مال فاقسمه بين من حضر من المسلمين واترك الارض والانهار بعمالها ليكون ذلك في أعطيات المسلمين فانك لو قسمتها بين من حضر لم يكن لمن بقي بعدهم شيء ﴿قلت﴾ فاقول مالك في هذا الشيء أيساوي بين الناس فيه أم يفضل بعضهم على بعض (قال) قال مالك نعم يفضل بعضهم على بعض ويبدأ بأهل الحاجة حتى يغنوا منه ﴿قلت﴾ أرايت جزية جاجم أهل الذمة وخراج الارضين ما كان منها عنوة وما الح عليها أهلها ما يصنع بهذا الخراج (قال) قال مالك هذه من الجزية. والجزية عند مالك فيما نعلم من قوله في ذلك كله وقد أعلمتك ما قال مالك في العنوة ﴿قلت﴾ فمن يعطى هذا الشيء وفيمن يوضع (قال) قال مالك على أهل كل بلد افتتحوها عنوة أو صالحوا عليها هم أحق به يقسم عليهم ويبدأ بفقرائهم حتى يغنوا ولا يخرج منها الى غيرها الا أن ينزل بقوم حاجة فينقل منهم اليهم بعد أن يعطى أهلها يريد ما يغنيهم على وجه النظر والاجتهاد ﴿قال ابن القاسم﴾ وبذلك كتب عمر بن الخطاب أن لا يخرج في قوم عنهم الى غيرهم (قال) ورأيت مالكا يأخذ بالحديث الذي كتب به عمر بن الخطاب الى عمار بن ياسر وصاحبيه اذ ولاهما العراق حين قسم لاحدهما نصف شاة ولآخرين ربعاً ربما فكان في كتاب عمر اليهم انما مثلي ومثلكم كمثل ما قال الله في وليّ اليتيم ومن كان غنياً فليستغفف ومن كان فقيراً فليأكل بالمعروف ﴿قال﴾ وقال مالك يبدأ بالفقراء في هذا الشيء فان فضل شيء كان بين جميع الناس كلهم بالسواء الا أن يري الوالي ان يحبس له نوائب تنزل به من نوائب أهل الاسلام فان كان كذلك رأيت

ذلك له ﴿ قال ابن القاسم ﴾ والناس في ذلك سواء عريهم ومولاهم وذلك أن مالكا حدثني أن عمر بن الخطاب خطب الناس فقال أيها الناس اني عملت عملا وان صاحبي عمل عملا ولئن بقيت الى قابل لألحقن أسفل الناس بأغلاهم ﴿ قال مالك ﴾ وبلغني أن عمر بن الخطاب قال ما من أحد من المسلمين الا وله في هذا المال حق أعطيه أو منعه حتى لو كان راع أو راعية بعدن (قال) ورأيت مالكا يعجبه هذا الحديث (قال) وكان مالكا يقول قد يعطى الوالى الرجل يميزه لأمير يراه فيه على وجه الدين أى على وجه الدين من الوالى يميزه لفضل دينه الجائزة أو لأمير يراه قد استحق الجائزة فلا بأس على الوالى بجائزة مثل هذا ولا بأس أن يأخذها هذا الرجل ﴿ قلت ﴾ ويعطى المنفوس من هذا المال (فقال) نعم قد أخبرني مالك أن عمر بن الخطاب مرّ ليلة فسمع صبيا يبكي فقال لاهله مالكم لا ترضعونه فقال أهله ان عمر لا يفرض للمنفوس حتى يفطم وانا قد فطمناه قال فولى عمر وهو يقول كدت والذي نفسى بيده أن أقتله ففرض للمنفوس من ذلك اليوم مائة درهم ﴿ قلت ﴾ فان كان هذا المنفوس والده غنى أليس يبدأ بكل منفوس والده فقير . قال نعم في رأيي ﴿ قلت ﴾ أفكان يعطي النساء من هذا المال فيما سمعت من مالك (قال) سمعت مالكا يقول كان عمر بن الخطاب يقسم للنساء حتى أن كان يعطين المسك ﴿ قلت ﴾ ومجمل ما رأيت من مالك أنه يبدأ بالفقيرة منهن قبل الغنية قال نعم ﴿ قلت ﴾ أ رأيت قول مالك يسوئ بين الناس في هذا الفىء أ رأيت الصغير والكبير والمرأة والرجل أهم فيه سواء (قال) تفسيره أن يعطي كل انسان بقدر ما يغنيه الصغير بقدر ما يغنيه والكبير بقدر ما يغنيه والمرأة بقدر ما يغنيها هذا تفسير قوله عندي يساوى بين الناس في هذا المال ﴿ قلت ﴾ فان فضل الآن بعد ما استغنى أهل الاسلام من هذا المال فضل (فقال) ذلك على اجتهاد الامام ان رأى أن يحبس ما بقي لنوائب أهل الاسلام حبسه وان رأى أن يفرقه على أغنيائهم فرقه كذلك قال مالك ﴿ قلت ﴾ وهذا الفىء حلال للأغنياء قال نعم ﴿ قلت ﴾ وهو قول مالك (قال) نعم ولقد حدثني مالك أنه أتى بمال عظيم من بعض النواحي في زمان عمر قال فصب في المسجد

فبات عليه جماعة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم منهم علي وعثمان وطلحة والزبير وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص يحرسونه فلما أصبح كشف عنه أنطاع أو مسح كانت عليه فلما أصابته الشمس اشتقت وكانت فيها تيجان فبكى عمر فقال له عبد الرحمن بن عوف يا أمير المؤمنين ليس هذا حين بكاء إنما هذا حين شكر فقال اني أقول ما فتح هذا على أحد قط الا سفكوا عليه دماءهم وقطعوا أرحامهم ثم قال لابن الأرقم اكتب لي الناس قال فكتبهم ثم جاءه بالكتاب فقال له هل كتبت الناس قال نعم قال كتبت المهاجرين والانصار والمهاجرين من العرب والمحمرين يعني المعتقين قال نعم قال فقال له عمر ارجع فاكتب فلعلك قد تركت رجلا لم تعرفه ارادة أن لا يترك أحدا . ففى هذا ما يدل على أن عمر كان يقسم لجميع الناس ﴿ قال ﴾ وسمعت مالكا وهو يذكر أن عمر بن الخطاب كتب الى عمرو بن العاص وهو بمصر في زمان الرمادة . قال قتلنا لملك فزمان الرمادة كانت سنة أوسنتين . قال بل سنت سنين . قال فكتب اليه واغوثاه واغوثاه واغوثاه قال فكتب اليه عمرو بن العاص ليك ليك ليك . قال فكان يبعث اليه بالبعير عليه الدقيق في العباء قال فيقسمها عمر فيدفع الجمل كما هو الى أهل البيت فيقول لهم كلوا دقيقه والتحفوا العباء وانتحروا البعير فكلوا لحمه وانتدوا بشحمه

﴿ في السلب ﴾

﴿ قلت ﴾ قال رجل يقتل القتل هل يكون سلبه لمن قتله (قال) قال مالك لم يبلغني أن ذلك كان الا في يوم حنين (قال مالك) وإنما هذا الى الامام يجتهد فيه

﴿ في النفل ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت النفل هل يصلح للامام أن ينفل بعم ما صارت الغنيمة في يديه أو هل يصلح له أن ينفل من قبل أن يغنموا يقول من جاء بشيء فله ثلثه أو ربعه أو خمسة أو نصفه أو ما أشبه هذا (قال) سئل مالك عن النفل أيكون في أول من غنم

فقال ذلك على وجه الاجتهاد من الامام ايس عندنا في ذلك أمر معروف الا اجتهاد
 السلطان (قال) ولم يبلغني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نفل في مغازيه كلها وقد
 بلغني أنه قد نفل في بعضها وانما ذلك على وجه الاجتهاد من الامام في أول من
 وفيما بعده **قلت** : فقي قول مالك هذا عندك أنه لا بأس أن ينفل الامام من
 الغنيمة بعد ما صارت غنيمة وصارت في يديه (قال) نعم على وجه الاجتهاد منه ولا
 يكون الا في الخمس قال لي مالك لا نفل الا في الخمس **قلت** : رأيت هذا الذي
 ينقله الامام للناس أهو من الخمس أو من جملة الغنيمة (قال ابن القاسم) سمعت مالكا
 يقول النفل من الخمس مثل قول سعيد بن المسيب **قلت** : قبل أن يغنموا أو بعد
 أن يغنموا أهو من الخمس في قول مالك (قال) أما ما نفل الامام بعد الغنيمة من
 الخمس فذلك جائز عند مالك وأما ما نفل قبل الغنيمة فذلك عنده لا يجوز **ابن**
وهب : عن سعيد بن عبد الرحمن الجمحي عن صالح بن محمد بن زائدة الليثي أن
 مكحولاً حدثهم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نفل من نفل يوم حنين من الخمس (قال
 مالك) وأخبرني أبو الزناد أنه سمع ابن المسيب يقول انما كان الناس يعطون النفل
 من الخمس وقال مالك وذلك أحسن ما سمعت **ابن وهب** : عن سليمان بن بلال
 وغيره عن يحيى بن سعيد أنه سمع سعيد بن المسيب يقول ذلك. وأخبرني مالك
 ورجال من أهل العلم عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بعث سرية فيها عبد الله بن عمر فغنموا ابلا كثيرة وكانت سهمانهم اثني عشر بعيراً
 أو احد عشر بعيراً ونفلوا بعيراً بعيراً **ابن وهب** : عن ابن لهيعة عن سليمان بن
 موسى أنه قال لا نفل في عين ولا فضة **ابن وهب** : عن يونس بن يزيد عن ابن
 شهاب قال بلغنا أن من الانفال الساب والفرس وقد بلغنا أن رسول الله عليه الصلاة
 والسلام كان ينفل بعض من يبعث من السرايا فيعطيه النفل خاصة لانفسهم سوى
 قسم عامة الجيش **مالك** : عن ابن شهاب عن القاسم بن محمد أنه سمع رجلاً^(١) يسأل

(١) (رجلاً) هو نافع بن الأزرق اهـ من هامش الاصل

ابن عباس عن الاتفاق قال ابن عباس الفرس من النفل والسلب من النفل ثم أعاد المسئلة قال ذلك أيضا قال الاتفاق التي قال الله ما هي . قال القاسم فلم يزل يسأله حتى كاد أن يخرجه قال ابن عباس أتدرون ما مثل هذا مثل صبيغ الذي ضربه عمر بن الخطاب

— في ندب الامام للقتال بجعل —

قلت : رأيت ان قال الامام من قاتل في موضع كذا فله كذا وكذا أو قال من قتل من العدو رجلا وجاء برأسه فله كذا وكذا أو بعث سرية في وجه من الوجوه قال ما غنمتم من شيء فلكم نصفه (قال) سمعت مالكا يكره هذه كراهية شديدة أن يقال لهم قاتلوا ولكم كذا وكذا ويقول أكره أن يقاتل أحد على أن يجعل له جعل وكرهه كراهية شديدة أن يسفك دم نفسه على مثل هذا (قال مالك) ما نقل رسول الله صلى الله عليه وسلم الا من بعد ما برد القتال فقال من قتل قتيلا تقوم له عليه بيته فله سلبه وفي رسول الله أسوة حسنة فكيف يقال بخلاف ما قال وسن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يبلغني أن النبي عليه السلام قال ذلك ولا عمل به بعد حين ولو أن رسول الله عليه السلام سب ذلك وأمر به فيما بعد حين كان ذلك أمرا ثابتا ليس لاحد فيه قول وقد كان أبو بكر بعد رسول الله عليه السلام يبعث الجيوش فلم يبلغنا أنه فعل ذلك ولا عمل به ثم كان عمر بعده فلم يبلغنا عنه أيضا أنه فعل ذلك . قلت : رأيت لو أن قوما من المسلمين أسارى في بلاد الشرك أو تجارا استعان بهم صاحب تلك البلاد على قوم من المشركين ناووه من أهل مملكته أو من غير أهل مملكته أترى أن يقاتلوا معه أم لا (قال) سمعت مالكا يقول في الاسارى يكونون في بلاد المشركين يستعين بهم الملك على أن يقاتلوا عدوا له ويخليهم الى بلاد الاسلام (قال) قال مالك لا أرى أن يقاتلوا على هذا ولا يحل لهم أن يسفكوا دماءهم على هذا (قال مالك) وإنما يقاتل الناس ليدخلوا في الاسلام من الكفر فأما أن يقاتلوا الكفار ليدخلوهم من الكفر الى الكفر ويسفكوا في

ذلك دماءهم فهذا مما لا ينبغي لمسلم أن يسفك دمه على هذا

سبع في السهمان

س: قلت ب: كم يضرب للفارس في الغنيمة (قال) بسهم وللفرس سهمان عند مالك
فذلك ثلاثة أسهم ب: قلت ب: فالبراذين (قال) قال مالك إذا أجازها الوالي فسهمانها كسهمان
الخيال لها سهمان وللفرس سهم ب: قلت ب: أرايت البغال والحمار أراجل هو أم لا (قال)
ما سمعت من مالك فيه شيئاً وما أشك أنه راجل ب: قلت ب: أرايت البعير (قال)
ما سمعت فيه شيئاً وما أشك أنه راجل ب: قلت ب: أرايت البعير (قال) ما سمعت فيه شيئاً
ولكن قد غزا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالابل فلم أسمع أنه قسم الا للخيال
ب: قلت ب: أرايت ان حملوا معهم الخيل في السفن فلقوا العدو فغنموا بكم يضرب للفارس
(قال) بثلاثة أسهم للفرس سهمان وللرجل سهم وهو قول مالك ب: قلت ب: أرايت لو أن
قوماً عسكروا في أرض العدو وفيهم أصحاب خيل ورجالة فسروا رجالة فغنموا غنائم
وهم رجالة أ يكون للفارس أن يضرب بسهمي الفرس وهم رجالة (قال) نعم وذلك أن
مالكاً قال في السرية إذا خرجت من العسكر فغنمت ان ذلك بين أهل العسكر وبين
أهل السرية بعد خروج الخمس ولم يذكر راجلاً من فارس فهذا بينهم لا شك أن
للفارس ثلاثة أسهم وللراجل سهم ب: قلت ب: فبكم يضرب لمن معه فرسان في قول مالك
(قال) قال مالك يضرب له بسهم فرس واحد لا يزداد على ذلك (قال) مالك وذلك
أنه بلغني أن الزبير شهد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بفرسين يوم حنين فلم يسهم
له الا بسهم فرس واحد ب: قلت ب: أرايت من دخل من المسلمين على فرس فنفق^(١)
فرسه في أرض الحرب فلقى العدو راجلاً أو دخل راجلاً فاشتري في بلاد الحرب
فرساً كيف يضرب لهم وهل سمعت من مالك فيه شيئاً أم لا (قال) ما سمعت من
مالك فيه شيئاً ولكن سمعت مالكاً يقول اذا دخل الرجل أرض العدو غازياً فمات
قبل أن يلقى المسلمون عدواً وقبل أن يغنموا غنيمة ثم غنم المسلمون بعد ذلك أنه

(١) (نفق فرسه) هو من باب قعد أي مات فرسه

لا شيء لمن مات قبل الغنيمة (قال مالك) وإن لقوا العدو وقاتل ثم مات قبل أن يغنموا ثم غنموا بعد ما فرغوا من القتال وقد مات الرجل قبل أن يغنموا إلا أنه قد قاتل معهم وكان حياً قال مالك أرى أن يضرب له بسهم فالفرس ابن نفق بمنزلة أن اشتراه فشهد به فانما له من يوم اشتراه وإن مات قبل أن يلقى العدو فلا شيء له (عن ابن وهب) عن عبد الله بن عمر عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسهم للخيل للفرس سهمين وللراجل سهماً (عن ابن وهب) عن يحيى بن أيوب عن يحيى بن سعيد وصالح بن كيسان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قسم لمائتي فرس في يوم خيبر سهمين سهمين وقسم يوم النضير لستة وثلاثين فرساً سهمين سهمين (عن ابن وهب) عن أسامة بن زيد عن مكحول حدثه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أسهم للفرس سهمين وفارسه سهماً (عن ابن وهب) عن مخزومة بن بكير عن أبيه عن عمر بن عبد العزيز أن سهمين فريضة فرضها رسول الله صلى الله عليه وسلم سهمين للفرس وسهما للرجل (عن ابن وهب) وأخبرني سفيان الثوري عن عمرو بن ميمون عن عمر بن عبد العزيز أنه قال إذا بلغت البه اذين ما يبلغ الخيل فألحقها بالخيـل (عن ابن وهب) عن سفيان الثوري عن هشام بن حسان عن الحسن أنه قال الخيل والبراذين في السهمان سواء

في سهمان النساء والتجار والعيـد

(عن قلت) رأيت الصبيان والعيـد والنساء هل يضرب لهم بسهم في الغنيمة إذا قاتلوا في قول مالك قال لا (عن قلت) أفيرضخ لهم في قول مالك (قال) سألتنا مالكا عن النساء هل يرضخ لهن من الغنيمة قال ما سمعت أن أحداً أروضخ للنساء فالصبيان عندي بمنزلة النساء وقد قال مالك ليس لهم شيء (عن قلت) رأيت التجار إذا خرجوا في عسكر المسلمين أيرضخ لهم أم لا (قال) سمعت مالكا يقول في الاجير انه اذا شهد القتال أعطى سهمه وان لم يقاتل فلا شيء له وكذلك التجار عندي اذا علم منهم مثل ما علم من الاجير (عن قلت) فالعبد يضرب له بسهمه (قال) لا يضرب له بسهم

وقيل ليس للعبد في الغنيمة شيء ﴿ابن وهب﴾ عن ابن لهيعة عن خالد بن أبي عمران عن عمر بن عبد العزيز أنه كتب بعزل العبيد من أن يقسم لهم شيء (قال) وبلغني عن يحيى بن سعيد أنه قال ما تعلم للعبيد قسما في الغنائم وإن قاتلوا أو أعانوا ﴿ابن وهب﴾ عن ابن لهيعة عن خالد بن أبي عمران أنه سأل القاسم وسأله عن الصبي يغزي به أو يولد والجارية الحرة فقال لا يرى لهؤلاء من غنائم المسلمين شيئا ﴿ابن وهب﴾ عن حرملة بن عمران التميمي أن تميم بن فرع^(١) المهري حدثه أنه كان في الجيش الذين افتتحوا الاسكندرية في المرة الاخرى قال فلم يقسم لي عمرو ابن العاص من النية شيئا قال وكنت غلاما لم أحتمل حتى كاد يكون بين قومي وبين ناس من قريش في ذلك نائرة^(٢) قال بعض القوم فيكم ناس من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألوا أبا بصرة الغفاري وعقبة بن عامر الجهني صاحب النبي صلى الله عليه وسلم فقالا انظروا فإن كان أثبت الشعر فاقسموا له فنظر الى بعض القوم فاذا أنا قد أثبت ققسم لي

﴿في سهمان المريض والذي يضل في أرض العدو﴾

﴿قلت﴾ أرايت الرجل يقتل يخرج غازيا فلا يزال مريضا حتى يشهد القتال وتحرز الغنيمة أيكون له فيها سهم أم لا (قال) قال مالك نعم له سهمه ﴿قال ابن القاسم﴾ وبلغني عن مالك أن الفرس إذا رهص أنه يضرب له بسهمه وهو بمنزلة الرجل المريض ﴿قال ابن القاسم﴾ قال مالك في القوم يغزون في البحر يسرون يوما فتضربهم الرياح فافترقهم ويرد الرياح بعضهم الى بلاد المسلمين ويمضي بعضهم الى بلاد الروم فيلقون العدو فيغنمون (قال مالك) ان كان انما ردهم الرياح وليسوا هم رجعوا فلهم سهمانهم في

(١) (فرع) بكسر الفاء وفتح الراء هكذا قال عبد الغني بن سعيد في المؤلفات والمختار وقال القاضي عياض ابن فرع بضم الفاء وسكون الراء وآخره عين مهملة كذا ضبطناه عن القاضي أبي عبد الله وعند الشيخ أبي محمد فرع بفتح الفاء وسكون الراء وكذا وجدته في تاريخ البخاري بخط القاضي أبي علي اه من هامش الاصل (١) (نائرة) أي فتنة وعداوة وشحناء اه

الغنيمة مع أصحابهم ﴿قلت﴾ أرأيت ان غزا المسلمون أرض العدو فضل متهم رجل فلم يرجع اليهم حتى لقي العدو المسلمين قاتلوا وغنموا ثم رجع الرجل اليهم أيكون له في الغنيمة شيء أم لا (قال) قد أخبرتك بقول مالك في الذين يردهم الرجح وهم في بلاد المسلمين فجعل لهم سهمانهم في الغنيمة التي غنمها أصحابهم فهذا الذي ضل في بلاد العدو أخرى أن يكون له في الغنيمة نصيب

﴿في الجيش يحتاجون الى الطعام والعلف بعد أن يجمع في الغنم﴾

﴿قلت﴾ أرأيت الطعام والعلف في بلاد المشركين اذا جمعت في الغنم ثم يحتاج رجل اليها أيا كل منها بغير اذن الامام في قول مالك (قال) قال مالك سنة الطعام والعلف في أرض العدو أنه يؤكل وتعلف الدواب ولا يستأمر الامام ولا غيره (قال مالك) والطعام هو لمن أخذه يأكله ويفتفع به وهو أحق به (قال مالك) والبقر والغنم أيضا لمن أخذها يأكل منها ويفتفع بها ﴿ابن وهب﴾ عن عمرو ابن الحارث عن بكر بن سواده الجذامي حدثه أن زياد بن نعيم حدثه أن رجلا من بني ليث حدثه أن عمه حدثه أنهم كانوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة فكان النفر يصيدون الغنم العظيمة ولا يصيب الآخرون الا الشاة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو انكم أطعتم اخوانكم قال فرميناكم بشاة شاة حتى كان الذي معهم أكثر من الذي معنا (قال) بكير وما رأيت أحدا يقسم الطعام كله ولا ينكر أخذه ويستمتع أخذه به ولا يباع فأما غير الطعام من متاع العدو فانه يقسم ﴿ابن وهب﴾ عن الحارث بن نيهان عن محمد بن سعيد عن مكحول قال قال معاذ بن جبل قد كان الناس في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأكلون ما أصابوا من البقر والغنم ولا يبيعونها وان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم حنين أصاب غنما فقسمها وأخذ الخمس منها وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا أصابوا الغنم والبقر يقسم للناس اذا كانوا لا يحتاجون اليها (وقال) محمد بن سعيد عن مكحول ان شرحبيل بن حسنة باع غنما وبقرا فقسمه بين الناس فقال معاذ بن جبل لم يسي

شرحيل اذ لم يكن المسلمون محتاجين أن يذبحوها فقد رد على أصحابها فيبيعونها فيكون
 ثمنها من الغنيمة في الخمس اذا كان المسلمون غير محتاجين الى لحومها يأكلوها بنزاع
 وهب عنه عن اسماعيل بن عياش عن أسيد بن عبد الرحمن عن رجل حدثه عن هانيء
 ابن كلثوم أن عمر بن الخطاب كتب الى صاحب جيش الشام يوم فتحت أن دع الناس
 يأكلون ويلقفون فن باع شيئاً بذهب أو فضة فقد وجب فيه خمس الله وسهام
 المسلمين عنه أنس بن عياض عنه عن الاوزاعي عن أسيد بن عبد الرحمن عن خالد بن
 دريك ^(١) عن ابن محيريز قال سمعت فضالة بن عبيد يقول من باع طعاماً أو علفاً
 بأرض الروم مما أصيب منها بذهب أو فضة فقد وجب فيه حق الله وفيه
 المسلمين عنه قلت عنه أرأيت لو أصابوا بقراً كثيرة فأخذ الناس حاجتهم وفضل
 فضلة من الغنم والبقر فجعلها الوالي فضمنها الى الغنائم ثم احتاج الناس الى اللحم أن
 يأخذوا من تلك البقر أو تلك الغنم بمنزلة الطعام بغير أمر الامام ويراها واسعا في قول
 مالك ولا يكون البقر والغنم من الغنائم (قال) سمعت مالكا يقول في البقر والغنم انها
 بمنزلة الطعام يذبحونها ويأكلونها بغير أمر الامام ولم أسمع فيه من مالك اذا حازها
 الوالي شيئاً (قال ابن القاسم) ولا أرى بذلك بأساً عنه قلت عنه هل وسع في شيء
 من الغنيمة مالك ما خلا الطعام والشراب أن يؤخذ (قال) سئل مالك عن جلود الغنم
 والبقر يذبحها المسلمون في الغنائم (قال) قال مالك لا أرى بأساً اذا احتاجوا اليها أن
 يحتذوا منها نعلاً ويجعلوا منها على أكفهم أو يجعلوا منها حزماء أو يصلحوا منها
 أخفافهم أو يتخذوا منها أخفافاً اذا احتاجوا اليها عنه قلت عنه أرأيت السلاح يكون
 في الغنيمة فيحتاج رجل من المسلمين الى سلاح يقاتل به أياخذه فيقاتل به بغير إذن
 الامام أم لا (قال) سمعت مالكا يقول في البراذن تكون في الغنيمة فيحتاج رجل من
 المسلمين الى دابة يركبها يقاتل عليها ويقفل عليها (قال) قال مالك يركبها يقاتل

(١) (وخالد بن دريك) في القاموس وخالد بن دريك كزير تابعي وابن محيريز هو عبد الله

ابن محيريز تابعي أيضاً اهـ

عليها ويركبها حتى يقفل الى أهله يريد أرض الاسلام ان احتاج الى ذلك ثم يردها الى الغنيمة ﴿قلت﴾ فان كانت الغنيمة قد قسمت (قال) ماسمعت من مالك فيه شيئاً وأرى ان كانت قد قسمت أن يبيعها ويتصدق بثمنها فالسلاح اذا احتاج اليه أن يقاتل به بهذه المنزلة ﴿قلت﴾ أرايت ان احتاج رجل الى شيء من ثياب الغنيمة ألبسه أم لا (قال) ماسمعت من مالك فيه شيئاً ولا أرى بأساً أن يلبسه حتى يقدم موضع الاسلام فاذا قدم موضع الاسلام رده وبهذه المنزلة البراذين . وقد روى علي بن زياد وابن وهب أن مالكا قال لا ينتفع بدابة ولا بسلاح ولا بثوب ولو جاز ذلك لجاز أن يأخذ دننير فيشتري بها . وقال بعض الرواة ما قال ابن القاسم واستحسنوه ورأوه صواباً ﴿قلت﴾ أرايت ان حاز الامام هذه الثياب وهذه الجلود فاحتجج اليها بعد ما حازها الامام أيكون لهم أن ينتفعوا بها أيضاً كما كان ذلك لهم قبل أن يحوزها لهم الامام قال نعم ﴿ابن وهب﴾ عن مسلمة بن علي عن زيد بن واقد عن مكحول وسليمان بن موسى قال لا يتقى الطعام بأرض العدو ولا يستأذن فيه الامير ولا يتقيه أن يأخذه من سبق اليه فان باع انسان شيئاً من الطعام بذهب أو فضة فلا يحل له فهو حينئذ من الغنائم وذكر أن هذا الخبر من الطعام السنة والحق ﴿ابن وهب﴾ عن مسلمة عن سعيد عن رجل من قريش قال لما حاصر رسول الله صلى الله عليه وسلم خيبر جاع بعض الناس فسألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يعطيهم فلم يجدوا عنده شيئاً فافتتحوا بعض حصونها فأخذ رجل^(١) من المسلمين جراباً مملوءاً شعماً فبصر به صاحب المغنم وهو كعب بن عمرو بن زيد الانصاري فأخذه فقال الرجل لا والله لا أعطيكه حتى أذهب به الى أصحابي فقال أعطنيه أقسمه بين الناس فأبى وتنازعا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خل بين الرجل وبين جرابه يذهب به الى أصحابه

(١) الرجل هو عبد الله بن مغفل اه من هـ بن الاصل

❦ في العلف والطعام يفضل مع الرجل منه فضلة بعد ما يقدم بلده ❦

❦ ابن وهب ❦ عن ابن لهيعة وحيوة بن شريح عن خالد بن أبي عمران عن القاسم بن محمد وسالم أنهم سألوا عن الرجل يجد في منازل الروم الطعام والودك الذي يغنم فيحمل منه حتى يقدم به إلى أهله فيأكله في القرار فقالوا لا بأس بذلك فليلهما أفيحل له بيعه فكرها بيعه ❦ قلت ❦ لابن القاسم رأيت الرجل يأخذ العلف في دار الحرب فيعلف دابته فتفضل منه فضلة بعد ما خرج من دار الحرب إلى دار الإسلام (قال) سمعت مالكا يسئل عن الطعام يأخذه الرجل في دار الحرب فيأكل منه ويخرج ومعه منه فضلة قال مالك لا أرى به بأساً إذا كان شيئاً يسيراً ❦ قلت ❦ رأيت أن كان شيئاً له بال (قال) أن كان شيئاً له بال تصدق به ❦ قلت ❦ رأيت الرجل يقرض الرجل الطعام في دار الحرب أن يكون هذا قرضاً أم لا (قال) سألت مالكا عن الرجل يكون في أرض العدو مع الجيش يصيب الطعام فيكون في الطعام فضل فيسأله بعض من لم يصب طعاماً أن يبيع منه (قال) قال مالك لا ينبغي له ذلك وقال إنما سنة العلف أن يعلف فإن استغنى عن شيء أعطاه أصحابه . فهذا يدل على أن القرض ليس بقرض ولا أرى القرض محل فيه فإن نزل وأقرض فلا يكون له على الذي أقرضه شيء ❦ ابن وهب ❦ عن جرير بن حازم عن أشعث بن سوار عن أبي محمد قال سألت عبد الله بن أبي أوفى وكان ممن بايع تحت الشجرة يوم الحديبية وهو ممن أسلم عن الطعام هل كان يقسم في المغنم فقال لنا كنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقسم طعاماً إذا أصبناه في منعم ❦ ابن وهب ❦ عن عطاء بن خالد القرشي عن رجل حدثه عن سعيد بن المسيب أنه سئل عن الطعام يأخذونه في أرض العدو مثل العسل والدقيق وغير ذلك قال فلا بأس به ❦ ابن وهب ❦ عن عمرو بن الحارث عن رجل من أهل الأردن حدثه عن القاسم مولى عبد الرحمن عن بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال كنا نأكل الجزر في الغزو ولا نقسمه حتى إن كنا نلجئ إلى رحالنا وأخرجتنا منه مملوءة ❦ ابن وهب ❦ عن ابن لهيعة عن يحيى بن

سعيد أنه قال رأينا الناس في الغزو وما الطعام الا لمن أخذه فاذا كان ذلك كان الذي
عليه أمر الناس فمن أخذه أكله وأطعمه أهله الا أن تكون بالجيش اليه حاجة بادية
فانه يكره أن يذهب به الى أهله وبالناس من الحاجة اليه ما بهم فان لم تكن بهم اليه
حاجة فليأكله وليطعم أهله ولا يبع منه شيئا ﴿ ابن وهب ﴾ عن مسلمة بن علي عن
زيد بن واقد قال قال القاسم بن مخيمرة أما كل شيء اصطنعت من عيدان أرض الروم
أو حجارتها فلا بأس أن تخرج به وأما شيء تجده مصنوعا فلا يخرج به وقال مكحول
في المصنوع مثله قالا الا أن يشتريه من المنعم ﴿ قال ابن وهب ﴾ وقال زيد بن واقد
قال سليمان بن موسى لا بأس أن يحمل الرجل الطعام الى أهله من أرض العدو وقد
كان الناس فيما أدركنا وما لم ندرك فيما بلغنا عنهم يحملون القديد حتى يقدموا به
الى أهلهم فلا ينهون عن ذلك ولا يعاب عليهم الا أن يباع فان بيع بعد ما يخرج به
وان وقع في أهله صار مغنما ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن لهيعة عن خالد بن أبي عمران أنه
سأل القاسم بن محمد وسألنا عن الرجل يصيد الطير في أرض العدو والحيتان أبيع
ويأكل ثمنه فقالا نعم وسألتهما عن الرجل يكون له غلام يعمل الفخار في أرض العدو
فبيعه أيجل له ثمن ما باع منها فقالا نعم قلت وان كثر حتى بلغ مالا كثيرا قالوا نعم وان
كثر. ولقد سألتنا مالكا عن القوم يكونون في الغزو فيصيب بعضهم القمح وآخرون
العسل وآخرون اللحم فيقول الذين أصابوا اللحم للذين أصابوا العسل أو للذين أصابوا
القمح أعطونا مما معكم ونعطيك مما معنا يتبادلونه ولو لم يعطهم هؤلاء لم يعطوهم شيئا
(قال) قال مالك ما أرى به بأسا في الطعام والعلف انما هذا كله للاكل ولا أرى
بأسا به أن يبدل بعضهم لبعض بحال ما وصفت لك . قال مالك والعلف كذلك
﴿ قلت ﴾ أرأيت ما اتخذ الرجل في بلاد الحرب من سرج نحتة أو سهم براه أو
مشجب صنعه أو ما أشبه ذلك ما عليه في قول مالك (قال) هو له ولا شيء عليه
فيه ولا يخمس ولا يرفعه الى المقسم وهذا قول مالك ﴿ ابن وهب ﴾ عن عمرو بن
الحارث عن بكر بن سودة أنه قال رأيت الناس يتقبلون بالمشاجب والعيدان لا يباع

في مقسم لنا منه شيء (سحنون) معناه اذا كان يسيراً وقد قيل انه يأخذ اجارة ما عمل فيه والباقي يصير فيئا اذا كان له قدر

في عرقبة البهائم والدواب وتحريق السلاح والطعام في أرض العدو

قلت رأيت البقر والغنم والدواب والطعام والسلاح والامتعة من متاع الروم ودوابهم وبقرهم وطعامهم وما ضعف عنه أهل الاسلام من أمتعات أنفسهم وما قام عليهم من دوابهم كيف يصنعون بهذا كله في قول مالك (قال) قال مالك يعرقون الدواب أو يذبحونها وكذلك البقر والغنم (قال) وأما الامتعات والسلاح فان مالكا قال تحرق قلت والدواب والبقر والغنم هل تحرق بعد ما عرقت (قال) ما سمعته يقول تحرق (قال) واقد قال مالك في الرجل تقف عليه دابته انه يعرقها أو يقتلها ولا يتركها للعدو ينتفعون بها

في الاستعانة بالمشركين على قتال العدو

قلت هل كان مالك يكره أن يستعين المسلمون بالمشركين في حروبهم (قال) سمعت مالكا يقول بلغني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لن أستعين بمشرك . قال ولم أسمع به يقول في ذلك شيئا قال ابن القاسم ولا أرى أن يستعينوا بهم يقاتلون معهم الا أن يكونوا نواتية أو خدما فلا أرى بذلك بأساً مالك عن الفضيل بن أبي عبد الله عن عبد الله بن نيار الاسامي عن عمرو بن الزبير عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل بدر فلما كان بحرة الوبرة أدركه رجل قد كان يذكر منه جرأة ونجدة ففرح أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم حين رأوه فلما أدركه قال يا رسول الله جئت لاتبئك وأصيب معك فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم تؤمن بالله ورسوله قال لا قال فارجع فان أستعين بمشرك قالت ثم مضى حتى اذا كان بالشجرة أدركه الرجل فقال له كما قال أول مرة فقال له النبي صلى الله عليه وسلم أتؤمن بالله ورسوله فقال لا قال

فارجع فرجع ثم أدركه بالبيداء فقال له كما قال له أول مرة فقال أتؤمن بالله ورسوله قال نعم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا طلق (وذكر) ابن وهب عن جرير بن حازم أن ابن شهاب قال إن الانصار قالت يوم أحد ألا نستعين بحلفائنا من يهود فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا حاجة لنا فيهم

— في أمان المرأة والعبد والصبي —

قلت : أرايت أمان المرأة والعبد والصبي هل يجوز في قول مالك (قال) سمعت مالكا يقول أمان المرأة جائز وما سمعته يقول في العبد والصبي شيئا أقوم لك على حفظه وأنا أرى أن أمانهما جائز لأنه جاء في الحديث أنه يجير على المسلمين أدناهم إذا كان الصبي يعقل ما الأمان قال سحنون رحمته الله وقال غيره إن رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما قال في أم هانئ وفي زينب قد أمانا من أمنت بأم هانئ وفيما أجاز من جوار زينب أنه إنما كان بعد ما نزل الأمان وقد يكون الذي كان من أمانته ذلك هو النظر والحيلة للدين وأهله ولم يجعل ما قال يجير على المسلمين أدناهم أمراً يكون في يد أدنى المسلمين فيكون ما فعل يلزم الإمام ليس له الخروج من فعله ولكن الإمام المقدم ينظر فيما فعل فيكون إليه الاجتهاد في النظر للمسلمين رحمته الله ابن وهب رحمته الله عن اسماعيل بن عياش قال سمعت أبا شيخان يقولون لا جوار للصبي ولا للمعاهد فإن أجارا فالإمام مخير أن أحب أمضى جوارهما وإن أحب رده فإن أمضاه فهو ماض وإن لم يرضه فليبلغه إلى مأمنه رحمته الله ابن وهب رحمته الله عن الحارث بن نبهان عن محمد بن سعيد عن عباد بن نسي عن عبد الرحمن بن غنم الأشعري قال كتب إلينا عمر بن الخطاب فقرأ علينا كتابه إلى سعيد بن عامر بن حذيم ^(١) ونحن محاصرو

(١) (سعيد بن عامر بن حذيم) أي الجمحي ضبطه القاضي عياض بكسر الحاء المهملة وسكون الذال المعجمة وفتح الياء . استعمله عمر على بعض الشام فكان تعذيبه غشياً بين ظهراني القوم فذكر ذلك لعمر وقيل له إن الرجل مصاب فسأله عمر في قدمه قدمها عليه . فقال يا سعيد ما هذا الذي بصيكت فقال والله يا أمير المؤمنين ما بي من بأس ولكني كنت فيمن حضر خبيب بن عدي

قيسارية^(١) ان من أمنة منكم حرّ أو عبد من عدوكم فهو آمن حتى يرد الى مأمته أو يقيم فيكون على الحكم في الجزية وإذا أمنة بعض من تستعينون به على عدوكم من أهل الكفر فهو آمن حتى تردده الى مأمته أو يقيم فيكم وان نهيت أن يؤمن أحد أحدًا فجعل أحد منكم أو نسي أو لم يعلم أو عصى فأمن أحدًا منهم فليس لكم عليه سبيل حتى تردوه الى مأمته ولا تحملوا اساءتكم على الناس وانما أنتم جند من جنود الله وان أشار أحد منكم الى أحد منهم أن هلمّ فانا قاتلوك فجاء على ذلك ولم يفهم ما قيل له فليس لكم عليه سبيل حتى تردوه الى مأمته الا أن يقيم فيكم وإذا أقبل اليكم رجل منهم مطمئنا وأخذتموه فليس لكم عليه سبيل ان كنتم علمتم أنه جاءكم متعمداً فان شككتكم فيه فظننتم أنه جاءكم ولم تستيقنوا ذلك فلا تردوه الى مأمته واضربوا عليه الجزية وان وجدتم في عسكركم أحدًا لم يعلمكم بنفسه حتى قدرتم عليه فليس له أمان ولا ذمة فاحكموا عليه بما ترون أنه أفضل للمسلمين ﴿ قال ابن وهب ﴾ وقال الليث والاوزاعي في النصراي يَكُونُ مع المسلمين فيعطى لرجل من المشركين أمانا قالوا لا يجوز على المسلمين أمان مشرك ويرد الى مأمته

﴿ في تكبير المرابطين على البحر ﴾

﴿ قلت ﴾ رأيت التكبير الذي يكبر به هؤلاء الذين يرابطون على البحر أ كان مالك يكرهه (قال) سمعت مالكا يقول لا بأس به ﴿ قال ﴾ وسئل عن القوم يكونون في الحرس في الرباط فيكبرون في الليل ويطربون ويرفعون أصواتهم (فقال) أما التطريب فاني لا أدري وأنكره . قال وأما التكبير فاني لا أرى به بأسا

﴿ في الديوان ﴾

﴿ قلت ﴾ رأيت الديوان ما قول مالك فيه (قال) أما مثل دواوين أهل مصر وأهل

حين قتل فسمعت دعوته فوالله ما خطرت على قاي وأنا في مجلس الاغشى على فزاده ذلك عند عمر خيرا من كتب الرقائق كتب اه من هامش الاصل (١) قيسارية هي من آخر ما فتح من أرض الشام اه من هامش الاصل

الشام وأهل المدينة مثل دواوين العرب فلم ير مالك به بأسا وهو الذي سألناه عنه ﴿قلت﴾: رأيت الرجلين يتنازعان في اسم في العطاء مكتوب فأعطى أحدهما صاحبه مالا على أن يبرأ من الاسم إلى صاحبه أيجوز ذلك (قال) قال مالك في رجل زيد في عطائه فأراد أن يبيع تلك الزيادة بعرض أنه لا يجوز ذلك فكذلك ما اصطلاحا عليه أنه غير جائز لأنه إن كان الذي أعطاه الدراهم أخذ غير اسمه فلا يجوز شراؤه وإن كان الذي يعطى الدراهم هو صاحب الاسم فقد باع أحدهما الآخر بما لا يحل له فإن كان الآخر هو صاحب الاسم فلا يجوز له لأنه لا يدري ما باع أقليلًا بكثير أم كثيرا بقليل ولا يدري ما تبلغ حياة صاحبه فهذا الغرر لا يجوز ﴿قال سحنون﴾ قال لي الوليد بن مسلم سمعت أبا عمرو والأوزاعي يقول أوقف عمر بن الخطاب وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا الفء وخراج الأرض للمجاهدين ففرض منه للمقاتلة والعيال والذرية فصار ذلك سنة لمن بعده فمن اقترض فيه ونيته الجهاد فلا بأس بذلك ﴿قال سحنون﴾ قال الوليد وحدثنا عبد الرحمن بن يزيد بن جابر عن القاسم بن عبد الرحمن عن رجل قال عرضت على الفريضة فقالت لا أقترض حتى أتق أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت أبا ذر فسأله فقال لي اقترض فإنه اليوم معونة وقوة فإذا كان ثمنا عن دين أحدكم فاركوه ﴿قال سحنون﴾ قال الوليد بن مسلم وحدثني خليل بن قتادة عن الأحنف بن قيس عن أبي ذر مثله ﴿قال سحنون﴾ قال الوليد بن مسلم الدمشقي وأخبرني ابن لهيعة عن بكر بن عمرو المعافري عن عبد الله بن محيريز أن أصحاب العطاء أفضل من المتطوعة لما يروعون ﴿قال سحنون﴾ قال الوليد وأخبرني يحيى بن مسيك أنه سمع مكحولاً يقول روعات البعوث تنقي روعات القيامة ﴿قال سحنون﴾ قال الوليد بن مسلم وأخبرني مسلمة ابن علي عن خالد بن حميد مثله

— ما جاء في الجمائل وذكر أخذ الجزية من المجوس وغيرهم —

﴿قلت﴾: رأيت الجمائل هل سمعت من مالك فيها شيئاً (قال) قال مالك لا بأس

بذلك (قال) وأخبرني مالك أن أهل المدينة كانوا يفعلون ذلك ﴿قلت﴾ أرأيت الجمائل في البعوث أيجوز هذا أم لا في قول مالك (قال) سألتنا مالكا عن ذلك فقال لا بأس به لم يزل الناس يتجاعلون بالمدينة عندنا قال كانوا يتجاعلون بجمل القاعد للخارج (قال) فقلنا ويخرج لهم العطاء قال مالك ربما خرج لهم وربما لم يخرج لهم ﴿قلت﴾ فهذا الذي ذكر مالك أنه لا بأس به بالجمائل بينهم لأهل الديوان بينهم قال نعم ﴿قلت﴾ فلو جعل رجل من أهل الديوان لرجل من غير أهل الديوان شيئا على أن يغزو عنه (قال) ماسمعت من مالك فيه شيئا ولا يعجبني ﴿قال﴾ واتقد سألتنا مالكا عن الرجل يأتي عسقلان وما أشبهها غازيا ولا فرس معه فيستأجر من رجل من أهلها فرسا يغزو عليه أو يربط عليه فكره ذلك ولم يعجبه أن يعمد رجل في سبيل الله معه فرس فيؤاجره ﴿فقل﴾ لمالك فالفوم يغزون فيقال لهم من يتقدم إلى الحصن وما أشبهه من الأمور التي يبعث فيها فله كذا وكذا فأعظم ذلك وشدد فيه الكراهية من أن يقاتل أحد على مثل هذا أو يسفك فيه دمه ﴿قلت﴾ أرأيت الذي قلت لي أن مالكا كره للرجل أن يكون بعسقلان فيؤاجر فرسه ممن يحرس عليه لا يشبه الذي يجعل لغيره على الغزو (فقال) هذا أيسر عندي في الفرس منه في الرجل ألا ترى أن مالكا كره للرجل أن يكون بعسقلان يؤاجر فرسه في سبيل الله فهو إذا آجر نفسه أشد كراهية ألا ترى أن مالكا قد كره للذي يعطيه الوالي على أن يتقدم إلى الحصن فيقاتل فكره له الجمل فهذا يدلك ﴿قلت﴾ فلم يجوز مالك لأهل العطاء أن يتجاعلوا بينهم (قال) ذلك وجه شأنهم لأنها مباحة مختلفة وإنما أعطوا أعطيائهم على هذا وما أشبهه فأهل الديوان عندي مخالفون لمن سواهم (قال) والذي يؤاجر نفسه في الغزو أن لا يجوز في قول مالك وهو رأي أنه لا يجوز وأما أهل الديوان فيما بينهم فليست تلك اجارة إنما تلك جعائل لأن سد الثغور عليهم وبهذا مضى أمر الناس ﴿ابن وهب﴾ عن ابن لهيعة عن بكر ابن عمرو الماعري عن عكرمة عن ابن عباس أنه كان يقول لا بأس بالطوى من مأجور

الى ماحوز^(١) اذا ضمنه الانسان ﴿ابن وهب﴾ عن ابن لهيعة عن يحيى بن سعيد قال في الطوى لو أن رجلاً قال لرجل خذ بشي وأخذ بمثك وأزيدك ديناراً أو بعيراً أو شيئاً فلا بأس بذلك. وقال الليث مثله ﴿ابن وهب﴾ عن عبد الرحمن بن شريح قال يكره من الطوى أن يعقد الرجلان الطوى قبل أن يكتبافي البعثن اللذين يتطاويان فيهما وذلك أن يقول الرجل للرجل قبل الطوى اكتب في بعث كذا وكذا وأنا أكتب في بعث كذا وكذا ثم يعتقدان الطوى على ذلك وأما الطوى بعد الكتابة فلم أسمع أحداً ينكر ذلك الا الرجل الذي يقف نفسه يتنقل من ماحوز الى ماحوز التماس الزيادة في الجعل ﴿ابن وهب﴾ عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن عكرمة أنه كان لا يرى بأساً بالطوى من ماحوز الى ماحوز ﴿قال سحنون﴾ قال الوليد وحدثنا أبو عمرو بن جابر وسعيد بن عبد العزيز عن مكحول أنه كان لا يرى بالجعل في القبيلة بأساً ﴿قال ابن جابر﴾ فسمعت مكحولاً يقول اذا هويت المغزى فاكتب في فقرض لك فيه جعل تخذه وان كنت لا تنزو الا على جعل مسمى فهو مكروه (قال) ابن جابر فكان مكحول اذا خرجت البعوث أوقع اسمه في المغزى بهواه فان كان له فيه جعل لم يأخذه وان كان عليه أداه ﴿سحنون﴾ قال الوليد وحدثني ابن لهيعة عن ابن هيرة عن علي بن أبي طالب أنه قال في جيلة الغازي اذا جعل الرجل في نفسه غزواً فجعل له فيه جعل فلا بأس به وان كان انما يغزو من أجل الجعل فليس له أجر. ﴿ابن وهب﴾ عن ابن لهيعة وحيوة بن شريح عن حسين بن شق الاصبجي عن الصحابة أنهم قالوا يا رسول الله أفننا عن الجاعل والمجتعل في سبيل الله فقال للجاعل أجر ما احتسب وللمجتعل أجر الجاعل والمجتعل ﴿ابن وهب﴾ عن الليث بن سعد أن يعمر بن خالد المدلجي يحدث عن عبد الرحمن بن ولة الشيباني أنه قال قلت لعبد الله ابن عمر انا نتجاعل في الغزو فكيف ترى فقال عبد الله بن عمر أما أحدكم اذا أجمع

(١) قال القاضي اسماعيل المواخير في لغة أهل مصر الرباطات كأنهم يحوزونهم ويروى

ماخور أيضاً من هامش الاصل

على الغزو فعرضه الله رزقا فلا بأس بذلك وأما أحدكم ان أعطى درهما غزرا وان منع درهما مكث فلا خير في ذلك ﴿ابن وهب﴾ عن حيوة بن شريح عن زرعة بن معشر عن تبيع^(١) أن الامداد^(٢) قالوا له ألا تسمع ما يقول لنا الربطاء يقولون ليس لكم أجر لاخذكم الجمائل فقال كذبوا والذي نفسى بيده اني لأجدكم في كتاب الله كمثل أم موسى أخذت أجرها وآتاها الله ابنها ﴿ابن وهب﴾ عن حي بن عبد الله عن أبي عبد الرحمن الجبلى وعمرو بن نصر عن تبيع مثله ﴿قال سحنون﴾ قال الوليد أخبرني أبو بكر بن عبد الله بن ابى مريم عن عطية بن قيس الكلبي قال خرج على الناس بعث في زمان عمر بن الخطاب غرم فيه القاعد مائة دينار

باب الجزية

﴿قلت﴾ أرأيت الامم كلها اذا رضوا بالجزية على أن يقرؤا على دينهم أيعطون ذلك أم لا في قول مالك (قال) قال مالك في مجوس البربر ان الجزية أخذها منهم عثمان ابن عفان (وقال مالك) في المجوس ما قد بلغك عن عبد الرحمن بن عوف أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم سنوا بهم سنة أهل الكتاب. فالامم كلها في هذا بمنزلة المجوس عندي ﴿قال﴾ ولقد سئل مالك عن الفزارة وهم جنس من الحبشة سئل عنهم مالك فقال لا أرى أن يقاتلوا حتى يدعوا الى الاسلام. ففي قول مالك هذا إذ قال لا أرى أن يقاتلوا حتى يدعوا فأراهم في قوله هذا أنهم يدعون الى الاسلام فان لم يجيبوا دعوا الى اعطاء الجزية وأن يقرؤا على دينهم فان أجابوا قبل ذلك منهم. فهذا يدل على قول مالك في الامم كلها إذ قال في الفزارة أنهم يدعون فكذلك الصقالبة والأبر والترك وغيرهم من الاعاجم ممن ليسوا من أهل الكتاب ﴿ابن وهب﴾ عن مسلمة ابن علقمة عن رجل عن ابى صالح السمان عن ابن عباس قال كتب رسول الله صلى الله

(١) هو كعب الاحبار (٢) الامداد جمع مددوهم المدوبون والربطاء الذين في غير ديوان وقال ابن وضاح الربطاء ائقيور وهم أصحاب الديوان. وسوا الامداد لانهم يدرون اخواتهم الراكين أي يزيدونهم قوة ومددا انه من هامن الاصل

عليه وسلم الى منذر بن ساوى أخى بنى عبد الله بن غطفان عظيم أهل هجر يدعوه
الى الله والى الاسلام فرضي بالاسلام وقرأ كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
على أهل هجر فمن بين راض وكاره فكتب الى النبي صلى الله عليه وسلم اني قرأت
كتابك على أهل هجر فأما العرب فدخلوا فى الاسلام وأما المجوس واليهود
فكرهوا الاسلام وعرضوا الجزية فانتظرت أمرك فيهم فكتب اليه رسول الله
صلى الله عليه وسلم الى عباد الله الاسديين فانكم اذا أقمتم الصلاة وآتيتم الزكاة
ونصحتهم لله ولرسوله وآتيتم عشر النخل ونصف عشر الحب ولم تمجسوا أولادكم فان
لكم ما أسلمتم عليه غير أن بيت النار لله ورسوله فان أتيتم فعليكم الجزية قريء عليهم
فكره اليهود والمجوس الاسلام وأحبوا الجزية فقال مناققو العرب زعم محمد أنه إنما
بعث لقتال الناس كافة حتى يسلموا ولا يقبل الجزية الا من أهل الكتاب ولا
نراه الا قد قبل من مشركي أهل هجر ماردة على مشركي العرب فانزل الله تبارك
وتعالى يا أيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم لا يضركم من ضل اذا اهتديتم ﴿ابن وهب﴾
عن يحيى بن عبد الله بن سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب قال هذا كتاب أخذته
من موسى بن عقبة فيه بسم الله الرحمن الرحيم من محمد رسول الله الى منذر بن
ساوى سلم أنت فاني أحمد الله الذى لا اله الا هو أما بعد فان كتابك جاءنى وسمعت
ما فيه فمن صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا وأكل ذبيحتنا فان ذلك المسلم الذى له ذمة الله
وذمة رسوله ومن يفعل ذلك منكم فهو آمن ومن أبى فعله الجزية

﴿ فى الخوارج ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت قتال الخوارج ما قول مالك فيهم (قال) قال مالك فى الاباضية
والحرورية وأهل الاهواء كلهم أرى أن يستتابوا فان تابوا والا قتلوا ﴿ قال ابن
القاسم ﴾ وقال مالك فى الحرورية وما أشبههم انهم يقتلون اذا لم يتوبوا اذا كان الامام
عدلاً . فهذا يدل على أنهم ان خرجوا على امام عدل وهم يريدون قتاله ويدعون الى
ماهم عليه دعوا الى الجماعة والسنة فان أبوا قتلوا (قال) ولقد سألت مالكا عن أهل

العصية الذين كانوا بالشام قال مالك أرى للامام ان يدعوهم الى الرجوع والى مناصفة الحق بينهم فان رجعوا والا قوتلوا ﴿قلت﴾ أرايت الخوارج اذا خرجوا فأصابوا الدماء والاموال ثم تابوا ورجعوا (قال) بلغني أن مالكا قال الدماء موضوعة عنهم وأما الاموال فان وجدوا شيئاً عندهم بعينه أخذوه والا لم يتبعوا بشيء من ذلك وان كانت لهم الاموال لانهم انما استهلكوها على التأويل وهذا الذي سمعت ﴿قلت﴾ فما فرق ما بين المحاربين والخوارج في الدماء (قال) لان الخوارج خرجوا على التأويل والمحاربين خرجوا فسقاً وخلوعاً على غير تأويل وانما وضع الله عن المحاربين اذا تابوا حد الحراية حق الامام وانه لا يوضع عنهم حقوق الناس وانما هؤلاء الخوارج قاتلوا على دين يرون أنه صواب ﴿قلت﴾ أرايت قتلى الخوارج أيعلى عليهم أم لا (قال) لا قال لى مالك في القدرية والاباضية لا يعلى على موتاهم ولا تتبع جنازهم ولا تعاد مرضاهم فاذا قتلوا فذلك أخرى أن لا يعلى عليهم ﴿ابن وهب﴾ عن سفيان بن عيينة عن عبيد الله بن أبي يزيد قال ذكرت الخوارج واجتهادهم عند ابن عباس وأنا عنده قال فسمعتة يقول ليسوا بأشد اجتهاداً من اليهود والنصارى ثم هم يضلون ﴿ابن وهب﴾ عن محمد بن عمرو عن ابن جريج عن عبد الكريم أن الحرورية خرجت فنازعوا علياً وفارقوه وشهدوا عليه بالشرك ﴿ابن وهب﴾ عن يونس عن ابن شهاب قال أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن عن أبي سعيد الخدري قال بينا نحن عند رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يقسم قسماً اذا أتاه ذو الخويصرة وهو رجل من بني نعيم فقال يا رسول الله اعدل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ويلاك من يعدل اذا لم أعدل قد خبت وخسرت ان لم أعدل فقال عمر يا رسول الله انذن لي فيه أضرب عنقه فقال دعه فان له أصحاباً يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم يقرؤن القرآن لا يجاوز تراقيهم يمرقون من الاسلام كما يمرق السهم من الرمية ينظر الى نصله فلا يوجد فيه شيء ثم ينظر الى رصافه فلا يوجد فيه شيء ثم ينظر الى نضية فلا يوجد فيه شيء ثم ينظر الى قذذه فلا يوجد فيه شيء قد سبق الفرس والدم آيتهم رجل أسود أحد عضديه مثل

ندى المرأة أو مثل البضعة تدزدر ويخرجون على خير فرقة من الناس (قال) أبو سعيد
 فأشهد أني سمعت هذا الحديث من رسول الله صلى الله عليه وسلم وأشهد أن علي
 ابن أبي طالب قاتلهم وأنا معه فأمر بذلك الرجل فالتمس فوجد فأتى به حتى نظرت
 إليه على نعت رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي نعتة (ابن وهب) عن عمرو بن
 الحارث عن بكير بن الأشج عن بسر بن سعيد عن عبيد الله بن أبي رافع مولى
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الحرورية لما خرجت وهو مع علي بن أبي طالب
 فقالوا لا حكم الا لله فقال علي كلمة حق أريد بها باطل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وصف ناساً اني لأعرف صفتهم في هؤلاء يقولون الحق بالسنتهم لا يجاوز هذا منهم
 وأشار الى حلقه من أبيض خلق الله اليه منهم أسود احدى يديه كطبي شاة أو حلقة
 ندى فلما قتلهم علي بن أبي طالب قال انظروا فنظروا فلم يجدوا شيئاً فقال ارجعوا
 فوالله ما كذبت ولا كذبت مرتين أو ثلاثاً ثم وجدوه في خربة فأتوا به حتى وضعوه
 بين يديه قال عبيد الله أنا حاضر ذلك من أمورهم وقول علي فيهم (قال) بكير وحدثني
 رجل عن بن جبير أنه قال رأيت ذلك الاسود (ابن وهب) عن عمرو بن الحارث
 عن بكير بن الأشج عن ابن عباس انه قال أرسلني علي الى الحرورية لا كلمهم فلما قالوا
 لا حكم الا لله قتلنا أجل صدقهم لا حكم الا لله ان الله قد حكم في رجل وامرأة
 وحكم في قتل الصيد فالحكم في رجل وامرأة وصيد أفضل من الحكم في الامة
 ترجع به وتحقق دماءها ويلم شعنها قال ابن الكواشي دعوهم فان الله قد أنبأكم انهم
 قوم خصمون (ابن وهب) عن عمرو بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب
 عن أبيه عن عبد الله بن عمر وذكر الحرورية فقال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يمرقون من الاسلام مروق السهم من الرمية (ابن وهب) عن يونس بن يزيد عن
 ابن شهاب قال هاجت الفتنة الاولى فأدركت رجلاً ذوى عدد من أصحاب رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ممن شهد بدرًا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فبلغنا أنهم كانوا يرون
 أن يهدم أمر الفتنة فلا يقام فيه على رجل قاتل في تأويل القرآن قصاص فيمن قتل

ولا حد في سبي امرأة سيئت ولا نرى عليها حداً ولا يرى بينها وبين زوجها ملاءمة
ولا نرى أن يقذفها أحد إلا جلد الحد ونرى أن ترد إلى زوجها الأول بعد أن تعد
فتنقض عدها من زوجها الآخر ونرى أن ترث زوجها الأول (وذكر) عن
ابن شهاب قال ولا يضمن ماذهب إلا أن يوجد شيء بعينه فيرد إلى أهله ﴿مالك﴾
عن عمه أبي سهيل بن مالك قال سألتني عمر بن عبد العزيز وأنا معه ماذا ترى في
هؤلاء القدرية قال قلت استتبهم فإن تابوا والا فاعرضهم على السيف قال عمر وأنا
أرى ذلك (قال مالك) ورأيتني على ذلك ﴿ابن وهب﴾ عن أسامة بن زيد عن
أبي سهيل بن مالك أن عمر بن عبد العزيز قال له ما الحكم في هؤلاء القدرية قال قلت
يستتابون فإن تابوا قبل ذلك منهم وإن لم يتوبوا قوتلوا على وجه البني
قال عمر بن عبد العزيز ذلك الرأي فيهم قال ويحكم فأين
هم عن هذه الآية فانكم وما تبدون ما أنتم عليه
بفانين إلا من هو صال الجحيم

﴿تم كتاب الجهاد من المدونة الكبرى بحمد الله وعونه وصلى الله﴾

﴿على سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله وصحبه وسلم﴾

﴿ويليه كتاب الصيد﴾

————— ❦ —————

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وصلّى الله على سيدنا محمد نبيه وآله وسلم﴾

﴿كتاب الصيد من المدونة الكبرى﴾

﴿قلت﴾ لابن القاسم صف لي الباز المعلم والكلب المعلم في قول مالك (قال) قال مالك هو الذي يفقه اذا زجر ازدرج واذا أشلى أطاع ﴿قلت﴾ أرايت اذا أرسل كلبه ونسى التسمية (قال) قال مالك كله وسم الله ﴿قلت﴾ وكذلك في الباز والسهم (قال) نعم كذلك هذا عند مالك ﴿قيل﴾ أرايت ان ترك التسمية عمداً في شيء من هذا (قال) ما سمعت فيه شيئاً ولقد سألته عن تفسير حديث عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة حين قال لنلامه سم الله ويحك مرتين أو ثلاثاً فيقول النلام قد سميت ولا يسمعه التسمية فقال مالك لا أرى ذلك علي الناس اذا أخبر الذابج أنه قد سمى الله ﴿قال ابن القاسم﴾ من ترك التسمية عمداً على الذبيحة لم أر أن تؤكل الذبيحة وهو قول مالك والصيد عندي مثله (قال مالك) وأما الرجل يذبح في خاصة نفسه فيأخذ بحديث عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة المخزومي فلا أرى به بأساً ﴿قلت﴾ أرايت المسلم والمجوسى اذا أرسل الكلب جميعاً فأخذ الصيد فقتله أيؤكل في قول مالك (قال) ما سمعت منه فيه شيئاً الا أنى سمعت مالكا يقول في كلب المسلم اذا أرسله المجوسى فأخذ فقتل أنه لا يؤكل وأرى هذا أنه لا يؤكل ﴿قلت﴾ أرايت ان أرسلت كلبى على صيد فتواريا عنى جميعاً فأخذ الكلب فقتله ثم وجدته آكاه أم لا (قال) قال مالك اذا أصابه ميتا وفيه أثر كلبه أو أثر سهمه أو أثر بازه فليأكله ما لم يبت (قال مالك) فان بات فلا يأكله وان كان الذي به قد أنفذ مقاتله فلا يأكله لانه قد بات عنه وان أدركه من يومه ميتا وفيه أثر كلبه فليأكله ﴿قلت﴾ أرايت ان

تواری الكلب أو الباز مع الصيد فرجع الرجل الى بيته ثم طلبه بعد ذلك فأصابه من يومه ذلك أياً كله أم لا (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولكن أرى أن لا يأكله لأنه قد تركه ورجع الى بيته ألا ترى أنه لا يدري لعله لو كان في الطلب ولم يفرط انه كان يدرك ذكاته قبل أن يموت فهو لما رجع الى بيته فقد فرط فلا يأكله لموضع ما فرط في ذكاته ألا ترى انه لو أدركه ولم ينفذ الكلب مقاتله فتركه حتى قتله الكلب لم يأكله فهذا حين رجع الى بيته بمنزلة هذا الذي أدرك كلبه ولم ينفذ مقاتل الصيد فتركه حتى قتله الكلب فلا يأكله لأنه لعله لو كان في الطلب أذركه قبل أن ينفذ الكلب مقاتله ولعله انما أنفذ الكلب مقاتله بعد ما جرحه وبعد أن أخذه فلو كان هذا في الطلب لعله كان يدركه قبل أن ينفذ مقاتله ﴿قال﴾ ولقد سئل مالك عن الرجل يرسل كلبه أو بازه على الصيد فيدركه وبه من الحياة ما لو شاء أن يذكيه ذكاه ولم ينفذ الكلب أو الباز مقاتله فيشتغل باخراج سكينة من خرجه أو لعلها أن تكون مع رجل خلفه فينتظره حتى يأتيه أو مع غلامه فلا يخرج السكين من خرجه ولا يدركه من كان معه سكين حتى يقتل الكلب الصيد أو الباز أو يموت وان عزل الكلب والبازي عنه (قال مالك) لا يأكله لأنه قد أدركه حيا ولو شاء أن يذكيه ذكاه الا أن يكون أدركه وقد أنفذ الكلب مقاتله فلا بأس أن يأكله لان ذكاته هاهنا ليست بذكاة ﴿قال﴾ ولقد سألت مالكا عن الصيد يدركه الرجل وقد أنفذ الكلب مقاتله أو الباز فيفرط في ذكاته ويتركه حتى يموت أياً كله (قال) نعم لا بأس بذلك وليأكله ﴿قلت﴾ أرايت الذي تواری عنى فأصبت من الغد وقد أنفذت مقاتله بسهمي أو أنفذت مقاتله ببازي أو كلابي لم قال مالك لا يأكله اذا بات وقال كله ما لم يبت (قال) لم أر لملك هاهنا حجة أكثر من أنها السنة عنده ﴿قلت﴾ أرايت السهم اذا أصبته فيه قد أنفذ مقاتله الا أنه بات عنى لم قال مالك لا يأكله (قال) في السهم بعينه سألتنا مالكا أيضا اذا بات وقد أنفذ السهم مقاتله فقال لا يأكله ﴿قلت﴾ أرايت ان أرسل كلبه فأخذ الصيد فأكل منه أكثره أو أقله فأصاب منه بقيته أياً كله في قول مالك

أم لا (قال) قال مالك يا كله ما لم يبت ﴿قلت﴾ أرأيت الكلب اذا كان كلما أرسله على صيد أخذه فأكل منه أو جعل يأكل مأخذاً بهذا معلمي في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أرأيت ان أدركه وقد أنفذ الكلب مقاتله أو سهمه أو بازه فأدركه على تلك الحال يضطرب أيده حتى يموت أو يذكيه (قال) يفري أوداجه فذلك أحسن عند مالك وان تركه حتى يموت أكله ولا شيء عليه ولقد سئل مالك عن الرجل يدرك الكلب أو الباز على صيده فيريد أن يذكيه فلا يستطيع فقال مالك ان هو غلبه عليه ولم يأت التفريط منه حتى فات بنفسه قلياً كله وان هو لو شاء أن يعزله عزله عنه فذكاه فلم يعزله حتى مات فلا يأكله ﴿قلت﴾ أرأيت ان كنت لا أقدر أن أخلص الصيد من كلب أو من بازى وأنا أقدر على أن أذكيه تحته أتركه أم أذكيه (قال) قال مالك ذكاه ﴿قلت﴾ أرأيت ان لم أذكيه في مسئتي أأكله أم لا في قول مالك (قال) قال مالك لا تأكله ﴿قلت﴾ أرأيت ان أدركته قد فرى الكلب أوداجه أو فراه سهمى أو بازى (قال) هذا قد فرغ من ذكائه بأكمله ﴿قلت﴾ أرأيت ان أدرك الصيد والكلاب تنهشه وليس معه ما يذكيه به قدره حتى قتله الكلب أياً كله أم لا في قول مالك (قال) قال مالك لا يأكله ﴿قلت﴾ أرأيت ان أدركه حياً فذهب يذبحه من غير أن يفرط فقات بنفسه أياً كله أم لا في قول مالك قال نعم يأكله عند مالك ﴿قلت﴾ أرأيت الفهد وجميع السباع اذا علمت أهي بمنزلة الكلاب في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولكنها عندى بمنزلة الكلاب ﴿قلت﴾ أرأيت جميع سباع الطير اذا علمت أهي بمنزلة البزاة (قال) لا أدري ما مسئلتك هذه ولكن البزاة والعقبان والزمامجة^(١) والشذائقات^(٢)

(١) (الزمامجة) جمع زمج على وزن دمل طائر معروف يصيده الملوك الطير وقال في سفر السعادة هو من الجوارح التي تعلم وقال الجرمي هو ضرب من العقبان اهـ (٢) (الشذائقات) كذا بالأصل ولم نقف له على معنى بعد البحث ولعله الشتراق على وزن قرطاس وفيه لغات آخر وهو طائر معروف مرقط بمنحضة وحمرة وبياض ويكون بأرض الحرم وقال الدميري هو طائر

والسقاء^(١) والصقور وما أشبه هذه فلا بأس بها عند مالك ﴿قلت﴾ أرأيت الرجل يرسل كلبه على الصيد فيأخذه غيره أياً كله أم لا (قال) قال مالك لا يأكله ﴿قلت﴾ أرأيت ان نسي التسمية عند الارسال أياً كل (قال) قال مالك يسمي الله اذا أكل ﴿قلت﴾ أرأيت ان ترك التسمية عمداً (قال) هذا بمنزلة الذبيحة اذا نسي التسمية فهو كمن نسي التسمية على الذبيحة واذا ترك التسمية عامداً عند الارسال فهو كمن ترك التسمية عند الذبيحة فلا يأكله ﴿قلت﴾ أرأيت ان أرسل كلبه على جماعة صيد ولم يرد واحداً منها دون آخر فأخذها كلها أو أخذ بعضها (قال) سألتنا مالكا عن الذي يرسل بازه على جماعة من الطير وهو ينوي ما أخذ منها فيأخذ أحدها أو يرى جماعة من الطير ينويها فيصيب واحداً منها قال مالك يأكله فهذا يدل على أنه ان صادها كلها فلا بأس بأكلها كلها (قال) وقال مالك اذا أصاب في رميته اثنين منها أكلهما (قال) ولقد سألتنا عن الجماعتين من الطير تكونان في الهواء بعضهما فوق بعض فيرمى وهو يريد الجماعتين جميعاً يريد ما أصاب منهما أياً كله (قال) قال لي مالك ما أصاب من الجماعتين جميعاً أكله (قال) وقال مالك وان أرسل كلبه على جماعة من الطير ونوى واحداً منها بعينه فأصاب الكلب غيره فلا يأكله ﴿قلت﴾ أرأيت الكلاب غير السلافة اذا علمت أهي بمنزلة السلافة في قول مالك (قال) قال مالك السلافة وغيرها اذا علمت فهي سواء ﴿قلت﴾ أرأيت الكلب غير المعلم اذا أرسلته فصاد آكله أم لا (قال) لا تأكله الا أن يكون معلماً أو تدرك ذكاته فتذكيه وهو قول مالك ﴿قلت﴾ أرأيت ان أرسلت كلبى من يدي وكان معي أو كان يتبعني فأثرت الصيد فأرسلت الكلب عليه وليس الكلب في يدي ولكنه بحال ما وصفت لك فأنشئ الكلب فأخذ الصيد فقتله آكله أم لا (قال) كان مالك مرة يقول اذا

مغير يسمى الاخيل وهو أخضر ما يبع بقدر الحماة وخضرته مشبعة وفي أجنحته سواد وقد يكون مخططاً بخضرة وحمرة وذكر الجاحظ انه نوع من الغربان اهـ (١) (السقاء) كذا بالاصل ولم نقف له أيضاً على معنى بعد البحث والسؤال فليحذر اهـ كتبه مصححه

كان الكلب معه وأثار الرجل الصيد فأشلى الكلب فخرج الكلب في طلب الصيد
باشلاء الرجل لم يكن الكلب هو الذي خرج في طلب الصيد ثم أشلاه سيده بعد ذلك
قال مالك فلا بأس به (قال) وأما ان كان الكلب هو الذي خرج في طلبه ثم أشلاه
سيده بعد ذلك قال مالك فلا يأكله . قال فكان هذا قوله الاول ثم رجع عن ذلك
وقال لا يأكله الا أن يكون في يده ثم أرسله بعد أن أثار الصيد قال وقوله الاول أحب
الى إذا كان الكلب انما خرج في طلب الصيد باشلاء سيده إياه وان كان في غير يده
لان الكلب هاهنا اذا خرج باشلاء سيده فكأن السيد هو الذي أرسله من يده
﴿ قلت ﴾ رأيت صيد الصبي اذا لم يحتلم أيؤكل اذا قتل الكلب صيده (قال) قال مالك
ذبيحة الصبي تؤكل اذا أطاق الذبح وعرفه فكذلك صيده عندي بمنزلة الذبح ﴿ قلت ﴾ .
أرأيت ان أرسل كلبا معلما على صيد فأعانه عليه كلب غير معلم آكله أم لا (قال) قال
مالك اذا أعانه عليه غير معلم لم يؤكل ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أرسلت بازى على صيد
فأعانه عليه باز غير معلم (قال) قال مالك لا يؤكل ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أرسلت كلبى
على صيد ونويت ماصاد من الصيد سوى هذا الصيد ولست أرى شيئا من الصيد
غير هذا الواحد فأخذ الكلب صيدا وراء ذلك لم أراه حين أرسلت الكلب فقتله
آكله أم لا (قال) قال مالك في الرجل يرسل كلبه على جماعة من الصيد ونوى ان
كان وراءها جماعة أخرى فما أخذ منها فقد أرسله عليها وذلك نيته ولا يعلم وراء
هذه الجماعة جماعة من الصيد أخرى فأصاب صيدا وراء ذلك من الجماعة التي لم يكن
يراه حين أرسل الكلب (قال) قال مالك يأكله وان كان انما أرسله على هذه
الجماعة ووراءها جماعة أخرى لم ينو الجماعة التي وراءها فلا يأكله ان أخذ من الجماعة
التي لم ينوها وان رآها أو لم يرها ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أفت الكلب من يدي على
صيد فزجرته بعد ما انفلت من يدي (قال) قال لى مالك في الكلب يرى الصيد فيخرج
فيعدو في طلبه ثم يشليه صاحبه فينشلى انه لا يؤكل لانه خرج بغير ارسال صاحبه
﴿ قلت ﴾ أرأيت الكلب اذا أرسلته على الصيد فأدركه تقطع يده أو رجله فمات

من ذلك أوقته الكلب بعد ذلك أيؤكل اليد والرجل وجميع الصيد أم لا (قال) سئل مالك عن الرجل يدرك الصيد فيضرب عنقه فيخزله أو يضرب وسطه فيخزله نصفين (قال) قال مالك يؤكل هذا كله . فقلت لمالك فان قطع يدا أو رجلا (قال) لا يأكل اليد ولا الرجل وليذك ما بقي منه وليأكله فان فات بنفسه قبل أن يذكيه من غير تقريط فليأكله ولا يأكل اليد ولا الرجل فكذلك مسئلتك في الكلاب اذا قطعت وكذلك الباز اذا ضرب الصيد فأطار جناحه أو رجله لم يؤكل ما أبان من الطير من جناح أو رجل بحال ما وصفت لك وان خزلهما أكلهما جميعا (قال) نعم على قول مالك في الضرب الذي وصفت لك ﴿قلت﴾ أرأيت اليهودي والنصراني أيؤكل صيدهما في قول مالك اذا قتلت الكلاب الصيد (قال) قال مالك تؤكل ذبيحتهما فأما صيدهما فلا يؤكل وتلا هذه الآية تناله أيديكم ورماحكم فلم يذكر الله بهذا النصاري ولا اليهود ولا يؤكل صيدهما ﴿قال ابن القاسم﴾ وهو رأيي أن لا يأكله ﴿قلت﴾ أرأيت ماصد المجوسى من البحر أيؤكل في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أرأيت ماصد في البر أيؤكل في قول مالك (قال) لا الا أن يدرك ذكاة ماصد اذا لم ينفذ المجوسى مقاتله ﴿قلت﴾ أرأيت الدواب التى تخرج من البحر فتحيا اليوم واليومين والثلاثة والاربعة أتؤكل بغير ذكاة (قال) بلى انى ان مالكا سئل عن ترس الماء أيدكى فقال مالك انى لا أعظم هذا من قول من يقول لا يؤكل الا بذكاة ﴿قلت﴾ أرأيت النصراني اذا ذبح وسمى باسم المسيح أو ارسل كلبه أو بازه أو سهمه وسمى باسم المسيح أيؤكل أم لا (قال) سمعت مالكا يكره كل ما ذبحوا لآعيادهم وكنائسهم قال مالك لم أكره أكلها (قال) وبلغنى عنه أنه تلا هذه الآية وما أهل به لغير الله وكان يكرهها كراهية شديدة (قال) وما سمعت من مالك في مسئلتك اذا سموا المسيح شيئا (قال) وأراهم اذا سموا المسيح بمنزلة ذبحهم لكنائسهم فلا أرى أن تؤكل ﴿قلت﴾ أرأيت كلب المجوسى اذا علمه المجوسى فأخذه المسلم فأرسله فأخذ أيا كل ما قتل قال نعم ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أرأيت

الغلام اذا كان أبواه من أهل الذمة أحدهما مجوسى والآخر نصراني أتو كل ذبيحته وصيده أم لا (قال) قال مالك الولد تبع للاب في الحرية فأرى الوالد اذا كان نصرانياً أن تؤكل ذبيحته ولا يؤكل صيده إلا أن يكون قد تمجس وتركه على ذلك فلا تؤكل ذبيحته ﴿قلت﴾ أرايت ما قتلت الجبال من الصيد أيؤكل أم لا (قال) قال مالك لا يؤكل الا ما أدركت ذكاته من ذلك (قال) قتل مالك فان كانت في الجبال حديدة فانفذت الحديدة مقاتل الصيد (قال) قال مالك لا يؤكل منه الا ما أدركت ذكاته ﴿قلت﴾ فهذا الذى قد أنفذت الجبال مقاتله ان أدركه لم يكن له ذكاة في قول مالك. قال نعم لا ذكاة له ﴿قلت﴾ أرايت صيد المرتد أيؤكل (قال) قال مالك ذبيحته لا تؤكل فكذلك صيده مثل قول مالك في الذبيحة انها لا تؤكل ﴿قلت﴾ أرايت صيد الشبك أيتحتاج فيه الى التسمية كما يحتاج في صيد البر الى التسمية عند الارسال (قال) لا ولم أسمع من مالك فيه شيئاً ولكن صيد البحر مذكى كله عند مالك فانما يحتاج الى التسمية على ما يذكى ألا ترى أن المحوسى يصيده فيكون حلالاً ﴿قلت﴾ أرايت ما طفا على الماء من حيتان البحر ودواب البحر أيؤكل في قول مالك (قال) لا أدري ما الدواب ولكنى لم أسمع مالكا يكره شيئاً من دواب البحر ولم يكن يرى بالطافى بأساً ﴿قلت﴾ أرايت الرجل يأخذ الطير من طير الماء فيذبجه فيجد في بطنه حوتاً أيا كاه (قال) قال مالك في اخوت يوجد في بطنه الحوت انه لا بأس بأكاه فكذلك ما في بطن الطير لا بأس به ﴿قلت﴾ أرايت الجراد اذا وجد ميتاً يتوطؤه غيرى أو أتوطؤه أنا فيموت أيؤكل أم لا في قول مالك (قال) قال مالك لا يؤكل ﴿قلت﴾ فان صدت الجراد فجعلته في غرارة فيموت في الغرارة أيؤكل أم لا (قال) قال مالك لا يؤكل الا ما قطعت رأسه فتركته حتى تطبخه أو تقلبه أو تسلقه وان أنت طرحته في النار أو سلقته أو قليته وهو حي من غير أن تقطف رأسه فذلك حلال أيضاً عند مالك ولا يؤكل الجراد الا بما ذكرت لك من هذا ﴿قلت﴾ أرايت ان أخذ الجراد فقطع أجنحته وأرجله فرفعها حتى يسلقها أو

يقلبها فتموت أيا كلبها أم لا في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئا إلا أنه إذا قطع أرجلها وأجنحتها فهو بمنزلة قطع رؤسها لأنها قد ماتت من فعل فعله من قطع أرجلها وأجنحتها فهو بمنزلة قطع رؤسها ﴿قلت﴾ حين أخذها وأدخلها غرارة أليس إنما ماتت من فعله (قال) لم أر عند مالك القتلة إلا بشيء يفعله بها بحال ما وصفت لك (قال ابن القاسم) ولقد سألتنا مالكا عن خنزير الماء فلم يكن يجيبنا فيه ويقول أنتم تقولون خنزير ﴿قال ابن القاسم﴾ واني لا تقيمه ولو أكله رجل لم أره حراما ﴿قلت﴾ أرايت الرجل يدرك كلابه وقد أخذت الصيد وهو يقدر على أن يخلصه منها فيتركها تنهشه ويذكيه وهو في أفواهاها فتنهشه وهو يذكيه حتى يموت (قال) قال مالك لا يؤكل لاني أخاف أن يكون إنما مات من نهشها (قال ابن القاسم) إلا أن يكون يستيقن أنه قد ذكاه وحياته فيه مجتمعة قبل أن تنفذ مقاتله الكلاب فلا بأس بأكله لان مالكا قال في الذي يذبح ذبيحته فتسقط في الماء بعد ما ذبحها أو تردى من جبل انه لا بأس بأكلها (قال) وقال لي مالك في الذي يذبح ذبيحته فيقطع منها بضعة قبل أن ترهق نفس الذبيحة (قال) مالك بنس ما صنع وأكلها حلال ﴿قلت﴾ أرايت الرجل يرسل كلبه أو يازه على الصيد فيطلبه ساعة ثم يرجع الكلب عن الطلب ثم يعود في الطلب فيأخذ الصيد فيقتله أيؤكل أم لا وهل ترى رجوعه عن صيده قطعا لا رسالي أم لا (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا وأرى ان كان إنما ضل عنه صيده فمطف الكلب أو الباز كما تصنع الجوارح اذا ضل عنها صيدها طلبته يمينا وشمالا وعطف كل ذلك في الطلب فهي علي ارسالها ما دامت بهذه الحال فأما ان مر الكلب بكلب مثله فوقف يشمه أو مر على جيفة فوقف يأكل منها أو ما أشبه هذا أو يكون الطير عجز عن صيده فهذا تارك لما أرسل فيه وقد خرج من الارسال الاول فان كان لما عطف راجعا تاركا للطلب أبصر ذلك الصيد فطلبه أولا رجع عاجزا عن صيده تاركا للطلب نظر اليه بعد ذلك فطلبه فهذا ابتداء منه ليس بارسال وكذلك هذا في الكلاب ولم أسمع هذا من مالك ﴿قلت﴾ أرايت الصيد اذا رماه رجل فأثخنه حتى

صار لا يستطيع الفرار فرماه آخر بعد ذلك قفله أيؤ كل أم لا (قال) قال مالك لا يؤ كل فقد صار أسيره ﴿قلت﴾ فهل يضمه هذا الذي رماه قفله للاول (ققال) ماسمت فيه شيئاً وأراه ضامنا ﴿قلت﴾ أرأيت الرجل يرمى الصيد وهو في الجو فيصبيه فيقع الى الارض فيدركه ميتا فنظر فاذا سهمه لم ينفذ مقاتله أيؤ كله في قول مالك (قال) قال مالك لا يأ كله لانه لا يدري من أى ذلك مات أمن السقطة أو من السهم ﴿قال﴾ وقال مالك وكذلك الصيد يكون في الجبل فيرميه الرجل فيتردى من الجبل فيموت (قال) قال مالك لا يأ كله الا أن يكون قد أنفذ مقاتله بالرمية ﴿قلت﴾ له أرأيت الرجل يطلب الصيد فيخرجه حتى يدخله دار القوم فيأخذه أهل الدار أو يأخذه الذي طلبه في دار القوم لمن يكون، وكيف ان قال رب الدار دخل الصيد داري قبل أن يقع في ملكك أيها الطالب فقد صار ما في داري لي وقال الطالب أخذه قبل أن يقع في ملكك يا صاحب الدار لان ما دخل دارك ليس بملك لك وان كان لا مالك له. ما القول في هذا (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً الا أني أرى أن الكلاب أو الرجل هو الذي اضطره ورهقه لاخذه فأراه له وان كان لم يضطره وذلك بعيد لا يدري أتأخذه الكلاب أو الطارد في مثل ذلك أم لا وهو من الصيد بعيد فأرى الصيد لصاحب الدار ولا أرى لصاحب الكلاب ولا للطالب شيئاً (قال) وقد سمعت مالكا يقول في الجبال التي تنصب ان ما وقع فيها فأخذه رجل أجني ان صاحب الجبال أحق به ﴿قلت﴾ أرأيت ان تعمدت صيدا فرميتة وسميت فأصبت غيره آكله أم لا وكيف ان أنفذت الذي سميت عليه وأصبت آخر وراءه ولم أتعمد (قال) قال مالك لا تأكل الا الذي تعمدته وحده ﴿قلت﴾ أرأيت ان رميت صيدا وتعمدته ونويت آخر ان كان وراءه فأصابه سهمي أنه مما أرى ولست أرى وراءه شيئاً فأصبت هذا الذي رميت فانفذته وأصاب السهم آخر وراءه أو أصاب سهمي الذي وراءه وأخطأه آكله أم لا (قال) قد أخبرتك أن مالكا سئل عن الرجل يرسل كلبه على الجماعة من الصيد فيطلبها فيكون خلفها جماعة أخرى فيأخذ من

تلك التي كانت وراء ولا يأخذ من الجماعة الاولى فيقتله قال مالك ان كان حين إرساله
ينوى ان كان خلفها جماعة أخرى فيأخذ من تلك التي كانت وراء ولا يأخذ من الجماعة
الاولى فليأكله والا فلا فمسئلتك وهذه سواء ﴿قلت﴾ رأيت ما أصاب بحجر أو
بندقة نخرق أو بضع أو بلغ المقاتل أيؤكل أم لا في قول مالك (قال) قال مالك لا يؤكل
وقال مالك ليس ذلك بنخرق وإنما ذلك رض ﴿قلت﴾ رأيت ما كان من معراض^(١)
أصاب به نخرق ولم ينفذ المقاتل فات أيؤكل أم لا في قول مالك (قال) نعم وهو بمنزلة
السهم اذا لم يصب به عرضا ﴿قال﴾ وقال مالك اذا خرق المعراض كل ما قتل ﴿قلت﴾
أرأيت ان رميت صيدا بعود أو بعصى نخرقه أيؤكل أم لا (فقال) هو مثل المعراض
انه يؤكل ﴿قلت﴾ وكذلك ان رمى برمح او مطرده او بحربة نخرق أيأكله
قال نعم هذا كله سواء ﴿قلت﴾ رأيت مائة من الانسية من الابل والبقر والغنم فلم
يستطع أن يؤخذ أيذكي بما يذكي به الصيد من الرمي وغيره في قول مالك (قال)
قال مالك لا يؤكل ما ندمنها الا أن يؤخذ فيذكي كما تذكي الابل والبقر والغنم
﴿قلت﴾ رأيت ما أخذ من الصيد فذجن في أيدي الناس ثم استوحش وند أيذكي
بما يذكي به الصيد من الرمي وغير ذلك (قال) نعم اذا ند ولحق بالوحش صار منها
(قال) مالك ويذكي بما يذكي به الصيد ﴿قلت﴾ فلم قال مالك في هذا انه يذكي
بما يذكي به الصيد وقال فيما ند من الانسي انه لا يذكي الا بما يذكي به الانسي أرأيت
هذا الصيد أليس قد كان اذا كان داجنا سبيله سبيل الانسي فلما استوحش جعلت
سبيله سبيل الوحش في الذكاة فلم لا يكون مثل مائة من الانسي واستوحش في
الذكاة مثل الوحشي (قال) قال مالك هذا الانسي اذا استوحش فانما هو على أصله
وأصله أن لا يؤكل الا بالذبح او النحر والوحشي اذا استوحش هو على أصله وأصل
الصيد أنه يذكي بالرمي والذبح وغير ذلك ﴿قلت﴾ رأيت ان رميت صيدا بسكيني
أو بسيفي فأصوبته فقتلته وقد بضع السيف او السكين منه الا أنه لم ينفذ مقاتله آكله

(١) المعراض السهم الذي لاريش عليه اه كتبه مصححه

أم لا في قول مالك (قال) نعم أما ان مات قبل أن يذكيه بغير تقريظ فكله عند مالك
 ﴿قال﴾ وقال مالك من رمى صيداً بسكين فقطع رأسه قال ان كان رماه حين رماه
 ونيته اصطياده فلا أرى بأكله بأساً وان كان رماه حين رماه وليس من نيته اصطياده
 فلا يأكله ﴿قلت﴾ أرايت ان رميت حجراً وأنا أظنه حجراً فإذا هو صيد فأصبت به
 وأنفذت مقتله آكله أم لا (قال) لا ألا ترى أن مالكا قال في الذي يرمي الصيد
 بسكين فيقطع رأسه وهو لا ينوي اصطياده انه لا يأكله فهذا الذي رمى حجراً لم
 ينو اصطياد هذا الذي أصاب فلا يأكله ﴿قلت﴾ وكذلك ان رمى صيداً وهو
 يظنه سباعاً او خنزيراً فأصاب ظيياً انه لا يأكله (قال) نعم مثل ما أخبرتك لانه حين
 رمى لم يرد برميته الا صطياد فلا يأكله ﴿قلت﴾ لم كره مالك هذا الذي
 رمى ظيياً وهو يظنه سباعاً فقال لا يأكله أرايت لو أن رجلاً أتى الى شاة له فضرها
 بالسكين وهو لا يريد قتلها ولا ذبحها فأصاب حلقها ففقرى الحلق والاداج أياً أكلها
 أم لا في قول مالك قال لا يأكلها لانه لم يرد بها الذبح لان مالكا قال لا تؤكل
 الانسية بشئ مما يؤكل به الوحشى من الضرب والرمى فهذا والذي سألت عنه من
 ارساله على الصيد وهو يظن أنه سبع فهو سواء لا يؤكل واحد منهما لانه اذا لم
 يرسله على صيده ولم يرد الذكاة وكذلك اذا ضرب شاته بسيفه وهو لا يريد ذكاتها
 ففقرى أدرجها فلا يأكلها ﴿قلت﴾ أرايت ان طلبت الكلاب الصيد أو البزاة فلم
 تزل في الطلب حتى مات من غير أن تأخذه الكلاب أو البزاة مات قبل أن تأخذه
 أيؤكل . قال لا يؤكل ﴿قلت﴾ أرايت ان أخذته الكلاب فقتلته ولم تدمه حتى
 مات أيؤكل أم لا في قول مالك وكيف ان صدمته الكلاب فقتلته ولم تدمه أيؤكل
 أم لا . وكيف ان أدركت الصيد فجعلت أضربه بسيفي ولا يقطع السيف حتى مات
 من ذلك أيؤكل أم لا . وهذا السيف في هذا اذا لم يقطع والكلاب اذا لم تقيب وتدم
 بمنزلة واحدة لا يؤكل شئ من ذلك في قول مالك (قال) لا يؤكل شئ من ذلك كله
 لان السيف اذا لم يقطع فهو عندى بمنزلة العصا لا تأكله وأما الكلاب اذا

صدمت فقتلت فهو عندي بمنزلة العصا ولا أرى أن يجوز من قتل الكلاب إلا ما يجوز من قتل بيدك وما مات من الصيد من طلب الكلاب وما مات من عضها ولم تقيمه فلا يؤكل وهذا قول مالك ﴿قلت﴾ أرايت اذا نذ صيد وكان قد دجن عندي فهرب فصاده غيري لمن يكون (قال) قال مالك ان أخذه هذا الآخر بحد ثان ما هرب من الاول ولم يلحق بالوحش ولم يستوحش فهو الاول وان كان قد استوحش ولحق بالوحش ولم يأخذه الآخر بحد ثان ما هرب من الاول فهو لمن أخذه ﴿قلت﴾ وكذلك البزاة والصقور والظباء وكل شيء (قال) كذلك قال لي مالك في البزاة والصقور والظباء وكل شيء ﴿قلت﴾ أرايت ان ضربت فخذ الصيد أو رجله أو يده فتعلقت فمات (قال) قال مالك ان كان أبانها أو كانت متعلقة بشيء من الجلد أو اللحم لا يجري فيه دم ولا روح ولا تعود لهيئتها أبداً فلا يؤكل ما تعلق منها على هذه الصفة وليذكه وليأكله وليطرح ما تعلق منه إلا أن يكون مما لو ترك عاد لهيئته يوماً ما فلا بأس بأكله ﴿قلت﴾ أرايت ان ضرب عنق الصيد فأبانه أياً كله أم لا (قال) يأكل الرأس وجميع الجسد ﴿قلت﴾ فان ضرب خطمه فأبانه أياً كله أم لا (قال) هو مثل اليد والرجل عندي لا يأكله ولم أسمع من مالك فيه شيئاً ولا أرى أن يؤكل الخطم ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً ضرب عنق شاة بالسيف فأبانه وهو يريد الذكاة أياً أكلا أم لا (قال) قال مالك في رجل ذبح وهو يريد الذبح فأخطأ فذبح من العنق أو من القفا انها لا تؤكل فكذلك هذا الذي ضرب عنقها وهو يريد الذبح فأخطأ لا تؤكل ﴿قلت﴾ هل يكره مالك شيئاً من الطير فقال لا ﴿قلت﴾ أرايت الارنب والضب ما قول مالك فيهما (قال) قال مالك لا بأس بأكل الضب والارنب والوبر^(١) والظرايب والتنفذ ﴿قلت﴾ أرايت الضبع والثعلب والذئب هل يحل

(١) (الوبر) كفلس دويبة نحو السور غبراء اللون كالأه لاذنب لها اه (والظرايب) جمع ظربان على صيغة المثنى والتخفيف يكسر الظاء وسكون الراء لغة دويبة يقال انها تشبه الكلب الصبي القصير أصل الاذنين طويل الخرطوم اسود الذات أبيض البطن منتنة الريح اه مصباح

مالك أكلها (قال) قال مالك لا أحب أكل الضبع ولا الذئب
ولا الثعلب ولا الهر الوحشي ولا الأنسي ولا شيء من السباع
(وقال مالك) ما فرس وأكل اللحم فهو من السباع ولا
يصلح أكله لهنى رسول الله صلى الله عليه
وسلم عن ذلك ﴿قال سخنون﴾ كان
ابن القاسم يكره صيد النصراني
وأنا لا أرى بأكل صيد
النصراني بأساً

تم بحمد الله وعونه كتاب الصيد من المدونة الكبرى
﴿وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم﴾

﴿ويليه كتاب الذبائح﴾

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلّى الله على سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله وصحبه وسلم

كتاب الذبائح من المدونة الكبرى

قلت لعبد الرحمن بن القاسم رأيت اليربوع والخلد هل يحل أكله في قول مالك (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً ولا أرى به بأساً اذا ذكى وهو عندي مثل الوبر وقد قال مالك في الوبر انه لا بأس به قلت رأيت هوام الارض كلها خشاشها وعقاربها ودودها وحياتها وما أشبه هذا من هوامها أيؤكل في قول مالك (قال) سمعت مالكا يقول في الحيات اذا ذكيت في موضع ذكاتها انه لا بأس باكلها لمن احتاج اليها قال ولم أسمع من مالك في هوام الارض شيئاً الا أني سمعت مالكا يقول في خشاش الارض كله انه اذا مات في الماء انه لا يفسد الماء وما لم يفسد الماء والطعام فليس بأكله بأس اذا أخذ حياً فصنع به ما يصنع بالجراد وأما الضفادع فلا بأس باكلها وان ماتت لانهما من صيد الماء كذلك قال مالك . ولقد سئل مالك عن شيء يكون في المغرب يقال له الخنزون يكون في الصحارى يتعلق بالشجر أيؤكل قال أراه مثل الجراد ما أخذ منه حياً فسلق أو شوي فلا أرى بأكله بأساً وما وجد منه ميتاً فلا يؤكل قلت رأيت الحمار الوحشي أيؤكل اذا دجن وصار يحمل عليه كما يحمل على الاهلي (قال) قال مالك اذا صار بهذه المنزلة فلا يؤكل (قال ابن القاسم) وأنا لا أرى به بأساً قلت رأيت الجلالة من الابل والبقر والغنم هل يكره مالكا لحومها (قال) قال مالك لو كرهتها لكرهت الطير التي تأكل الجيف قال مالك لا بأس بالجلالة قلت رأيت الطير كله أليس لا يرى مالك بأكله بأساً

الرخم والعقبان والنسور والحدآف والغربان وما أشبهها قال نعم قال مالك لا بأس باكلها كلها ما أكل الجيف وما لم يأكل ولا بأس باكل الطير كله ﴿قلت﴾ رأيت الرجل يذبح بالعرشدة أو بالعود أو بالحجر أو بالعظم ومعه السكين أيجوز ذلك (قال) قال مالك إذا احتاج الرجل إلى الحجر والعظم والعود وما سواه من هذه الأشياء فذبح بها أن ذلك يجوز (قال ابن القاسم) فإذا ذبح بها من غير أن يحتاج إليها لأن معه السكين فليأكله إذا فرى الأوداج ﴿قلت﴾ ويجوز مالك الذبح بالعظم قال نعم ﴿قلت﴾ رأيت أن ذبح فقطع الحلقوم ولم يقطع الأوداج أو فرى الأوداج ولم يقطع الحلقوم أيأكله (قال) قال مالك لا يأكله إلا باجتماع منهما جميعا لا يأكله أن قطع الحلقوم ولم يفر الأوداج وإن فرى الأوداج ولم يقطع الحلقوم فلا يأكله أيضا ولا يأكله حتى يقطع جميع ذلك كله الحلقوم والأوداج جميعا ﴿قلت﴾ رأيت المراء هل يعرفه مالك (قال) لم أسمع مالكا يذكر المراء ﴿قلت﴾ هل ينحر ما يذبح أو يذبح ما ينحر في قول مالك (قال) قال مالك لا ينحر ما يذبح ولا يذبح ما ينحر ﴿قال ابن القاسم﴾ فقلت لمالك فالبقر أن نحرت أترى أن تؤكل (قال) نعم وهي خلاف الأبل إذا ذبحت . قال مالك والذبح فيها أحب إلى لأن الله تبارك وتعالى يقول في كتابه إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة قال فالذبح أحب إلى فإن نحرت أكلت (قال) والبعير إذا ذبح لا يؤكل إذا كان من غير ضرورة لأن سنته النحر ﴿قلت﴾ وكذلك النعم أن نحرت لم تؤكل في قول مالك (قال) نعم إذا كان ذلك من غير ضرورة ﴿قلت﴾ وكذلك الطير كله ما نحر منه لم يؤكل في قوله (قال) لم أسأله عن الطير وكذلك هو عندي لا يؤكل ﴿قلت﴾ رأيت أن وقع في البئر ثور أو بعير أو شاة ولا يستطيعون أن ينحروا البعير ولا يذبحوا البقرة ولا الشاة (قال) قال مالك ما اضطرروا إليه في مثل هذا فإن ما بين اللبة والمذبح منحر ومذبح فإن ذبح فجائز وإن نحر فجائز ﴿قلت﴾ ولا يجوز في غير هذا (قال ابن القاسم) قلنا للمالك فالجنب والكتف والجوف قال قال مالك لا يؤكل إذا لم يكن في الموضع

الذي ذكرت لك ما بين اللبة والمذبح ويترك يموت ﴿قلت﴾ أرأيت مالكا هل كان يأمر بأن توجه الذبيحة الى القبلة (قال) قال مالك نعم توجه الى القبلة قل مالك وبلغني أن الجزارين يجتمعون على الحفرة يدورون بها فيذكون النعم حولها قال فبعثت في ذلك لينهي عنه فأمرت أن يأمرهم بأن يوجهوها الى القبلة ﴿قلت﴾ هل كان مالك يكره أن يبدأ الجزار بسلخ الشاة قبل أن ترهق نفسها (قال) نعم كان يكره ذلك ويقول لا تنزع ولا تقطع رأسها ولا شيء من لحمها حتى ترهق نفسها ﴿قلت﴾ فإن فعلوا ذلك بها (قال) قال مالك لا أحب لهم أن يفعلوا ذلك بها . قال فإن فعلوا ذلك بها أكلت وأكل ما قطع منها ﴿قلت﴾ أرأيت النخع عند مالك أهو قطع المخ الذي في عظام العنق قال نعم ﴿قلت﴾ وكسر العنق من النخع (قال) نعم ان انقطع النخاع في قول مالك ﴿قلت﴾ أرأيت ان سبقت يده في ذبيحته فقطع رأسها أيا أكلها أم لا في قول مالك (قال) قال مالك يأكلها اذا لم يعتمد ذلك ﴿قلت﴾ فإن تعمد ذلك لم يأكله في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا وأرى ان كان أضجعها للذبح فذبحها وأجاز على الحلقوم والاداج وسمى الله ثم تهادى فقطع العنق فأرى أن تؤكل لأنها بمنزلة ذبيحة ذكيت ثم عجل فاحتر رأسها قبل أن تموت فلا بأس بأكلها وكذلك قال لي مالك في التي تقطع رأسها قبل أن تموت ﴿قلت﴾ قال سحنون ﴿اختلف قول ابن القاسم فيها فمرة قال لا تؤكل اذا تعمد قطع رأسها ثم رجع فقال لي تؤكل وان تعمد ذلك ﴿قلت﴾ أرأيت ان وجه ذبيحته لغير القبلة أيا أكل منها قال نعم يأكل وبئس ما صنع ﴿قلت﴾ كيف التسمية عند مالك على الذبيحة (قال) بسم الله والله أكبر ﴿قلت﴾ هل كان مالك يكره ان يذكر على الذبيحة صلى الله على رسول الله بعد التسمية أو يقول محمد رسول الله بعد التسمية (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا وذلك موضع لا يذكر هنا الا اسم الله وحده ﴿قلت﴾ أرأيت الضحايا هل يذكر عليها اسم الله ويقول بعد التسمية اللهم تقبل من فلان (قال) قال مالك يقول على الضحايا بسم الله والله أكبر فإن أحب قال اللهم تقبل مني

والا فان التسمية تكفيه ﴿قال﴾ فقلت لمالك فهذا الذي يقول الناس اللهم منك واليك فانكره وقال هذا بدعة ﴿قلت﴾ أرايت المرأة تذبح من غير ضرورة أتؤكل ذبيحتها في قول مالك . قال نعم تؤكل (قال) ولقد سألت مالكا عن المرأة تضطر الى الذبيحة وعندها الرجل النصراني أن تأمره أن يذبح لها فقال لا ولكن تذبح هي ﴿قلت﴾ أفتحل ذبائح نساء أهل الكتاب وصبيانهم (قال) ماسمعت من مالك فيه شيئا ولكن اذا حل ذبائح رجالهم فلا بأس بذبائح نسائهم وصبيانهم اذا أطاقوا الذبح ﴿قلت﴾ أرايت ما ذبحوه لآعيادهم وكنائسهم أيؤكل (قال) قال مالك أكرهه وما أكرهه وتأول مالك فيه أو فسقا أهل لغير الله به وكان يكرهه كراهية شديدة من غير أن يحرمه ﴿قلت﴾ أرايت مالكا هل كان يكره للمسلم أن يمكن أضحيته أو هديه من أحد من النصارى أو اليهود أن يذبحها (قال) كان مالك يكره أن يمكن أضحيته أو هديه من أحد من الناس أن يذبحها ولكن يليها هو نفسه ﴿قال﴾ وقال مالك وان ذبح النصراني أضحية المسلم أعاد ضحيته . قال ابن القاسم واليهودي مثله ﴿قلت﴾ فان ذبحها من محل ذبحه من المسلمين أيجزئه في قول مالك (قال) قال مالك يجزئه وبشئ ماصنع والشأن أن يليها هو نفسه أعجب الى مالك ﴿قلت﴾ أرايت ما ذبحت اليهود من النعم فأصابوه فاسداً عندهم لا يستحلونه لاجل الرثة وما أشبهها التي يحرمونها في دينهم أيجل أكله للمسلمين (قال) كانت مالك يجيزه مرة فيما بلغني ثم لم أزل أسمعه يكرهه بعد فقال لا يؤكل ﴿قال ابن القاسم﴾ رأيت مالكا يستثقل ذبائح اليهود والنصارى ولا يحرمها (قال ابن القاسم) ورأيت أن ما ذبحت اليهود مما لا يستحلونه أن لا يؤكل ﴿قلت﴾ هل كان يكره مالك ذبائح اليهود والنصارى من أهل الحرب (قال) أهل الحرب والذين عندنا من النصارى واليهود عند مالك سواء في ذبائحهم وهو يكره ذبائحهم كلها من غير أن يحرمها ويكره اشتراء اللحم من مجازرهم ولا يراه حراما ﴿قال مالك﴾ وبلغني أن عمر بن الخطاب كتب الى البلدان ينههم أن يكون النصارى واليهود في أسواقهم صيارفة أو جزارين وأن يقاموا من

الاسواق كلها فان الله قد أغنانا بالمسلمين ﴿قال﴾ فقلت لمالك ما أراد بقوله يقامون من الاسواق . قال لا يكونون جزارين ولا صيارفة ولا يبيعون في أسواق المسلمين في شيء من أعمالهم قال مالك وأرى أن يكلم من عندهم من الولاة في ذلك أن يقيمهم ﴿قلت﴾ أرأيت الرجل المسلم يرد إلى اليهودية أو إلى النصرانية أتحمّل ذبحته في قول مالك قال لا ﴿قلت﴾ ذبيحة الاخرس أتوكل (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً ولا أرى بها بأساً ﴿قلت﴾ أرأيت ان تردت من جبل أو غير ذلك فاندق عنقها أو اندق منها ما يعلم أنها لا تعيش من ذلك أتؤكل أم لا في قول مالك (قال) قال مالك ما لم يكن قد نخمها ذلك فلا بأس به ﴿قال﴾ وقال لي مالك في الشاة التي تحرق بطنها فتشق أمعاؤها فتموت أنها لا تؤكل لأنها ليست تذكية لان الذي صنع السبع بها كان قتلها وانما الذي فيها من الحياة خروج نفسها لانها لا تمجيا على حال ﴿قلت﴾ أرأيت الاضرار هل سمعت من مالك فيها شيئاً (قال مالك) الاضرار قداح^(١) كانت تكون في الجاهلية قال في واحد افعل وفي آخر لا تفعل والآخر لا شيء فيه قال فكان أحدهم اذا أراد سفراً أو حاجة ضرب بها فان خرج الذي فيه افعل فعل ذلك وخرج وان خرج الذي فيه لا تفعل ترك ذلك ولم يخرج وان خرج الذي لا شيء فيه أعاد الضرب

تم كتاب الذبائح من المدونة الكبرى بحمد الله وعونه

وصلّى الله على سيدنا محمد نبيه وآله وسلم

﴿وبليه كتاب الضحايا﴾

(١) قداح جمع قدح بكسر القاف وسكون الدال المهمة وهو السهم قبل أن يراش اهـ

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامى وعلى آله وصحبه وسلم﴾

﴿كتاب الضحايا من المدونة الكبرى﴾

﴿قلت﴾ لابن القاسم مادون الثنى من الابل والبقر والمزهل يجزئ في شئ من الضحايا والهدايا في قول مالك أم لا (قال) لا الا الضأن وحدها فان جذعها يجزئ ﴿قلت﴾ أرايت الضحية هل تجزئ من ذبحها قبل أن يصلى الامام في قول مالك قال لا ﴿قلت﴾ أهل البوادي وأهل الحضر والقرى في هذا سواء (قال) سمعت مالكا يقول في أهل القرى الذين ليس لهم امام انهم يتحرون صلاة أقرب الأئمة اليهم وذبحه (قال ابن القاسم) فان تحرى أهل البوادي النحر فأخطوا فذبحوا قبل الامام لم أر عليهم إعادة اذا تحروا ذلك ورأيت ذلك مجزئاً عنهم ﴿قلت﴾ أرايت ان ذبحوا بعد الصلاة قبل أن يذبح الامام أيجزئهم ذلك في قول مالك (قال) لا يجزئهم ذلك ولا يذبحون الا بعد ذبح الامام عند مالك وهذا في أهل المدائن ﴿قلت﴾ أرايت مكسورة القرن هل تجزئ في الهدايا والضحايا في قول مالك (قال) قال مالك نعم ان كانت لا تدمي ﴿قلت﴾ مامعنى قوله لا تدمي أرايت ان كانت مكسورة القرن قد برأ ذلك وانقطع الدم وجف أ يصلح هذا أم لا في قول مالك (قال) نعم اذا برأت انما ذلك اذا كانت تدمي بحدثنان ذلك ﴿قلت﴾ لم كرهه مالك اذا كانت تدمي (قال) لانه رآه مرضاً من الامراض ﴿قلت﴾ أرايت الامام أينبني له أن يخرج أضحيته الى المصلى فاذا صلى ذبحها مكانه كما يذبح الناس (قال) قال مالك هذا

وجه الشأن أن يخرج أضحيتيه إلى المصلي فيذبجها في المصلي ﴿قلت﴾ رأيت الجرباء هل تجزئ (قال) إنما قال مالك المريضة الذين مرضها أنها لا تجزئ وقال مالك في الحمرة أنها لا تجزئ ﴿قلت﴾ لابن القاسم وما الحمرة (قال) البشمة قال لأن ذلك قد صار مرضاً فالجرب إن كان مرضاً من الأمراض لم يجز ﴿قلت﴾ رأيت الهدى التطوع أيجزئ أن أسوقه عن أهل بيتي في قول مالك (قال) قال مالك لا يشترك في الهدى وإن كان تطوعاً ﴿قلت﴾ رأيت الرجل يشتري الأضحية فيريد أن يبدلها أيكون له ذلك في قول مالك (قال) قال مالك لا يبدلها إلا بخير منها ﴿قلت﴾ فإن باعها فاشتري دونها ما يصنع بها وما يصنع بفضل الثمن (قال) قال مالك لا يجوز أن يستفضل من ثمنها شيئاً وذكرت له الحديث الذي جاء في مثل هذا فأنكره وقال ليشتري بجميع الثمن شاة واحدة ﴿قلت﴾ فإن لم يجد بالثمن شاة مثلاً كيف يصنع (قال) أرى أن يزيد من عنده حتى يشتري مثلاً قال ولم أسمع من مالك ﴿قلت﴾ له هل سألت مالكا عن الرجل يتصدق بثلث أضحيتيه أحب إليه أم يشتري أضحيتيه (قال) قال مالك لا أحب لمن كان يقدر على أن يضحي أن يترك ذلك (قال) فقلت له أفتجزئ الشاة الواحدة عن أهل البيت قال نعم . قال مالك ولكن إن كان يقدر فأحب إلي أن يذبح عن كل نفس شاة وإن ذبح شاة واحدة عن جميعهم أجزأه (قال) وسألته عن حديث أبي أيوب الأنصاري وحديث ابن عمر فقال حديث ابن عمر أحب إلي لمن كان يقدر ﴿قلت﴾ رأيت الأضحية إذا نتجت ما يصنع بولدها في قول مالك (قال) كان مرة يقول إن ذبحه فحسن وإن تركه لم أر ذلك عليه واجباً لأن عليه بدل أمه إن هلكت فلما عرضته على مالك قال امح وأترك منها إن ذبحه معها فحسن (قال ابن القاسم) ولا أرى ذلك عليه بواجب ﴿قلت﴾ رأيت الأضحية يصلح له أن يجزئ صوفها قبل أن يذبجها (قال) قال مالك لا ﴿قلت﴾ رأيت جلد الأضحية أو صوفها أو شعرها هل يشتري به متاع البيت أو يبيعه في قول مالك (قال) قال مالك لا يشتري به شيئاً ولا يبيعه ولكن يتصدق به أو ينتفع به قال ولقد سألتناه

عن الرجل يبدل جلد أضحيتة بمجلد آخر يكون أجود منه (قال) مالك لا خير فيه قال ولو أجزت له هذا لأجزت له أن يبدله بقلنسوة أو ما أشبهها ﴿قلت﴾ أرأيت لبن الاضحية ما يصنع به (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً الا أن مالكا قد كره لبن الهدية وقد جاء في الحديث ما علمت أنه لا بأس أن يشرب منها بعد ري فصيلها (قال ابن القاسم) فأرى ان كانت الاضحية ليس لها ولد أن لا يأكله الا أن يكون ذلك مضراً بها فليحطبها ويتصدق به ولو أكله لم أر عليه بأساً وانما رأيت أن يتصدق به لان مالكا قال لا يجوز صوفها وصوفها قد يجوز له أن ينتفع به بعد ذبحها فهو لا يجوز له أن يحزّه قبل أن يذبحها وينتفع به فكذلك لبنها عندي ما لم يذبحها لا يغني له أن ينتفع به ﴿قلت﴾ أرأيت العين اذا كان فيها نقص هل تجوز في الضحايا والهدايا (قال) قال مالك اذا كان اليباض أو الشئ ليس على الناظر وانما هو على غيره فلا بأس بذلك ﴿قلت﴾ أرأيت الأذن اذا قطع منها (قال) قال مالك اذا كان انما قطع منها الشئ اليسير أو أثر ميسم أو شق في الاذن يكون يسيراً فلا بأس به (قال مالك) وان كان قد جدعها أو قطع جل أذنها فلا أرى ذلك ﴿قلت﴾ ولم يؤت لكم في الاذن نصفاً من ثلث قال ما سمعته ﴿قلت﴾ أرأيت العرجاء التي لا تجوز صنفها في قول مالك (قال) العرجاء الين ظلمها هذا الذي سمعت من مالك وكذلك جاء الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا ما يدل على ما يجوز منها (قال) قال مالك الا أن يكون الشئ الخفيف الذي لا ينقص مشيها ولا تعب عليها فيه وهي تسير بسير الغنم من غير تعب فأرى ذلك خفيفاً كذلك بلغني عن مالك ﴿قلت﴾ أرأيت ان اشتريت أضحية وهي سمينة فعجفت عندي أو أصابها عوى أو عور أيجزئ أن أضحي بها في قول مالك (قال) قال مالك لا يجزئك (وقال مالك) اذا اشتري أضحية فأصابها عنده عيب أو اشتراها بذلك العيب لم يحزّه فهي لا تجزؤه اذا أصابها ذلك بعد الشراء ﴿قلت﴾ لم قال مالك هذا في الضحايا وقال في الهدى يحزؤه اذا اشتراها صحيحة ثم عميت قبل أن ينحرها ولا شئ عليه في الهدى الواجب

والتطوع . قلت فافرق ما بين الضحايا والهدي (قال) لان الاضحية لم تجب عليه كما يجب الهدي ألا ترى أن الهدي اذا ضل منه ثم أبدله بغيره ثم وجدته بعد ذلك نحره ولم يكن ما أبدل مكانه يضع عنه نحره وأن الضحية لو ضلت عنه ثم أبدلها بغيرها ثم أصابها بعد ذلك لم يكن عليه ذبحها وكانت مالا من ماله فهذا فرق ما بينهما ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان لم يبدل أضحيته هذه التي ضاعت حتى مضت أيام النحر ثم أصابها بعد أيام النحر كيف يصنع بها في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك فيها شيئاً ولكن أرى أنه لا شيء عليه فيها لان مالكا قال اذا وجدها وقد ضحى ببذلها انه لا شيء عليه فيها فلو كانت واجبة عليه لكان عليه أن يذبحها اذا أصابها وان كان قد أبدلها وقد مضت أيام النحر فليس على أحد أن يضحي بعد أيام النحر وهو بمنزلة رجل ترك الاضحية ﴿ قلت ﴾ وكذلك لو اشتراها فلم يضع بها حتى مضت أيام النحر ولم تضل منه (قال) هذا والاول سواء وهذا رجل قد أتم حين لم يضع بها ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان سرق أضحيته أو ماتت أعليه البذل (قال) قال مالك اذا ضلت أو ماتت أو سرق فعليه أن يشتري أضحية أخرى ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أراد ذبح أضحيته فاضطربت فانكسرت رجلها أو اضطربت فأصاب السكين عينها فذهبت عينها أيجزئ أن يذبحها وانما أصابها ذلك بحضرة الذبح (قال) لم أسمع من مالك في هذا الا ما أخبرتك وأرى أن لا يجزئ عنه ﴿ قلت ﴾ أرأيت الشاة تخلق خلقا ناقصا (قال) قال مالك لا تجزئ الا أن تكون جلعاء أو سكاء والسكاء التي تكون لها أذنان صغيران (قال ابن القاسم) ونحن نسفيها الصمعاء فأما ان خلقت بغير أذنين خلقا ناقصا فلا خير في ذلك ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان ذبح رجل أضحيته عنى بغير أمرى أيجزئ ذلك أم لا (قال) ماسمعت من مالك في هذا شيئاً الا أنى أرى ان كان مثل الولد في عيال أبيه وعياله الذين انما ذبحوها له ليكفوه مؤنتها فأرى ذلك مجزئاً عنه وان كان على غير ذلك لم يجز ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان غلطنا فذبح صاحبي أضحيته وذبح أنا أضحيته أيجزئ عنا في قول مالك أم لا (قال) بلغنى أن مالكا قال لا يجزئ ويكون

كل واحد منهما ضامنا لأضحية صاحبه ﴿ قلت ﴾ أرأيت المسافر هل عليه أن يضحي في قول مالك (قال) قال مالك المسافر والحاضر واحد في الضحايا ﴿ قلت ﴾ أفعل أهل منى أن يضحوا في قول مالك (قال) قال لي مالك ليس على الحاج أضحية وإن كان من سكان منى بعد أن يكون حاجا ﴿ قلت ﴾ فالتاس كلهم عليهم الاضاحي في قول مالك الا الحاج قال نعم ﴿ قلت ﴾ فلي العييد أضاحي في قول مالك (قال) سئل مالك عن الاضحية عن أمهات الاولاد فقال ليس ذلك عليهن فالعييد أخرى أن لا يكون ذلك عليهم والعييد مما لا اختلاف فيه أنه ليس عليهم أضحية ﴿ قلت ﴾ أرأيت ما في البطن هل يضحي عنه في قول مالك قال لا ﴿ قلت ﴾ أرأيت النحر كم هو في قول مالك (قال) ثلاثة أيام يوم النحر ويومان بعده وليس اليوم الرابع من أيام الذبح وإن كان الناس بمنى فانه ليس من أيام الذبح ﴿ قلت ﴾ فيضحي ليلا (قال) قال مالك لا يضحي ليلا ومن ضحي ليلا في ليالي أيام النحر أعاد أضحيته ﴿ قلت ﴾ فإن نحر الهدايا ليلا أعيدها أم لا (قال) قال مالك من نحر هديته ليلة النحر أعادها ولم يجزه ﴿ قلت ﴾ فإن نحرها في ليالي أيام النحر أيجزه ذلك (قال) أرى عليه الاعادة وذلك أن مالكا قال لي واحتج بهذه الآية ليدكروا اسم الله في أيام معلومات على ما رزقهم من بهيمة الانعام فانما ذكر الله تبارك وتعالى الايام ولم يذكر الليالي (قال ابن القاسم) وانما ذكر الله هذا في كتابه في الهدايا في أيام منى ﴿ قلت ﴾ أرأيت كل من تجم عليهم الجمعة عليهم ان يجمعوا صلاة العيدين في قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ فأهل منى لاجمة عليهم ولا صلاة عند مالك (قال) نعم لاجمة عليهم وليس عليهم صلاة العيد عند مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت الابرجة هل يصطاد حمامها أو ينصب لها أو ترمى (قال) سئل مالك عن حمام الابرجة اذا دخلت حمام هذا البرج في حمام هذا البرج أو حمام هذا البرج في حمام هذا البرج (قال مالك) ان كان يستطيع أن ترد حمام كل واحد منهما الى برجه رد ذلك وان كان لا يستطيع لم أر عليهم شيئا فأرى أن لا يصاد منها شيء ومن

صاده فعليه أن يرده أو يعرفه ولا يأكله ﴿قلت﴾ أرأيت الاجباح اذا نصبت في الجبال فيدخلها النحل لمن يكون النحل (قال) مالك هي لمن وضع الاجباح ﴿قلت﴾ أرأيت ان صاد طيراً في رجله سباقان ^(١) بازاً أو عصفوراً أو غير ذلك أو صاد ظيياً في أذنيه قرطاً أو في عنقه قلادة (قال) يعرفه وينظر فان كان انما كان هروبه من صاحبه ليس بهروب انقطاع ولا توحش فعليه أن يرده الى صاحبه وان كان هروبه هروباً قد ند وتوحش فليس لصاحبه الاول عليه سبيل وهو لمن أخذه وكذلك قال مالك فيه غير مرة ولا مرتين ﴿قلت﴾ فان اختلفا فيه فقال الذي صاده لا أدري متى ذهب منك وقال الذي هو له انما ذهب مني منذ يوم أو يومين (قال) القول قول الذي صاده وعلى الذي هو له البينة ﴿قلت﴾ أرأيت ان قتلت بازاً معلماً ما على من النرم لصاحبه أو في الكفارة فيما بيني وبين خالقي اذا كنت محرماً (قال) يكون عليك لصاحبه قيمته معلماً ويكون عليك في الفدية قيمته غير معلم ولكن عدله في كثرة لحمه كما يقوم غيره من الوحشية ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أرأيت الكلاب هل يجوز مالك بيعها (قال) قال مالك لا يجوز بيعها (قال ابن القاسم) ولا السلافة قال نعم لا يجوز بيعها سلوقية ولا غيرها ﴿قلت﴾ أفيجوز مالك بيع الهر قال نعم ﴿قلت﴾ أفيجوز مالك بيع السباع أحياء النمر والفهود والاسد والذئاب وما أشبهها (قال) مسمعت من مالك فيه شيئاً ولكن ان كانت تشتري وتذكي جلودها فلا أرى بأساً لان مالكا قال اذا ذكيت السباع فلا أرى بالصلاة على جلودها ولا بلبسها بأساً (قال ابن القاسم) واذا ذكيت جلودها لم يكن بيع جلودها بأس ﴿قلت﴾ أرأيت كلب الدار اذا قتله رجل أ يكون عليه قيمته (قال) قال مالك كلاب الدور تقتل ولا تترك فكيف يكون على هذا قيمة ﴿قلت﴾ فكلب الزرع وكلب الماشية وكلب الصيد اذا قتلها أحد أ يكون عليه قيمتها قال نعم ﴿قال ابن القاسم﴾ سمعت مالكا يقول في نصراني باع خمرأً بدينار انه كره للمسلم أن يتسلف ذلك

(١) (سباقان) تنية سباق ككتاب وهو قيد البازي من سير أو غيره اهـ كتبه مصححه

الدينار منه وكره أن يبيعه بذلك الدينار شيئاً أو يعطيه فيه دراهم ويأخذ ذلك الدينار منه (قال مالك) ولا يأكل من طعام اشتراه النصراني بذلك الدينار (قال مالك) ولا بأس أن تقتضى ذلك الدينار منه من دين لك عليه ﴿قلت﴾ فما فرق بين الدين إذا قضاني الدينار وإذا وهبه لي أو اشتريته منه لم يجوز (قال) قال مالك لأن الله تبارك وتعالى قد أمر بأخذ الجزية منهم ﴿قلت﴾ أرأيت صيد الحرم حمامه وغير حمامه إذا خرج من الحرم أيباعد أم لا (قال) سمعت أن مالكا كان يكره في حمام مكة أنه إذا خرج من الحرم أنه يكرهه ولا أرى أثابه بأساً أن يصيده الحلال في الحل ﴿قلت﴾ أرأيت أن رمى صيداً في الحرم (قال) هذا لا شك فيه أنه لا يؤكل عند مالك وعليه جزاؤه ﴿قلت﴾ فالأول الذي رمى من الحرم والصيد في الحل يكون عليه الجزاء في قول مالك أم لا (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً وأرى عليه الجزاء ﴿قلت﴾ أرأيت ما صيد في الحل فأدخل الحرم أيؤكل في قول مالك أم لا قال نعم ﴿قلت﴾ أرأيت الشجرة يكون أصلها في الحرم وغصونها في الحل فيقع طير على غصنها الذي في الحل فرماه رجل أياً كاله أم لا (قال) سئل مالك عنها فأبى أن يجيب فيها (قال ابن القاسم) ولا أرى أثابه بأساً أن يؤكل ذلك الصيد إذا كان ذلك الغصن الذي عليه الطير واقع قد خرج من الحرم وصار في الحل (قال سحنون) وأرى أن لا يؤكل

﴿تم كتاب الضحايا من المدونة الكبرى﴾

﴿والحمد لله كثيراً وصلى الله على سيدنا محمد نبيه وعلى آله وسلم تسليماً﴾



﴿ويليه كتاب النذور الاول﴾

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

- ﴿وصلی اللہ علی سیدنا محمد النبی الامی وعلی آلہ وصحبہ وسلم﴾ -

﴿ کتاب النذور الاول ﴾

﴿ ماجاء فی الرجل یحلف بالمشی الی بیت اللہ ثم یحنت ﴾

﴿ قال سحنون ﴾ قلت لعبد الرحمن بن القاسم رأیت الرجل یقول علی المشی الی بیت اللہ ان کلت فلانا فکامه ما علیہ فی قول مالک (قال) قال مالک اذا کلمه فقد وجب علیہ أن یمشی الی بیت اللہ ﴿قلت﴾ ویجعلها فی قول مالک ان شاء حجة وان شاء عمرة قال نعم ﴿قلت﴾ فان جعلها عمرة حتی یمشی (قال) حتی یسعی بین الصفا والمروة ﴿قلت﴾ فان ركب قبل أن یخلق بعد ما سعی فی عمرته هذه التي حلف فیها أن یمشی علیہ شیء فی قول مالک (قال) لا وإنما علیہ المشی حتی یفرغ من السعی بین الصفا والمروة عند مالک ﴿قلت﴾ فان جعلها حجة قالی أی موضع یمشی فی قول مالک (قال) حتی یطوف طواف الافاضة كذلك قال مالک ﴿قلت﴾ فاذا قضی طواف الافاضة أیركب راجعا الی منی فی قول مالک قال نعم ﴿قلت﴾ رأیت ان یجعل المشی الذي وجب علیہ فی حجة فشیء حتى لم یبق علیہ الا طواف الافاضة فأخر طواف الافاضة حتى رجع من منی أیركب فی رمی الجمار وفي حوائجه یتنی فی قول مالک أم لا (قال) قال مالک لا یركب فی رمی الجمار . قال مالک ولا بأس أن یركب فی حوائجه ﴿قال ابن القاسم﴾ وأنا لا أری به بأساً وإنما ذلک عندی بمنزلة ما لو مشی فیما قد وجب علیہ من حج أو عمرة فأتی المدينة فركب فی حوائجه أو رجع من الطريق فی حاجة له

ذكرها فيما قد مشى . قال فلا بأس أن يركب فيها وهذا قول مالك الذي أحب أن
أخذ به ﴿ قال ابن وهب ﴾ أخبرني عبد الله بن لهيعة عن عمارة بن غزوية أنه سمع
رجلاً يسأل سالم بن عبد الله عن رجل جعل على نفسه المشى إلى الكعبة مائة مرة
فقال سالم فليمش مائة مرة ﴿ وعن يحيى بن سعيد أنه قال في رجل نذر أن يمشى إلى
بيت الله عشر مرات من إفريقية . قال أرى أن يوفي بنذره وذلك الذي كان يقوله
الصلحون ويأمرون به ويحذرون في أنفسهم إذا قالوا غير ذلك لمن نذر نذراً
أوجه على نفسه غير وفاء الذي جعل على نفسه ﴿ ابن وهب ﴾ وسئل مالك عن
الذي يحلف بنذور مسماة إلى بيت الله أن لا يكلم أباه أو أخاه بكذا وكذا نذراً لشيء
لا يقوى عليه ولو تكلف ذلك عاماً بعام لعرف أنه لا يبلغ عمره ما جعل على نفسه من
ذلك فقل له هل يجزئه من ذلك نذر واحد أو نذور مسماة (فقال) ما أعلمه يجزئه
من ذلك إلا الوفاء بما جعل على نفسه فليمش ما قدر عليه من الزمان وليتقرب إلى الله
بما استطاع من الخير (وقال) الليث بن سعد مثل قول مالك ﴿ ابن وهب ﴾ . قال مالك
سمعت أهل العلم يقولون في الرجل والمرأة يحلفان بالمشى إلى بيت الله الحرام أنه من
مشى لم يزل يمشى حتى يسعى بين الصفا والمروة فإذا سعى فقد فرغ إذا كان معتمراً
وإن كان حاجاً لم يزل يمشى حتى يفرغ من المناسك كلها ذلك عليه فإذا فرغ من الأفاضة
فقد فرغ وتم نذره . وقال الليث ما رأيت الناس إلا على ذلك ﴿ قلت ﴾ . ما قول مالك
فيه إذا هو خرج ماشياً في شيء وجب عليه أنه أن يركب في المناهل في حوائجه
(قال) قال مالك نعم . قال وقال مالك لا بأس أن يركب في حوائجه (قال ابن القاسم)
ولا أرى بذلك بأساً وليس حوائجه في المناهل من مشيه ﴿ قلت ﴾ . ما قول مالك إذا
ذكر حاجة نسيها أو سقط بعض متاعه أرجع فيها راكباً قال لا بأس بذلك
﴿ قلت ﴾ وهل يركب إذا قضى طواف الأفاضة في رمي الجمار بمنى (قال) نعم وفي
رجوعه من مكة إذا قضى طواف الأفاضة إلى منى ﴿ قلت ﴾ أرايت أن هو ركب في
الأفاضة وحدها وقد مشى في حجه كله أوجب عليه لذلك في قول مالك دم أو يجب

عليه العودة ثانية حتى يمشى ما ركب (قال) أرى أن يجزئه ويكون عليه اهدى . قال لان
 مالكا قال لنا لو أن رجلا مرض في مشيه فركب الاميال أو البريد أو اليوم ما رأيت
 عليه الرجوع ثانية لركوبه ذلك ورأيت أن يهدى هديا ويجزي عنه (قال مالك) لو أن
 رجلا دخل مكة حاجا في مشى وجب عليه فلما فرغ من سعيه بين
 الصفا والمروة خرج الى عرفات راكبا وشهد المناسك وأفاض راكبا (قال مالك)
 أرى أن يحج الثانية راكبا حتى اذا دخل مكة وطاف وسعى خرج ماشيا حتى يفيض
 فيكون قد ركب ما مشى ومشى ما ركب ولم يره مثل الذي ركب في الطريق الاميال
 من المرض (ابن وهب) قال أخبرني يعقوب بن عبد الرحمن الزهري وحفص بن
 ميسرة عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر قال اذا قال الانسان على المشى الى
 الكعبة فهذا نذر فليمش الى الكعبة (قال) وقال الليث مثله (ابن وهب) قال
 وأخبرني مالك عن عبد الله بن أبي حنيفة قال قلت لرجل وأنا يومئذ حديث السن
 ليس على الرجل يقول على المشى الى بيت الله ولا يسمى نذر شي فقال لي رجل هل
 لك أن أعطيك هذا الجرو لجرو قئا هو في يده وتقول على المشى الى بيت الله فقلته
 فكشيت حيناً حتى غفلت فقل لي ان عليك شيئاً فحسب سعيد بن المسيب فسأله عن
 ذلك فقال عليك مشى فشيت (ابن وهب) قال وأخبرني ابن لهيعة عن أبي الاسود
 ان أهل المدينة يقولون ذلك (ابن وهب) قال وأخبرني يونس عن ربيعة مثله
 (ابن مهدي) عن عبد الله بن المبارك عن اسماعيل بن أبي خالد عن ابراهيم مثله
 (قال) وسأله عن رجل قال ان دخلت على أبي كذا وكذا شهراً فعلي المشى الى
 الكعبة فاحتمله أصحابه فأدخلوه على أبيه فقال احتملني أصحابي فأدخلوني قال ليمش الى
 الكعبة (قال سحنون) وانما ذكرت لك هذا حجة على من زعم أن من حلف
 بالمشى على شيء أن لا يفعله من طاعة الله أو معصيته ففعله أن لا شيء عليه (سحنون)
 واني لا قول ان فعل المكروه ليس بفعل وانه ليس بجهنم وقد ذكر سفيان بن
 عيينة عن اسماعيل بن أبي خالد قال سئل ابراهيم عن رجل حلف بالمشى أن لا يدخل

على رجل فاحتمل فأدحل عليه قال عليه يعني المشى

عن ابن ماجاء في الرجل يحلف بالمشى فيحنت من أين يحرم أو من مكة
عن ابن يمشى أو يقول ان كلمته فأنا محرم بحجة أو بعمره

عن قال مالك في الرجل يحلف بالمشى الى بيت الله فيحنت قال مالك يمشى
من حيث حلف الا أن تكون له نية فيمشى من حيث نوى عن ابن وهب عن
عبد الرحمن بن اسحاق قال سألت سالم بن عبد الله عن امرأة نذرت أن تمشى الى
بيت الله ومنزلها بمران فتحوّلت الى المدينة قال ترجع فتمشى من حيث حلفت
عن ابن وهب عن الليث بن سعد أن يحيى بن سعيد كان يقول ما نرى الاحرام
علي من نذر أن يمشى من بلد اذا مشى من ذلك البلد حتى يبلغ المنهل الذي وقت له
عن قتادة عن أبيه عن رجلين قال ان كلمت فلانا فأنا محرم بحجة أو بعمره (قال) قال
مالك أما الحجة فان حنت قبل أشهر الحج لم تنزهه حتى تأتى أشهر الحج فيحرم بها
اذا دخلت أشهر الحج الا أن يكون نوى في نفسه أنا محرم من حين أحنث فأرى
ذلك عليه حين يحنت وان كان في غير أشهر الحج (قال) وأما العمرة فاني أرى
الاحرام يجب عليه فيها حين يحنت الا أن لا يجد من يخرج معه ويخاف على نفسه
ولا يجد من يصحبه فلا أرى عليه شيئاً حتى يجد أنسا وصحابة في طريقه فاذا
وجدهم فعليه أن يحرم بعمره عن قتادة عن ابن يمشى فمّن أين يحرم أمن الميقات أم من موضعه
الذي حنت فيه في قول مالك (قال) من موضعه ولا يؤخر الى الميقات عند مالك ولو
كان له أن يؤخر الى الميقات في الحج لكان له أن يؤخر ذلك في العمرة ولقد قال
لي مالك يحرم بالعمرة اذا حنت الا أن لا يجد من يخرج معه ويستأنس به فان لم يجد
آخر حتى يجد فهذا يدل في الحج أنه من حيث حنت اذا جعله مالك في العمرة غير
مرة من حيث حنت الا أن يكون نوى من الميقات أو غير ذلك فهو على نيته
عن قتادة عن أبيه عن رجلين قال حين أكلم فلانا فأنا محرم يوم أكله فكلمه (قال)

أرى أن يكون محرماً يوم يكلمه ﴿قُلْتُ﴾ أرأيت أن قال يوم أفعل كذا وكذا فأنا
أحرم بحجة أهو مثل الذي قال يوم أفعل كذا وكذا فأنا محرم بحجة (قال) نعم هو
سواء عند مالك ﴿قُلْتُ﴾ أرأيت أن قال ان فعلت كذا وكذا فأنا أحجج إلى بيت الله
(قال) أرى قوله فأنا أحجج إلى بيت الله أنه إذا حنث فقد وجب عليه الحج وهو بمنزلة
قوله فعلي حجة ان فعلت كذا وكذا وهذا مثل قوله ان فعلت كذا وكذا فأنا أمشي
إلى مكة أو فعلي المشي إلى مكة فهما سواء وكذلك قوله فأنا أحجج أو فعلي الحج هو
مثل قوله فأنا أمشي أو فعلي المشي إلى مكة (قال) وقال مالك من قال على المشي إلى
بيت الله ان فعلت أو أنا أمشي إلى بيت الله ان فعلت فحنث (قال) فإن عليه المشي وهما
سواء (قال) وكذلك قوله فأنا أحجج أو فعلي الحج ﴿قُلْتُ﴾ أرأيت قوله على حجة
أو لله على حجة أهما سواء وتلزمه حجة قال نعم ﴿ابن مهيدي﴾ عن يزيد عن عطاء عن
مطرف عن فضيل عن إبراهيم قال إذا قال ان فعلت كذا وكذا فهو محرم فحنث فإذا
دخل شوال فهو محرم وإذا قال يوم أفعل كذا وكذا فهو محرم فيوم يفعله فهو محرم
﴿ابن مهيدي﴾ عن المغيرة عن إبراهيم قال إذا قال ان فعل كذا وكذا فهو محرم
بحجة فليحرم ان شاء من عامه وان شاء متى ما تيسر عليه وان قال يوم أفعل فتفعل
ذلك فهو يومئذ محرم ﴿ابن مهيدي﴾ عن اسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي مثله

— ﴿قُلْتُ﴾ في الرجل يحلف بالمشي فيعجز عن المشي —

﴿قُلْتُ﴾ أرأيت ان مشى هذا الذي حلف بالمشي فحنث فعجز عن المشي كيف
يصنع في قول مالك (قال) يركب إذا عجز عن المشي فإذا استراح نزل فمشى فإذا عجز
عن المشي ركب أيضاً حتى إذا استراح نزل ويحفظ المواضع التي مشى فيها والمواضع
التي ركب فيها فإذا كان قابلاً خرج أيضاً فمشى ماركب وركب مامشي وأهراق لما
ركب دماً ﴿قُلْتُ﴾ وان كان قد قضى ماركب من الطريق ماشياً يكون عليه الدم
في قول مالك (قال) قال مالك عليه الدم لأنه فرق مشيه ﴿قُلْتُ﴾ فان هو لم يتم
مشيه في المرة الثانية أعليه أن يعود في الثالثة في قول مالك (قال) ليس عليه أن يعود

بعد المرة الثانية وليهرق دما ولا شيء عليه . قلت : فان كان حين مضى في مرته الاولى الى مكة فمشى وركب فعلم أنه ان عاد الثانية لا يقدر على أن يتم ماركب ماشيا (قال) اذا علم أنه لا يقدر على أن يمشى في المواضع التي ركب فيها في المرة الاولى فليس عليه أن يعود ويجزئه الذهاب الاول وان كانت حجة فحجة وان كانت عمرة فعمرة ويهرق لما ركب دما وليس عليه أن يعود . قلت : فان كان حين حلف بالمشى فحنت يعلم أنه لا يقدر على أن يمشى الطريق كله الى مكة في ترداده الى مكة مرتين أيركب في أول مرة ويهدي قال نعم ولا يكون عليه شيء غير ذلك في قول مالك . قال : وقال مالك يمشى ما أطاق ولو شيئا ثم يركب ويهدي ويكون بمنزلة الشيخ الكبير والمرأة الضعيفة . قلت : أرأيت ان حلف بالمشى فحنت وهو شيخ كبير قد يئس من المشى ما قول مالك فيه (قال) قال مالك يمشى ما أطاق ولو نصف ميل ثم يركب ويهدي ولا شيء عليه بعد ذلك . قلت : فان كان هذا الذي حلف مريضا فحنت كيف يصنع في قول مالك (قال) أرى ان كان مريضا قد يئس من البرء فسيبيله سبيل الشيخ الكبير وان كان مرضه مرضا يطعم بالبرء منه وهو ممن لو صحح كان يجب عليه المشى ليس بشيخ كبير ولا بامرأة ضعيفة فلينتظر حتى اذا صح وبرأ مشى الا أن يكون يعلم أنه ان برأ وصح لا يقدر على أن يمشى أصلا الطريق كله فليمش ما أطاق ثم أيركب ويهدي ولا شيء عليه وهذا رأيي . قلت : أرأيت ان عجز عن المشى فركب كيف يحصى ماركب في قول مالك أعدد الايام أم يحصى ذلك في ساعات النهار والليل أم يحفظ المواضع التي يركب فيها من الارض فاذا رجع ثانية مشى ماركب وركب ما مشى (قال) انما يأمره مالك بأن يحفظ المواضع التي ركب فيها من الارض ولا يلتفت الى الايام والليالي فان عاد الثانية مشى تلك المواضع التي ركب فيها من الارض . قلت : ولا يجزئه عند مالك أن يركب يوما ويمشي يوما أو يمشى أياما ويركب أياما فاذا عاد الثانية قضى عدد الايام التي ركب فيها (قال) لا يجزئه عند مالك لان هذا اذا كان هكذا يوشك أن يمشى في المكان الواحد المرتين جميعا ويركب في

المكان الواحد المرتين جميعا فلا يتم المشى الى مكة فليس معنى قول مالك على عدد
 الايام وانما هو على عدد المواضع من الارض ﴿قلت﴾ والمشى في الرجال والنساء سواء
 في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أرايت ان هو مشى حين حنث فعجز عن المشى فركب
 ثم رجع من قابل ليقضى ما ركب فيه ماشيا فقوى على مشي الطريق كله أوجب عليه
 أن يمشى الطريق كله أم يمشي ما ركب ويركب ما مشى (قال) ليس عليه أن يمشى
 الطريق كله ولكن عليه أن يمشى ما ركب ويركب ما مشى قال وهذا قول مالك
 ﴿قلت﴾ أرايت ان حنث فلزمه المشى فخرج فمشى فعجز ثم ركب وجعلها عمرة ثم خرج
 قابلا ليمشي ما ركب ويركب ما مشى فأراد أن يجعلها قابلا حجة أله ذلك أم ليس له
 أن يجعلها الا عمرة أيضا في قول مالك لانه جعل المشى الاول في عمرة (قال) قال مالك
 نعم يجعل المشى الثاني ان شاء حجة وان شاء عمرة ولا يبالي وان خالف المشى الاول
 الا أن يكون نذر المشى الاول في حج فليس له أن يجعل الثاني في عمرة وان كان نذره
 الاول في عمرة فليس له أن يجعل المشى الثاني في حج وهذا الذي قال لي مالك
 ﴿قلت﴾ وليس له أن يجعل المشى الثاني والاول في فريضة (قال) نعم ليس له ذلك
 ﴿مالك﴾ عن عروة بن أذينة قال خرجت مع جدة لي كان عليها مشى حتى اذا كنا
 ببعض الطريق عجزت فأرسلت مولى لها الى ابن عمر يسأله وخرجت معه فسأل عن
 ذلك ابن عمر فقال مرها فأتربك ثم لتمش من حيث عجزت (قال) مالك وقاله سعيد بن
 المسيب وأبو سلمة بن عبد الرحمن ﴿ابن وهب﴾ عن سفیان الثوري عن اسماعيل بن
 أبي خالد عن الشعبي عن ابن عباس مثل قول ابن عمر قال ابن عباس وتنحر بدنة ﴿ابن
 وهب﴾ عن سفیان عن المغيرة عن ابراهيم مثل قول ابن عباس قال ولتهد (قال) سفیان
 والليث ولتهدمكان ما ركبت ﴿ابن مهدي﴾ عن سفیان الثوري عن منصور عن ابراهيم
 قال يمشى فاذا عجز ركب فاذا كان عاما قابلا حج فمشى ما ركب وركب ما مشى ﴿ابن
 مهدي﴾ عن اسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي عن ابن عباس مثل ذلك. وذكر غير
 اسماعيل عن ابن عباس قال هدى بدنة ﴿ابن مهدي﴾ عن المغيرة عن ابراهيم في

رجل نذر أن يمشى إلى بيت الله فمشى ثم أعيأ قال ليركب وليهد لذلك هديا حتى إذا كان قابلا فليركب ما مشى ولمش ما ركب فان أعيأ في عامه الثاني ركب (وقال) سعيد بن جبير يركب ما مشى ويمش ما ركب فبلغ الشعبي قول سعيد فأعجبه ذلك (وقال) علي بن أبي طالب يمشى ما ركب فاذا عجز ركب وأهدى بدنة (وقال) الحسن وعطاء مثل قول علي * وإنما ذكرت لك قول علي والحسن وعطاء حجة لقول مالك لأنه لم ير أن عجز في الثانية أن يعود في الثالثة مع قول إبراهيم أنه إن عجز في الثانية ركب ولم يذكر أنه يعود في الثالثة وقد قال يعود في الثالثة لقول مالك الذي ذكرت لك ولم يقولوا إن عجزا في الثانية أن يمشى في الثالثة

— ما جاء في الرجل يحلف بالمشي حافيا فيحنت —

«قلت» أ رأيت أن قال علي المشي إلى بيت الله حافيا راجلا أعليه أن يمشى وكيف أن اتعل (قال) قال مالك ينتعل وإن أهدى فحسن وإن لم يهد فلا شيء عليه وهو خفيف «ابن وهب» عن عثمان بن عطاء الخراساني عن أبيه أن امرأة من أسلم نذرت أن تمشي وتحج حافية ناشرة شعر رأسها فلما رآها رسول الله صلى الله عليه وسلم استتر بيده منها وقال ما شأنها قالوا نذرت أن تحج حافية ناشرة شعرها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم مروها فلتختمر ولتنتعل ولتمش، ونظر النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع إلى رجلين نذرا أن يمشيا في قرن فقال لهما حلا قرناكما وامشيا إلى الكعبة وأوقيا نذركما «قال سحنون» ونظر النبي صلى الله عليه وسلم إلى رجل يمشي إلى الكعبة القهقري فقال مروه فليمش لوجهه (وقال) ربيعة بن أبي عبد الرحمن لو أن رجلا قال علي المشي إلى الكعبة حافيا لقبل له البس ثملين وامش فليس لله حاجة بحفائك إذا مشيت متعلا قد وفيت نذرك وقاله يحيى بن سعيد

— ما جاء في الرجل يحلف بالمشي فيحنت فيح فيفوته الحج —

«قال» وقال مالك في رجل حلف بالمشي إلى بيت الله فحنت فمشى في الحج ففاته الحج

قال مالك يجزئه المشى الذى مشى ويجعلها عمرة ويمشي حتى يسعى بين الصفا والمروة
وعليه قضاء الحج عاما قابلا راكبا والهدى لقوات الحج ولا شيء عليه غير ذلك .

❦ فى الرجل يحلف بالمشى فيحنت فيمشى في حج ثم يريد أن يمشى ❦
❦ حجة الاسلام من مكة أو يجمعهما جميعا عند الاحرام ❦

❦ قلت ❦ هل يجوز لهذا الذي حلف بالمشى فحنت فمشى وجعلها عمرة أن يحج حجة
الاسلام من مكة (قال) قال مالك نعم يحج من مكة ويجزئه عن حجة الاسلام
❦ قلت ❦ ويكون متمعا ان كان قد اعتمر في أشهر الحج قال نعم ❦ قلت ❦ أرايت
ان قرن الحج والعمرة يريد بالعمرة عن المشى الذي وجب عليه وبالحج حجة الفريضة
أيجزئه ذلك عنهما جميعا (قال) لا يجزئه ذلك عن حجة الاسلام ❦ قلت ❦ ويكون
عليه دم القران قال نعم ❦ قلت ❦ ولم لا يجزئه من حجة الاسلام (قال) لان عمل
العمرة والحج في هذا واحد فلا يجزئه من فريضته ولا من شيء أوجبه على نفسه
❦ قال ❦ ولقد سئل مالك عن رجل كان عليه مشى فمشى في حجة وهو ضرورة
يريد بذلك وفاء نذر يمينه واداء الفريضة عنه (فقال) لنا مالك لا يجزئه من الفريضة
وهو للنذر الذى عليه من المشى وعليه حجة الفريضة قابلا وقالها غير مرة (وقال)
المخزومى يجزئه عن الفريضة وعليه النذر

❦ فى الرجل يحلف أنا أحج بفلان الى بيت الله ❦
❦ ان فعلت كذا وكذا فحنت ❦

❦ قلت ❦ ما قول مالك فى الرجل يقول أنا أحج بفلان الى بيت الله إن فعلت كذا
وكذا فحنت (قال) قال مالك اذا قال الرجل أنا أحمل فلانا الى بيت الله فاني أرى أن
ينوى فان كان أراد تعب نفسه وحمله على عنقه فأرى أن يحج ماشيا ويهدى ولا شيء
عليه فى الرجل ولا يحجه وان لم ينو ذلك فليحج راكبا وليحج بالرجل معه ولا هدى
عليه فان أبى الرجل أن يحج فلا شيء عليه فى الرجل ولا يحج هو راكبا ❦ قال

سحنون ﴿ ورواه علي بن زياد عن مالك. ان كان نوى أن يحمله الى مكة يحجبه من ماله فهو مأوى ولا شيء عليه هو الا احجاج الرجل الا أن يأتي (قال ابن القاسم) وقوله أنا أحج بفلان الى بيت الله عندي أوجب عليه من الذي يقول أنا أحمل فلانا الى بيت الله لا يريد بذلك على عنقه لان احجاجه الرجل الى بيت الله من طاعة الله فأرى ذلك عليه الا أن يأتي الرجل فلا يكون عليه شيء في الرجل ﴿ قال ﴾ وقال لنا مالك في الرجل يقول أنا أحمل هذا العمود الى بيت الله أو هذه الطنفسة أو ما أشبه هذا من الاشياء انه يحج ماشياً ويهدي لموضع ما جعل على نفسه من حملان تلك الاشياء وطلب مشقة نفسه فليضع المشقة عن نفسه ولا يحمل تلك الاشياء وليهد ﴿ ابن وهب ﴾ عن سفيان والليث عن يحيى بن سعيد انه قال في امرأة قالت في امرأة ابنها ان وطئتها فأنا أحملها الى بيت الله فوضها ابنها. قال تحج وتحج بهامعها وتنج ذبحا لانها لا تستطيع حملها ﴿ سحنون ﴾ وأخبرني من أثق به عن ابن مهدي عن أبي عوانة عن المغيرة عن ابراهيم قال اذا قال أنا أهدي فلانا على أشفار عيني قال يحجبه ويهدي بدنة

﴿ في الاستثناء في المشي الى بيت الله ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت من قال على المشي الى بيت الله الا أن يبدو لي أو الا أن أرى خيراً من ذلك ما عليه (قال) عليه المشي وليس استثناءه هذا بشيء لان مالكاً قال لا استثناء في المشي الى بيت الله ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال على المشي الى بيت الله ان يشاء فلان (قال) هذا لا يكون عليه المشي الا أن يشاء فلان وليس هذا باستثناء وانما مثل ذلك مثل الطلاق أن يقول الرجل امرأته طالق ان شاء فلان أو غلامي حر ان شاء فلان فلا يكون عليه شيء حتى يشاء فلان ولا استثناء في طلاق ولا عتاق ولا مشي ولا صدقة

— في الرجل يحلف بالمشي الى بيت الله ونوى مسجداً —

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال على المشي الى بيت الله ونوى مسجداً من المساجد أتكون له نية في قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال على المشي الى بيت الله وليست له نية ماعليه في قول مالك (قال) عليه المشي الى مكة اذا لم تكن له نية ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال على المشي ولم يقل الى بيت الله (قال) ان كان نوى مكة مشي وان لم يكن نوى ذلك فلا شيء عليه ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال على المشي الى بيت الله ونوى مسجداً من المساجد كان ذلك له في قول مالك قال نعم ﴿ يونس ﴾ وقال ربيعة بن أبي عبد الرحمن مثل قول مالك في الذي يحلف بالمشي الى بيت الله وينوى مسجداً من المساجد ان له نية ﴿ وروى ﴾ ابن وهب عن مالك والليث مثل قول ربيعة

— في الرجل يحلف بالمشي الى بيت المقدس أو الى المدينة أو عسقلان —

﴿ قال ﴾ وقال مالك في الذي يحلف بالمشي الى مسجد الرسول أو مسجد بيت المقدس (قال) فليأتها راكباً ولا شيء عليه ومن قال على المشي الى بيت الله فهذا الذي يمشي ﴿ قال ﴾ ومن قال على المشي الى غير هذه الثلاثة المساجد فليس عليه أن يأتيه مثل قوله على المشي الى مسجد البصرة أو الى مسجد الكوفة فأصلي فيها أربع ركعات قال فليس عليه أن يأتيها وليصل في موضعه حيث هو أربع ركعات ﴿ قال ﴾ وقال مالك فيمن قال على المشي الى مسجد بيت المقدس فعليه أن يأتي مسجد بيت المقدس راكباً فيصل في فيه ﴿ قال ابن القاسم ﴾ ومن قال على المشي الى بيت المقدس أو الى المدينة فلا يأتيها أصلاً الا أن يكون أراد الصلاة في مسجديهما فليأتها راكباً ومن قال من أهل المدينة أو من أهل مكة أو من أهل بيت المقدس لله على أن أصوم بعسقلان أو بالاسكندرية شهراً فعليه أن يأتي عسقلان أو الاسكندرية فيصوم بها كما نذر قال وكل موضع يتقرب فيه الى الله بالصيام فليأتها وان كان من أهل المدينة ومكة ﴿ قال ابن القاسم ﴾ ومن نذر أن يربط فذلك عليه وان كان من

أهل المدينة ومكة قال وهو قول مالك **﴿قال﴾** وقال مالك ومن قال لله على أن آتى المدينة أو بيت المقدس أو المشي إلى المدينة أو المشي إلى بيت المقدس فلا شيء عليه إلا أن يكون نوى بقوله ذلك أن يصلى في مسجد المدينة أو في مسجد بيت المقدس فإن كانت تلك نيته وجب عليه الذهاب إلى المدينة أو إلى بيت المقدس راكباً ولا يجب عليه المشي وإن كان حلف بالمشي. ولا دم عليه **﴿قال﴾** وقال مالك وإن قال على المشي إلى مسجد المدينة أو إلى مسجد بيت المقدس فهذا مخالف لقوله على المشي إلى بيت المقدس أو على المشي إلى المدينة هذا إذا قال على المشي إلى بيت المقدس ممن لا يجب عليه الذهاب إلا أن ينوى الصلاة فيه . فإذا قال على المشي إلى مسجد المدينة أو مسجد بيت المقدس وجب عليه الذهاب راكباً والصلاة فيهما وإن لم ينو الصلاة فيهما وهو إذا قال على المشي إلى هذين المسجدين فكأنه قال لله على أن أصلى في هذين المسجدين

﴿في الرجل يحلف بالمشي إلى الصفا والمروة أو منى أو عرفة﴾

﴿أو الحرم أو بشيء من الحرم ثم يحنث﴾

﴿قلت﴾ رأيت أن قال على المشي إلى الصفا والمروة **﴿قال﴾** لا أحفظ عن مالك فيه شيئاً ولا يلزمه المشي **﴿قلت﴾** رأيت أن قال على المشي إلى منى أو إلى عرفات أو إلى ذي طوى **﴿قال﴾** إن قال على المشي إلى ذي طوى أو منى أو عرفات أو غير ذلك من مواضع مكة لا يكون عليه شيء **﴿قلت﴾** رأيت الرجل يحلف يقول على المشي إلى بيت الله أو إلى الكعبة أو إلى الحرم أو إلى الصفا أو إلى المروة أو إلى الحطيم أو إلى الحجر أو إلى قيعمان أو إلى بعض جبال الحرم أو إلى بعض مواضع مكة فحنث أوجب عليه ذلك أم لا **﴿قال﴾** لا أدري ما هذا كله إنما سمعت من مالك يقول من قال على المشي إلى بيت الله أو على المشي إلى مكة أو على المشي إلى الكعبة إن هذا يجب عليه وأنا أرى أن من حلف بالمشي إلى غير مكة أو الكعبة أو المسجد أو البيت أن ذلك لا يلزمه مثل قوله على المشي إلى الصفا أو إلى المروة أو غير ذلك من جبال مكة أو إلى الحرم أو نحو ذلك أو إلى منى أو إلى المزدلفة أو إلى عرفات فإن ذلك لا يلزمه

قلت ﴿ أرأيت ان قال على المشي الى الحرم (قال) ماسمت من مالك في هذا شيئا ولا أرى عليه شيئا ﴾ قلت ﴿ أرأيت ان قال على المشي الى المسجد الحرام (قال) قال مالك عليه المشي الى بيت الله (قال ابن القاسم) ولا يكون المشي الا على من قال مكة أو بيت الله أو المسجد الحرام أو الكعبة فما عدا أن يقول الكعبة أو البيت أو المسجد أو مكة أو الحجر أو الركن أو الحجر فذلك كله لا شيء عليه فان سمي ببعض ماسميت لك من هذا لزمه المشي

— ما جاء في الرجل يقول ان فعلت كذا وكذا فملى أن أسير —
﴿ أو أذهب أو أنطلق الى مكة ﴾

قلت ﴿ أرأيت ان قال ان كنت فلانا فملى السбир الى مكة أو قال على الذهاب الى مكة أو قال على الانطلاق الى مكة أو على أن آتي مكة أو على الركوب الى مكة (قال) أرى أن لا شيء عليه الا أن يكون أراد بذلك أن يأتيها حاجا أو معتمرا فيأتيها راكبا الا أن يكون نوى أن يأتيها ماشيا والا فلا شيء عليه أصلا . وقد كان ابن شهاب لا يرى بأسا أن يدخل مكة بنير حج ولا عمرة ويذكر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخلها غير محرم ﴾ قلت ﴿ أرأيت ان قال على الركوب الى مكة (قال) أرى ذلك عليه ﴾ قال سحنون ﴿ وقد كان ابن القاسم يختلف في هذا القول وأشهب يرى عليه في هذا كله اتيان مكة حاجا أو معتمرا

— في الرجل يحلف يقول للرجل أنا أهديك الى بيت الله —

قال ﴿ وقال مالك من قال لرجل أنا أهديك الى بيت الله ان فعلت كذا وكذا فحنت فعليه أن يهدي هديا ﴾ قال ﴿ وقال مالك ان قال لرجل أنا أهديك الى بيت الله ان فعلت كذا وكذا فحنت فانه يهدي عنه هديا ولم يجعله مالك مثل يمينه اذا حلف بالهدى في غير ماله ﴾ قال عبد الرحمن بن القاسم ﴿ وأخبرني بعض من أثق به عن ابن شهاب أنه قال فيها مثل قول مالك ﴾ ابن وهب ﴿ عن سفيان الثوري عن منصور

عن الحكم بن عتيبة أن علي بن أبي طالب قال في رجل قال لرجل أنا أهديك إلى بيت الله قال علي بن أبي طالب يهدي ﴿ابن وهب﴾ عن سفيان عن عبد الكريم الجزوري عن عطاء قال يهدي شاة

— في الرجل يحلف يهدي مال غيره —

﴿قلت﴾ رأيت الرجل يحلف بمال غيره فيقول دار فلان هذه هدي أو عبد فلان هدي أو يحلف بشيء من مال غيره من الأشياء كلها أنه هدي فيحنت (قال) قال مالك لا شيء عليه ﴿ابن وهب﴾ عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب أنه قال إذا قال الرجل لعبد أو لأمته أو داره أنت هدي ثم حنت أنه يشتري بثمنه هديا ثم يهديه ولا يراه فيما سوى ذلك فيما لا يملك يعه ولا يصلح أنه يقول فيه ذلك القول ﴿ابن مهدي﴾ عن بشر بن منصور عن عبد الملك عن عطاء قال سرق إبيل للنبي صلى الله عليه وسلم وطردت وفيها امرأة فنجت على ناقة منها حتى أتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله أني جعلت على نفسي نذرا أن الله أتجاني على ناقة منها حتى آتيك أن أتحرها قال لبئس ما جزيتها لا نذر في معصية ولا فيما لا يملك ابن آدم ﴿ابن مهدي﴾ عن حماد بن زيد عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي المهبلي عن عمران بن حصين عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا وفاء لنذر في معصية الله ولا فيما لا يملك ابن آدم

— في الرجل يحلف بالهدي أو يقول على بدنة —

﴿قلت﴾ رأيت أن قال علي الهدي أن فعلت كذا وكذا فحنت (قال) قال مالك فعليه الهدي ﴿قلت﴾ أمن الابل أو من البقر أو من النعم (قال) قال لي مالك أن نوى شيئا فهو على ما نوى والافبدنة فإن لم يجد فبقرة فإن لم يجد وقصرت نفقته فأرجو أن تجزئه شاة ﴿قلت﴾ لم أو ليس الشاة يهدي (قال) كان مالك يرجو بالشاة كرها قال مالك والبقر أقرب شيء إلى الابل ﴿ابن مهدي﴾ عن حماد عن قتادة عن خلاص

ابن عمرو عن ابن عباس قال بدنة أو بقرة أو كبش ﴿ابن مهدي﴾ عن حماد بن سلمة عن قيس بن سعد عن عطاء عن ابن عباس قال لا أقل من شاة (وقال) سعيد بن جبير البقر والغنم من الهدي ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرأيت أن حلف فقال على بدنة فحنت (قال) قال مالك البدن من الإبل فإن لم يجد بقرة فإن لم يجد فسبع من الغنم ﴿قال﴾ وقال مالك من قال لله على أن أهدي بدنة فعليه أن يشتري بعيراً فينحره في قول مالك فإن لم يجد بعيراً فبقرة فإن لم يجد بقرة فسبعاً من الغنم ﴿قلت﴾ أرأيت أن كان يجد الإبل فاشتري بقرة فنحرها وقد كانت وجبت عليه بدنة أمجزئه في قول مالك (قال) قال لنا مالك أن لم يجد الإبل اشتري البقر (قال) لي مالك والبقر أقرب شيء يكون إلى الإبل ﴿قال ابن القاسم﴾ وإنما ذلك عندي أن لم يجد بدنة أي إذا قصرت النفقة فلم تبلغ نفقته بدنة وسع له أن يهدي من البقر فإن لم تبلغ نفقته البقر اشتري الغنم (قال) ولا أمجزئه عند مالك أن يشتري البقر إذا كانت عليه بدنة إلا أن لا تبلغ نفقته بدنة لأنه قال فإن لم يجد فهو إذا بلغت نفقته فهو يجد (قال ابن القاسم) وكذلك قال ابن المسيب وخارجة بن زيد وقطيع من العلماء منهم أيضاً سالم بن عبد الله قال وقالوا فإن لم يجد بدنة فبقرة ﴿قلت﴾ فإن لم يجد الغنم أمجزئه الصيام (قال) لا أعرف الصيام فيما نذر على نفسه إلا أن يجب أن يصوم فإن أيسر يوماً ما كان عليه ما نذر على نفسه وإن أحب الصيام فمشرة أيام ﴿قال﴾ ولقد سألت مالكا عن الرجل ينذر عتق رقبة أن فعل الله به كذا وكذا فأراد أن يصوم أن لم يجد رقبة قال قال لي مالك ما الصيام عندي بمجزئ إلا أن يشاء أن يصوم فإن أيسر يوماً ما أعتق فهذا عندي مثله ﴿ابن وهب﴾ عن سفيان عن ابن أبي نجيح عن مجاهد قال ليست البدن إلا من الإبل (وقال) طاوس والشعبي وعطاء ومالك بن أنس وخارجة بن زيد ابن ثابت وسالم بن عبد الله وعبد الله بن محمد البدنة تعدل سبعة من الغنم

— ما جاء في الرجل يحلف بالهدي أو ينحر بدنة أو جزوراً —

﴿قلت﴾ أرأيت من قال لله على أن أنحر بدنة أن ينحرها قال بمكة ﴿قلت﴾ وكذلك

ان قال الله علي هدى قال ينحره أيضاً بمكة ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ فان قال الله علي أن اتحر جزوراً أين ينحره أو قال الله علي جزور أين ينحره (قال) ينحره في موضعه الذي هو فيه ﴿قال مالك﴾ ولو نوى موضعا فلا يخرجها اليه ولينحرها بموضعه الذي هي به (قال ابن القاسم) كانت الجزور بعينها أو بغير عينها ذلك سواء ﴿قال﴾ فقلنا لما لك فان نذرها لمساكين بالبصرة أو مصر وكان من غير أهل البصرة أو من غير أهل مصر (قال مالك) نعم وان نذرها لمساكين أهل البصرة أو أهل مصر فلينحرها بموضعه وليتصدق بها على مساكين من عنده اذا كانت بعينها أو بغير عينها أو نذر أن يشتريها من موضعه فيسوقها الى مصر (قال مالك) وسوق البدن الى غير مكة من الضلال ﴿ابن وهب﴾ عن مالك عن نافع عن ابن عمر قال من نذر بدنة فليقلدها وليشعرها ولا محل لها دون مكة ﴿ابن مهدي﴾ عن قيس بن الربيع عن جابر عن عطاء عن ابن عباس في رجل جعل على نفسه بدنة قال لا أعلم مهراق الدماء الا بمكة أو بمكة (وقال) الحسن والشعبي وعطاء مكة (وقال) سعيد بن المسيب البدن من الابل ومحله البيت العتيق

— ما جاء في الرجل يحلف بهدي لشيء من ماله بعينه مما يهدي أولا يهدي —

﴿قال﴾ وقال مالك من حلف فقال داري هذه هدى أو بعيري هذا هدى أو دابتي هذه هدى فان كان ذلك الذي حلف عليه مما يهدي أهده بعينه اذا كان يبلغ واذا كان مما لا يهدي باعه واشترى بثمنه هديا ﴿قال﴾ وقال مالك وان قال لابل له هي هدي ان فعلت كذا وكذا فحنت فهي كلها هدى وان كانت ماله كله ﴿قال مالك﴾ وان قال شيء مما يملك من عبد أو دابة أو فرس أو ثوب أو عرض من العروض هو يهديه فانه يبيعه ويشترى بثمنه هديا فيهديه . وان قال لما لا يملك من عبد غيره أو مال غيره أو دار غيره فلا شيء عليه ولا هدى عليه فيه ﴿قال ابن القاسم﴾ وأخبرني من أثق به عن ابن شهاب أنه كان يقول في مثل هذه الاشياء مثل قول مالك سواء ﴿قلت﴾ أرأيت ان قال علي أن أهدي هذا الثوب أي شيء عليه في قول مالك (قال) يبيعه

ويشترى بثمنه هديا ويهديه بثمنه قال له فاقول مالك في هذا الثوب اذا كان لا يبلغ أن يكون في ثمنه هدي (قال) بلغني عن مالك ولم أسمع منه أنه قال يبعث بثمنه فيدفع الى خزان مكة ينفقونه على الكعبة (قال ابن القاسم) وأحب الى أن يتصدق بثمنه ويتصدق به حيث شاء ألا ترى أن ابن عمر كان يكسو جلال بدنه الكعبة فلما كسيت الكعبة هذه الكسوة تصدق بها بثمنه قلت بثمنه فان لم يبيعوه وبعثوا بالثوب بعينه (قال) لا يعجبني ذلك لهم ويباع هناك ويشترى بثمنه هدي (قال) ألا ترى أن مالكا قال يباع الثوب والعبد والحمار والفرس وكل ما جعل من العروض هكذا بثمنه قال بثمنه وقال مالك اذا قال ثوبي هذا هدي فباعه واشترى بثمنه هديا وبعثه ففضل من ثمنه شيء بعث بالفضل الى خزان مكة اذا لم يبلغ الفضل أن يكون فيه هدي (قال ابن القاسم) وأحب الى أن يتصدق به بثمنه قلت بثمنه رأيت ما بعث به الى البيت من الهدايا من الثياب والدنانير والدرهم والعروض أيدفع الى الحجة في قول مالك (قال) بلغني عن مالك فيمن قال لشيء من ماله هو هدي قال يبيعه ويشترى بثمنه هديا فان فضل شيء لا يكون في مثله هدي ولا شاة رأيت أن يدفع الى خزان الكعبة بجلونه فيما يحتاج اليه الكعبة بثمنه قال ابن القاسم بثمنه واتقد سمعت مالكا وذكروا له أنهم أرادوا أن يشركوا مع الحجة في الخزانة فأعظم ذلك وقال بلغني أن النبي صلى الله عليه وسلم هو الذي دفع المفتاح الى عثمان بن طلحة رجل من بني عبد الدار فكانه رأى هذه ولاية من رسول الله صلى الله عليه وسلم فأعظم ذلك أن يشرك معهم بثمنه قلت بثمنه رأيت لو أن رجلا قال ان فعلت كذا وكذا فلي أن أهدي دوري أو رقبتي أو دوابي أو غنمي أو أرضي أو بقرى أو ابلي أو دراهمي أو دنانيري أو عروضي لعروض عنده أو قمحي أو شعيري فحنت كيف يصنع في قول مالك وهل هذا كله عند مالك سواء اذا حلف أم لا (قال) هذا كله عند مالك سواء اذا حلف فحنت أخرج ثمن ذلك كله فبعث به فاشترى له به هدي الا الدنانير والدرهم فلها بمنزلة الثمن يبعث بذلك ويشترى بها بدن كما وصفت لك والابل والبقر والغنم اذا كانت بموضع تبلغ والا فهي عندى تباع

عن ابن مهدي عن سلام بن مسكين قال سألت جابر بن زيد عن امرأة عمياء كانت تعولها امرأة كانت تحسن اليها فأذنتها بلسانها فجعلت على نفسها هديا ونذرا أن لا تنفعها بخير ما عاشت فقدمت المرأة قال جابر مررها فلهدي مكان الهدي بقره وان كانت المرأة معسرة فلهدي شاة ومررها فلتصم مكان النذر عن ابن مهدي عن حماد بن سلمة عن ابراهيم في رجل نذر أن يهدي داره قال يهدي بثمنها بدنا (وقال عطاء) يشتري بها ذبئ فيذبحها بمكة فيتصدق بها (وقال) سعيد بن جبير يهدي بثمنها بدنا من حديث عبد الله بن المبارك (وقال ابن عباس) في امرأة جعلت دارها هديا تهدي ثمنها . من حديث عبد الله المبارك عن مسعر عن ابن هيرة قال ابن وهب عن وأخبرني يونس بن يزيد وغيره عن ابن شهاب أنه قال اذا قال الرجل لعبيده أو لأمتيه أو داره أنت هدي ثم حنت أنه يشتري بثمنه هديا ثم يهديه ولا أراه فيما سوى ذلك فيما لا يملك بيعه ولا يصلح أن يقول فيه ذلك القول قال قلت عن رأيت قوله أنا أهدي هذه الشاة ان فعلت كذا وكذا فحنت أيكون عليه أن يهديها في قول مالك (قال) نعم عليه أن يهديها عند مالك اذا حنت الا أن يكون بموضع بعيد فيبيعها ويشتري بثمنها شاة بمكة يخرجها الى الحل ثم يسوقها الى الحرم عند مالك اذا حنت قال قلت عن رأيت ان قال الله على أن أهدي بعيري هذا وهو بافريقية أبيعها ويبعث بثمنه فيشتري به هديا من المدينة أو من مكة في قول مالك (قال) قال مالك الابل يبعث بها اذا جعلها الرجل هديا يقلدها ويشعرها ولم يقل لنا من بلد من البلدان بعد ولا قرب ولكنه اذا قال بعيري أو ابلي هذه هدي أشعرها وقليها ويبعث بها قال ابن اقسام عن وأنا أرى ذلك له لازما من كل بلد الا من بلد يخاف بعده وطول سفره والتلف في ذلك فاذا كان هكذا رجوت أن يجزئه أن يبيعها ويبعث بأثمانها فيشتري له بها هدي من المدينة أو من مكة أو من حيث أحب قال قلت عن فان لم يحلف على ابل بأعيانها ولكن قال الله على أن أهدي بدنة ان فعلت كذا وكذا فحنت (قال) يجزئه عند مالك أن يبعث بالثمن فيشتري به

البدنة من المدينة أو من مكة فتوقف بعرفة ثم تنحر بمنى وإن لم توقف بعرفة أخرجت إلى الحل إن كانت اشترت بمكة ونحرت بمكة إذا ردت من الحل إلى الحرم (قال) قال مالك وذلك دين عليه إن كان لا يملك ثمنها ﴿قلت﴾ فلو قال الله عليّ أن أهدي بقري هذه فخنث وهو بمصر أو بأفريقية ما عليه في قول مالك (قال) البقر لا تبلغ من هذا الموضع فعليه أن يبيع بقرة هذه ويبيع بالثمن فيشتري بالثمن هدي من حيث يبلغ ويجزئه عند مالك أن يشتري له من المدينة أو من مكة أو من حيث شاء من البلدان إذا كان الهدي الذي يشتري يبلغ من حيث يشتري ﴿قلت﴾ أرأيت إن قال الله عليّ أن أهدي بقري هذه وهو بأفريقية فباعها وبعث بثمنها أيجزئه أن يشتري بثمنها بعيراً في قول مالك (قال) يجزئه أن يشتري بها إبلا فيهديها قال لأنى لما أجزت له هذا البيع لبعد البلد صارت البقر كأنها دنانير أو دراهم فلا أرى بأساً أن يشتري بالثمن بعيراً وإن قصر عن البعير فلا بأس أن يشتري بقرة قال ولا أحب له أن يشتري غنماً إلا أن يقصر الثمن عن البعير والبقر ﴿قلت﴾ فلو قال الله عليّ أن أهدي غنمي هذه أو بقري هذه فخنث وذلك في موضع تبلغ البقر والغنم منه وجب عليه أن يبعثها بأعيانها هدياً ولا يبيعها ويشتري مكانها غيرها في قول مالك قال نعم

— في الرجل يحلف بهدي جميع ماله أو شيء بعينه وهو جميع ماله —

﴿قلت﴾ أرأيت ما قول مالك إذا قال الرجل إن فعلت كذا وكذا فله الله عليّ أن أهدي مالي فخنث (قال) فعليه أن يهدي ثلث ماله ويجزئه ولا يهدي جميع ماله ﴿قلت﴾ وكذلك لو قال عليّ أن أهدي جميع مالي أجزاء من ذلك الثلث في قول مالك قال نعم ﴿قال﴾ وقال مالك إذا قال الرجل إن فعلت كذا وكذا فله الله عليّ أن أهدي بعيري وشاتي وعبدي وليس له مال سواهم فخنث وجب عليه أن يهديهم ثلاثهم بعيره وشاته وعبده فيبيعهم ويهدي ثمنهم وإن كانوا جميع ماله فليهدهم ﴿قلت﴾ فإن لم يكن له إلا عبد واحد ولا مال له سواه فقال الله عليّ أن أهدي عبدي هذا

ان فعلت كذا وكذا فحنت (قال) قال مالك عيه أن يهدي عبده يبيعه ويهدي ثمنه وان لم يكن له مال سواه ﴿قلت﴾ فإن لم يكن له مال سوى العبد فقال ان فعلت كذا وكذا والله على أن أهدى جميع مالي فحنت (قال) قال مالك يجوزته أن يهدي ثلثه ﴿قلت﴾ وكذلك لو قال لله على أن أهدى جميع مالي (قال) قال مالك يجوزته من ذلك الثلث ﴿قلت﴾ فإذا سماه فقال لله على أن أهدى شاتي ولعيرى وبقرتي فعد ذلك حتى سمى جميع ماله فعليه اذا سمى أن يهدي جميع ما سمى وان أتى ذلك على جميع ماله في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ فإن لم يسم ولكنه قال لله على أن أهدى جميع مالي فحنت فاعلم عليه أن يهدي ثلث ماله في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ فا فرق ما بينهما عند مالك اذا سمى فأتى على جميع ماله وان لم يسم وقال جميع مالي أجزاء من ذلك الثلث (قال) قال مالك انما ذلك عندى بمنزلة الرجل يقول كل امرأة أنكحها فهي طالق فلا شئ عليه واذا سمى قبيلة أو امرأة بعينها لم يصلح له أن ينكحها فكذلك اذا سمى لزمه وكان آكد في التسمية ﴿قلت﴾ فلو قال ان فعلت كذا وكذا فأنا أهدى عبدي هذا وأهدى جميع مالي فحنت ما عليه في قول مالك (قال ابن القاسم) يهدي ثمن عبده الذى سمى وثلث ما بقى من ماله ﴿قلت﴾ وكذلك هذا في الصدقة وفي سبيل الله قال نعم ﴿ابن وهب﴾ عن ابن أبي ليلى عن يزيد بن أبي حبيب عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أنه قال من قال مالي صدقة كله تصدق بثلث ماله ﴿قال ابن شهاب﴾ ولا أرى للرجل أن يتصدق بماله كله فينخلع مما رزقه الله ولكن بحسب المرء أن يتصدق بثلث ماله

— في الرجل يحلف بصدقة ماله أو بشئ بعينه هو جميع ماله —
 ﴿ في سبيل الله والمساكين ﴾

﴿ قال ﴾ وقال مالك اذا حلف الرجل بصدقة ماله فحنت أو قال مالي في سبيل الله فحنت أجزاء من ذلك الثلث (قال) وان كان سمى شيئاً بعينه وان كان ذلك الشئ جميع ماله فقال ان فعلت كذا وكذا فله على أن أتصدق على المساكين بعبدي هذا

وليس له ماله غيره أو قال فهو في سبيل الله وليس له مال غيره فعليه أن يتصدق به
 ان كان حلف بالصدقة وان كان قال فهو في سبيل الله فلا يجعله في سبيل الله ﴿قلت﴾
 ويبعث به في سبيل الله في قول مالك أم يبيعه ويبعث بثمنه (قال) بل يبيعه ويدفع
 ثمنه الى من يغزو به في سبيل الله من موضعه ان وجدته وان لم يجد فليبعث بثمنه
 ﴿قلت﴾ أرأيت ان حث ويمينه بصدقته على المساكين أبيعته في قول مالك
 ويتصدق بثمنه على المساكين قال نعم ﴿قلت﴾ فان كان سلاحا أو فرسا أو سرجا
 أو أداة من أداة الحرب فقال ان فعلت كذا وكذا فهذه الاشياء في سبيل الله
 يسميها بأعيانها أبيعها أم يجعلها في سبيل الله في قول مالك (قال) بل يجعلها في سبيل
 الله بأعيانها ان وجد من يقبلها ان كانت سلاحا أو دواب أو أداة من أداة الحرب
 الا أن يكون بموضع لا يبلغ ذلك الموضع الذي فيه الجهاد ولا يجد من يقبله منه
 ولا من يبلغه له فلا بأس بأن يبيع ذلك كله ويبعث بثمنه فيجعل ذلك الثمن في سبيل
 الله ﴿قلت﴾ فيجعل ثمنه في مثله أم يجعل دراهم في سبيل الله في قول مالك (قال)
 لا أحفظ عن مالك فيه شيئا وأرى أن يجعلها في مثلها من الاداة والكرراع ﴿قلت﴾
 ما فرق ما بين هذا وبين البقر اذا جعلها هديا جاز له أن يبيعها ويشتري بأثمانها ابلا اذا
 لم تبلغ (قال) لان البقر والابل انما هي كلها للاكل وهذه اذا كانت كراعا أو سلاحا
 فانما هي قوة على أهل الحرب ليس للاكل فينبغي أن يجعل الثمن في مثله في رأيي
 ﴿قلت﴾ فان كان حلف بصدقة هذه الخيل وهذا السلاح وهذه الاداة باعه وتصدق
 به في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ وكذلك ان كانت يمينه أن يهديه باعه وأهدى
 ثمنه في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ وقال مالك اذا حلف بالصدقة أو في سبيل الله أو
 بالهدى فهذه الثلاثة الايمان سواء ان كان لم يسم شيئا من ماله بعينه صدقة أو هديا
 أو في سبيل الله أجزأه من ذلك الثلث وان كان سمي وأتى في التسمية على جميع
 ماله وجب عليه أن يبعث بجميع ماله كان في سبيل الله أو في الهدى وان كان في
 صدقة تصدق بجميع ماله ﴿قلت﴾ أرأيت ان قال مالي في المساكين صدقة كم يجزئه

من ذلك في قول مالك (قال) قال مالك يجزئه الثلث ﴿ قلت ﴾ وإذا قال دارى أو ثوبى أو دواي في سبيل الله صدقة وذلك الشيء ماله كله (قال) قال مالك يخرج ذلك الشيء كله ولا يجزئه بمضيه من بعض ولا يجزئه منه الثلث (قال) وقال مالك من سعى شيئاً بعينه وإن كان ذلك الشيء ماله كله فقال هذا صدقة أو في المساكين أو في سبيل الله فليخرجه كله ﴿ قلت ﴾ أرأيت إن قال فرسى في سبيل الله وقال أيضاً مع ذلك ومالى في سبيل الله (قال) يخرج الفرس في سبيل الله وثلاث ما بقى من ماله بعد الفرس ﴿ قلت ﴾ ولم جعل مالك ماسعى بعينه جعله ينفذه كله ومالم يسم بعينه جعل الثلث يجزئه (قال) كذلك قال مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت إن قال ثلث مالى في المساكين صدقة (قال) يخرج ما قال يتصدق به كله ﴿ قلت ﴾ أرأيت إن قال نصف مالى في المساكين صدقة (قال) يخرج نصف ماله في المساكين إذا قال نصف مالى أو ثلثه أو ثلاثة أرباع مالى أو أكثر من ذلك أخرجه مالم يقل مالى كله وذلك أن مالكا قال من قال لشيء من ماله بعينه هو صدقة إن فعلت كذا وكذا أو جزء من ماله أخرج ذلك الجزء وما سعى من ماله بعينه ﴿ قلت ﴾ وإذا حلف الرجل فقال إن فعلت كذا وكذا فمالى في سبيل الله فأنما سبيل الله عند مالك موضع الجهاد والرباط (قال) قال مالك سبيل الله كثيرة وهذا لا يكون إلا في الجهاد قال مالك فيعطى في السواحل والتغور (قال) قلنا للمالك أيعطى في جدة قال لا ولم ير جدة مثل سواحل الروم والشام ومصر (قال) فقيل للمالك أنه قد كان في جدة أي خوف فقال إنما كان ذلك مرة ولم يكن يرى جدة من السواحل التي هي مرابط ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن لهيعة عن عبيد الله بن أبي جعفر عن محمد بن عبد الرحمن أن رجلاً تصدق بكل شيء له في زمن النبي صلى الله عليه وسلم فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم قد قبلت صدقتك وأجاز الثلث ﴿ ابن وهب ﴾ عن مخزومة بن بكير عن أبيه عن عمرو بن شعيب قال أعطى رجل ماله في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم أأبقيت للوارث شيئاً فليس لك ذلك ولا

بصلح لك أن تستوعب مالك

عن الرجل يقول مالى فى رتاج الكعبة أو حطيم الكعبة
أو كسوتها أو طيبها أو أنا أضرب به الكعبة

قال . وسألت مالكا عن الرجل يقول مالى فى رتاج الكعبة (قال) قال مالك لا أرى عليه فى هذا شيئاً لا كفارة يمين ولا يخرج فيه شيئاً من ماله (قال) وقال مالك والرتاج عندى هو الباب (قال) فأنا أراه خفيفاً ولا أرى عليه فيه شيئاً وقاله لنا غير عام . قلت . أرايت من قال مالى فى الكعبة أو فى كسوة الكعبة أو فى طيب الكعبة أو فى حطيم الكعبة أو أنا أضرب به حطيم الكعبة أو أنا أضرب به الكعبة أو أنا أضرب به أستار الكعبة (قال) ما سمعت من مالك فى هذا شيئاً وأراه اذا قال مالى فى كسوة الكعبة أو فى طيب الكعبة أن يهدى ثلث ماله فيدفعه الى الحجة وأما اذا قال مالى فى حطيم الكعبة أو فى الكعبة أو فى رتاج الكعبة فلا أرى عليه شيئاً لان الكعبة لا تنقض قتبى بمال هذا ولا ينقض الباب فيجعل هذا فيه (قال) وسمعت مالكا يقول رتاج الكعبة هو الباب (قال) وقال مالك وكذلك اذا قال مالى فى حطيم الكعبة . لم يكن عليه شئ . وذلك أن الحطيم لا يبنى فيجعل هذا نفقة فى بنيانه . قال ابن القاسم . وبلغنى ان الحطيم ما بين الباب الى المقام أخبرنى بذلك بعض الحجة . قال . ومن قال أنا أضرب بمالى حطيم الكعبة فهذا يجب عليه الحج أو العمرة ولا يجب عليه فى ماله شئ . (قال) وكذلك لو أن رجلاً قال أنا أضرب بكذا وكذا الركن الاسودانه يحج أو يعتمر ولا شئ عليه اذا لم يرد حملان ذلك الشئ على عنقه . قال ابن القاسم وكذلك هذه الاشياء . ابن وهب . عن ابن لهيعة وعمر بن الحرث عن بكير بن عبد الله بن الاشج عن سليمان بن يسار أن رجلاً قال لأخيه فى شئ كان بينهما على نذر ان كلمتك أبداً وكل شئ لى فى رتاج الكعبة فرفع ذلك الى عمر بن الخطاب فقال كلم أخاك لا وفاء لنذرك فى معصية ولا فى قطيعة رحم ولا حاجة للكعبة فى شئ من أموالكم . (ابن مهدي) عن اسراييل عن

ابراهيم بن مهاجر عن صفية بنت شيبة عن عائشة وسأها رجل فقال اني جعلت مالى
في رتاج الكعبة ان انا كلت عمي فقالت له لا تجعل مالك في رتاج الكعبة وكلم عمك
﴿ في الرجل يحلف أن ينحر ابنه عند مقام ابراهيم أو عند الصفا والمروة ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت الرجل يحلف فيقول أنا أنحر ولدى ان فعلت كذا وكذا فحث
(قال) سمعت مالكا يسئل عنها فقال اني أرى أن آخذ فيه بحديث ابن عباس ولا
أخالفه والحديث الذى جاء عن ابن عباس أنه يكفر عن يمينه مثل كفارة اليمين بالله
(ثم) سئل مالك بعد ذلك عن الرجل أو المرأة تقول أنا أنحر ولدى (قال مالك) أرى أن
أنويه فان كان انما أراد بذلك وجه الهدى أن يهدى ابنه لله رأيت عليه الهدى وان كان
لم ينو ذلك ولم يردده فلا أرى عليه شيئاً لا كفارة ولا غيرها وذلك أحب الى من
الذى سمعت أنا منه ﴿ قلت ﴾ والذى سمعت أنت من مالك أنه قال اذا قال أنا أنحر
ولدى ولم يقل عند مقام ابراهيم انه يكفر عن يمينه وان قال أنا أنحر ولدى عند مقام
ابراهيم ان عليه هدنيا مكان ابنه قال نعم ﴿ قلت ﴾ وكذا فرق مالك بينهما عندك
فى الذى سمعت أنت منه لانه اذا قال عند مقام ابراهيم ان هذا قد أراد الهدى وان
لم يقل عند مقام ابراهيم يجعله مالك فى الذى سمعت أنت منه يميناً لانه لم يرد الهدى
وفى جوابه يشعر أنه نواه ودينه فان لم تكن له نية لم يجعل عليه شيئاً وان كانت له
نية فى الهدى جعل عليه الهدى قال نعم ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان قال أنا أنحر ولدى بين
الصفا والمروة (قال) مكة كلها منحر عندى وأرى عليه فيه الهدى ولم أسمع هذا من
مالك ولكن فى هذا كله يراد به الهدى ألا ترى أن المنحر ليس هو عند مقام
ابراهيم لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال عند المروة هذا المنحر وكل طرق
مكة منحر وفجاجها منحر فهذا اذا لزمه لقوله عند المقام الهدى فهو عند المنحر أخرى
أن يلزمه ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان قال أنا أنحر ابني بمنى (قال) قد أخبرتك عن مالك
بالذى قال عند مقام ابراهيم أن عليه الهدى فنى عندي منحر وعليه الهدى ﴿ قلت ﴾
أ رأيت ان قال أنا أنحر أبى أو أمى ان فعلت كذا وكذا (قال) هو عندى مثل قول مالك

في الابن سواء ﴿ابن مهدي﴾ عن حماد بن سلمة عن قتادة بن دعامة عن عكرمة عن ابن عباس في رجل نذر أن ينحر ابنه عند مقام ابراهيم أنه سئل عنه فقال رضى الله عن ابراهيم يذبح كبشا ﴿قال ابن وهب﴾ قال مالك قال ابن عباس في الذي يجعل ابنه بدنة (قال) يهدي ديتة مائة من الابل (قال) ثم ندم بعد ذلك فقال ليتني كنت امرته أن يذبح كبشا كما قال الله تبارك وتعالى في كتابه وفديناد يذبح عظيم

﴿ما جاء في الرجل تجب عليه اليمين فيفتدى منها﴾

﴿قلت﴾ أرايت الرجل تجب عليه اليمين فيفتدى من يمينه بمال أيجوز هذا (قال) قال لي مالك كل من لزمته يمين فافتدى منها بالمال فذلك جائز

﴿في الرجل يحلف بالله كاذبا﴾

﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت ان حلف فقال والله ما لقيت فلانا أمس ولا يقين له في لقيه ليس في معرفته حين حلف بالله أنه لقيه بالامس أو لم يلقه ثم فكر بعد يمينه فلم أنه لقيه بالامس أتكون عليه كفارة اليمين في قول مالك (قال) قال مالك ليس عليه كفارة اليمين في هذا ﴿قلت﴾ ولم وقد أيقن أنه لقيه وقد حلف أنه لم يلقه ولم يحلف حين حلف على أمر ظنه انما حلف بيمينه التي حلف بها على غير يقين كان في نفسه (فقال) هذه اليمين التي تصف أعظم من أن تكون لها كفارة أو يكفرها كفارة عند مالك لان هذه اليمين لا يكون فيها لغو اليمين لانه لم يحلف على أمر يظنه كذلك فينكشف على غير ذلك فيكون ذلك لغو اليمين وانما حلف هذا بهذه اليمين جرأة وتحملا على اليمين على غير يقين منه شيء فهو ان انكشفت له يمينه أنه كما حلف بها برّ وان انكشفت يمينه أنه على غير ما حلف به فهو آثم ولم يكن لغو اليمين فكان بمنزلة من حلف عامدا للكذب فليستغفر الله فان هذه اليمين أعظم من ان تكون فيها كفارة أو يكفرها شيء وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اقتطع حق امرئ مسلم بيمينه حرم الله عليه الجنة ﴿سحنون﴾ وقال ابن عباس في

هذه الآية ان الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمنا قليلا أولئك لا خلاق لهم في الآخرة
فهذه اليمين في الكذب واقتطاع الحقوق فهي أعظم من أن تكون فيها كفارة
﴿ ابن مهدي ﴾ عن العوام بن حوشب عن ابراهيم السكسكي عن ابن أبي أوفى أن
رجلا حلف على سلمة فقال والله لقد أعطى بها كذا وكذا ولم يعط فتزلت هذه
الآية إن الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمنا قليلا

﴿ ما جاء في لغو اليمين واليمين التي تكون فيها الكفارة ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت قول الرجل لا والله وبلى والله أكان مالك يرى ذلك من لغو
اليمين (قال) لا وإنما اللغو عند مالك أن يحلف على الشيء يظن أنه كذلك كقوله والله
لقد لقيت فلانا أمس وذلك يقينه وإنما لقيه قبل ذلك أو بعده فلا شيء عليه وهذا
اللغو ﴿ قال مالك ﴾ ولا يكون اللغو في طلاق ولا عتاق ولا صدقة ولا مشي ولا
يكون اللغو الا في اليمين بالله ولا يكون الاستثناء أيضا الا في اليمين بالله ﴿ قال
مالك ﴾ وكذلك الاستثناء لا يكون في طلاق ولا عتاق ولا مشي الا في اليمين
بالله وحدها أو نذر لا يسمى له مخرجا فن حلف بطلاق أو عتاق أو مشي أو غير
ذلك من الايمان سوى اليمين بالله وذلك يقينه ثم استيقن أنه على غير ما حلف فانه
جائز عند مالك ولا ينفعه الاستثناء وكذلك ان استثنى في شيء من هذا فحسب
لزمه ما حلف عليه ﴿ ابن وهب ﴾ عن الثقة أن ابن شهاب ذكر عن عروة بن
الزبير عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها كانت تأول هذه الآية لا يؤاخذكم
الله باللغو في أيمانكم فتقول هو الشيء يحلف عليه أحدكم لم يرد فيه الا الصدق فيكون
على غير ما حلف عليه فليس فيه كفارة وقاله مع عائشة عطاء بن أبي رباح وعبيدة بن
عميرة ﴿ ابن وهب ﴾ وقال مثل قول عائشة ابن عباس ومحمد بن قيس ومجاهد وربيعة
ويحيى بن سعيد ومكحول وقاله ابراهيم النخعي من حديث المغيرة ﴿ سحنون ﴾
وقاله الحسن البصري من حديث ابن مهدي عن الربيع بن صبيح ﴿ سحنون ﴾
وقاله عطاء بن أبي رباح من حديث أيوب بن أبي ثابت (وقال ابن القاسم) قال

مالك انما تكون الكفارة في اليمين في هاتين اليمينين فقط في قول الرجل والله لأفعلن كذا وكذا فييدوله أن لا يفعل فيكفر ولا يفعل أو يقول والله لا أفعل كذا وكذا فييدوله أن يفعل فيكفر يمينه ويفعله وأما ما سوى هاتين اليمينين من الايمان كلها فلا كفارة فيها عند مالك وانما الايمان بالله عند مالك أربعة ايمان لغو اليمين ويمين غموس وقوله والله لا أفعل والله لأفعلن وقد فسرت لك ذلك كله وما يجب فيه شيئاً شياً (ابن مهدي) عن حماد بن زيد عن غيلان بن جرير عن أبي بردة عن أبي موسى قال أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم في رهط من الاشعرين نستحمه فقال والله لا أحملكم والله ما أعندى ما أحملكم عليه ثم أتى بابل وأمر لنا بثلاث ذود فلما انطلقنا قال قلت أيذا رسول الله صلى الله عليه وسلم نستحمه خلف أن لا يحملنا ثم حملنا والله لا يبارك لنا ارجعوا بنا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأبيناه فأخبرناه فقال ما أنا حملكم بل الله حملكم اني والله لا أحلف على يمين فأرى خيراً منها الا أتيت الذي هو خير وكفرت يميني أو كفرت عن يميني وأتيت الذي هو خير وكان أبو بكر الصديق لا يحلف على يمين فيحنت فيها حتى نزلت رخصة الله فقال لأحلف على يمين فأرى غيرها خيراً منها الا تحللتها وأتيت الذي هو خير * وقد قال مثل قول مالك في أن الايمان أربعة يمينان تكفران ويمينان لا تكفران ابراهيم النخعي من حديث سفیان الثوري عن أبي معشر * وذكره عبد العزيز بن مسلم عن أبي حصين عن مسلم عن أبي مالك (مالك) عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من حلف على يمين فأرى خيراً منها فليكفر عن يمينه وليفعل الذي هو خير (ابن وهب) عن عبد الله بن لهيعة والليث ابن سعد عن يزيد بن أبي حبيب عن سنان بن سعد الكندي عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من حلف على يمين فأرى خيراً منها فليفعل الذي هو خير وليكفر عن يمينه (قال مالك) والكفارة بعد الحنث أحب الى (ابن وهب) عن عبد الله بن عمر عن نافع قال كان عبد الله بن عمر ربما حنث ثم

كفر وربما قدم الكفارة ثم يحنث

— ما جاء في الحلف بالله أو باسم من أسماء الله —

﴿قلت﴾ أرأيت ان حلف الرجل باسم من أسماء الله أتكون أيمانا في قول مالك مثل أن يقول والعزير والسميع والعليم والخير واللطيف هذه وأشباهاها في قول مالك كل واحدة منها يمين قال نعم ﴿قلت﴾ أرأيت ان قال والله لا أفعل كذا وكذا هذه يمين (قال) نعم هي يمين عند مالك ﴿قلت﴾ أرأيت ان قال تالله لا أفعل كذا وكذا أولا فعلن كذا وكذا (قال) لم أسمع من مالك فيها شيئا وهي يمين يكفرها ﴿قلت﴾ أرأيت ان قال وعزة الله وكبرياء الله وقدره الله وأمانة الله (قال) هذه عندي أيمان كلها وما أشبهها ولم أسمع من مالك فيها شيئا ﴿قلت﴾ أرأيت ان قال لعمر الله لا فعلن كذا وكذا أتكون هذه يميناً في قول مالك (قال) نعم أراها يميناً ولم أسمع من مالك فيها شيئا ﴿ابن مهدي﴾ عن حماد بن سلمة عن غير واحد عن الحسن قال تالله وبالله يمين واحدة

— الرجل يحلف بعهد الله وميثاقه —

﴿قلت﴾ أرأيت ان قال عليّ عهد الله وذمته وكفاله وميثاقه (قال) قال مالك هذه ايمان كلها الا الذمة فاني لا أحفظها من قوله (قال مالك) فان حلف بهذه فعليه في كل واحدة يمين ﴿قال﴾ وقال مالك وان قال عليّ عشر كفالات كان عليه عشرة ايمان (قال مالك) وكذلك لو قال عليّ عشرة مواريق أو عشرة نذور أو أكثر من ذلك أو أقل لزمه عند مالك عدد ما قال ان قال عشر فعشر كفارات وان قال أكثر من ذلك فأكثر وان قال أقل من ذلك فأقل ﴿قلت﴾ أرأيت قوله عليّ عهد الله أو عليّ ميثاق الله وقوله ميثاق الله وعهد الله أيكون هذا في الوجهين جميعاً في قول مالك أيمانا كلها قال نعم ﴿قال ابن وهب﴾ وأخبرني ابن أبي ذئب عن ابن شهاب قال من عاهد الله على عهد فحنث فليتصدق بما فرض الله في اليمين وقاله ابن

عباس وعطاء بن أبي رباح ويحيى بن سعيد وغيرهم من أهل العلم ﴿ابن وهب﴾ عن
سفيان الثوري عن قراس عن الشعبي قال إذا قال عليّ عهد الله فهي يمين ﴿ابن
مهدى﴾ عن قيس بن الربيع عن الاعمش عن ابراهيم مثل ذلك

— ﴿في الرجل يحلف فيقول أقسم أو أحلف أو أشهد أو أعزم﴾ —

﴿قلت﴾ أرأيت ان قال أشهد أن لا أكلم فلانا (قال) قال مالك لا شيء عليه وليكلمه
(قال ابن القاسم) الا أن يكون أراد بقوله أشهد بالله يميناً مثل ما يقول أشهد بالله
فهي يمين ﴿قلت﴾ أرأيت ان قال أحلف أن لا أكلم فلانا تكون هذه يميناً في
قول مالك (قال) سألت مالكا عن الرجل يقول أقسمت أن لا أفعل كذا وكذا قال
مالك اذا كان أراد بقوله أقسمت أي بالله فهي يمين لأن المسلم لا يقسم الا بالله والا
فلا يمين عليه فهذا الذي قال أحلف أن لا أكلم فلانا ان كان انما أراد اني أحلف
بالله فذلك عليه وهي يمين والا فلا شيء عليه لان مالكا قال في قوله أقسمت ان لم يرد
بالله فلا يمين عليه ﴿قلت﴾ أرأيت ان قال أشهد أن لا أفعل كذا وكذا أيكون هذا
يميناً في قول مالك (قال) لا الا أن يكون أراد أشهد أي أشهد بالله فان كان أراد بها
اليمين فهي يمين ﴿قلت﴾ أرأيت ان قال أعزم أن لا أفعل كذا وكذا أيكون هذا
يميناً في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وليست بيمين ﴿قلت﴾ أرأيت
ان قال أعزم بالله أن لا أفعل كذا وكذا (قال) هذا لا شك فيه أنه يمين عندي ﴿قلت﴾
أرأيت ان قال لرجل أعزم عليك بالله الا ما أكلت فأبى أن يأكل أيكون على العازم
أو المعزوم عليه كفارة في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً الا أني لا أرى
على واحد منهما شيئاً لان هذا بمنزلة قوله أسألك بالله لتفعلن كذا وكذا فيأبى عليه
فلا شيء على واحد منهما ﴿ابن مهدي﴾ عن اسرائيل عن جابر الجعفي عن رجل
عن محمد بن الحنفية قال اذا أقسم رجل ولم يذكر الله فليس بشيء حتى يذكر الله
﴿ابن مهدي﴾ عن حماد بن سلمة عن قتادة عن الحسن قال أقسمت وحلفت اينس
يمين حتى يحلف بالله ﴿ابن مهدي﴾ عن اسرائيل عن ابراهيم بن المهاجر عن ابراهيم

النخعي قال اذا قال أقسمت عليك فليس بشيء واذا قال الرجل أقسمت بالله فهي يمين يكفرها (ابن وهب) عن عبد الله بن عمر عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يرى القسم يميناً يكفرها اذا حث (ابن وهب) عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن القاسم بن محمد مثله (ابن وهب) عن سفیان بن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد في قول الله وأقسموا بالله جهد أيمانهم قال هي يمين (ابن مهدي) عن يزيد بن ابراهيم قال سمعت الحسن سئل عن رجل قال أشهد أن لا أفل كذا وكذا قال ليس يمين (ابن مهدي) عن همام عن قتادة قال أرجو أن لا يكون يميناً

— الرجل يحلف يقول على نذر أو يمين —

(قلت) أرأيت ان قال على نذر (قال) هي يمين عند مالك (قلت) وسواء في قول مالك ان قال على نذر أو قال لله على نذر سواء عند مالك قال نعم (قلت) أرأيت ان قال على نذر ان فعلت كذا وكذا فحث وهو ينوي بنذره ذلك صوماً أو صلاة أو حجاً أو عمرة أو عتقاً أو غير ذلك (قال) قال مالك ما نوى بنذره مما يتقرب به الى الله فذلك له لازم وله نيته (قال مالك) وان لم تكن له نية فكفارته كفارة يمين (قلت) أرأيت ان قال على نذر ولم يقل كفارة يمين أيجعلها كفارة يمين في قول مالك (قال) نعم كذلك قال مالك (قلت) أرأيت ان قال على يمين ان فعلت كذا وكذا ولم يرد به اليمين حين حلف ولا غير ذلك لم يكن له نية في شيء (قال) أرى عليه اليمين وما سمعت من مالك فيه شيئاً وانما قوله على يمين كقبوله على عهد أو على نذر (قال ابن وهب) عن يحيى بن عبد الله بن سالم عن اسماعيل بن رافع عن خالد ابن سعيد أو خالد بن يزيد بن عتبة بن عامر الجهني أنه قال أشهد لسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من نذر نذراً ولم يسمه فكفارته كفارة يمين (وقال) مالك والليث ان كفارته كفارة يمين اذا لم يسم لنذره مخرجاً من حج أو صوم أو صلاة وقاله ابن عباس وجابر بن عبد الله ومحمد بن علي والقاسم بن محمد وعطاء الشعبي ومجاهد وطلوس والحسن (وقال) ابن مسعود يمتق رقبة وقال أبو سعيد الخدري

ما جاء في الرجل يحلف بما لا يكون يميناً

﴿قلت﴾ رأيت ان قال هو يهودي أو مجوسي أو نصراني أو كافر بالله أو بريء من الاسلام ان فعل كذا وكذا أتكون هذه كلها أيماناً في قول مالك (قال) لا ليست هذه أيماناً عند مالك ويستغفر الله مما قد قال ﴿قلت﴾ رأيت ان قال الحل على حرام ان فعلت كذا وكذا أترى هذا يميناً (قال) لا يكون في الحرام يمين قال لي مالك لا يكون في الحرام يمين في شيء من الأشياء لا في طعام ولا في شراب ولا في أم ولد ان حرمها على نفسه ولا خادمه ولا عبده ولا فرسه ولا في شيء من الأشياء الا أن يحرم امرأته فيلزمه الطلاق وانما ذلك في امرأته وحدها ﴿قلت﴾ رأيت قوله لعمرى أكون يميناً (قال) قال مالك لا يكون يميناً ﴿قلت﴾ رأيت ان حلف الرجل بحد من حدود الله كقوله هوزان هو سارق ان فعل كذا وكذا (قال) ليس عليه شيء عند مالك ﴿قلت﴾ رأيت ان حلف بشيء من شرائع الاسلام كقوله والصلاة والصيام والزكاة والحج أن لا أفعل كذا وكذا فيفعله أتكون هذه أيماناً في قول مالك (قال) ماسمعت من مالك في هذا شيئاً ولا أحداً يذكره عنه ولا أرى في هذا شيئاً ﴿قلت﴾ رأيت ان قال الرجل أنا كافر بالله ان فعلت كذا وكذا أكون هذا يميناً في قول مالك (قال) قال مالك لا يكون هذا يميناً ولا يكون كافراً حتى يكون قلبه مضمراً على الكفر وبئس ما صنع ﴿قلت﴾ رأيت ان حلف فقال هو يأكل لحم الخنزير أو لحم الميتة أو يشرب الدم أو الحمر ان فعل كذا وكذا أكون شيء من هذا يميناً في قول مالك أم لا (قال) لا يكون في شيء من هذا يمين عند مالك ﴿قلت﴾ رأيت ان قال ان فعلت كذا وكذا فأنا أترك الصلاة أكون هذا يميناً (قال) لا يكون هذا يميناً لان مالكا قال من قال أنا كافر بالله فلا يكون ذلك يميناً فكذلك هذا ﴿ابن وهب﴾ عن سفيان بن عيينة عن داود بن أبي هند عن الشعبي عن مسروق قال آلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وحرم فعوتب في التحريم وأمر

بالكفارة في اليمين ﴿مالك بن أنس﴾ عن زيد بن أسلم قال حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم أم إبراهيم فقال أنت على حرام ووالله لا أمسبك فأنزل الله تعالى في ذلك ما أنزل ﴿ابن وهب﴾ عن هشام بن سعد عن زيد بن أسلم قال إنما كفر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن يمينه ولم يكفر بتحريمه ﴿ابن وهب﴾ عن عبد ربه بن سعيد عن داود بن أبي هند عن الشعبي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حرم وحلف فأمره الله أن يكفر عن يمينه ﴿ابن مهدي﴾ عن عبد الواحد بن زياد عن عبيد المكاتب ^(١) قال سألت إبراهيم النخعي عن رجل قال الحل على حرام أن أكل من لحم هذه البقرة قال أله امرأة قال قلت نعم قال لو لا امرأته لأمرته أن يأكل من لحمها ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن رجلاً قال لعنة الله عليه أو غضب الله عليه أن فعلت كذا وكذا أ يكون هذا يميناً في قول مالك أم لا (قال) قال مالك لا يكون يميناً ﴿قلت﴾ أرأيت أن قال أحرمه الله الجنة وأدخله النار أن فعل كذا وكذا أ يكون هذا يميناً في قول مالك أم لا . قال لا ﴿قلت﴾ وكل دعاء دعا به على نفسه لا يكون يميناً في قول مالك . قال نعم لا يكون يميناً ﴿قلت﴾ أرأيت الرجل يقول وأبي وأبيك وحياتي وحياتك وعيشي وعيشك (قال مالك) هذا من كلام النساء وأهل الضعف من الرجال فلا يعجبنى هذا وكان مالك يكره الإيمان كلها بغير الله ﴿قلت﴾ هل كان مالك يكره للرجل أن يحلف بهذا القول والصلاة لا أفعل كذا وكذا أو شيئاً مما ذكرت لك (قال) كان مالك يكره ذلك لأنه كان يقول من حلف فليحلف بالله والا فلا يحلف وكان يكره اليمين بغير الله ولقد سألتنا مالكا عن الرجل يقول رغم أني لله فقال لا يعجبنى ذلك (قال مالك) ولقد بلغني أن عمر بن عبد العزيز قال رغم أني لله الحمد لله الذي لم يمتني حتى قطع مدة الحجاج بن يوسف (قال مالك) وما يعجبنى أن يقول الرجل رغم أني لله (قال مالك) من كان حالفاً فليحلف بالله ﴿ابن وهب﴾ عن ابن لهيعة عن خالد بن يزيد عن عطاء بن أبي رباح أنه قال في رجل قال عليه لعنة الله أن لم يفعل كذا وكذا قال لا أرى عليه شيئاً (قال) خالد وقال

عطاء في رجل قال أخزاه الله ان فعل كذا وكذا ثم فعله (قال) ليس عليه شيء (وقال) الشعبي في رجل قال قطع الله يده أو رجله أو صلبه يحلف بالدعاء على نفسه فخنث قال ليس عليه كفارة ﴿ابن مهدي﴾ عن يزيد بن عطاء عن أبي اسحاق عن مصعب بن سعد عن أبيه قال حلفت بالللات والعزى فأنتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت اني حديث عهد بالجاهلية خلفت بالللات والعزى قال قل لا إله الا الله وحده لا شريك له ثلاثا واستغفر الله ولا تد ﴿ابن مهدي﴾ عن عبد الله بن المبارك عن ابن أبي ذئب عن سمع ابن المسيب وجاءه رجل فقال اني حلفت بيمين فقال وماهي قال حلفت بيمين قال قلت الله لا اله الا هو قال لا قال قلت على نذر قال لا قال قلت كهرت بالله قال نعم قال قل آمنت بالله فانها كفارة لما قلت ﴿ابن مهدي﴾ عن عبيد الله بن جعفر الزهرى عن أم بكر بنت المسور بن مخرمة الزهرى أن المسور دخل وابنه جعفر يقول كفرت بالله أو أشركت بالله فقال المسور بن مخرمة مبهجان الله لا أكفر بالله ولا أشرك بالله شيئاً وضربه فقال أستغفر الله وقال آمنت بالله ثلاث مرات ﴿ابن مهدي﴾ عن أبي عوانة عن ليث عن عطاء وطاوس ومجاهد في الرجل يقول علي غضب الله قال لم يكونوا يرون عليه كفارة يرون أنه أشد من ذلك ﴿ابن مهدي﴾ عن رجال من أهل العلم أن نافعا حدثهم عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سمع عمر يقول لا وأبي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله ينهاكم أن تحلفوا بأبائكم من كان حالفا فليحلف بالله أو ليصمت (وقال) ابن عباس لرجل حلف بأبيه والله لأن أحلف مائة مرة بالله ثم آثم أحب الي من أن أحلف بغيره واحدة ثم أبر ﴿ابن وهب﴾ عن سفيان بن عيينة عن مسعر بن كدام عن وبرة أن عبد الله بن مسعود كان يقول لأن أحلف بالله كاذبا أحب الي من أن أحلف بغيره صادقا

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال الرجل على نذر ان كلمت فلانا ان شاء الله (قال مالك) في هذا لاشئ عليه . وهذا مثل الحالف بالله عند مالك (قال) ابن القاسم الاستثناء في اليمين جائز وهذه يمين كفارتها كفارة اليمين بالله والاستثناء فيها جائز ولو اليمين أيضا يكون فيها وكذلك العهد والميثاق الذي لا شك فيه ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال والله لا أفعل كذا وكذا ان شاء الله ثم فعله (قال) قال مالك ان كان أراد بذلك الاستثناء فلا كفارة عليه وان كان أراد قول الله في كتابه ولا تقولن لشيء اني فاعل ذلك غداً الا أن يشاء الله ولم يرد الاستثناء فانه يحنث ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان حلف على يمين ثم سكنت ثم استثنى بعد السكوت (قال) لا ينفعه وكذلك قال لي مالك الا أن يكون الاستثناء نسقاً متابعا (قلنا) لمالك فلو أنه لم يذكر الاستثناء حين ابتداء اليمين فلما فرغ من اليمين ذكرها ففسقها وتدارك اليمين بالاستثناء بعد انقضاء يمينه الا أنه قد وصل الاستثناء باليمين (قال) مالك ان كان نسقها بها فذلك له استثناء وان كان بين ذلك صمات فلا ثمن له ونزلت بالمدينة فأفتى بها مالك (وقال مالك) وان استثنى في نفسه ولم يحرك به لسانه لم ينتفع بذلك ﴿ مالك بن أنس ﴾ عن نافع أن عبد الله ابن عمر قال من قال والله ثم قال ان شاء الله ولم يفعل الذي حلف عليه لم يحنث (وأخبرني) عن رجال من أهل العلم عن ابن مسعود وابن عباس وابن قسيط وعبد الرحمن بن القاسم وزيد بن أسلم وابن شهاب وطاوس وعطاء بن أبي رباح ومجاهد مثله وقال عطاء مالم يقطع اليمين ويبرد ﴿ ابن مهدي ﴾ عن أبي عوانة عن الأعمش عن ابراهيم قال اذا حلف الرجل فله أن يستثنى ما كان الكلام متصلا ﴿ ابن مهدي ﴾ عن المغيرة في رجل حلف واستثنى في نفسه قال ليس عليه شيء ﴿ ابن مهدي ﴾ عن هشيم عن محل ^(٣) قال سألت ابراهيم في رجل حلف واستثنى في نفسه فقال لا حتى يجهر بالاستثناء كما يجهر باليمين

﴿ في الذي يحلف بالله ثم يحنث بعد اسلامه ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن ذميا حلف بالله أن لا يفعل كذا وكذا فحنث
بها بعد اسلامه أيجب عليه الكفارة أم لا في قول مالك
(قال) لا كفارة عليه عند مالك

﴿ تم كتاب النذور الاول من المدونة الكبرى بحمد الله وعونه ﴾
﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ ويليه كتاب النذر الثاني ﴾

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد نبيه وآله وسلم ﴾

﴿ كتاب النذور الثاني من المدونة الكبرى ﴾

﴿ في النذر في معصية أو طاعة ﴾

﴿ قال ابن القاسم ﴾ في النذور انه من نذر أن يطيع الله في صيام أو عتق أو صلاة أو حج أو غزو أو رباط أو صدقة أو ما أشبه ذلك وكل عمل يتقرب به إلى الله فقال على نذر أن أحج أو أن أصلي كذا وكذا أو أعتق كذا وكذا أو أتصدق بشيء يسميه في ذلك كله فإن ذلك عليه ولا يجزئه إلا الوفاء به (حلف) فقال على نذر أن لم أعتق رقبة أو أن لم أحج إلى بيت الله أو ما أشبه ذلك مما سميت لك حلف به فقال ان لم أفعل كذا وكذا فعلي نذر فهو مخير ان شاء أن يفعل ما نذر من الطاعة فليفعل ولا كفارة عليه وان أحب أن يترك ذلك ويكفر عن يمينه فليفعل . وان كان لنذره ذلك أجل مثل أن يقول على نذر أن لم أحج العام أو على نذر أن لم أغز العام أو ان لم أصم رجبا في هذا العام أو ان لم أركع في هذا اليوم عشر ركعات فإن فات ذلك الاجل في هذا كله قبل أن يفعله فعليه الحنث ويكفر عن يمينه بكفارة اليمين الا أن يكون جعل لنذره مخرجا فعليه ذلك المخرج اذا حنث . وتفسير ذلك أن يقول على نذر صدقة دينار أو عتق رقبة أو صيام شهر ان أنا لم أحج العام أو ان لم أغز العام أو ينوي ذلك أو ما أشبه ذلك فاذا فات الاجل الذي وقت فيه ذلك الفعل فقد سقط عنه ذلك الفعل وقد وجب عليه ما نذر له وما سمي وان لم يجعل لنذره مخرجا فهو على ما فسرته لك يكفر كفارة يمين * ومن نذر في شيء من المعاصي فقال على نذر ان لم أشرب الخمر أو ان لم

أُقتل فلاناً أو ان لم أزن بفلانة أو ما كان من معاصي الله فانه يكفر نذره في ذلك اذا قال ان لم أفعل فالكفارة كفارة اليمين ان كان لم يجعل لنذره مخرجاً يسميه ولا يركب معاصي الله . وان كان جعل لنذره مخرجاً شيئاً مسمى من مشى الى بيت الله أو صيام أو ما أشبه ذلك فانه يؤمر أن يفعل ماسمى من ذلك ولا يركب معاصي الله فان اجتراً على الله وفعل ما قال من المعصية فان النذر يسقط عنه كان له مخرج أم لم يكن له مخرج وقد ظلم نفسه والله حسيبه (قال) وقوله لا نذر في معصية مثل أن يقول عليّ نذر أن أشرب الخمر أو قال عليّ نذر شرب الخمر فهما بمنزلة واحدة لا يشربها ولا كفارة عليه لانه لا نذر في معصية الله وقد كذب ليس شرب الخمر مما ينذر الله ولا يتقرب به لله وان قال عليّ نذر ان شربت الخمر فلا يشربها ولا كفارة عليه وهو عليّ برّ الا أن يجتريّ على الله فيشربها فيكفر يمينه بكفارة يمين الا أن يكون جعل له مخرجاً سماه وأوجهه عليّ نفسه من عتق رقبة أو صيام أو صدقة أو ما أشبه ذلك فيكون ذلك عليه مع ماسمى من ذلك اذا شربها وان قال عليّ نذر أن أفعل كذا وكذا لشيء ليس لله بطاعة ولا بمعصية مثل أن يقول لله عليّ أن أمشي الى السوق أو الى بيت فلان أو ان أدخل الدار أو ما أشبه ذلك من الاعمال التي ليست لله بطاعة ولا لله في فعلها معصية فانه ان شاء فعل وان شاء ترك فان فعل فلا وفاء فيه وان لم يفعل فلا نذره فيه ولا شيء لان الذي ترك من ذلك ليس لله فيه طاعة فيكون ما ترك من ذلك حقاً لله تركه وهذا قول مالك رحمته الله وابن وهب وعليّ وابن القاسم رحمته الله عن مالك عن طلحة ابن عبد الملك عن القاسم عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من نذر أن يطيع الله فليطعه ومن نذر أن يعصي الله فلا يعصه رحمته الله وأخبرني رحمته الله عن رجال من أهل العلم عن ابن عباس وابن عمرو بن العاص وطاوس وزيد بن أسلم ومصعب بن عبد الله الكناني وعمر بن الوليد بن عبدة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل المسجد يوم الجمعة فخطب فحانت منه التفاتة فاذا هو بأبي اسرائيل رجل من بني عامر بن لؤي قائماً في الشمس فقال ما شأن أبي اسرائيل فأخبروه فقال له استظل وتكلم واقعد

وصل وأتم صومك (وقال) طاوس في الحديث فنهاه عن البدع وأمره بالصلاة والصيام
﴿مالك﴾ عن حميد بن قيس وثور بن زيد الديلي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
رأى رجلاً قائماً في الشمس فقال ما بال هذا قالوا نذراً أن لا يتكلم ولا يستظل ولا
يجلس وأن يصوم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم مروه فليتكلم وليستظل وليجلس
وليتيم صيامه (قال مالك) ولم يبلغنا أن النبي صلى الله عليه وسلم أمره بكفارة وقد
أمره أن يتم ما كان لله فيه طاعة وأن يترك ما كان لله فيه معصية ﴿قلت﴾ أرايت
الرجل يقول والله لا ضربن فلانا أو لا قتلن فلانا (قال) يكفر يمينه ولا يفعل فإن فعل
ما حلف عليه فلا كفارة عليه ﴿قلت﴾ أرايت أن حلف فقال امرأته طالق أو عبده
حر أو عليه المشي إلى بيت الله إن لم أقتل فلانا أو إن لم أضرب فلانا (قال) أما المشي
فليمش ولا يضرب فلانا ولا يقتله وأما العتق والطلاق فانه ينبغي للامام أن يعتق عليه
ويطلق عليه ولا ينتظر به فينته وهذا قول مالك وإن قتله أو ضربه في هذا كله قبل أن
يطلق عليه الامام أو يعتق عليه أو يحنث نفسه بالشيء إلى بيت الله فلا حنث عليه
﴿قلت﴾ أرايت الرجل يقول لامرأته والله لا طلقنك (قال) قال مالك إن طلق فقد
بر وإن لم يطلق فلا يحنث إلا أن يموت الرجل أو تموت المرأة . قال مالك فهو بالخيار
إن شاء طلق وإن شاء كفر يمينه ﴿قلت﴾ ويجبر على الكفارة وإن لم يطلق في قول
مالك قال لا ﴿قلت﴾ ولا يحال بينه وبين امرأته في قول مالك قبل أن يكفر قال لا
﴿قلت﴾ أف يكون بهذا مولى في قول مالك قال لا (ابن مهدي) عن حماد بن زيد عن
ابن لعبد الله بن أبي قتادة قال سئل سعيد بن المسيب عن رجل نذر أن لا يكلم أخاه
أو بعض أهله قال يكلمه ويكفر عن يمينه ﴿ابن مهدي﴾ عن عبد الله بن المبارك عن
معمر عن الزهري قال سمعت سعيد بن المسيب ورجالا من علمائنا يقولون إذا نذر
الرجل نذراً ليس فيه معصية لله فليس له كفارة إلا الوفاء به ﴿ابن مهدي﴾ عن
حماد بن سلمة عن أبي حمزة قال قالت امرأة لابن عباس اني نذرت أن لا أدخل على
أخي حتى أبكي على أبي فقال قال ابن عباس لا نذر في معصية الله كفرى عن يمينك

وادخل عليه قالت وما كفارته قال كفارة اليمين ﴿ابن مهدي﴾ عن حماد بن سلمة عن أبي حمزة أن رجلاً أتى ابن عباس وفي أنفه حلقة من فضة فقال اني نذرت أن أجعلها في أنفي فقال ألقتها ولم يذكر فيها كفارة ﴿ابن مهدي﴾ عن حماد بن سلمة عن ثابت البناني قال سألت ابن عمر قلت اني نذرت أن لا أدخل على أخي فقال لا نذر في معصية الله كفر عن يمينك وادخل على أخيك ﴿ابن مهدي﴾ عن هشيم عن المغيرة عن ابراهيم في رجل حلف أن لا يصل رحمه فقال يكفر عن يمينه ويصل رحمه ﴿ابن مهدي﴾ عن أبي عوانة عن المغيرة عن ابراهيم قال كل يمين في معصية الله فعليه الكفارة

﴿في الرجل يحلف على أمر أن لا يفعله أو ليفعله﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان قال والله لا أضرب فلانا ولم يوقت لذلك أجلاً أو وقت في ذلك أجلاً (قال) أما اذا لم يوقت في ذلك أجلاً فليكفر عن يمينه ولا يضرب فلانا وان وقت في ذلك أجلاً فلا يكفر حتي يمضي الاجل لاني سألت مالكا عن الرجل يقول لامرأته أنت طالق واحدة ان لم أتزوج عليك فأراد أن لا يتزوج عليها (قال مالك) يطلقها تطليقة ويرتجمها ولا شيء عليه ولاني سمعت مالكا يقول في الذي يقول لامرأته أنت طالق تطليقة ان لم أتزوج عليك الى شهر قال مالك فهو على برّ فليظأها فاذا كان على برّ فليس له أن يحنث نفسه قبل أن يحنث لانه انما يحنث حين يمضي الاجل وان الذي لم يوقت الاجل انما هو على حنث من يوم يحلف ولذلك قيل له كفر ﴿قلت﴾ أرايت ان قال والله لا أضرب فلانا (قال) هذا لا يحنث حتي يضرب فلانا وأصل هذا كله في قول مالك أن من حلف على شيء ليفعله فهو على حنث حتي يفعله لانا لا ندري أيفعله أم لا ألا ترى أنه لو قال لامرأته أنت طالق ان لم أدخل دار فلان أو ان لم أضرب فلانا فانه محال بينه وبين امرأته ويقال له افعل ما حلفت عليه والا دخل عليك الايلاء فهذا يدلك على أنه على حنث حتي يبر لانا لا ندري أيفعل ما حلف عليه أم لا (قال) ومن حلف على شيء أن لا يفعله فهو على برّ حتي يفعله ألا ترى أنه لو

حلف بالطلاق أن لا يدخل دار فلان أنه لا يحال بينه وبين امرأته وكذلك قال مالك
فهذا يدل على أنه على بر حتى يحنث وهذا كله قول مالك

— الرجل يحلف في الشيء الواحد يرد فيه الإيمان —

﴿قلت﴾ أ رأيت لو قال لأربع نسوة له والله لا أجامعكن فجامع واحدة منهن
أ يكون حاثا في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ فله أن يجامع البواقي قبل أن يكفر (قال)
قد كان له أن يجامعهن كلهن قبل أن يكفر وإنما يجب عليه كفارة واحدة عند مالك
في جماعهن كلهن أو في جماع واحدة منهن ﴿قلت﴾ أ رأيت أن قال والله لا أدخل
دار فلان والله لا أكلم فلانا والله لا أضرب فلانا ففعل ذلك كله ماذا يجب عليه في
قول مالك (قال) يجب عليه ثلاثة أيمان في كل واحدة كفارة يمين ﴿قلت﴾ فان قال
والله لا أدخل دار فلان ولا أكلم فلانا ولا أضرب فلانا ففعل ذلك كله (قال) كفارة
واحدة تجزئه عند مالك ﴿قلت﴾ فان فعل واحدة من هذه الخصال الثلاث فقد
حنث وليس عليه فيما فعل منها بعد ذلك شيء ﴿قلت﴾ لم أحنثه في فعله في الشيء
الواحد من هذه الأشياء في قول مالك (قال) لانه كأنه قال والله لا أقرب شيئا من هذه
الأشياء ﴿قلت﴾ أ رأيت أن قال والله لا أجامعك والله لا أجامعك أ يكون على هذا
كفارة يمين واحدة في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أ رأيت الرجل يحلف أن لا يدخل
دار فلان ثم يحلف بعد ذلك في مجلس آخر أنه لا يدخل دار فلان لتلك الدارين
التي حلف عليهما أول مرة (قال) قال مالك إنما عليه كفارة واحدة ﴿قلت﴾ وان نوى
يمينين أو لم تكن له نية (قال) اذا لم يكن له نية فهي يمين واحدة وان كان نوى يمينين
فكفارتان مثل ما ينذرهما الله عليه فأرى ذلك عليه ولم أسمع هذا من مالك هكذا
﴿قلت﴾ أ رأيت أن قال والله لا أفعل كذا وكذا ثم يحلف على ذلك الشيء بعينه أيضا
بحجة أو بعمره أن لا يفعله ثم يفعله (قال) يحنث في ذلك ويلزمه ذلك كله ﴿قلت﴾ وهذا
قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أ رأيت أن قال والله لا أكلم فلانا والله لا أكلم فلانا
والله لا أكلم فلانا وفلان هذا إنما هو في أيمانه كلها رجل واحد ثم قال إنما أردت ثلاثة

أيماناً يكون عليه كفارات ثلاث أم كفارة واحدة (قال ابن القاسم) إنما قال مالك من حلف بالله مراراً فليس عليه إلا كفارة واحدة (قال ابن القاسم) فإن قال أردت بأيماني هذه ثلاثة أيمان لله على كالدور رأيت ذلك عليه لأن مالكا قال من قال لله على نذر ثلاثة أو أربعة فهذه ثلاثة أيمان أو أربعة أيمان فكذلك هذا إذا قال أردت ثلاثة أيمان لله على أن يكون ذلك عليه (قلت) رأيت أن قال أردت ثلاثة أيمان ولم يقل لله على أن يكون ذلك عليه قال نعم (قلت) رأيت أن نوى باليمين الثانية غير اليمين الأولى أو باليمين الثالثة غير اليمين الأولى والثانية أن يكون عليه ثلاثة أيمان (قال) لا يكون ذلك أبداً إلا يميناً واحدة إلا أن يريد بها محمل النذور ثلاثة أيمان تكون عليه فيكون كما وصفت لك (ابن مهدي) عن همام عن قتادة عن الحسن قال إذا حلف على يمين واحدة في شيء واحد في مقاعد شتى فعليه كفارة واحدة (ابن مهدي) عن عبد الله بن المبارك عن عبد الملك بن عطاء عن رجل حلف عشرة أيمان ثم حنث قال إن كان في أمر واحد فكفارة واحدة (ابن مهدي) عن عبد الله بن المبارك عن هشام بن عروة عن أبيه في رجل حلف في أمر واحد مرتين أو ثلاثاً قال عروة فعليه كفارة واحدة (ابن مهدي) عن عبد الواحد بن زياد عن ابن جريج عن عطاء في الرجل يحلف على الشيء الواحد أيماناً ستة قال عليه لكل يمين كفارة (ابن مهدي) عن عبد الله بن المبارك عن ابن جريج قال إذا حلف الرجل على أمر واحد لقوم شتى وحلف عليه أيماناً فنوى بها يميناً واحدة بالله في ذلك كفارة واحدة وإن حلف على أمر واحد أيماناً شتى فكفارتين إن حنث

ما جاء في الكفارات قبل الحنث

(قلت) رأيت أن حلف بالله فأراد أن يكفر قبل الحنث أيجزئ ذلك عنه أم لا (قال) أما قولك يجزئ عنه فإنا لم نوقف مالكا عليه إلا أنه كان يقول لا تجب عليه الكفارة إلا بعد الحنث قال مالك ولا أحب لأحد أن يكفر إلا بعد الحنث واختلفنا في الأيلاء أيجزئ عنه إذا كفر قبل الحنث أم لا يجزئ عنه فسألنا مالكا عنه فقال

مالك أعجب الى أن لا يكفر إلا بعد الحنث فإن فعل أجزأ ذلك عنه واليمين بالله أيسر من الإيلاء أراها مجزئة عنه ان هو كفر قبل الحنث ﴿قلت﴾ أرايت من حلف فصام وهو معسر قبل أن يحنث فحنث وهو موسر (قال) انما سألتنا مالكا فيمن كفر قبل أن يحنث فرأى أن ذلك مجزئ عنه وكان أحب إليه أن يكفر بعد الحنث فالتى سألت عنه مثله وهو مجزئ عنه وانما وقفنا مالكا على الكفارة قبل الحنث في الإيلاء فقال بعد الحنث أحب الى وراه مجزئ عنه ان فعل . فأما الايمان بالله في غير الإيلاء فلم نوقف مالكا عليها وقد بلغنى عنه أنه قال ان فعل رجوت أن مجزئ عنه ﴿مالك بن أنس﴾ عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من حلف على يمين فرأى خيرا منها فليكفر عن يمينه وليفعل الذي هو خير ﴿ابن وهب﴾ عن عبد الله بن عمر عن نافع قال كان ابن عمر ربما حنث ثم كفر وربما قدم الكفارة ثم حنث (قال) وسمعت مالكا يقول الحنث قبل الكفارة أحب الى وإن كفر ثم حنث لم أر عليه شيئا

الرجل يحلف أن لا يفعل الشيء حيناً أو زماناً أو دهرًا ﴿﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان قال والله لا قضيتك حقك الى حين كم الحين عند مالك (قال) قال مالك الحين سنة ﴿وقات﴾ وكم الزمان قال سنة أيضا ﴿قلت﴾ وكم الدهر (قال) بلغنى عنه ولم أسمعه منه أنه قال أيضا سنة (وقال) ربعة الدهر سنة والزمان سنة ﴿وذكر﴾ ابن وهب عن مالك أنه شك في الدهر أن يكون سنة وأما الحين والزمان فقال سنة وقال لى ربعة ومالك قال الله تبارك وتعالى تؤتى أكلها كل حين باذن ربها فهو سنة ﴿ابن مهدي﴾ عن أبي الاحوص عن عطاء بن السائب عن رجل منهم قال قلت لابن عباس انى حلفت أن لا أكلم رجلا حيناً فقال ابن عباس تؤتى أكلها كل حين باذن ربها الحين السنة

﴿ ما جاء في كفارة العبد عن يمينه ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت العبد اذا حنث في اليمين بالله أيجزئه أن يكسو السيد عنه أو يطعم (قال) قال مالك الصيام أحب الىّ وان اذن له السيد فأطعم او كسا فما هو عندي بالين وفي قلبي منه شيء والصيام أحب الىّ (قال) ابن القاسم وأرجو أن يجزئ عنه ان فعل وما هو عندي بالين وأما العتق فانه لا يجزئه ﴿ قلت ﴾ كم يصوم العبد في كفارة اليمين قال مثل صيام الحر ﴿ قلت ﴾ والعبد في جميع الكفارات مثل الحر في قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ أرأيت من حنث في اليمين بالله وهو عبد فأعتق فأيسر فأراد أن يعتق عن يمينه أيجزئه أم لا (قال) هو مجزئ عنه ولم أسمع من مالك فيه شيئاً وإنما يمنع العبد أن يعتق وهو عبد لان الولاء يكون لغيره ﴿ ابن مهدي ﴾ عن سفيان الثوري عن ليث بن أبي سليم عن مجاهد قال ليس على العبد الا الصوم والصلاة ﴿ ابن مهدي ﴾ عن حماد بن سلمة أنه بلغه عن ابراهيم النخعي في العبد يظهر من امرأته قال يصوم ولا يعتق

﴿ ما جاء في تنقية كفارة اليمين ﴾

﴿ قال ﴾ وسئل مالك عن الخنطة في كفارة اليمين أتغربل (بقال) اذا كانت نقية من التراب والتبن فأراها تجزئ وان كانت مغلوثة بالتبن والتراب فانها لا تجزئ حتى يخرج منها ما فيها من التراب والتبن

﴿ في اطعام كفارة اليمين ﴾

﴿ قلت ﴾ كم اطعام المساكين في كفارة اليمين (قال) قال مالك مائة مائة لكل مسكين (قال مالك) وأما عندنا هاهنا فليكفر بمائة النبي صلى الله عليه وسلم في اليمين بالله مائة مائة وأما أهل البلدان فان لهم عيشا غير غيشنا فأرى أن يكفروا بالمائة الاوسط من عيشهم لقول الله تعالى من أوسط ما تطعمون أهليكم ﴿ قلت ﴾ ولا ينظر فيه في البلدان الى مائة النبي صلى الله عليه وسلم فيجعله مثل ما جعله في المدينة (قال)

هكذا فسر لنا مالك كما أخبرتك وأنا أرى أن كفر بالمد مد النبي صلى الله عليه وسلم
فانه مجزئ عنه حيثما كنتم به ﴿ قلت ﴾ وما يظن أن مالكا أراد بهذا في الكفارة
(قال) أراد به القمح ﴿ قلت ﴾ ولا يجزئ أن يعطى العروض مكان هذا الطعام وان
كان مثل ثمنه (قال) نعم لا يجزئ عند مالك ﴿ قلت ﴾ أيجزئ أن يغديهم ويعشيهم
في كفارة اليمين بالله (قال) قال مالك ان غدى وعشى أجزاء ذلك (قال) وسألنا
مالكا عن الكفارة أغداء وعشاء أم غداء بلا عشاء أو عشاء بلا غداء قال بل غداء
وعشاء ﴿ قلت ﴾ كيف يطعمهم الخبز قفارا أو يطعمهم الخبز والملح أو الخبز والادام
(قال) بلغني عن مالك أنه قال الزيت والخبز ﴿ قلت ﴾ أرايت ان غدى الفطيم من
الكفارة أيجزئ عنه (قال) سألنا مالكا هل يعطى الفطيم من الكفارة فقال نعم
﴿ مالك ﴾ عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يكفر عن يمينه باطعام عشرة مساكين
لكل مسكين منهم مد من حنطة قال وانه كان يعتق المرار اذا أكد اليمين ﴿ قال
ابن وهب ﴾ وأخبرني رجال من أهل العلم عن عبد الله بن عباس وعبد الله بن
عياش بن أبي ربيعة المخزومي وزيد بن ثابت ويحيى بن سعيد وغيرهم من أهل العلم
في اطعام المساكين مد من حنطة لكل انسان (قال) وقال ذلك أبو هريرة وابن
المسيب وابن شهاب (وقال مالك) سمعت أن اطعام الكفارات في الايمان مد بمد
النبي صلى الله عليه وسلم لكل انسان وان اطعام الظهر لا يكون الا شعبا لان اطعام
الايمان فيه شرط ولا شرط في اطعام الظهر ﴿ مالك بن أنس ﴾ عن يحيى بن سعيد
عن سليمان بن يسار أنه قال أدركت الناس وهم اذا أعطوا المساكين في كفارة اليمين
بالمد الا صغروا أن ذلك مجزئ عنهم (وقال) القاسم وسالم مد مد ﴿ ابن مهدي ﴾
عن حماد بن زيد عن أيوب عن أبي يزيد المدني عن ابن عباس قال مد من حنطة فان
في ريعه ما يأتدمه ﴿ ابن مهدي ﴾ عن زمعة بن صالح عن ابن طاوس عن أبيه قال
قدر ما يمسك بعض أهله غداؤه وعشاؤه ﴿ ابن مهدي ﴾ عن ابن المبارك عن عبد
الله بن لهيعة عن خالد بن أبي عمران أنه سأل القاسم بن محمد وسالما قالا غداء وعشاء

﴿ابن مهدي﴾ عن الربيع بن صبيح عن الحسن قال اذا اجتمع عشرة مساكين
أطعمهم خبزاً مآدوما بلحم أو بسمن أو لبن . وقال الحسن وابن سيرين ان شاء أطعمهم
خبزاً ولحماً أو خبزاً ولبناً أو خبزاً وزيتاً ﴿قلت﴾ أرأيت الرجل يحلف باليمين بالله في
أشياء شتى فحنت أيجزئه أن يطعم عشرة مساكين عن هذه الايمان كلها في قول مالك
(قال) سئل مالك عنها وأنا أسمع عن الرجل تكون عليه كفارة يمينين فيطعم عشرة
مساكين عن يمين واحدة ثم أراد من الغد أن يطعم عن الاخرى فلم يجد غيرهم
أيطعمهم عن اليمين الاخرى (قال) ما يعجنى ذلك وليتمس غيرهم ﴿قلت﴾ فان لم
يجد غيرهم حتى مضت أيام (قال) وان مضت لهم أيام فهو الذي سألتنا مالكا عنه فلا
يفعل ﴿ابن مهدي﴾ عن سفيان الثوري عن جابر قال سألت الشعبي عن الرجل
يتردد على مسكينين أو ثلاثة فكرهه ﴿ابن مهدي﴾ عن محمد بن عبيد عن
يعقوب بن قيس عن الشعبي في رجل ظاهر من امرأته فسأل أيعطى أهل بيت
فقراء وهم عشرة اطعام ستين مسكينا فقال لا بل اطعام ستين مسكينا كما أمركم الله
الله أعلم بهم وأرحم

﴿ما جاء في اطعام اليتيم والعبد وذوي القربى من الطعام﴾

﴿قلت﴾ أرأيت أهل الذمة أنطعمهم في الكفارة (قال) لا يطعمهم منها شيئا ولا
من شيء من الكفارات ولا العبيد وان أطعمهم لم يجز عنه ﴿قلت﴾ أرأيت ان
كسا أو أطعم عبد رجل محتاج أيجزئ عنه في قول مالك أم لا (قال) لا يجزئ عنه
لان مالكا قال لا يجزئ أن يطعم عبداً ﴿قلت﴾ ويجزئ أن يطعم في الكفارات أم
ولد رجل فقير (فقال) لا يجزئ لانها بمنزلة العبد ﴿قلت﴾ أرأيت ان أطعم غنيا وهو
لا يعلم ثم علم (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا ولا يجزئه لان الله تبارك وتعالى قال
في كتابه عشرة مساكين وهذا الغنى ليس بمسكين فقد تبين له أنه قد أعطى غير
أهله الذين فرض الله لهم الكفارة فهو لا يجزئه ﴿قلت﴾ أرأيت من له المسكن
والخادم أيعطى من كفارة اليمين أم لا (فقال) سألت مالكا عن الزكاة أيعطى منها

من له المسكن والخدام فقال أمان له المسكن الذي لا فضل في ثمنه والخدام التي يكف بها عن الناس وجه أهل البيت التي لا فضل في ثمنها فأرى أن يعطى من الزكاة. فأرى أنا كهارة اليمين بهذه المنزلة لأن الله تبارك وتعالى قال في الاطعام في الكفارة عشرة مساكين وقال في الزكاة انما الصدقات للفقراء والمساكين فهم هاهنا مساكين وهاهنا مساكين فالامر فيهما واحد في هذا ﴿قلت﴾ أرايت ان أطعم ذا رحم محرم أيجزئه في الكفارة في قول مالك (قال) سألتنا مالكا عن الرجل يجب عليه الكفارة أيعطيها ذا قرابة ممن لا تلزمه نفقتهم قال لا يعجبني ذلك ﴿قلت﴾ فان أعطاهم أيجزئه ذلك أم لا (قال) أرى ان كان فقيرا أن يجزئه ﴿قلت﴾ وجميع الكفارات في هذا سواء (قال) الذي سألت عنه مالكا انما هو عن كهارة اليمين فأراها كلها والزكاة في هذا سواء لانه محمل واحد ﴿ابن وهب﴾ قال وأخبرني ابن لهيعة عن عبيد الله بن أبي جعفر عن نافع أنه قال لا يطعم نصراني في كهارة يمين (قال) وقال ربيعة وغيره من أهل العلم انه لا يعطى منها يهودي ولا نصراني ولا عبد شيئا وقال الليث مثله ﴿ابن مهدي﴾ عن اسرائيل عن جابر عن الحكم قال لا يتصدق عليهم وقال الحكم لا يجزئ الا مساكين مسلمون ﴿ابن مهدي﴾ عن حماد بن زيد قال سألت أيوب عن الاخ أيعطيه من كهارة اليمين قال أمن عياله قلت لا قال نعم ﴿قلت﴾ فهل يعلم أحد من القرابة لا يعطى قال الغني ﴿قلت﴾ فالأب (قال) لا يعطى وقد كره ابن المسيب ومالك اعطاء القريب من الزكاة

﴿ في تخيير المكفر في كفارة اليمين ﴾

﴿قلت﴾ أرايت من حلف في اليمين بالله أنه مخير في أن يكسو أو يطعم أو يعتق في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ فان لم يقدر على شيء صام قال نعم ﴿قلت﴾ وهل يجوز له أن يصوم وهو يقدر على أن يطعم أو يكسو أو يعتق (قال) لا يجزئه أن يصوم وهو يقدر على شيء من ذلك ﴿وأخبرني﴾ ابن وهب عن عثمان بن الحكم الجذامي عن يحيى بن سعيد أنه قال في كهارة الايمان هو مخير ان شاء أطعم وان شاء كسا وان

شاء أعتق فان لم يجد شيئاً من هذه الثلاثة صام ثلاثة أيام وقال ابن شهاب مثله . وقال ابن المسيب وغيره من أهل العلم مثله وقالوا كل شيء في القرآن أو أو فصاحبه خير أي ذلك شاء فعل (ابن مهدي) عن سفیان عن ليث عن ابن عباس قال كل شيء في القرآن أو أو فهو خير وما كان مما لم يجد يبدأ بالاول فالاول وقاله عطاء بن أبي رباح (وقال) أبو هريرة انما الصيام لمن لم يجد في كفارة اليمين

— في الصيام في كفارة اليمين —

(قلت) رأيت الصيام أم تابع أم لا في قول مالك (قال) ان تابع فحسن وان لم يتابع أجزاء عنه عند مالك (قلت) رأيت ان أكل في صيام كفارة اليمين أو شرب ناسيا (قال) قال مالك يقضى يوما مكانه (قلت) رأيت ان صامت امرأة في كفارة اليمين فحاضت . قال تبنى عند مالك (قلت) رأيت ان صام في كفارة اليمين في أيام التشريق (قال) لا يجزئ عنه الا أن يصوم آخر يوم منها فعسى أن يجزئه وما يعجني أن يصومه فان صامه أجزاء عنه لاني سمعت مالكا يقول من نذر صيام آخر يوم من أيام التشريق فليصمه ومن نذر صيام أيام النحر فلا يصمها (قال مالك) ولا أحب لاحد أن يتدئ صياما وان كان واجبا عليه في آخر أيام التشريق (مالك بن أنس) عن حميد عن مجاهد عن أبي بن كعب أنه كان يقرأ فصيام ثلاثة أيام متتابعات ذلك كفارة أيمانكم (ابن مهدي) عن سفیان عن ليث عن مجاهد قال كل صيام في القرآن متابع الا قضاء رمضان (ابن مهدي) عن أبي عوانة عن المغيرة عن ابراهيم قال في قراءة عبد الله فصيام ثلاثة أيام متتابعات (ابن مهدي) عن سفیان بن عينة عن ابن أبي نجيح قال سئل طاوس عن صيام كفارة اليمين هل تفرق فقال مجاهد يا أبا عبد الرحمن في قراءة ابن مسعود فصيام ثلاثة أيام متتابعات (ابن مهدي) عن الحجاج عن عطاء أنه كان لا يرى بتفريقهن بأسا (وقال) ابراهيم النخعي اذا كان على المرأة شهران متتابعان فأفطرت من حيض فلا بد من الحيض فانها تقضى ما أفطرت وتصله

❦ في كفارة الموسر بالصيام ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت من كان ماله غائباً عنه أيجزئه أن يكفر كفارة اليمين بالصيام (قال) لا ولكن ليتسلف ❦ قلت ❦ أ تحفظه عن مالك قال لا ❦ قلت ❦ أ رأيت ان حنت في يمينه فأراد أن يكفر وله مال وعليه دين مثله أيجزئه أن يصوم في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولكن اذا كان عليه من الدين مثل جميع ما في يديه ولا مال له غيره أجزأه الصوم ❦ قلت ❦ أ رأيت ان كانت له دار يسكنها أو خادم يخدمه أيجزئه الصوم في قول مالك في كفارة اليمين أم لا . قال لا يجزئه ❦ قلت ❦ أ رأيت من كان عليه ظهار وعنده دار أو خادم أيجزئه الصوم أم لا (قال) لا يجزئه وإنما جعل الله الصوم لمن لم يجد كفارة اليمين كما جعل الصيام في الظهار لمن لم يجد عتق رقبة ❦ ابن مهدي ❦ عن سفيان عن جابر بن الحكم في رجل عليه رقبة وله رقبة ليس له غيرها قال يعتقها

❦ ما جاء في كفارة اليمين بالكسوة ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت الرجال كم يكسوهم في قول مالك (قال) ثوباً ثوباً ❦ قلت ❦ فهل تجزئ العمامة وحدها (قال) لا يجزئ إلا ما تحل فيه الصلاة لان مالكا قال في المرأة لا يجزئ أن يكسوها في كفارة اليمين إلا ما يحل لها الصلاة فيه الدرع والخمار ❦ ابن وهب ❦ عن يونس عن ابن شهاب قال ثوباً لكل مسكين في كفارة اليمين ❦ ابن وهب ❦ عن رجال من أهل العلم عن مجاهد وسعيد بن المسيب ويحيى بن سعيد وغيرهم من أهل العلم مثله ❦ ابن مهدي ❦ عن سفيان الثوري وشعبة عن المنيرة عن ابراهيم قال ثوب جامع ❦ ابن مهدي ❦ عن سفيان عن يونس عن الحسن قال ثوبان ❦ ابن مهدي ❦ عن سفيان عن أبي داود بن هند عن سعيد بن المسيب قال عمامة يلف بها رأسه وعباءة يلتحف بها ❦ مسحون ❦ وإنما ذكرت هذا لقول مالك ثوبان للمرأة لانه أدنى ما تصلي به

❦ في كفارة اليمين بالعتق ❦

❦ قلت ❦ رأيت المولود والرضيع هل يجزئان في عتق كفارة اليمين (قال) قال مالك من صلى وصام أحب إليّ وإن لم يجد غيره مكان ذلك من قصر النفقة رجوت أن يجزئ عنه (وقال مالك) ولا عجمي الذي قد أجاب عندي كذلك الذي قد أجاب إلى الإسلام وغيره أحب إليّ فإن لم يجد غيره أجزأ عنه ❦ قلت ❦ وما وصفت لي من الرقاب في كفارة الظهار هل يجزئ في اليمين بالله (قال) سألت مالكا عن العتق في الرقاب الواجبة وما أشبهها فحملها كلها عنده سوى كفارة اليمين وكفارة الظهار وغيرهما سواء يجزئ في هذا كله ما يجزئ في هذا ❦ قلت ❦ رأيت أقطع اليد والرجل أيجزئ عند مالك (قال) سئل مالك عن الأعرج فكرهه مرة وآخر قوله أنه قال إذا كان عرجا خفيفا فانه جائز وإن كان عرجا شديداً فلا يجزئ والا قطع الذي لا شك فيه أنه لا يجزئ ❦ قلت ❦ رأيت المدبر والمكاتب وأم الولد والمعتق إلى سنين هل يجزئ في الكفارة (قال) لا يجزئ عند مالك في الكفارة شيء من هؤلاء ❦ قلت ❦ فإن اشترى أباه أو ولده أو ولد ولده أو أحداً من أجداده أيجزئ أحد من هؤلاء في الكفارة (قال) سألت مالكا عنه فقال لا يجزئ في الكفارة أحد ممن يعتق عليه إذا ملكه من ذوى القرابة لأنه إذا اشتراه لا يقع له عليه ملك إنما يعتق باشرائه إياه (قال مالك) ولا أحب له أن يعتق في عتق واجب إلا ما كان يملكه بعد ابتياعه ولا يعتق عليه ❦ قلت ❦ رأيت الرجل يقول لرجل أعتق عني عبدك في كفارة اليمين أو كفر عني فيعتق عنه أو يطعم أو يكسو (قال) ذلك يجزئه عند مالك ❦ قلت ❦ فإن هو كفر عنه من غير أن يأمره (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً وأراه يجزئ ألا ترى أن الرجل يموت وعليه كفارة من ظهار أو غير ذلك فكفر عنه أهله أو غيرهم فيجوز ذلك ❦ قلت ❦ وهذا قول مالك أنه يجزئه (قال) نعم في الميت هو قوله ❦ قلت ❦ رأيت أن اشترى الرجل امرأته وهي حامل منه أيجزئ عنه في شيء من الكفارات إذا أعتقها قبل أن تضع في قول مالك (قال) لا تجزئ عنه

لان مالكا جعلها أم ولد بذلك الحمل حين اشتراها ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس عن
 ابن شهاب أنه قال في المدبر لا يجزئ (وقل) عبد الجبار عن ربيعة لا يجزئ المكاتب
 ولا أم الولد في ثيء من الرقاب الواجبة وقوله الليث بن سعد (وقل) ابن شهاب
 ويحيى بن سعيد وربيع بن أبي عبد الرحمن وعطاء في الموضع انه يجزئ في الكفارة
 ﴿ مالك بن أنس ﴾ وسفيان بن عيينة ويونس عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد
 الله بن عتبة بن مسعود أن رجلا من الانصار أتى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بوليدة سوداء فقال يا رسول الله ان على رقبة مؤمنة فان كنت تراها مؤمنة أعتقها
 فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم أتشهدين أن لا اله الا الله فقالت نعم قال
 أتشهدين أن محمدا رسول الله قالت نعم قال أفوقين بالبعث بعد الموت قالت نعم قال
 أعتقها ﴿ مالك بن أنس ﴾ عن هلال بن أسامة عن عطاء بن يسار عن معاوية بن الحكم
 أنه أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان لي جارية كانت ترعى غنما لي ففقدت شاة من
 النعم فسألها عنها فقالت أكلمها الذئب فأسفت وكنت من بني آدم فاطممت وجهها
 وعلى رقبة أفاًعتقها فانها مؤمنة فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم أين الله فقالت
 هو في السماء فقال من أنا فقالت أنت رسول الله قال أعتقها فانها مؤمنة ﴿ وقال
 مالك ﴾ أحسن ما سمعت في الرقاب الواجبة أنه لا يشتريها الذي يعتقها بشرط على
 أن يعتقها لان تلك ليست برقبة تامة وفيها شرط يوضع عنه من ثمنها قال مالك ولا بأس
 أن يشتري المتطوع (قال مالك) وبلغني أن عبد الله بن عمر سئل عن الرقبة الواجبة هل
 تشتري بشرط فقل لا (وقال) الحسن والشعبي لا يجزئ الا عني وقاله انخعي أيضاً
 (وقال عطاء) لا يجوز عرج ولا أشل ولا صبي لم يولد في الاسلام من حديث ابن
 مهدي عن بشر بن منصور عن ابن جريج عن عطاء (وقال) سفيان عن المغيرة عن ابراهيم
 وجابر عن الشعبي قال لا يجوز أم الولد في الواجب ﴿ ابن المبارك ﴾ عن الازاعي قال
 سئل ابراهيم النخعي عن الموضع هل تجوز في كفارة الدم قل نعم ﴿ ابن وهب ﴾ عن
 عبد الجبار عن ربيعة أنه قال لا يجزئ عنه الا مؤمنة (وقال) عطاء لا تجوز الا مؤمنة

صحيحة (وقال) يحيى بن سعيد لا يجوز أشل ولا أعمى (وقال) ابن شهاب لا يجوز أعمى ولا أبرص ولا مجنون

— ما جاء في تفرقة كفارة اليمين —

﴿قلت﴾ أرأيت إن كسا أو أعتق أو أطعم عن ثلاثة أيمان ولم ينو الاطعام عن واحدة من الأيمان ولا الكسوة ولا العتق إلا أنه نوى بذلك الأيمان كلها (قال) يجزئه عند مالك لأن هذه الكفارات كلها إنما هي عن الأيمان التي كانت بالله فهي تجزئه ﴿قلت﴾ وكذلك إذا أعتق رقبة ولم ينو عن إيمانه كلها إلا أنه نوى بعتقها عن إحدى هذه الأيمان وليست بعينها وقد كانت أيمانه تلك كلها بأشياء مختلفة إلا أنها كلها بالله أيجزئه في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أرأيت إن أطعم خمسة مساكين وكسا خمسة أيجزئه (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئا ولا يجزئه لأن الله قال فاطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام فلا يجزئه أن يكون بعض هذا إلا أن يكون نوعا واحداً

— ما جاء في الرجل يعطي المساكين قيمة كفارة يمينه —

﴿قلت﴾ أرأيت إن أعطى المساكين قيمة الثياب أيجزئه أم لا (قال) لا يجزئ عند مالك ﴿ابن مهدي﴾ عن سفيان عن جابر قال سألت عامراً الشعبي عن رجل حلف على يمين فحنت هل يجزئ عنه أن يعطي ثلاثة مساكين أربعة دراهم فقال لا يجزئ عنه إلا أن يطعم عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم

— ما جاء في بذيان المساجد وتكفين الميت من كفارة اليمين —

﴿قلت﴾ أرأيت إن أعطى من كفارة يمينه في أكفان الموتى أو في بذيان المساجد أو في قضاء دين الميت أو في عتق رقبة أيجزئه في قول مالك (قال) لا يجزئه عند مالك ولا يجزئه إلا ما قال الله تعالى فاطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة فلا يجزئه إلا ما قال الله ثم قال وما كان ربك نسياً

﴿ في الرجل يشتري كفارة يمينه أو توهب له ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان وهبت له كفارته أو تصدق بها عليه أو اشتراها أ كان مالك يكره له ذلك (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً ولكن مالكا كان يكره للرجل أن يشتري صدقة التطوع فهذا أشد كراهية وذلك رأيي ﴿ قلت ﴾ وكان مالك يكره أن يقبل الرجل صدقة التطوع (قال) نعم وقد جاء هذا عن عمر بن الخطاب وغيره وهذا مثبت في كتاب الزكاة

﴿ الرجل يحلف أن لا يأكل طعاماً فإما كل بعضه أو يشربه ﴾
﴿ أو يحوله عن حاله تلك الى حال أخرى فإما كله ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال والله لا آكل هذا الرغيف فأكل بعضه أيحنت في قول مالك (قال) قال مالك نعم ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان حلف لياكل هذه الرمانة فأكل نصفها أيحنت أم لا قال يحنت ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان حلف لياكل هذا الرغيف اليوم فأكل اليوم نصفه وغداً نصفه (قال) أراه حاشاً ولم أسمع من مالك في هذه الاشياء شيئاً ولكننا نحمل الحنت على من قد وجدناه حاشاً في حال ﴿ قلت ﴾ أرأيت الرجل يحلف أن لا يأكل هذا الدقيق فأكل خبزاً من خبز ذلك الدقيق أيحنت أم لا في قول مالك أو حلف أن لا يأكل هذه الخنطة أو من هذه الخنطة فأكل سويقاً عمل من تلك الخنطة أو خبزاً خبز من تلك الخنطة أو الخنطة بعينها صحيحة أو أكل الدقيق بعينه أيحنت أم لا في هذا كله في قول مالك (قال ابن القاسم) هذا حاش في هذا كله لان هذا هكذا يؤكل ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان حلف أن لا يأكل من هذا الطلع فأكل منه بسراً أو رطباً أو تمرأ أيحنت في قول مالك (قال) ان كانت نيته أن لا يأكل من الطلع بعينه وليس نيته على غيره فلا شيء عليه وان لم تكن له نية فلا يقرب ﴿ قلت ﴾ أتحمظه عن مالك قال لا ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان حلف أن لا يأكل من هذا اللبن فأكل من جبته أو من زبدته (قال) هذا مثل الاول ان

لم تكن له نية كما أخبرتك فهو حاث ﴿قلت﴾ أرأيت ان حلف فقال والله لا آكل من هذه الخنطة فزرعت فأكل من حب خرج منها (قال) قال مالك في الذي يحلف أن لا يأكل من هذا الطعام فيبيع فاشترى من ثمنه طعام آخر (قال) قال مالك لا يأكل منه اذا كان على وجه المنّ وان كان لكرهية الطعام وخبثه وردائه أو لسوء صنعه قال مالك فلا أرى به بأسا قفس مسألتك في هذا الزرع على هذا ان كان على وجه المنّ فلا يأكل مما يخرج منها وان كان لرداءة الحب فلا بأس أن يأكل مما يخرج منها ﴿قلت﴾ أرأيت ان حلف أن لا يشرب هذا السويق فأكله أيحنت (قال) ان كان انما كره شربه لأذى كان يصيبه منه مثل المغص يصيبه عليه أو النفخ أو لشيء يؤذيه فلا أراه حاثا ان هو أكله وان لم تكن له نية فأكله أو شربه حثت ﴿قلت﴾ أرأيت ان قال والله لا آكل هذا اللبن فشربه أيحنت في قول مالك أم لا (قال) قد أخبرتك في هذه الاشياء ان لم تكن له نية حثت وان كانت له نية فله نيته ﴿قلت﴾ أرأيت ان حلف أن لا يأكل سمنا فأكل سويقاً ملتوثاً بسمن فوجد فيه طعم السمن أوريح السمن (قال) هذا مثل ما أخبرتك ان كانت له نية في ذلك السمن الخالص وحده بعينه فله نيته ولا يحنت وان لم تكن له نية فهو حاث وقد فسر لك هذه الوجوه ﴿قلت﴾ فان لم يجد ريح السمن ولا طعمه في السويق (قال) لا يراد من هذا ريح ولا طعم وهو على ما أخبرتك وفسرت لك ﴿قلت﴾ أرأيت ان حلف أن لا يأكل خلافاً كل مرقا فيه خل (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً ولا أرى عليه حثاً الا أن يكون أراد أن لا يأكل طعاما داخله الخل ﴿ابن مهدي﴾ عن المغيرة عن ابراهيم قال سئل عن رجل قال كل شيء يلبسه من غزله امرأته فهو يهديه أبيع غزلهما ويشترى به ثوبا فيلبسه فقال ابراهيم لعن الله اليهود حرمت عليهم الشحوم فباعوها وأكلوا أثمانها

——————

ما جاء في الرجل يحلف أن لا يهدم البئر فيهدم منها حجراً
أو يحلف أن لا يأكل طعامين فيأكل أحدهما

قلت: رأيت الرجل يحلف أن لا يهدم هذه البئر فيهدم منها حجراً واحداً (قال) قال مالك هو حائث إلا أن تكون له نية في هدمها كلها قلت: رأيت أن قال والله لا أأكل خبزاً وزيتاً أو قال والله لا أأكل خبزاً وجبناً فأكل أحدهما أيحنت أم لا في قول مالك ولا نية له (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً إلا أن مالكا قال من حلف أن لا يأكل شيئين فأكل أحدهما أو قال لا أفعل فعلين ففعل أحدهما حنت فإن كان هذا الذي قال لا آكل خبزاً وزيتاً أو خبزاً وجبناً لم تكن له نية فقد حنت وإن كانت له نية أن لا يأكل خبزاً بزيت أو خبزاً بجبن وإنما كره أن يجمعهما لم يحنت

ما جاء في الرجل يحلف أن لا يأكل طعاما فذاقه أو أكل مما يخرج منه

قلت: رأيت أن حلف أن لا يأكل طعاما فذاقه أولاً يشرب شراباً كذا وكذا فذاقه أيحنت أم لا في قول مالك (قال ابن القاسم) أن لم يكن يصل إلى جوفه لم يحنت قلت: رأيت أن قال والله لا أأكل من هذه النخل بسراً أو قال والله لا أأكل بسر هذه النخل فأكل من بلحها أيحنت أم لا قال لا يحنت قلت: رأيت أن قال والله لا آكل لحماً ولا نية له فأكل حيتاناً (قال) بلغني عن مالك أنه قال هو حائث لأن الله تبارك وتعالى قال في كتابه وهو الذي في قول البحر لنا كلوا منه لحماً طرياً (قال مالك) إلا أن تكون له نية فله ما نوى قلت: رأيت أن حلف أن لا يأكل رؤساً فأكل رأس السمك أو حلف أن لا يأكل بيضاً فأكل بيض السمك أو بيض الطير سوى الدجاج أيحنت أم لا في قول مالك (قال ابن القاسم) إنما ينظر إلى الذي خرجت^(٢) يمينه ما هو فيحمل عليه لأن للإيمان بساطاً يحمل الناس على ذلك فإن لم يكن ليمينه كلام يستدل به على ما أراد بيمينه ولم تكن له نية لزمه في كل ما يقع عليه ذلك الاسم الحنت وقد أخبرتك في اللحم أنه إذا أكل الحيتان حنت

ان لم تكن له بية وانما اللحم عند الناس ما قد علمت ﴿قلت﴾ أرأيت ان حلف أن لا يأكل لحماً فأكل شحماً أيحنت أم لا في قول مالك (قال) بلغني عن مالك أنه قال من حلف أن لا يأكل لحماً فأكل شحماً فإنه يحنت ﴿قلت﴾ فشحم الثروب وغيرها من الشحوم سواء في هذا (قال) الشحم كله سواء عند مالك إلا أن تكون له نية أن يقول إنما أردت اللحم بعينه ﴿قال مالك﴾ ومن حلف أن لا يأكل شحماً فأكل لحماً فلا شيء عليه ومن حلف أن لا يأكل اللحم فأكل الشحم حنت لأن الشحم من اللحم ﴿ابن مهدي﴾ عن أبي عوانة عن المغيرة عن إبراهيم قال من حلف أن لا يأكل الشحم فليأكل اللحم ومن حلف أن لا يأكل اللحم فلا يأكل الشحم لأن الشحم من اللحم

— ما جاء في الرجل يحلف أن لا يكلم فلاناً فسلم عليه في صلاة —
﴿أو غير صلاة وهو يعلم أو لا يعلم﴾

﴿قلت﴾ أرأيت لو أن رجلاً حلف أن لا يكلم فلاناً فصلى الخالف بقوم والمخوف عليه فيهم فسلم من صلاته عليهم أيحنت أم لا (قال) لا يحنت قال وقد بلغني ذلك عن مالك ﴿قلت﴾ أرأيت لو صلى الخالف خلف المخوف عليه وقد علم أنه امامهم فردّ عليه السلام حين سلم من صلاته (قال) قال مالك لا حنت عليه وليس مثل هذا كلاماً ﴿قلت﴾ أرأيت ان حلف أن لا يكلم فلاناً فردّ على قوم وهو فيهم فسلم عليهم وقد علم أنه فيهم أو لم يعلم (قال) قال مالك هو حانت إلا أن يحاشيه ﴿قلت﴾ علم أولم ينظم قال نعم ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن رجلاً حلف أن يكلم فلاناً فسلم على قوم وهو فيهم (قال) قال مالك يحنت إلا أن يكون حاشاه ﴿قال مالك﴾ وإن مرّ في جوف الليل فسلم عليه وهو لا يعرفه حنت

— في الرجل يحلف أن لا يكلم فلاناً فيرسل إليه رسولا أو يكتب إليه كتاباً —
﴿قلت﴾ أرأيت لو أن رجلاً حلف أن لا يكلم فلاناً فأرسل إليه رسولا أو كتب

إليه كتابا (قال) قال مالك ان كتب اليه كتابا حنث وان أرسل اليه رسولا حنث الا أن تكون له نية على مشافهته ﴿قلت﴾ أرايت ان كانت له في الكتاب نية على المشافهة (قال) قال مالك في هذا مرة ان كان نوى فله نيته ثم رجع بعد ذلك فقال لا أرى أن أنويه في الكتاب وأراه في الكتاب حاشا (قال مالك) وان كتب اليه فأخذ الكتاب قبل أن يصل الى المحلوف عليه فلا أرى عليه حثا وهو آخر قوله

— ﴿قلت﴾ في الرجل يحلف أن لا يساكن رجلا —

﴿قلت﴾ أرايت الرجل يحلف أن لا يساكن فلانا فسكننا في دار فيها مقاصير فسكن هذا في مقصورة وهذا في مقصورة أخرى أي حنث أم لا (قال) ان كانا في دار واحدة وكل واحد منهما في منزله والدار تجمعهما فأراه حاشا في مسألتك وكذلك سمعت مالكا يقول. وان كانا في بيت واحد رفيقين لحلف أن لا يساكنه فانتقل عنه الى منزل في الدار يكون مدخله ومخرجه ومراقبه في حوائجه ومنافعه على حدة فلا حنث عليه الا أن يكون نوى الخروج من الدار لأنني سمعت مالكا يقول وسأله رجل عن امرأة له وأخت له كانتا ساكنتين في منزل واحد وحجرة واحدة فوق بينهما ما يقع بين النساء من الشر لحلف الرجل بطلاق امرأته أن لا تساكن احدهما صاحبتهما فتسكاري منزلا سفلا وعلا وكل منزل منهما مرققه على حدة مرحاضه ومفسله ومطبخه ومدخله ومخرجه على حدة الا أن سلم العلوي في الدار يجمعهما باب الدار يدخلان منه ويخرجان منه (قال) مالك لا أرى عليه حثا اذا كانتا معترلين هكذا ﴿قلت﴾ أرايت ان قال والله لا أساكنك فسكننا في قرية أي حنث أم لا (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئا ولا أراه يحنث الا ان كان معه في دار ﴿قلت﴾ وكذلك لو ساكنه في مدينة من المدن (قال) نعم لا حنث عليه الا أن يساكنه في دار ﴿قلت﴾ أرايت ان حلف أن لا يساكنه فزاره (قال) قال مالك ايست الزيارة سكني ﴿قال مالك﴾ وينظر في ذلك الى ما كانت عليه أوّل يمينه فان كان انما ذلك لما يدخل بين اليمال والصبيان والنساء فذلك عندي أخف وان كان انما أرد التلحى

عنه فهو عندي أشد ﴿قلت﴾ أرأيت الرجل يحلف أن لا يساكن فلانا في دار قد سماها أولم يسمها فقسمت الدار فضربا بينهما حائطا وجعل مخرج كل نصيب على حذنه فسكن في أحد النصفين هذا الخالف أتراه حائثا أم لا (قال) سئل مالك وأنا أسمع عن رجل حلف أن لا يساكن ابنا له أو أخا له وكانا في دار واحدة فأرادا أن يضربا في وسط الدار حائطا ويقتسماها ويفتح هذا بابا إلى السكة وهذا بابا إلى السكة الاخرى قال مالك ما يعجبني وكرهه (قال ابن القاسم) وأنا لا أرى به بأسا ولا أرى عليه شيئا وكذلك مسألتك

— في الرجل يحلف أن لا يسكن دار رجل —

﴿قلت﴾ أرأيت ان حلف أن لا يسكن هذه الدار وهو فيها ساكن متى يؤمر بالخروج في قول مالك (قال) قال مالك يخرج ساعة يحلف ﴿قلت﴾ فان كانت يمينه في جوف الليل (قال) قال مالك فأرى أن يخرج تلك الساعة فراجع ابن كنانة فيها فقال له ألا ترى له أن يمكث حتى يصبح . قال مالك ان كان نوى ذلك والا انتقل تلك الساعة فرأيت حين راجعه ابن كنانة وراجعته مرارا فيها فلم يزد على هذا ولم نسأله وان اقام حتى يصبح فرأيت يراه ان اقام حتى يصبح اذا لم تكن له نية انه حائث وذلك رأيي ﴿قلت﴾ للمالك فان كانت له نية حتى يصبح أقيم حتى يلتبس مسكنا بعد ما أصبح (قال) قال مالك يعجل ما استطاع . قيل له انه لا يجد مسكنا قال هو يجده ولكنه لعله أن لا يجده الا بالغلاء او للموضع الذي لا يوافقه فلينتقل ولا يقيم وان كان الى مثل هذا الموضع فلينتقل اليه حتى يجد على مهل فان لم ينتقل رأيت حائثا ﴿قلت﴾ أرأيت ان ارتحل بعياله وولده وترك متاعه (قال) قال مالك لا يترك متاعه ﴿قلت﴾ فان ترك متاعه أيمحت أم لا في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ والرحلة عند مالك أن ينتقل بكل شيء له قال نعم ﴿قلت﴾ أرأيت ان حلف أن لا يسكن في دار فلان هذه فباعها فلان أيمحت ان سكن أم لا (قال) أرى أن لا يسكن هذه الدار اذا سماها بعيثها وان

خرجت من ملك واحد بعد واحد الا أن يكون أراد ما دامت في ملك فلان
المحلف عليه فان سكن حنث فهذا حين حلف أن لا يسكن دار فلان هذه فان كان
أراد أن لا يسكن هذه الدار فلا يسكنها أبداً فان سكنها حنث وان كان انما أراد
ما دامت لفلان فان خرجت من ملك فلان فلا بأس عليه في سكنها ﴿قلت﴾ فان
قال والله لا أسكن دار فلان فباعها فلان (قال) أرى أنه لا يحنث ان سكنها الا أن
يكون نوى أن لا يسكنها وان خرجت من ملكه ﴿قلت﴾ أرايت ان حلف أن لا
يسكن دار فلان فسكن داراً بين فلان ورجل آخر أحنث أم لا (قال) نعم يحنث
لاني سمعت مالكا يقول في رجل قال لامرأته أنت طالق ابن كسوتك هذين
الثوبين ونيته أن لا يكسوها اياهما جميعا فكساها أحدهما انها قد طلقت عليه
﴿قلت﴾ أرايت ان قال لامرأته ان سكنت هذه الدار وهي فيها ساكنة فانت
طالق (قال) تخرج فان تبادت في سكنها يحنث. فكذلك اللباس والركوب اذا كانت
راكبة أو لابس فان هي ثبتت على الدابة أو لم تنزع اللباس مكانها من فورها فهي طالق

الرجل يحلف أن لا يدخل بيتاً ولا يسكن بيتاً

﴿قلت﴾ أرايت ان قال والله لا أسكن بيتاً ولا نية له وهو من أهل القرى او من
أهل الحاضرة فسكن بيتاً من بيوت الشعر أراه حائثاً في قول مالك (قال) لم أسمع
من مالك فيه شيئاً الا أنه ان لم تكن له نية فهو حائث لان الله تبارك وتعالى يقول
بيوتاً تستخفونها يوم ظعنكم ويوم اقامتكم فقد نسأها الله بيوتاً ﴿قال﴾ ولقد سألت
مالكاً عن الرجل يحلف بطلاق امرأته ما له مال ولا مال له يعلمه فيكون قد وقع له
ميراث بأرض قبل يمينه (قال) مالك ان كان لم ينوحين حلف أنه ما له مال يعلمه فأرى
أن قد حنث وان كان حلف حين حلف أنه ما له مال ينوي مالا يعلمه لم يحنث

الرجل يحلف أن لا يدخل على رجل بيتاً

﴿قلت﴾ أرايت رجلاً حلف أن لا يدخل على رجل بيتاً فدخل عليه في المسجد

أَيْحَنْثُ أَمْ لَا (قَالَ) لَا يَحْنُثُ ﴿قُلْتُ﴾ وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ (قَالَ) بَلْغَنِي عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ قَالَ لَا حَنْثٌ عَلَى هَذَا وَلَيْسَ عَلَى هَذَا حَلْفٌ ﴿قُلْتُ﴾ أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ رَجُلًا حَلَفَ أَنْ لَا يَدْخُلَ عَلَى فَلَانٍ بَيْتًا فَدَخَلَ الْحَالِفُ عَلَى جَارٍ لَهُ بَيْتُهُ فَذَا فَالَانُ الْمُحْلُوفُ عَلَيْهِ فِي بَيْتِ جَارِهِ ذَلِكَ أَيْحَنْثُ أَمْ لَا (قَالَ) نَعَمْ يَحْنُثُ ﴿قُلْتُ﴾ أَرَأَيْتَ إِنْ حَلَفَ أَنْ لَا يَدْخُلَ عَلَى فَلَانٍ بَيْتًا فَدَخَلَ بَيْتًا فَدَخَلَ عَلَيْهِ فَلَانُ ذَلِكَ الْبَيْتِ (قَالَ) قَالَ مَالِكٌ فِي هَذَا بِعَيْنِهِ لَا يَعْجِبُنِي (قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ) وَأَرَى إِنْ دَخَلَ عَلَيْهِ فَلَانُ ذَلِكَ الْبَيْتِ أَنْ لَا يَكُونَ حَاشًا إِلَّا أَنْ يَكُونَ نَوَى أَنْ لَا يَجَامِعَهُ فِي بَيْتِ قَالَ فَإِنْ كَانَ نَوَى ذَلِكَ فَقَدْ حَنْثَ ﴿قُلْتُ﴾ أَرَأَيْتَ قَوْلَ مَالِكٍ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ لَا يَعْجِبُنِي أَخَافُ مَالِكُ الْحَنْثُ فِي ذَلِكَ قَالَ نَعَمْ خَافَ الْحَنْثُ

— في رجل حلف أن لا يدخل داراً بعينها أو بغير عينها —

﴿قُلْتُ﴾ أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ رَجُلًا حَلَفَ أَنْ لَا يَدْخُلَ هَذِهِ الدَّارَ فَهَدِمْتُ حَتَّى صَارَتْ طَرِيقًا أَوْ خَرِبَتْ مِنَ الْخَرَابِ يَذْهَبُ النَّاسُ فِيهَا يَخْرُقُونَهَا ذَاهِبِينَ وَجَائِثِينَ (قَالَ) أَرَى إِذَا تَهَدِمَتْ وَخَرِبَتْ حَتَّى تَصِيرَ طَرِيقًا فَدَخَلَهَا لَمْ يَحْنُثْ ﴿قُلْتُ﴾ فَلَوْ بَنَيْتَ بَعْدَ ذَلِكَ دَارًا (قَالَ) لَا يَدْخُلُهَا لِأَنَّهَا حِينَ بَنَيْتَ بَعْدَ قَدِّمَتْ صَارَتْ دَارًا ﴿قُلْتُ﴾ أَرَأَيْتَ إِنْ حَلَفَ أَنْ لَا يَدْخُلَ دَارَ فَلَانٍ فَدَخَلَ بَيْتَ فَلَانِ الْمُحْلُوفِ عَلَيْهِ وَإِنَّمَا فَلَانُ سَاكِنٌ فِي ذَلِكَ الْبَيْتِ بَكَرَاءٍ أَيْحَنْثُ أَمْ لَا (قَالَ) أَرَى أَنَّ الْمَنْزِلَ مَنْزِلَ الرَّجُلِ بَكَرَاءٍ كَانَ فِيهِ أَوْ بغير كَرَاءٍ وَيَحْنُثُ هَذَا الْحَالِفُ إِنْ دَخَلَ ﴿قُلْتُ﴾ أَرَأَيْتَ إِنْ حَلَفَ أَنْ لَا يَدْخُلَ دَارَ فَلَانٍ فَقَامَ عَلَى ظَهْرِ بَيْتِ مَنْهَا أَيْحَنْثُ أَمْ لَا قَالَ يَحْنُثُ ﴿قُلْتُ﴾ أَرَأَيْتَ إِنْ قَالَ وَاللَّهِ لَا أَدْخُلُ مِنْ بَابِ هَذِهِ الدَّرِّ فَيَدْخُلُ مِنْ بَابِهَا هَذَا الْمَحْدُثُ أَيْحَنْثُ أَمْ لَا (قَالَ) يَحْنُثُ ﴿قُلْتُ﴾ أَتَحْفَظُهُ عَنْ مَالِكٍ (قَالَ) لَا وَهُوَ رَأْيِي إِلَّا أَنْ يَكُونَ كَرَهُ الدَّخُولَ مِنْ ذَلِكَ الْبَابِ لَضِيقٍ أَوْ لِسُوءِ مَرٍّ أَوْ مَرٍّ عَلَى أَحَدٍ وَلَمْ يَكْرَهُ دُخُولَ الدَّارِ بِعَيْنِهَا فَإِنْ هَذَا إِذَا حَوَّلَ الْبَابَ وَدَخَلَ لَمْ يَحْنُثْ ﴿قُلْتُ﴾ أَرَأَيْتَ إِنْ قَالَ وَاللَّهِ لَا أَدْخُلُ مِنْ هَذَا الْبَابِ فَأَغْلَقْتُ ذَلِكَ الْبَابَ وَفَتَحْتُ لَهُ بَابَ آخَرَ فَدَخَلَ مِنْ ذَلِكَ الْبَابِ الَّذِي فَتَحَ أَيْحَنْثُ أَمْ لَا

(قال) يحنث إلا أن يكون نوى أن لا يدخل من هذا الباب وإنما أراد ذلك الباب بعينه ولم يرد دخول الدار فإن لم تكن هذه نيته فهو حانث لأن نيته هاهنا إنما وقعت على أن لا يدخل هذه الدار ﴿قلت﴾ أرايت أن حلف أن لا يدخل دار فلان فاحتمله انسان فأدخله أيحنث أم لا (قال) قال مالك وغيره من أهل العلم أنه لا يحنث ﴿قلت﴾ أرايت أن قال احتملوني فأدخلوني ففعلوا أيحنث أم لا (قال) هذا يحنث لا شك فيه

﴿في الرجل يحلف أن لا يأكل طعام رجل﴾

﴿قلت﴾ أرايت أن قال والله لا أأكل من طعام فلان فباع فلان طعامه ثم أكل من ذلك الطعام (قال) فإنه لا يحنث إلا أن يحلف لا أأكل من هذا الطعام بعينه فإنه لا يأكل منه وإن خرج من ملك فلان ذلك الرجل فإن أكل منه حنث وإن انتقل من ملك رجل إلى ملك رجل إلا أن يكون نوى ما دام في يده ﴿قلت﴾ أرايت أن قال والله لا آكل من طعام فلان ولا ألبس من ثياب فلان ولا أدخل دار فلان فاشترى هذا الخالف هذه الأشياء من فلان فأكلها أو لبسها أو دخلها بعد الاشتراء (قال) ليس عليه شيء إلا أن يكون نواه بعينه أن لا يأكله ﴿قلت﴾ فإن وهب هذا المحلوف عليه هذه الأشياء للحالف أو تصدق بها عليه قبلها فأكلها أو لبس أو دخل الدار أيحنث أم لا في قول مالك (قال) ما يعجبنى هذا وما سمعت من مالك فيه شيئاً ولكني إنما كرهته لك لأن هذا إنما يكره لوجه المنّ ألا ترى أنه إذا وهب له الهبة من بها الواهب عليه وإن اشتراها منه فلا منه للبائع عليه ولا يعجبنى ذلك وأراه حانثاً إن كان إنما كره منه أن فعل ﴿قال ابن القاسم﴾ وبلغني عن مالك أنه سئل عن رجل حلف أن لا يأكل لرجل طعاماً فدخل ابن الخالف على المحلوف عليه فأطعمه خبزاً ثم خرج به الصبي إلى منزل أبيه فتناوله أبوه منه فأكل منه وهو لا يعلم فسئل مالك عن ذلك فقال أراه حانثاً ﴿قلت﴾ أرايت أن حلف أن لا يأكل من طعام يشتريه فلان فأكل من طعام اشتراه فلان وآخر معه أيحنث أم لا في قول مالك (قال) أراه حانثاً ﴿قلت﴾ أرايت أن حلف أن لا يأكل هذا

الرغيف فأكره عليه فأكله (قال) لا يحنث في رأيي ﴿ قلت ﴾ : فإن أكره خلف
أن لا يأكل كذا وكذا فأجبر على أكله فأكله أيحنت أم لا (قال) لا يحنث عند
مالك والمكره عند مالك على اليمين ليس يمينه بشيء

عن رجل يحلف أن لا يخرج امرأته الا بأذنه أو لا يأذن لامرأته أن تخرج ﴿﴾

﴿ قلت ﴾ : أرأيت ان حلف رجل أن لا يخرج امرأته من الدار الا بأذنه فأذن لها حيث
لا تسمع فخرجت بعد الاذن أيحنت أم لا (قال) بلغني عن مالك أنه سئل عن رجل
حلف أن لا يخرج امرأته الا بأذنه فسافر فخاف أن تخرج بعده فقال اشهدوا أنني قد
أذنت لها ان خرجت فهي على اذني فخرجت قبل أن يأتيها الخبر قال مالك ما أراه
الا قد حنث قال مالك وليس هذا الذي أراد . ولم أسمعه أنا من مالك ولكن بلغني
ذلك عنه وهو رأيي وكذلك مسألتك ﴿ قلت ﴾ : أرأيت ان حلف رجل أن لا يأذن
لامرأته أن تخرج الا في عيادة مريض فأذن لها فخرجت في عيادة مريض ثم
عرضت لها حاجة غير العيادة وهي عند المريض فذهبت فيها أيحنت الزوج أم لا
قال لا يحنث ﴿ قلت ﴾ : أرأيت ان حلف أن لا يأذن لامرأته أن تخرج الا في عيادة
مريض فخرجت من غير أن يأذن لها الى الحمام أو الى غير ذلك أيحنت أم لا (قال)
لا يحنث في رأيي لان الزوج لم يأذن لها الى حيث خرجت الا أن يعلم بذلك فيتركها
فان هو حين يعلم بذلك لم يتركها فانه لا يحنث ﴿ قلت ﴾ : فان لم يعلم حتى فرغت من
ذلك ورجعت (قال) لا حنث عليه في رأيي . ﴿ قال سحنون ﴾ : وقد ذكر عن ربيعة
شيء مثل هذا انه حانث في غير العيادة اذا أقرها لانه قد كان يقدر على ردها فلما تركها
فانه أذن لها في خروجها

عن رجل يحلف ليقضين فلانا حقه غدا أو لياكل طعاما غدا ﴿﴾

﴿ فيقضيه أو يأكله قبل غدا ﴾

﴿ قلت ﴾ : أرأيت لو أن رجلا قال لرجل والله لا قضيتك حقتك غدا فمجل له حقه

اليوم أيمحنت أم لا في قول مالك (قال) قال مالك لا يمحنث ان عجل له حقه قبل الاجل وانما يمحنث اذا أخر حقه بعد الاجل ﴿قلت﴾ فان قال والله لا آكلن هذا الطعام غداً فأكله اليوم أيمحنت أم لا (قال) نعم هذا يمحنث ﴿قلت﴾ آتخفظه عن مالك قال لا ﴿قلت﴾ لم أحنثه في هذا ولم تحنثه في الاول (قال) لان هذا حلف على الفعل في ذلك اليوم والاول انما أراد القضاء ولم يرد ذلك اليوم بعينه وانما أراد أن لا يتأخر عن ذلك اليوم وكذلك قال مالك فيه

— الرجل يحلف أن لا يشتري ثوبا فاشترى ثوب وشي —

﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلا حلف أن لا يشتري ثوبا فاشترى ثوبا من الوشي أو غيره (قال) ان كانت له نية فله نيته فيما بينه وبين الله وان كانت عليه يئنة واشترى ثوبا حنث ان كان حلف بالطلاق أو بالعناق أو بشيء مما يقضى عليه القاضي به ﴿قال ابن القاسم﴾ ولو أن رجلا حلف أن لا يدخل دارا سماها فدخلها بعد ذلك وقال انما نويت شهراً قال ان كانت عليه يئنة لم يقبل قوله وان كان فيما بينه وبين الله وجاء مستفتيا فله نيته فسألتك مثل هذه

— في الرجل يحلف أن لا يلبس ثوبا —

﴿قلت﴾ أرايت ان حلف أن لا يلبس هذا الثوب وهو لا لبسه فيتركه عليه بعد اليمين (قال) بلغني عن مالك ولم أسمع منه أنه قال في الرجل يحلف أن لا يركب هذه الدابة وهو عليها قال مالك ان نزل عنها مكانه والا فهو حانث فسألتك مثل هذا ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلا حلف أن لا يلبس من غزل فلانة فلبس ثوبا غزلته فلانة وأخرى معها (قال) أراه حانثا في رأيي ﴿قلت﴾ أرايت ان حلف أن لا يلبس هذا الثوب فقطعه قباء أو قيصا أو سراويل أو جبة (قال) هو حانث الا أن يكون انما حلف لضيق به كره أن يلبسه على ذلك الحال أو لسوء عمله فكره لبسه لذلك فحوله فهذا له نيته فان لم تكن له نية حنث ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلا حلف

أن لا يلبس هذا الثوب وهو قيص أو قباء أو ماحفة فانزبه أولف رأسه به أو طرحه على منكبيه أو يكون حاشاً في قول مالك وهل يكون هذا لبساً عند مالك (قال) سأل رجل مالكا عن رجل حلف بطلاق امرأته البتة أن لا يلبس لها ثوباً فأصابته من الليل هراقة الماء فقام من الليل فتناول ثوباً غمد رأسه فاذا هو ثوب امرأته وهو لا يعلم فوضعه يديه على مقدم فرجه فقال مالك لا أرى هذا لبساً (قال) قليل للمالك فلو أداره عليه فقال مالك لو أداره عليه لرأيت لبساً فأما مسألتك فأراه لبساً وأراه حاشاً وما سمعت من مالك فيها شيئاً

— في الرجل يحلف أن لا يركب دابة رجل فركب دابة عبده —

قلت (ع) أرايت لو أن رجلاً حلف أن لا يركب دابة رجل فركب دابة لبعده أيحنت أم لا (قال) سمعت مالكا يقول في العبد يشتري رقيقاً واشترام سيده عتقوا عليه (قال مالك) يعتقون على السيد وإن كان العبد هو الذي اشتراهم لنفسه فاتهم أحرار على السيد إذا كانوا ممن يعتقون على السيد فمسألتك مثل هذا عندي أنه حاش إلا أن تكون للحالف نية لأن مافي يد العبد لسيدته ألا ترى أن مافي يديه من الرقيق الذين يعتقون على السيد أنهم أحرار قبل أن يأخذهم منه السيد (وقال أشهب) لا حنت عليه في دابة عبده ألا ترى لو أنه ركب دابة لابنه كان يجوز له اعتصارها لم يحنت فكذلك هذا

— ما جاء في الرجل يحلف ما له مال وله دين وعروض —

قلت (ع) أرايت رجلاً حلف ما له مال وله دين على الناس وعروض وغير ذلك ولا شيء له غير ذلك الدين أيحنت أم لا في قول مالك (قال) يحنت عند مالك لأنني سمعت مالكا وسئل عن رجل استعاره رجل ثوباً فخلف بطلاق امرأته أنه ما يملك إلا ثوبه وله ثوبان مرهونان أترى عليه حشاً قال إن كان في ثوبيه المرهونين كفاف لدينه فلا أرى عليه حشاً وكانت تلك نيته مثل أن يقول ما أملك ما أقدر عليه يريد بقوله

ما أملك أى ما أقدر على ثوبى هذين فان لم تكن له نية هكذا أو كان فى الثوبين فضل رأيت أن يحنث فى مسألتك مثل هذا (قال ابن القاسم) وان لم تكن له نية وليس فى الثوبين وفاء فأرى أنه يحنث ﴿ قلت ﴾ رأيت أن حلف بالله ماله مال وليست له دنائير ولا دراهم ولا شئ من الاموال التى تجب فيها الصدقة وله شوار بيته أو خادم أو فرس أيحنث أم لا فى قول مالك (قال) ما سمعت من مالك فى هذا شيئاً وما أشك أنه حانث لاني لا أحصى ما سمعت مالكا يقول من قال مالى مال وله عروض ولا فرض له أنه يحنث فهذا يدل على أنه قد جعل العروض كلها أموالاً إلا أن تكون للحالف نية فتكون له نيته ألا ترى أن فى الحديث الذى ذكر عن النبي صلى الله عليه وسلم يوم حنين ان فيه لم ينم ذهباً ولا ورقاً إلا الاموال المتاع والخيرى

﴿ الرجل يحلف أن لا يكلم رجلاً أياماً فيكلمه فيحنث ﴾
 ﴿ ثم يكلمه أيضاً قبل أن يتقضى الاجل ﴾

﴿ قلت ﴾ رأيت لو أن رجلاً حلف لرجل والله لا أكلمك عشرة أيام فكلمه فى هذه العشرة الايام فأحنثه ثم كلمه بعد ذلك مرة أخرى (قال) لا حنث عليه عند مالك بعد الحنث الاول وان كلمه فى العشرة الايام ﴿ قلت ﴾ وكذلك ان كان كلمه فى هذه العشرة الايام قبل أن يكفر مراراً لم يكن عليه الا كفارة واحدة فى قول مالك قال نعم

﴿ فى الرجل يحلف للرجل ان علم أمراً ليخبره فعلماه جميعاً ﴾

﴿ قلت ﴾ رأيت لو أن رجلاً حلف لرجل ان علم أمراً كذا وكذا ليخبره ذلك أو ليعلمنه ذلك فعلماه جميعاً ترى الحالف ان لم يخبره المحلوف له أو يعلمه أنه حانث فى قول مالك أو يقول اذا علم المحلوف له فلا شئ على الحالف (قال) لم أسمع من مالك فى هذا شيئاً بعينه وأنا أرى أن علمهما لا يخرج من يمينه حتى يخبره أو يعلمه ولقد سئل

مالك عن رجل أسر اليه رجل سراً فاستحلفه على ذلك ليكتمنه ولا يخبره أحدا فأخبر المحلوف له رجلاً بذلك السر فأنطلق ذلك الرجل فأخبر الحالف فقال ان فلانا أخبرني بكذا وكذا فقال الحالف ما كنت أظنه أخبر بهذا غيري ولقد أخبرني به فظن الحالف أن يمينه لا شيء عليه فيها ان أخبر هذا لان هذا قد علم (قال) قال مالك أراه حاشاً لله قلت ﴿﴾ أرايت ان حلف ان علم بكذا وكذا ليعلمن فلانا أو ليخبرنه فلم بذلك فكتب اليه بذلك أو أرسل اليه بذلك رسولا أيير أم لا (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً وأراه باراً

— الرجل يحلف أن لا يتكفل بمال أو برجل —

﴿ قلت ﴾ أرايت ان حلف أن لا يتكفل بمال أحد أبداً فتكفل بنفس رجل أيحنت أم لا (قال) الكفالة عند مالك بالنفس هي الكفالة بالمال الا أن يكون قد اشترط وجهه بلا مال فلا يحنت ﴿ قلت ﴾ أرايت ان حلفت أن لا أتكفل لرجل بكفالة أبداً فتكفلت لو كيل له بكفالة عن رجل ولم أعلم أنه وكيل للذي حلفت له (قال) اذا لم تعلم بذلك ولم يكن هذا الذي تكفلت له من سبب الذي حلفت له مثل ما وصفت لك قبل في صدر الكتاب فلا حنت عليه

— في الرجل يحلف ليضربن عبده مائة —

﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن رجلاً حلف ليضربن عبده مائة سوط فجمعها فضربه بها واحدة (قال) قال مالك لا يجوز ذلك ولا يخرج منه من يمينه ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال والله ليضربن عبده مائة ضربة فضربه ضرباً خفيفاً (قال) ليس بالضرب الا الضرب الذي يؤلم ﴿ قلت ﴾ أرايت هذا الذي حلف ليضربن عبده مائة جلدة ان أخذ سوطاً له رأساً أو أخذ سوطين فجعل يضربه بهما فضربه خمسين بهذا السوط الذي له رأساً أو بهذين السوطين أيجزئه من يمينه (قال) سألت مالكا عن الرجل الذي يجمع سوطين فيضرب بهما قال قال مالك لا يجوز ذلك

— الرجل يحلف أن لا يشتري عبداً أولاً يضربه —
﴿ أولاً يبيع سلعة فأمر غيره بذلك ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان حلف أن لا يشتري عبداً فأمر غيره فاشترى له عبداً أيحنت أم لا في قول مالك (قال) نعم يحنت عند مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان حلف أن لا يضرب عبده فأمر غيره فضربه أيحنت أم لا (قال) هذا حانت الا أن تكون له نية حين حلف أن لا يضربه هو نفسه ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك قال هذا رأيي ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان حلف ليضربن عبده فأمر غيره فضربه (قال) هذا بار الا أن تكون نيته أن يضربه هو نفسه ﴿ قلت ﴾ وكذلك لو حلف أن لا يبيع سلعة فأمر غيره فباعها له انه يحنت في قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ ولا تدينه في شيء من هذا في قول مالك (قال) ما سمعت مالكا يدينه ولا أرى ذلك له

— في الرجل يحلف أن لا يبيع سلعة رجل فأعطاه إياها —
﴿ غير الرجل فباعها له وهو لا يعلم ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلاً حلف أن لا يبيع لفلان سلعة وأن المحلوف عليه دفع الى رجل سلعة ليبيعها فدفعها هذا الرجل الى الخالف لبيعها له ولم يعلم الخالف أنها المحلوف عليها فباعها أيحنت أم لا في قول مالك (قال) ان كان الذي دفع السلعة الى الخالف من سبب المحلوف عليه أو من ناحيته فاني أرى أنه قد حنت والا فلا حنت عليه لاني سمعت مالكا يقول في الرجل يحلف أن لا يبيع سلعة من رجل فباعها من غيره فاذا هذا المشتري انما اشتراها للمحلوف عليه (قال) قال مالك ان كان المشتري من سبب المحلوف عليه أو من ناحيته فأراه حائثاً والا فلا حنت عليه (قال) فقيل لمالك انه قد تقدم اليه وقال له الخالف ان عليّ يمينا أن لا أبيع من فلان فقال المشتري اني انما اشتريت لنفسى فباعه على ذلك فلما وجب البيع قال المشتري ادفع السلعة الى فلان المحلوف عليه فاني انما اشتريتها له (قال) قال مالك قد لزمه البيع ﴿ قلت ﴾ فان قال الخالف

اني قد تقدمت اليه في ذلك (قال) لا ينفعه ذلك (قال) قليل للمالك أترى عليه الخنث
 (قال) مالك ان كان المشتري من سبب المحلوف عليه أو من ناحيته فقد خنث ولم ير
 ما تقدم اليه ينفعه (قال) فقلت لابن الفاسم ما يعني بقوله من سبب المحلوف عليه أو من
 ناحيته (قال) الصديق الملائف أو من هو في عياله أو من هو من ناحيته ولم يفسره
 لنا مالك هكذا ولكننا علمنا أنه هو هذا

❦ في الرجل يحلف لغريمه ليقضيه حقه فيقضيه نقصا ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت الرجل يحلف ليدفن الى فلان حقه وهي دراهم فقضاه نقصا (قال)
 قال مالك لو كان فيها درهم واحد ناقص لكان حاشا . قال فان كان فيها شيء بار لا
 يجوز فانه حاشا ❦ قلت ❦ أ رأيت ان حلف رجل لغريم له أن لا يفارقه حتى يستوفي
 منه حقه فأخدمته حقه فلما اقترقا أصاب بعضها نحاسا أو رصاصا أو ناقصا بينا نقصاتها
 أي خنث في قول مالك أم لا (قال) هو حاشا لاني سألت مالكا عن الرجل يحلف
 بطلاق امرأته ليقضيه حقه الى أجل فيقضيه حقه ثم يذهب صاحب الحق
 بالذهب فيجد فيها زائفا أو ناقصا بينا نقصاه فيأتي به بعد ذلك وقد ذهب الاجل
 قال مالك أراه حاشا لانه لم يقضه حقه حين وجد فيما اقتضى ناقصا أو زائفا ❦ قلت ❦
 وكذلك ان استحقها مستحق (قال) نعم يخنث في رأيي ❦ قلت ❦ أ رأيت ان أخذ
 بحقه عرضا من العروض (قال) قال مالك ان كان عرضه ذلك يساوي ما أعطاه به
 وهو قيمته لو أراد أن يبيعه بآءه لم أر عليه شيئا ثم استثقله بعد ذلك وقوله الاول
 أعجب الي إذا كان يساوي دراهمه

❦ الرجل يحلف أن لا يفارق غريمه حتى يقضيه فيفر منه ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان حلفت أن لا أفارق غريمي حتى استوفي حتي فقرمني أو أفلت
 أنا خنث في قول مالك أم لا (قال) قال مالك ان كان انما غلبه غريمه وانما نوى أن لا
 يفارقه مثل أن يقول لا أخلى سبيله ولا أتركه الا أن يفر مني فلا شيء عليه (قال)

وسمعت مالكا يقول في رجل قال لامرأته أنت طالق ان قبلتك قبلته من خلفه وهو لا يدري (قال) لا شيء عليه ان كانت غلبته ولم يكن منه في ذلك استرخاء. فكلّم مالك في ذلك فقال ومثل ذلك أن يقول الرجل لامرأته ان ضاجعتك فأنت طالق فينام فتضاجعه وهو نائم انه لا شيء عليه (قال) ولو قال ان ضاجعتني أو قبلتني فهذا كله خلاف للقول الاول وهو حاث والذي حلف لغريمه أن لا يفارقه فغصب نفسه فربط فهذا يحنث الا أن يقول نويت الا أن أغلب عليه أو أغضب عليه ﴿قلت﴾ أرأيت الذي حلف لغريمه أن لا يفارقه حتى يستوفي حقه منه فأحاله على غريم له (قال) لا أراه يبر في ذلك

— الرجل يحلف لغريمه ليقضينه حقه رأس الهلال —

﴿قلت﴾ أرأيت ان حلف لاقضين فلانا ماله رأس الهلال أو عند رأس الهلال (قال) قال مالك له ليلة ويوم من رأس الهلال (قال) فقلت لمالك والى رمضان (قال) اذا انسلخ شعبان ولم يقضه حنث لانه انما جعل القضاء فيما بينه وبين رمضان (قال) وقال مالك عند رأس الهلال أو اذا استهل الشهر بمنزلة واحدة له ليلة ويوم من أول الشهر والى الشهر والى استهلال الشهر مثل قوله الى رمضان ان لم يقضه حقه ما بينه وبين استهلال الشهر حنث

— في الرجل يحلف ليقضين فلانا حقه فيه له أو يتصدق به عليه —

﴿قلت﴾ أرأيت ان حلف ليقضين فلانا حقه رأس الهلال فوهب له فلان دينه ذلك أو تصدق به عليه أو اشترى صاحب الدين به من الخالف سلعة من السلع (قال) قال مالك في هذه المسألة بعينها ان كانت تلك السلعة هي قيمة ذلك الدين لو أخرجت الى السوق أصاب بها ذلك الثمن فقد برّ ولا شيء عليه ثم سمعته بعد ذلك يكرهه ويقول لا ولكن ليقضينه دنائره (وقال مالك) ان كانت السلعة تساوى ذلك فلم لا يعطيه دنائره (قال ابن القاسم) وقوله الاول أعجب الى (قال) وانما

رأيت مالكا كرهه من خوف الذريعة (قال) والهبة والصدقة لا تخرج الحالف ذلك من يمينه ولا وضعية الذي له الدين ان وضع ذلك عن الذي عليه الدين لم يخرج ذلك عن يمينه (قال) وان حلف ليقضينه دنانيره أو ليقضينه حقه فان ذلك سواء ويخرجه من يمينه أن يدفع فيه عرضا اذا كان ذلك العرض يساوى تلك الدنانير اذا كانت نيته على وجه القضاء ولم تكن على الدنانير بأعيانها فاذا كانت يمينه على الدنانير بأعيانها فهو حائث الا أن يدفع اليه الدنانير بأعيانها ﴿قلت﴾ رأيت ان مات المحلوف عليه كيف يصنع الحالف (قال) قال مالك يدفع ذلك الى ورثته ويبر في يمينه أو الى وصيه أو الى من يلي ذلك منه أو الى السلطان ولا شيء عليه اذا أدى ذلك الى أحد من هؤلاء

﴿قلت﴾ في الرجل يحلف أن لا يهب لرجل شيئا فيعيده أو يتصدق عليه ﴿قلت﴾

﴿قلت﴾ رأيت ان حلف رجل أن لا يهب لفلان هبة فتصدق عليه بصدقة أئحنت أم لا (قال) قال مالك في كل ما ينفع به الحالف المحلوف عليه انه يحنت كذلك قال مالك وكل هبة كانت لغير الثواب فهي على وجه الصدقة ﴿قلت﴾ رأيت ان حلفت أن لا أهب لفلان هبة فأعترته دابة أأحنت في قول مالك أم لا (قال) نعم في رأيي الا أن يكون ذلك نيتك لان أصل يمينك هاهنا على المنفعة

﴿قلت﴾ في الرجل يحلف أن لا يكسو امرأته أو رجلا فوهب لهما ﴿قلت﴾

﴿قلت﴾ رأيت لو ان رجلا حلف أن لا يكسو فلانة امرأته فأعطاهم دراهم فاشتريت بها ثوبا أئحنت أم لا (قال) نعم يحنت عند مالك وقد بلغني عن مالك أنه سئل عن رجل حلف أن لا يكسو امرأته فأنتك لها ثيابا كانت رهنا قال مالك أراه حائثا (قال ابن القاسم) وقد عرضت هذه المسألة على مالك فأنكرها وقال اعنها وأبي أن يجيب فيها بشيء (قال ابن القاسم) ورأيي فيها أنه ينوي فان كانت له نية أن لا يهب لها ثوبا ولا يتاعه لها فلا أرى عليه شيئا وان لم تكن له نية رأيت حائثا وأصل هذا عند مالك

انما هو على وجه المنافع والمنّ (قال) ولقد قال مالك في الرجل يحلف أن لا يهب لفلان
 دينارا لرجل أجنى فكساه ثوبا قال مالك أرى هذا حاشا لانه حين كساه فقد وهب له الدينار
 (فقيل) لمالك أرايت ان كانت له نية (فقال) مالك لا أنويه في هذا ولا أقبل منه نية
 (فقيل) لمالك فلو حلف أن لا يهب لامرأته دنائير فكساها (قال) قال مالك كنت
 أنويه فان قال انما أردت الدناير بأعيانها رأيت ذلك له وان لم تكن له نية حنت (قال)
 ورأيت محمل ذلك عنده حين كلم في ذلك لان الرجل قد يكره أن يهب لامرأته
 للدناير وهو يكسوها ولعله انما كره أن يعطيها إياها من أجل الفساد أو الخلدع فيها
 فهذا يدلك على أن محمل هذه الاشياء عند مالك على وجه النفع والمنّ ﴿قلت﴾ وهذا
 الذي يحلف أن لا يعطى فلانا دنائير ان أعطاه فرسا أو عرضا من العروض أهو
 بمنزلة الكسوة عند مالك يحنته في ذلك قال نعم ﴿قلت﴾ أرايت محمل هذه الايمان
 عند مالك على المنّ والنفع كيف تأويل المنّ (قال) لو أن رجلا وهب لرجل شاة
 وقال له الواهب ألم أفعل بك كذا وكذا فقال إياي تريد امرأته طالق البتة ان أكلت
 من لحمها أو شربت من لبنها (فقال) قال لي مالك ان باعها فاشترى بثمنها شاة أخرى
 أو طعاما كأنما كان فأكله فانه يحنت ﴿قلت﴾ فان اشترى بثمن تلك الشاة كسوة
 أيحنت أيضا في قول مالك (قال) نعم يحنت لان هذا على وجه المن فلا ينبغي له أن
 يفتنع من ثمن الشاة بقليل ولا كثير لان يمينه انما وقعت جوابا لما قال صاحبه فصارت
 على جميع الشاة ولم يرد اللين وحده لان يمينه على أن لا يفتنع منها بشئ لان يمينه انما
 جرها من صاحبها عليه ﴿قلت﴾ فان أعطاه شاة أخرى أو عرضا من العروض من
 غير ثمن تلك الشاة (قال) لا بأس به إذا لم يكن ثمنها يبدلها به فلا بأس بذلك الا أن
 يكون نوى أن لا يفتنع منه بشئ أبدا ﴿قلت﴾ أرايت ان حلف أن لا يكسو فلانا
 ثوبا فأعطاه دينارا أيحنت أم لا (قال) قد أخبرتك بقول مالك أنه اذا حلف أن
 لا يعطى فلانا دينارا فكساه إياه انه حانت فالذي حلف أن لا يكسو فلانا ثوبا فأعطاه
 دينارا أبين أنه حانت وأقرب في الحنت وقد بلغني ذلك عن مالك

❦ في الرجل يحلف أن لا يفعل أمراً حتى يأذن فلان فيموت المحلوف عليه ❦

❦ قلت ❦ أرايت لو أن رجلاً حلف بالله أن لا يدخل دار فلان لرجل سماه إلا أن يأذن له فلان لرجل سماه آخر أو حلف بالعتق أو بالطلاق فيموت فلان المحلوف عليه بالاستثناء فيدخل الحالف دار فلان المحلوف عليه أيحنت أم لا قال يحنت ❦ قلت ❦ أيتنفع بأذن الورثة أن أذنوا له (قال) لا لان هذا ليس بحق يورث ❦ قلت ❦ أرايت لو أن رجلاً حلف أن لا يعطي فلاناً حقه إلا أن يأذن له فلان فمات المحلوف عليه بالأذن أيورث هذا الاذن أم لا (قال) لا يورث ❦ قلت ❦ أقترأه حاشا ان قضاءه (قال) ان قضاءه فهو حاشا ❦ قلت ❦ أتحفظه عن مالك (قال) لا انما الذي سمعت من مالك انه يورث ما كان حقا للميت وحلف له فهذا يورث لانه كان حقا للميت

❦ الرجل يحلف للسلطان أن لا يرى أمراً إلا رفعه اليه ❦

❦ فيعزل السلطان او يموت ❦

❦ قلت ❦ أرايت لو أن رجلاً حلف لأمرئ أنه لا يرى كذا وكذا إلا رفعه اليه تطوع له باليمين فعزل ذلك الامرئ او مات كيف يصنع في يمينه (قال) سئل مالك عن الوالي يأخذ على القوم أيماناً أن لا يخرجوا الا بأذنه فيعزل (قال) أرى لهم ان لا يخرجوا حتى يستأذنوا هذا الوالي الذي بعده فما كان من هذه الوجوه من الوالي على وجه النظر ولم يكن من الوالي على وجه الظلم فذلك عليهم ان يرفعوا ذلك الى من كان بعده اذا عزل

❦ الرجل يحلف ليقضين فلاناً حقه الى أجل فيموت ❦

❦ المحلوف له او الحالف قبل الاجل أو يغيب ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان حلف لأقضين فلاناً حقه رأس الشهر فتأب فلان عنه (قال) قال مالك يقضى وكيله أو السلطان فيكون ذلك مخرجاً له من يمينه (قال) قال مالك وربما أتى السلطان فلم يجدده او تحجب عنه او يكون بقرية ليس فيها سلطان فان خرج الى

السلطان سبقه ذلك الاجل (قال) مالك فاذا جاء مثل هذا فأرى ان كان امرأ بيننا يعذره فأنى بذهبه الى رجال عدول فأشهدهم على ذلك والتمسه فعلموا ذلك واجتهد في طلبه فلم يجده تغيب عنه او غاب عنه او سافر عنه وقد بعد عنه السلطان او حجب عنه فاذا شهد له الشهود على حقه أنه جاء به بعينه على شرطه لم أر عليه شيئاً **قلت** **﴿** أرأيت لو أن رجلاً حلف ليوفين فلاناً حقه الى أجل كذا وكذا فخل الاجل وغاب فلان وفلان المحلوف عليه وكيل في ضيعته ولم يوكله المحلوف له بقبض دينه فقضاه هذا الخالف أترى ذلك يخرج من يمينه **﴿** قال **﴾** الى مالك ذلك يخرج من يمينه وان لم يكن مستخلفاً على قبض الدين الا أنه وكيل المحلوف له فذلك يخرج من يمينه **﴿** ابن القاسم **﴾** ولقد سألت مالكا عن الرجل يحلف للرجل بالطلاق أو بالعناق في حق عليه ليقضينه الى أجل يسميه له الا أن يشاء أن يؤخره فيموت صاحب الحق قبل أن يحل الاجل فيريد الورثة أن يؤخروه بذلك أترى ذلك له مخرجاً قال نعم ونزلت هذه بالمدينة فقال فيها مالك مثل ما قلت لك **﴿** قال مالك **﴾** ولو كان له ولد صغير لم يبلغ أحد منهم فأوصى بهم الى وصي وليس عليه دين فأخذه الوصي **﴿** قال **﴾** ذلك جائز **﴿** قال مالك **﴾** فاذا كان عليه دين أو كان له ولد كبار لم أر ذلك للودي لأنه حينئذ انما يؤخره في مال ليس يجوز قضاؤه فيه **﴿** قلت **﴾** أيحوز أن يؤخره الغرماء ولا يحنث **﴿** قال **﴾** لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأرى أن ذلك جائز اذا كان دينهم لا يسعه مال الميت وأبرؤا ذمة الميت **﴿** قلت **﴾** أرأيت ان حلف لياكلن هذا الطعام غداً أو ليلبس هذه الثياب أو ليركبن هذه الدواب غداً فماتت الدواب وسرق الطعام والثياب قبل غد **﴿** قال **﴾** لا يحنث لان مالكا قال لي لو أن رجلاً حلف بطلاق امرأته ليضربن غلامه الى أجل سماه فمات الغلام قبل الاجل لم يكن عليه في امرأته طلاق لانه مات وهو على بر فكذلك مسألتك في الموت وأما السرقة فهو حائث الا أن يكون نوى الا أن يسرق أو لا أجده **﴿** قلت **﴾** أرأيت ان حلف ليقضين فلاناً حقه غداً وقد مات فلان وهو لا يعرف أيحنث أم لا **﴿** قال **﴾** لا يحنث لان هذا انما وقعت

يمينه على الوفاء (قال) وقال لى مالك بن أنس في الذى يحلف ليوفين فلانا حقه فيموت
انه يعطى ذلك ورثته ﴿قلت﴾ ولم لا يكون هذا على برّ وان مضى الاجل ولم يوف
الورثة فلم لا يكون على برّ كما قلت عن مالك في الذى يحلف بالطلاق ليضربن عبده
الى أجل يسميه فيموت العبد قبل الاجل قلت هو على برّ ولا شئ عليه من يمينه فلم
لا يكون هذا الذى حلف ليوفين فلانا حقه بهذه المنزلة (قال) لان هذا أصل يمينه
على الوفاء والورثة هاهنا في الوفاء مقام الميث ألا ترى أنه اذا كان وكل وكيلًا بقبض
المال وغاب عنه الذى له الحق فدفع ذلك الى السلطان ان ذلك مخرج له والذي
حلف ليضربن غلامه لا يجوز له أن يضرب غير عبده ﴿قال ابن القاسم﴾ وأخبرني
ابن دينار أن رجلا كان له يقيم وكان يلعب بالحمائم وان وليه حلف بالطلاق ليدبحن
حماماته وهو في المسجد أو في موضع من المواضع فقام مكانه حين حلف ومعه جماعة
الى موضع الحمامات ليدبحها فوجدها ميتة كلها كان الغلام قد سجنها فماتت وظن
وليه حين حلف انها حية فأخبرني أنه لم يبق عالم بالمدينة الا رأى أنه لا حنث عليه
لانه لم يفرط وإنما حلف على وجه ان أدركها حية ورأى أهل المدينة أن ذلك وجه
ما حلف عليه (قال) ابن القاسم وهو رأيي ﴿قلت﴾ أرايت ان حلف ليضربن فلانا
بعتق رقيقه فحبست عليه الرقيق ومنعته من البيع ليرأى أو يحنث فمات المحلوف عليه
والخالف صحيح (قال) ان لم يضرب لذلك أجلا فالرقيق أحرار في قول لذلك حين مات
المحلوف عليه من رأس المال اذا كان المحلوف عليه قد حي قدر ما لو أراد أن يضربه
ضربه ﴿قلت﴾ فان مات المحلوف عليه وقد كان حي تدر ما لو أراد أن يضربه ضربه
فمات المحلوف عليه والخالف مريض فمات الخالف من مرضه ذلك (قال) أرى أنهم
يعتقون في الثالث لان الحنث وقع والخالف مريض وكل حنث وقع في مرض فهو
من الثالث ان مات الخالف من ذلك المرض وكل حنث وقع في الصحة عند مالك هو
من رأس المال (قال) وقال مالك اذا مات الخالف قبل الاجل فلا حنث عليه لانه كان
على برّ ﴿قال﴾ لى مالك وان حلف رجل بعتق رقيقه أو بطلاق نسائه ليقضين

فلانا حقه الى رمضان فمات في رجب أو في شعبان الخالف (قال) مالك فلا حث عليه في رقيقه ولا في نسائه لانه مات على بر (قال) وقد أخبرني من أثق به وهو سعد ابن عبد الله عن عبد العزيز بن أبي سلمة انه قال مثله ﴿ قلت ﴾ فان لم يقض وريثة الميت ذلك الحق الا بعد الاجل أيكون الميت حاشا في قول مالك (قال) لا يحث وهو حين مات حل أجل الدين (قال) وانما اليمين هاهنا على التقاضي عجل ذلك أو أخره فقد سقط الاجل وليس على الورثة يمين ولا حث في يمين صاحبهم (قال) ولقد سألت مالكا عن الرجل يقول لامرأته غلامى حر لوجه الله ان لم أضربك الى سنة قموت امرأته قبل أن توفي السنة هل عليه في غلامه حث أم لا (قال) لا لانه على بر اذا مات المرأة قبل أن توفي الاجل (قال) قلت ويبيع الغلام وان مضى الاجل وهو عنده لم يعتق في قول مالك قال نعم

تم كتاب النذور الثاني وبه يتم الجزء الثالث ﴿ من التقسيم الذي أجرينا الطبع على اعتباره ﴾
(بحمد الله وعونه وصلى الله على سيدنا محمد عبده ورسوله وآله وسلم تسليما كثيرا)

→ * * * * *

ويليه الجزء الرابع وأوله كتاب النكاح الاول ﴿

﴿

﴿ تنبيه ﴾

تقدم في دياجة كتابي النذور الاول والثاني الاقتصار على ذلك بدون زيادة والایمان وهو ما في النسخة العتيقة المعتبرة التي بأيدينا الموشاة بخطوط العلماء الاثبات ولكن قد وجدنا نسخة أخرى بعد تمام طبع هذين الكتابين فيها زيادة لفظ والایمان بعد قوله النذور هكذا (كتاب النذور والایمان) فلزم التنبيه اهـ

المكتبة الكبرى

لإمام دابر الهجرة الإمام مالك بن أنس الأصبحي

رواية الامام سخنون بن سعيد التوخي

عن الامام عبد الرحمن بن القاسم العتي

رضي الله تعالى عنهم أجمعين

الجزء الرابع

أول طبعة ظهرت على وجه البسيطة لهذا الكتاب الجليل

حقوق الطبع محفوظة للملزم

الحاج محمد قنديل نسائي المغربي لنوشي

(التاجر بالتعامين بمصر)

تنبه

قد جرى طبع هذا الكتاب الجليل على نسخة متينة جداً ينف تاريخها عن
ثمانمائة سنة مكتوبة في رق غزال صقيل ثمين وفق الله سبحانه وتعالى بفضله
للحصول عليها بعد بذل المجهود وصرف باعظ النفقات ووجد في حواشي هذه
النسخة خطوط لكثير من أئمة المذهب كالفاضل عياض وأضرابه وقد نسب له
فيها أن المدونة فيها من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعة آلاف حديث
ومن الآثار ستة وثلاثون ألف أثر ومن المسائل أربعون ألف مسألة اهـ

طبع بمطبعة السعادة بجوار محافظة مصر سنة ١٣٢٣ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وصلی الله علی سیدنا محمد النبی الامی وعلی آله وصحبه وسلم﴾

﴿کتاب النکاح الاول﴾

﴿ما جاء فی نکاح الشغار﴾

﴿حدثنا﴾ حسن بن ابراهیم قال حدثنا زیادة الله بن أحمد قال حدثنا یزید بن ایوب وسلیمان بن سالم قالا قال معن بن سمیم قلت لعبد الرحمن بن القاسم أ رأیت ان قال زوجنی مولاتک وأزوجک مولاتی ولا مهر بیننا وهذا من الشغار عند مالک قال نعم ﴿قلت﴾ أ رأیت ان قال زوجنی ابنتک بمائة دینار علی أن أزوجک ابنتی بمائة دینار (قال ابن القاسم) سئل مالک عن رجل قال زوجنی ابنتک بخمسين دیناراً علی أن أزوجک ابنتی بمائة دینار فکرمه مالک ورآه من وجه الشغار ﴿قلت﴾ أ رأیت ان قال لرجل زوجنی أمتک بلا مهر وأزوجک أمتی بلا مهر (قال) قال مالک الشغار بین العید مثل الشغار بین الاحرار یفسخ وان دخل بها فهذا یدلک علی أن مسئلتک شغار (قال ابن القاسم) ألا ترى أنه لو قال زوجنی أمتک بلا مهر علی أن أزوجک أمتی بلا مهر أو قال زوج عبدي أمتک بلا مهر علی أن أزوج عبدک أمتی بلا مهر ان هذا کله سواء وهو شغار کله ﴿قلت﴾ أ رأیت نکاح الشغار اذا وقع فدخلا بالنساء فأقاما مہما حتی ولدتا أولاداً أ یكون ذلك جائزاً أم یفسخ (قال) قال مالک یفسخ علی کل حال ﴿قلت﴾ وان رضی النساء بذلك فهو شغار عند مالک قال نعم ﴿قلت﴾ أ رأیت نکاح الشغار أ یقع طلاقه علیها قبل أن یفرق بینهما أم یكون بینهما المیراث أم یكون فسخ السلطان نکاحهما طلاقاً (قال) لم أسمع من مالک فیہ شیئاً وقد

أخبرتكم أن كل ما اختلف الناس فيه من النكاح حتى أجازوه قوم وكرهه قوم فإن أحب ما فيه إلى أن يباحق فيه الطلاق ويكون فيه الميراث (وقد روى القاسم وابن وهب وعلي بن زياد عن مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الشغار والشغار أن يزوج الرجل الرجل ابنته على أن يزوجه الرجل الآخر ابنته وإيس بينهما صداق ﴿﴾ ابن وهب ﴿﴾ عن عبد الله بن عمر بن حفص عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا شغار في الإسلام ﴿﴾ ابن وهب ﴿﴾ عن عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه أنه قال كان يكتب في عهد السعاة أن ينهوا أهل عملهم عن الشغار والشغار أن ينكح الرجل الرجل امرأة وينكحه الآخر امرأة بضع أحدهما بضع الأخرى بغير صداق وما يشبه ذلك (قال ابن وهب) وسمعت مالكا يقول في الرجل ينكح الرجل المرأة على أن ينكحه الآخر امرأة ولا مهر لواحدة منهما ثم يدخل بهما على ذلك قال مالك يفرق بينهما (قال ابن وهب) وقال لي مالك وشغار العبدین مثل شغار الحرین لا ينبغي ولا يجوز ﴿﴾ قال سحنون ﴿﴾ والذي عليه أكثر رواية مالك أن كل عقد كانا مغلوبين على فسخه ليس لأحد إجازته فالفسخ فيه إيس بطلاق ولا ميراث فيه (قال سحنون) وقد ثبت من نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم في الشغار ما لا يحتاج فيه إلى حجة ﴿﴾ قلت ﴿﴾ أرأيت لو قال زوجني ابنتك بمائة دينار على أن أزوجه ابنتي بمائة دينار أن دخلا أفرق بينهما (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا وأرى أن لا يفرق بينهما إذا دخلا وأرى أن يفرض لكل واحدة منهما صداق مثلها لأن هذين قد فرضا والشغار الذي نهى عنه هو الذي لا صداق فيه ﴿﴾ قلت ﴿﴾ أرأيت أن كان صداق كل واحدة منهما أقل مما سميا (قال) يكون لهما الصداق الذي سميا أن كان الصداق أقل مما سميا ﴿﴾ قلت ﴿﴾ لابن القاسم ولم أجزته حين دخل كل واحد منهما بامرأته (قال) لأن كل واحد منهما تزوج امرأته بما سميا من الدنانير وببضع الأخرى والبضع لا يكون صداقا فلما اجتمع في الصداق ما يكون مهراً وما لا يكون مهراً أبطلنا ذلك كله وجعلنا

لها صداق مثلها ألا ترى أنه لو تزوجها على مائة دينار ونمر لم يبد صلاحه ان أدركته قبل أن يدخل بها ففسخت هذا النكاح وان دخل بها قبل أن يفسخ كان لها مهر مثلها ولم يلتفت الى ما سميا من الدناير والثمر الذي لم يبد صلاحه وجعل لها مهر مثلها الا أن يكون مهر مثلها أقل مما نقدها فلا ينقص منه شيئاً ﴿ قال ابن القاسم ﴾ ألا ترى لو أن رجلاً تزوج امرأة بمائة دينار نقداً أو بمائة دينار الى موت أو فراق ثم كان صداقها أقل من المائة لم ينقص من المائة فهذا عندي مثله ألا ترى أن الرجل اذا خالع امرأته على حلال وحرام أبطل الحرام وأجيز منه الحلال ولم يكن للزوج غير ذلك فان كان انما خالعها على حرام كله مثل الحمر والخنزير والربا فالخلع جائز ولا يكون للزوج منه شيء ولا يتبع المرأة منه شيء وان كان خالعها على ثمرة لم يبد صلاحها أو عبد لها آبق أو جنين في بطن أمه أو البعير الشارد جاز ذلك وكان له أخذ الجنين اذا وضعته أمه وأخذ الثمرة وأخذ العبد الآبق والبعير الشارد وكذلك بلغني عن مالك وهو رأيي (قال) سحنون ورواه ابن نافع عن مالك ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرايت ان قال زوجني ابنتك بمائة دينار على أن أزوجك ابنتي بلا مهر ففعلنا ووقع النكاح على هذا ودخل كل واحد منهما بامرأته (قال) أرى أن يجاز نكاح التي سمى المهر لها ويكون لها مهر مثلها ويفسخ نكاح التي لم يسم لها صداق دخل بها أو لم يدخل بها ﴿ قال ﴾ وقال مالك والشغار اذا دخل بها ففسخ النكاح ولا يقام على ذلك النكاح على حال دخل بها أو لم يدخل ويفرض لها صداق مثلها بالميسر ويفرق بينهما (قال مالك) وشغار العبيد كشغار الاحرار ﴿ قال ﴾ ققلنا لمالك فلو أن رجلاً زوج ابنته رجلاً بصداق مائة دينار على أن زوجه الآخر ابنته بصداق خمسين ديناراً (قال) قال مالك لا خير في هذا وراه من وجه الشغار ﴿ قال ابن القاسم ﴾ ويفسخ هذا ما لم يدخلها فان دخلاً لم يفسخ وكان للمرايتين صداق مثلها ﴿ قلت ﴾ أرايت هاتين المراتين أن يجعل لهما الصداق الذي سميا أم تجعل لهما صداق مثلها لكل واحدة منهما صداق مثلها (قال) قال لي مالك في الشغار يفرض لكل واحدة منهما صداق مثلها اذا وطئها فأرى هذا أيضاً من

الوجه الذي يفرض لهما صداق مثلها ولا يلتفت الى ماسميا (قال سحنون) الا أن يكون ما سميا أكثر فلا ينقصان من التسمية

— في انكاح الاب ابنته بنير رضاها —

﴿قلت﴾ أرأيت ان ردت الرجال رجلا بعد رجل أتجبر على النكاح أم لا (قال) لا تجبر عند مالك على النكاح ولا يجبر أحد أحدًا عند مالك على النكاح الا الاب في ابنته البكر وفي ابنته الصغير وفي أمته وفي عبده والولى في يتيمة ﴿قال﴾ ولقد سأل رجل مالكا وأنا عنده فقال له ان لى ابنة أخ وهي بكر وهي سفينة وقد أردت أن أزوجه من يحصنها ويكفلها فأبت (قال مالك) لا تزوج الابرضاها (قال) انها سفينة في حالها (قال مالك) وان كانت سفينة فليس له أن يزوجه الا برضاها

— في انكاح الاب ابنته البكر والثيب —

﴿قلت﴾ أرأيت ان زوج الصغيرة أبوها بأقل من مهر مثلها أنجوز ذلك عليها في قول مالك (قال) سمعت مالكا يقول يجوز عليها نكاح الاب فأرى أنه ان زوجها الاب بأقل من مهر مثلها أو بأكثر فان ذلك جائز اذا كان انما زوجها على وجه النظر لها ﴿قال﴾ ولقد سألت مالكا امرأة ولها ابنة في حجرها وقد طلق الام زوجها عن ابنة له منها فأراد الاب أن يزوجه من ابن أخ له فأبت الام الى مالك فقالت له ان لى ابنة وهي موسرة مرغوب فيها وقد أصدقت صداقا كثيرا فأراد أبوها أن يزوجه ابن أخ له معذرا لاشي له أقدر لى أن أتكلم قال نعم انى أرى لك في ذلك متكلما ﴿قال ابن القاسم﴾ فأرى أن انكاح الاب اياها جائز عليها الا أن يأتى من ذلك ضرر فيمنع من ذلك ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن رجلا زوج ابنته بكرا فطلقها زوجها قبل أن يبتى بها أو مات عنها أيكون للاب أن يزوجه كما يزوج البكر في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ فان بنى بها فطلقها أو مات عنها (قال) قال مالك اذا بنى بها فهي أحق بنفسها ﴿قال ابن القاسم﴾ وتسكن حيث شاءت الا أن يخاف عليها

﴿باب في احتلام الغلام﴾

﴿قلت﴾ أرأيت إذا احتلم الغلام أيكون للوالد أن يمنعه أن يذهب حيث شاء (قال) مالك إذا احتلم الغلام فله أن يذهب حيث شاء وليس للوالد أن يمنعه (قال ابن القاسم) إلا أن يخاف من ناحيته سفها فله أن يمنعه

﴿في رضا البكر والثيب﴾

﴿قلت﴾ أرأيت البكر أن قال لها وليها أنا أزوجه من فلان فسكتت فزوجهها وليها أيكون هذا رضا منها بما صنع الولي (قال) قال مالك نعم هذا من البكر رضا وكذلك سمعته من مالك (وقال) غيره من رواية مالك وذلك إذا كانت تعلم أن سكوتها رضا ﴿قلت﴾ فالثيب أيكون أذنها سكوتها (قال) لا إلا أن تكلم وتستخلف الولي على انكاحها ﴿قلت﴾ تحفظ هذا عن مالك (قال) نعم هذا قول مالك ﴿قلت﴾ أرأيت الثيب إذا قال لها والدها اني مزوجهك من فلان فسكتت فذهب الاب فزوجهها من ذلك الرجل أيكون سكوتها ذلك تفويضا منها الى الاب في انكاحها من ذلك الرجل أم لا (قال) تأويل الحديث الايم أحق بنفسها أن سكوتها لا يكون رضا (قال) والبكر تستشار في نفسها وأذنها صمتها وان السكوت انما يكون جائزاً في البكر أن قال لها الولي اني مزوجهك من فلان فسكتت ثم ذهب فزوجهها منه فأنكرت ان التزويج لازم ولا ينفعها انكارها بعد سكوتها وكذلك قال لي مالك في البكر على ما أخبرتك ﴿ابن وهب﴾ قال أخبرني السري بن يحيى عن الحسن البصري أنه حدثه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم زوج عثمان بن عفان ابنته ولم يستشرهما ﴿قال ابن وهب﴾ وأخبرني يحيى بن أيوب عن يحيى بن سعيد أنه قال لا يكره على النكاح إلا الاب فانه يزوجه ابنته إذا كانت بكراً ﴿قال ابن القاسم﴾ ولقد سمعت أن مالكا كان يقول في الرجل يزوجه أخته الثيب أو البكر ولا يستأمرها ثم تعلم بذلك فبلفني أن مالكا مرة كان يقول ان كانت المرأة بعيدة عن موضعه

فرضيت اذا بلغها لم أر أن يجوز وان كانت معه في البلدة فبلغها ذلك فرضيت جاز ذلك فسألنا مالكا ونزلت بالمدينة في رجل زوج أخته فبلغها فقالت ما وكلت ولا أرضى ثم قلت في ذلك فرضيت (قال مالك) لا أراه نكاحا جائزا ولا يقام عليه حتى يستأنف نكاحا جديدا ان أحببت (قال) ولقد سألت مالكا عن الرجل يزوج ابنة الكبير المنقطع عنه أو البنت الثيب وهي غائبة عنه أو هو غائب عنهما فيرضيان بما فعل أبوهما (قال مالك) لا يقام على ذلك النكاح وان رضيا لانهما لو ماتا لم يكن بينهما ميراث (قلت) أرأيت الجارية البالغة التي قد حاضت وهي بكر لا أب لها زوجها وإياها بغير أمرها فبلغها فرضيت أو سكنت أي يكون سكوتها رضا (قال) لا يكون سكوتها رضا ولا يزوجها حتى يستشيرها فان فعل فزوجها بغير مشورتها وكان حاضرا معها في البلد فأعلمها حين زوجها فرضيت رأيت ذلك جائزا وان كان على غير ذلك من تأخير اعلامها بما فعل من تزويجها إياها أو بعد الموضع عليه فلا يجوز ذلك وان أجازته وهذا قول مالك (قال) ابن القاسم وابن وهب وعلى بن زياد عن مالك ان عبد الله بن الفضل حدثه عن نافع عن جبير عن عبد الله بن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الأيم أحق بنفسها من وليها والبكر تستأذن في نفسها وأذنها صلاتها (قال مالك) وذلك عندنا في البكر اليتيمة (وقالوا) عن مالك أنه بلغه أن القاسم ابن محمد وسالم بن عبد الله وسليمان بن يسار كانوا يقولون في البكر يزوجها أبوها بغير أذنها ان ذلك لازم لها (وقالوا) عن مالك أنه بلغه أن القاسم بن محمد وسالما كانا ينكحان بنتهما الابكار ولا يستأمران (قال ابن وهب) قال مالك وذلك الاثر عندنا في الابكار (ابن نافع) عن عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه عن السبعة أنهم كانوا يقولون الرجل أحق بالنكاح ابنته البكر بغير أذنها وان كانت ثيبا فلا جواز لأبيها في انكاحها الا بأذنها وهم سعيد بن المسيب والقاسم بن محمد وأبو بكر بن عبد الرحمن ابن الحارث بن هشام وعروة بن الزبير وخارجة بن زيد بن ثابت وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود وسليمان بن يسار مع مشيخة سواهم من نظرناهم أهل ققه

وفضل (ابن وهب) عن شيب بن سعيد التيمي عن محمد بن عمرو بن علقمة يحدث عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اليتيمة تستأمر في نفسها فان سككت فهو اذنها وان أبت فلا جواز عليها (ابن وهب) وأخبرني رجال من أهل العلم عن عمر بن عبد العزيز وابن شهاب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كل يتيمة تستأمر في نفسها فما أنكرت لم يحجز عليها وما صمتت عنه وأقرت جاز عليها وذلك اذنها (ابن وهب) وقال مالك لا تزوج اليتيمة التي يولى عليها حتى تبلغ ولا يقطع عنها ما جعل لها من الخيار وأمر نفسها انه لا جواز عليها حتى تأذن للحديث الذي جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك (وكيع) عن الفزاري عن أشعث بن سوار عن ابن سيرين عن شريح قال تستأمر اليتيمة في نفسها فان معضت^(١) لم تنكح وان سككت فهو اذنها ويدل على أن اليتيمة اذا شوورت في نفسها أنها لا تكون الا بالغا لان التي لم تبلغ لا اذن لها فكيف تستأذن من ليس لها اذن .

في وضع الاب بعض الصداق ودفع الصداق الى الاب

(قلت) أرأيت ان زوج ابنته وهي بكر ثم حط من الصداق أيجوز ذلك على الابنة في قول مالك (قال) قال مالك لا يجوز للاب أن يضع من صداق ابنته البكر شيئاً اذا لم يطلقها زوجها (قال ابن القاسم) وأرى أن ينظر في ذلك فان كان ما صنع الاب على وجه النظر مثل أن يكون الزوج معسراً بالمهر فيخفف عنه وينظره فذلك جائز على البنت لانه لو طلقها ثم وضع الاب النصف الذي وجب للابنة من الصداق ان ذلك جائز على البنت فأما أن يضع من غير طلاق ولا على وجه النظر لها فلا أرى أن يجوز ذلك له (ابن وهب) عن مالك ويونس وغيرهما عن ربيعة أنه كان يقول الذي بيده

(١) قوله معضت) بالضاد المعجمة وقيل معصت بالمهملة بمعنى واحد أي تعبت اه من هامش الاصل بعض زيادة وفي القاموس وشرحه معض من الامر كفرح غضب وشق عليه وفي حديث ابن ميمون تستأمر اليتيمة فان معضت لم تنكح أي شق عليها اه كنبه مصححه

عقدة النكاح هو السيد في أمته والاب في ابنته البكر ﴿ قال ابن وهب ﴾ وقال لي مالك وسمعت زيد بن أسلم يقول ذلك ﴿ قال ابن وهب ﴾ وقال مالك ويونس قال ابن شهاب الذي بيده عقدة النكاح فهي البكر التي يعفو وليها فيجوز ذلك ولا يجوز عفوها هي (قال ابن شهاب) وقوله الا أن يعفون فلعفو اليهم اذا كانت امرأة ثيبا فهي أولى بذلك ولا يملك ذلك عليها ولي لانها قد ملكت أمرها فان أرادت ان تعفو فتضع له نصفه الذي وجب لها عليه من حقها جاز ذلك له وان أرادت أخذه فهي أملك بذلك ﴿ ابن وهب ﴾ عن رجال من أهل العلم عن عبد الله بن عباس ومحمد بن كعب القرظي مثل قول ابن شهاب في المرأة الثيب (وقال) ابن عباس مثل قول ابن شهاب في البكر ﴿ ابن وهب ﴾ وقال مالك لا أراه جائزا لابي البكر أن يجوز وضيعته الا اذا وقع الطلاق وكان لها نصف الصداق ففي ذلك تكون الوضعية فأما ما قبل الطلاق فان ذلك لا يجوز لابيها وكذلك فيما يرى موقعه من القرآن ﴿ قلت ﴾ أرأيت الثيب اذا زوجها أبوها برضاها فدفعت الزوج الصداق الى أبيها أيجوز ذلك أم لا (قال) سئل مالك عن رجل زوج ابنته ثيباً فدفعت الزوج الصداق الى أبيها ولم يررض فزعم الاب أن الصداق قد تلف من عنده قال مالك يضمن الاب الصداق ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان كانت بكرا لا أب لها زوجها أخوها أو جدها أو عمها أو وليها برضاها فقبض الصداق أيجوز ذلك على الجارية أم لا (قال) لا يجوز ذلك على الجارية الا أن يكون وصيا فان كان وصيا فانه يجوز قبضه على الجارية لانه الناظر لها ومالها في يديه ألا ترى أنها لا تأخذ مالها من الوصي وإنما هو في يديه وان كانت قد طمشت وبلغت فذلك في يدي الوصي عند مالك حتى تتزوج ويؤنس منها الرشد والاصلاح لنفسها في مالها ﴿ قلت ﴾ وما سألتك عنه من أمر البكر أهو قول مالك قال نعم (قال ابن القاسم) وانما رأيت مالكا ضمن الاب الصداق الذي قبض في بنته الثيب لانها لم توكله بقبض الصداق وانه كان متعديا حين قبض الصداق ولم يدفعه اليها حين قبضه فيرا منه بمنزلة مال كان لما على رجل فقبضه الاب بغير أمرها فلا يبرأ الغريم والاب

في انكاح الاولياء

قلت ﴿ أكان مالك يقول اذا اجتمع الاولياء في نكاح المرأة ان بعضهم أولى من بعض ﴾ (قال) قال مالك ان اختلف الاولياء وهم في التعمد سواء نظر السلطان في ذلك فان كان بعضهم أقعد من بعض فلا أقعد أولى بانكاحها عند مالك ﴿ قلت ﴾ فالاخ أولى أم الجد (قال) الاخ أولى من الجد عند مالك ﴿ قلت ﴾ فابن الاخ أولى أم الجد في قول مالك (قال) ابن الاخ ﴿ قلت ﴾ فمن أولى بانكاحها الابن أم الاب (قال) قال مالك الابن أولى بانكاحها وبالصلاة عليها ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب أنه سأله عن امرأة لها أخ وموال فخطبت فقال أخوها أولى بها من موالها ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم فمن أولى بانكاحها والصلاة عليها ابن ابنها أم الاب (قال) ابن الابن أولى ﴿ قلت ﴾ أرأيت ما يذكرك من قول مالك في الاولياء أن الاقعد أولى بانكاحها أليس هذا اذا فوضت اليهم فقالت زوجوني أو خطبت فرضيت فاختلف الاولياء في انكاحها وتشاحوا على ذلك (قال) نعم انما هذا اذا خطبت ورضيت وتشاح الاولياء في انكاحها فان للأقرب فالأقرب أن ينكحها دونهم ﴿ قلت ﴾ أرأيت المرأة يكون أولياؤها حضوراً كلهم وبعضهم أقعد بها من بعض منهم المم والام والجد وولد الولد والوالد نفسه فزوجها المم وأنكر ولدها وسائر الاولياء تزويجها وقد رضيت المرأة (قال) ذلك جائز على الاولياء عند مالك ﴿ قال ﴾ وقال مالك في المرأة التي لها الاب والأخ فيزوجها الاخ برضاها وأنكر الاب أذلك له (قال مالك) ليس للاب ها هنا قول اذا زوجها الاخ برضاها لانها قد ملكت أمرها ﴿ قال ﴾ وقال لي مالك أرأيت المرأة لو قال الاب لا أزوجه لا يكون ذلك له ﴿ قلت ﴾ أرأيت البكر اذا لم يكن لها أب وكان لها من الاولياء من ذكرت لك من الاخوة والاعمام والاجداد وبنى الاخوة فزوجها بعض الاولياء وأنكر التزويج سائر الاولياء أيجوز هذا النكاح في قول مالك (قال) سألت مالكا عن قول عمر بن

الخطاب أو ذى الرأى من أهلها من ذو الرأى من أهلها (قال مالك) الرجل من
العشيرة أو ابن الم أو المولى وان كانت المرأة من العرب فان انكاحه اياها جائز . قال
مالك وان كان ثم من هو أقعد منه فانكاحه اياها جائز اذا كان له الصلاح والفضل
اذا أصاب وجه النكاح ﴿ سحنون ﴾ قال ابن نافع عن مالك ان ذى الرأى من أهلها
الرجل من العصبه (قال سحنون) وأكثر الرواة يقولون لا يزوجهما ولى ثم أولى منه
حاضر فان فعل وزوج نظر السلطان فى ذلك (وقال) آخرون للأقرب أن يرد أو
يجيز الا أن يتناول مكثها عند الزوج وتلد منه الاولاد لانه لم يخرج العقد من أن
يكون ولىه ولياً وهذا فى ذات المنصب والقدر والولاية (وقال) بهض الرواة ويدل
على ذلك من الكتاب ومن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الله تبارك وتعالى
يقول فى كتابه واذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن
اذا تراضوا بينهم بالمعروف والمعضل من الولى وان النكاح يتم برضا الولى الزوج
ولا يتم الا به وتقول رسول الله صلى الله عليه وسلم الأيم أحق بنفسها من وليها
والبكر تستأذن فى نفسها واذنها صماتها . وقال أيضاً صلى الله عليه وسلم واليتيمة
تشاور فى نفسها (وقال) رسول الله صلى الله عليه وسلم فى الحديث المحفوظ عنه أيما
امراة نكحت بغير اذن وليها فنكاحها باطل فان اشتجروا فالسلطان ولى من لا ولى
له فيكون معناه من لا ولى له ويكون أيضاً أن يكون لها ولى فيمنعها اعضالا لها فاذا
منعها فقد أخرج نفسه من الولاية بالمعضل (وقد) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
لا ضرر ولا ضرار فاذا كان ضرر حكم السلطان أن يتنى الضرر وتزوج فكان وايا كما
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان كان فى أولياء هذه الجارية
وهى بكر أخ وجد وابن أخ أيجوز تزويج ذى الرأى من أهلها اياها (قال) لم أسمع من
مالك فيه شيئاً وأراه جائزاً اذا أصاب وجه النكاح ﴿ قلت ﴾ أرأيت البكر أيجوز لذى
الرأى أن يزوجهما اذا لم يكن الاب (قال) قال مالك فى تأويل حديث عمر بن الخطاب
ما أخبرتك فتأويل حديث عمر يجمع له البكر والثيب ولم يذكر لنا مالك بكراً من

يُنْبِ ولم نشك أن البكر والثيب إذا لم يكن للبكر والد ولا وصي سواء ﴿ قلت ﴾
 أرأيت الرجل يغيب عن ابنته البكر أ يكون للأولياء أن يزوجوها (قال) قال مالك إذا
 غاب غيبة منقطعة مثل هؤلاء الذين يخرجون في المغازي فيقيمون في البلاد التي
 خرجوا إليها مثل الاندلس أو إفريقية أو طنجة (قال) فأرى أن ترفع أمرها إلى
 السلطان فينظر لها ويزوجها ﴿ سخنون ﴾ ورواه علي بن زياد عن مالك ﴿ قلت ﴾
 أفيكون للأولياء أن يزوجوها بغير أمر السلطان (قال) هكذا سمعت مالكا يقول
 يرفع أمرها إلى السلطان ﴿ قلت ﴾ أرأيت أن خرج تاجراً إلى إفريقية أو نحوها من
 البلدان وخلف بنات أبكاراً فأردن التكاح ورفمن ذلك إلى السلطان أينظر السلطان
 في ذلك أم لا (قال) إنما سمعنا مالكا يقول في الذي يغيب غيبة منقطعة فأما من
 خرج تاجراً وليس يريد المقام بتلك البلاد فلا يهجم السلطان على ابنته البكر فيزوجها
 وليس لأحد من الأولياء أن يزوجها (قال) وهو رأيي لأن مالكا لم يوسع في أن تزوج
 ابنة الرجل البكر إلا أن يغيب غيبة منقطعة ﴿ قلت ﴾ أرأيت أن كانت ثيباً فخطب
 الخاطب إليها نفسها فأبى والدها أو وليها أن يزوجها فرفعت ذلك إلى السلطان وهو دونها
 في الحسب والشرف إلا أنه كف في الدين فرضيت به وأبى الولي (قال) يزوجها
 السلطان ولا ينظر إلى قول الأب والولي إذا رضيت به وكان كفواً في دينه قال
 وهذا قول مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت أن كان كفواً في الدين ولم يكن كفواً لها في
 المال فرضيت به وأبى الولي أن يرضى أيزوجها منه السلطان أم لا (قال) ماسمعت
 من مالك في هذا شيئاً إلا أنني سألت مالكا عن تكاح الموالى في العرب فقال لا
 بأس بذلك ألا ترى إلى ما قال الله في كتابه يا أيها الناس انا خلقناكم من ذكر وأنثى
 وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا ان أكرمكم عند الله أتقاكم ﴿ قلت ﴾ أرأيت أن
 رضيت بعمد وهي امرأة من العرب وأبى الأب أو الولي أن يزوجها وهي ثيب أيزوجها
 منه السلطان أم لا (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً إلا ما أخبرتك (قال) ولقد قيل
 للمالك ان بعض هؤلاء القوم فرقوا بين عربية ومولاة فأعظم ذلك اعظماً شديداً وقال

أهل الاسلام كلهم بعضهم لبعض أكفاء أقول الله في التنزيل إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم ﴿سحنون﴾ وقال غيره ليس العبد ومثله اذا دعت اليه اذا كانت ذات المنصب والموضع والقدر مما يكون الولي في مخالفتها عاضلا لان للناس منا كبح قد عرفت لهم وعرفوا لها ﴿قلت﴾ رأيت البكر اذا خطبت الى أبيها فتضع الاب من انكاحها من أول ما خطبت اليه وقالت الجارية وهي بالغة زوجني فأنا أريد الرجال ورفعت أمرها الى السلطان أيكون رد الاب الخاطب الاول اعضلا لها وترى للسلطان أن يزوجه اذا أبي الاب (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا الا أنني أرى ان عرف عضل الاب اياها وضرورة اياها لذلك ولم يكن منعه ذلك نظرا لها رأيت للسلطان ان قامت الجارية بذلك وطلبت نكاحه أن يزوجه السلطان اذا علم أن الاب اتما هو مضار بها في رده وایس هو بناظر لها لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا ضرر ولا ضرار فان لم يعرف من الاب فيه ضرر لم يهجم السلطان على ابنته في انكاحها حتى يتبين له الضرر ﴿قلت﴾ رأيت البكر اذا رد الاب عنها خاطبا واحدا أو خاطبين وقالت الجارية في أول من خطبها للاب زوجني فاني أريد الرجال فأبي الاب أيكون الاب في أول خاطب رد عنها عاضلا لها (قال) أرى أنه ليس يكره الآباء على انكاح بناتهم الا بكار الا أن يكون مضارا أو عاضلا لها فان عرف ذلك منه وأرادت الجارية النكاح فان السلطان يقول له اما أن تزوج واما أن أزوجه عليك ﴿قلت﴾ وایس لهذا عندك حد في قول مالك في رد الاب عنها الخاطب الواحد والاثنين (قال) لا نعرف من قول مالك في هذا حدا الا أن يعرف ضرره واعضاله

﴿في نكاح من أسلمت على يد رجل أو أسلم أبوها أو جدها على يديه﴾

﴿قلت﴾ رأيت ولي النعمة أيجوز أن يزوج (قال) نعم في قول مالك ﴿قال﴾ وقال مالك وزوجه من نفسه وبلي عقدة نكاح نفسه اذا رضيت ﴿قلت﴾ فان كان اتما أسلم على يديه والدها أو جدها أو أسلمت هي على يديه أيجوز له أن يزوجه (قال) أما

التي أسلمت على يديه فانها تدخل فيما فسرت لك من قول مالك في انكاح الدنيثة فيجوز انكاحه اياها (قال) وأما اذا أسلم أبوها وتقدم ذلك حتى يكون لها من القدر والغنى والاباء في الاسلام وتنافس الناس فيها فلا يزوجها وهو والاجنبى سواء ﴿قلت﴾ أرايت وليّ النعمة يزوج مولاته وإياها ذو رحم أعمام أو بنو اخوة أو اخوة الا أنه ليس لها أب فزوجها وهي بكر برضاها أو ثيب برضاها (قال) هذا عندي من ذوى الرأى من أهلها له أن يزوجها اذا كان له الصلاح لان مالكا قال المولى الذى له الحال في العشيرة له أن يزوج العربية من قومه اذا كان له الموضع والرأى (قال مالك) وأراه من ذوى الرأى من أهلها اذا لم يكن لها أب ولا وصى ﴿قال سحنون﴾ وقد بينا قول الرواة قبل هذا في مثل هذا من قول مالك

﴿في انه لا يحل نكاح بغير ولي وان ولاية الاجنبى﴾
 ﴿لا تجوز الا أن تكون وضيفة﴾

﴿ابن وهب﴾ قال أخبرني الضحاك بن عثمان عن عبد الرحمن عن عبد الجبار عن الحسن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يحل نكاح الا بولي وصداق وشاهدي عدل ﴿ابن وهب﴾ عن سفیان الثوري عن أبي اسحاق الهمداني عن أبي بردة بن أبي موسى الاشعري^(١) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا نكاح لامرأة بغير اذن ولي ﴿ابن وهب﴾ عن عمر بن قيس عن عطاء بن أبي رباح عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مثله سواء في الولي ﴿ابن وهب﴾ عن ابن جريج

(١) (قوله عن أبي بردة بن أبي موسى) كذا في نسخة وفي نسخة أخرى عن أبي موسى قبل ان هذا الحديث . ووقوف على أبي بردة قاله على بن المدني قال لا يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا نكاح الا بولي اه ومن أجاز النكاح بغير ولي ابن سيرين والحسن والشعبي وروى ذلك عن علي بن أبي طالب وقال به أبو حنيفة اه وقوله لا نكاح مثل هذا اللفظ اذا ورد في مثل النكاح والمعاملات فلا يحمل بوجه الا على نفي الصحة واذا ورد في العبادات كالوضوء والصلاة فقد يقع على الاجزاء وعلى الكمال واختلف أهل الاصول على ما يحمل منها اذا لم تكن فريضة اه من هامش الاصل

عن سليمان بن موسى عن ابن شهاب عن عمرو بن الزبير عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تنكح امرأة بغير إذن وليها فان نكحت فنكاحها باطل ثلاث مرات فان أصابها فلها مهرها بما أصاب منها فان اشتجروا فالسلطان ولي من لا ولي له ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن جريج أن عبد الحميد بن جبير بن شيبه حدثه أن عكرمة بن خالد حدثه قال جمع الطريق ركبا فقلت امرأة أمرها غير ولي فأنكحها رجلا منهم ففرق عمر بن الخطاب رضي الله عنه بينهما وعاقب الناكح والنكح ﴿ ابن وهب ﴾ عن عمرو بن الحارث أن يزيد بن أبي حبيب حدثه أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى أيوب بن شرحبيل أنما رجل نكح امرأة بغير إذن وليها فانتزع منه المرأة وعاقب الذي أنكحه ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن لبيبة عن محمد بن زيد بن المهاجر التيمي أن رجلا من قريش أنكح امرأة من قومه ووليها غائب فبنى بها زوجها ثم قدم وليها فخاصم في ذلك إلى عمر بن عبد العزيز فرد النكاح ونزعها منه ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن لبيبة وعمرو بن الحارث عن بكير ابن الأشج أنه سمع ابن المسيب يقول أن عمر بن الخطاب قال لا تنكح المرأة إلا بإذن وليها أو ذي الرأي من أهلها أو السلطان ﴿ ابن وهب ﴾ عن مالك عن حدثه عن سعيد بن المسيب عن عمر بن الخطاب مثله ﴿ قال ابن وهب ﴾ قال مالك في المرأة يفرق بينها وبين زوجها دخل بها أو لم يدخل بها إذا زوجها غير ولي إلا أن يجيز ذلك الولي أو السلطان إن لم يكن لها ولي فان فرّق بينهما فهي طليقة فأما المرأة الوضعية مثل المعتقة والسوداء أو المسالة فان كان نكاحا ظاهرا معروفا فذلك أخف عندي من المرأة لها الموضع

— في تزويج الوصي ووصي الوصي —

﴿ قلت ﴾ أرأيت الوصي أو وصي الوصي أيجوز أن يزوج البكر إذا بلغت والاولياء ينكرون والجارية راضية (قال) قال مالك لا نكح للاولياء مع الوصي والوصي ووصي الوصي أولى من الاولياء ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان رضيت الجارية ورضي الاولياء

والوصى ينكر (قال) قال مالك لا نكح لها ولا لهم الا بالوصى فان اختلفوا في ذلك
 نظر السلطان فيما بينهم ﴿قلت﴾ رأيت المرأة الثيب ان زوجها الاولياء برضاها
 والوصى ينكر (قال) ذلك جائز عند مالك ألا ترى أن مالكا قال لى فى الاخ زوج
 أخته الثيب برضاها والاب ينكر ان ذلك جائز على الاب (قال مالك) وما للاب ومالها
 وهي مالكة أمرها. والوصى أيضاً فى الثيب ان أنكح برضاها والاويلياء ينكرون
 جاز انكاحه اياها وليس الرضى أو وصى الرضى فيها بمنزلة الاجنبى (قال) لى مالك
 ووصى الوصى أولى بوضع الابكار أن يزوجهن برضاهن اذا بلغن من الاولياء
 ﴿قلت﴾ رأيت ان كان وصى وصى وصى أيجوز فعله بمنزلة الوصى (قال) نعم فى
 رأيى وانما سألتنا مالكا عن وصى الوصى ولم نشك أن الثالث مثلها والرابع وأكثر
 من ذلك ﴿قلت﴾ فان زوجها ولى ولها وصى زوجها أخ أو عم برضاها وقد حاضت
 ولها وصى أو وصى وصى (قال) انكاح الاخ والعلم لا يجوز وليس للاويلياء فى انكاحها
 مع الاوصياء قضاء فان لم يكن لها وصى ولا والد فحاضت فاستخلفت وليها فزوجها
 فذلك جائز وهذا كله قول مالك وما لم تبلغ المحيض فلا يجوز لاحد أن يزوجه الا
 الاب وهذا قول مالك ﴿ابن وهب﴾ عن يونس بن يزيد عن ربيعة أنه قال لا ينبغي
 للولى أن ينكح دون الوصى وان أنكحها الوصى أحداً ورضيت دون الولى جاز
 ذلك فان أنكحها الولى دون الوصى ورضيت لم يجوز دون الامام وليس الى الولى
 مع الوصى قضاء ﴿ابن وهب﴾ عن معاوية بن صالح أنه سمع يحيى بن سعيد يقول
 الوصى أولى من الولى ويشاور الولى فى ذلك قال والوصى العدل مثل الوالد
 ﴿ابن وهب﴾ عن أشهل بن حاتم عن شعبة بن الحجاج عن سماك بن حرب أن
 شريحاً أجاز نكاح وصى والاويلياء ينكرون ﴿قال ابن وهب﴾ وقال الليث بن
 سعد مثله الوصى أولى من الولى ﴿قلت﴾ رأيت الصغار هل ينكحهم أحد من
 الاولياء (قال) قال مالك أما الغلام فيزوجه الاب والوصى ولا يجوز أن يزوجه أحد
 الا الاب أو الوصى ولا يجوز أن يزوجه أحد من الاولياء غير الوصى أو الاب

ووصى الوصى أيضاً (قال) قال مالك انكحه الغلام الصغير جائز وأما الجارية فلا يزوجه أحد الا أبوها ولا يزوجه أحد من الاولياء ولا الاوصياء حتى تبلغ المحيض فاذا بلغت المحيض فزوجها الوصى برضاها جاز ذلك وكذلك ان زوجها وصى الوصى برضاها فذلك جائز وهو قول مالك (وقال مالك) لا يجوز للوصى ولا لأحد أن يزوجه صغيرة لم تحض الا الاب فأما الغلام فلو وصى أن يزوجه قبل أن يحتلم ﴿ ابن وهب ﴾ عن مخزومة عن أبيه قال سمعت ابن قسيط واستفتى في غلام كان في حجر رجل فأنكحه ابنته أيجوز انكاح وليه (قال) نعم وهما يتوارثان (وقال) ذلك نافع مولى ابن عمر انه جائز وهما يتوارثان ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب قال أرى هذا النكاح جائزاً وان كره الغلام اذا احتلم ﴿ قلت ﴾ أرايت الولي أو الوالد اذا استخلف من يزوجه ابنته أيجوز هذا في قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ هل يجوز للام أن تستخلف من يزوجه ابنتها وقد حاضت ابنتها ولا أب للبنت (قال) قال مالك لا يجوز الا أن تكون وصية فان كانت وصية جاز لها أن تستخلف من يزوجه ولا يجوز لها هي أن تعقد نكاحها ﴿ قلت ﴾ وكذلك لو أوصى الى امرأة أجنبيه أ كانت بمنزلة الام في انكاح هذه الجارية في قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ ولا يجوز للام وان كانت وصية أن تستخلف من يزوجه ابنتها قبل أن تبلغ الابنة المحيض في قول مالك (قال) نعم لا يجوز ذلك في قول مالك

﴿ في المرأة توكل ولين فينكحها من رجلين ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن امرأة زوجها الاولياء برضاها فزوجها هذا الاخ من رجل وزوجها هذا الاخ من رجل ولم يعلم أيهما الاول (قال) قال مالك ان كانت وكلتهما فان علم أيهما كان أول فهو أحق بها وان دخل بها أحدهما فالذى دخل بها أحق بها وان كان آخرهما نكاحاً وأما اذا لم يعلم أيهما أول ولم يدخل بها واحد منهما فلم أسمع من مالك فيه شيئاً الا أنني أرى أن يفسخ نكاحها جميعاً ثم تبدى نكاح من أحببت منهما أو من غيرها ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قالت المرأة هذا هو الاول ولم

يُعلم ذلك إلا بقولها (قال) لا أرى أن يثبت النكاح وأرى أن يفسخ (ابن وهب) عن معاوية بن صالح عن يحيى بن سعيد أنه قال إن عمر بن الخطاب قضى في الولين بنكحان المرأة ولا يعلم أحدهما بصاحبه أنها للذي دخل بها فإن لم يكن دخل بها أحدهما فهي للاول (ابن وهب) عن يونس أنه سأل ابن شهاب عن رجل أمر أخاه أن ينكح ابنته وسافر فأتاه رجل فخطبها اليه فأنكحها الاب ثم إن عمها أنكحها بعد ذلك فدخل بها الآخر منهما ثم إن الاب قدم والذي زوج معه (قال) ابن شهاب نرى أنها ناكحان لم يشعر أحدهما بالآخر فزى أولاهما بها الذي أفضى إليها حتى استوجبت مهرها تاما واستوجبت ما تستوجب المحصنة في نكاح الحلال ولو اختصما قبل أن يدخل بها كان أحقهما فيما نرى الناكح الاول ولكنهما اختصما بعد ما استحل الفرج بنكاح حلال لا يعلم قبله نكاح (ابن وهب) عن رجال من أهل العلم عن يحيى ابن سعيد وربيعة وعطاء بن أبي رباح ومكحول بذلك (وقال) قال يحيى فإن لم يعلم أيهما كان قبل فسخ النكاح إلا أن يدخل بها فإن دخل بها لم يفرق بينهما (قلت) رأيت أمة أعتقها رجلان من وليهما منهما في النكاح (قال) قال مالك كلاهما وليان (قال) فقلت لمالك فإن زوجها أحدهما بغير وكالة الآخر فرضى الآخر بعد أن زوجها هذا (قال) قال مالك إنكاحه جائز رضى الآخر أو لم يرض (قلت) رأيت الأخوين إذا زوج أحدهما أخته فرد الآخر نكاحها أيكون له أن يرده أم لا (قال) لا يكون له ذلك عند مالك وقد أخبرتك من قول مالك أن الرجل من الفخذ يزوج وإن كان ثم من هو أقرب منه فكيف بالآخر وهما في القعد سواء (قال) وسمعت مالكا يقول في الأمة يعتقها الرجلان فيزوجها أحدهما بغير أمر صاحبه إن النكاح جائز (قلت) رأيت أن لم يرض أحدهما (قال) ذلك جائز عليه على ما أحب أو كره (وقال) علي بن زياد قال مالك في الأخ يزوج أخته لأبيه وثم أخوها لأبيها وأمها إن أنكاحه جائز إلا أن يكون أبوها أوصى بها إلى أخيها لأبيها وأمها فإن كان كذلك فلا نكاح لها إلا برضاه وإنما الذي لا ينبغي لبعض الأولياء أن ينكح

وتم من هو أولى منه اذا لم يكونوا اخوة وكان أخا وعمّا أو عما وابن عم ونحو هذا اذا كانوا حضورا

من رضى بغير كف فطلق ثم أرادت المرأة ارجاعه فامتنع وليها

قلت أرأيت الولي اذا رضى برجل ليس لها بكف فصالح ذلك الرجل امرأته فبانت منه ثم أرادت المرأة أن تنكحه بعد ذلك وأبى الولي وقال لست لها بكف (قال) قال مالك اذا رضى به مرة فليس له أن يمتنع منه اذا رضيت بذلك المرأة (قال ابن القاسم) الا أن يأتي منه حدث من فسق ظاهر أو لصوصية أو غير ذلك مما يكون فيه حجة غير الامر الاول فأرى ذلك للولي قلت وكذلك ان كان عبداً (قال) نعم ولم أسمع العبد من مالك ولكنه رأي

في نكاح الدنية

قلت أرأيت الثيب ان استخلفت على نفسها رجلا فزوجها (قال) قال مالك أما الممتقة والمسالمة^(١) والمرأة المسكينة تكون في القرية التي لا سلطان فيها فانه ربّ قرى ليس فيها سلطان فتفوض أمرها الى رجل لا بأس بحاله أو تكون في الموضع الذي يكون فيه السلطان فتكون دنية لا خطب لها كما وصفت لك قال مالك فلا أرى بأسا أن تستخلف على نفسها من يزوجها ويجوز ذلك

مسئلة صبيان الاعراب

قلت لمالك فرجال من الموالي يأخذون صبيانا من صبيان الاعراب تصيبهم السنة فيكفلون لهم صبيانهم ويربونهم حتى يكبروا فتكون فيهم الجارية فيريد أن يزوجها (قال) أرى أن تزويجها عليها جائز قال مالك ومن أنظر لها منه فأما كل امرأة لها بال أو غنى وقدر فان تلك لا ينبغي أن يزوجها الا الاولياء أو السلطان

(١) (والمسالمة) كذا بالاصل وكتب بهامشه صوابه والمسالمة اه والمراد بها التي أسلمت من أهل الدمة أو غيرهم وقد تقدم لفظ المسالمة غير مرة فليصوب بما هنا اه كتبه مصححه

﴿ قال ﴾ فقيل لمالك فلو أن امرأة لها قدر تزوجت بغير ولي فوضت أمرها الى رجل فرضى الولي بعد ذلك أترى أن يقيم على ذلك النكاح فوقف فيه (قال ابن القاسم) وأنا أرى ذلك جائزا اذا كان ذلك قريبا ﴿ قلت ﴾ أرايت ان كان قد دخل بها (قال ابن القاسم) دخوله أو غير دخوله سواء اذا أجاز ذلك الولي جاز كما أخبرتك وان أراد فسخه وكان بمحدثان دخوله رأيت ذلك له ما لم تطل اقامته معها وتلد منه أولاداً فان كان ذلك وكان صوابا جاز ذلك ولم يفسخ وكذلك قال مالك ﴿ قال سحنون ﴾ وقد قال غير عبد الرحمن بن القاسم وان أجازة الولي لم يجز لانه عقده غير الولي . وقد قال غير واحد من الرواة منهم ابن نافع مثل ما قال عبد الرحمن ابن القاسم ان أجازة الولي جاز

— في المرأة لها وليان أحدهما أقعد من الآخر —

﴿ قلت ﴾ أرايت ان استخلفت امرأة على نفسها رجلا فزوجها ولها وليان أحدهما أقعد بها من الآخر فلما علما أجاز النكاح أبعدهما وأبطله أقعدهما بها (قال) لا يجوز اجازة الأبعد وانما ينظر في هذا الى الأقعد والى قوله لأنه هو الخصم دون الأبعد ﴿ قلت ﴾ أسمعته من مالك قال لا ﴿ قلت ﴾ لم أبطلت هذا النكاح وقد أجازة الولي الأبعد وأنت تذكر أن مالكا قال في عقدة النكاح ان عقدها الولي الأبعد وكره ذلك الولي الأقعد ان العقدة جائزة (قال) لا يشبه هذا ذلك لأن ذلك كان نكاحا عقده الولي فكانت العقدة جائزة وهذا نكاح عقده غير ولي فانما يكون فسخه بيد أقعد الأولياء بها ولا ينظر في هذا الى أبعد الأولياء وانما ينظر السلطان في قول أقعدهما ان أجازة أو فسخه وهو قول مالك ﴿ قلت ﴾ أرايت ان تزوجت بغير ولي استخلفت على نفسها ولها ولي غائب وولي حاضر والولي الغائب أقعد بها من الحاضر فقام بفسخ نكاحها هذا الحاضر وهو أبعد اليها من الغائب (قال) ينظر السلطان

في ذلك فان كانت غيبة الأُعد قريبة انتظره ولم يعجل وبعث اليه وان كانت غيبته بعيدة نظر فيما ادعى هذا فان كان من الأمور التي يميزها الولي أن لو كان ذلك الولي الغائب حاضراً أجازته وان كان من الأمور التي لو كان الغائب حاضراً لم يجره أبطله السلطان ﴿قلت﴾ وجعت السلطان مكان ذلك الغائب وجعلته أولى من هذا الولي الحاضر قال نعم ﴿قلت﴾ وهذه المسائل قول مالك (قال) منها قول مالك

﴿في انكاح الولي أو القاضى المرأة من نفسه﴾

﴿قلت﴾ أرأيت لو أن ولياً قالت له وليته زوجنى فقد وكلتك أن تزوجنى ممن أحبيت فزوجها من نفسه أيجوز ذلك في قول مالك (قال) قال مالك لا يزوجه من نفسه ولا من غيره حتى يسمى لها من يريد أن يزوجه وان زوجها أحداً قبل أن يسميه لها فأنكرت ذلك كان ذلك لها وان لم يكن بين لها أنه يزوجه من نفسه ولا من غيره إلا أنها قالت له زوجنى ممن أحبيت ولم يذكر لها نفسه فزوجها من نفسه أو من غيره فلا يجوز ذلك وهذا قول مالك اذا لم تجز ما صنع (قال سحنون) وقد قال ابن القاسم انه اذا زوجها من غيره وان لم يسمه لها فهو جائز ﴿قلت﴾ فان زوجها من نفسه فبلغها فرضيت بذلك (قال) أرى ذلك جائزاً لأنها قد وكلته بتزويجها ﴿قلت﴾ أرأيت المرأة اذا لم يكن لها ولي فزوجها القاضى من نفسه أو من ابنه برضاها أيجوز ذلك في قول مالك (قال) نعم يجوز ذلك في رأيي لأن القاضى ولي من لاولى له ويجوز أمره كما يجوز أمر الولي ﴿قلت﴾ أرأيت اذا كان لها ولي فزوجها القاضى من نفسه ففسخ الولي نكاحه أ يكون ذلك له أم لا (قال) لا يكون ذلك للولى في رأيي لأن الحديث الذى جاء عن عمر بن الخطاب أنه قال لا ينكح المرأة إلا وليها أو ذو الرأى من أهلها أو السلطان فهذا سلطان فاذا كان أصاب وجه النكاح ولم يكن ذلك منه جوراً رأيت أنه جائزاً ﴿قلت﴾ أفليس الحديث انما يزوجه السلطان اذا لم يكن لها ولي (قال) لا ألا ترى في الحديث وليها أو ذو الرأى من أهلها أو السلطان فقد جعل اليهم النكاح بينهم في هذا الحديث

﴿ قال ابن القاسم ﴾ ولقد سألت مالكا عن المرأة التي يزوجها أخوها وثم أبوها فأنكر أبوها (قال مالك) ما لأبيها ومالها إذا كانت ثيبا وأرى النكاح جائزا ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن أبي ذئب قال أرسلت أم قارظ بنت شيبه إلى عبد الرحمن بن عوف وقد خطبت فقال لها عبد الرحمن قد جعلت إلى أمرك فقالت نعم فتزوجها عبد الرحمن مكانه وكانت ثيبا فجاز ذلك ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس عن ربيعة أنه قال وولي المرأة إذا ولته بضعها فأنكح نفسه وأحضر الشهود إذا أذنت له في ذلك فلا بأس به قال مالك وذلك جائز من عمل الناس -

﴿ في انكاح الرجل ابنة الكبير والصغير ﴾

﴿ وفي انكاح الرجل الحاضر الرجل الغائب ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت أن زوج رجل ابنة ابنة رجل والابن ساكت حتى فرغ الاب من النكاح ثم أنكر الابن بعد ذلك النكاح وقال لم أمره أن يزوجني ولا أرضى ما صنع وإنما صمت لأنني علمت أن ذلك لا يلزمني (قال) أرى أن يحلف ويكون القول قوله وقد قال مالك في الرجل الذي يزوج ابنة الذي قد بلغ فينكر إذا بلغه قال يسقط عنه النكاح ولا يلزمه من الصداق شيء ولا يكون على الاب شيء من الصداق فهذا عندي مثل هذا وإن كان حاضرا رأيته وأجنبيا من الناس في هذا سواء إذا كان الابن قد ملك أمره ﴿ قلت ﴾ أرأيت الصبي الصغير إذا أعتقه الرجل فزوجه وهو صغير أيجوز عليه ما عقد مولاه عليه من النكاح وهو صغير أم لا (قال) لا يجوز ذلك عليه في رأيي ﴿ قلت ﴾ وكذلك إن أعتق صبية فزوجها (قال) نعم لا يجوز ذلك عند مالك والجارية التي لاشك فيها^(١) لأن الوصي لا يزوجه وإن كانت صغيرة حتى تبلغ وأما الغلام فإن الوصي يزوجه وإن كان صغيرا قبل أن يبلغ فيجوز ذلك عليه عند مالك على وجه النظر له لأنه يبيع له ويشتري له فيجوز ذلك عليه ﴿ قلت ﴾ فالصغيرة قد يجوز بيع الوصي وشراؤه عليها فلم لا يجوز مالك انكاحها (قال) لأن النبي صلى

الله عليه وسلم قال الایم أحق نفسها والبكر تستأمر في نفسها واذنها صماتها فإذا كانت لها المشورة لم يجوز للوصی أن یقطع عنها المشورة التي في نفسها قال وكذلك قال لی مالك ﴿ قلت ﴾ أرأیت الوصی أيجوز له أن ینكح اماء الصبيان وعبيدهم (قال) لم أسمع من مالك فيه شیئا وأری انكاحه ايامهم جائزاً علی وجه النظر منه للیتامی وطلب الفضل لهم ﴿ قلت ﴾ أرأیت الرجل هل يجوز له أن ینكح عید صبیاته وإماءهم بعضهم من بعض أو من الاجنبین فی قول مالك (قال) قال مالك يجوز له أن ینكحهم هم أنفسهم وهم صغار ویكون ذلك علیهم جائزاً فأری انكاحه جائزاً علی عیدهم وإماءهم اذا كان ذلك يجوز له فی ساداتهم ففی عیدهم وإماءهم أجوز اذا كان ذلك علی ما وصفت لك من طلب الفضل لهم ﴿ قلت ﴾ فهل یكره الرجل عبده علی النكاح (قال) قال مالك نعم یكره الرجل عبده علی النكاح ویجوز ذلك علی العبد وكذلك الامة ﴿ قلت ﴾ أرأیت لو أن رجلاً أتى الی امرأة فقال لها ان فلانا أرسلنی الیک یمخطبك وأمرنی أن أعقد نكاحك ان رضیت فقالت قد رضیت ورضی وایها فأنكحه وضمن هذا الرسول الصداق ثم قدم فلان فقال ما أمرته (قال) قال مالك لا یثبت النكاح ولا یكون علی الرسول شیء من الصداق الذي ضمن^(١)

﴿ فیمن وكل رجلاً علی تزویجه ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأیت ان أمر رجل رجلاً أن یزوجه فلانة بألف درهم فذهب المأمور فزوجها اياه بألفی درهم فعلم بذلك قبل أن یتنی بها (قال) قال مالك یقال للزوج ان رضیت بالالفین والا فلا نكاح بینكما الا أن ترضی هی بالالف فیثبت النكاح ﴿ قلت ﴾ فتكون فرقتهما تطليقة أم لا (قال) نعم تكون طلاقاً ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم هو قول مالك الا ما سألت عنه من الطلاق فإنه رأی . وقال اشهب تكون فرقتهما طلاقاً قال سحنون وبه أخذ ﴿ قلت ﴾ فان لم یعلم الزوج بما زاد المأمور من المهر ولم تعلم المرأة أن الزوج لم یأمره الا بألف درهم وقد دخل بها (قال) بلغنی

(١) وقال غیره یضمن الرسول وهو علی بن زیاد اه من هامش الاصل

أن مالك قال لها الالف على الزوج ولا يلزم المأمور شيء لأنها صدقته والنكاح ثابت
 فيما بينهما وإنما جحدتها الزوج تلك الالف الزائدة ﴿قلت﴾ أرأيت أن قال الرسول
 لا والله ما أمرني الزوج الا بألف وأنا زدت الالف الاخرى (قال) لم أسمع من مالك
 فيه شيئاً وأرى ذلك لازماً للمأمور والنكاح ثابت فيما بينهما اذا كان قد دخل بها
 ﴿قلت﴾ لم جعلت الالف الزائدة على المأمور حين قال لم يأمرني الزوج بهذه الزائدة
 (قال) لانه أتلف بضعها بما لم يأمره به الزوج فما زاد على ما أمره به الزوج فهو ضامن
 لما زاد ﴿قلت﴾ ولم لا يلزم الزوج الالف الاخرى التي زعم المأمور أنه قد أمره بها
 وأنكرها الزوج (قال) لان المرأة هي التي تركت أن تبين للزوج المهر قبل أن يدخل
 بها ولو أنه جحد ذلك قبل أن يدخل بها لم يلزمه الا الالف إن رضيت أقامت على
 الالف وان سخطت فترق بينهما ولا شيء لها وكذلك قال مالك ﴿قلت﴾ أرأيت
 ان علم الزوج بأن المأمور قد زوجه على الفين فدخل على ذلك وقد علمت المرأة أن
 الزوج إنما أمر المأمور على الالف فدخلت عليه وهي تعلم (قال) علم المرأة وغير علمها
 سواء أرى أن يلزم الزوج في رأيي اذا علم فدخل بها الا لفان جميعاً ألا ترى لو أن
 رجلاً أمر رجلاً يشتري له جارية فلان بألف درهم فاشتراها له بألفي درهم فعلم بذلك
 فأخذها فوطئها وخلا بهائم أراد أن لا يتقد فيها الا الالف لم يكن له ذلك وكانت
 عليه الا لفان جميعاً وان كان قد علم سيدها بما زاد المأمور أو لم يعلم فهو سواء وعلى
 الأمر الا لفان جميعاً ﴿قلت﴾ أرأيت الرسول لم يلزمه مالك اذا دخل بها الالف
 التي زعم الزوج أنه زادها على ما أمره به (قال) لأنها أدخلت نفسها عليه ولو شاءت
 تبينت من الزوج قبل أن يدخل بها والرسول هاهنا لا يلزمه شيء وإنما هو شيء
 جحدته الزوج المأمور ورضيت المرأة بأمانة المأمور وقوله في ذلك ﴿قلت﴾ وسواء
 ان قال زوجني فلانة بألف درهم أو قال زوجني ولم يقل فلانة بألف (قال) هذا كله
 سواء في رأيي ﴿قلت﴾ أرأيت ان قال الرسول أنا أعطى الالف التي زدت عليك أيها
 الزوج وقال الزوج لا أرضى إنما أمرتك أن تزوجني بألف درهم (قال) لا يلزم

الزوج النكاح في رأيي لانه يقول انما امرتك أن تزوجني بألف درهم فلا أرضى أن يكون نكاحي بالفين

— في العبد والنصراني المرتد يعقدون نكاح بناتهم —

﴿قلت﴾ أرايت العبد والمكاتب هل يجوز لهما أن يزوجا بناتهما أم لا في قول مالك (قال) قال مالك لا يجوز لهما ذلك (قال مالك) ولا يجوز للعبد ولا للمكاتب أن يعقدان نكاح بناتهما ولا أخواتهما ولا أمهاتهما ولا إمامتهما ﴿قال مالك﴾ ولا يجوز أن يعقد النصراني نكاح المسلمة ﴿قال﴾ وسألنا مالكا عن النصرانية يكون لها أخ مسلم فخطبها رجل من المسلمين أيعقد نكاحها هذا الاخ (قال مالك) أمن نساء أهل الجزية هي قلنا نعم. قال مالك لا يجوز له أن يعقد نكاحها وماله وماله قال الله مالكم من ولايتهم من شيء ﴿قلت﴾ فمن يعقد نكاحها عليه أهل دينها أم غيرهم (قال ابن القاسم) أرى أن يعقد النصراني نكاح وليته النصرانية لمسلم ان شاء (قال مالك) ولا تعقد المرأة النكاح على أحد من الناس ولا تعقد النكاح لابنتها ولكن تستخلف رجلا فيزوجها ويجوز أن تستخلف أجنبيا وان كان أولياء الجارية حضورا اذا كانت وصية لها ﴿قلت﴾ أرايت العبد والنصراني والمكاتب والمذبح والمعتق يعضه اذا زوج أحد من هؤلاء ابنته البكر برضاها وابنة النصراني مسلمة (قال) قال مالك لا يجوز هذا النكاح لان هؤلاء ليسوا بمن يعقد عقدة النكاح (قال مالك) وان دخل بها فسخ هذا النكاح على كل حال وكان لها المهر بالميسر ﴿قلت﴾ أرايت المرتد هل يعقد النكاح على بناته الابكار في قول مالك (قال) لا يعقد في رأيي ألا ترى أن ذبيحته لا تؤكل وانه على غير الاسلام ولو كان أبوها ذميا وهي مسلمة لم يجز أن يعقد نكاحها فالمرتد أيضا أن لا يجوز أخرى ألا ترى أن المرتد لا يرثه ورثته من المسلمين ولا غيرهم عند مالك . فهذا يدل على أن ولايته قد انقطعت حين قال لا يرثه ورثته من المسلمين ولا يرثهم ﴿قلت﴾ أرايت المكاتب أيجوز له أن يأمر من يعقد نكاح امائه في قول مالك (قال) قال مالك ان كان ذلك منه على ابتغاء الفضل جاز ذلك

والا لم يجوز اذا رد ذلك السيد رحمه الله قال رحمه الله وقال مالك لا يتزوج المكاتب الا باذن سيده رحمه الله قال سحنون رحمه الله وقد قال بعض الرواة عن مالك ألا ترى أن جميع من سميت لك ليس بولي ولا يجوز عقد الا بولي ولانه لما لم يكن عاقده الذي له العقد من الاولياء هو ابتداء لم يجوز وانما يجوز اذا كانت المرأة والعبد مستخلفين على انكاح من يجوز له الاستخلاف على من استخلف عليه مثل الولي يأمر المرأة والعبد بتزويج وليته فيجوز لهما الاستخلاف على من يعقد ذلك بذلك مضى الامر وجاءت به الآثار والسنة رحمه الله وذكر رحمه الله ابن وهب عن ابن لهيعة عن محمد بن عبد الرحمن القرشي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث الى ميمونة يخطبها فجعلت ذلك الى أم الفضل فولت أم الفضل العباس بن عبد المطلب فأنكحها إياه العباس رحمه الله ابن وهب رحمه الله عن يونس أنه سأل ابن شهاب عن المرأة هل تلي عقدة نكاح مولاتها أو أمتها (قال) ليس للمرأة أن تلي عقدة النكاح الا أن تأمر بذلك رجلا (قال ابن شهاب) يجوز للمرأة ما ولى غيرها لانه ليس من السنة أن تنكح المرأة المرأة ولكن تأمر رجلا فينكحها فان أنكحت امرأة امرأة رد ذلك النكاح رحمه الله ابن وهب رحمه الله عن مسلمة ابن علي أن هشام بن حسان حدثه عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة قال لا تزوج المرأة المرأة ولا تزوج المرأة نفسها فان الزانية هي التي تزوج نفسها (قال مالك) في العبد يزوج ابنته الحرة ثم يريد أولياؤها اجازة ذلك قال لا يجوز نكاح قدولى عقده عبد وأراه مفسوخا وهو خاطب وذلك أن المرأة أعظم حرمة من أن يلي عقدة نكاحها غير ولي فان أنكحت فسخ النكاح ورد والعبد يستخلفه الحر على البضع فيستخلف العبد من ي عقد النكاح والمرأة اذا أمرت رجلا فزوج وليتها جاز

في التزويج بغير ولي رحمه الله

رحمه الله قلت : أرأيت الرجل اذا تزوج المرأة بغير أمر الولي بشهود أضرِب في قول مالك الزوج والمرأة والشهود والذي زوجها أم لا (قال) سمعت ما كايستل عنها فقال أدخل بها فقالوا لا وأنكر الشهود أن يكونوا حضروا فقالوا لم يدخل بها فقال

لا عموبة عليهم الا اني رأيت منه أن لو دخل بها لعقبوا المرأة والزوج والذي أنكح ﴿ قلت ﴾ والشهود (قال) ابن القاسم نعم والشهود ان علموا ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلا تزوج امرأة بغير أمر الولي أيكره له مالك أن يطأها حتى يعلم الولي بنكاحه فاما أن أجاز واما أن رد (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئا الا أن مالكا يكره له أن يقدم على هذا النكاح فكيف لا يكره له الوطء ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان كانت امرأة من الموالى ذات شرف تزوجت رجلا من قرش ذا شرف ودين ومال بغير ولي الا أنها استخلفت على نفسها رجلا فزوجها اياه أيفسخ نكاحه أم لا (قال) أرى ان نكاحه يفسخ ان شاء الولي ثم ان أرادته زوجها منه السلطان ان أبى وليها أن يزوجها اياه اذا كان الذي دعت اليه صوابا ﴿ قلت ﴾ حديث عائشة حين زوجت حفصة بنت عبد الرحمن من المنذر بن الزبير أليس قد عقدت عائشة النكاح (قال) لانعرف ما تفسيره الا أنا نظن أنها وكلت من عقد نكاحها ﴿ قلت ﴾ أليس وان هي وكلت ينبغي أن يكون النكاح في قول مالك فاسداً وان أجازته والد الجارية عليه (قال) قد جاء هذا الحديث ولو صحبه عمل حتى يصل ذلك الى من عنه أخذنا وأدركنا وعن أدركوا لكان الاخذ به حقاً ولكنه كغيره من الاحاديث مما لم يصحبه عمل وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في الطيب في الاحرام وما جاء عنه عليه السلام أنه قال لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يسرق وهو مؤمن وقد أنزل الله حده على الايمان وقطعه على الايمان وروى عن غيره من أصحابه أشياء ثم لم يشتد ولم تقو وعمل بغيرها وأخذ عامة الناس والصحابة بغيرها فبقى الحديث غير مكذب به ولا معمول به وعمل بغيره مما صحبته الاعمال وأخذ به تابعو أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم من الصحابة وأخذ من التابعين على مثل ذلك عن غير تكذيب ولا رد بل جاء وروى فترك مترك العمل به ولا يكذب به ويعمل بما عمل به ويصدق به والعمل الذي ثبت وصحبه الاعمال قول النبي صلى الله عليه وسلم لا تزوج المرأة الا بولي وقول عمر لا تزوج امرأة الا بولي وان عمر فرق بين رجل وامرأة زوجها

غير ولى ﴿قلت﴾ أرأيت إذا تزوجت المرأة بغير ولى ففرق السلطان بينهما وطلبت المرأة الى السلطان أن يزوجهامنه مكانها أليس يزوجهامنه مكانها في قول مالك (قال) نعم اذا كان ذلك النكاح صوابا لا يكون سفها أو من لا يرضى حاله ﴿سحنون﴾ وهذا اذا لم يكن دخل بها ﴿قلت﴾ فان لم يكن مثلها في الغنى واليسر (قال) يزوجهامولا ينظر في هذا وهذا قول مالك ﴿قلت﴾ وكذلك ان كان دونها في الحسب (قال) يزوجهامولا ينظر في حاله اذا كان مرضيا في دينه وحاله وعقله وهذا رأيي ﴿قلت﴾ أرأيت ان تزوجت المرأة بغير أمر الولى فرفعت أمرها هي نفسها الى السلطان قبل أن يحضر الولى أ يكون له ما يكون للولى من التفرقة أم لا وقد كانت ولت أمرها رجلا فزوجها (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئا وأرى أن ينظر السلطان في ذلك فان كان مما لو شاء الولى أن يفرق بينهما فرق وان شاء أن يتركه تركه بعث الى الولى ان كان قريبا فيفرق أو يترك وان كان بعيدا نظر السلطان في ذلك على قدر ما يرى مع اجتهاد أهل العلم فان رأى الترك خيرا لها تركها وان رأى التفرقة خيرا لها فرق بينه وبينها ﴿قال سحنون﴾ وقد قيل ان كان الولى بعيدا لا ينتظر بالمرأة في النكاح اذا أرادت النكاح قبل قدومه فالسلطان الولى وينبئ للسلطان أن يفرق بينهما ويعقد نكاحها ان أرادت عقدا مبتدأ ولا ينبئ أن يثبت على نكاح عقده غير ولى في ذات الحال والقدر ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرأيت التي تزوج بغير أمر الولى فأبى الولى ففرق بينهما أ تكون الفرقة بينهما عند غير السلطان أم لا (قال) أرى أن الفرقة في مثل هذا لا تكون الا عند السلطان الا أن يرضى الزوج بالفرقة ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن امرأة زوجت نفسها ولم تستخلف عليها من يزوجهامزوجت نفسها بغير أمر الولى وهي ممن لا خطب لها أو هي ممن لها الخطب (قال) قال مالك لا يقر هذا النكاح أبداً على حال وان تطاول وولدت منه أولاداً لأنها هي عقدت عقدة النكاح فلا يجوز ذلك على حال (قال ابن القاسم) ويدراً الحد ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن امرأة زوجها وليها من رجل فطلقها ذلك الرجل ثم خطبها

بعد أن طلقها فتزوجته بغير أمر الولى استخلفت على نفسها رجلا فزوجها (قال)
لا يجوز الا باذن الولى والنكاح الاول والاخر سواء ﴿ قلت ﴾ أرأيت أم الولد اذا
أعتقها سيدها ولها منه أولاد رجال فاستخلفت على نفسها مولاهما فزوجها فأراد
أولادها منه أن يفرقوا بينها وبينه وقالوا لا نبيز النكاح (قال) ليس ذلك لهم فى
رأى لان المولى هاهنا ولى ولان مالك قد أجاز نكاح الرجل يزوج المرأة هو من
نخذهما من العرب وان كان ثم من هو أقرب اليها وأقعد بها منه والمولى الذى له
الصلاح توليه أمرها وان كانت من العرب ولها أولياء من العرب (قال) مالك
وهؤلاء عندى تفسير قول عمر بن الخطاب أودوا الرأى من أهلها وهم هؤلاء فالمولى
يزوجها وان كان لها ولد فيجوز على الاولاد وان أنكروا فهو ان زوجها من نفسه
أو من غيره فذلك جائز فيما أخبرتك من قول مالك ﴿ قال سحنون ﴾ وقد بينا من
قوله وقول الرواة ما دل على أصل مذهب مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت الامة اذا تزوجت
بغير اذن مولاهما (قال) قال مالك لا يترك هذا النكاح على حال دخل بها أو لم يدخل
بها وان رضى السيد بذلك لم يجر أيضا الا أن يتدبى نكاحا من ذى قبل وان كان
بعد انقضاء العدة وان كان قد وطئها زوجها

تم كتاب النكاح الاول من المدونة الكبرى

بمجد الله وعونه وصلى الله على سيدنا محمد نبيه وعلى آله وصحبه وسلم تسليما

﴿ ويليه كتاب النكاح الثانى ﴾

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

— وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله وصحبه وسلم —

— كتاب النكاح الثاني —

— في النكاح الذي يفسخ بطلاق وغير طلاق —

قلت: رأيت كل نكاح يكون لواحد من الزوجين أو الولي أن يفرق بينهما فان رضي ثبت النكاح ففرق بينهما الذي له الفرقة في ذلك أو يكون فسخاً أم طلاقاً في قول مالك (قال) يكون هذا طلاقاً كذلك قال لي مالك اذا كان الى أحد من الناس أن يقر النكاح ان أحب فيثبت أو يفرق فتقع الفرقة انه ان فرق كانت تطليقة بآنة قلت: وكل نكاح لا يقر عليه أهله على حال يكون فسخاً بغير طلاق في قول مالك قال نعم قال سحنون: وهو قول أكثر الرواة ان كل نكاح كانا مغلوبين على فسخه مثل نكاح الشغار ونكاح المحرم ونكاح المريض وما كان صداقه فاسداً فأدرك قبل الدخول والذي عقد بغير صداق فكانا مغلوبين على فسخه فالفسخ فيه في جميع ما وصفنا بغير طلاق قال سحنون: وهو قول عبد الرحمن غير مرة ثم رأى غير ذلك لرواية بلغته عنه والذي كان يقول به عليه أكثر الرواة . وما كان فسخه بغير طلاق فلا ميراث فيه وأما ما عقده المرأة على نفسها أو على غيرها وما عقده العبد على غيره فان هذا يفسخ دخل بها أو لم يدخل بغير طلاق ولا ميراث فيه قلت: رأيت النكاح الذي لا يقر عليه صاحبه على حال لانه فاسد فدخل بها أيكون لها المهر الذي سمي لها أم يكون لها مهر مثلها (قال) يكون لها المهر الذي سمي اذا كان مثل نكاح الاخت والام من الرضاغة أو من النسب قال فانما لها ما سمي من

الصداق ولا يلتفت الى مهر متلها ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أرأيت
 الذى تزوجها بغير ولى أيقع طلاقه عليها قبل أن يحيز الولى النكاح دخل بها أو لم يدخل
 بها (قال) نعم قال وبهذا يسندل على الميراث فى هذا النكاح لان مالكاً قال كل نكاح
 اذا أراد الاولياء أو غيرهم أن يحيزوه جاز فالفسخ فيه تطليقة فاذا طلق هو جاز الطلاق
 والميراث بينهما فى ذلك ﴿قلت﴾ أرأيت هذه التى تزوجت بغير ولى ان هى اختلعت
 منه قبل أن يحيز الولى النكاح على مال دفعته الى الزوج أيجوز للزوج هذا المال الذى
 أخذ منها ان أبى الولى فقال لا أجزع عقده (قال) نعم أراه جائزاً لان طلاقه وقع عليها
 بما أعطته فالمال له جائز ﴿قلت﴾ أرأيت المرأة اذا تزوجت بغير ولى فطلقها بعد
 الدخول أو قبل الدخول أيقع طلاقه عليها فى قول مالك أم لا (قال ابن القاسم) أرى
 أن يقع عليها الطلاق ما طلقها لان مالكاً قال كل نكاح كان لو أجازة الاولياء أو
 غيرهم جاز فان ذلك يكون اذا فسخ طلاقاً ورأى مالك فى هذا بعينه أنها تطليقة
 فكذلك أرى أن يلزمه كل ما طلق قبل أن يفسخ ﴿قلت﴾ ولم جعل مالك الفسخ
 هاهنا تطليقة وهو لا يدعها على هذا النكاح ان أراد الولى رده الا أن يتناول
 مكثها عنده وتلد منه أولاداً (قال) لأن فسخ هذا النكاح عند مالك لم يكن على
 وجه تحريم النكاح ولم يكن عنده بالامر بالين (قال) ولقد سمعت مالكا يقول
 ما فسخه بالين ولكنه أحب الى ﴿قال﴾ فقلت لمالك أقرى أن يفسخ وان أجازة
 الولى فوقف عنه فلم يمض فيه فعرفت أنه عنده ضعيف (قال ابن القاسم) وأرى فيه أنه
 جائز اذا أجازة الولى (قال) وأصل هذا وهو الذى سمعته من قول من أرى من
 أهل العلم أن كل نكاح اختلف الناس فيه ليس بحرام من الله ولا من رسوله
 أجازة قوم وكرهه قوم ان ما طلق فيه يلزمه مثل المرأة تتزوج بغير ولى أو المرأة
 تزوج نفسها أو الامة تتزوج بغير اذن سيدها انه ان طلق فى ذلك البتة لزمه الطلاق
 ولم تحل له الا بعد زوج وكل نكاح كان حراماً من الله ورسوله فان ما طلق فيه
 ليس بطلاق وفسخه ليس فيه طلاق ألا ترى أن مما بين لك ذلك لو أن امرأة

زوّجت نفسها فرفع ذلك الى قاض ممن يميز ذلك وهو رأي بعض أهل المشرق^(١) فقضى به وأنفذه حين أجازة الولي ثم أتى قاض آخر ممن لا يميزه أكان يفسخه ولو فسخه لأخطأ في قضائه فكذلك يكون الطلاق يلزمه فيه وهو الذي سمعت ممن أثق به من أهل العلم وهو رأيي ﴿ قال سحنون ﴾ وهذا الذي قاله لرواية بلغتني عن مالك (قال) فقلنا لمالك فالعبد يتزوج بغير إذن سيده ان أجاز سيده النكاح أيجوز (قال) قال مالك نعم . فقلنا لمالك فان فسخه سيده بالبتات أ يكون ذلك لسيده أم تكون واحدة ولا تكون بتاتا (قال) مالك بل هي على ما طلقها السيد على البتات ولا تحمل له حتى تنكح زوجا غيره ﴿ قلت ﴾ ولم جعل مالك بيد السيد جميع طلاق العبد اذا تزوج بغير إذن من السيد ولو شاء أن يفرق بينهما بتطبيقه وتكون بأئنة في قول مالك (قال) لانه لما نكح بغير إذن السيد صار الطلاق بيد السيد فلذلك جاز للسيد أن يبينها منه بجميع الطلاق وكذلك الامة اذا أعتقت وهي تحت العبد قال مالك فلها أن تختار نفسها بالبتات ﴿ قلت ﴾ ولم جعل مالك لها أيضا أن تختار نفسها بالبتات (قال) لانه ذكر عن ابن شهاب في حديث زبراء^(٢) أنها قالت فقارقه ثلاثا قال فهذا الاثر أخذ مالك (قال) وكان مالك مرة يقول ليس لها أن تختار نفسها اذا أعتقت وهي تحت العبد الا واحدة وتكون تلك الواحدة بأئنة ﴿ قال سحنون ﴾ وهو قول أكثر الرواة انه ليس لها أن تطلق نفسها الا واحدة والعبد اذا تزوج بغير إذن سيده فرد النكاح مثل الامة ليس يطلق عليه الا بواحدة لان الواحدة تينها وتفرغ له عبده ﴿ قلت ﴾ أ رأيت في قوله هذا الاخرأ يكون للامة أن تطلق نفسها واحدة ان شاءت وان شاءت بالبتات قال نعم ﴿ قلت ﴾ فان طلقت نفسها واحدة أ تكون بأئنة في قول مالك قال نعم ﴿ قال ﴾ وقال مالك وكل نكاح

(١) (قوله وهو رأي بعض أهل المشرق) قال ابن وضاح أعوذ بالله أن يكون هذا رأي أحد الا من لا خلاق له وأنا أنكر أن يكون رأي أحد على تجويز هذا وروى عن أبي حنيفة وغيره تجويز ذلك ذكر هذا ابن المنذّب في وثائقه اهـ من هامش الاصل (٢) زبراء هي مولاة على كرم الله وجهه اهـ

يفسخ على كل حال لا يقر على حال فان فسخ فان ذلك لا يكون طلاقاً ﴿قلت﴾
فان طلق قبل أن يفسخ نكاحه أيقع عليها طلاقه وهو انما هو نكاح لا يقر على
حال (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأرى أنه لا يقع طلاقه عليها لان الفسخ
فيه لا يكون طلاقاً (قال) وذلك اذا كان ذلك النكاح حراماً ليس مما اختلف الناس
فيه فأما ما اختلف الناس فيه حتى يأخذ به قوم ويكرهه قوم فان المطلق يلزمه ما طلق
فيه ﴿قال سحنون﴾ وقد فسرت لك هذا قبل ذلك ﴿قال ابن القاسم﴾ ويكون
الفسخ فيه عندى تلبية ﴿قلت﴾ أرايت ان قذف امرأته هذا الذى تزوجها
تزوجاً لا يقر على حال أيلتصن أم لا (قال) نعم يلتصن في رأيي لانه يخاف الحمل
ولان النسب يثبت فيه ﴿قلت﴾ فان ظاهر منها (قال) لا يكون مظاهراً الا أن
يريد بقوله اني ان تزوجتك من ذى قبل قال فهذا يكون مظاهراً ان تزوجها
تزوجاً صحيحاً وهذا رأيي ﴿قلت﴾ أرايت ان آلى منها أ يكون مولياً (قال) هو لو
قال لاجنبية والله لا أجامعك ثم تزوجها كان مولياً منها عند مالك لان مالك قال
كل من لم يستطع أن يجامع الا بكفارة فهو مول وأما مسئلتك فلا يكون فيها ايلاء
لانه أمر بفسخ فلا يقر عليه ولكن ان تزوجها بعد هذا النكاح المفسوخ لزمته
اليمين بالايلاء وكان مولياً منها لقول مالك كل يمين منعت من الجماع فهو بها مول
(قال) وانما الظهار عندى بمنزلة الطلاق ولو أن رجلاً قال لامرأة أجنبية أنت طالق
فلا يكون طلاقاً الا أن يريد بقوله اني ان تزوجتك فأنت طالق ينوى بذلك فهذا
اذا تزوجها فهي طالق وكذلك الظهار ﴿قلت﴾ أرايت العبد الذى تزوج بغير اذن
مولاه أو الامه التى أعتقت تحت العبد فطلقها قبل أن تختار أو تطلق العبد امرأته
قبل أن يجيز السيد نكاحه أيقع الطلاق أم لا في قول مالك (قال) نعم يقع الطلاق
عليهما جميعاً في رأيي واحدة طالق أو البتات ﴿قلت﴾ فان تزوجت أمة بغير اذن
سيدها فطلقها زوجها (قال) يكون هذا طلاقاً في رأيي ﴿قال ابن القاسم﴾ وأنا أرى
أن الطلاق يلزمه لان كل ما اختلف الناس فيه من نكاح أجاز به بعض العلماء وكرهه

بعضهم فان الطلاق يلزمه فيه مثل الأمة تزوج بغير اذن سيدها أو المرأة تزوج نفسها فهذا قد قاله خلق كثير انه ان أجازته الولي جاز فلذلك أرى أن يلزمه فيه الطلاق اذا طلق قبل أن يفرق بينهما (قال) ومما بين لك ذلك نكاح المحرم انه قد اختلف فيه فأحب ما فيه إلى أن يكون الفسخ فيه تطليقة . وكذلك هو لا يكون الفسخ فيه تطليقة وأما الذي لا يكون فسخه طلاقاً ولا يلحق فيه الطلاق ان طلق قبل الفسخ انما ذلك النكاح الحرام الذي لا اختلاف فيه مثل المرأة تزوج في عدتها أو المرأة تزوج على عمتها أو على خالتها أو على أمها قبل أن يدخل بها فهذا وما أشبهه لانه نكاح لا اختلاف في تحريمه ولا تحرم به المرأة اذا لم يكن فيه . سيس على ولد ولا على والد ولا يتوارثان فيه اذا هلك أحدهما ولا يكونان به ان مسها فيه محصنين . فأما ما اختلف الناس فيه فالفسخ في ذلك تطليقة وان طلق الزوج فيه فهو طلاق لازم على ما طلق . ومما بين لك ذلك أنه لو رفع الى قاض فرأى اجازته فأخذ به وأجازته ثم رفع بعد ذلك الى قاض غيره لم يكن له أن يمرض فيه وأنفذه لان قاضياً قبله قد أجازته وحكم به وهو مما اختلف فيه . ومما بين ذلك أيضاً أن لو تزوج رجل شيئاً مما اختلف فيه ثم فسخ قبل أن يدخل بها لم يحل لابنه ولا لایه أن يتزوجاها فهذا يدل على أن الطلاق يلزم فيه ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان تزوج امرأة في عدتها ففرق بينهما قبل أن يبتى بها أیصلح لایه أو لابنه أن يتزوجها في قول مالك (قال) قال مالك نعم

باب الحرمة

﴿ قلت ﴾ أرأيت العبد يتزوج الأمة بغير اذن سيده فيفرق السيد بينهما قبل أن يدخل العبد بها أمحل له أن يتزوج أمها أو ابنتها (قال) كل نكاح لم يكن حراماً في كتاب الله ولا حرمه رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد اختلف الناس فيه فهو عندى محرم كما يحرم النكاح الصحيح الذي لا اختلاف فيه والطلاق فيه جائز وما طلق فيه يثبت عليه والميراث بينهما حتى يفسخ وهذا الذي سمعت عن أروى ﴿ سحنون ﴾ وقد أعلمتك بقوله في مثل هذا قبل هذا ويقول غيره من الرواة (وقد) روى عن

مالك في الرجل يزوج ابنة البالغ المالك لأمره وهو غائب بنير أمره ثم يأتي الابن فينكر ما صنع أبوه فقال لا ينبغي للاب أن يزوج تلك المرأة ﴿ قال سحنون ﴾ وقد قال بعض أصحاب مالك في الرجل يزوج المرأة فلم يدخل بها حتى يزوج ابنتها فلم بذلك ففسخ نكاح الابنة انه لا يجوز لابنه أن يزوج الابنة المفسوخ نكاحها لموضع شبهة عقدة النكاح لان أباه نكحها فهو يمنع لان الله نهى أن ينكح الابن ما نكح أبوه من النساء الحلال فلما كانت الشبهة بالحلال منع من النكاح أن يبتدئه ابنة لموضع ما أعلمتك من الشبهة ولما أعلمتك من قول مالك ولما قال مالك في الاب الذي زوج ابنة انه كره للاب أن يزوجها ابتداء ولم يحله له وليس هو مثل أن يزوج المرأة ثم يزوج ابنتها ولم يكن دخل بالام ولا بالابنة فانه يفسخ نكاح الابنة ولا تحرم بذلك الام لان نكاح الام كان صحيحاً فلا يفسده ما وقع بعده من نكاح شبه الحرام اذا لم تصب الابنة فلا يفسخ العقد الحلال القوي المستقيم ﴿ قلت ﴾ أرايت مالكا هل كان يحيز نكاح أمهات الاولاد أم لا (قال) كان مالك يكره نكاح أمهات الاولاد ﴿ قلت ﴾ فان نزل أ كان يفسخه أم يحيزه (قال) كان يرضه وقوله انه كان يكرهه ﴿ قلت ﴾ فهل كان يفسخه ان نزل (قال ابن القاسم) أرى ان نزل أن لا يفسخ ولم أسمع من مالك يقول في الفسخ شيئاً ﴿ قلت ﴾ أرايت ان تزوج رجل أمة رجل بنير أمره فأجاز مولاها النكاح (قال) قال مالك نكاحه باطل وان أجازة المولى ﴿ قلت ﴾ أرايت ان أعتقها المولى قبل أن يعلم بالنكاح (قال) فلا يصح أن يثبت على ذلك النكاح وان عتقت في رأيي حتى يستأنف نكاحاً جديداً ﴿ قلت ﴾ أرايت ان فرقت بينهما فأراد أن ينكحها قبل أن تنقضي عدتها أيجوز له ذلك أم لا في قول مالك (قال) اذا دخل بها فترق بينهما لم يكن له أن ينكحها كذلك قال مالك حتى تنقضي عدتها ﴿ قلت ﴾ ولم وهذا المأ الذي يخاف منه نسبه ثابت من هذا الرجل (قال) قال مالك كل وطء كان فاسداً يلحق فيه الولد ففرق بين الرجل وبين المرأة فلا يزوجه حتى تنقضي عدتها وان كان يثبت نسبه منه فلا يطؤها في تلك العدة

(قال ابن القاسم) وأرى في هذا الذي يتزوج الامة بغير اذن سيدها أنه ان اشتراها في عدتها فلا يطؤها حتى تنقضي عدتها لا يطؤها بملك ولا بنكاح حتى تستبرئ رحمها وان كان نسب ما في بطنها يثبت منه فلا يطؤها في رأيي على حال في تلك الحال ﴿قلت﴾ أرايت نكاح الامة اذا تزوجت بغير اذن سيدها لم لا يجيزه اذا أجازها السيد. أرايت لو باع رجل أمة بغير اذني فبلغني فأجزت ذلك (قال) يجوز ﴿قلت﴾ فان قال المشتري لا أقبل البيع اذا كان الذي باعني متعديا (قال) ليس ذلك له ويجوز البيع ﴿قلت﴾ فان باعت الامة نفسها بغير اذن سيدها فأجاز سيدها (قال) هذا وما قبله من مسئلتك سواء في رأيي ﴿قلت﴾ فقد أجزته في البيع اذا باعت نفسها فأجاز السيد فلم لا تجيزه في النكاح (قال) لا يشبه النكاح ها هنا البيع لان النكاح انما يجيزون العقدة التي وقعت فاسدة فلا يجوز على حال والشراء لم يكن في العقدة فساد انما كانت عقدة بيع بغير أمر أربابها فاذا رضى الأرباب جاز (قال) والنكاح انما يجيزون العقدة التي كانت فاسدة فلا يجوز حتى يفسخ ﴿قلت﴾ أرايت الامة بين الرجلين أيجوز أن ينكحها أحدهما بغير اذن صاحبه في قول مالك قال لا ﴿قلت﴾ فان أنكحها بغير اذن شريكه بمر قد سماه ودخل بها زوجها تقدم شريكه فأجاز النكاح (قال) لا يجوز في رأيي لان مالك قال في الرجل لو أنكح أمة رجل بغير أمره فأجاز ذلك السيد لم يجز ذلك النكاح وان أجازته وانما يجوز نكاحها اذا أنكحها جميعا ﴿قلت﴾ أرايت ان كان قد أنكحها أحدهما بغير اذن صاحبه بصدق مسمى ودخل بها الزوج ثم قدم الغائب أيكون له نصف الصداق المسمى أم يكون للغائب نصف صداق مثلها والذي زوجها نصف الصداق المسمى (قال) أرى الصداق المسمى بينهما الا أن يكون نصف الصداق المسمى أقل من نصف صداق مثلها فيكمل للغائب نصف صداق مثلها ﴿قلت﴾ أرايت لو أن أمة بين رجلين زوجها أحدهما بغير أمر صاحبه أيجوز هذا في قول مالك (قال) لا يجوز ﴿قلت﴾ فان أجازته صاحبه حين بلغه (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا ولا أرى أن يجوز ﴿قلت﴾

أرأيت العبد اذا تزوج بغير اذن مولاه فأجاز ذلك المولى أيجوز أم لا (قال) ذلك جائز كذلك قال مالك ﴿ قلت ﴾ فما فرق ما بين العبد والامة في قول مالك (قال) لان العبد يعقد نكاح نفسه وهو رجل والعاقدة في امرأته ولي والامة لا يجوز أن تعقد نكاح نفسها فتعقد نكاح نفسها باطل لا يجوز وان أجازها السيد ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان طلق العبد امرأته قبل اجازة المولى أيجوز طلاقه (فقال) نعم في رأيي ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان فسخ السيد نكاحه أ يكون طلاقا (قال) قال مالك ان طلق السيد عليه واحدة أو اثنتين، أو ثلاثا فذلك جائز ﴿ قلت ﴾ انما طلاق العبد اثنتان فما يصنع مالك بقوله ثلاثا (قال) كذلك قال مالك قال وانما يلزم الاثنتان ألا ترى في حديث زبراء قالت ففارقته ثلاثا وانما طلاقه اثنتان ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان تزوج عبده بغير اذنه فقال السيد لا أجزى ثم قال قد أجزت أيجوز أم لا (قال) قال مالك ان كان قوله ذلك لا أجزى مثل قوله لا أرضى أى لست أفعل ثم كلم في ذلك فأجاز فذلك جائز اذا كان ذلك قريبا وان كان أراد بذلك فسخ النكاح مثل ما يقول قد رددت ذلك وفسخته فلا يجوز وان أجازها الابنكاح مستقبل ﴿ قلت ﴾ أرأيت اذا تزوج العبد بغير اذن مولاه فأعتقه المولى أ يكون النكاح صحيحا (قال) نعم في رأيي ولا يكون للسيد أن يرده بعد عتقه اياه ﴿ قلت ﴾ أرأيت العبد ينكح بغير اذن سيده فيبيعه سيده قبل أن يعلم أ يكون للمشتري من الاجازة والرد شيء أم لا (قال) قد سمعت عن مالك شيئا ولست أحققه وأرى أن هذا السيد الذى اشتراه ليس له أن يفرق فان كره المشتري العبد رده العبد وكان للبائع اذا رجع اليه العبد أن يجيز أو يفرق وهو رأيي ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان لم يبعه سيده ولم يعلم بنكاحه حتى مات السيد أ يكون لمن ورث العبد أن يرد النكاح أو يجيز (قال) نعم له أن يرده أو يجيزه في رأيي (قال) ومما بين لك أنى سألت مالكا^(١) عن الرجل يحلف للرجل بطلاق امرأته البتة ليقضين

(١) (قوله أنى سألت مالكا الخ) بهامش الاصل هنا مانعه تكررت في كتاب الايمان والتنوير والكمالة والحوالة والعتق والوصايا وبه قول الغير اهـ

غريمه حقه الى أجل الا أن يشاء أن يؤخره فيموت الذي له الحق ويرثه ورثته فيريدون
أن يؤخروه أيكون ذلك للورثة بحال ما كان للميت الذي استخلفه. قال مالك نعم
هم بمنزلة لهم أن يؤخروه كما كان لصاحبهم أن يؤخره (قال ابن القاسم) ونزلت
بالمدينة فأفتى فيها مالك وقلها غير مرة ﴿قلت﴾ رأيت لو أن رجلاً زوج أخته
وهي بكر في حجر أبيها بغير أمر الأب فأجازه الأب أيجوز النكاح أم لا (قال)
بلغني أن مالكا قال لا يجوز ذلك الا أن يكون ابناً قد فوض اليه أبوه أمره فهو
الناظر له وانقائم بأمره في ماله وصالحته وتدير شأنه فثل هذا اذا كان هكذا ورضى
الأب بانكاحه اذا بلغ الأب فذلك جائز وان كان على غير ذلك لم يجز وان أجازه
الأب وكذلك هذا في الأمة أمة الأب ﴿قلت﴾ فالأخ (قال) لا أعرف من قول
مالك أن فعل الأخ في هذا كفعل الولد وأنا أرى ان كان الأخ من أخيه مثل ما
وصف مالك من الولد جاز انكاحه اذا أجازه الأخ ان كان هو الناظر لأخيه في
ماله المدبر لماله القائم له في أمره ﴿قلت﴾ رأيت ان كان الجد هو الناظر لابنه
فزوج ابنة ابنه على وجه النظر لما أيجوز هذا في قول مالك (قال) أراه مثل قول مالك
في الولد ان هذا جائز ﴿قلت﴾ رأيت الصغير اذا تزوج بغير أمر الأب فأجاز الأب
نكاحه أيجوز ذلك في قول مالك أم لا (قال) لم أسمع ذلك من مالك وأرى ذلك
جائزاً وهو عندي كبيعته وشرائه اذا أجاز له ذلك من يليه على وجه النظر له والرغبة
فيما يرى له في ذلك ﴿قلت﴾ رأيت الصبي اذا تزوج بغير أمر الأب ومثله يقوى
على الجماع فدخل بها فجاءها (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأرى ان أجازه الأب
جاز وهو عندي بمنزلة العبد والعبد لا يمتد نكاحاً على أحد وهو اذا عقد نكاح
نفسه فأجازه الولي على وجه النظر له والاصابة والرغبة جاز ﴿قلت﴾ فان جامعها
ففرق الولي بينهما أيكون عليه من الصداق شيء أم لا (قال) ليس عليه من الصداق
شيء (قال) ولقد سئل مالك عن رجل بث يتيماً له في طلب عبد له أبق الى المدينة
فأخذه بالمدينة فباعه فقدم صاحب العبد فأصاب العبد وأصاب الغلام قد أتلف المال

(قال) مالك يأخذ العبد صاحبه ولا شيء على الغلام من المال الذي أتلف ولا يكون ذلك عليه ديناً فكذلك مسئلتك (فقيل) للمالك ألا يكون هذا مثل ما أفسد أو كسر فقال لا ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلاً زوج رجلاً بغير أمره فبلغ ذلك الرجل فأجاز (قال) قال مالك لا يجوز هذا النكاح وإن رضى (قال سحنون) إذا طال ذلك ﴿ قلت ﴾ أفيتزوجها ابنه أو أبوه (قال) قال مالك لا يتزوجها ابنه ولا أبوه ﴿ قلت ﴾ أفيتزوج هذا الذي كان زوجها وهو غائب ابنتها أو أمها (قال) أما ابنتها فلا بأس أن يتزوجها إذا لم يكن دخل بالأم وأما الأم فلا يتزوجها لأن مالكا كره لابنته ولابنه أن يتزوجاها ﴿ قلت ﴾ وكذلك أجداده وولد ولده (قال) نعم الاجداد وولد الولد هم آباء وإبناء فلا يصلح ذلك عند مالك

— في انكاح الرجل وليته من رجل وهو مريض —

﴿ قلت ﴾ أرأيت أن قال رجل إن مت من مرضي هذا فقد زوجت ابنتي من فلان (قال) سمعت مالكا يقول في الرجل يقول إن مت من مرضي فقد زوجت ابنتي ابن أخي إن ذلك جائز ﴿ قلت ﴾ كبيراً كان ابن أخيه أو صغيراً (قال) ماسألتنا مالكا عن شيء من ذلك وأراه جائزاً كبيراً كان أو صغيراً ﴿ قلت ﴾ أرأيت نكاح المحجور عليه أيجوز في قول مالك قال لا ﴿ قلت ﴾ أفيجوز عتقه في قول مالك (قال) لا إلا في أم ولده ﴿ قلت ﴾ أفيجوز بطلاقه في قول مالك قال نعم ﴿ قال سحنون ﴾ وإنما يجوز ذلك عندي إذا قبل النكاح ابن الأخ بقرب ذلك ولم يطل ذلك أو قبل ذلك أبو الطفل بقرب ذلك ولم يتباعد ذلك

— في توكيل المرأة رجلاً يزوجه —

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن امرأة وكلت ولياً يزوجه من رجل فقال الوكيل قد زوجتك وادعى الزوج أيضاً أن الوكيل قد زوجه وأنكرت المرأة وقالت مازوجني وهي بالوكالة مقررة (قال) إذا أقرت بالوكالة لزمها النكاح ﴿ قلت ﴾ فإن أمرت رجلاً

أن يبيع عبداً لي فذهب فأتاني برجل فقال قد بعث عبدك الذي أمرتني ببيعه من هذا الرجل فقال سيد العبد قد أمرتك ببيعه ولم تبعه وأنت في قولك قد بعته كاذب (قال) القول قول الوكيل ويلزم الأمر البيع لأنه قد أقر بالوكالة (قلت) فلو أنه قال لرجل قد وكلتك أن تقبض حق الذي لي على فلان فأتني الوكيل فقال قد قبضته وضاع مني^(١) وقال الأمر قد أمرتك ووكلتك بقبض ذلك ولكنك لم تقبضه أصدق الوكيل أم لا (قال) قال مالك يقال للغريم أقم البيعة أنك قد دفعت إلى الوكيل والا فاعرم فإن أقم البيعة أنه قد دفع ذلك إلى الوكيل كان القول قول الوكيل على التلف وإن لم يقم الغريم البيعة غرم ولم يكن له على الوكيل غرم لأنه أقر أنه قد قبض ما أمره به (قلت) ولم لا يصدق الوكيل في هذا الموضع وقد أقر له الأمر بالوكالة وقد صدق في المسائل الأولى (قال) لأنه هاهنا إنما وكله بقبض ماله ولا يصدق الوكيل على قوله أنه قد قبض المال إلا بيعة لأنه إنما توكل بقبض ماله على التوثيق والبيعة إنما وكله بقبض المال على أن يشهد على قبض المال فإن لم يشهد فادعى أنه قد قبض لم يصدق إلا أن يصدقه الأمر به (قال) وهذا مخالف للذي أمر رجلاً أن يبيع عبده لأن هذا لم يتنف للأمر شيئاً (قلت) فإن كانت المرأة قد وكلته على أن يزوجهها ويقبض صداقها فقال قد زوجتك وقبضت صداقك وقد ضاع الصداق مني (قال) هذا مصدق على التزويج ولا يصدق على قبض الصداق ولا يشبه هذا البيع^(٢) ألا ترى لو أن رجلاً وكل رجلاً ببيع سلعته كان له أن يقبض الثمن وإن لم يقل له اقبض الثمن

(١) (قوله قد قبضته وضاع مني) وإنما لم يصدق الوكيل إذا قال قد ضاع الصداق بخلاف الوكيل على بيع السلعة لأن الموكلة إنما وكلته على القبض ولم توكله على الإقرار بها إذ الوكيل لا يتأخر في الوكالة إلا إلى شيء جعل له والبيع بخلاف ذلك اهـ من هامش الأصل

(٢) (قوله ولا يشبه هذا البيع) يعني أن الوكيل على بيع السلعة بصدق في قبض الثمن ودفعه إلى الأمر وفي دعوى ضياعه وظاهر هذا أنه وكيل في بيع سلعة بعينها ليس مفوضاً إليه في غير ذلك وقد قال ابن القاسم في العتية أنه لا يصدق الوكيل على القبض إلا أن يكون مفوضاً إليه وهو خلاف لظاهر الكتاب هنا وكتاب الوكالات اهـ من هامش الأصل

وايس للمشتري أن يأبى ذلك عليه وان الذى وكل بالتزويج وكلته امرأة بانكاحها
أو رجل وكله فى وليته أن يزوج فزوج ثم أراد قبض الصداق لم يكن ذلك له ولا
يلزم الزوج دفع ذلك اليه ولو دفع ذلك اليه لكان ضامنا فهذا فرق ما بين الوكالة
بقبض الصداق وبين البيع انما الوكالة فى قبض الصداق كالوكالة بقبض الديون فلا
أرى أن يخرجها اذا ادعى تلفا الا بينة تقوم له على قبض الصداق ﴿قلت﴾ أرايت
لو أن رجلا هلك وترك أولاداً وأوصى الى امرأته واستخلفها على بضع بناته أيجوز
هذا فى قول مالك (قال) نعم يجوز وتكون أحق من الاولياء ولكن لا تعقد النكاح
وتستخلف هي من الرجال من يعقد النكاح بغير بينة

﴿فى النكاح بغير بينة﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان زوج رجل بغير بينة وأقر الزوج بذلك أنه زوجته بغير بينة
أيجوز أن يشهدا فى المستقبل وتكون العقد صحيحة فى قول مالك (قال) نعم كذلك
قال مالك ﴿قال﴾ وقال مالك فى رجل تزوج امرأة فلما أراد أبوها أن يقبض
الصداق قال زوجتى بغير شهود فالنكاح فاسد (قال مالك) اذا أقر أنه تزوج
فالنكاح له لازم ويشهدان فيما يستقبلان ﴿قلت﴾ وسواء ان أقرأ جميعاً أنه تزوج
بغير بينة أو أقرأ أحدهما (قال) نعم ذلك سواء عند مالك اذا تزوج بغير بينة فالنكاح جائز
ويشهدان فيما يستقبلان وانما الذى أخبرتك مما سمعت من مالك أنهما تقاراً ولا بينة
بينهما ﴿قلت﴾ أرايت الرجل اذا زوج عبده أمة بغير شهود ولا مهر (قال) قال
مالك لا يزوج الرجل عبده أمة الا بشهود وصداق ﴿قلت﴾ فان زوجه بغير شهود
(قال) قد أخبرتك أن مالكا قال فى رجل تزوج بغير شهود فقال الرجل بعد ذلك
أنكحتى بغير شهود فهذا نكاح مفسوخ (قال مالك) اذا أقرأ بالزوجية فليشهدا
فيما يستقبلان والنكاح جائز فالعبد بهذه المنزلة يشهدان فيما يستقبلان وهذا اذا
لم يكن دخل بها ﴿قلت﴾ فان زوجه بغير صداق (قال) ان زوجه على أنه لا صداق
عليه فهذا النكاح مفسوخ مالم يدخل بها فان دخل بها كان لها صداق مثلها ويثبتان

على نكاحهما ﴿قلت﴾ فان زوجه ولم يذكر الصداق ولم يقل على أنه لا صداق عليك (قال) هذا التفويض وهذا النكاح جائز ويفرض للامة صداق مثلها وهذا رأي لأن مالكا قال هذا في النساء والنساء يجتمع فيه الحرائر والاماء ﴿قلت﴾ رأيت الرجل ينكح بيته ويأمرهم أن يكتموا ذلك أيجوز هذا النكاح في قول مالك قال لا ﴿قلت﴾ فان تزوج بغير بيته على غير الاستسار (قال) ذلك جائز عند مالك ويشهدا فيما يستقبلان ﴿قلت﴾ لم أبطل الاول (قال) لأن أصل هذا للاستسار فهو وان كثرت البيته اذا أمر بكتمان ذلك أو كان ذلك على الكتمان فالنكاح فاسد ﴿قلت﴾ رأيت ان زوج رجل ابنته وهي ثيب فأنكرت الابنة ذلك فشهد عليها الاب ورجل أجني أنها قد فوتت ذلك الى أبيها فزوجها من هذا الرجل (قال) لا يجوز نكاحه لأنه انما شهد على قبل نفسه وهو خصم ولقد سمعت أن مالكا سئل عن رجل وجد مع امرأة في بيت فشهد أبوها وأخوها أن الأب زوجها اياه فقال لا يقبل قولها ولا يجوز نكاحه وأرى أن يعاقبا ﴿قلت﴾ رأيت ان زوج رجل مسلم نصرانية بشهادة نصارى أيجوز نكاحه أم لا (قال) لا أرى أن يجوز نكاحه بشهادة النصارى فان كان لم يدخل أشهدا على النكاح ولزم الزوج النكاح ﴿ابن وهب﴾ عن يزيد بن عياض عن اسماعيل بن ابراهيم عن عباد بن سنان عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ألا أنكحك أميعة بنت ربيعة ابن الحارث قال بلى قال قد أنكحتكها ولم يشهد ﴿ابن وهب﴾ عن ابن أبي ذئب أن حمزة بن عبد الله^(١) خطب على ابنة الى سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب ابنته فلما أراد أن يزوجه قال له حمزة أرسل الى أهلك قال سالم لا فزوجه وليس معها غيرهما ﴿ابن وهب﴾ عن الليث عن يحيى بن سعيد أنه قال تجوز شهادة الابداد^(٢)

(١) قوله حمزة بن عبد الله الخ) جمع هاني ذكر ابني عبد الله بن عمروهما حمزة وسالم ولم يقع ذلك في غير هذا الكتاب وقد وقع ذكرهما في جامع الموطأ اهـ (٢) قوله شهادة الابداد) قال في المختصر ويجوز شهادة الابداد في النكاح يشهد هذا من لقي وهذا من لقي ولا بأس به وان لم يكونا أشهدا عند العقدة وحكي الترمذي عن أكثر أهل الكوفة أن هذا لا يجوز قاله القاضي عياض اهـ من هامش الاصل

﴿ نكاح السر ﴾

﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس أنه سأل ابن شهاب عن رجل نكح سراً وأشهد رجلين قال ان مسها فرق بينهما واعتدت حتى تنقضي عدتها وعقب الشاهدان بما كتبا من ذلك والمرأة مهرها ثم ان بدا له أن ينكحها حين تنقضي عدتها نكحها علانية ﴿ قال يونس ﴾ وقال ابن وهب ^(١) مثله ﴿ قال ابن وهب ﴾ قال يونس قال ابن شهاب وان لم يكن مسها فرق بينهما ولا صداق لها ونرى أن ينكحهما الا امام بعقوبة والشاهدين بعقوبة فانه لا يصح نكاح السر ﴿ قال ابن وهب ﴾ وسمعت يحيى بن عبد الله ابن سالم يقول مثله ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن لهيعة عن يعقوب بن ابراهيم المدني عن الضحاك بن عثمان أن ابا بكر الصديق قال لا يجوز نكاح السر حتى يعلن به ويشهد عليه ﴿ ابن وهب ﴾ عن شمر بن نمر الأُموي عن حسين بن عبد الله عن أبيه عن جده عن علي بن أبي طالب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مرّ هو وأصحابه ببني زريق فسمعوا غناء ولعباً فقال ما هذا فقالوا نكح فلان يا رسول الله فقال كمل دينه هذا النكاح لا السفاح ولا نكاح السر حتى يسمع دف أو يرى دخان (قال حسين) وحدثني عمرو بن يحيى المازني عن جده أبي حسين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كره نكاح السر حتى يضرب بالدف ^(٢) ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب أن عمر بن عبد العزيز كتب الى أيوب بن شرحبيل أن مر من قبلك فليظهروا عند النكاح الدف فانها تفرق بين النكاح

(١) قوله حتى يضرب بالدف (قال ابن رشد لا خلاف في اجازة الدف وهو الغربال واختلف في الكبر والمزهر على ثلاثة أقوال . أحدها الجواز قاله ابن حبيب . والثاني المنع وهو قول أصبغ وعليه يأتي مقاله سخون من جامع البيوع ان الكبر اذا بيع يفسخ بيعه ويؤدب أهله واذا قاله في الكبر فأحرى أن يقوله في المزهر . والثالث اجازة الكبر دون المزهر وهو قول أصبغ وعليه يأتي سماع سخون في كتاب السرقة ان السارق يقطع في قيمة الكبر صحيحاً ولا بن كفاة في المدينة اجزاة البوق في

والسفاح وامنع الذين يضربون بالبرابط ﴿ قال سحنون ﴾ والبرابط الاعواد

﴿ في النكاح بالخيار ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان تزوج رجل امرأة باذن الولي وشرط الخيار للمرأة أو للزوج أو للولي أو لهم كلهم يوماً أو يومين أيجوز هذا النكاح عند مالك وهل يكون في النكاح خيار (قال) أرى أنه لا خيار فيه وأنه اذا وقع في النكاح الخيار فسخ النكاح ما لم يدخل بها لأنهما لو مآقا قبل الخيار لم يتوارثا ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان يبي بها قبل أن يفسخ هذا النكاح أيفسخ أم لا (قال) لا ويكون لها الصداق الذي سمي لها ولا ترد الى صداق مثلها ﴿ قلت ﴾ أرأيت الرجل يتزوج المرأة على أنه بالخيار يوماً أو يومين أو ثلاثة أو على أن المرأة بالخيار مثل ذلك أيجوز هذا النكاح أم لا في قول مالك (قال) قال مالك في الرجل يتزوج المرأة بصداق كذا وكذا على أنه ان لم يأتها بصداقها الى أجل كذا وكذا فلا نكاح بينهما (قال) قال مالك هذا نكاح فاسد ويفرق بينهما ﴿ قلت ﴾ دخل بها أو لم يدخل بها (قال) لم يقل لي مالك دخل بها أو لم يدخل وان دخل لم أفسخه وجاز النكاح وكذلك مسئلتك في تزويج الخيار ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال أتزوجك على أحد عبيد هذين أيهما شئت أنت أو أيهما شئت أنا (قال) أما اذا قال أيهما شئت المرأة فذلك جائز وأما اذا قال أيهما شاء الزوج فلا خير فيه ألا ترى أن لو باع احدهما من رجل بعشرة دنانير يختار أيهما شاء لم يكن بذلك بأس ولو قال أنا أعطيتك أيهما شئت لم يكن في ذلك خير وهذا قول مالك فالنكاح عندي مثله (قال ابن القاسم) وقال الليث قال ربيعة الصداق ما وقع به النكاح وكذلك قال مالك

العرائس فقبل معنى ذلك في البوقات والزمارات التي لا تلهي كل الالهة واختلف في جواز ما أجيز من ذلك فقبل انه من قبيل الجائز الذي يستوى فعله وتركه فلا جرح في فعله ولا ثواب في تركه وهو مشهور المذهب وقيل انه من قبيل الجائز الذي تركه أحسن من فعله فيكره فعله لما في تركه من الثواب لأن في فعله عقاباً وهو قول مالك في الجعل والاجارة من المدونة والمشهور أن عمله للرجال والنساء جائز وقال أصبغ ان ذلك انما يجوز للنساء خاصة انه من هامش العمل

﴿ في النكاح الى أجل ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت اذا تزوج امرأة بأمر الولي بصداق قد سماه تزوجها شهراً او سنة أو سنتين أ يصلح هذا النكاح (قال) قال مالك هذا النكاح باطل اذا تزوجها الى أجل من الاجال فهذا النكاح باطل ﴿ قلت ﴾ وقال مالك وان تزوجها بصداق قد سماه و شرطوا على الزوج ان أتى بصداقها الى أجل كذا وكذا من الآجال والأفلا نكاح بينهما (قال مالك) هذا النكاح باطل ﴿ قلت ﴾ دخل بها أولم يدخل بها (قال) قال مالك هو مفسوخ على كل حال دخل بها أولم يدخل بها (قال مالك) وانما رأيت فسخه لاني رأيت نكاحاً لا يتوارث عليه أهله ﴿ قال سحنون ﴾ هذه المسئلة قوله كانت له في تزويج الخيار انه يفسخ دخل بها أولم يدخل بها وكان يقول لان فساده جاء من قبل عقده ثم رجع فقال اذا دخل جاز ويفسخ قبل الدخول ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال أتزوجك شهراً أ يبطل النكاح أم يجعل النكاح صحيحاً ويبطل الشرط (قال) قال مالك النكاح باطل ويفسخ وهذه المتعة قد ثبتت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم تحريمها ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال اذا مضى هذا الشهر فأنا أتزوجك ورضي بذلك وليها ورضيت (قال) هذا النكاح باطل ولا يقام عليه ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلاً تزوج امرأة بثلاثين ديناراً نقداً وبثلاثين نسيئة الى سنة (قال) قال مالك لا يعجنى هذا النكاح ولم يقل لنا فيه اكثر من هذا (قال) قال مالك ليس هذا من نكاح من أدركت ﴿ قلت ﴾ فما يعجيك من هذا النكاح ان نزل (قال) أجيزه وأجعل للزوج اذا أتى بالمعجل أن يدخل عليها وليس لها أن تمنعه نفسها ويكون الثلاثون المؤخرة الى أجلها ﴿ قلت ﴾ فان تطاول الاجل أو قال في الثلاثين المؤخرة انها الى موت أو فراق (قال) أما اذا كان الى موت أو فراق فهو مفسوخ مالم يدخل بها وكذلك قال مالك وأما اذا كان الى أجل بعيد فأراه جائزاً مالم يتفاحش بعد ذلك

في شروط النكاح

قلت ﴿أرأيت أن تزوج امرأة على أن لا يتزوج عليها ولا يتسرر أفسخ هذا النكاح وفيه هذا الشرط أن أدرك قبل البناء في قول مالك (قال) قال مالك النكاح جائز والشرط باطل ﴿قلت ﴿لم أجاز هذا النكاح وفيه هذا الشرط (قال) قال مالك قد أجازته سعيد بن المسيب وغير واحد من أهل العلم وليس هذا من الشروط التي يفسد بها النكاح ﴿ابن وهب ﴿عن الليث بن سعد وعمر بن الحارث عن كثير بن فرقد عن سعيد بن عبيد بن السباق أن رجلاً تزوج امرأة على عهد عمر بن الخطاب فشرط لها أن لا يخرجها من أرضها فوضع عنه عمر الشرط وقال المرأة مع زوجها ﴿ابن وهب ﴿عن رجال من أهل العلم عن سعيد بن المسيب وعمر بن عبد العزيز وابن شهاب وربيعة وأبي الزناد وعطاء بن أبي رباح ويحيى بن سعيد مثله ﴿ابن وهب ﴿عن عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه قال قد نزل ذلك برجل في زمان عبد الملك بن مروان مع شروط سوى ذلك ف قضى بذلك فرأى الفقهاء يومئذ أن قد أصاب القضاء في ذلك ما لم يكن قبله طلاق ﴿قلت ﴿فأى شيء الشروط التي يفسد بها النكاح في قول مالك (قال) ليس لها حد (قال ابن القاسم) قال مالك من تزوج امرأة على شرط يلزمه ثم أنه صالحها أو طلقها تطليقة فانقضت عدتها ثم تزوجها بعد ذلك بنكاح جديد (قال) قال مالك تلزمه تلك الشروط ما بقي من طلاق ذلك المالك شيء (قال) وإن شرط في نكاحه الثاني أنه إنما ينكح على أن لا يلزمه من تلك الشروط شيء (قال) ذلك لا ينفعه وتلك الشروط له لازمة ما بقي من طلاق ذلك المالك شيء ﴿قلت ﴿أرأيت أن قال أتزوجك بمائة دينار على أن أتقذك خمسين ديناراً وخمسون على ظهري (قال) إن كان هذا الذي على ظهره يحل بدخول الزوج عندهم فأراه جائزاً وإن كان لا يحل إلا إلى موت أو فراق فأراه غير جائز فإن أدرك النكاح ففسخ وإن دخل بها ثبت النكاح وكان لها صداق مثلها ﴿قلت ﴿أرأيت هذا الذي تزوج على مهر معجل ومنه مؤجل إلى موت أو طلاق فدخل بها أفسخ هذا النكاح أم تفره إذا دخل

بها (قال) قال مالك اذا دخل بها أجزت النكاح وجعلت لها صداق مثلها ولم أنظر الى ما سمي من الصداق ﴿ قال سحنون ﴾ الا أن يكون صداق مثلها أقل مما عجل لها فلا ينقص منه شيء

﴿ في جد النكاح وهزله ﴾

﴿ قلت ﴾ رأيت ان خطب رجل امرأة ووليها حاضر فقال زوجها بمائة دينار فقال الولي قد فعلت وقد كانت فوضت الى الولي في ذلك الرجل الخاطب وهي بكر والمخطوب اليه والدها فقال الخاطب لا أرضى بعد قول الاب أو الولي قد زوجتك (قال) أرى ذلك يلزمه ولا يشبه هذا البيع لان سعيد بن المسيب قال ثلاث ليس فيهن لعب هزلن جد النكاح والطلاق والعناق فأرى ذلك يلزمه

﴿ في شروط النكاح أيضاً ﴾

﴿ قلت ﴾ رأيت لو أن امرأة تزوجت رجلاً وشرطت عليه شروطاً وحطت من مهرها لتلك الشروط أيكون لها ما حطت من ذلك أم لا (قال) ما حطت من ذلك في عقدة النكاح فلا يكون لها فيه على الزوج من ذلك شيء وما شرطت على الزوج فهو باطل الا أن يكون فيه عتق أو طلاق وهذا قول مالك ﴿ قلت ﴾ رأيت ان كان انما حطت عنه بعد عقدة النكاح على أن اشترطت عليه هذه الشروط (قال) يلزمه ذلك ويكون له المال فان أتى شيئاً مما شرطت عليه زجعت عليه في المال فأخذته مثل ما تشترط أن لا تخرجني من مصرى ولا تسرر علي ولا تزوج علي ﴿ قلت ﴾ فان كانت أعطته المال على أن لا يتزوج عليها فان تزوج عليها فهي طالق ثلاثاً (قال) ان فعل وقع الطلاق ولم ترجع في المال لانها اشترت طلاقها بما وضعت عنه

﴿ في نكاح الخصى والعبد ﴾

﴿ قلت ﴾ أيجوز نكاح الخصى وطلاقه في قول مالك (قال) قال مالك نعم نكاحه جائز وطلاقه جائز (قال) ولقد كان في زمان عمر بن الخطاب خصى وكان جارا لعمر

ابن الخطاب وكان عمر يسمع صوت امرته وَضَعَاءَهَا من زوجها هذا الخصى ﴿ابن وهب﴾ عن عمرو بن الحارث عن بكير بن عبد الله عن سليمان بن يسار أن ابن سندر تزوج امرأة وكان خصيا ولم يعلم فنزعها منه عمر بن الخطاب ﴿قلت﴾ فالجيبوب أيجوز نكاحه أيضا في قول مالك (قال) قال مالك نعم نكاحه جائز لأنه يحتاج إلى أشياء من أمر النساء ﴿ابن وهب﴾ عن ابن لهيعة عن عطاء بن أبي رباح أنه قال إذا تقدمت عليه وهي تلم أنه لا يأتي النساء فلا خصومة لها بعد ﴿قلت﴾ لابن القاسم فالعبد كم يتزوج في قول مالك (قال) قال مالك أحسن ما سمعت أن العبد يتزوج أربعا ﴿قلت﴾ كم ينكح العبد في قول مالك (قال) قال مالك أربعا ﴿قلت﴾ إن شاء إماء وإن شاء حرائر (قال) كذلك قال مالك ﴿قلت﴾ أرأيت العبد إذا تزوج بغير إذن مولاه فتقد مهوراً أ يكون للسيد أن يأخذ جميع ذلك منها في قول مالك (قال) نعم ويترك لها قدر ما يستحل به ﴿قلت﴾ وإن كانت قد استهلك ذلك كان ديناً عليها تتبع به في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أرأيت العبد بين الرجلين أينكح باذن أحدهما في قول مالك (قال) قال مالك لا يجوز إلا أن يأذنا له جميعا ﴿ابن وهب﴾ عن مخزومة بن بكير عن أبيه قال سمعت يزيد بن عبد الله بن قسيط واستفتى في عبد استطاع طولا أن ينكح حرة فلم ير بأساً أن ينكح أمة ولم ير عليه ما على الحر في ذلك (قال بكير) وسمعت عمرو بن شعيب يقول ذلك ﴿ابن وهب﴾ عن يونس وغيره عن ابن شهاب أنه قال لو كان له رغائب الأموال ثم نكح الإماء وترك الحرائر لجاز له ذلك وهو مع ذلك يصالح له نكاح الحرائر في السنة . قال فبذلك نرى أنه لا يحرم على المملوك أن ينكح الأمة على الحرية ﴿قال ابن وهب﴾ قال يونس وقال ربيعة يجوز له أن ينكح أمة على حرية ﴿ابن وهب﴾ عن رجال من أهل العلم عن القاسم وسالم وابن شهاب وربيعة ويحيى بن سعيد ومجاهد وابن جبير وكثير من العلماء أنهم قالوا ينكح العبد أربعا ﴿ابن وهب﴾ عن ابن أبي ذئب عن ابن شهاب أنه قال ينكح العبد أربع نصرانيات ﴿ابن وهب﴾ عن جرير بن حازم أنه سمع يحيى بن سعيد

يقول القول عندنا بالمدينة في العبد يتزوج بغير اذن سيده أن سيده بالخيار ان شاء أمضاه وان شاء رده فان أمضاه فلا بأس به

في حدود العبد وكفاراته

قلت لابن القاسم أي شيء يكون العبد والحر فيه سواء في هذه الاشياء الكفارات والحدود (قال) أما الكفارات كلها فان الحر والعبد فيها سواء وأما حد الفرية فان على العبد فيه أربعين جلدة وأما الطلاق فهو ما قد علمت وأما في الظهار فكفارته في الظهار مثل كفارة الحر لان هذا كفارة وكذلك في اليمين بالله وإيلاؤه نصف إيلاء الحر وكفارته في الإيلاء مثل كفارة الحر الا أنه لا يقدر على أن يعتق (قال مالك) والصيام في كفارة اليمين للعبد أحب الى فان أطعم فأرجو أن يجزئه وكذلك الكسوة وضرب العبد اذا قعد عن امرأته سنتان نصف أجل الحر واذا اعترض عن امرأته فلم يقدر على أن يطأها نصف أجل الحر ستة أشهر نزلت قلت رأيت المكاتب يتزوج ابنة مولاة أيجوز ذلك في قول مالك (قال) لا أقوم على حفظ قول مالك (قال ابن القاسم) وأرى أنه جائز قلت وكذلك العبد يتزوج بنت مولاة برضا مولاة ورضاها (قال) هو بمنزلة المكاتب أيضاً وقد كان مالك يستقله ولست أرى به بأساً قلت رأيت المكاتب يشتري امرأته هل يفسد النكاح في قول مالك (قال) نعم ويطؤها بملك اليمين قلت وكذلك العبد المأذون له في التجارة اذا اشترى امرأته هل يطؤها بملك اليمين ويفسد النكاح في قول مالك قال نعم قلت رأيت اذا زوج الرجل عبده على من المهر (قال) على العبد الا أن يشترطه السيد على نفسه ابن وهب قال يونس عن ربيعة أنه قال في العبد ينكح قال أما الذي خطب عليه سيده وأنكحه وسمى صداقا فالصداق على سيده وأما رجل أذن في نكاح عبده لقوم خطب اليهم العبد مولاهم أو جارتهم فان الصداق على العبد بمنزلة الدين عليه ان كانت وايدة فلا يجوز صداقها الا فيما بلغ ثلث ثمنها وان كانت حرة فاسمى لها لان السيد فرط حين أذن له في النكاح فخرمتها أعظم فما عسى أن يصدق العبد قلت

أرأيت ان أذن السيد لعبده في النكاح أ يكون المهر في ذمته أم في رقبته (قال) قال مالك المهر في ذمته ﴿قلت﴾ أرأيت اذا تزوج العبد بغير اذن سيده أ يكون المهر في رقبة العبد أم لا (قال) لا يكون في رقبته ويأخذ السيد المهر الذي دفعه العبد اليها وكذلك قال لي مالك الا أن يترك لها قدر ربع دينار ﴿قلت﴾ أرأيت ان أعتق هذا العبد يوما من الدهر هل يتبعه هذه المرأة بالمهر الذي سمى لها (قال) نعم في رأيي ان كان دخل بها الا أن يكون السلطان أبطله عنه ﴿قال سحنون﴾ وان أبطله السيد أيضاً فهو باطل ﴿قلت﴾ ولم قلت اذا أبطله السلطان عنه ثم عتق بعد ذلك انه لا يلزمه في رأيك وعلى ما قلته (قال) بلغني أن مالكا يقول في العبد اذا اذن بغير اذن سيده ان ذلك دين عليه الا أن يفسخه السلطان ﴿قلت﴾ فان فسخه السلطان ثم عتق العبد بعد ذلك أ يبطل الدين عنه بفسخ السلطان ذلك الدين عنه (قال) كذلك بلغني عن مالك ﴿قلت﴾ أرأيت كل ما لزم ذمة العبد أ يكون للغرماء أن يأخذوا ذلك من العبد بعد ما يأخذ السيد خراجه من العبد ان كان عليه خراج (قال) قال مالك ليس لهم من خراج العبد شيء . قال ابن القاسم ولا من الذي يبقى في يد العبد بعد خراجه قليل ولا كثير (قال مالك) وانما يكون ذلك لهم في مال ان وهب للعبد أو تصدق به عليه أو أوصي له به قبله العبد فأما عمله فليس لهم فيه قليل ولا كثير وانما يكون دينهم الذي صار في ذمة العبد في مال العبد ان طرأ للعبد مال يوما بحال ما وصفت لك وان أعتق العبد يوما ما كان ذلك ديناً عليه يتبع به وهذا قول مالك وكل دين لحق العبد وهو مأذون له في التجارة فهذا الدين يكون في المال الذي في يده أو كسبه من تجارة بحال ما وصفت لك وليس لهم من عمل يده وخراجه قليل ولا كثير وان كان للسيد عليه دين ضرب بدينه مع الغرماء ﴿قلت﴾ أرأيت العبد اذا اشتريته امرأته وقد بنى بها كيف يهرها وعلى من يكون مهرها (قال) على عبدها ﴿قلت﴾ ولا تبطل (قال) لا وهذا رأيي لان مالكا قال في امرأة داينت عبداً أو رجل داين عبداً ثم اشتراه وعليه دينه ذلك ان دينه لا يبطل فكذلك مهر المرأة اذا اشترت زوجها لم يبطل دينها وان

كان لم يدخل بها فلامهر لها ﴿ قال سحنون ﴾ ألا ترى أنها وسيدة اغتزيا فسُخ نكاحه فلا يجوز ذلك لان الطلاق بيد العبد فلا يجوز له اخراج ما في يديه ولا هو أملك به من سيده بالاضرار ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرأيت المرأة تكاتب عبدها أيجوز له أن ينكحها في قول مالك (قال) لا يجوز لان المكاتب عبدها ألا ترى أنه ان عجز رجع رقيقا ألا ترى أنه مادام في حال الاداء فلا بأس أن يرى شعرها اذا كان وغداً دينياً لا خطب له فان كان له منظره وخطب فلا يرى شعرها وكذلك عبدها (قال) قلنا للملك أرأيت المرأة يكون لها في العبد شرك أ يصلح له أن يرى شعرها (قال) لا يصلح لها أن يرى شعرها وغداً كان أو غير وغد ﴿ قلت ﴾ وما الوغد (قال) الذي لا منظره له ولا خطب فذلك الوغد

﴿ في نكاح الحر الأمة ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت الحر كم يتزوج من الاماء في قول مالك (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً وأرى أنه ان خشي العنت فله أن يتزوج ما بينه وبين أربع ﴿ قلت ﴾ فالعبد يتزوج من الاماء فيما بينه وبين أربع في قول مالك وان لم يخف العنت على نفسه قال نعم ﴿ قلت ﴾ أفيجوز أن يتزوج الرجل أمة والده (قال) نعم في رأيي ان ذلك جائز ﴿ قلت ﴾ فان كان والده عبداً وهو حر فزوجه والده أمة (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولا أرى ذلك ﴿ قلت ﴾ أرأيت الرجل هل يجوز له أن ينكح أمة ابنه (قال) لا يجوز له ذلك ﴿ قلت ﴾ ولم لا يجوز أن يتزوج الرجل أمة ابنه (قال) لأنها كانت له رقيق فن هاهنا كره ذلك ولا حد عليه فيها ﴿ قلت ﴾ أرأيت الرجل أيجوز له أن يتزوج أمة امرأته (قال) نعم في رأيي لان مالكا قال من زنى بأمة امرأته رجم ﴿ قلت ﴾ ويجوز له أن يتزوج أمة أخيه قال نعم ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) هذا رأيي ﴿ قلت ﴾ أرأيت الرجل ان تزوج أمة والده فولدت منه ثم اشتراها أتكون أم ولد بذلك الولد أم لا في قول مالك (قال) قال مالك كل من تزوج أمة ثم اشتراها وقد كانت ولدت منه قبل أن يشتريها انها لا تكون أم ولد بذلك الولد الا

أن يشتريها وهي حامل به فتكون بذلك الولد أم ولد ألا ترى أن الولد الذي ولده
قبل أن يشتريها أنه لسيدتها الذي باعها وإن اشتراها وهي حامل به فتكون له
فتصير بهذا أم ولد ولا تصير بالذي ولدت قبل الشراء أم ولد لأنه رقيق. وأما ما
سألت عنه من اشتراء الولد امرأته من أبيه وهي حامل فاني لا أراها أم ولد وإن
اشتراها وهي حامل منه لأن الولد قد عتق على جده وهو في بطنها وإنما تكون أم
ولد إذا اشتراها وهي حامل منه ثم يعتق عليه وهو في بطنها وأما ما ثبت فيه الحرية
يعتق على من يملكه فاشتراها وهي حامل به فلا تكون به أم ولد ألا ترى أن سيدتها
لو أراد أن يبيعها لم يكن ذلك له لأنه قد عتق عليه ما في بطنها (وقال) غيره لا يجوز له
اشتراكها لأن ما في بطنها قد عتق على أبيه فهو والاجنبون سواء وإن الأخرى
التي لغير أبيه لو أراد بيعها وهي تحت زوجها باعها وكان ما في بطنها رقيقاً فهذا فرق
ما بينهما

— في الرجل يتزوج مكاتبته —

قلت: رأيت الحر أ يصلح له أن يتزوج مكاتبته (قال) لا يصلح له ذلك لأن
مالك قال لا يصلح أن يتزوج الرجل أمته فكاتبته بمنزلة أمته

— في انكاح الرجل عبده أمته —

قلت: رأيت العبد المأذون له في التجارة أو المحجور عليه إذا كانت له أمة فزوجها
سيدتها من عبده ذلك والعبد هو سيد الأمة أ يجوز هذا التزويج في قول مالك (قال)
وجه الشأن أن يتزعمها منه ثم يزوجها إياه بصداق (قلت) فإن زوجها إياه قبل أن
يتزعمها (قال) أراه انتزاعاً وأرى التزويج جائزاً ولكن أحب إلى أن يتزعمها منه ثم
يزوجها وكذلك أن أراد أن يطاء أمة عبده فانه ينبغي له أن يتزعمها منه ثم يطاءها فإن
وطئها قبل أن يتزعمها منه فإن هذا انتزاع ولكن يتزعمها قبل أن يطاءها فإن ذلك
أحب إلى (قلت) أتحفظ هذا عن مالك (قال) أما الوطء إذا أراد أن يطاءها فهو قوله

﴿ابن وهب﴾ عن محمد بن عمرو عن ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح أنه قال لا يزوج الرجل عبده أمة بغير مهر (قال ابن وهب) وقال ذلك مالك

﴿في نكاح الامة على الحرية ونكاح الحرية على الامة﴾

﴿قلت﴾ هل ينكح الامة على الحرية في قول مالك (قال) قال مالك لا ينكح الامة على الحرية فان فعل جاز النكاح وكانت الحرية بالخيار ان أحببت أن تقيم معه أقامت وان أحببت أن تختار نفسها اختارت (قال مالك) وان أقامت كان القسم من نفسه بينهما بالسوية ﴿قلت﴾ فهل لها أن تختار فراقه بالثلاث (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولا أرى أن تختار الا تطليقة وتكون أملاك بنفسها ولا أرى أن تشبه هذه الامة تمتق تحت العبد فتختار الطلاق كله لان الامة انما جاء فيها الأثر وهو قول ضعيف والناس على غير ذلك (قال مالك) والحر يتزوج الحرية على الامة لا بأس بذلك الا أن تكون لم تعلم أن تحته أمة فلها أن تختار اذا تزوجها على أمة ولم تعلم كذلك قال لي مالك ﴿ابن وهب﴾ عن ابن لهيعة والليث عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله أنه قال لا تنكح الامة على الحرية وتنكح الحرية على الامة ﴿ابن وهب﴾ عن ابن أبي ذئب عن ابن شهاب عن ابن المسيب أنه قال اذا تزوج الرجل الحرية على الامة ولم تعلم الحرية أن تحته أمة كانت الحرية بالخيار ان شاءت فارقته وان شاءت قرت معها وكان لها ان قرت الثلاثان من ماله ونفسه ﴿قال ابن وهب﴾ قال يونس وقال ذلك ابن شهاب ﴿قلت﴾ أرايت ان كانت تحته أمتان علمت الحرية بواحدة ولم تعلم بالأخرى أ يكون لها الخيار أم لا في قول مالك (قال) نعم أرى لها الخيار ألا ترى لو أن حرية تزوج عليها أمة فرضيت ثم تزوج عليها أخرى فأنكرت كان ذلك لها فكذلك هذه اذا لم تعلم بالامتين وعلمت بالواحدة ﴿قلت﴾ لم جعل مالك الخيار للحرية في هذه المسائل (قال) قال مالك انما جعلت لها الخيار لما قالت العلماء قبلي يريد سعيد بن المسيب وغيره (قال) قال مالك ولولا ما قالوا رأيت حلالا لانه حلال في كتاب الله ﴿ابن وهب﴾ عن عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه قال أخبرني سليمان بن يسار أن السنة

اذا تزوج الرجل الامة وعنده حرة قبلها فان الحرة بالخيار ان شاءت فارقت زوجها وان
 شاءت اقامت معه على ضر أمة فان اقرت على ضر أمة فلها يومان وللأمة يوم ﴿قلت﴾
 ولم جعلتم الخيار للحرة اذا تزوج الحر الامة عليها أو تزوجها على الامة والحرة لا تعلم
 (قال) لان الحر ليس من نكاحه الامة الا أن يخشى العنت فان خشي العنت وتزوج
 الامة كانت الحرة بالخيار والذي جاء فيه من الاحاديث ﴿ابن وهب﴾ قال مالك
 يجوز للحر أن ينكح أربع مملوكات اذا كان على ما ذكر الله في كتابه قال الله ومن
 لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات فمما ملكت أيمنكم من فتياتكم
 المؤمنات قال والطول عندنا المال فمن لم يستطع طولا وخشى العنت فقد ارحص الله
 تعالى له في نكاح الامة المؤمنة (قال) ابن القاسم وابن وهب وعلى بن زياد قال مالك
 لا ينبغي للرجل الحر أن يتزوج الامة وهو يجد طولا لحرة ولا يتزوج أمة اذا لم يجد
 طولا لحرة الا أن يخشى العنت وكذلك قال الله تبارك وتعالى (وقال ابن نافع) عن
 مالك لا تنكح الامة على الحرة الا أن تشاء الحرة وهو لا ينكحها على حرة ولا
 على أمة وليس عنده شيء ولا على حال الا أن يكون ممن لا يجد طولا وخشي العنت
 (قال مالك) والحرة تكون عنده ليست بطول يمنع به من نكاح أمة اذا خشي العنت
 لانها لا تصرف بتصرف المال فينكح بها ﴿ابن وهب﴾ عن مالك قال بلغني عن
 عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر سئلا عن رجل كانت تحته امرأة حرة فأراد أن
 ينكح عليها أمة فكرها أن يجمع بينهما ﴿ابن القاسم﴾ عن مالك عن يحيى بن سعيد
 عن سعيد بن المسيب أنه كان يقول لا تنكح الامة على الحرة الا أن تشاء الحرة
 فان شاءت فلها الثلثان ﴿قلت﴾. رأيت اذا لم يخش على نفسه العنت وتزوج أمة
 (قال) كان مالك مرة يقول ليس له أن يتزوجها اذا لم يخش العنت وكان يقول اذا
 كانت تحته حرة فليس له أن يتزوج أمة فان تزوجها على حرة فرق بينه وبين الامة ثم
 رجع فقال ان تزوجها خبرت الحرة (قال مالك) ولولا ما جاء فيه من الاحاديث
 لرأيت حلالا ﴿قلت﴾ رأيت العبد ان تزوج الحرة على الامة وهي لا تعلم أيكون

لها الخيار اذا علمت (قال) قال مالك لا خيار لها واذا تزوج الامة على الحرية فلا خيار للحره وكذلك قال لي مالك في هذه لان الامة من نسائه (ابن وهب) قال يونس وقال ربيعة يجوز له أن ينكح أمة على حرة (قال ابن وهب) قال يونس وقال ذلك ابن شهاب (قلت) أرايت العبد كيف يقسم من نفسه بين الحرية وبين الامة (قال) يعدل بينهما بالسوية في القسم من نفسه قال وهو قول مالك

❦ في استسرار العبد والمكاتب في أموالهما ونكاحهما بغير إذن السيد ❦

(قلت) أرايت المكاتب أيتسرر في ماله في قول مالك قال نعم (قال) ولقد سألتنا مالكا عن العبد أيتسرر في ماله ولا يستأذن سيده (قال) نعم ذلك له (ابن وهب) قال وسمعت عبد الله بن عمر يحدث عن نافع أن العبد من عبيد عبد الله بن عمر كان يتسرر من ماله فلا يرى بذلك بأسا (قال ابن وهب) فسألت مالكا عن ذلك فقال لا بأس به (قلت) أرايت المكاتب والمكاتبه أيجوز لهما أن ينكحا بغير إذن السيد في قول مالك قال لا (قلت) لم (قال) لان له فيهما الرق بعد ولا يجوز لمن عليه رق لغيره أن ينكح الا باذن من له الرق فيه فان نكحا فلا سيد أن يفسخ ذلك (قلت) أرايت إن تزوج المكاتب امرأة بغير إذن سيده رجاء الفضل أرى النكاح جائزا (قال) لا يجوز لانه ان عجز رجعا الى السيد معيا لان تزويج العبد عيب (قال) وقال لي مالك لا يتزوج المكاتب الا باذن سيده (ابن وهب) عن رجال من أهل العلم عن ابن شهاب ويحيى بن سعيد وغير واحد من أهل العلم من التابعين أنه لا بأس بأن يتسرر المملوك في ماله وان لم يذكر ذلك لسيده

❦ في الامة والحره يفران من أنفسهما والعبد يفر من نفسه ❦

(قلت) أرايت الرجل يتزوج المرأة وتخبه أنها حرة فاذا هي أمة قد كان سيدها أذن لها في أن تستخلف على نفسها رجلا يزوجها أ يكون له الخيار في قول مالك (قال) ان لم يكن دخل بها كان له أن يفارقها ولا يكون عليه من الصداق شيء وان هو

دخل بها أخذ منها الصداق الذي دفعه اليها وكان لها صداق مثلها وان شاء ثبت على
 نكاحه وكان لها الصداق الذي سمي ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن امرأة غرت من نفسها
 رجلاً وزعمت أنها حرة فظهر أنها أمة (قال) قال مالك لا يؤخذ منها المهر (قال ابن
 القاسم) وأنا أرى أن كان ذلك أكثر من صداق مثلها ترك لها صداق مثلها وأخذ
 منها الفضل ﴿قلت﴾ أرأيت الأولاد ان كانوا قد قتلوا وأخذ الاب ديتهم ثم
 استحققت الام (قال) قال مالك على الاب قيمتهم يوم قتلوا والدية للاب (قال ابن
 القاسم) وانما على الاب قيمتهم اذا كانت قيمة كل واحد منهم مثل الدية فأدنى فان
 كانت قيمة كل واحد منهم أكثر من الدية لم يكن على الاب الا الدية التي أخذ ليس
 على الاب أن يعطى أكثر مما أخذ ﴿قلت﴾ أرأيت ان استحق السيد هذه الامة
 وفي بطنها جنين (قال) الجنين حر وعلى الاب قيمته يوم تلده أمه ﴿قلت﴾ وهذا قول
 مالك (قال) نعم لان مالكا قال عليه قيمة ولده يوم يستحقهم سيد الامة ومن مات منهم
 قبل ذلك فلا شيء على الاب من قيمتهم ﴿قلت﴾ فان ضرب رجل بطنها بعد
 ما استحقها سيدها أو قبل أن يستحقها فألقت جنينا ميتا (قال) قال مالك يأخذ الاب
 فيه غرة عبداً أو أمة من الضارب عند مالك ويكون على الاب لسيد الامة عشر
 قيمة أمه يوم ضربت الا أن يكون ذلك أكثر من قيمة الغرة فلا يكون على الاب
 الا قيمة الغرة التي أخذ لانه لا يفرم أكثر مما أخذ ولا يجعل فيه على الضارب أكثر
 من الغرة لانه حر ولا يكون على ضاربه أكثر من الغرة وكذلك ولدها ما قتل منهم
 فأنما فيه دية حر وان كانت قيمته أضعاف الدية ويقتل من قتله من الاحرار عمداً وتحمل
 العاقلة الخطأ فيهم وعلى العاقلة ما جنوا وبينهم القصاص وبين الاحرار الذين جنوا
 عليهم أو جنوا هم عليهم وهذا قول مالك ﴿قلت﴾ أرأيت ان غرت أمة من نفسها
 رجلاً فتزوجها فولدت له الاولاد فأت الرجل ولم يدع مالا ثم استحقها سيدها
 وولدها أحياء أي يكون للذي استحق الامة على الاولاد شيء (قال) بلغني عن مالك أنه
 قال ان كانوا أملياء والاب حي وهو عديم أتبعهم ولم أسمع من مالك وكذلك الموت

عندى بهذه المنزلة وقد قيل انه ليس على الولد شئ **﴿ قلت ﴾** فلو كان الولد عديما
أ يكون ذلك دينا عليهم أم لا (قال) ان أيسروا رأيت ذلك عليهم كما كان يأخذ ذلك
منهم ان وجدتم أملياء **﴿ قلت ﴾** ولم جعل مالك لسيد الامة أن يتبعهم اذا كانوا
أملياء (قال) لان الغرم انما كان على أبيهم لمكان رقابهم فان لم يوجد عند الاب
شئ كان ذلك عليهم ان كانوا أملياء والموت ان كان مات الاب ولم يدع مالا اتبعهم
اذا كانوا أملياء في رأيي **﴿ قلت ﴾** أ رأيت اذا كان الذى استحق الجارية عم الصبيان
(قال) يأخذ قيمتهم منه **﴿ قلت ﴾** لم (قال) لان مالكا قال اذا ملك الرجل ابن أخيه
أو ابن أخته لم يعتق عليه قال مالك وانما يعتق على الرجل اذا ملك آباءه أو أمهاته أو
أجداده أو جداته أو ولده أو ولد ولده أو اخوته فانما يعتق عليه الاجداد والجدات
والآباء والامهات والاولاد وأولاد الاولاد والاخوة والاخوات ذرية والاخوة
للاب والام والاخوة للاب والاخوة للام من ملك شيئا من هؤلاء عتق عليه وهم
أهل الفرائض ولا يعتق عليه بنو أخيه ولا أحد من ذوى المحارم والقربات سوى
من ذكرت لك **﴿ قلت ﴾** أ رأيت ان كان الذى استحق الجارية جد الصبيان (قال)
لا شئ له من قيمتهم **﴿ قلت ﴾** أف يكون له ولاؤهم (قال) لا شئ له من الولاء عند
مالك **﴿ قلت ﴾** ولم لا تجعل له الولاء وغيره لو استحق الجارية أخذ قيمتهم فهذا الجد
اذا لم يأخذ قيمتهم لا شئ لا يكون له ولاؤهم (قال) لانهم أحرار وانما أخذت
القيمة بالسنة فلا يكون له ولاؤهم **﴿ قلت ﴾** واذا غرت أمة الاب أو أمة الابن
من نفسها والده أو ولده فتزوجها ثم ولدت له أولاداً فاستحقها الاب أو الولد
(قال) فلا شئ له من قيمتهم قال لان مالكا قال اذا ملك الرجل أخاه أو أباه أو
ولده أو ولد ولده فهو حر (وقال مالك) فى أم ولد غرت من نفسها رجلا فتزوجها
وولدت له أولاداً ثم أقام سيدها اليئنة أنها أم ولده فلم يقض له بقيمة الولد حتى مات
السيد (قال) قال مالك فلا شئ للورثة من قيمة أولاده لانهم عتقوا بعق أمهم قبل
أن يقضى على الاب بقيمة الولد فكذلك الذى استحق الجارية التى غرت أباه أو

ابنه انه لاشئ له من قيمة الاولاد لانهم اذا ملكوا عتقوا عليه كما قال لى مالك فى
 أم الولد اذا مات عنها سيدها قبل أن يقضى على الذى غرت به قيمة الاولاد ان
 الاولاد يعتقون بعقبتها فكذلك هذا الذى ملك ابن ابنه أو أخاه فى رأيى انه يعتق
 بملكه لانه اذا ملكه عتق عليه قلت يا أبا عبد الله رأيت أم الولد اذا غرت من نفسها
 فولدت أولاداً فاستحدثتها سيدها أنها أم ولده (قال) قال مالك رأى سيد الأمة
 قيمتهم على أبيهم (قال) فقلت للمالك كيف قيمتهم (قال) على قدر الرجاء فيهم والخوف
 لانهم يعتقون الى موت سيد أمهم وليس قيمتهم على أنهم عبيد (قال) فقلت للمالك
 فلو أن سيدهم استحدثهم ورفع ذلك الى السلطان فلم يقوموا حتى مات سيدهم (قال)
 لاشئ لورثة السيد على أبيهم لانهم قد عتقوا حين مات سيد أمهم بعقبة أمهم قبل أن
 يقضى بالقيمة (قال) فقلنا للمالك فلو أن رجلاً منهم قتل (قال) دية لايه دية حر ويكون
 لسيد الأمة على أبيهم قيمته يوم قتل (قال ابن النسيم) وذلك اذا كانت القيمة أدنى
 من الدية فان كانت أكثر لم يضمن الاب أكثر مما أخذ من الدية قلت يا
 أبا عبد الله رأيت اذا كانت مدبرة غرت من نفسها رجلاً فولدت له أولاداً (قال) يقوم أولادها
 على الرجاء والخوف على أنهم يرقون أو يعتقون ليس هم بمنزلة والد أم الولد وهذا
 رأيى قلت يا أبا عبد الله فان كانت مكاتبه غرت من نفسها (قال) لاشئ لمولاه على أبي الولد
 الا أن يعجز فيرجع رقيقاً فيكون على الوالد قيمة الولد لانهم ان عتقت أمهم عتقوا
 بعقبتها لانهم فى كتابتها ألا ترى أن مالكا قال فى ولد أم الولد التى غرت من نفسها
 اذا مات سيدها قبل أن يقوموا فلا شئ على أبيهم من قيمتهم فكذلك ولد المكاتبه
 اذا عتقت (قال) وأرى أن تؤخذ منه قيمتهم فتوضع على يدي رجل عدل فان عجزت
 دفع الى سيدها وان أدت كتابتها رد المال الى أبيهم قلت يا أبا عبد الله ان غرت من
 نفسها عبداً فزعمت أنها حرة فاستحدثت أ يكون أولاده أحراراً أم رقيقاً (قال) الولد
 رقيق قلت يا أبا عبد الله سمعته من مالك قال لا قلت يا أبا عبد الله ولم جعلتهم رقيقاً وإنما أعتقت
 أولاد الحر منها اذا غرت وهى أمة بظن الحر أنها حرة فلم لا تمتق الاولاد أيضا بظن

العبد أنها حرة (قال) لاني لا بد لي من أن أجعل الاولاد تبعاً لاحد الابوين فأنا ان جعلتهم تبعاً للام فهم عبيد وان جعلتهم تبعاً للاب فهم رقيق فجعلتهم تبعاً للام لان العبد لا يفرم قيمتهم وهذا رأيي ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً أخبرني أن فلانة حرة ثم خطبتها فزوجنيها غيره فولدت لي أولاداً ثم استحققت أمة أيكون لي على الذي أخبرني أنها حرة شيء أم لا في قول مالك (قال) لا شيء لك عليه ﴿قلت﴾ فلو أنه قال لي هي حرة وخطبتها اليه فزوجنيها فولدت لي أولاداً ثم ظهر أنها أمة أيكون لي على الذي أخبرني أنها حرة وزوجنيها شيء أم لا (قال) لا شيء لك عليه الا أن يكون علم أنها أمة فقال لك انها حرة فزوجكها فاذا علم أنها أمة فقال لك هي حرة فزوجكها فولدت لك أولاداً فاستحق رجل رقبها فانه يأخذ جارته ويأخذ منك قيمة الاولاد ولا ترجع أنت بقيمة الاولاد على الذي غرك وزوجك وأخبرك أنها حرة وهو يعلم أنها أمة لانه لم يفرك من الاولاد (قال) وأما الصداق فيكون على الزوج ويرجع به الزوج على الرجل الذي غره ﴿قلت﴾ أفتحفظه عن مالك أنه لا يرجع عليه بقيمة الاولاد (قال) لا أقوم على حفظه الساعة ﴿قلت﴾ والمهر الذي قلت يرجع به على الذي غره أتحفظه عن مالك (قال) لا وهو رأيي ﴿قلت﴾ ولا يكون الرجل غاراً منها الا بعد ما يعلم أنها أمة وزوجها اياه هو نفسه فهذا الذي يكون قد غر منها وأما ان أخبره أنها حرة وقد علم أنها أمة وزوجها غيره فان هذا لا يكون غاراً ولا يكون عليه شيء قال نعم ﴿قلت﴾ أرايت ان زوجني وقال لي هي حرة وقد علم أنها أمة وأخبرني أنه ليس بوليها أهو غار (قال) اذا علم أنه ليس بوليها ثم وجدها على غير ما أخبره فلا شيء عليه من غرم الصداق في رأيي ﴿قلت﴾ أرايت الرجل يتزوج المرأة ويخبرها أنه حر فيظهر أنه عبد ويجيز سيده نكاحه أيكون لها أن تختار فراقه في قول مالك (قال) قال مالك نعم لها أن تختار فراقه ما لم تتركه يطؤها بعد معرفتها بأنه عبد ﴿ابن وهب﴾ عن يونس عن ابن شهاب أنه قال في عبد انطلق الى حي من المسلمين فحدثهم أنه حر فزوجوه امرأة حرة وهو عبد ولم تعلم المرأة بذلك (قال)

السنة في ذلك أن يفرق بينهما حين تعلم بذلك ثم تعتد عدة الحرة المسلمة ويجلد العبد نكالا لما كذبها وخبأها وأحدث في الدين ﴿قلت﴾ لابن القاسم أ يكون فراق هذه عند غير السلطان (قال) ان رضى بذلك الزوج وهي فتمم والا فرق السلطان بينهما ان أبى الزوج اذا اختارت فراقه ﴿ابن وهب﴾ عن يونس عن ابن شهاب أنه قال قضى عمر بن الخطاب في فداء الرجل ولده من أمة قوم وذلك أن رجلا من بني عذرة نكح وليدة اتت له الى بعض العرب فجاء سيدها ليأخذها وقد ولدت للعذري أولاداً فرفع ذلك الى عمر بن الخطاب فقضى له في ذلك بالنرم مكان كل انسان من ولده جارية بجمارية و غلام بغلام (قال مالك) بلغني ذلك عن عمر بن الخطاب أو عن عثمان بن عفان

﴿عيوب النساء﴾

﴿قلت﴾ أ رأيت لو أن رجلا زوج ابنته وبها داء قد علنه الاب مما ترد منه الحرائر فدخل بها زوجها فرجع الزوج على الاب أ يكون للاب أن يرجع على الابنة بشئ مما يرجع به الزوج عليه اذا ردها الزوج وقد مسها (قال) لم أسمع من مالك ذلك ولا أرى ذلك له

﴿في عيوب النساء والرجال﴾

﴿قلت﴾ أ رأيت ان تزوج رجل امرأة فأصابها معيبة من أى العيوب يردها في قول مالك (قال) قال مالك يردها من الجنون والجذام والبرص والعيب الذى في الفرج ﴿قلت﴾ أ رأيت ان تزوجها وهو لا يعرفها فاذا هي عمياء أو عوراء أو قطعاء أو شلاء أو مقعدة أو قد ولدت من الزنا (قال) قال مالك لا ترد ولا يرد من عيوب النساء في النكاح الا من الذى أخبرتك به ﴿قلت﴾ أ رأيت ان كان العيب الذى بفرجها انما هو قرن أو حرق نار أو عيب خفيف أو عفل يقدر معه على الجماع أ يكون هذا من عيوب الفرج التى ترد بها في النكاح في قول مالك أم انما ذلك العيب عند

مالك اذا كانت قد خلطت أو نحو هذا من عيوب الفرج الذي لا يستطيع الزوج معه الجماع مثل العفل الكبير ونحوه من العيوب التي تكون في الفرج (قال) قال مالك قال عمر بن الخطاب ترد المرأة في النكاح من الجنون والجذام والبرص (قال مالك) وأنا أرى داء الفرج بمنزلة ذلك فما كان مما هو عند أهل المعرفة من داء الفرج ردت به في رأيي وقد يكون من داء الفرج ما يجمع معه الزوج ولكنها ترد منه ألا ترى أن المجنونة يقدر على جماعها وكذلك الجذماء والبرصاء ولكنها ترد منه فكذلك عيوب الفرج ﴿ قلت ﴾ أ رأيت الرجل يتزوج المرأة ويشترط أنها صحيحة فيجدها عمياء أي يكون له أن يردها بشرطه الذي شرط أو شلاء أو متعمدة (قال) نعم ان كان اشترط ذلك على من أنكحه فله أن يرد ولا شيء عليه من صداقها اذا لم يبن بها فان بنى فلها مهر مثلها بالميسر ويتبع هو الولي الذي أنكحها اذا كان قد اشترط ذلك عليه أنه ليس له عمياء ولا قطعاء ولا ما أشبه ذلك فزوجه على ذلك الشرط لان مالكا سئل عن رجل تزوج امرأة فاذا هي لقية (قال) مالك ان كانوا زوجوه على نسب فله أن يرد وان كانوا لم يزوجه على نسب فالنكاح له لازم ورواه ابن وهب أيضا عن مالك (قال) وقال مالك فيمن تزوج سوداء أو عوراء أو عمياء لم يردها ولا يرد من النساء في النكاح الا من العيوب الاربعة الجنون والجذام والبرص والعيوب في الفرج وانما كان على الزوج أن يستخير لنفسه فان اطمان الى رجل فكذبه فليس على الذي كذبه شيء الا أن يكون ضمن ذلك له ان كانت الجارية على خلاف ما أنكحه عليه فأراه حيثنذ مثل النسب الذي زوجوه عليه وأراه ضامنا ان كانت على خلاف ما ضمن اذا فارقها الزوج ولم يرضها ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان تزوجت امرأة رجلا في عدتها غرته ولم تعلمه أنها في عدتها (قال) بلغني أن مالكا قال في رجل غرّ من وليته فزوجها في عدتها ودخل بها زوجها ثم علم بذلك الزوج (قال) مالك أرى النكاح مفسوخا ويكون المهر على من غره فكذلك هذه اذا غرت من نفسها الا أنه يترك لها قدر ما استحلّت به ﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو أن رجلا تزوج

امرأة فانتسب لهم الى غير أبيه وتسمى بغير اسمه (قال) أخبرني من أثق به أن مالكا سئل عن رجل تزوج امرأة فأصابها لزنية (قال) قال مالك ان كانوا زوجوها منه على نسب فأرى له الخيار وان كانوا لم يزوها منه على نسب فلا خيار له (قال ابن القاسم) وأرى لها المهر عليه ان كان دخل بها ويكون ذلك له على من غره الا أن لا يكون غره منها أحد وهي التي غرت من نفسها فيكون ذلك عليها فكذلك التي تزوجت على نسب فغرها فهي بالخيار **قلت** : أرأيت ان كان الرجل لقية وتزوجها على نسب ثم علمت بعد أنه لقية (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا ولكني أرى في المرأة أن لها أن ترده ولا تقبله اذا كان انما تزوجها على نسب وكان لقية مثل ما قال مالك في المرأة **قلت** : أرأيت ان تزوجته وهو محبوب أو خصي وهي لا تعلم بذلك ثم علمت أيكون لها الخيار (قال) قال مالك اذا تزوجته وهو خصي ولم تعلم بذلك كانت بالخيار اذا علمت ان شاءت أقامت معه وان شاءت فارقتة فالمحبوب أشد **قلت** : أرأيت المحبوب اذا تزوجها أو الخصي وهي لا تعلم فاختارت الفراق أتكون عليها العدة أم لا (قال) ان كان يظأ فعليها العدة وان كان لا يظأ فلا عدة عليها **قلت** : أرأيت ان اختارت ثلاثا (قال) ليس ذلك لها وانما الخيار لها في واحدة وتكون باننا **قلت** : وهذا قول مالك قال نعم **قلت** : أرأيت اذا تزوجت محبوب الذكر قائم الخصي فاختارت فراقه وقد دخل بها أتجعل عليها العدة (قال) ان كان مثله يولد له فعليها العدة (قال ابن القاسم) ويسئل عن ذلك فان كان يحمل لئله رأيت الولد لازماله وان كان يعلم أنه لا يولد لئله لم أر أن يلزمه ولا يلحق به **قلت** : أرأيت ان تزوجت محبوبا أو خصيا وهي تعلم بذلك (قال) فلا خيار لها كذلك قال مالك (قال) قال مالك اذا تزوجت خصيا وهي لا تعلم فلها الخيار اذا علمت فقول مالك انها اذا علمت فلا خيار لها (قال) ولم أسمع من مالك في العنين اذا تزوجها وهي تعلم أنه عنين شيئا ولكن هذا رأيي ان كانت علمت أنه عنين لا يقدر على الجماع رأسا وأخبرها بذلك فتزوجته على ذلك على علم أنه لا يظأ فلا خيار لها **قلت** :

أرأيت امرأة الغنيين أو الخصى أو المحبوب إذا علمت به ثم تركته قلم ترفعه الى
السلطان وأمكنته من نفسها ثم بدا لها فرفعته الى السلطان (قال) أما امرأة الخصى
والمحبوب فلا خيار لها إذا أقامت معه ورضيت بذلك فلا خيار لها عند مالك . وأما
الغنيين فإن لها أن تقول اضربوا له أجل سنة لان الرجل ربما تزوج المرأة فاعترض
له دونها ثم يفرق بينهما ثم يتزوج أخرى فيصيبها وتلد منه فتقول هذه تركته وأنا
أرجو لان الرجال بحال ما وصفت لك فذلك لها الا أن يكون قد أخبرها أنه لا يجمع
وتهدمت على ذلك فلا قول لها بعد ذلك (قلت) ويكون فرقه تطلقه قال نعم (ابن
وهب) عن مالك والليث ورجال من أهل العلم أن يحيى بن سعيد حدثهم عن ابن
المسيب قال قال عمر بن الخطاب أيما رجل نكح امرأة وبها جنون أو جذام أو برص
فسها فلها صداقها بما استحل من فرجها وكان ذلك لزوجها غرما على وليها (قال سحنون)
قال مالك وإنما يكون ذلك لزوجها غرما على وليها إذا كان وليها الذي أنكحها أباهما
أو أخاها أو من يرى أنه يعلم ذلك منها فأما إذا كان وليها الذي أنكحها ابن عم
أو مولى أو من العشيرة أو السلطان ممن يرى أنه لا يعلم ذلك منها فليس عليه فيها غرم
وترد المرأة ما أخذت من صداقها ويترك لها قدر ما يستحل به فرجها (قال ابن وهب)
قال الليث قال يحيى وأشك في الجنون أو العفل غير أنه ذكر أحدهما (ابن وهب)
عن عامر بن مرة اليحصبي عن ربيعة أنه قال أما ان هو علم بدلها ثم وطئها بعد ذلك
فقد وجبت له وأما ما ردد به المرأة عن الزوج فما قطع عن الزوج منها اللذة مما يكون
من داء النساء في أرحامهن من الوجع المفضل من الجنون والجذام والبرص وكل
ذلك جائز عليه إذا بلغته المسئلة وبلغ عنه الخبر وكان ظاهرا لا يرد من ذلك الا الشيء
الخفي الذي لا يعلمه الا المرأة وأولياؤها وترد على المغرور الذي تزوجها صداقه الا
أن تعاوض المرأة من ذلك بشيء (قال ابن وهب) وأخبرني الثقة عندي أن علي بن
أبي طالب قال يرد النكاح من أربعة من الجنون والجذام والبرص والقرن (ابن
وهب) عن عمرو بن دينار عن عبد الله بن عباس مثله (ابن وهب) عن عبد العلاء

ابن سعيد الجيشاني أن محمد بن عكرمة المهري حدثه أنه تزوج امرأة فدخل عليها يوما وعليها ملحفة فنزعها عنها فاذا هو يرى بباطن فخذها وضحا من بياض فقال خذي عليك ما حفتك ثم كلم عبد الله بن يزيد بن جذام فكتب له إلى عمر بن عبد العزيز فكتب عمر بن عبد العزيز أن استخلفه بالله في المسجد أنه ما تلذذ منها بشيء منذ رأى ذلك بها وأحلف اخوتها أنهم لم يعلموا بالذي كان بها قبل أن يزوجهما فان حلقوا فأعط المرأة من صداقها ربه **﴿ ابن وهب ﴾** عن مالك بن أنس قال بلغني عن ابن المسيب أنه قال إنما رجل تزوج امرأة وبه جنون أو ضرر فانها تخير فان شاءت قرّت وان شاءت فارقت **﴿ ابن وهب ﴾** عن مخزومة عن أبيه عن ابن المسيب وابن شهاب مثله **﴿ قال ابن وهب ﴾** قال لي مالك فأرى الضرر الذي أراد ابن المسيب هذه الاشياء التي ترد المرأة منها **﴿ ابن وهب ﴾** عن عميرة بن أبي ناجية ويحيى بن أيوب عن يحيى بن سعيد مثل قول ابن المسيب وابن شهاب أنها تخير

﴿ تم كتاب النكاح الثاني من المدونة الكبرى والحمد لله رب العالمين ﴾
(وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله وصحبه وسلم)

— ❦ —
❦ ويليهِ كتاب النكاح الثالث ❦

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامى وآله وصحبه وسلم ﴾

﴿ كتاب النكاح الثالث ﴾

﴿ النكاح بصداق لا يحل ﴾

﴿ قال سحنون ﴾ قلت لعبد الرحمن بن القاسم أرايت لو أن رجلا تزوج امرأة وجعل مهرها عبداً له على أن زاده المرأة دارها أو زاده مائة درهم (قال) لا يجوز هذا النكاح عند مالك وهو مفسوخ ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وسمعت مالكا قال في رجل تزوج امرأة على أن أعطته خادمها بكذا وكذا درهما (قال مالك) لا يجوز هذا النكاح ﴿ قال ﴾ وقال مالك لا يجتمع في صفقة واحدة نكاح وبيع (وقال) بعض الرواة في هذه المسئلة اذا كان يتقى مما يعطى الزوج ربع دينار فصاعداً فالنكاح جائز ﴿ قلت ﴾ أرايت ان كان هذا الذى تزوج هذه المرأة في صفقة واحدة مع البيع ان كان قد دخل بها أبطل نكاحه أيضا في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا الا أن مالكا قال في الرجل يتزوج المرأة على الصداق المجهول على ثمرة نخل قبل أن يبدو صلاحها أو على بعير شارد أو على عبد آبق أو على مافي بطن أمته انه ان لم يدخل بها فترق بينهما وان دخل بها لم يفسخ نكاحهما وثبت وكان لها صداق مثلها وكان الذى سمى لها من الفرر لزوجها الا أن قبض الجنين بعد ما ولد أو العبد الآبق بعد ما رجع أو البعير الشارد بعد ما أخذ ويحول في يديها باختلاف أسواق أو نماء أو نقصان فيكون لها وتغرم قيمته يوم قبضته لزوجها وأما الثمرة فعليها مكيلة ما جدت من الثمرة أو حصدت من الحب وما فات من هذا كله قبل أن تقبضه فهو من الزوج وما فات

من هذا بعد ما قبضته وان لم يحل باختلاف أسواق ولا نماء ولا نقصان فهو من المرأة
أبداً حتى ترده لانه في ضمانها يوم قبضته ألا ترى أن زيادته لها ونقصانه عليها
﴿سحزون﴾ وهذا في غير الثمرة التي لم يبد صلاحها ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً
من المسلمين تزوج امرأة على ثمرة فدخل بها أو لم يدخل بها أو تطاول زمانه معها حتى
ولدت له أولاداً أيجيز النكاح ويجعل للمرأة صداق مثلها أم لا يجيزه (قال) اذا دخل
بها كان لها صداق مثلها وهو بمنزلة الجنين في بطن أمه أو البعير الشارد أو الثمر الذي
لم يبد صلاحه فان لم يدخل بها فسخ نكاحهما ولم يثبتا ﴿قلت﴾ أرايت ان تزوجها
على ما تلد غنمه هذه السنة (قال) قال مالك في المرأة تزوج على الجنين انه ان دخل
بها كان له صداق مثلها وان لم يدخل بها فسخ نكاحهما ﴿قلت﴾ أرايت ان تزوج
رجل امرأة على عبد على أن زاده المرأة ألف درهم (قال) قال مالك لا يجوز هذا
النكاح ﴿قلت﴾ فما يقول مالك في رجل نكح امرأة على دراهم بأعيانها (فقال) قال
لى مالك من باع سلعة بدراهم بأعيانها غائبة لم يصلح ذلك الا أن يشترط عليه أنها ان
تلفت فعليه بدلها وان لم يشترط عليه ذلك فلا خير في هذا البيع (قال) والنكاح مثل
هذا في رأيي الا أن يقول أتزوجك بهذه الدنانير بأعيانها وهي في يديه ويدفعها اليها
فلا بأس بذلك وكذلك البيع ﴿قلت﴾ فان وجب النكاح والبيع بها ثم استحق رجل
تلك الدنانير من يدى المرأة أو البائع (قال) البيع والنكاح جائزان ويكون على
المشتري وعلى الزوج دنانير مثلها

﴿النكاح بصداق مجهول﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان تزوجها على بيت وخادم أيجوز هذا في قول مالك قال نعم (قال
مالك) ولها خادم وسط قال والبيت الناس فيه مختلفون ان كانت من الاعراب فيوت
قد عرفوها لهم شورة قد عرفوها وشورة الحضرة لا تشبه شورة البادية ﴿قلت﴾
أرايت ان تزوجها على بيت من بيوت الحضرة (قال) ذلك جائز اذا كان معروفاً مثل
ما وصفت لك في البادية وكذلك قال مالك ﴿قلت﴾ فيجوز أن يتزوجها على شوار

بيت (قال) نعم اذا كان الشوار أمراً معروفاً عند أهل البادية ﴿ قلت ﴾ تحفظه عن مالك (قال) نعم ولكل قدره من الشورة ﴿ قلت ﴾ أرايت ان تزوجها على عشرة من الابل أو مائة من الغنم أو مائة من البقر ولم يصفها أى الاسنان يجعل لها في قول مالك (قال) وسط من ذلك لان مالكا قال ذلك في الرقيق ﴿ قلت ﴾ أرايت ان تزوجها على عبد ولم يصفه وليس بعينه فأراد أن يدفع الزوج اليها قيمة ذلك دنانير أو دراهم (قال) قال مالك عليه عبد وسط فأرى على الزوج عبداً وسطاً وليس له أن يدفع دنانير ولا دراهم الا أن تشاء المرأة ذلك ﴿ قلت ﴾ فان تزوجها على عرض من العروض موصوف ليس بعينه ولم يضرب لذلك أجلاً أيجوز في قول مالك هذا النكاح أم لا (قال) نعم هو جائز ألا ترى أنه يتزوج على عبد ولا يصفه ولا يضرب له أجلاً وليس بعينه فيكون عليه عبد وسط حال فكذلك هذا اذا وصفه فذلك جائز وهذا هاهنا لا يحمل يحمل البيوع وهو على النقد ألا ترى أنه يتزوج المرأة بمائة دينار ولا يسمى أجلاً فتكون نقداً ﴿ قلت ﴾ أرايت ان تزوج على عبد ولم يصفه أيجوز هذا النكاح (قال) قال مالك نعم النكاح جائز ويكون عليه عبد وسط ﴿ قلت ﴾ وكذلك لو اختلفت منه امرأته على عبد ولم تسمه ولم تصفه أ يكون عليها عبد وسط (قال) نعم

﴿ في الصداق يوجد به عيب أو يوجد به رهن فهلك ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت ان تزوجها على قلال من خل بأعيانها فأصابها خيراً (قال) أراها بمنزلة التي تزوجت على مهر فأصاب بمهرها عيباً أنها ترده وتأخذ مثله ان كان مما يوجد مثله أو قيمته ان كان مما لا يوجد مثله ﴿ قلت ﴾ أرايت ان تزوجت المرأة على صداق مسمى وأخذت به رهناً وقيمة الرهن الذي أخذت مثل صداقها الذي سموا سواءً فهلك الرهن عندها (قال) قال مالك ان كان حيواناً فلا شئ عليها والمصيبة من زوجها وان كان تما تغيب عليه المرأة فهلك عندها فهو منها ﴿ قلت ﴾ أرايت ان تزوجها ولم يفرض لها صداقاً فأخذت منه رهناً بصداق مثلاً فهلك الرهن عندها

(قال) اذا أخذت منه رهنا مثل صداقها فضع فهذا والذي سألت عنه سواء
﴿ قلت ﴾ أرأيت ان تزوجها على غير مهر مسمى ففرض لها نصف دار له ورضيت
بذلك أيكون فيها الشفعة في قول مالك (قال) نعم

﴿ في صداق السر ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان سمى في السر مهراً وأعلن في العلانية مهراً (قال) قال مالك
يؤخذ بالسر ان كانوا قد أشهدوا على ذلك عدولا

﴿ في صداق الفرر ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان تزوج رجل امرأة بألف درهم فان كانت له امرأة أخرى
فصداقها ألفان (قال) هذا من الفرر وهو مثل البعير الشارد فيما فسرت لك لأن هذا
لا يجوز في البيوع عند مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان تزوجها على ألف درهم فان
أخرجها من القسطاط ففهرها ألفان (قال) قال مالك في الرجل يتزوج المرأة بألفين
وتضع له ألف درهم على أن لا يخرج بها من بلدها ولا يتزوج عليها فيريد أن يخرج بها
أو يتزوج عليها (قال) ذلك له ولا شيء عليه ان خرج بها أو تزوج عليها وسمعت منه
غير عام ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وأخبرني الليث أن ربيعة قال الصداق ما وقع به النكاح
ولم ير لها شيئاً ومثلك عندى مثله ولانه إنما فرض لها صداقها ألف درهم ثم قال
لها ان خرجت بك من القسطاط زدتك ألفاً أخرى فله أن يخرجها ولا شيء عليه
ألا ترى لو أن رجلاً قال لامرأته ان أخرجتك من هذه الدار فلك ألف درهم فله
أن يخرجها ولا شيء عليه (قال) لى مالك ولو فعل ذلك بعد وجوب العقدة ولها عليه
ألف درهم من صداقها فوضعت ذلك له على أن لا يخرج بها أولاً يتزوج عليها أولاً
يتسرر قبيل ذلك (قال مالك) له أن يتزوج وأن يخرجها وأن يتسرى عليها فان فعل
شيئاً من ذلك فلها أن ترجع عليه بما وضعت عنه من ذلك (قال) لى مالك ولا يشبه هذا
الأول وانما ذلك شيء زادوه في الصداق وليس بشيء وان وجب النكاح بما سمى

لها من الصداق ﴿قال سحنون﴾ وقال علي بن زياد اذا سمت صداق مثلها ثم حطت منه في عقدة نكاحها على ما شرطت عليه فان ذلك اذا فعله الزوج لا يسقط ما وضعت عنه وأما اذا زادت على صداق مثلها فوضعت الزيادة على ما شرطت عليه فتلك الزيادة التي وضعت للشرط باطلة ﴿قال سحنون﴾ وكذلك أخبرنا به ابن نافع عن مالك بمثل قول علي بن زياد

— ﴿الصداق بالعبد يوجد به عيب﴾ —

﴿قلت﴾ أرأيت ان تزوج رجل امرأة على عبد بعينه فدفعه اليها ثم أصابت المرأة بالعبد عيبا (قال) قال مالك ترده ولها قيمته وهذا مثل البيوع سواء فان كان قد فات العبد عندها بعثا أو بشيء يكون فواتها على الزوج قيمة العيب وان كان قد دخله عيب مفسد فالمرأة بالخيار ان شاءت حبست العبد ورجعت بقيمة العيب وان أحببت ردت العبد ومانقصة العيب عندها ورجعت بالقيمة. والخلع عندي به مثل التزويج سواء للزوج أن يرجع بقيمة العيب ان كان قد دخله استهلاك عنده أو يرده ان كان بحاله وان كان قد دخله عيب مفسد كان بالخيار ان شاء رده ورد مانقصة العيب وان شاء حبسه ورجع بقيمة العيب ﴿قلت﴾ أرأيت ان تزوجها على أمة لها زوج ولم يخبرها بذلك أيكون لها أن تردها وتأخذ قيمتها (قال) نعم لان مالك قال في هذا يرد بالعيب فالأمة اذا كان لها زوج فذلك عيب من العيوب فالكاح والبيوع في هذا سواء وكذلك الخلع في هذا سواء

— ﴿الرجل يزوج ابنته ويضمن صداقها﴾ —

﴿قلت﴾ أرأيت لو أن رجلا تزوج ابنته وضمن الصداق لها أيكون للبنت أن تأخذ الاب بذلك الصداق في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ ويرجع به الاب نسي الزوج (قال) لا يرجع الاب على الزوج لان ضمانه الصداق عنه في هذا الموضع صلة منه له وانما التزويج في هذا على وجه الصلة والصدقة فلا يرجع عليه بشيء مما ضمن عنه

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان مات الاب قبل أن تقبض البنت صداقها (قال) قال مالك تستوفيه من مال أبيها اذا كانت عتقة النكاح انما وقعت بالضمان وانما مثل ذلك مثل الرجل يقول للرجل بع فلانا فرسك أو دابتك والتمن لك على فباعه فهو ان هلك الضامن ولم يقبض البائع التمن فان ذلك التمن مضمون في مال الضامن يستوفيه منه ان كان له مال ﴿ قلت ﴾ فان لم يكن له مال أيرجع على مشتري الدابة بشيء أم لا (قال) لا يرجع عليه بشيء عند مالك ﴿ قال ﴾ وقال مالك وكذلك المرأة لو دخل بها ثم مات الضامن للصداق وليس له مال ولم تقبض شيئاً من صداقها انه لا شيء لها على الزوج ﴿ قلت ﴾ فان لم يكن دخل بالمرأة ولم يدع الميت مالا (قال) فلا سبيل للزوج الى الدخول حتى يعطيها مهرها ﴿ قال ﴾ ولقد سألت مالكا عن الرجل يزوج ابنه الصغير في حجره ولا مال لابن فيموت الاب ولم تقبض المرأة صداقها فتقول الورثة لابن لم تقبض عطيتك فنحن نقاصك بما تقبض المرأة بمورثك مما ضمن أبوك عنك (قال مالك) تأخذ المرأة صداقها من مال الاب ويدفع الى الابن ميراثه كاملاً مما بقي ولا تقاصه اخوته بشيء مما تقبض المرأة ﴿ قلت ﴾ ونحوها المرأة الغرماء (قال) نعم تنحصر الغرماء عند مالك ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وليس هذه الوجوه فيما حملنا عن مالك وسمعنا منه على وجه حمالة الدين مما يتحمل به ويرجع المتحمل على الذي تحمل عنه (قال) وقال لي مالك وكذلك الرجل الذي له الشرف يزوج الرجل ويضمن الصداق عنه فهذا لا يتبعه بشيء ﴿ قال ﴾ قلنا لمالك فالرجل يزوج ابنه ويضمن عنه الصداق والابن قد بلغ فيدفع الاب الصداق الى المرأة فيطلقها الابن قبل أن يدخل بها لمن ترى نصف الصداق (قال مالك) للاب أن يأخذه وليس لابن منه شيء (قال مالك) ولو لم ينقدها شيئاً أخذت المرأة نصف الصداق من الاب ولم يتبع الاب الابن بشيء مما أدى عنه الاب ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وانما مثل هذا الذي يزوج ابنه ويضمن عنه أو زوج أجنبيا وضمن عنه مثل ما لو أن رجلاً وهب لرجل ذهباً ثم قال لرجل بع فرسك بالذي وهبت له من الذهب وذلك قبل أن يقبض

الموهوب له هبته وهو ضامن لك على حتى أدفعه إليك فقبض الرجل الفرس وأشهد على الواهب بالذهب فان هذا الوجه يثبت للبائع على الواهب وان هلك الواهب قبل أن يقبض البائع الذهب ولم يجد له مالا فلا يرجع على الموهوب له بشئ من ثمن الفرس وانما وجب ثمن الفرس للبائع على الواهب. فكذلك الصداق على هذا بيني وهذا محمله (ابن وهب) عن يونس أنه سأل ربيعة عن صداق الولد اذا زوجه أبوه قال إن كان ابنه غنيا فعلى ابنه فان لم يكن له مال فعلى أبيه (قال ابن وهب) قال أبو الزناد حيث وضعه الاب فهو جائز ان جمعه على ابنه لزمه فانما هو وليه (ابن وهب) عن الليث عن يحيى بن سعيد أنه قال اذا أنكح الرجل ابنه صغيراً أو كبيراً وليس له مال فالصداق على الاب ان مات أو عاش وان كان لواحد منهما مال فالصداق عليه في ماله الا أن يكون الوالد شرط على نفسه الصداق في ماله (قال ابن وهب) وقال مالك ان زوج ابنه صغيراً لا مال له فالصداق على الاب ثابته في ماله لا يكون على ابنه وان أيسر ولا يكون لابنه أن يأخذ من ماله شيئاً بعد أن ينكحه فانما ذلك بمنزلة ما أنفق عليه (قال ابن وهب) قال مالك وان زوجه بنقد وآجل وهو صغير لا مال له فدفع النقد ثم يحدث لابنه مال فيريد أبوه أن يجعل بقية الصداق الآجل على ابنه (قال) لا يكون ذلك له وهو عليه كله

الرجل يزوجه ابنه صغيراً في مرضه ويضمن عنه الصداق

(قلت) أرأيت لو أن رجلاً زوج ابنه صغيراً في مرضه وضمن الصداق أيجوز هذا أم لا في قول مالك (قال) قال مالك لا يجوز أن يضمن عن ابنه وهو مريض لان ذلك وصية لو ارث فلا تجوز (قلت) فيكون نكاح الابن جائزاً أم لا في قول مالك (قال) ذلك جائز عند مالك ويكون الصداق على الابن ان أحب أن يدفع الصداق ويدخل بامرأته والا لم يلزمه الصداق ويفسخ النكاح (قلت) أرأيت ان كان صغيراً لا يعرب عن نفسه فأبطلت ما ضمن الاب عنه فقامت المرأة تطلبه بحقها وقالت قد أبطلت مهرى للصبي الذي ضمن لي الاب فأين يجعل مهرى (قال ابن القاسم) أرى

ان كان له وليٌّ أو وصيٌّ نظر في ذلك للصبيِّ بعد موت الاب ان كان للصبيِّ مال فان رأى أن يجيزله ذلك ورأى ذلك وجه غبطة ورأى أن يدفع من ماله دفع وثبت النكاح وان رأى غير ذلك فسخه ﴿قلت﴾ فان طلبت المرأة ما ذكرت لك في مرض الاب قبل موته (قال) ليس لها في مال الاب شيء وقد قال مالك فيما ضمن الاب عن ابنه في مرضه لا يعجبنى هذا النكاح ﴿قلت﴾ أرايت ان صحح الاب الذي زوج ابنه في مرضه وضمن عنه الصداق أيجوز ما ضمن عنه اذا صحح في قول مالك (قال) اذا صحح فذلك جائز وذلك ضامن عليه لازم له وان مرض بعد ما يصح فان الضمان قد ثبت عليه

— النكاح بصداق أقل من ربع دينار —

﴿قلت﴾ أرايت ان تزوجها على عرض قيمته أقل من ثلاثة دراهم أو على درهمين (قال) أرى النكاح جائزا ويبلغ بها ربع دينار ان رضى بذلك الزوج وان أبى فسخ النكاح اذا لم يكن دخل بها وان دخل بها أكمل لها ربع دينار وليس هذا النكاح عندى مثل نكاح التفويض ﴿قلت﴾ لم أجزته (قال) لاختلاف الناس في هذا الصداق لان منهم من يقول ذلك الصداق جائز ومنهم من يقول لا يجوز ﴿قال﴾ سحنون ﴿وقد قال﴾ بعض الرواة لا يجوز قبل الدخول بالدرهمين وان أتم الزوج ربع دينار فان فات بالدخول فلها صداق مثلها لان الصداق الاول لم يكن يصلح المقابلة والنكاح مفسوخ قبل الدخول وبعد الدخول لانه كانه تزوج بلا صداق ﴿قلت﴾ أرايت ان طلقها قبل البناء أيجعل لها نصف الدرهمين أم المتعة أم نصف ربع دينار (قال) لها نصف الدرهمين ﴿قلت﴾ لم (قال) لانه صداق قد اختلف فيه وان الزوج لو لم يرض أن يبلغها ربع دينار لم أجبره على ذلك الا أن يكون قد دخل بها فهو اذا طلق فليس لها الا نصف الدرهمين لاختلاف الناس في أنه صداق (قال) ولا أرى لأحد أن يتزوج بأقل من ربع دينار ﴿قلت﴾ أرايت ان تزوجها على درهمين ولم ين بها أيفسخ هذا النكاح أم يقر ويدفع لها الى صداق مثلها أو يدفع لها الى أدنى ما يستحل

به النساء في قول مالك . وكيف ان كان قد بنى بها ما ذا يكون لها من الصداق وهل يترك هذا النكاح بينهما لا يفسخ اذا كان قد بنى بها (قال) بلغنى عن مالك أنه قال ان أمهرها ثلاثة دراهم قبل أن يدخل بها أقرّ النكاح ولم يفسخ يقال ابن القاسم رحم وأرى ان كان قد دخل بها أن يجبر على ثلاثة دراهم ولا يفرق بينهما يقول قلت رحم أرايت ان تزوجها ولم يفرض لها ولم يبن بها حتى طلقها ونصف مهر مثلها أقل من المتعة أ يكون لها نصف مهر مثلها أم المتعة (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً الا أن مالكا قال كل مطلقة لم يفرض لها ولم يبن بها زوجها حتى طلقها فلها المتاع ولا شيء لها من الصداق وكذلك السنة

— نصف الصداق —

يقول قلت رحم أرايت الرجل اذا تزوج المرأة ولم يسم لها صداقاً ثم سمي لها بعد ذلك بزمان الصداق وذلك قبل البناء بها فرضيت بما سمي لها أو رضى به الولي فطلقها قبل البناء وبعد ما سمي لها الا أن التسمية لم تكن في أصل النكاح أ يكون لها نصف هذه التسمية أم يكون لها المتعة ولا يكون لها من هذه التسمية شيء لانها لم تكن في أصل النكاح (قال) قال مالك يكون لها نصف هذه التسمية اذا رضيت بذلك أو رضى به الولي اذا كانت بكرًا والولي ممن يجوز أمره عليها وهو الاب في ابنته البكر يقول قلت رحم فان كانت بكرًا فقالت قد رضيت وقال الولي لا أرضى والفرض أقل من صداق مثلها (قال) الرضا الى الولي وليس اليها لان أمرها ليس يجوز في نفسها يقول قال ابن القاسم رحم ولو كان الذي فرض الزوج لها هو صداق مثلها فقالت قد رضيت وقال الولي لا أرضى كان القول قولها ولم يكن للولي هاهنا قول . ومما يدل على ذلك أن الرجل اذا نكح على تفويض ففرض للمرأة صداق مثلها لزم ذلك المرأة والولي ولم يكن للمرأة ولا للولي أن يأبيا ذلك يقول قلت رحم فان قالت لا أرضى وقال الولي قد رضيت (قال) القول قول الولي اذا كان ذلك صداق مثلها يقول قلت رحم فان كانت أيمًا (قال) الرضا رضاها ولا يلتفت الى رضا الولي معها وان كانت بكرًا وكان لها ولي

لا يجوز أمره عليها لم يجز ما فرض لها الزوج وان رضيت بذلك الجارية الا أن يكون
أمرًا سداداً يعلم أنه يكون مهر مثلها ولا يجوز ما وضعت له اذا طلقها من النصف
الذي وجب لها لان الوضعية لا تجوز الا للاب ولا يجوز لها في نفسها ما وضعت وانما
يجوز ذلك للاب وحده وقد قيل انها اذا رضيت بأقل من صداق مثلها انه جائز ألا
تري أن وليها لا يزوجه الا برضاها فاذا رضيت بصداق وان كان أقل من صداق
مثلها فعلى الولي أن يزوجها وهي اذا طلقت فوضعت ما وجب لها جاز أيضاً لانها
لا يولي عليها وانما التي لا يجوز أن ترضى بأقل من صداق مثلها التي يولي عليها الوصي
ولا تجوز وضيعتها اذا طلقت ﴿قلت﴾ أرايت ان تزوج الرجل المرأة فوهبت له
صداقها قبل البناء بها ثم طلقها الزوج أ يكون له عليها من الصداق شيء أم لا في قول
مالك (قال) قال مالك لا شيء للزوج عليها من قبل أنها قد ردت عليه الذي كان له ولها
﴿قلت﴾ فان كانت انما وهبت له نصف صداقها ثم طلقها قبل البناء بها وقد قبضت
النصف الآخر أو لم تقبضه (قال) قال مالك يكون له أن يرجع عليها ان كانت قبضت
منه النصف بنصف ذلك النصف وان كانت لم تقبض ذلك من الزوج رجعت على
الزوج بنصف ذلك النصف ﴿قلت﴾ أرايت ان كانت قبضت منه المهر كله فوهبت
ذلك للزوج بعد ما قبضته أو وهبت قبل القبض ثم طلقها زوجها قبل البناء بها أ يكون
للزوج عليها شيء أم لا (قال) قال مالك ذلك سواء ولا شيء للزوج عليها قبضته ثم
وهبت أو وهبت للزوج قبل أن تقبضه لان ذلك قد رجع الى الزوج ﴿قلت﴾ أرايت
ان كان مهرها مائة دينار فقبضت منه أربعين ووهبت له ستين ديناراً قبل أن تقبض
الستين أو بعد ما قبضت الستين أو قبضت الستين ووهبت له أربعين بحال ما وصفت
لك ثم طلقها قبل البناء بها (قال) قال مالك يرجع عليها الزوج بنصف ما قبضت منه
فيأخذه منها ولا يكون له عليها في الذي وهبت له قليل ولا كثير قبضته أو لم تقبضه
﴿قلت﴾ أرايت رجلاً تزوج امرأة على مائة دينار وهي ممن يجوز قضاؤها في مالها
فوهبت مهرها لرجل أجنبي قبل أن تقبضه من الزوج وقبل أن يبتى بها الزوج أ يجوز

ذلك أم لا في قول مالك (قال) قال مالك في هبة المرأة ذات الزوج انه يجوز ما صنعت في ثلث مالها فان كان ثلث مالها يحمل ذلك جازت هبتها هذه وان كان ثلث مالها لا يحمل ذلك لم يجز من ذلك قليل ولا كثير كذلك قال مالك في كل شيء صنعت المرأة ذات الزوج في مالها ﴿قلت﴾ فان كان ثلث مالها يحمل ذلك (قال) ذلك جائز عند مالك اذا كانت ممن يجوز أمرها ﴿قلت﴾ فان طلقها قبل البناء بها ولم يكن دفع الهبة زوجها الى هذا الاجنبي أ يكون للزوج أن يحبس نصف الصداق (قال) لم أسمع من مالك ولكن أرى للزوج أن يحبس نصف ذلك الصداق ان كانت المرأة معسرة يوم طلقها فان كانت موسرة يوم طلقها لم يكن للزوج أن يحبس من الصداق شيئاً عن الموهوب له ولكن يدفع جميع الصداق الى الموهوب له ويرجع بنصف ذلك على المرأة لانها موسرة يوم طلقها وانما كان أولى بنصف الصداق من الموهوب له اذا كانت المرأة معسرة لانه لم يخرج ذلك من يده ﴿قلت﴾ أ رأيت لو أن رجلاً تزوج امرأة فوهبت المرأة مهرها لرجل أجنبي فدفعه الزوج الى ذلك الاجنبي والمرأة ممن يجوز هبتها وثلاثها يحمل ذلك فطلقها الزوج قبل البناء بها أ يرجع على الموهوب له بشيء أم لا في قول مالك (قال) لا يرجع على الموهوب له في رأيي بشيء ولكن يرجع على المرأة لانه قد دفع ذلك الى الاجنبي وكان ذلك جائزاً للاجنبي يوم دفعه اليه لان الزوج في هذه الهبة حين دفعها الى الموهوب له على أحد أمرين إما أن تكون المرأة موسرة يوم وهبت هذا الصداق فذلك جائز على الزوج على ما أحب أو كره أو تكون معسرة فأخذ ذلك الزوج حين دفعه الى هذا الموهوب له ولو شاء لم يجزه فليس له على هذا الاجنبي قليل ولا كثير وإنما اجازته هبتها مهرها اذا كانت معسرة بمنزلة ما لو تصدقت بمالها كله فأجازه لها (وقال) بعض الرواة انها اذا تصدقت وهي موسرة ثبتت الصدقة على الزوج وصارت صدقته مقبوضة لانه لا قول للزوج فيها ثم ان طلقها قبل القبض وهي معسرة أو موسرة فهو سواء والمال على الزوج ويتبعها الزوج بالنصف ﴿قلت﴾ أ رأيت الرجل يتزوج المرأة على الجارية فبدفع اليها الجارية أو لم يدفع اليها الجارية

حتى حالت أسواق الجارية أو نمت في بدنها أو نقصت أو ولدت أولاداً (قال) قال
 لى مالك ما أصدق الرجل المرأة من الحيوان بعينه تعرفه المرأة قبضته أو لم قبضه
 فخال بأسواق أو مات أو نقص أو نما أو توالد فأنما المرأة والزوج في جميع ذلك شريكان
 في النماء والنقصان والولادة وما وهبت المرأة من ذلك أو أعتقت أو تصدقت فأنما
 يلزمها نصف قيمته للزوج يوم وهبته أو تصدقت أو أعتقت إذا هو طلقها قبل البناء
 فإن نمت هذه الاشياء في يدى الموهوبة له أو المتصدق عليه ثم طلقها بعد ما نمت
 هذه الاشياء في يدى المتصدق عليه أو الموهوبة له لم يكن للزوج عليها الا نصف قيمة
 هذه الاشياء يوم وهبها ولا يلتفت الى نمتها ولا الى نقصانها في يدى الموهوبة له أو
 المتصدق عليه لا يكون على المرأة من النماء شئ ولا يوضع عنها للنقصان شئ ﴿ قال
 سحنون ﴾ وقد قال بعض الرواة انما على المرأة قيمتها يوم قبضتها ليس يوم فانت لأن
 العمل يوم القبض ولكنها أملك بما أخذت من زوجها ألا ترى أنها لو ماتت كان
 للزوج أن يدخل بها ولا يكون عليه شئ لأنها ماتت وهي ملك لها ليس للزوج فيها
 ملك يضمن به شيئاً ﴿ قلت ﴾ أرايت ان تزوجها على حائط بعينه فأثمر الحائط عند
 الزوج أو عند المرأة ثم طلقها الزوج وأثمر قائم أو قد استهلكته المرأة أو الزوج (قال)
 قال مالك ولم أسمع منه ان للزوج نصف ذلك كله وللرأة نصف ذلك كله (قال) وأنا
 أرى أن ما استهلك أحدهما من الثمرة فذلك عليه هو ضامن لحصة صاحبه من ذلك
 وما سقى أحدهما في ذلك كان له بقدر علاجه وعمله ولم أسمع هذا من مالك ﴿ قال
 سحنون ﴾ وقد قيل ان الغلة للمرأة كانت في يديها أو في يدى الزوج لأن الملك
 ملكها قد استوفته ولأنه لو تلف كان منها ﴿ قلت ﴾ أرايت ان تزوجها على عبد بعينه
 فلم يدفع العبد اليها حتى اغتله السيد أنكون الغلة بينهما ان هو طلقها قبل البناء بحال
 ما وصفت لى من الثمرة في قول مالك (قال) نعم في رأيي ﴿ قلت ﴾ أرايت ان تزوجها
 على عبد بعينه أو حيوان بعينه فهلك ذلك العبد أو الحيوان في يدى الزوج قبل أن
 يدفع ذلك الى المرأة فأراد أن يدخل بها ممن مصيبة العبد والحيوان (قال) قال مالك

مصيبة العبد والحيوان من المرأة فإذا كانت المصيبة منها كان له أن يدخل عليها لأنها قد استوفت مهرها لما كانت المصيبة منها ﴿قلت﴾ أرأيت أن تزوجها على عبد بعينه فدفعه إليها فأعتقته ثم طلقها قبل البناء بها (قال) قال مالك عليها نصف قيمة العبد يوم أعتقته ﴿قلت﴾ موسرة كانت أو معسرة فهو عند مالك في عتق هذا العبد سواء (قال) لا أدري ما قول مالك فيه الساعة ولكن هو عندي حر لا سبيل عليه وللزوج عليها نصف قيمته يوم أعتقته لأنها ان كانت يوم أعتقته موسرة لم يكن للزوج هاهنا كلام وان كانت معسرة يوم أعتقته وقد علم بعتقها فلم يغير ذلك فالتق جازر ﴿قلت﴾ فان علم الزوج فأنكر العتق وهي معسرة (قال) يكون للزوج أن ينكر عتقها ﴿قلت﴾ أفيجوز من العبد ثلثه أم لا (قال) لا يجوز من عتقها العبد قليل ولا كثير لأن مالكا قال أيما امرأة أعتقت عبداً وثلاث ماله لا يحمله ان تزوجها أن يرد ذلك ولا يعتق منه قليل ولا كثير ﴿قال ابن القاسم﴾ وأنا أرى ان رد الزوج عتقها ثم طلقها قبل البناء بها فأخذت نصف العبد انه يعتق عليها النصف الذي صار لها ﴿قلت﴾ وكذلك لو أن امرأة تزوجت وإها عبد وليس لها مال سواء فأعتقته فرد الزوج عتقها ثم مات عنها أو طلقها أيعتق عليها في قول مالك حين مات الزوج أو طلقها (قال) سمعت مالكا يقول في المفلس اذا رد الغرماء عتقه ثم أفاد مالا ان العبد يعتق عليه فأرى هذا العبد الذي أعتقته هذه المرأة فرد الزوج عتقها ثم مات عنها أو طلقها بمنزلة المفلس في عتق عبده الذي وصفت لك وقد بلغني ممن أثق به أن مالكا كان يرى أن يعتق عليها اذا مات أو طلقها ولا أدري أكان يرى أن يجبر على ذلك ولكن رأيي أن لا يستخدمه ولا يحبس. وذلك كله رأيي يعتق بغير قضاء ولا يحبس ﴿قلت﴾ أرأيت ان تزوجها على عبد بعينه فلم تقبضه المرأة حتى مات العبد (قال) المصيبة من المرأة وكذلك قال لي مالك في البيوع ان المصيبة في الحيوان قبل القبض من المشتري اذا كان حاضراً ﴿قلت﴾ فان كانت تزوجته على عروض بأعيانها فلم تقبضها من الزوج حتى ضاعت عند الزوج (قال) المصيبة من الزوج

﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) هذا رأي لان مالكا قال ذلك في البيوع الا أن يعلم هلاك بين فيكون من المرأة ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن رجلا تزوج امرأة على خادم بعينها فولدت عند الزوج قبل أن تهبها المرأة أولاداً أو قبضتها المرأة فولدت عندها أولاداً أو وهب للخادم مال أو تصدق عليها بصدقات أو اكتسبت الخادم مالا أو أغلت على المرأة غلة فاستهلكها المرأة أو أغلت على الزوج قبل أن تهبها المرأة غلة فأتلفها الزوج ثم طلقها الزوج قبل البناء بها أي يكون للزوج نصف جميع ذلك أم لا (قال) نعم للزوج نصف جميع ذلك قال وما أتلفت المرأة من غلة الخادم فعليها نصف ذلك وما أتلف الزوج من غلة الخادم أو ما أخذ من مال وهب لها أو تصدق به عليها فكل من أخذ شيئاً مما كان للخادم قبل البناء فهو ضامن وإنما ضمنت المرأة ذلك لان الزوج كان ضامناً لنصف الخادم أن لو هلك في يديها أن لو طلقها قبل البناء فكما تكون المصيبة منه اذا طلقها قبل البناء فكذلك تكون نصف الغلة له وكذلك هو أيضاً اذا أخذ من ذلك شيئاً آداه اليها لان نصفها في ضمان المرأة أن لو هلك في يديها أو طلقها ولان مالكا قال لو هلك الخادم قبل أن يطلقها ثم طاقها لم يتبعها بشئ وما ولدت فله نصفه ولها نصفه اذا طلقها ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم كله قول مالك الا ما فسرت لك من الغلة فانه رأي لان مالكا قال المصيبة منهما فلما قال مالك المصيبة منهما جعلت الغلة لهما بضمانهما فلما جعلهما مالك شريكين في الجارية في النماء والتقصان فكذلك هما في الغلة ﴿قلت﴾ أرأيت الابل والبقر والغنم وجميع الحيوان والنخل والشجر والكروم وجميع الاشجار اذا تزوجها عليها فاستهلك المرأة الغلة أو الزوج ثم طلقها قبل البناء بها أهو بمنزلة ما ذكرت لي في الخادم في قول مالك (قال) نعم في رأيي الا أنه يقضى لمن أُنفق منهما بنفقة التي أنفقها فيه ثم يكون له نصف ما بقى ﴿قلت﴾ أرأيت ان تزوجها على عبد فجنى العبد حنابة أو جنى على العبد ثم طلقها قبل البناء بها (قال) أما ما جنى على العبد فذلك بينهما نصفين وأما ما جنى العبد فان كان في يد المرأة فدفعته بالحنابة ثم طلقها بعد ذلك فليس للزوج في العبد

شيء ولا له على المرأة شيء ﴿قلت﴾ فإن كانت قد حابت في الدفع (قال) لا أرى محاباتها
 تجوز على الزوج في نصفه إلا أن يرضى وإنما يجوز إذا دفعته على وجه النظر فيه (قال)
 وإذا جنى وهو عند الزوج فليس للزوج الدفع وإنما الدفع إلى المرأة وإن طلقها قبل أن
 يدفعه وهو في يديها أو في يدي الزوج فالزوج في نصفه بمنزلتها (قال) وإن كانت المرأة
 قد فدته ولم تدفعه قال فلا يكون للزوج على العبد سبيل إلا أن يدفع إليها نصف ما
 دفعت المرأة في الجناية ﴿قلت﴾ وهذه المسائل كلها قول مالك (قال) الذي سمعت من
 مالك فيه أن كل ما أصدق الرجل المرأة من عرض أو حيوان أو دار أو غير ذلك فما
 أو نقص ثم طلقها قبل البناء فله نصف ثمنه وعليه نصف نقصانه فمسائلك في الغلات
 والجنايات مثل هذا ﴿قلت﴾ أرأيت أن تزوجها على خادم فطلقها قبل البناء أ يكون
 له نصف الخادم حين طلقها أم حين يردها عليه القاضي في قول مالك (قال) قال
 مالك إنما له نصف ما أدرك منها ﴿قال ابن القاسم﴾ ولا ينظر في هذا إلى قضاء
 قاض لأنه كان شريكاً لها ألا ترى أنه كان ضامناً لنصفها ﴿قلت﴾ أرأيت أن تزوجها
 بألف درهم فاشتريت منه بألف درهم داره أو عبده ثم طلقها قبل البناء بها بم يرجع
 عليها في قول مالك (قال) قال مالك يرجع عليها بنصف الدار أو العبد ﴿قلت﴾ فلو
 أخذت منه الألف فاشتريت بها داراً من غيره أو عبداً من غيره ثم طلقها قبل البناء
 (قال) قال مالك يرجع عليها بنصف الألف ﴿قلت﴾ وشراؤها بألف من الزوج
 عبداً أو دراهم مخالف لشرائها من غير الزوج إذا طلقها قبل البناء (قال) نعم كذلك قال
 مالك إلا أن يكون ما اشترت من غير الزوج شيئاً مما يصلحها في جهازها خادماً
 أو عطراً أو ثياباً أو فرشاً أو أسرة أو وسائداً . فأما ما اشترت لغير جهازها فلها ثمنه
 وعليها نقصانه ومنها مصيبته وهذا قول مالك وما أخذت به من زوجها من دار
 أو عرض من غير ما يصلحها أو يصلحها في جهازها فلا مصيبة عليها في تلفه وهو بمنزلة
 ما أصدقها إياه له نصف ثمنه وعليه نصف نقصانه وكذلك قال مالك ﴿قال ابن
 وهب﴾ وقال ربيعة في رجل تزوج امرأة بمائة دينار فتصدقت عليه بمائة دينار ثم

طلقها قبل أن يبنى بها قال لها نصف ما بقي ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس عن ابن
 شهاب أنه قال في الرجل ينكح المرأة ويصدقها ثم يطلقها قبل أن يدخل بها قال لها
 نصف صداقها وتأخذ نصف ما أعطاهما فما أدرك من متاع ابتاعوا لها بعينه فله نصفه
 ولا غرم على المرأة فيه ﴿ ابن وهب ﴾ قال يونس وقال ابن موهب يأخذ منها نصف
 ما دفع اليها إلا أن تكون صرفت ذلك في متاع وحلٍ فيأخذ نصفه وإن لبسته
 ﴿ ابن وهب ﴾ قال قال مالك في المرأة تريد أن تحبس الطيب والحلّ قد صاغته
 والخاتم قد واقعتها إذا طلقها قبل أن يدخل بها وتمطيه عدة ماقدما (قال مالك)
 ليس ذلك لها لأنه كان ضامنا وإنما يصير من فعل ذلك به أن يباع عليه ماله وهو كاره
 ﴿ قلت ﴾ أرأيت أن تزوجها على عبد بعينه أو على دار بعينها فاستحق نصف الدار أو
 نصف العبد أ يكون للمرأة أن ترد النصف الذي بقي في يديها وتأخذ من الزوج قيمة
 الدار وقيمة العبد أم يكون لها النصف الذي بقي في يديها وقيمة النصف الذي استحق
 من يديها (قال) قال مالك في البيوع أن كان إنما استحق من الدار البيت أو الشيء
 التافه الذي لا ضرر فيه على مشتريه أنه يرجع بقيمة ذلك على بائعه وإن استحق أكثر
 ذلك مما يكون ضرراً مثل نصف الدار أو ثلثها كان المشتري بالخيار إن شاء أن يحبس
 ما بقي في يديه ويرجع بثلث ما استحق منها فذلك له وإن أحب أن يرد جميع ذلك
 وتأخذ الثمن فذلك له وأما العبد فهو خير إذا استحق منه قليل أو كثير أن يرد ما بقي
 وتأخذ ثمنه فذلك له وإن أحب أن يحبس ما بقي وتأخذ من الثمن قيمة ما استحق منه
 فذلك له . فالمرأة عندى بمنزلة ما وصفت لك من قول مالك في البيوع في الدار والعبد (قال
 ابن القاسم) قال مالك في العبد والجارية ليسا بمنزلة الدار لأنه يحتاج إلى العبد أن يظمن به
 في سفره ويرسله في حوائجه ويطأ الجارية . والدار والنخل والارضون ليست كذلك
 إذا استحق منها الشيء التافه الذي لا ضرر عليه فيه لزمه البيع ويرجع بما استحق
 بقدر ذلك من الثمن (قال ابن القاسم) فالمرأة عندى بمنزلة الذي فسر لي مالك من
 الدور والرفيق ﴿ قلت ﴾ وكذلك العروض كلها (قال) نعم وإن كانت عروضاً لها

عدد أورقيقالها عدد فاستحق منها شيء فحمله محمل البيوع لان مالكا قال أشبه شيء بالبيوع النكاح ﴿قلت﴾ أرأيت ان تزوجها على صداق مسمى ثم زادها بعد ذلك من قبل نفسه في صداقها ثم طلقها قبل البناء أو مات عنها (قال ابن القاسم) ان طلقها فلها نصف ما زادها وهو بمنزلة ما لو وهبها لها تقوم به عليه وان مات عنها قبل أن تقبضه فلا شيء لها منه لانها عطية لم تقبض ﴿قلت﴾ أرأيت ان تزوج رجل امرأة على أبيها أو على ذي رحم محرم منها أعتق عليها ساعة وقع النكاح في قول مالك (قال) قال مالك يعتق عايبا ﴿قلت﴾ فان طلقها قبل البناء (قال) فللزوجة عليها نصف قيمته ﴿قلت﴾ فان كانت المرأة معسرة (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا وأرى أن لا يرجع الزوج على العبد بشيء ولا يردده في الرق من قبل انه بمنزلة رجل كان له على رجل دين ولا مال للغريم الا عبد عنده فأعتق الغريم عبده ذلك فلم الرجل الذي له الدين فسكت فأراد أن يرجع بعد ذلك في العبد يردده في الرق لمكان دينه فليس ذلك له وهذا في الدين وهو قول مالك وهو حين أصدقها اياه قد علم بأنه يعتق عليها فلذلك لم أردده على العبد بشيء وليس هذا بمنزلة رجل أعتق عبدا له وعليه دين ولم يعلم بذلك الذي له الدين فرد عتق العبد فان هذا له أن يرد عتق العبد وكذلك قال مالك (وقد) أخبرني بعض جلساء مالك أن مالكا استحسن أن لا يرجع الزوج على المرأة بشيء وأحب قوله الى قوله الاول انه يرجع عليها بنصف قيمته

﴿صداق اليهودية والنصرانية والمجوسية يسلمن وتأبى أزاجهن الاسلام﴾

﴿قال﴾ وقال مالك في اليهودية والنصرانية والمجوسية تسلم ويأبى زوجها الاسلام وقد أصدقها صداقا بعضه مقدم وبعضه مؤخر وقد دخل بها ان صداقها يدفع اليها جميعه مقدمه ومؤخره وان لم يكن دخل بها فلا صداق لها الا مقدمه ولا مؤخره وان كانت أخذته منه رده اليه لان الفرقة جاءت من قبلها (قال مالك) وهو فسخ بغير طلاق (قال) وكذلك الامة تعتق تحت العبد وقد أصدقها مقدما ومؤخرا فاختار نفسها انها ان كانت قد دخل بها دفع اليها جميع الصداق مقدمه ومؤخره وان كانت

لم يدخل بها فلا شيء لها من الصداق وان كانت أخذت شيئاً ردت به إليه وفرقة هذه تطليقة لها (قال) فقلت لمالك فلو أن رجلاً تزوج أمة مملوكة ثم ابتاعها من سيدها قبل أن يدخل بها لمن ترى الصداق (قال) لا أرى لسيدها الذي باعها من صداقها الذي سعى لها قليلاً ولا كثيراً إذا لم يكن دخل بها وهي في ملك البائع لأن البائع فسخ نكاحها ببيعها إياها فلا صداق للبائع على زوجها المبتاع لأن البائع هو الذي رضي بفسخ النكاح حين رضي بالبيع إلا أن يكون زوجها كان دخل بها في ملك البائع فيكون ذلك الصداق لسيدها الذي باعها بمنزلة مالها إلا أن يكون اشترطه المبتاع بمنزلة مالها ﴿قال﴾ فقلت لمالك فلو أن جارية نصفها حر ونصفها مملوكة زوجها من له الرق فيها باذنها كيف ترى في صداقها (قال) يوقف سيدها وليس لسيدها أن يأخذ منها وهو بمنزلة مالها ﴿ابن وهب﴾ عن يونس بن يزيد أنه سأل ابن شهاب عن الأمة تعتق تحت العبد قبل أن يدخل بها وقد فرض لها فتختار نفسها (قال) لا نرى لها الصداق والله أعلم من أجل أنها تركته ولم يتركها وإنما قال الله وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم فليس هو فارقتها ولكن هي فارقه بحق لحق فاختارت نفسها عليه فلا شيء لها من الصداق ولا نرى لها متاعاً وكان الأمر إليها في السنة ﴿ابن وهب﴾ عن يونس عن ربيعة مثله ﴿ابن وهب﴾ عن الليث بن سعد عن يحيى بن سعيد مثله ﴿ابن وهب﴾ عن يونس عن ابن شهاب أنه قال في النصرانية تسلم ولم يدخل بها زوجها وقد فرض لها (قال) نرى والله أعلم أن الإيمان برأها منه ولا نرى لها الصداق ولها أشباه في سنن الدين لا يكون للمرأة في ذلك صداق منهن الرضاة ونكاح الرجل المرأة على المرأة لا يحل له أن يجمع بينهما ﴿قال ابن وهب﴾ وقال يونس قال ربيعة لا صداق لهما في الأمة والنصرانية

— ﴿صداق الأمة والمردة والغارة﴾ —

﴿قلت﴾ أ رأيت العبد يتزوج الأمة باذن سيدها ثم يعتقها سيدها قبل أن يبنى بها

وقد كان فرض لها الزوج (قال) قال مالك إذا أعتقها بعد البناء بها فمهرها للامة مثل مالها الا أن يشترطه السيد فيكون له وان أعتقها قبل البناء فهو كذلك أيضاً الا أن تختار نفسها فلا يكون لها من الصداق شيء وان كان السيد قد كان أخذ من مهرها شيئاً رده لان فسخ النكاح جاء من قبل السيد حين أعتقها فلا شيء للسيد مما قبض من الصداق اذا اختارت هي الفرقة وعلى السيد أن يرده وهذا قول مالك (قال) وقال مالك ولو تزوجها حرّ فباعها منه سيدها قبل أن يدخل بها لم يكن للسيد الذي باعها من الصداق شيء لانه فسخ النكاح فأرى ان كان قد قبض من صداقها شيئاً رده (قال مالك) وان كان باعها من غير زوجها فمهرها لسيدها بنى بها زوجها أو لم ين بها بمنزلة مالها الا أن يشترطه المبتاع (ابن وهب) عن الليث عن يحيى بن سعيد أنه قال في العبد يتزوج الامة فيسمي لها صداقها ثم يدخل عليها ويمسها ثم تعتق فتختار نفسها فلها ما بقي من صداقها عليه (ابن وهب) عن يونس عن ابن شهاب أنه قال ان كان دخل بها فليس لها المتاع ولها صداقها كاملاً (قلت) أرأيت الامة اذا زوجها سيدها ولم يفرض لها زوجها مهراً فأعتقها سيدها أهي في مهرها والتي فرض لها قبل العتق سواء في قول مالك (قال) لا لان التي فرض لها قبل العتق لو أن سيدها أخذ ذلك قبل العتق كان له وان اشترطه كان له وان لم يأخذه فهو مال من مالها يتبعها اذا عتقت . وأما التي لم يفرض لها حتى عتقت فهذه كل شيء يفرض لها فانما هو لها لا سبيل للسيد على شيء منه لانه لم يكن ديناً للسيد يجب على الزوج لو هلك أو طلق قبل البناء ولم يكن مالا للجارية على أحد لو طلقها أو مات عنها وانما يجب بعد الفريضة أو الدخول وانما هو شيء تطوع به الزوج لم يكن يلزمه ألا ترى أنه لو طلق لم يجب عليه شيء ولو مات كان كذلك أيضاً فلما رضى بالدخول أو بالفريضة قبل الدخول كان هذا شيئاً تطوع به الزوج لم يكن وجب عليه في أصل النكاح (قلت) أرأيت ان أعتق السيد أمته وهي تحت عبد وقد كان قبض السيد صداقها أو اشترطه فاختارت الامة نفسها (قال) يرد السيد ما قبض من المهر وان كان اشترطه بطل

اشتراطه في رأيي لان الامة اذا اختارت نفسها قبل البناء اذا هي عتقت وهي تحت عبد فلا شيء لها من الصداق كذلك قال مالك لان فسخ هذا النكاح جاء من قبل السيد حين أعتقها فأرى ان يرد السيد الى زوجها ما قبض منه ﴿ابن وهب﴾ عن مخرمة بن بكير عن أبيه أنه قال يقال لو أن رجلاً أنكح وليدته ثم أصدقت صداقاً كان له صداقها الا بما يستحل به فرجها وان أحب أن يضع لزوجها بغير أمرها من صداقها كان له ذلك جائزاً ﴿ابن وهب﴾ عن يحيى بن أيوب عن يحيى بن سعيد قال ليس بذلك بأس ﴿ابن وهب﴾ عن موسى بن علي عن ابن شهاب أنه قال نرى والله أعلم أنه مهرها وانها أحق به الا أن يحتاج اليه ساداتها فمن احتاج الى مال مملوكه فلا نرى عليه حرجاً في أخذه بالمعروف وفي غير ظلم وليس أحد بقائل ان مال المملوك حرام على سيده بعد الذي بلغنا في ذلك من قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه بلغنا في ذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من باع عبداً وله مال فإله للذي باعه الا أن يشترطه المبتاع ﴿قلت﴾ أرايت السيد أنه أن يمنع الزوج أن يتبى بأتمته حتى يقبض صداقها (قال) نعم وهذا قول مالك ﴿قلت﴾ أرايت المرتدة عن الاسلام اذا كان قد دخل بها زوجها قبل أن تستتاب أ يكون لها الصداق الذي سعى لها كاملاً (قال) سمعت مالكا يقول في المجوسى اذا أسلم أحد الزوجين ففرق بينهما أو النصراني اذا أسلمت المرأة ولم يسلم الزوج وكان قد دخل المجوسى أو النصراني بأمراته ان لها الصداق الذي سعى لها كاملاً فكذلك المرتدة (قال مالك) والمرأة تزوج في عتتها والامة تفر من نفسها فتزوج والرجل يزوج أتمته ويشترط أن مولدت فهو حر (قال مالك) فهذا النكاح لا يقر على حال وان دخل الزوج بالمرأة ويكون لها المهر الذي سعى لها الا في الامة التي غرت من نفسها (قال ابن القاسم) فأرى أن يكون لها صداق مثلها وترد ما فضل يؤخذ منها (قال ابن القاسم) والحجة في الامة التي تفر من نفسها أن لها صداق مثلها وذلك أن المال لسيدها فليس الذي صنعت بالذي يبطل ما وجب على الزوج للسيد سيده

الامة من حقه في وطئها وان الحرة التي تغر من نفسها انما قلنا ان لها قدر ما استحل به فرجها لانها غرت من نفسها فليس لها أن تجر الى نفسها هذا الصداق لما غرت من نفسها وكذلك سمعت عن مالك

في التفويض

قلت ﴿ أرأيت ان تزوج امرأة ولم يفرض لها ودخل بها فأرى أن يفرض لها مهر مثلها من مثلها من النساء أمهاتها أو أخوتها أو عماتها أو خالاتها أو جداتها (قال) ربما كانت الاختان مختلفتي الصداق (قال) وقال مالك لا ينظر في هذا الى نساء قومها ولكن ينظر في هذا الى نساؤها في قدرها وجمالها وموضعها وغناها ﴿ قال ابن القاسم ﴾ والاختان يفرقان هاهنا في الصداق قد تكون الاخت لها المال والجمال والشطاط^(١) والاخرى لا غنى لها ولا جمال لها فليس هما عند الناس في صداقهما وتشاح الناس فيهما سواء (قال مالك) وقد ينظر في هذا الى الرجل أيضاً أليس الرجل يزوج لقرابته ويعتقد قلة ذات يده والآخر أجني موسر يعلم أنه انما رغب في ماله فلا يكون صداقهما عند هذين سواء ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان تزوج امرأة فلم يفرض لها فأرادت المرأة أن يفرض لها قبل البناء وقال الزوج لا أفرض لك الا بعد البناء (قال) قال مالك ليس له أن يبنى بها حتى يفرض لها صداق مثلها الا أن ترضى منه بدون ذلك فان لم ترض منه الا بصداق مثلها كان ذلك عليه على ما أحب أو كره ان شاء طلق وان شاء أمسك ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان فرض لها بعد العقد فريضة تراضيا عليها فطلقها قبل البناء بها وتلك الفريضة أقل من صداق مثلها أو أكثر أيكون لها نصف ذلك أو نصف صداق مثلها (قال) قال مالك اذا رضيت به فليس لها الا نصف ماسمي اذا كانت قد رضيت وان مات كان الذي سمي لها من الصداق جميعه لها وان ماتت كان ذلك عليه (قال) قلنا للمالك قال رجل المفوض اليه يمرض فيفرض وهو مريض (قال) لا فريضة لها ان مات من مرضه لانه لا وصية لو ارث الا أن يصيبها في مرضه

(١) (الشطاط) كسحاب وكتاب هو الطول وحسن القوام او اعتداله يقال جارية شطة وشاطة اهـ

فان أصابها في مرضه فلها صداقها الذي سمي من رأس ماله الا أن يكون أكثر من
صداق مثلها فيرده الى صداق مثلها ﴿قلت﴾ وأبي مالك أن يجيز فريضة الزوج في
المرض اذا كان قد تزوجها بغير فريضة (قال) نعم أبي أن يجيزه الا أن يدخل بها
﴿قلت﴾ أرايت الثيب التي يزوجها الولي ولم يفرض لها ان رضيت بأقل من صداق
مثلها أيجوز هذا والولي لا يرضى (قال) قال مالك ذلك جائز وان لم يرض الولي
﴿قلت﴾ فالبكر اذا زوجها أبوها أو وليها فرضيت بأقل من صداق مثلها (قال) قال
مالك لا يكون ذلك لها الا أن يرضي الأب بذلك فان رضى بذلك جاز عليها ولا ينظر
الى رضاها مع الأب وان كان زوجها غير الأب فرضيت بأقل من صداق مثلها فلا أرى
ذلك يجوز لها ولا للزوج لانه لا قضاء لها في مالها حتى يدخل بيتها ويعرف من حالها
انها مصلحة في مالها ولا يجوز لاحد أن يعفو عن شيء من صداقها الا الأب وحده
لا وصي ولا غيره ﴿قال ابن القاسم﴾ الا أن يكون ذلك منه على وجه النظر لها
ويكون ذلك خيراً لها فيجوز اذا رضيت مثل ما يعسر بالمهر ويسأل التخفيف ويخاف
الولي الفراق ويرى أن مثله رغبة لها فاذا كان ذلك جاز وأما ما كان على غير هذا
ولم يكن على وجه النظر لها فلا يجوز وان أجازها الولي ﴿قلت﴾ أرايت اذا عقد
النكاح ولم يفرض لها هل وجب لها في قول مالك حين عقد النكاح صداق مثلها
أم لا (قال) قال مالك انما يجب لها صداق مثلها اذا نبي بها فأما ما قبل البناء فلم يجب
لها صداق مثلها لانها لو مات زوجها قبل أن يفرض لها وقبل البناء بها لم يكن لها
عليه صداق وكذلك ان طلقها قبل البناء بها أو مات لم يكن لها عليه من الصداق قليل
ولا كثير فهذا يدل أن ليس لها صداق مثلها الا بعد المسيس اذا هو لم يفرض
لها ﴿قلت﴾ فان تراضيا قبل البناء بها أو بعد ما نبي بها على صداق مسمى (قال)
اذا كان الولي ممن يجوز أمره أو المرأة ممن يجوز أمرها بحال ما وصفت لك
قراضيا على صداق بعد عقدة النكاح قبل المسيس أو بعد المسيس فذلك جائز عنه
مالك ويكون صداقها هذا الذي تراضيا عليه ولا يكون صداقها صداق مثلها وقال

غيره الا أن يدخل بها فلا تنقص المولى عليها بأب أو وصى من صداق مثلها ﴿قلت﴾
أرأيت لو أن رجلا تزوج امرأة ولم يفرض لها صداقا (قال) النكاح جائز عند مالك
وفرض لها صداق مثلها عند مالك ان دخل بها وان طلقها قبل أن يتراضيا على صداق
فلها المنة وان مات قبل أن يتراضيا على صداق فلا منة لها ولا صداق ولها الميراث
﴿قلت﴾ ولم جوزت هذا ولم تجز الهبة اذا لم يكن سوا مع الهبة صداقا (قال) انما
الهبة عندنا كانه قال قد زوجتكها بلا صداق فهذا لا يصلح ولا يقر هذا النكاح
ما لم يدخل فان دخل بها فلها صداق مثلها ويثبت النكاح ﴿قال سحنون﴾ وقد كان
قال يفسخ وان دخل بها ﴿ابن وهب﴾ عن يونس أنه سأل ابن شهاب عن
امرأة وهبت نفسها لرجل قال لا تحل هذه الهبة فان الله خص بها نبيه دون
المؤمنين فان أصابها فعليهم العقوبة وأراها قد أصابا ما لا يحل لهما فترى لها الصداق
من أجل ما ترى بها من الجهالة وفرق بينهما ﴿ابن وهب﴾ قال يونس وقال ربيعة
يفرق ما بينهما وتقاص وهبت نفسها أو وهبها أهلها نفسها ﴿قلت﴾ فان قالوا قد
أنكحناك فلانة بلا صداق فدخل بها أولم يدخل بها (قال) فرق بينهما فهذا رأيي والذي
استحسنتم وقد بلغني ذلك أيضا عن مالك وقد قيل انه مفسوخ قبل الدخول وبعد
الدخول ﴿ابن وهب﴾ عن عبد الله بن عمر ومالك بن أنس وغير واحد أن نافعا
حدثهم عن ابن عمر وزيد بن ثابت أنهما قالوا في الذي يموت ولم يفرض لامرأته
أن لها الميراث من زوجها ولا صداق لها ﴿قال ابن وهب﴾ أخبرني رجال من أهل
العلم عن عبد الله بن عباس وعمر بن عبد العزيز والقاسم وسالم وابن شهاب وسليمان
ابن يسار ويزيد بن عبد الله بن قسيط وربيعة وعطاء بمثل ذلك غير أن بعضهم قال
عن زيد بن ثابت وابن شهاب وربيعة وغيرهم وعليها العدة أربعة أشهر وعشر ﴿ابن
وهب﴾ ذكر حديث القاسم وسالم ابن لهيعة عن خالد بن أبي عمران ﴿ابن وهب﴾
عن مخزومة بن بكير عن أبيه قال سمعت سليمان بن يسار واستفتي في رجل تزوج
امرأة فقوض اليه ولم يشترط عليه شيء فمات وقد دخل بها وبمسها (قال) لدا الصداق

مثل امرأة من نسائها (ابن وهب) عن يونس عن ربيعة قال اذا دخل بها ولم يفرض لها فلها مثل صداق بض نسائها وعليها العدة ولها الميراث (ابن وهب) عن يونس عن ربيعة أنه قال اذا دخل بها فقد وجبت عليه الفريضة . قال فان طلقها وقد بنى بها قال يجتهد عليه الامام بقدر منزلته وحاله فيما فوض اليه

الدعوى في الصداق

(قلت) أرأيت لو أن رجلاً تزوج امرأة فطلقها قبل البناء واختلفا في الصداق فقال الزوج تزوجتك ألف درهم وقالت المرأة بل تزوجتني بعشرة آلاف (قال) فالقول قول الزوج ويحلف فان نكل حلفت المرأة وكان القول قولها لان مالك سئل عن الرجل يتزوج المرأة فهلك قبل أن يدخل بها فجاء أولياؤها يطلبون الزوج بالصداق وقال الزوج لم أصدقها شيئاً ولم تثبت اليينة ما تزوجها عليه لا يدرون تزوجها بصداق أو بتفويض (قال) يحلف الزوج ويكون القول قوله وله الميراث وعلى أهل المرأة اليينة على ما ادعوا من الصداق فأرى في مسئلتك القول قول الزوج فيما ادعى ويحلف فان نكل حلفت وكان القول قولها (قلت) أرأيت ان اختلفا ولم يطلقها وذلك قبل البناء بها فقالت تزوجتني على ألفين وقال الزوج تزوجتك على ألف (قال) القول قول المرأة والزوج بالخيار ان شاء يعطى ما قالت المرأة والا تحالفا وفسخ النكاح ولا شيء على الزوج من الصداق وهذا قول مالك (قلت) فان اختلفا بعد ما دخل بها ولم يطلقها فادعت ألفين وقال الزوج بل تزوجتك على ألف (قال) قال مالك القول قول الزوج (قال ابن القاسم) لأنها قد أمكنته من نفسها (قلت) أرأيت اذا تزوج الرجل المرأة فدخل بها فادعت أنها لم تقبض من المهر شيئاً وقال الزوج قد دفعت اليك جميع الصداق (قال) قال مالك القول قول الزوج (قال مالك) وليس يكتب الناس في الصداق البراءات (قلت) أرأيت ان كانوا شرطوا على الزوج في الصداق بعضه معجل وبعضه مؤجل فدخل بها الزوج فادعى أنه قد دفع اليها المعجل والمؤجل وقالت المرأة قبضت المعجل ولم أقبض المؤجل (قال) سئل مالك عن رجل تزوج امرأة بتقد مائة

دينار وخادم الى سنة فنقدها المائة فشغلت في جهازها وأبطأ الزوج عن دخولها
فدخل عليها من بعد السنة من يوم تزوجها ثم ادعت المرأة بعد ذلك أن الزوج لم يعطها
خادما وقال الزوج قد أعطيتها الخادم (قال مالك) ان كان دخل بها بعد مضي السنة فالقول
قول الزوج وان كان دخل بها قبل مضي السنة فالقول قول المرأة فكذلك مسئلتك
في الصداق المعجل والمؤجل ﴿قلت﴾ أرأيت ان مات الزوج فادعت المرأة بعد
موته انها لم تقبض الصداق (قال) قال مالك لا شيء لها اذا كان قد دخل بها ﴿قلت﴾
فان لم يكن دخل بها (قال) فالصداق لها والقول قولها ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك
قال نعم ﴿قلت﴾ أرأيت ان ماتا جميعا الزوج والمرأة ولم يدخل الزوج بالمرأة فادعى
ورثة الزوج أن الزوج قد دفع الصداق وقال وريثة المرأة لم تقبض منه شيئا (قال)
أرى القول قول وريثة المرأة ان لم يكن دخل بها وان كان قد دخل بها فالقول قول
ورثة الزوج ﴿قلت﴾ فان قال وريثة الزوج قد دفع صداقها أو قالوا لا علم لنا وقد كان
الزوج دخل بالمرأة وقال وريثة المرأة لم تقبض صداقها (قال) لا شيء على وريثة
الزوج فان ادعى وريثة المرأة أن وريثة الزوج قد علموا أن الزوج لم يدفع الصداق
أحلفوا على أنهم لا يعلمون أن الزوج لم يدفع الصداق وليس عليهم اليمين الا في
هذا الوجه الذي أخبرتك ومن كان منهم غائبا أو أحدا يعلم أنه لم يعلم ذلك لم يكن
عليه يمين وهذا رأيي ﴿قلت﴾ أرأيت اذا طلق الرجل امرأته قبل أن يبنى بها
فاختلفا في الصداق فقال الزوج فرضت لك ألف درهم وقالت المرأة بل فرضت لي
ألفي درهم (قال) القول قول الزوج وعليه اليمين لأن مالكا قال اذا اختلف الزوج
والمرأة في الصداق قبل أن يدخل بها ونسى الشهود تسمية الصداق قبل أن يدخل
بها كان القول قول المرأة فان أحب الزوج أن يدفع اليها ما قالت والا حلف وسقط
عنه ما قالت وفسخ النكاح وان كان قد بنى بها فاختلفا بعد البناء لم يكن لها الا ما أقر
به الزوج ويحلف الزوج على ما ادعت المرأة من ذلك (قال ابن القاسم) وأما قبل
البناء وبعد البناء اذا اختلفا في الصداق فالقول هو الذي فسرت لك وهو قول مالك

﴿ قال سحنون ﴾ وأصل هذا كله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا اختلف المتبايعان والسلعة قائمة فالقول قول البائع والمبتاع بالخيار وقال أيضاً إذا اختلف البائع والمبتاع والسلعة قائمة فالقول قول البائع ويتحالفان . فكذلك المرأة وزوجها إذا اختلفا قبل الدخول فالقول قول المرأة لأنها بائعة لنفسها والزوج المبتاع وإن فات أمرها بالدخول فالقول قول الزوج لأنه قد فات أمرها بقبضه لها فهي مدعية وهو مقر لها بدين فالقول قوله وإن طلقها قبل الدخول فاختلفا فهي الطالبة له فعليها اليئس وهو المدعى عليه فالقول قوله فيما يقربه ويحلف

— النكاح الذي لا يجوز وصدقه وطلاقه وميراثه —

﴿ قلت ﴾ أرأيت أن تزوجها على أن يشتري لها دار فلان أو تزوجها على دار فلان (قال) لا يعجبنى هذا النكاح ولا أراه جائزاً وأراه يفسخ إن لم يكن دخل بها فإن كان دخل بها فرض لها صداق مثلها وجاز النكاح وذلك أني سمعت مالكا وسئل عن المرأة تزوج بالدار أو الأرض الغائبة أو العبد الغائب قال إن كان وصف لها ذلك فالنكاح جائز وإن كان لم يوصف لها ذلك ففسخ النكاح إن لم يكن دخل بها فإن كان دخل بها أعطيت صداق مثلها ولم يفسخ النكاح فستلتك عندي مثل هذا وأرى هذا أيضاً بمنزلة من تزوج ببعير شارد وكذلك قال مالك في البعير الشارد . والثمره قبل أن يبدو صلاحها إن تزوج عليها فإن لم يكن دخل بها فالنكاح مفسوخ وإن كان قد دخل بها فالنكاح جائز ولها مهر مثلها فالدار التي سألتني عنها من الغرر لا يدرى ما يبلغ ثمنها ولا يدرى تباع منه أم لا فقد وقعت العقدة على الغرر فيحمل محمل ما وصفت لك من قول مالك وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الغرر ونهى عن بيع ما ليس عندك ﴿ قلت ﴾ أرأيت أن وهب رجل ابنته لرجل وهي صغيرة أجمعله نكاحاً في قول مالك (قال) قال مالك الهبة لا تحل لأحد بعد النبي صلى الله عليه وسلم فإن كانت هبته إياها ليس على نكاح وإنما وهبها له ليحضنها أو ليكفلها فلا أرى بذلك بأساً ﴿ قال مالك ﴾ ولا أرى لامها في ذلك قولاً إذا كان إنما فعل

ذلك على وجه النظر مثل الرجل الفقير المحتاج ﴿قلت﴾ أرأيت ان وهب ابنته لرجل
بصدّاق كذا وكذا أبطل هذا أم تجمله نكاحاً في قول مالك (قال) ما سمعت من
مالك في هذا شيئاً ولكنه اذا كان بصدّاق فهذا نكاح اذا كان انما أراد بالهبة وجه
النكاح وسموا الصدّاق ﴿ابن وهب﴾ عن الليث أن عبد الله بن يزيد مولى الاسود
ابن سفيان حدثه أنه سأل ابن المسيب عن رجل بشر بجارية فكرها فقال رجل من
القوم هبها لي فوهبها له (قال) سعيد لم تحمل الهبة لاحد بعد رسول الله صلى الله عليه
وسلم فلو أصدّقها حلت له ﴿قال﴾ وقد قال مالك في الذي يهب السلعة لرجل على أن
يعطيه كذا وكذا قال مالك فهذا بيع فأرى الهبة بالصدّاق مثل البيع وانما كره من ذلك
الهبة بلا صدّاق ﴿قلت﴾ أرأيت ان تزوجها على حكمه أو على حكمها أو على حكم فلان
(قال) أرى أن يثبت النكاح فان رضى بما حكمت أو رضى بما حكم هو أو بما حكم
فلان جاز النكاح والا فرّق بينهما ولم يكن لها عليه شيء بمنزلة التفويض اذا لم
يفرض لها صدّاق مثلها وأبت أن تقبله فرّق بينهما ولم يكن لها عليه شيء ﴿قال
ابن القاسم﴾ وقد كنت أكرهه حتى سمعت من أثق به يذكره عن مالك
فأخذت به وترك رأيي فيه ﴿قلت﴾ أي شيء التفويض وأي شيء الحكم (قال)
التفويض ما ذكر الله في كتابه لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو
تقرضوا لهن فريضة فهذا نكاح بغير صدّاق وهذا التفويض فيما قال لنا مالك
﴿قلت﴾ واذا زوجوها بغير صدّاق أيكون للزوج أن يفرض لها أدنى من صدّاق
مثلها قال لا ﴿قلت﴾ ولا ترى هذا تفويضاً (قال) انما التفويض عند مالك أن يقولوا
قد أنكحناك ولا يسموا الصدّاق فيكون لها صدّاق مثلها ان ابتنى بها الا أن يتراضوا
على غير ذلك فيكون صدّاقها ما تراضوا عليه بحال ما وصفت لك وأما على حكمه
أو حكمها أو حكم فلان فقد أخبرتك فيه برأى وما بلغني عن مالك ولست أرى به
بأساً ﴿قال سحنون﴾ وقال غيره ما قال عبد الرحمن أول قوله لا يجوز ويفسخ
ما لم يفت بدخول لانهما خرجا من حد التفويض والرضا من المرأة بما فوضت الى

الزوج وهو الذي جوزه القرآن لان الزوج هو النكح والمفوض اليه فاذا زال عن
 الوجه الذي به أجاز صار الى أنه عقد النكاح بالصدّاق التّردّ فيفسخ قبل الدخول
 وان فأت بالدخول أعطيت صدّاق مثلها ﴿قلت﴾ أرأيت ان تزوجها على حكمها
 فدخل بها أتقرهما على نكاحهما ويجعل لها صدّاق مثلها في قول مالك (قال) نم أتقرهما
 على نكاحهما ويكون لها صدّاق مثلها اذا كان بنى بها وان لم يكن دخل بها فقد
 أخبرتك فيه برأى وما بلغنى عن مالك ﴿قلت﴾ أرأيت ان تزوجها على حكم فلان أو
 على حكمها أو بمن رضى حكمه أو على حكم أبيها (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً وأرى
 هذا يجوز ويثبت النكاح وتوقف المرأة فيما حكمت أو بمن رضى حكمه فان رضى
 بذلك الزوج جاز النكاح وان لم يرض فرق بينهما ولم يلزمه شيء من الصدّاق وهو
 بمنزلة المفوض اليه ألا ترى أن المفوض اليه ان لم يعط صدّاق مثلها لم يلزمها النكاح
 فهي مرة يلزمها ان أعطاها صدّاق مثلها ومرة لا يلزمها ان قصر عنه وهذا مثله
 عندي وقد سمعت بعض من أثق به باشر عن مالك أنه أجازته على ما فسر لك (قال
 سخّون) وهذا مما وصفت لك في أول الكتاب ﴿قلت﴾ أرأيت كل نكاح اذا
 كان المهر فيه غرراً لا يصح ان أدرك قبل ان يبنى بها فرقت بينهما ولم يكن على الزوج
 من الصدّاق الذي سعى ولا من المتعة شيء وان دخل بها جعلت النكاح ثابتاً وجعلت
 لها مهر مثلها (قال) نعم وهو رأيي اذا كان جاء الفساد من قبل الصدّاق الذي سموا
 ﴿قلت﴾ أرأيت ان تزوجها على ما لا يحل مثل البعير الشارد ونحوه فان طلقها قبل
 البناء بها يقع الطلاق عليها في قول مالك (قال) قال مالك ان أدرك قبل ان يدخل
 بها ففسخ النكاح (قال ابن القاسم) وأنا أرى أن يقع الطلاق عليها دخل بها أو لم
 يدخل بها لانه نكاح قد اختلف فيه الناس ﴿قال سخّون﴾ وهذا قد بينته في
 الكتاب الاول أن كل نكاح يفسخ بخلية فهو فسخ بغير طلاق ولا ميراث فيه
 ﴿قلت﴾ فان طلقها قبل البناء بها يكون عليه المتعة (قال) لا متعة عليه في رأيي لانه
 نكاح يفسخ ﴿قلت﴾ أرأيت من تزوج بغير اذن الولي فأت أحدهما قبل أن يعلم

الولى بذلك النكاح أيتوارثان في قول مالك (قال) لا أقوم على حفظه الساعة الا أن مالكا قد كان يستحب أن لا يقام عليه حتى يبتدأ النكاح جديداً ولم يكن يحقق فسادَه فأرى الميراث بينهما ﴿ قلت ﴾ وكذلك الذى يتزوج بثمر لم يبد صلاحه ان ماتا قبل أن يدخل بها أيتوارثان (قال) نعم كذلك قال مالك لانه اذا دخل بها ثبت نكاحهما بمقدرة النكاح الذى تزوج بها لانه نكاح حتى يفسخ وكذلك بلغنى عن أثق به من أهل العلم . وكذلك أيضاً لو طلقها ثلاثاً قبل أن يفسخ نكاحه لم تحل له حتى تنكح زوجا غيره ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وأحسن ما سمعت من مالك وبلغنى عنه ممن أثق به أن أنظر كل نكاح اذا دخل بها فيه لم يفسخ فالميراث والطلاق يكون بينهما وان لم يدخل بها وكل نكاح لا يقر وان دخل بها لتحريمه فانه لا طلاق فيه ولا ميراث بينهما دخل بها أو لم يدخل بها وكذلك سمعت ﴿ قال ﴾ وقال مالك في الرجل يتزوج بثمر لم يبد صلاحها ان دخل أعطيت صداق مثلها ولم يفسخ النكاح والى تزوج بغير ولى كان مالك يغمزه وان دخل بها ويحب أن يبتدأ فيه النكاح فاذا قيل له أترى أن يفرق بينهما اذا رضى الولي فيقف عن ذلك ويتحيز عنه ولا يمضى في فراقه فمن هناك رأيت لها الميراث ألا ترى أن التى لم يدخل بها ان أجازها الولي جاز النكاح وأن التى تزوجت بثمر لم يبد صلاحه انما رأيت لها الميراث من قبل أنه نكاح ان دخل بها ثبت وهو أمر قد اختلف فيه أهل العلم في الفسخ والثبات فأراه نكاحاً أبداً يتوارثونه حتى يفسخ لما جاء فيه من الاختلاف وكل ما كان فيه اختلاف من هذا الوجه ومما اختلف الناس فيه فأراه نكاحاً يتوارثان به حتى يفسخه من رأى فسحه ألا ترى لو أن قاضياً ممن يرى رأى أهل المشرق أجازها قبل أن يدخل بها وفرض عليه صداق مثلها ثم جاء قاض ممن يرى فسحه ولم يكن دخل بها لم يفسخه لما حكم فيه من يرى خلافه فلو كان حراماً لجاز لمن جاء بعده فسحه فمن هناك رأيت الميراث بينهما وكذلك بلغنى عن أثق به عن مالك ﴿ قلت ﴾ أرايت ان تزوجت بثمر لم يبد صلاحه فاختلفت منه قبل البناء على مال أيجوز للزوج ما أخذ منها أم يكون

مردوداً (قال) أرى ذلك جائز له ولا أرى أن يرد ما أخذ وقد أخبرتك أن كل نكاح
اختلف الناس فيه إذا كان الميراث بينهما فيه والطلاق يلزم فيه فأرى الخلع جائزاً ولو
رأيت الخلع فيه غير جائز ما أجزت الطلاق فيه ﴿قال سحنون﴾ وقد كان قال لي كل
نكاح كانا مغلوبين على فسخه فالخلع فيه مردود ويرد عليها ما أخذ منها لأنه لا يأخذ
مالها إلا بما يجوز له إرساله من يديه وهو لم يرسل من يديه إلا ما هي أملك به منه

— ﴿صداق امرأة المكاتب والعبد يتزوج بغير إذن سيده﴾ —

﴿قلت﴾ أرايت لو أن مكاتباً تزوج بغير إذن سيده فدخل بامرأته أيؤخذ المهر منها
(قال) قال مالك في العبد يترك لامرأته قدر ما تستحل به إذا تزوجها بغير إذن سيده
فكذلك المكاتب عندي ﴿قلت﴾ ويكون للسيد أن يفسخ نكاح المكاتب إذا تزوج
بغير إذن سيده في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ فإن أعتق المكاتب يوماً ما أترجع المرأة
عليه بذلك المهر أم لا (قال) لا أحفظ عن مالك فيه شيئاً وأرى أن كان غرها أن يتبعه
إذا عتق وإن كان لم يغرها وأخبرها أنه عبد فلا أرى لها شيئاً وقد قيل إذا أبطله السيد
عنه ثم عتق فلا يتبعه به ﴿قلت﴾ فإن لم يعلم السيد بتزويجه حتى أدى كتابته (قال)
لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولكني أرى أنه ليس له أن يفسخ نكاحه بمنزلة صدقته
وهبته قال والعبد بهذه المنزلة في النكاح ﴿قال﴾ وبلغني عن مالك أنه يشل عن
المكاتب يزوج أمته فقال إذا كان ذلك منه على وجه ابتناء الفضل رأيت ذلك وإن
كره السيد فأنما يجوز للمكاتب في تزويج إمائه ما كان على وجه الفضل والنظر لنفسه
ويمنع من ذلك إذا كان ضرراً عليه ويكون عاقداً لنكاح غيره ويعقده رجل بأمره

— تم كتاب النكاح الثالث من المدونة الكبرى بحمد الله وعونه —

﴿وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم﴾

— ***** —

— وفيه كتاب النكاح الرابع —

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامى وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ كتاب النكاح الرابع ﴾

﴿ نكاح المريض والمریضة ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت المرأة تزوج وهي مریضة أيجوز تزويجها أم لا (قال) لا يجوز تزويجها عند مالك ﴿ قلت ﴾ فان تزوجها ودخل بها الزوج وهي مریضة (قال) ان ماتت كان لها الصداق ان كان مسها ولا ميراث بينهما منها ﴿ قلت ﴾ فان صحت أثبت النكاح (قال) قد اختلف فيه وأحب قوله الى أن يقيم على نكاحه ﴿ قال ﴾ ولقد كان مالك مرة يقول يفسخ ثم عرضته عليه فقال امح. والذي أخذ به في نكاح المريض والمریضة أنهما اذا صحا أقرا على نكاحهما ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان تزوج في مرضه ودخل بها ففترقت بينهما أيجعل صداقها في جميع ماله أم في ثلثه في قول مالك (قال) قال مالك يكون صداقها في ثلثه مبدأ على الوصايا والعق ولا ميراث لها وان لم يدخل بها فلا صداق لها ولا ميراث ﴿ قلت ﴾ فان صح قبل أن يدخل بها (قال) لا يفرق بينهما دخل أو لم يدخل ويكون عليه الصداق الذي سمي لها وان كانت المرأة مریضة فتزوجت في مرضها فانه لا يجوز هذا النكاح قال وان صحت فهو جائز دخل بها أو لم يدخل بها ولها الصداق الذي سمي لها (قال) وان ماتت من مرضها لم يرثها ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن أبي ذئب وغيره عن ابن شهاب أنه قال في الرجل يتزوج المرأة قد يئس له من الحياة ان صداقها في الثلث ولا ميراث لها ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس عن ابن شهاب أنه قال لا نرى لنكاحه جوازا من أجل أنه أدخل الصداق في حق

الورثة وليس له الا الثلث يوصى به ولا يدخل ميراث المرأة التي تزوجها في ميراث ورثته **ابن وهب** قال ربيعة في صدقها اذا نكحها في مرضه انه في ثلثه وليس لها ميراث لانه قد وقف عن ماله فليس له من ماله الا ما أخذ من ثلثه ولا يقع الميراث الا بعد وفاته **ابن وهب** عن الليث بن سعد عن يحيى بن سعيد انه قال زبي أن لا يجوز لمن تزوج في مرض صدق الا في ثلث المال

الرجل يريد نكاح المرأة فيقول له أبوه قد وضعتها فلا تطأها

قلت أرأيت لو أن رجلاً خطب امرأة فقال له والده قد كنت تزوجتها أو كانت عند ابنه جارية اشتراها فقال له والده لا تطأها فاني قد وضعتها بشراء أو أراد الابن شراءها فقال له الابن اني قد وضعتها بشراء فان اشتريتها فلا تطأها أو لم يرد الابن شيئاً من هذا الا أنه قد سمع ذلك من أبيه وكذب الولد الوالد في جميع ذلك وقال لم تفعل شيئاً من هذا وانما أردت بقولك أن تحرمتها علي فأراد تزويجها أو شراءها أو وطأها أمحول بينه وبين النكاح وبين أن يطأ الجارية في قول مالك اذا اشتراها (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً الا أن مالكا قال لي في الرضاع في شهادة المرأة الواحدة ان ذلك لا يجوز ولا يقطع شيئاً الا أن يكون قد فشا وعرف (قال مالك) وأحب الي أن لا ينكح وأن يتورع. وشهادة المراتين في الرضاع لا تجوز أيضاً الا أن يكون شيئاً قد فشا وعرف في الاهلين والمعارف والجيران فاذا كان كذلك رأيته جائزة فشهادة الوالد في مسائل التي ذكرت بمنزلة شهادة المرأة في الرضاع لا أراها جائزة على الولد اذا تزوج أو اشترى جارية الا أن يكون شيئاً قد فشا من قوله قبل ذلك وعرف وسمع وأرى له أن يتورع عن ذلك ولو فعل لم أقض به عليه **قلت** وكذلك أمي اذا لم يزل يسمعونها تقول قد أرضعت فلانة فلما كبرت أردت تزويجها (قال) قال مالك لا تزوجها

— الرجل ينكح المرأة فيدخل عليه غير امرأته —

﴿قلت﴾ أرأيت لو أن رجلاً تزوج امرأة فأدخلت عليه غير امرأته فوطئها (قال) بلغني عن مالك أنه قال في أختين تزوجهما أخوان فأخطى بهما فأدخل على هذا امرأة هذا وعلى هذا امرأة هذا (قال) قال مالك ترد هذه المرأة إلى زوجها وهذه إلى زوجها ولا يطاق واحدة منهما زوجها حتى ينقضي الاستبراء والاستبراء ثلاث حيض ويكون لكل واحدة منهما صداقها على الذي وطئها فكذلك مسئلتك ﴿قلت﴾ أرأيت المرأة إذا تقاحت وقد علمت أنه ليس بزوجها (قال) هذه يقام عليها الحد في رأيي ولا صداق لها إذا علمت ﴿قلت﴾ أرأيت أن قالت لم أعلم وظننت أنكم قد زوجتموني منه (قال) لها الصداق على الرجل الواطئ ويكون ذلك للذي وطئها على الذي أدخلها عليه إن كان غرّه منها أحد

— الأمة ينكحها الرجل فيريد أن يوتئها سيدها معه —

﴿والرجل يزني بالمرأة أو يقذفها ثم يتزوجها﴾

﴿قلت﴾ أرأيت إذا تزوج الرجل الأمة فقال الزوج بوطئها معي بيتا وخل بيني وبينها وقال السيد لا أخليها معك ولا أبوتئها معك بيتا أو جاء زوجها فقال أنا أريد الساعة جماعها وقال سيدها هي مشغولة الساعة في عملها أيكون للزوج أن يمنعها من عملها أو يخلى بينه وبين جماعها ساعته أو يحال بين الزوج وبين جماعها وترك في عمل سيدها (قال) لم أسمع مالكا يحسد في هذا حداً إلا أن مالكا قال ليس لسيدها أن يمنعها من زوجها إذا أراد أن يصيبها وليس للزوج أن يوتئها بيتا إلا أن يرضى السيد ولكن تكون الأمة عند أهلها في خدمتهم وما يحتاجون إليه وليس لهم أن يقصروا به فيما يحتاج إليه من جماعها فأرى في هذا أنها تكون عند أهلها وإذا احتاج إليها زوجها خلوا بينه وبين حاجته إليها وإذا أراد الزوج الضرر بهم دفع عن الضرر بهم ﴿قلت﴾ أرأيت أن باعها السيد في موضع لا يقدر الزوج على جماعها أيكون للسيد الذي باعها من المهر شيء أم لا (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأرى المهر للسيد على الزوج

الا أن يطلق فيكون عليه نصف المهر ﴿قلت﴾ أولاً ترى السيد قد منعه بضعها حين باعها في موضع لا يقدر الزوج على أخذ بضعها (قال) لا من قبل أن السيد لم يكن يمنع من بيعها فإذا باعها قلنا للزوج اطلبها في موضعها فإن منعوك فخاصم فيها ولم أسمع من مالك فيه شيئاً ﴿ابن وهب﴾ عن يونس عن ابن شهاب أنه قال في الرجل يتزوج أمة قوم فأراد أن يضمها إلى بيته قالوا لا ندعها وهي خادمنا (قال) هم أحق بأمتهم إلا أن يكون اشترط ذلك عندهم

— ما جاء في الخثي —

﴿قلت﴾ أرايت الخثي ما قول مالك فيها أتتكح أم تنكح أم تصلى حاسرة عن رأسها أم تبهر بالتلبية أم ماذا حالها (قال) لم أسمع من مالك فيها شيئاً وما اجتأنا على شيء من هذا ﴿قلت﴾ فهل سمعته يقول في ميراثه شيئاً (قال) لا ما سمعناه يقول في ميراثه شيئاً وأحب إلى أن ينظر إلى مباله فإن كان يبول من ذكره فهو غلام وإن كان يبول من فرجه فهي جارية لأن النسل إنما يكون من موضع المبال وفيه الوطء فيكون ميراثه وشهادته وكل أمره على ذلك ﴿قلت﴾ أرايت الرجل إذا زنى بالمرأة أ يصلح له أن يتزوجها (قال) قال مالك نعم يتزوجها ولا يتزوجها حتى يستبرئ رحمها من مائه الفاسد ﴿قلت﴾ أرايت أن قذف رجل امرأة فضربتة حد الفرية أو لم تضربه أ يصلح له أن يتزوجها في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك هذا ولا أرى بأساً أن يتزوجها ﴿ابن وهب﴾ عن ابن أبي ذئب عن شعبة مولى ابن عباس أنه سمع رجلاً يسأل ابن عباس فقال كنت أتبع امرأة فأصببت منها ما حرم الله علي ثم رزق الله التوبة منها فأردت أن أتزوجها فقال الناس إن الزاني لا ينكح إلا زانية فقال ابن عباس ليس هذا موضع هذه الآية انكحها فإن كان فيها من أثم فعلي ﴿قال ابن وهب﴾ وأخبرني رجال من أهل العلم عن معاذ بن جبل وجابر بن عبد الله وابن المسيب ونافع وعبد الله بن مسعود وعمر بن عبد العزيز وحسن بن محمد بن علي بن أبي طالب أنهم قالوا لا بأس أن يتزوجها قال ابن عباس كان أوله سفاحاً وآخره

نكاحا ومن تاب تاب الله عليه (وقال) جابر وابن المسيب كان أول أمرهما حراما
وآخره حلالا (وقال) ابن المسيب لا بأس به إذا هما تابا وأصاحبا وكرها ما كانا عليه
وقرأ ابن مسعود وهو الذي يقبل التوبة عن عباده ويمفوا عن السيئات ويعلم ما يفعلون
وقال إنما التوبة على الله للذين يعملون السوء بجهالة ثم يتوبون من قريب فأولئك يتوب
الله عليهم فلم نر به بأساً (وقال) ذلك يزيد بن عبد الله بن قسيط

الدعوى في النكاح

﴿ قلت ﴾ أرأيت المرأة تدعي على الرجل النكاح أو الرجل يدعي على المرأة النكاح
هل يخلف كل واحد منهما لصاحبه إذا أنكر (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً
ولا أرى أن يخلفا على هذا أرأيت أن نكحت أو نكل أكنت أزمهما النكاح من
نكل منهما ليس ذلك كذلك ﴿ قلت ﴾ أرأيت أن أقمت البينة على امرأة أنها امرأتي
وأقام رجل البينة على أنها امرأته ولا يعلم أيهما أول والمرأة مقرة بأحدهما أو مقرة
بهما جميعاً أو منكرة لهما جميعاً (قال) أقرارها وانكارها عندي واحد ولم أسمع من
مالك فيه شيئاً إلا أن الشهود إن كانوا عدولاً كلهم فسخت النكاحين جميعاً
ونكحت من أحببت من غيرهما أو منهما وكانت فرقتها تطليقة وإن كانت إحدى
البيتين عادلة والآخرى غير عادلة جعلت النكاح لصاحب العادلة منهما ﴿ قلت ﴾
وإن كانت واحدة أعدل من الآخرى (قال) أفسخها جميعاً إذا كانوا عدولاً كلهم
لأنهما كلتيهما عادلتان ولا يشبه هذا عندي البيوع ﴿ قلت ﴾ لم (قال) لأن السلع لو
ادعى رجل أنه اشترى هذه السلعة من هذا الرجل وأقام البينة وادعى رجل آخر أنه
اشتراها من ربه وأقام البينة (قال) قال مالك ينظر إلى أعدل البيتين فيكون الشراء
شراءه ﴿ قلت ﴾ أرأيت أن صدق البائع إحدى البيتين وأكذب البينة الآخرى
(قال) لا ينظر إلى قول البائع في هذا



﴿ ملك الرجل امرأته وملك المرأة زوجها ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت إذا ملكت المرأة من زوجها شقصاً أو ملك الرجل ذلك من امرأته أيفسد النكاح فيما بينهما أم لا في قول مالك (قال) قال مالك يفسد النكاح فيما بينهما إذا ملك أحدهما من صاحبه قليلاً أو كثيراً وسواء إن ملك أحدهما صاحبه بميراث أو شراء أو صدقة أو هبة أو وصية كل ذلك يفسد ما بينهما من النكاح ﴿ قلت ﴾ ويكون هذا فسخاً أو طلاقاً (قال) ذلك فسخ في قول مالك ولا يكون طلاقاً ﴿ قلت ﴾ أرأيت العبد إذا اشتريته امرأته وقد بنى بها كيف يهرها وعلى من يكون مهرها (قال) على عبدها ﴿ قلت ﴾ ولا يبطل (قال) لا يبطل قال وهو رأيي لأن مالكا قال لي في امرأة دايفت عبداً أو رجل داين عبداً ثم اشتراه وعليه دينه ذلك إن دينه لا يبطل فكذلك مهر تلك المرأة إذا اشترت زوجها لم يبطل دينها وإن كان لم يدخل بها فلا مهر لها ﴿ ابن وهب ﴾ عن يزيد بن عياض عن عبد الكريم عن علقمة بن قيس والاسود بن يزيد أن عبد الله بن مسعود قال إذا كانت الامة عند رجل بنكاح ثم اشتراها ان اشتراه اياها يهدم نكاحه ويطؤها بملكه ﴿ قال ابن وهب ﴾ قال يزيد وأخبرني أبو الزناد أنها السنة التي أدرك الناس عليها ﴿ ابن وهب ﴾ وأخبرني رجال من أهل العلم عن ابن المسيب ويحيى بن سعيد مثله ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن أبي ذئب أنه سأل ابن شهاب وعطاء بن أبي رباح عن الرجل تكون الامة تحته فيبتاعها فقالا يفسخ البيع النكاح (قال) قلت لعطاء أبيعها قال نعم ﴿ ابن وهب ﴾ وقال مخزومة عن أبيه وابن قسيط أنه قال يصلح له أن يبيعها أو يهبها (وقال) ذلك عبد الله بن أبي سلمة وقال ينتظر بها حتى يعلم أنها حامل أم لا ﴿ ابن وهب ﴾ عن عثمان بن الحكم ويحيى بن أيوب عن يحيى بن سعيد أنه قال في الحر يتزوج الامة ثم يشتري بعضها أنه لا يطؤها مادام فيها شرك ﴿ قال ابن وهب ﴾ وقال أبو الزناد ولا تحل له بنكاح ولا بتبرر ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن أبي ذئب عن عبد ربه بن سعيد أنه سأل طاوساً البجلي عن امرأة تملك زوجها (قال) حرمت

عليه ساعته وان لم تملك منه الا قدر ذباب ﴿ ابن وهب ﴾ عن شمر بن نعيم عن حسين بن عبد الله عن أبيه عن جده عن علي بن أبي طالب بذلك ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس أنه سأل ابن شهاب عن ذلك فقال اذا ورثت في زوجها شقفا فرّق بينه وبينها فلها لا تحل له من أجل ان المرأة لا يحل لها أن تنكح عبدها وتعتد منه عدة الحرة ثلاثة قروء ﴿ ابن وهب ﴾ قال يونس وقال ربيعة اذا ورثت زوجها أو بعضه فقد حرمت عليه وان أعتقته فأحب أن ينكحها نكحها ولا تستقر عنده بالنكاح الاول وان أعتقته ﴿ ابن وهب ﴾ عن مخزومة عن أبيه عن عبد الرحمن بن القاسم ونافع أنهما قال لا ينكح المرأة العبد ولها فيه شرك ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن امرأة اشترت زوجها أفسد النكاح أم لا (قال) قال مالك يفسد النكاح ﴿ قلت ﴾ ويكون مهرها ديناً على العبد (قال) نعم ان كان دخل بها ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان كانت هذه الامة غير مأذون لها في التجارة فاشترت زوجها بنير اذن سيدها فأبى سيدها أن يبيز شرائها ورد العبد أ يكونان على نكاحهما أم يبطل نكاحهما في قول مالك (قال) لا أرى ذلك وأراها امرأته وذلك أن الجارية انما اشترت طلاق زوجها فلما لم يطلقها الزوج صار ذلك صلحاً منها للسيد على فراق الزوج فلا يجوز للسيد أن يطلق على عبده ولا للامة أن تشتريه الا برضا سيدها ﴿ قال سحنون ﴾ وقال ابن نافع وسئل مالك عن الرجل يزوج عبده أمة ثم يهبها له ليفسخ نكاحه (قال) لا يجوز ذلك له فان تبين أنه صنع ذلك لينزعها منه وليحلها بذلك لنفسه ولغير زوجها أولي حرمها بذلك على زوجها فلا أرى ذلك له جائزاً ولا أرى أن يحرمها ذلك على زوجها ولا تنزع منه ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان ملك من امرأته شقفا ثم آلى منها أو ظاهراً يكون عليه لذلك شيء أم لا (قال) لا شيء عليه من الظهار ولا يلزمه ذلك والا يلاء له لازم ان نكحها يوماً ما ﴿ قلت ﴾ لم (قال) لأنها ليست بزوجه ولا هي له بملك يمين كلها فيقع عليه الظهار ألا ترى أنه انما ملك منها شقفا الا أن يتزوجها يوماً ما فيرجع عليه الا يلاء ولا يرجع عليه الظهار ﴿ قلت ﴾ أرأيت العبد يتزوج المرأة باذن سيده على صداق

يضمنه سيده ثم يدفع سيد العبد العبد الى المرأة فيما ضمن من الصداق برضاها قبل
أن يدخل بها (قال) النكاح مبسوخ ويرد العبد الى سيده

— الذي لا يقدر على مهر امرأته —

﴿ قلت ﴾ أ رأيت النقد متى يجب للمرأة أن تأخذ الزوج به كله ويلزم الزوج أن
يدفع ذلك كله اليها (قال) سألت مالكا عنه فقال يتلوم للزوج ان كان لا يقدر على
ذلك تلوما بعد تلوم على قدر ما يرى السلطان وليس الناس كلهم في ذلك سواء منهم
من يرجي له مال ومنهم من لا يرجي له مال فاذا استأصل التلوم له ولم يقدر على
نقدها فرق بينهما ﴿ قال ﴾ فقلنا لمالك وان كان يقدر على النفقة (قال) نعم وان كان
يقدر على النفقة ثم سألناه مرة بعد مرة فقال مثل قوله الذي أخبرتك ﴿ قلت ﴾
قبل البناء وبعد البناء سواء في قول مالك (قال) نعم الا أن مالكا قال هذا قبل البناء
وأما اذا دخل بها فلا يفرق بينهما وانما يكون ذلك دينا على الزوج يتبعه به بعد البناء
كذلك قال مالك اذا أجرى النفقة وأما ما ذكر مالك انما ذلك قبل البناء ﴿ قلت ﴾
أ رأيت المرأة أليس يكون لها أن تلزم الزوج بجميع المهر قبل البناء في قول مالك اذا
عقد نكاحها (قال) نعم ان كان مثل نكاح الناس على النقد فأما ما كان من مهر
مؤخر الى موت أو فراق فهذا يفسخ عند مالك ان لم يدخل بها وان دخل بها كان النكاح
جائزا (وقال مالك) مرة يقوم المهر المؤخر بقيمة ما يسوى اذا بيع نقداً ويعطاه
(وقال) مرة ترد الى مهر مثلها مما لا تأخير فيه وهو أحب قوله الى أن تعطى مهر
مثلها ويحسب عليها فيه ما أخذت من العاجل ويسقط عنه الآجل ﴿ قلت ﴾ أ رأيت
لو أن رجلا تزوج امرأة ولم يقدر على نقدها أفرق بينهما (قال) قال مالك يتلوم له
السلطان ويضرب له أجلا بعد أجل فان قدر على نقدها والا فرق بينهما (قال)
قلت لمالك وان كان يجري لها نفقتها (قال مالك) وان كان يجري لها نفقتها فانه
يفرق بينهما



﴿ في نفقة الرجل على امرأته ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت الرجل اذا تزوج متى يؤخذ بالنفقة على امرأته أحين يعقد النكاح أم حتى يدخل (قال) قال مالك اذا دعوه الى الدخول فلم يدخل لزمته النفقة ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان كانت صغيرة لا يجامع مثلها لصغرهما فقالوا له ادخل على أهلك أو اتفق عليها (قال) قال مالك لا نفقة عليه ولا يلزمه أن يدفع الصداق حتى تبلغ حد الجماع ﴿ قال مالك ﴾ وكذلك الصبي اذا تزوج المرأة البالغة فدعته الى أن يدخل بها فلا نفقة لها عليه وليس لها أن تقبض الصداق حتى يبلغ الغلام حد الجماع ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان كانت لا تستطيع جماعها تكون رتقاء وتزوجها رجل أ يكون لها النفقة اذا دعته الى الدخول ويكون لها أن تقبض المهر أم لا (قال) لا وزوجها بالخيار ان شاء فرق بينهما ولا مهر لها الا أن تعالج نفسها بأمر يصل الزوج الى وطئها ولا تجبر على ذلك فان فعلت فهو زوجها ويلزمه الصداق والنفقة اذا دعته الى الدخول فان أبت أن تعالج نفسها لم تكره على ذلك وكان زوجها بالخيار ان شاء فرق بينهما ولا مهر لها وان شاء أقام عليها ﴿ قال ﴾ وقال مالك في المريضة اذا دعوه الى الدخول بها وكان مرضها مرضاً يقدر على الجماع فيه فان النفقة له لازمة ﴿ قلت ﴾ أرأيت التي لم يدخل بها أ يكون لها النفقة على زوجها (قال) قال مالك ما منعت الدخول فلا نفقة لها واذا دعي الى الدخول فكان المنع منه اتفق على ما أحب أو كره ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان مرضت مرضاً لا يقدر الزوج فيه على جماعها فدعته الى البناء بها وطلبت النفقة (قال) ذلك لها قال ولم أسمعه من مالك الا أنه بلغني ذلك عن مالك ممن أثق به أنه قال ذلك لها وان كانت مريضة فلا بد من أن يضمها وينفق عليها وهو رأيي ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان كانت صغيرة لا يجامع مثلها فدعته الى الدخول بها (قال) قال مالك لا تلزمه النفقة ولا يلزم أن يدفع الصداق حتى تبلغ حد الدخول بها وكذلك الصبي لا تلزمه النفقة لامرأته اذا كانت كبيرة ولا يلزمه دفع النقد حتى يبلغ حد الجماع وهو الاحتلام وكذلك قال مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان كانت صغيرة لا يجامع مثلها فأراد الزوج أن

يبنى بها وقال أولياء الصبية لا نمكنك منها لأنك لا تقدر على جماعها (قال) قال
مالك في رجل تزوج امرأة وشرطوا عليه أن لا يبنى بها سنة (قال) ان كانوا إنما
شرطوا ذلك له من صغر أو كان الزوج غريباً فهو يريد أن يظن بها وهم يريدون أن
يستمتعوا منها فذلك لهم والشرط لازم والا فالشرط باطل . فهذا يدل على مسئلتك
أن ذلك لهم أن يمنعوه حتى تبلغ (ابن وهب) عن مخزومة بن بكير عن أبيه قال
يقال إنما رجل تزوج جارية صغيرة فليس عليه من نفقتها شيء حتى تدرك وتطبق
الرجال فإذا أدركت فعليه نفقتها ان شاء أهلها حتى يبنى بها (ابن وهب) عن
يونس عن ابن شهاب قال ليس للمرأة النكاح عند أبيها نفقة إلا أن يكون وليها
خاصم زوجها في الابتاء بها فأمره بذلك السلطان وفرض لها نفقة فتكون من حيثئذ
ولا شيء قبل ذلك (قال ابن وهب) قال يونس وقال ابن موهب لا نفقة لها إلا
أن يطلبوا ذلك (ابن وهب) عن ابن أبي الزناد عن أبيه أنه قال اذ تزوج الرجل
المرأة فتركها عشر سنين أو أكثر لم يدعه أهلها إلى البناء بها أو النفقة عليها فلا نفقة
لها حتى يدخل بها أو يدعى إلى النفقة عليها أو البناء بها (قلت) أرأيت ان تزوج
صبي امرأة بالغة وزوجه أبوه فلما بلغ حد الجماع وذلك قبل أن يحتلم دعت المرأة إلى
الدخول بها والنفقة عليها (قال) لا شيء لها حتى يحتلم كذلك قال مالك (قال مالك)
حتى يبلغ الدخول وبلوغ الدخول عنده الاحتلام (قلت) أرأيت عروض الزوج
هل يباع ذلك في النفقة على المرأة في قول مالك (قال) قال مالك يلزم الزوج النفقة
فإذا كان ذلك يلزمه فلا بد من أن يباع فيها ماله (قلت) أرأيت العبد إذا لم
يقو على نفقة امرأته حرة كانت أو أمة (قال) قال لي مالك يلزمه نفقة امرأته حرة
كانت أو أمة (قال) قتلنا له وإن كانت تبيت عند أهلها (قال) نعم هي من الأزواج
ولها الصداق وعليها العدة ولها النفقة (وقال) لنا مالك وكل من لم يقو على نفقة امرأته
فرّق بينهما ولم يقل لنا مالك حرة ولا أمة (قال) وقال مالك في رجل تزوج وهو
صحيح ثم مرض بعد ذلك فقالت المرأة أعطني نفقتي وادخل علي والزوج لا يقدر على

الجماع لمرضه (قال مالك) ذلك للمرأة أن تأخذ نفقتها أو يدخل عليها ولا يشبه هذا الصبي ولا الصبية **قلت** **﴿** وكذلك ان تزوجها وهي صحيحة ثم مرضت مرضاً لا تستطيع الجماع معه فقالت المرأة ادخل علي أو أعطني نفقتي فقال الزوج لا أقدر على الجماع (قال) ذلك لها ويلزم الزوج أن يعطيها نفقتها أو يدخل عليها في رأيي وإنما ينظر في هذا إلى الصحة إذا وقع النكاح وهما جميعاً يقدران على الوطء إذا وقع النكاح فلو كانت ألقت إلى ما أصابها بعد ذلك إلا أن يكون ذلك مرضاً قد وقعت المرأة منه في السياق فهذا الذي لا يدخل عليها ثم ان دعت لان دخول هذا وغير دخوله سواء **قلت** **﴿** والصداق في هذا بمنزلة النفقة لها أن تأخذ صداقها من زوجها في هذه المسائل التي سألتك عنها في قول مالك (قال) الصداق أوجب من النفقة فلها أن تأخذ الصداق في قول مالك (قال) والصداق قد يلزمه حين تزوجها دخل بها أو لم يدخل بها ولكن لها أن تمنعه نفسها لأن تأخذ الصداق منه ومرضها هذا الذي مرضته ليس يمنع بعد السحرة في رأيي ألا ترى أنها لو جذمت بعد تزويجه ثم دعت إلى الدخول وجذاهم لا يستطيع معه الجماع أنه يقال له ادفع الصداق وأنفق وادخل أو طلق

— نفقة العبد على نسايمه —

قلت **﴿** أرأيت العبد الذي يكون نفقة امرأته عليه أن يجعل نفقتها في ذمته في قول مالك قال نعم **قلت** **﴿** فيبدأ بنفقة المرأة أو بخراج سيده (قال) ليس للمرأة من نفقتها في خراج السيد قليل ولا كثير وعمل العبد للسيد وإنما ينفق عليها العبد من ماله ان كان له والا فرّق بينهما إلا أن يرضى السيد أن ينفق عبده على امرأته من مال السيد أو من كسبه الذي يكسبه للسيد أو من عمله الذي يعمله للسيد وهذا رأيي **قلت** **﴿** ولا يباع في نفقة امرأته ان وجب لها عليه نفقة في قول مالك قال لا **قلت** **﴿** أرأيت العبد والمكاتب والمدير وأمّ الولد هل يجبرون على نفقة أولادهم الاحرار في قول مالك (قال) قال مالك لا يجبر العبد على نفقة ولده حرّاً ولا عبد

وأما أم الولد فلا تجبر على نفقة ولدها لان الحرية أيضاً لا تجبر على نفقة ولدها ﴿قلت﴾
أرأيت المكاتب إذا كان زوجها عبداً هل تجبر على نفقة ولدها الصغار الذين ولدتهم في
الكتابة أم لا (قال) إذا حدثوا في كتابتها فنفتهم على أمهم لانهم كأنهم عبيد لها ألا
ترى أن الرجل يجبر على نفقة عبيده فإذا كانت هي لا تلزم سيدها نفقتها فهم عندي
بمنزلتها ولم أسمع فيه شيئاً ﴿قلت﴾ ولا تشبه هذه الحرية قال لا ﴿قلت﴾ أرأيت
المكاتب إذا كانت كتابته على حدة وكتابة امرأته على حدة فحدث بينهما أولاد على
من نفقة الولد (قال) على الأم ﴿قلت﴾ فنفقة الأم على من (قال) على الزوج ﴿قلت﴾
لم جعلت نفقة الأم على الزوج وجعلت نفقة الولد على الأم ولم لا يجعل نفقة الولد مثل
نفقة الأم (قال) لان الولد في كتابة الأم فليس على المكاتب أن ينفق على ولده العبيد
وهم لا يرقون برقه ولا يعتقون بعنقه وإنما اعتقهم في عتق أمهم ورقمهم في رقها فيعتقهم
عليها وأما أمهم فزوجته فلا بد للعبد والمكاتب من أن ينفق على زوجته والافرق
بينهما ﴿قلت﴾ فتجعل نفقة هؤلاء الصغار على الأم قال نعم ﴿قلت﴾ أرأيت ان
كانت كتابة الأب والأم واحدة فحدث بينهما ولد على من نفقتهم (قال) على الأب
ماداموا في كتابتهم ﴿قلت﴾ لم (قال) لانهم تبع لآبائهم في الكتابة ونفقة أمهم عليه
وبرقه ورق أمهم يرقون ويعتقهما يعتقون وأنه لا عتق لواحد من الولد الا
بعثى الوالدين جميعاً ﴿قلت﴾ أسمت هذه المسائل من مالك قال لا ﴿قلت﴾ أرأيت
ان عجز هذا المكاتب عن النفقة على ولده الصغار اذا لم يجد شيئاً أشبهه عجزه
عن الكتابة والجناية قال لا ﴿قلت﴾ أرأيت المكاتب اذا كان له ولد صغار حدثوا
في الكتابة أو كاتب عليهم أيجبر المكاتب على نفقتهم (قال) نعم في قول مالك ﴿قال﴾
ابن وهب ﴿قال﴾ الليث كتب الى يحيى بن سعيد يقول ان الامة اذا طلقت وهي
حامل انها وما في بطنها رقيق لسيدها وانما تكون النفقة على الذي يكون له الولد
وهي من المطلقات ولها متاع بالمعروف على قدر هيئة زوجها ﴿قال﴾ ابن وهب ﴿
وقال ربيعة في الحرية تحت العبد والحر تحت الامة فطلقها وهي حامل قال ليس لها

عليه نفقة ﴿ قال مالك ﴾ وليس على عبد أن ينفق من ماله على من لا يملك سيده
الا بإذن سيده وذلك الامر عندنا

﴿ في فرض السلطان النفقة للمرأة على زوجها ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت المرأة اذا خاصمت زوجها في النفقة كم يفرض لها نفقة سنة أو نفقة شهر بشر (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولكني أرى ذلك على اجتهاد الوالي في عسر الرجل ويسره وليس الناس في ذلك سواء ﴿ قلت ﴾ أرأيت النفقة على الموسر وعلى المعسر كيف هي في قول مالك (قال) أرى أن يفرض لها على الرجل على قدر يساره وقدر شأن المرأة وعلى المعسر أيضاً ينظر السلطان في ذلك على قدر حاله وعلى قدر حالها ﴿ قلت ﴾ فان كان لا يقدر على نفقتها (قال) يتلوّم له السلطان فان قدر على نفقتها والا فرّق بينهما (قال مالك) والناس في هذا مختلفون منهم من يطمع له بقوة ومنهم من لا يطمع له بقوة ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان فرّق بينهما السلطان ثم أيسر في العدة (قال) قال مالك هو أم لك برجعته ان أيسر في العدة وان هو لم يوسر في العدة فلا رجعة له ورجعته باطلة اذا هو لم يوسر في العدة ﴿ قلت ﴾ هل يؤخذ من الرجل كفيل بنفقة المرأة في قول مالك (قال) لا يؤخذ منه كفيل لان مالكا قال في رجل طلق امرأته وأراد الخروج الى سفر فقالت أنا أخاف الحمل فأقم لي حميلاً بنفقتي ان كنت حاملاً (قال) مالك لا يكون على الرجل أن يعطيها حميلاً وانما لها ان كان الحمل ظاهراً أن تأخذه بالنفقة وان كان الحمل غير ظاهر فلا نفقة لها عليه فان خرج زوجها وظهر حملها بعده فأنفقت على نفسها فلها أن تطلبه اذا قدم ان كان موسراً في حال حملها وانما ينظر الى يساره في حال ما كانت تجب عليه النفقة وان كان غير غائب فأنفقت على نفسها ولم تطلبه بذلك حتى وضعت حملها فلها أن تتبعه بما أنفقت ﴿ قلت ﴾ أرأيت اذا أراد الزوج سفراً فطلبت امرأته بالنفقة كم يفرض لها نفقة شهر أو أكثر من ذلك (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولكني أرى أن ينظر الى سفره الذي يريد فيفرض لها على قدر ذلك ﴿ قلت ﴾ ويؤخذ منه في هذا حميل أم لا

(قال) يدفع النفقة اليها أو يأتيها بحميل يجريها لها ﴿قلت﴾ فان كان الزوج حاضراً
 قرض عليه السلطان نفقتها شهراً بشهر فأرادت منه حميلاً (قال) لا يكون لها أن
 تأخذ منه حميلاً ﴿قلت﴾ لم (قال) لانه حاضري قول ما وجب لك على فأنا أعطيكه
 ولا أعطيك حميلاً ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) هذا رأيي ﴿قلت﴾ أرايت
 امرأة رجل هو معها مقيم فأقامت معه سنين وقد بنى بها فادعت أنه لم ينفق عليها
 وقال الزوج قد أنفقت عليها (قال) قال مالك القول قول الزوج ويحلف ﴿قلت﴾
 عديماً كان الزوج أو موسراً (قال) نعم اذا كان مقبياً معها وكان موسراً ﴿قلت﴾
 أرايت ان كان غائباً فأقام سنين ثم قدم فقال قد كنت أبعث اليها بالنفقة وأجريها
 عليها (قال) القول قول الزوج الا أن تكون المرأة رفعت ذلك الى السلطان واستعدت
 في منفيه فان ذلك يلزم الزوج من يوم رفعت ولا يرثه الا أن يأتي بمخرج من ذلك
 وان قال قد بعثت اليك لم ينفعه ذلك وهذا قول مالك ﴿قلت﴾ أرايت ان كانت
 المرأة موسرة وكان الزوج موسراً أو معسراً فكانت تنفق من مالها على نفسها
 وعلى زوجها ثم جاءت تطلب النفقة (قال) لا شيء لها في رأيي فيما أنفقت على نفسها
 اذا كان الزوج في حال ما أنفقت معسراً وان كان الزوج موسراً فذلك دين عليه
 وأما ما أنفقت على زوجها فذلك دين عليه موسراً كان أو معسراً الا أن يرى أنه كان
 منها زوجها على وجه الصلة ﴿قلت﴾ وكذلك لو أن أجنبياً أنفق على سنة ثم طلب
 ما أنفق على أن يكون ذلك له (قال) نعم في رأيي الا أن يكون رجلاً يعرف أنه إنما
 أراد به ناحية الصلة والضيافة فلا يكون ذلك له ﴿قلت﴾ فان كان إنما كان ينفق
 الخرفان ولحم الدجاج والحمام آكله وأنا لو كنت أنفق من مالي لم أنفق هذا (قال)
 لا ينظر في هذا الى الاسراف ويرجع عليه بنحو السرف الا أن يكون الذي أنفق عليه
 صغيراً لا مال له فجعل ينفق عليه فانه لا يرجع عليه بشيء الا أن يكون له مال يوم
 كان ينفق عليه فانه يرجع عليه في ماله ذلك ﴿قلت﴾ فان تلف المال أو كبر الصبي
 فأفاد مالا (قال) لا يكون له أن يرجع عليه بشيء في رأيي لان مالكا سئل عن رجل

هلك وترك صبياً صغيراً وأوصى الى رجل فأخذ ماله وأنفق عليه سنة أو سنتين ثم أتى على الميت دين استغرق ماله كله أقدرى على الوصى شيئاً فيما أنفق على الصبي وهو لا يعلم بالدين أو على الصبي ان كبر . قال مالك في الصبي انه لا شيء عليه وان كبر وأفاد مالا فيما أنفق عليه لانه لم يل ذلك وقال في الوصى كذلك لا ضمان عليه . فهذا مثله عندي (وكان) الخزومي يقول ذلك دين على الصبي لان صاحب الدين لم ينفقه على اليتيم فيرى ان ذلك منه حصة ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أنفقت المرأة وهو غائب وهو معسر في حال ما أنفقت أ يكون ذلك ديناً لها عليه أم لا (قال) لا يكون ذلك ديناً عليه كذلك قال مالك ﴿ قلت ﴾ لم (قال) لان الرجل اذا كان معسراً لا يقدر على النفقة فليس لها عليه النفقة انما لها ان تقيم معه أو يطلقها كذلك الحكم فيها ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أنفقت وهو غائب موسر أتضرب بنفقتها مع الغرماء (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أنفقت على نفسها وعلى ولدها والزوج غائب ثم طلبت ذلك (قال مالك) ذلك لها ان كان موسراً يوم أنفقت على نفسها وعلى ولدها اذا كانوا صغاراً أو جوارى أبكاراً حضر أو لم يحضر وهو رأيي ﴿ قلت ﴾ فهل تضرب بما أنفقت على الولد مع الغرماء قال لا ﴿ قلت ﴾ أرأيت الرجل اذا قوى على نفقة امرأته ولم يقو على نفقة ولدها منه الا صاغر أ يكون هذا عاجزاً عن نفقة امرأته ويفرق بينه وبينها في قول مالك أم لا (قال) لا يكون عاجزاً اذا قوى على نفقة امرأته وان لم يقو على نفقة ولدها منه لان مالكا قال لي في الوالد انه انما يلزم النفقة على الولد اذا كان الاب يقدر على غنى أو سعة والا فهو من فقراء المسلمين لا يلزمه من ذلك شيء وأما المرأة فليس كذلك ان لم يجد ما ينفق فرّق بينهما وهو اذا وجد نفقتها وان لم يجد نفقة ولده لم يلزمه نفقتهم كانت المرأة أمهم أو لم تكن أمهم ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان كان لي على امرأتي دين وهي معسرة فخاصمتني في نفقتها فقضى عليّ بنفقتها فقلت احسبوا لها نفقتها في ديني الذي لي عليها (قال) ما سمعت في هذا شيئاً وأرى ان كانت عديّة أن ينفق عليها ويتبعها بدينه ولا يحسب نفقتها من الدين

لأنها لا تقدر على شيء ﴿قلت﴾ أرأيت ان كانت غنية (قال) ان كانت غنية قيل للزوج
 خذ دينك وادفع اليها نفقتها وان شئت فاصصها بنفقتها ﴿قلت﴾ أرأيت ان اختلف
 الزوج والمرأة في فريضة القاضى في نفقتها وقد مات القاضى أو عزل فقال الزوج
 فرض لك كل شهر عشرة دراهم وقالت المرأة بل فرض لى كل شهر عشرين درهما
 (قال) القول فيه قول الزوج ان كان يشبه نفقة مثلها والا كان القول فيها قولها اذا
 كان يشبه نفقة مثلها فان كان لا يشبه نفقة مثلها لم يقبل قول واحد منهما وأعطيت
 نفقة مثلها فيما يستقبل يفرض لها القاضى نفقة مثلها وما سمعت من مالك فى هذا
 شيئاً ﴿قلت﴾ أرأيت ان دفع الزوج الى المرأة ثوبا كساها اياه فقالت المرأة أهديته
 الى وقال الزوج بل هو مما فرض القاضى عليّ (قال) القول قول الزوج فى رأيي
 الا أن يكون الثوب من الثياب التى لا يفرضها القاضى لمثلها فيكون القول قولها
 ﴿قلت﴾ أرأيت ان فرض لها القاضى نفقة شهر بشهر فكانت تأخذ نفقة الشهر
 فتسلفها قبل الشهر أيكون لها على الزوج شيء أم لا (قال) لا شيء لها على الزوج لان
 مالكا قال لى كل من دفع اليه نفقة كانت لازمة له على غيره مثل الابن يدفع عنه
 والده نفقته الى أمه وقد كان طلقها أو المرأة يقيم لها نفقتها فيدفع اليها نفقة سنة فيهلك
 الابن أو المرأة قبل ذلك (قال) قال مالك نحاسب الام أو من أخذ تلك النفقة بما
 أنفق من الاشهر وترد فضل ذلك وذلك ضامن على من قبضه . فهذا يدل على
 أنها ان أتلفته أو ضاع منها فلا شيء عليه لها ﴿قلت﴾ أرأيت ان كساها ثوبا فخرقه
 قبل الوقت الذى فرضه السلطان (قال) لا شيء لها ﴿قلت﴾ وكذلك ان سرقت
 كسوتها (قال) نعم فى رأيي لا شيء لها لانها ضامنة لها ﴿قلت﴾ أرأيت المرأة اذا
 كان زوجها غائبا وله مال حاضر عرض أو فرض فطلبت المرأة نفقتها أنفرض لها
 نفقتها فى مال زوجها وهل تكسر عروضه فى ذلك فى قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾
 فهل يأخذ السلطان من المرأة حميلا بما دفع اليها حذراً من أن يدعى الزوج عليه حجة
 (قال) لا يؤخذ منها حميل لانه كل من أثبت ديناً على غائب بينة وله مال حاضر

عدي على ماله الحاضر ولم يؤخذ منه بما دفع اليه من ذلك حميل هذا قول مالك وكذلك المرأة اذا قدم الزوج وله حجة طلبها بحجته وكذلك الغريم ﴿قلت﴾ يكون الزوج وهذا الغريم اذا قدما على حجتها في قول مالك (قال) نعم في رأيي ﴿قلت﴾ ارايت ان كانت للزوج ودائع وديون على الناس يفرض للمرأة في ذلك نفقتها أم لا (قال) نعم يفرض لها نفقتها في ذلك ولم أسمع من مالك ولكنه رأيي ﴿قلت﴾ ارايت ان جحد الذي عليه الدين فقالت المرأة انا أقيم اليقة أن لزوجي عليه دينا أتمكنها من ذلك (قال) نعم تمكن من ذلك وكذلك لو أن رجلا كان له على رجل دين فغاب المديان فقال الذي له الدين انا أقيم اليقة أن لغريمي هذا الغائب على هذا الرجل دينا فاقضوني منه حتى انه يتمكن من ذلك وهو رأيي ﴿قلت﴾ ارايت ان أتت الزوج غائب ولا مال له في موضعها الذي هي فيه فقالت افرض لي نفقتي على زوجي حتى اذا قدم آبعته بما فرضت لي (قال) لا يفرض لها ويترك الزوج حتى يهدم فان كان في مغيه عنها عديا لم يكن لها عليه شيء من نفقتها وان كان موسرا فرض عليه نفقة مثله لثلثها وهذا رأيي ﴿قلت﴾ ارايت المجوسية اذا أسلم زوجها يكون لها النفقة قبل أن يعرض عليها السلطان الاسلام (قال) ليس لها عليه نفقة لانها لا تترك انما يعرض عليها الاسلام فان أسلمت كانت امرأته والا فرق بينهما ﴿ابن وهب﴾ عن عبد الرحمن بن أبي الزناد وعبد الجبار عن أبي الزناد أنه قال خاصمت امرأة زوجها الى عمر بن عبد العزيز وأنا حاضر في إمرته على المدينة فذكرت له أنه لا ينفق عليها فدعاه عمر فقال أنفق عليها والا فرقت بينك وبينها وقال عمر اضربوا له أجل شهر أو شهرين فان لم ينفق عليها الى ذلك ففرتوا بينه وبينها قال أبو الزناد وقال لي عمر بن عبد العزيز سل لي سعيد بن المسيب عن أمرهما قال فسأله عن أمرهما فقال يضرب له أجل فوقت له من الاجل نحواً مما كان وقت له عمر وقال سعيد فان لم ينفق عليها الى ذلك الاجل فرق بينهما قال فأحييت أن أرجع الى عمر من ذلك بالثقة فقلت يا أبا محمد أسته هذه فقال سعيد

وأقبل على بوجهه كالمغضب سنة سنة ثم سنة قال فأخبرت عمر بالذي قال فتوجع عمر لزواج المرأة فأقام من ماله ديناراً لكل شهر وأقرها عند زوجها وأحدهما يزيد على صاحبه ﴿ ابن وهب ﴾ عن مالك وغيره عن سعيد بن المسيب أنه كان يقول إذا لم ينفق الرجل على امرأته أنه يفرق بينهما (قال) وسمعت مالكا يقول كان من أدركت يقولون إذا لم ينفق الرجل على امرأته فرّق بينهما ﴿ ابن وهب ﴾ عن الليث عن يحيى بن سعيد أنه قال إذا تزوج الرجل المرأة وهو غني فاحتاج حتى لا يجد ما ينفق فرّق بينهما فإن وجد ما يقيمها من الخبز والزيت وغلظ الثياب لم يفرّق بينهما ﴿ قال ابن وهب ﴾ قال الليث وقال ربيعة أما العبا والشمال ففسى أن لا يؤمر بكسوتها وأما غلظ الثياب من الخنفي والأتربي وأشباه ذلك فذلك جائز للمعسر ولا يلتمس منه غيره وما سدّ مخمصتها ودفع الجوع عنها فليس لها غيره . وأما الخادم فإن لم يكن عنده قوة على أن يخدمها فلهما يتعاونان على الخدمة إنما حق المرأة على زوجها ما يكفيها من الثياب والمطعم وأما الخدمة فتكف عنها عند اليسر وتعين بقوتها عند العسر

﴿ في العنين ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت العنين متى يضرب له الاجل من يوم تزوجها أو من يوم ترفعه الى السلطان (قال) من يوم ترفعه الى السلطان وكذلك قال مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت العنين إذا فرّق السلطان بينهما أيكون أملك بها في العدة (قال) قال مالك لا يكون أملك بها في العدة ولا رجعة له عليها ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال الزوج العنين قد جامعها وقالت المرأة ما جامعني (قال) سألت مالكا عنها فقال قد نزلت هذه بلادنا وأرسل الى فيها الامير فنادرت ما أقول له ناس يقولون يجعل معها النساء وناس يقولون يجعل في قبلها صفرة فما أدري ما أقول (قال ابن القاسم) الا أنني رأيت وجه قوله أن يدين الزوج في ذلك ويحلف وسمعت منه غير مرة وهو رأيي ﴿ قلت ﴾ أرأيت العنين إذا لم يجمع امرأته في السنة وفرّق بينهما بعد السنة أيكون لها الصداق كاملاً أم يكون لها نصف الصداق (قال) قال مالك لها الصداق كله كاملاً

اذا أقام معها سنة لانه قد تلوم له وقد خلا بها وطال زمانه معها وتغير صبغها وخلعت ثيابها وتغير جهازها عن حاله فلا أرى له عليها شيئاً وان كان فراقه اياها قريباً من دخوله رأيت عليه نصف الصداق ﴿ قال مالك ﴾ وان ناساً يقولون ليس لها الا نصف الصداق (قال مالك) ولكن الذي أرى ان كان قد طال ذلك وتباعد وتلذذ منها وخلا بها فان لها الصداق كاملاً ﴿ ابن وهب ﴾ عن عمرو بن قيس عن عطاء بن أبي رباح عن ابن المسيب أن عمر بن الخطاب قضى في الرجل يبنى بالمرأة فلا يستطيع أن يمسه أنه يضرب له أجل سنة من يوم يأتيان السلطان فان استقرت فهي أولى بنفسها (وقال) عطاء اذا ذكر أنه يصيبها وتدعى أنه لا يأتيها فليس عليه الا يمينه بالله الذي لا اله الا هو لقد وطئها ثم لا شيء عليه ﴿ ابن وهب ﴾ عن محمد بن عمرو بن جريح قال أخبرني أبو أمية عبد الكريم عن عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود أنهما قالا ينتظر به من يوم تخصمه سنة فاذا مضت سنة اعتدت عدة المطلقة وكانت في العدة أملاك بأمرها ﴿ قال ابن وهب ﴾ قال ابن جريح وسألت عطاء فقال لها الصداق حين أغلق عليها وينتظر به من يوم تخصمه فأما ما قبل ذلك فلا هو عفو عنه ولكن تنتظر به من يوم تخصمه سنة فاذا مضت السنة اعتدت وكانت تطليقة وان لم يطلقها وكانت في العدة أملاك بأمرها ﴿ ابن وهب ﴾ عن عبد الجبار بن عمر عن عمرو بن خلدة حدثه أنه سأل ابن المسيب عن ذلك فقال يضرب له السلطان أجل سنة من يوم يرفع ذلك الى السلطان فان استطاعها والا فرّق بينهما (قال) عبد الجبار وقد قال ذلك ربيعة ﴿ ابن القاسم ﴾ عن مالك عن ابن شهاب عن ابن المسيب أنه قال اذا دخل الرجل بامرأته فاعترض عنها فانه يضرب له أجل سنة فان استطاع أن يمسه والا فرّق بينهما (قال مالك) وبلغني عن سليمان بن يسار أنه قال أجل المعترض عن أهله سنة ﴿ ابن وهب ﴾ قال موسى بن عليّ وقال ابن شهاب ان القضاة يقضون في الذي لا يستطيع امرأته تبرص سنة يتغى فيها لنفسه فان ألم في ذلك بأهله فهي امرأته وان مضت سنة ولم يمسه فرّق بينه وبينها ويقضى القضاة بذلك

من حيث تناكره امرأته أو يناكره أهلها (قال ابن شهاب) وإن كانت تحت امرأه فولدت له ثم اعترض عنها فلم يستطع لها فلم أسمع أحداً فرق بين رجل وبين امرأته بعد أن يمسه وهذا الأمر عندنا ﴿قلت﴾ أرأيت العنين إذا نكل عن اليمين (فقال) يقال للمرأة احلفي فإن حلفت فرق بينهما وإن أبت كانت امرأته وهذا رأيي ﴿قلت﴾ أرأيت أن فرق السلطان بين العنين وبين امرأته بعد مضي السنة أ يكون عليها العدة عدة الطلاق في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أرأيت أن كانت عنده جوار وحرائر وهو يصل اليهن ولا يصل إلى هذه التي تزوج يضرب له أجل سنة في قول مالك (قال) نعم يضرب له فيها أجل سنة وإن كان يولد له من غيرها كذلك قال مالك ﴿قلت﴾ أرأيت أن وطئها مرة ثم أمسك عنها يضرب له أجل سنة في قول مالك (قال) لا يضرب له أجل إذا وطئها عند مالك ثم اعترض عنها ﴿قلت﴾ أرأيت العنين بعد سنة إذا فرق بينهما أتكون تطليقة أو فسخا بغير طلاق (قال) قال مالك تكون تطليقة ﴿قلت﴾ والخصى أيضاً إذا اختارت فراقه يكون أيضاً تطليقة في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ لم (قال) لأنها لو شاءت أن تقيم معه أقامت وكان النكاح صحيحاً فلما اختارت فراقه كانت تطليقة ألا ترى أنهما كانا يتوارثان قبل أن تختار فراقه عند مالك ﴿قلت﴾ أرأيت امرأة العنين والخصى والمحبوب إذا علمت به ثم تركته فلم ترفعه إلى السلطان وأمكنته من نفسها ثم بدا لها فرفعته إلى السلطان (قال) أما امرأة الخصى والمحبوب فلا خيار لها إذا أقامت معه ورضيت بذلك فلا خيار لها عند مالك. وأما امرأة العنين فإن لها أن تقول اضربوا له أجل سنة لأن الرجل ربما تزوج المرأة فيعرض له دونها ثم يفرق بينهما ثم يتزوج أخرى فيصيبها وتلد منه فتقول هذه تركته وأنا أرجو لأن الرجل بحال ما وصفت لك فذلك لها إلا أن يكون قد أخبرها أنه لا يجامع وتقدمت على ذلك فلا قول لها بعد ذلك ﴿قلت﴾ ويكون فراقه تطليقة قال نعم ﴿قلت﴾ أرأيت العنين أيجوز له أن يؤجله صاحب الشرط أو لا يكون ذلك إلا عند قاض أو أمير يولى القضاة (قال) قال مالك أرى أن يجاز قضاة أهل هذه المياه (قال ابن القاسم)

وانما هم أمراء على تلك المياه وليسوا بقضاة فأرى أن صاحب الشرط ان ضرب للعنين أجلاً جاز وكان ذلك جائزاً ﴿قال﴾ ولقد بلغني عن مالك في امرأة فقد زوجها فضرب لها صاحب المياه الاجل فأخطأ في ضربه الاجل (قال ابن القاسم) أظنه ضرب لها الاجل من يوم قهده أربع سنين فقال مالك تستكمل ذلك من يوم يؤس من خبره أربع سنين ولم يطمئن في أنه لا يجوز له ما صنع فهذا يدل أيضاً على مسئلتك ﴿قلت﴾ أرايت ان تزوج امرأة فوصل اليها مرة ثم طلقها ثم تزوجها بعد ذلك فلم يصل اليها يضرب له أجل سنة في قول مالك (قال) نعم

— ضرب الاجل لامرأة المجنون والمجذوم —

﴿قلت﴾ فالمجنون المطبق (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً (قال) وقال لي مالك في المجنون اذا أصابه الجنون بعد تزويجه المرأة انها تنزل عنه ويضرب له أجل في علاجه فان برأ والا فرق بينهما (قال ابن القاسم) وبلغني عن مالك أنه قال يضرب له أجل سنة (قال) ولم أسمعه من مالك ﴿قال﴾ وقال لي مالك والمجذوم الين الجذام يفرق بينه وبين امرأته اذا طلبت ﴿قلت﴾ فهل يضرب لهذا الاجل مثل أجل المجنون للعلاج (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً الا أني أرى ان كان ممن يرجي برؤه في العلاج فأرى أن يضرب له الاجل ولم أسمع هذا من مالك ﴿ابن وهب﴾ عن مسلمة عن حماد بن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال كتب عمرو بن العاص الى عمر بن الخطاب في رجل مسلسل بقيود يخافونه على امرأته فقال أجلوه سنة يتداوى فان برأ والا فرق بينهما ﴿ابن وهب﴾ عن يونس عن ربيعة أنه قال ان كانت امرأته يؤذيها ولا يعفيها من نفسه لم توقف عليه ولم تحبس عنده وان كان يعفيها من نفسه ولا يرهقها بسوء صحابه لم يجز طلاقه اياها

— في اختلاف الزوجين في متاع البيت —

﴿قلت﴾ أرايت ان تنازعا في متاع البيت الرجل والمرأة جميعا وقد طلقها أولم

يطلقها وماتت أو مات هو (قال) قال مالك ما كان يعرف أنه من متاع الرجال فهو للرجل وما كان يعرف أنه من متاع النساء فهو للنساء وما كان يعرف أنه يكون للرجال والنساء فهو للرجل لان البيت بيت الرجل وما كان من متاع النساء ولى شراءه الرجل وله بذلك بينة فهو له ويحلف بالله الذي لا اله الا هو أنه ما اشتراه لها وما اشتراه الا لنفسه ويكون أحق به الا أن يكون لها بينة أو لورثتها أنه اشتراه لها ﴿ قلت ﴾ أرايت ما كان في البيت من متاع الرجال أقامت المرأة البيعة أنها اشتريته (قال) قال هو لها ﴿ قلت ﴾ وورثتها في اليمين والبيعة بمنزلتها (قال) نعم الا أنهم انما يحلفون على علمهم أنهم لا يعلمون أن الزوج اشترى هذا المتاع الذي يدعى من متاع النساء ولو كانت المرأة حلفت على البتات ﴿ قلت ﴾ وورثة الرجل بهذه المنزلة قال نعم ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ صف لى متاع النساء من متاع الرجال في قول مالك (قال) سألت مالكاً عن شيء يدلك على ما بعده قلت لمالك الطست والتور والمنارة قال هو من متاع المرأة وأما القباب والحجال والاسرة والفرش والوسائد والمرافق والبسط فانه من متاع المرأة عند مالك ﴿ قلت ﴾ أرايت الحلي هل تعلم للرجل فيه شيئاً (قال) لا الا المنطقة والسيف والخاتم ﴿ قلت ﴾ أرايت الخدم والعلمان (قال) في رأيي لا شيء للمرأة من الرقيق ذكوراً كانوا أو إناثاً لان الذكور مما يكون للرجال ولان الاناث مما يكون للرجال والنساء فالرجل أولى بالرقيق ولا شيء للمرأة فيهم لان البيت بيت الرجل ﴿ قلت ﴾ أرايت الحيوان الابل والنعمة والبقر والدواب (قال ابن القاسم) هذا مما لا يتكلم الناس فيه لان هذا ليس في البيت وليس هو من متاع البيت لان هذا انما هو لمن يحوزه لان الناس انما اختلفوا في متاع البيت وفيما يكون عندهم في بيوتهم ودورهم فأما ما كان مما هو في الرعي فهذا لمن حازه ﴿ قلت ﴾ والدواب التي في المرباط البراذين والبغال والحمير (قال) هذا أيضاً لمن حازه لان هذا ليس من متاع البيت ﴿ قلت ﴾ والعبد والخدام من متاع البيت (قال) أما الخادم فنعماً لأنها تخدم في البيت والعبد للرجل

الآن يكون للمرأة فيه حيازة تعرف فيكون لها ﴿قلت﴾ أرأيت ان كان أحد الزوجين عبداً أو آخراً حراً فاختلفا في متاع البيت أو كان أحدهما م كاتباً والآخر عبداً أو أحدهما م كاتباً والآخر حراً (قال) هؤلاء كلهم والحران سواء اذا اختلفوا صنع فيما بينهم كما يصنع فيما بين الزوجين الحرين ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) هذا رأيي ﴿قلت﴾ وكذلك الزوجان اذا كان أحدهما مسلماً والآخر كافراً فاختلفا في متاع البيت أنهما والحرين سواء في قول مالك (قال) نعم في رأيي وما سألت مالكا عن حرّ ولا عبد ولا حرة ولكني سمعته منه غير عام كما فسر لك ﴿قلت﴾ أرأيت المختلة والمباراة والملاعنة والتي تين بالايلاء أهي المطلقة في المتاع في اختلافهما والزوج سواء في قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ أرأيت ان كان ملك رقة الدار للمرأة فاختلوا في المتاع لمن يجعل مالك ما يكون للرجال والنساء من ذلك (قال) لا ينظر في هذا الى ملك المرأة الدار وانما ينظر في هذا الى الرجل لان البيت بيته وان كان ملك للبيت لغيره ﴿قلت﴾ أرأيت ان اختلفا في الدار بعينها (قال) الدار دار الرجل لان على الرجل أن يسكن المرأة فالدار داره ﴿قلت﴾ أرأيت ان كان الزوجان عبيد فاختلوا في المتاع (قال) محلهما عندي محل الحرين اذا اختلفا ﴿قلت﴾ أرأيت المرأة هل عليها من خدمة نفسها أو خدمة بيتها شيء أم لا في قول مالك (قال) ليس عليها من خدمتها ولا من خدمة بيتها شيء

قسم بين الزوجات

﴿قلت﴾ أرأيت المرأتين اذا كانتا تحت الرجل أبصّلح له أن يقسم لهنه يومين ولهنه يومين أو شهراً لهنه وشهراً لهنه (قال) لم أسمع مالكا يقول الا يوما لهنه ويوما لهنه (قال ابن القاسم) ويكفيك ما مضى من رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه في هذا ولم يبلغنا عن أحد منهم أنه قسم الا يوما ها هنا ويوما ها هنا (قال ابن القاسم) وقد أخبرني مالك أن عمر بن عبد العزيز ربما غاضب بعض نسائه فيأتيها في يومها فينام في حجرها فلو كان ذلك يجوز أن يقسم يومين ها هنا ويومين ها هنا أو أكثر لأقام عند التي هو عنها راض حتى اذا رضى عن الأخرى وفاها

أيامها فهذا يدل على ما أخبرتك ﴿قلت﴾ أرأيت الرجل يتزوج البكر كم يكون لها من الحق أن يقيم عندها ولا يحسبه عليها في القسم بين نسائه (قال) قال مالك سبعة أيام ﴿قلت﴾ وذلك بيدها أو ذلك بيد الزوج ان شاء فعل وان شاء لم يفعل (قال) ذلك لها حق لازم وليس ذلك بيد الزوج (قال) ولقد كان بعض أصحابنا ذكر عن مالك أنه قال إنما ذلك بيد الزوج فكشفت عن ذلك فلم أجده إلا حقاً للمرأة . ومما يدل على ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم لأم سلمة وقول أنس للبكر سبع وللثيب ثلاث فأخبروك في حديث أنس بن مالك أن هذا للنساء ليس للرجال ومما صنع النبي صلى الله عليه وسلم حين خير أم سلمة فهذا يدل على أن الحق لها ولولا ذلك ما خيرها ﴿قلت﴾ أرأيت الثيب كم يكون لها (قال) ثلاث ﴿قلت﴾ وهو لها مثل ما وصفت في البكر في قول مالك قال نعم ﴿سحنون﴾ عن أنس بن عياض أن عبد الرحمن بن حميد بن عبد الرحمن بن عوف حدثه عن عبد الملك بن الحارث بن هشام قال لما تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم أم سلمة ابنة أبي أمية أقام عندها ثلاثاً ثم أراد أن يدور فأخذت بثوبه فقال ما شئت ان شئت زدتك ثم قاصصتك به بعد اليوم ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث للثيب وسبع للبكر ﴿ابن القاسم﴾ عن مالك عن حميد الطويل عن أنس بن مالك مثله ﴿ابن وهب﴾ عن رجال من أهل العلم عن عبد الله بن عمرو بن العاص وعطاء وزبان بن عبد العزيز مثله (وقال) عطاء وزبان هي السنة ﴿قلت﴾ أرأيت ان سافر باحداهن في ضيعته وحاجته أو جمع باحداهن أو اعتمر بها أو غزا بها ثم قدم على الاخرى فطلبت منه أن يقيم عندها عدد الايام التي سافر مع صاحبتهما (قال) قال مالك ليس ذلك لها ولكن يتدى القسم بينهما ويلغى الايام التي كان فيها مسافراً مع امرأته الا في الغزو فاني لم أسمع مالكا يقول فيه شيئاً الا أنه قد ذكر مالك أو غيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسهم بينهن فأما فيه في الغزو^(٢) أن يكون عليه أن يسهم بينهن وأما رأيي فذلك كله عندي سواء الغزو وغيره يخرج بأيتهن شاء الا أن يكون خروجه باحداهن

على وجه الميل لها على من معها من نسائه ألا ترى أن الرجل قد يكون له المرأة ذات الولد وذات الشرف وهي صاحبة ماله ومديرة ضيعته فإن خرج بها وأصابها السهم ضاع ذلك من ماله وولده ودخل عليه في ذلك ضرر وأل من معها من ليس لها ذلك القدر ولا تلك الثقل وإنما يسافر بها خلفه ومؤنتها ولقطة منفعتها فيما يخلفها له من ضيعته وأمره ولحاجته إليها في قيامها عليه فما كان من ذلك على غير ضرر ولا ميل فلا أرى بذلك بأساً ﴿قلت﴾: أرايت أن سافرت هي إلى حج أو إلى عمرة أو ضيعة لها وأقام زوجها مع صاحبته ثم قدمت فابتعت أن يقيم لها عدد الأيام التي أقام مع صاحبته (قال) قال مالك لا شيء لها ﴿قلت﴾: أرايت أن جار متعمداً فأقام عند أحدهما شهراً فرفقته الأخرى إلى السلطان وطلبت منه أن يقيم عندها مقدار ما جارب به عند صاحبته أيكون ذلك لها في قول مالك أم لا وهل يجبره السلطان على أن يقيم عندها عدة الأيام التي جارب فيها (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً إلا أنني أرى أن يزجر عن ذلك ويستقبل العدل فيما بينهما فإن عاد نكل ﴿قال﴾: ولقد سألت مالكا عن العبد يكون نصفه حراً ونصفه مملوكاً فيأتي عن سيده إلى بلاد فينقطع عنه عمله الذي كان لسيدته فيه ثم يقدم عليه فيريد سيده أن يحاسبه بالأيام التي غيب نفسه فيها واستأثر بها لنفسه (قال مالك) ليس ذلك عليه وإنما يستقبل الخدمة بينه وبين سيده من يوم يجده فهذا بين لك أمر المرأتين وهذا كان أحرى أن يؤخذ منه تلك الأيام متى غيب نفسه فيها لأنه حق للسيد ﴿قلت﴾: وما علة مالك بها هنا حين لم يحسب ذلك على العبد (قال) قال مالك هو اذن عبد كله ﴿قلت﴾: أرايت لو أن رجلاً كانت عنده امرأة فكرهها وأراد فراقها فقالت لا تفارقتي واجعل أيامي كلها لصاحبتى ولا تقسم لي شيئاً أو قالت له تزوج على واجعل أيامي كلها لتي تزوج على (قال) قال مالك لا بأس بذلك ولا يقسم لها شيئاً ﴿قلت﴾: أرايت أن أعطته هذا ثم شحت عليه بعد ذلك فقالت افرض لي (فقال) ذلك لها متى ما شحت عليه قسم لها أو يفارقها إن لم يكن له بها حاجة وهذا رأيي ﴿قال﴾: فقلنا لمالك فالمرأة يتزوجها

الرجل وتشرط عليه أنه يؤثر من هي عنده عليها على هذا أتزوجك ولا شرط لك على في ميبتك (قال) لا خير في هذا النكاح وإنما يكون هذا الشرط بعد وجوب النكاح في أن يؤثر عليها فيخيرها في أن تقيم أو يفارقها فيجوز هذا فأما من اشترط ذلك في عقدة النكاح فلا خير في ذلك ﴿قلت﴾: رأيت أن وقع النكاح على هذا (قال) أفسخه قبل البناء وإن بنى بها أجزت النكاح وأبطلت الشرط وجعلت لها ليلتها ﴿قلت﴾: رأيت أن كانت عنده زوجتان فكان ينشط في يوم هذه للجماع ولا ينشط في يوم هذه للجماع أيكون عليه في هذا شيء أم لا في قول مالك (قال) أرى أن مترك من جماع أحدها من وجامع الأخرى على وجه الضرر والميل أن يكف عن هذه لمكان ما يجد من لذته في الأخرى فهذا الذي لا ينبغي له ولا يحل فأما ما كان من ذلك فيما لا ينشط الرجل ولا يعتمد به الميل إلى أحدهما ولا الضرر فلا بأس بذلك ﴿قلت﴾: ففي قول مالك هذا أن الرجل لا يلزمه أن يعدل بينهما في الجماع قال نعم ﴿قلت﴾: رأيت القسم بين الحرائر المسلمات والاماء المسلمات وأهل الكتاب سواء في قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾: ويقسم العبد بين الامة والحرمة والذمية من نفسه بالسوية في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾: رأيت رجلا صام النهار وقام الليل سرمد العبادة فخاصمته امرأته في ذلك أيكون لها عليه شيء أم لا في قول مالك (قال) أرى أنه لا يحال بين الرجل وبين ما أراد من العبادة ويقال له ليس لك أن تدع امرأتك بغير جماع فأما أن جامعته وأما أن فرقنا بينك وبينها ﴿قال ابن القاسم﴾: إلا أنني سألت مالكا عن الرجل يكف عن جماع امرأته من غير ضرورة ولا علة فقال مالك لا يترك ذلك حتى يجمع أو يفارق على ما أحب أو كره لأنه مضار فهذا يدل على الذي سرمد العبادة إذا طلبت المرأة منه ذلك أن عبادة لا تقطع عنها حقها الذي تزوجها عليه من حقها في الجماع ﴿قلت﴾: رأيت الصغيرة التي قد جمعت والكبيرة البالغة أيكون القسم بينهما سواء في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾: رأيت من كانت تحته رتقاء أو من بها داء لا يقدر على جماعها مع ذلك الداء وعندها أخرى صحيحة

أَيَكُونُ الْقِسْمُ بَيْنَهُمَا سِوَاءٌ فِي قَوْلِ مَالِكٍ (قَالَ) قَالَ مَالِكٌ فِي الْحَائِضِ وَالْمَرِيضَةِ الَّتِي لَا يَقْدِرُ عَلَى جَمَاعِهَا أَنَّهُ يَقْسَمُ لَهَا وَلَا يَدْعُ يَوْمَهَا وَكَذَلِكَ مَسْئَلُكَ ﴿قُلْتُ﴾ أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ الرَّجُلُ الْمَرِيضُ أَيْقَسَمَ فِي مَرَضِهِ بَيْنَهُمَا بِالسُّوْيَةِ (قَالَ) سَأَلْتُ مَالِكَاً عَنِ الْمَرِيضِ يَمْرُضُ وَلَهُ امْرَأَتَانِ فَقُلْتُ لَهُ أَبَيِّتَ عِنْدَ هَذِهِ لَيْلَةً وَعِنْدَ هَذِهِ لَيْلَةً (قَالَ) مَالِكٌ إِنْ كَانَ مَرَضُهُ مَرَضًا يَقْوَى عَلَيْهِ فِي أَنْ يَخْتَلِفَ فِيمَا بَيْنَهُمَا رَأَيْتَ ذَلِكَ عَلَيْهِ وَإِنْ كَانَ مَرَضُهُ مَرَضًا شَدِيدًا قَدْ غَلَبَهُ أَوْ شَقَّ عَلَيْهِ ذَلِكَ فَلَا أَرَى بِأَسَا أَنْ يَقِيمَ حَيْثُ شَاءَ مَا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مِنْهُ مِيلًا (قَالَ) فَقُلْنَا لِمَالِكٍ فَإِنْ صَحَّ أَيْعَدَلُ (قَالَ) يَعْدَلُ فِيمَا بَيْنَهُمَا الْقِسْمَ يَبْتَدِئُهُ وَلَا يَحْسِبُ لِاتِّى لَمْ يَقُمْ عِنْدَهَا مَا أَقَامَ عِنْدَ صَاحِبَتِهَا ﴿قُلْتُ﴾ أَرَأَيْتَ الْمَجْنُونَةَ وَالصَّحِيحَةَ فِي قَوْلِ مَالِكٍ سِوَاءٌ فِي الْقِسْمِ بَيْنَهُمَا بِالسُّوْيَةِ قَالَ نَعَمْ ﴿قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ﴾ وَقَالَ مَالِكٌ وَلَيْسَ بَيْنَ الْحَرَائِرِ وَأُمَمَاتِ الْأَوْلَادِ مِنَ الْقِسْمِ شَيْءٌ مِنَ الْأَشْيَاءِ (قَالَ) وَلَا بِأَسْ أَنْ يَقِيمَ الرَّجُلُ عِنْدَ أُمِّ وَلَدِهِ الْيَوْمَيْنِ وَالثَّلَاثَةَ وَلَا يَقِيمُ عِنْدَ الْحُرَّةِ إِلَّا يَوْمًا مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ مُضَارًّا (قَالَ مَالِكٌ) وَلَقَدْ كَانَ هَاهُنَا رَجُلٌ بِلَادِنَا وَكَانَ قَاضِيًا وَكَانَ قَضِيهَا وَكَانَ لَهُ أُمَمَاتٌ أَوْلَادٌ وَحُرَّةٌ فَكَانَ رَجُلًا أَقَامَ عِنْدَ أُمَمَاتِ أَوْلَادِهِ الْإِيَّامَ (قَالَ مَالِكٌ) وَلَقَدْ أَصَابَهُ مَرَضٌ فَانْتَقَلَ إِلَى أُمَمَاتِ أَوْلَادِهِ وَتَرَكَ الْحُرَّةَ فَلَمْ يَرِ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ بِلَادِنَا بِمَا صَنَعَ بِأَسَا ﴿قُلْتُ﴾ أَرَأَيْتَ الْمَجْنُونَةَ وَالصَّحِيحَةَ فِي الْقِسْمِ بَيْنَهُمَا بِالسُّوْيَةِ قَالَ نَعَمْ فِي رَأْيِي لِأَنَّ مَالِكَاً قَالَ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ فَإِذَا كَانَ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ فَعَلِيهِ أَنْ يَقْسَمَ بِالسُّوْيَةِ

﴿تَمَّ كِتَابُ النِّكَاحِ الرَّابِعُ مِنَ الْمَدُونَةِ الْكُبْرَى بِحَمْدِ اللَّهِ وَعَوْنِهِ﴾

﴿وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ نَبِيِّهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا﴾

﴿وَبَلِيَهُ كِتَابُ النِّكَاحِ الْخَامِسُ﴾

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامى وعلى آله وصحبه وسلم﴾

﴿كتاب النكاح الخامس﴾

﴿فى الرجل ينكح النسوة فى عقدة واحدة﴾

﴿قلت لابن القاسم﴾ أيجوز فى قول مالك أن يتزوج الرجل امرأتين فى عقدة واحدة (قال) لا أحفظ عن مالك فى هذا شيئاً ولا يوجبني ذلك إلا أن يكون سمي لكل واحدة منهما صداقها على حدة ﴿قلت﴾ أرأيت ان طلق احدهما أو مات عنها قبل الدخول كم يكون صداقها أيقوم المهر الذى سمي أم يقدم بينهما على قدر مهرهما (قال) لا أرى أن يجوز إلا أن يكون سمي لكل واحدة صداقها ﴿قلت﴾ أرأيت ان تزوج أربع نسوة فى عقدة واحدة وسمى مهر كل واحدة منهن أ يكون النكاح جائزاً فى قول مالك (قال) لا أقوم على حفظ قول مالك فيه الساعة وأراه جائزاً لأن الذى أخبرتك به أنه بلغني من قول مالك أنه إنما كرهه لأنه لا يدرى ما صداق هذه من صداق هذه ﴿قلت﴾ أرأيت ان تزوج حرة وأمة فى عقدة واحدة وسمى لكل واحدة صداقها (قال) كان مالك مرة يقول يفسخ نكاحه الأمة ويثبت نكاح الحرة ثم رجع فقال ان كانت الحرة علمت بالأمة فالنكاح ثابت نكاحها ونكاح الأمة ولا خيار لها وان كانت لا تعلم فلها الخيار ان شاءت أقامت وان شاءت فارتقت ﴿قال سحنون﴾ وقد بينا هذا الاصل فى الكتاب الاول

﴿فى نكاح الام وابنتها فى عقدة واحدة﴾

﴿قلت﴾ أرأيت الرجل يتزوج المرأة وابنتها فى عقدة واحدة ويسمي لكل واحدة

صداقها ولم يدخل بواحدة منهما (قال) قال مالك ولم أسمع أنا منته ولكن بلغني أنه قال يفسخ هذا النكاح ولا يقر على واحدة منهما ﴿ قلت ﴾ فان قال أنا أفارق واحدة وأمسك الأخرى (قال) ليس ذلك له لأنه لم يعقد نكاح واحدة منهما قبل صاحبها ﴿ قلت ﴾ فاذا فرقت بينهما أ يكون له أن يتزوج الام منهما قال نعم ﴿ قلت ﴾ تحفظه عن مالك (قال) لم أسمع من مالك ولكن هذا رأي أن له أن يتزوج الام ﴿ قلت ﴾ ويتزوج البنت (قال) لا بأس بذلك ﴿ قال سحنون ﴾ وقد قيل أنه لا يتزوج الام للشبهة التي في البنت ﴿ قلت ﴾ أ رأيت أن تزوج امرأة وابنتها في عقدة واحدة وللام زوج ولم يعلم بذلك ثم علم بذلك أ يكون نكاح الابنة جائزاً أم لا في قول مالك (قال) ذلك لا يجوز لأن من قول مالك كل صفقة وقعت بحلال وحرام فلا يجوز ذلك عنده في البيوع . قال وقال مالك وأشبه شيء بالبيوع النكاح ﴿ ابن وهب ﴾ عن يحيى بن أيوب عن المثني بن الصباح عن عمرو بن شعيب عن أبيه رفع الحديث الى رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال أيما رجل نكح امرأة فدخل بها أو لم يدخل بها فلا يحل له نكاح أمها وأيما رجل نكح امرأة فدخل بها فلا يحل له نكاح ابنتها وان لم يدخل بها فلينكحها ﴿ رجال من أهل العلم ﴾ عن زيد بن ثابت وابن شهاب والقاسم وسالم وربيعة مثله إلا أن زيدا قال الام مبهمة ليس فيها شرط وانما الشرط في الربائب

— الذي يتزوج المرأة ثم يتزوج ابنتها قبل أن يدخل بها —

﴿ قلت ﴾ أ رأيت أن تزوج رجل امرأة فلم يدخل بها ثم تزوج ابنتها بعد ذلك وهو لا يعلم فدخل بالبنت (قال) محرم عليه الام والبنت جميعاً ﴿ قال ﴾ وقال مالك ولا يكون للام صداق ويفرق بينهما ثم يخطب البنت ان أحب فأما الام فقد حرمت عليه أبداً لأنها قد صارت من أمهات نسائه وان كان نكاح البنت حراماً فإنه يحل في الحرمة محمل النكاح الصحيح ألا ترى أن النسب يثبت فيه وأن الصداق يجب فيه وأن الحدود تدفع فيه فلا بد للحرمة من أن تقع فيه كما تقع في النكاح الصحيح ﴿ قلت ﴾ أ رأيت أن تزوج بنتاً ثم تزوج أمها بعدها فبني بالام ولم يبن بالابنة (قال) يفرق بينه

وبينهما كذلك قال مالك ولا تحل له واحدة منهما أبداً لأن الأم قد دخل بها فصار
الريبة محرمة عليه أبداً والأم هي من أمهات نسائه فلا تحل له أبداً (عن ابن وهب)
عن يونس أنه سأل ابن شهاب عن رجل تزوج امرأة فلم يدخل بها ثم تزوج أخرى
فاذا هي ابنتها (قال) أرى أن يفرق بينه وبين ابنتها فإنه نكحها على أمها فإن لم يكن
مس ابنتها أقرت عنده أمها فإن كان مسها فرق بينه وبين أمها بجمعه بينهما وقد نهى
الله عن ذلك ولها مهرها بما استحل منها (قال يونس) وقال ربيعة يمسك الأولى فإن
دخل بابنتها فارقهما لأن هاتين لا تصلح أحدهما مع الأخرى (قلت) ومحمل الجدات
وبنات البنات وبنات البنين هذا المحل في قول مالك قال نعم (قال) وقال مالك كل
امراتين لا يحل لرجل أن يتزوج منهما واحدة بعد واحدة في النكاح الصحيح إذا
دخل بالأولى فانظر إذا تزوج واحدة بعد واحدة فاجتمعا في ملكه فوطئ الأولى
منهما فرق بينه وبين الآخرة وإن وطئ الآخرة منهما فرق بينه وبين الأولى
والآخرة جميعاً ثم إن أراد أن يخطب أحدهما فانظر إلى ما وصفت لك من أمر الأم
والبنت فاحملهم على ذلك المحل فإن كان وطئ الأم حرمت البنت أبداً وإن كان
وطئ البنت ولم يطأ الأم لم تحرم البنت فإن كان نكاح الابنة أو لا ثبت معها وفرق
بينه وبين الأم وإن كان نكاح البنت آخراً فرق بينه وبينهما جميعاً ثم خطبها بعد
ثلاث حيض أو بعد أن تضع حملها إن كان بها حمل (قلت) أرايت الرجل يتزوج
المرأة فينظر إلى شعرها أو إلى صدرها أو إلى شيء من محاسنها أو ينظر إليها تلذذاً أو
قبل أو باشر ثم يطلق أو مات إلا أنه لم يجامعها أو تحل له ابنتها وقد قال الله تعالى
وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن فإن لم تكونوا دخلتم بهن
فلا جناح عليكم (قال) قال مالك إذا نظر إلى شيء منها تلذذاً لم يصلح له أن يتزوج
ابنتها (قال مالك) وكذلك الخادم إذا نظر إلى ساقها أو معصمها تلذذاً لم تحل له بنت
الخادم أبداً ولا تحل الخادم لآبيه ولا لابنه أبداً (عن ابن وهب) عن يحيى بن أيوب
عن ابن جريج يرفع الحديث إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال في الذي يتزوج

المرأة فيغمرها ولا يزيد على ذلك قال لا يتزوج ابنتها (قال) وكان ابن مسعود يقول
 اذا قبلها فلا تحل له الابنة أبداً (وكان) عطاء يقول اذا جلس بين نخديها فلا يتزوج
 ابنتها ﴿مخرمة﴾ عن أبيه عن عبد الله بن أبي سلمة ويزيد بن قسيط وابن شهاب في
 رجل تزوج امرأة فوضع يده عليها وكشفها ولم يمسه انه لا يحل له ابنتها ﴿قلت﴾
 أرايت ان تزوج الام فدخل بها ثم تزوج البنت ودخل بها (قال) قال مالك محرمان
 عليه جميعا وكذلك الجدات وبنات بناتها وبنات بناتها هن بهذه المنزلة بمنزلة الام والابنة
 في الحرمة ﴿قلت﴾ فان تزوج الام ودخل بها أو لم يدخل بها ثم تزوج البنت بعد
 ذلك ولم يدخل بالبنت (قال) قال مالك يفرق بينه وبين البنت ويثبت على الام لان
 نكاح الام لا يفسد الا بوطء الابنة اذا كان وطء الابنة بنكاح فاسد وكذلك ان
 كان انما تزوج البنت أولا فوطئها أو لم يطأها ثم تزوج الام بعد ذلك لم يفسد نكاح
 البنت الا ان يطأ الام ﴿قلت﴾ أرايت ان تزوج امرأة في عدتها ولم يبين بها حتى
 تزوج أختها أو أمها أيقران على النكاح الثاني في قول مالك (قال) يثبت النكاح
 الثاني في رأي لأن العقدة الأولى كانت باطلة لأنها تحل لابنه ولأبيه أن ينكحها
 ﴿قلت﴾ أرايت ان تزوج امرأة في عدتها فلم يبين بها حتى تزوج أختها أو أمها
 أيقران على النكاح الثاني في قول مالك (قال) يثبت على النكاح الثاني في رأي لأن
 العقدة الأولى عقدة المرأة التي تزوجها في عدتها ليست بعقدة وليس ذلك بنكاح
 ألا ترى أنه اذا لم يبين بها أو يتلذذ منها بشئ حتى يفرق بينهما أن مالكا قال لا بأس
 أن يتزوجها والده أو ابنه فهذا يدل على مسئلتك ﴿قلت﴾ أرايت ان تزوج الام
 وابنتها في عقدة واحدة فدخل بهما جميعا (قال) يفرق بينهما ولا ينكح واحدة منهما
 أبداً وهذا قول مالك ﴿قلت﴾ فان كان انما دخل بالام أو بالابنة أو لم يدخل بهما جميعا
 (قال) سمعت عن مالك أنه قال ان كانت عقدة واحدة فدخل بالبنت حرمت عليه
 الام ولا يتزوجها أبداً وفسخ نكاح البنت أيضا حتى يستبرئ رحمها ثم يتزوجها ان
 أحب بعد ذلك نكاحا مستقبلا (قال) وان كان دخل بالام ولم يدخل بالبنت فرق

بينه وبينها ويستبرئ رحم الام ثم ينكحها بعد ذلك ولا ينكح البنت أبداً وان كان لم يدخل بواحدة منهما وكانت عقدتهما واحدة فرق بينهما ويتزوج بعد ذلك أيتها شاء وهو رأي لأن عقدتهما كانت حراماً فلا يحرم ان بعد ذلك حين لم يصيبها ألا ترى أنه لا يرث واحدة منهما لو مات ولو طلق واحدة منهما لم يكن ذلك طلاقاً ﴿قال سحنون﴾ وقد بينا هذا الاصل في أول الكتاب ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن رجلاً تزوج امرأة فلم يبين بها حتى تزوج أمها وهو لا يعلم فبني بالام أيفرق بينه وبين الابنة في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ ويكون عليه للابنة نصف الصداق في قول مالك (قال) لا يكون لها عليه من الصداق قليل ولا كثير ﴿قلت﴾ ولم وانما جاءت هذه الفرقة والتحريم من قبل الزوج (قال) لان هذا التحريم لم يعتمد الزوج وصار نكاح البنت لا يقر على حال فلما فسخ قبل البناء صارت لامر لها لانصف ولا غيره ﴿ابن وهب﴾ عن مخزومة عن أبيه قال سمعت سعد بن عمار يقول سألت ابن المسيب وعروة وأبان بن عثمان عن رجل كانت له وليدة يطؤها ثم انه باعها من رجل فولدت له جارية فأراد سيد الجارية الاول أن ينكح ابنتها من هذا الرجل (قال) فكلهم نهاه عن ذلك ورأوا أنه لا يصلح (وقال) مالك انه بلغه ذلك إلا أنه قال فأراد الذي باعها أن يشتري ابنتها فيطأها قال فسأل عن ذلك أبان وابن المسيب وسليمان بن يسار فنبهوه عن ذلك (وقال) وأخبرني الليث عن يحيى بن سعيد مثله

﴿في الرجل زنى بأمرأته أو بابنتها ثم عدا﴾

﴿قلت﴾ أرأيت ان زنى بأمرأته أو بابنتها ثم عدا عليه أمرأته في قول مالك (قال) قال لنا مالك يفارقها ولا يقيم عليها وهذا خلاف ما قل لنا مالك في موطنه وأصحابه على ما في الموطأ ليس بينهم فيه اختلاف وهو الامر عندهم ﴿ابن أبي ذئب﴾ عن الحارث بن عبد الرحمن أنه سأل ابن المسيب عن رجل كان يتبع امرأة حراماً فأراد أن ينكح ابنتها أو أمها قال فسألت ابن المسيب فقال لا يحرم الحرام الحلال (قال) ثم

سألت عروة بن الزبير فقال نعم ما قال ابن المسيب (قال) ابن أبي ذئب وقال ذلك ابن شهاب (قال) وأخبرني رجال من أهل العلم عن معاذ بن جبل وربيعة قالا ليس لحرام حرمة في الحلال ﴿قلت﴾: فإن تزوج أم امرأته عمداً وهو يعلم أنها أمها أتحرّم عليه الابنة في قول مالك (قال) قد أخبرتك أنه كره أن يقيم عليها بعد الزنا فكيف بهذه التي تزوج والتزويج في هذا والزنا في أم امرأته التي تحته سواء إلا أن الذي تزوج أن عذر بالجهالة فلا حد عليه وهو أحرم من الذي زنى لأنه نكاح ويدراً عنه فيه الحد ويأحق به النسب ﴿قلت﴾: أرايت الصبي إذا تزوج المرأة ولم يجامعها أو جامعها وهو صبي هل تحل لآبائه أو لأجداده أو لولده أو لولاد أولاده في قول مالك (قال) لا لأن الله تبارك وتعالى يقول في كتابه وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم فلا تحل زوجة الابن على حال من الحالات دخل بها الابن أو لم يدخل بها وإنما تقع الحرمة عند عقد الابن نكاحها (قال) وكذلك امرأة الأب إذا عقد الأب نكاحها حرمت على أولاده وإن لم يدخل بها بعقد النكاح تقع الحرمة ها هنا ليس بالجماع إنما تلك الرتبة التي لا تقع الحرمة إلا بجماع أمها ولا تقع الحرمة بعقد نكاح أمها ﴿قلت﴾: أرايت الرجل يفسق بالمرأة يزني بها أو يتحلل لآبيه أو لابنه (قال) سمعت مالكا غير مرة وسئل عن الرجل يزني بأم امرأته أو يتلذذ بها فيما دون الفرج فقال أرى أن يفارق امرأته فكذلك الرجل عندي إذا زنى بامرأة لم ينبغ لابنه ولا لآبيه أن يتزوجا أبداً وهو رأيي الذي آخذ به ﴿قلت﴾: أفيتزوج الرجل المرأة التي قد زنى بها هو نفسه في قول مالك (قال) نعم بعد الاستبراء من الماء الفاسد ﴿قلت﴾: ويحل للذي فسق بهذه المرأة أن يتزوج أمها أو بناتها (قال) سمعت مالكا يسئل عن الذي يزني بمختنته أو يبعث عليها فيما فوق فرجها فرأى أن يفارق امرأته فكيف يتزوج من ليس تحته فالذي أمره مالك أن يفارق امرأته من أجلها أيسر من التي قد زنى بها أن يتزوج أمها أو ابنتها وهو رأيي الذي آخذ به ﴿قلت﴾: أرايت مالكا هل كان يكره أن يتزوج الرجل المرأة قد قبلها أبوه لشهوة أو ابنة أو لامسها أو

أو باشرها حراما (قال) سمعت منه في الذي يعيث على خنته فيما دون الفرج أن مالك أمره أن يفارق امرأته فهذا مثله وهو رأي الذي أخذ به أن لا يتزوجها وإن ما تلذذ به الرجل من امرأة على وجه الحرام فلا أحب لآبيه ولا لابنه أن يتزوجها ولا أحب له أن يتزوج أمها ولا ابنتها وقد أمره مالك أن يفارق من عنده لما أحدث في أمها فكيف يجوز لمن ليست عنده أن يتزوجها ﴿قلت﴾ فإن جامعها أكان مالك يكره لآبيه أو لابنه أن ينكحها قال نعم ﴿قلت﴾ أرايت أن زنى الرجل بامرأة آبيه أو بامرأة ابنه أتحرم على آبيه أو على ابنه في قول مالك (قال) الذي أخذ به أنه لا ينبغي لرجل ولا لآبيه أن يخبرا امرأة واحدة كما كره مالك أن يخبر الرجل الواحد المرأة وابنتها (قال) وسمعت وسأله رجل عن رجل زنى بأم امرأته قال أرى أن يفارقها والذي سأله عنها هو رجل نزلت به وأنا أرى إذا زنى الرجل بامرأة ابنه أن يفارقها الابن ولا يقيم عليها ﴿مخرمة بن بكير﴾ عن آبيه قال سمعت سليمان بن يسار واستفتي في رجل نكح امرأة ثم توفي ولم يمسه هل تصالح لابنه فقال لا تصالح لابنه (قال بكير) وقال ذلك ابن قسيط ﴿ابن لهيعة﴾ عن جابر بن عبد الله بذلك ﴿يونس﴾ قال ابن شهاب لا تحل لابنه وإن طلقها (قال يونس) وقال ربيعة لا تحل امرأة ملك بضعها رجل لو ولد ولا لولد دخل بها أو لم يدخل بها

﴿في نكاح الاختين﴾

﴿قلت﴾ أرايت أن تزوج امرأة فلم يبن بها حتى تزوج أختها فبنى بها أيتها امرأة في قول مالك (قال) الأولى ويفرق بينه وبين الثانية ﴿قلت﴾ ويكون للاخت المدخول بها مهر مثلها أو المهر الذي سمي لها (قال) قال مالك المهر الذي سمي لها (قال مالك) وكذلك أن تزوج أخته من الرضاعة ففرق بينهما بعد البناء فإن لها المهر الذي سمي ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلا تزوج في عقدة واحدة أختين لم يعلم بذلك ولا هما علمتا بذلك فلم قبل البناء بهما أو بعد البناء بهما أكون للزوج الخيار في أن يحبس أيتها شاء في قول مالك (قال) لا خيار للزوج في أن يحبس واحدة

منهما ولكن يفرق بينه وبينهما (قال) وكل امرأتين يجوز له أن ينكح احدهما بعد صاحبتهما ولا يجوز له أن يجمعهما جميعاً تحتها فانه ان كان تزوجهما في عقدة واحدة فبني بهما أو لم يبن بهما فسخ نكاحه منهما جميعاً ولا خيار له في أن يجبس واحدة منهما وينكح أيتها شاء بعد ذلك بعد أن يستبرى أن كان قد دخل بهما أو بواحدة منهما وهذا قول مالك رحمهما الله ابن وهب رحمهما الله عن يونس أنه سأل ابن شهاب عن رجل تزوج امرأة ولم يدخل بها ثم تزوج أخرى بالشام فدخل بها فاذا هي أختها ثم قال لها أنت طالق ثلاثاً قال ابن شهاب لا نرى عليه بأساً أن يمك الأولي منهما فان نكاحها كان أول نكاح ولتي طلق مهرها كاملاً وعليها العدة وان كانت حاملاً فعليه نفقتها حتى تضع حملها رحمهما الله قال يونس رحمهما الله وقال ربيعة إما هو تكون الأولى بيده فهي امرأته وقد فارق الآخرة وإما هو طلق الأولى فالآخرة مفارقة على كل حال رحمهما الله قلت رحمهما الله رأيت ان تزوج أختين واحدة بعد واحدة وقد دخل بهما جميعاً (قال) قال مالك يفرق بينه وبين الآخرة ويثبت مع الأولى وكذلك العمة والخالة مما يحل للرجل أن يتزوج واحدة بعد هلاك الأخرى أو طلاقها

في الاختين من مالك الميم رحمهما الله

رحمهما الله قلت رحمهما الله رأيت الرجل يتزوج المرأة وعنده أختها بمالك يمينه قد كان يطأها أياً أصبح له هذا النكاح (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً الا أن مالكاً قال لا ينبغي للرجل أن يتزوج امرأة الا امرأة يجوز له أن يطأها اذا نكحها فأرى هذه عندي لا يستطيع اذا تزوجها أن يطأها ولا يقبلها ولا يباشرها حتى يحرم عليه فرج أختها ولا يعجبني أن ينكح الرجل امرأة ينهى عن وطئها أو تقبيلها لتحريم أخرى على نفسه ولا يجوز له أن ينكح الا في الموضع الذي يجوز له فيه الوطء ولو نكح لم أفرق بينه وبين امرأته ووقفته عنها حتى يحرم أيتها شاء ولم أسمع هذا من مالك ولكنه رأي رحمهما الله قال سحنون رحمهما الله وقد قال عبد الرحمن ان النكاح لا ينعقد وهو أحسن قوله وقد بينا هذا الاصل في كتاب الاستبراء

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلاً كان يطاءً أمةً فباعها من رجل ثم تزوج أختها فلم يبين بها حتى استبرأ أختها التي كان يطاءً أياً يكون له أن يطاءً امرأته وقد عادت إليه الامة التي كان يطاءً أم لا يكون له أن يطاءً امرأته حتى يحرم عليه فرج الامة (قال) نعم له أن يطاءً امرأته وليس عليه أن يحرم فرج جاريته ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وقد قال مالك في الرجل يكون عنده الاختان من ملك اليمين فيطاءً احدهما قال مالك فلا يطاءً الاخرى حتى يحرم فرج التي وطئ فان هو باع التي وطئ ثم وطئ التي عنده ثم اشترى التي باع (قال) قال مالك فلا بأس أن يقيم على التي وطئ لانه حين باع التي كان وطئها أولاً حل له أن يطاءً أختها فلما وطئ أختها بعد البيع ثم اشتراها والتي عنده حلال له فلا يضره شراء أختها في وطء هذه التي عنده ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم ان هذا حين باع أختها وطئ هذه التي بقيت في ملكه وليس مسئلتى هكذا انما مسئلتى انه عقد نكاح أختها بعد بيعها فلم يطاءً أختها التي كان يطاءً وقول مالك انه وطئ التي بقيت في ملكه بعد بيع الاخرى قال الوطاء هاهنا والعقد سواء لان التحريم قد وقع بالبيع ﴿ قلت ﴾ أوقع التحريم بالبيع في التي باع ووقع التحليل في التي بقيت عنده في ملكه فلا يضره وطئها أو لم يطاءها ان هو اشترى التي باع فله أن يطاءً التي بقيت في ملكه ويمسك عن التي اشترى (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ وتجعلهما كأنهما اشتريتا بعد وطئهما جميعاً قال نعم ﴿ قلت ﴾ وتجعلهما كأنهما اشتريتا بعد ما وطئهما جميعاً قال نعم ﴿ قلت ﴾ ولو أن رجلاً كان يطاءً جاريةً فباعها وعنده أختها لم يكن وطئها ثم اشترى التي كان باع قبل أن يطاءً التي كان مخيراً أن يطاءً أيتهما شاء لان التحليل وقع فيهما قبل أن يطاءً التي عنده فله أن يطاءً أيتهما شاء (قال) نعم هاتان قد اجتمع له التحليل في أيتهما شاء فاذا وطئ واحدة أمسك عن الاخرى حتى يحرم عليه فرج التي كان وطئ وهذا رأيي ﴿ قال ﴾ ولو أن رجلاً كانت عنده اختان فوطئ احدهما ثم وثب على الاخرى فوطئها قبل أن يحرم عليه فرج التي وطئ أولاً وقف عنهما جميعاً حتى يحرم عليه أيتهما شاء ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان تزوج امرأة فلم

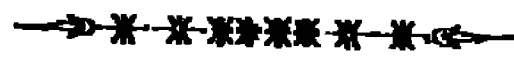
يطأها حتى اشترى أختها أيكون له أن يطأ امرأته قبل أن يحرم عليه فرج التي اشترى (قال) نعم لا بأس بذلك ألا ترى لو أن رجلاً اشترى أختاً بعد أخت كان له أن يطأ الاولى منهما وإن شاء الآخرة إلا أن هذا في النكاح لا يجوز له أن يطأ أختها التي اشترى إلا أن يفارق امرأته وهذا في هذه المسئلة مخالف للشراء فكذلك النكاح ﴿ قلت ﴾ أرأيت أن تزوج امرأة فاشترى أختها قبل أن يطأ امرأته فوطئ أختها أئتمنه من امرأته حتى يحرم عليه فرج أمته أم لا (قال ابن القاسم) يقال له كف عن امرأتك حتى تحرم عليك فرج أختها ﴿ قلت ﴾ ولا يفسد هذا نكاحه قال لا ﴿ قلت ﴾ لم (قال) لأن العقد وقعت صحيحة فلا يفسده ما وقع بعده من أمر أختها ألا ترى أنه لو تزوج امرأة ثم تزوج أختها فدخل بالثانية فإنه يفرق بينه وبين الثانية عند مالك ويثبت على نكاح الاولى فكذلك مسائلك وإن تزوج أختين في عقدة واحدة وإن سمي لكل واحدة مهرًا كان نكاحه فاسداً عند مالك فكذلك الذي كانت عنده أمة يطؤها فيتزوج أختها بعد ذلك فأرى أن يوقف عنها حتى يحرم عليه فرج أختها التي وطئها ولا أرى أن يفسخ النكاح ﴿ قلت ﴾ أرأيت الرجل يكون عنده أم ولد ثم تزوجها ثم يشتري أختها فيطؤها ثم يرجع إليه أم ولده أيكف عن أختها التي وطئ أم يقيم على وطئها ويمسك عن أم ولده (قال) بل يقيم على وطء هذه التي عنده ويمسك عن أم ولده ﴿ قلت ﴾ فإن ولدت منه الثانية فزوجها ثم رجعتا إليه جميعاً أيكون له أن يطأ أيتهما شاء ويمسك عن الأخرى (قال) نعم ما لم يطأ التي رجعت إليه أولاً قبل أن ترجع إليه الأخرى

﴿ في وطء الاختين من الرضاة بملك اليمين ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت الرجل يملك الاختين من الرضاة أيصلح له أن يطأهما في قول مالك (قال) قال مالك إذا وطئ أحدهما فليمسك عن الأخرى حتى يحرم عليه فرج التي وطئ ثم إن شاء وطئ الأخرى وإن شاء أمسك عنها ﴿ قلت ﴾ والرضاة في هذا والنسب في قول مالك سواء (قال) نعم

— في نكاح الاخت على الاخت في عدتها —

﴿ قلت ﴾ أ يصلح للرجل أن يتزوج امرأة في عدة أختها منه من طلاق بائن في قول مالك (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ وكذلك لو كن تحتها أربع نسوة فطلق احداهن طلاقا بائنا فتزوج أخرى في عدتها (قال) قال مالك نعم ذلك جائز ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان طلق امرأته تطليقة فقال الزوج قد أخبرتني أن عدتها قد انقضت وذلك في مثل ما تنقضي فيه العدة أ يصدق الرجل على إبطال السكنى ان كان أبت طلاقها وان كان لم يبت طلاقها أ يصدق على قطع النفقة والسكنى عن نفسه وعلى تزويج أختها (قال) لا يصدق لان مالكا قال في العدة القول قول المرأة ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان كان قد تزوج أختها فقالت المرأة لم تنقض عدتي وقال الزوج قد أخبرتني أن عدتك قد انقضت (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئا وقد أخبرتك بقول مالك ان القول قول المرأة في انقضاء العدة وأرى أن يفرق بينهما ولا يصدق الا أن يشهد على قولها أو يأتي بأمر يعرف به أن عدتها قد انقضت ﴿ مخرمة بن بكير ﴾ عن أبيه قال سمعت يزيد بن عبد الله بن قسيط واستفتي في رجل طلق امرأته فتبها هل يصلح له أن ينكح أختها وهذه في عدتها منه لم تنقض بعد (قال) نعم وقال ذلك عبد الله بن أبي سلمة وأخبرني غير واحد عن ابن شهاب مثله وقال من أجل أنه لا رجعة له عليها وأنه لا ميراث بينهما ﴿ وقال ﴾ عبد العزيز بن أبي سامة مثله ﴿ مالك ﴾ عن ربيعة عن القاسم بن محمد وعروة ابن الزبير أنهما سئلا عن رجل تحتها أربع نسوة فطلق واحدة البتة أ ينكح ان أراد قبل أن تنقضي عدتها فقالا نعم فلينكح ان أحب ﴿ وأخبرني ﴾ رجال من أهل العلم عن عثمان بن عفان وزيد بن ثابت وسالم بن عبد الله وابن شهاب وربيعة وعطاء ويحيى بن سعيد وسعيد بن المسيب بذلك وقال عثمان اذا طلقت ثلاثا فانها لا ترثك ولا ترثها انكح ان شئت (وقال) عطاء لينكح قبل أن تنقضي العدة وهو أبعد الناس منها



في الجمع بين النساء

قال ابن القاسم رحمه الله وقال مالك في كل من يحل من النساء أن ينكح واحدة بعد واحدة فلا يحل له أن يجمع بينهما في ملك واحد مثل العمة وبنت الاخ وبنت الاخت والاختين فهو اذا تزوج واحدة بعد واحدة وهو لا يعلم فدخل بالآخرة منهما قبل أن يدخل بالاولى أو دخل بهما جميعاً فإنه في هذا كله يفرق بينه وبين الآخرة ويثبت مع الاولى لان نكاحهما كان صحيحاً فلا يفسد نكاحهما ما دخل هاهنا من نكاح عمتها ولا أختها وان كان قد دخل بالآخرة فعليه صداقها الذي سعى لها وان لم يكن سعى صداقاً فعليه صداق مثلها والفرقة بينهما بغير طلاق لانه لا يقر معها على حال وهذا كله قول مالك رحمه الله قال ابن القاسم رحمه الله العمة وبنت أخيها وبنت بنتها وبنت بنيتها وان سفلن بنات الذكور منهن وبنت الاناث فلا يصلح لرجل أن يجمع بينهما بين ثنتين منهن لانهن ذوات محارم وقد نهى أن يجمع بين ذوات المحارم فكذلك هذا في الرضاع سواء يحمل هذا الحمل وكذلك هذا في الملك عند مالك لان مالكا قال يحرم من الرضاعة في الملك ما يحرم من النسب رحمه الله قلت رحمه الله رأيت الخالة وبنت الاخت من الرضاعة أجمع بينهما الرجل في نكاح أو في ملك اليمين يطؤها في قول مالك (قال) قال مالك الولادة والرضاعة والملك سواء التحريم فيها سواء في النكاح وفي ملك اليمين سواء لا يصلح له أن يتزوج الخالة وبنت أختها من الرضاعة ولا بأس أن يجمعها في الملك ولا يجمعها في الوطاء ان وطئ واحدة لم يطأ الاخرى حتى يحرم عليه فرج التي وطئ رحمه الله ابن لهيعة رحمه الله عن الاعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن جمع الرجل بين المرأة وعمتها وبين المرأة وخالتها رحمه الله ابن لهيعة رحمه الله عن ابن هبيرة عن عبد الله بن زريق عن علي بن أبي طالب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مثله رحمه الله يونس رحمه الله عن ابن شهاب قال نرى خالة أيسها وعمة أمها بتلك المنزلة وان كان ذلك من الرضاعة رحمه الله يونس رحمه الله عن ابن شهاب قال لا يجمع بين امرأة وخالة أيسها ولا خالة أمها ولا عمة أيسها ولا عمة أمها.

❦ في وطء المرأة وابنتها من ملك اليمين والنكاح ❦

﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلا وطئ جاريته أو جارية ابنه وعنده أمها امرأة له فولدت
الامة أتحرم عليه امرأته وهل تكون الامة أم ولد له في قول مالك (قال) أرى أن
يفارق امرأته وأرى أن يعتق الجارية لانه لا ينبغي له وطؤها بوجه من الوجوه وليس
له أن يتعبها في الخدمة وإنما كان له فيها من المتاع بالوطء لاني سمعت مالكا يقول من
زنى بأم امرأته انه يفارق امرأته فكيف بمن وطئ بملك وهو لاحد عليه فيها فمن
لاحد عليه فيها أشد في التحريم ممن عليه فيها الحد والحجة في أنها تعتق لان مالكا
سئل عن الذي يطاء أخته من الرضاة وهو يملكها قال لاحد عليه وأرى أن تعتق
عليه ان حملت لانه لا يصل الى وطئها ولا منفعة له فيها من خدمة وكل من وطئ
من ذوات المحارم حملت فانه يعتق عليه ولا يؤخر فالذي وطئ ابنة امرأته مما يملكه
بمنزلة أخته من الرضاة ممن يملك سواء ولو لم تحمل حرمت عليه امرأته لانه ممن
لاحد عليه وهذا مما لا اختلاف فيه ولقد سمعت مالكا غير مرة يقول يفارق امرأته
اذا زنى بأمها أو بابنتها فكيف بهذا ﴿الليث﴾ عن يحيى بن سعيد أنه قال لا يصلح
للرجل أن ينكح ابنة ابن امرأته ولا ابنة ابنتها ولا شيئا من أولاد أولادها وان
بعدن منه (قال) وبلغني عن عمر بن عبد العزيز أنه كتب الى أبي بكر بن حزم يقول
تسألني عن الرجل يجمع بين المرأة وابنتها في ملك اليمين فلا يقرن ذلك لاحد فعله
فقد نزل في القرآن النهي يعني عنه وإنما استحل ذلك من استحله لقول الله تعالى الا
ما ملكتم أيمانكم وقد كان بلغنا أن رجلا من أسلم سأل عثمان بن عفان عن ذلك
فقال لا يحل لك ودخل عليه علي بن أبي طالب وعبد الرحمن بن عوف في رجال من
أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فنهوه عن ذلك وقالوا إنما أحل الله لك ماسمى
لك سواء هؤلاء مما ملكت أيمانكم

﴿ احصان النكاح بغير ولي ﴾

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرأيت ان تزوج رجل امرأة بغير ولي استخلفت على نفسها رجلا فزوجها ودخل بها أ يكون هذا نكاح احصان في قول مالك (قال) لا يكون احصانا

﴿ احصان الصغيرة ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت الصغيرة الصغيرة التي لم تحسن . ومثلها يجمع اذا تزوجها فدخل بها وجامعها أ يكون ذلك احصانا في قول مالك أم لا (قال) نعم تحسنه ولا يحسنها ﴿ قلت ﴾ أرأيت المجنونة والمغلوبة على عقلها اذا تزوجها فدخل بها وجامعها هل تحسنه في قول مالك (قال) نعم في رأيي ولا يحسنها هو (وقال) بعض الرواة يحسنها وهي من الحرائر المسلمات ولان نكاحها حلال

﴿ احصان الصبي والخصى ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت الصبي اذا لم يحتلم يتزوج المرأة فيدخل بها فيجامعها ومثله يجمع أ يحسنها قال لا ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ أرأيت هذا الصبي اذا بني بامرأته وجامعها هل يجب بجماعه إياها المهر لها (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولا أرى ذلك لها ولا عدة عليها ان صالحها أبوه أو وصيه ﴿ قلت ﴾ أرأيت الخصى القائم الذكركر هل يحسن (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولكن قال مالك هو نكاح وهو يعتسل منه ويقام فيه الحدة فاذا تزوج وجامع فذلك احصان ﴿ قلت ﴾ أرأيت المجنون والخصى هل يحصنان المرأة (قال) نعم في رأيي لان المرأة اذا رضيت بأن تزوج مجنوناً أو خصباً قائم الذكركر فهو وطء يجب فيه الصداق ويجب لوطء المجنون والخصى الحد فاذا كان هكذا فجماعه في النكاح احصان وهو نكاح صحيح الا أن لها أن تختار ان لم تعلم وان علمت فرضيت فوطئها بعد علمها فهو نكاح

﴿قلت﴾ أرأيت المجبوب هل يحصنها (قال) لا يحصن إلا الوطء عند مالك والمجبوب لا يوطأ ﴿قلت﴾ أرأيت العبد هل يحصن الحرة قال نعم ﴿قلت﴾ أرأيت امرأة تزوجها خصي وهي لا تعلم أنه خصي وكان يوطؤها ثم علمت أنه خصي فاختارت فراقه أيكون ووطؤه ذلك احصانا في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولا أراه إحصاناً لها ولا له ولا يكون الاحصان عند مالك إلا ما يقام عليه ولا خيار فيه (قال ابن القاسم) فإن أصابها بعد علمها بأنه خصي انقطع خيارها ووجب عليها الاحصان بذلك الوطء ﴿يونس بن يزيد﴾ عن ابن شهاب أنه سمع عبد الملك بن مروان يسأل عبيد الله بن عبد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود هل تحصن الامة الحرة فقال نعم فقال له عبد الملك عمن تروي هذا فقال أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يقولون ذلك ﴿يونس﴾ عن ربيعة أنه قال يحصن الحرة بالملوكة وتحصن الحرة بالعبد لأن الله تبارك وتعالى جعل ذلك تزويجاً تجري فيه العدة والردة والصدق وعدة ما أحل الله من النساء ﴿يونس﴾ عن ابن شهاب قال ان الامة تحصن الحرة لأن الله تعالى قال وأنكحوا الأيامى منكم والصالحين من عبادكم وإمائكم ان يكونوا فقراء فبذلك كان يرى أهل العلم أنه احصان ﴿ابن طهية﴾ عن بكير بن الأشج عن سعيد بن المسيب وسالم بن عبد الله وسليمان بن يسار مثله ﴿ابن طهية﴾ عن محمد بن عبد الرحمن عن القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله وعبد الرحمن بن الهدير وكان شيخاً قديماً مرضياً وأبي سلمة بن عبد الرحمن ومحمد بن عبد الرحمن بن ثوبان وابن قسيط أنهم كانوا يقولون الحرة يحصنها نكاح الامة والعبد يحصن بنكاحه الحرة ﴿مخرمة﴾ عن أبيه عن القاسم وسالم وسليمان بن يسار مثله ﴿ابن وهب﴾ عن شمر بن نعيم عن حسين بن عبد الله عن أبيه عن جده عن علي بن أبي طالب بذلك ﴿مالك﴾ قال بلغني عن القاسم بن محمد أنه كان يقول اذا نكح الحرة الامة فقد أحصنته (قال) مالك وقال ذلك ابن شهاب ﴿قال ابن وهب﴾ قال مالك والامر عندنا أن الحرة يحصنها العبد اذا مسها

﴿ قلت ﴾ هل تحصن الامة واليهودية والنصرانية الحرّ في قول مالك (قال) نعم اذا كان نكاحن صحيحاً ﴿ قلت ﴾ فان كان النكاح فاسداً أ يكونان به محصنين اذا كانا حرين مسلمين أو حرّاً مسلماً على نصرانية أو أمة والنكاح فاسد (قال) لا يحصن هذا النكاح وانما يحصن من النكاح عند مالك ما كان منه يقام عليه ﴿ قلت ﴾ أ رأيت المسلم يتزوج النصرانية فيطوّها ثم يطلقها أو يموت عنها ثم تزني قبل أن تسلم أو تسلم ثم تزني أ تكون محصنة أم لا (قال) قال مالك لا تكون محصنة حتى تسلم وهي تحت زوج فيجامعها من بعد الاسلام فان جامعها من بعد الاسلام أحصنها والا لم يحصنها (قال مالك) وكذلك الامة لا يحصنها زوجها بمجرد كان منه وهي في رقها وانما يحصنها اذا جامعها بعد ما عتقت ﴿ يونس بن يزيد ﴾ عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه قال لا تحصن النصرانية بمسلم ان جاز له نكاحها ولا يحصن من كان على غير الاسلام بنكاحه وان كانوا من أهل الذمة بين ظهرائي المسلمين حتى يخرجوا من دينهم الى الاسلام ثم يحصنون في الاسلام قد أقرّوا بالذمة على ما هو أعظم من نكاح الامهات والبنات على قول البيهتان وعبادة غير الرحمن ﴿ يونس ﴾ عن ربيعة أنه قال لا يحصن العبد ولا الامة بنكاح كان في رق فاذا أعتقا فكأنهما لم يتزوجا قبل ذلك فاذا تزوجها بعد العتاقة وابتنيا فقد أحصنا ﴿ يونس ﴾ عن ابن شهاب أنه قال في مملوك تحته أمة فيعتقان ثم زنيا بعد ذلك قال يجلد كل واحد منهما مائة جلدة فانهما عتقا وهما متناكحان بنكاح الرق ﴿ يونس ﴾ عن ابن شهاب أنه قال لم نسمع أحداً من علمائنا يشك في أنه قد أحصن وأنه قد وجب عليه الرجم اذا نكح المسلم الحرّ النصرانية ﴿ مخرومة ﴾ عن أبيه قال سمعت عبد الله بن أبي سلمة يقول في رجل تزوج نصرانية ثم زنى هل عليه من رجم قال نعم يرجم ﴿ يونس ﴾ عن ربيعة أنه قال ان جاز للحر المسلم أن ينكح النصرانية أحصن بها

﴿قلت﴾ رأيت الرجل يتزوج المرأة فيدخل بها ثم يطلقها فيقول ما جامعها وتقول المرأة قد جامعني (قال) القول قول المرأة في ذلك ﴿قلت﴾ فان طلقها واحدة (قال) القول قول المرأة في الصداق وعليها العدة ولا يملك الرجعة وهذا قول مالك (قال) وبلغني أن مالكا قيل له أفتنكح بهذا زوجا كان طلقها البتة اذا طلقها زوجها فقال الزوج لم أطأها وقالت المرأة قد وطئني (قال مالك) لا أرى ذلك له الا باجتماع منهما على الوطء (قال ابن القاسم) وأرى أن تدين في ذلك ويخلى بينها وبين تكاحه وأخاف أن يكون هذا من الذي طلقها ضارا آمنه في نكاحها ﴿قلت﴾ فهل يكون الرجل محصنا أم لا (قال) لا يكون محصنا ولا تصدق عليه المرأة في الاحصان ﴿سحنون﴾ وقد قال بعض الرواة وان أخذ منه الصداق لانه انما أخذ منه الصداق لما مضى من الحكم الظاهر ولم يقر بأنه أصابها ﴿قلت﴾ رأيت المرأة أتكون محصنة في قول مالك وقد أقرت بالجماع (قال) لا تكون محصنة وكذلك بلغني عن مالك (وقال بعض الرواة) لها أن تسقط ما أقرت به من الاحصان قبل أن تؤخذ في زنا أو بعد ما أخذت لادعائها الصداق وانها لو لم تدعه اذ لم يقر به الزوج لم يكن لها فلما كان إقرارها بالوطء الذي تزعم أنها إنما أقرت به للصداق كان لها أن تلغى الاحصان الذي أقرت به ﴿قلت﴾ لابن القاسم رأيت العنين أو الرجل الذي ليس بعنيد يدخل بامرأته فيدعي أنه قد جامعها وأنكرت هي الجماع وقالت ما جامعني ثم طلقها البتة (قال) قد أقر لها بالصداق فيقال لها خذي ان شئت وان شئت فدعي ﴿قلت﴾ فان قالت المرأة بعد ذلك أتكون محصنة (قال) لا تكون محصنة الا بأمر يعرف به المسيس بعد النكاح ﴿قلت﴾ رأيت المرأة تقيم مع زوجها عشرين سنة ثم وجدوها تزني فقال الزوج قد كنت أجامعها وقالت المرأة ما جامعني أتكون محصنة أم لا في قول مالك (قال ابن القاسم) أراها محصنة ﴿قال سحنون﴾ وكذلك يقول غيره انها محصنة وليس لها انكار لانها انما ترفع حداً وجب عليها لم تكن منها قبل ذلك

دعوى ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن امرأة طلقها زوجها البتة قبل البناء بها فتزوجت غيره فلم يدخل بها حتى مات عنها فادعت المرأة أنه قد جامعها ولم يبن بها قالت طرقتني ليلاً فجامعني أتحمّلها لزوجها الأول أم لا (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولا أرى أن تصدق في الجماع إن أرادت الرجوع لزوجها إلا بدخول معروف ﴿قلت﴾ فان زنت أتكون عندك محصنة بقولها ذلك أم لا (قال) لا تكون محصنة ﴿قال﴾ سحنون ﴿وهذه مثل الأولى لها طرح ما ادعت

﴿في احصان المرتدة﴾

﴿قلت﴾ أرأيت الرجل المسلم يتزوج المرأة ويدخل بها ثم تتردد عن الاسلام ثم ترجع الى الاسلام فتزني قبل أن تتزوج من بعد الردة أترجم أم لا ترجم (قال) لا أرى أن ترجم ولم أسمعه من مالك إلا أن ما لك سئل عنها إذا ارتدت وقد حجت ثم رجعت الى الاسلام أيجزئها ذلك الحج قال لا حتى تخرج حجة مستأنفة فإذا كان عليها حجة الاسلام حتى يكون اسلامها ذلك كأنه مبتدأ مثل من أسلم كان ما كان من زنا قبله موضوعاً ما كان لله وإنما تؤخذ في ذلك بما كان للناس من الفرية والسرقه مما لو عملته وهي كفره كان ذلك عليها وكل ما كان لله مما تركته قبل ارتدادها من صلاة أو صيام أفطرته من رمضان أو زكاة تركتها أو زنا زنته فذلك كله عنها موضوع وتستأنف بعد أن رجعت الى الاسلام ما كان يستأنفه الكافر إذا أسلم (قال ابن القاسم) وهو أحسن ما سمعت وهو رأي ﴿قال ابن القاسم﴾ والمرئد إذا ارتد وعليه أيمان بالعتق أو عليه ظهار أو عليه أيمان بالله قد حلف بها أن الردة تسقط ذلك كله عنه ﴿سحنون﴾ وقال بعض الرواة إن رده لا تطرح احصائه في الاسلام ولا أيمانه بالطلاق ألا ترى أنه لو طلق امرأته ثلاثاً في الاسلام ثم ارتدت ثم رجع أكان يكون له تزويجها بغير زوج ولو نكح امرأة قد طلقها زوجها ثلاثاً ثم ارتدت ثم رجع الى الاسلام أما كانت الزوجة تحل لزوجها الذي طلقها ثلاثاً بنكاحه قبل أن يرتد ووطئه أياها ﴿قلت﴾ أرأيت المبدئين إذا أعتقا وهما زوجان فلم يجامعها

بعد العتق حتى زنياً يكونان محصنين أم لا (قال) لا يكونان محصنين الا بجماع من
بعد العتق وكذلك قال ابن شهاب وربيعة

في الاحلال

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان تزوج امرأة بغير ولي استخلفت على نفسها رجلاً فزوجها ودخل
بها أ يكون هذا نكاح احصان في قول مالك أم لا (قال) لا يكون احصاناً ﴿ قلت ﴾
فهل يحلها وطء هذا الزوج لزوج كان قبله طلقها ثلاثاً في قول مالك (قال) لا اذا
فرق بينهما ولا يكون الاحصان الا في نكاح لا يفرق فيه الولي مع وطء يحل الا
أن يجيزه الولي أو السلطان فيطأها بعد اجازته فيكون احصاناً بمنزلة العبد اذا وطئ
قبل إجازة السيد فليس ذلك باحصان ولا تحلل لزوج كان قبله الا أن يجيز السيد
فيطأها بعد ذلك فيكون احصاناً وتحل بذلك لزوج كان قبله فكذلك الذي ينكح
بغير ولي وهو مما لو أراد السلطان أن يفسخه والولي لم يكن احصاناً ولم تحل
لزوج كان قبله بهذا النكاح وهذا الذي سمعت من قول مالك ممن أثق به ﴿ قلت ﴾
فهل يحلها وطء الصبي لزوج كان قبله اذا جامعها (قال) قال مالك لا يحلها لان وطء
الصبي ليس بوطء ولان مالكا قال لي أيضاً لو أن كبيرة زنت بصبي لم يكن عليها
الحمد ولا يكون وطؤه احصاناً وانما يحصن من الوطء ما يجب فيه الحمد ﴿ قلت ﴾
أرأيت المجنون والخصي القائم الذكرك هل تحل بجماعهما لزوج كان طلقها قبلهما
ثلاثاً في قول مالك (قال) نعم في رأيي لان هذا وطء كبير ﴿ قلت ﴾ أرأيت
المحبوب هل يحلها لزوج كان بتلها ثلاثاً (قال) لا لانه لا يجمع ﴿ قلت ﴾ أرأيت
الصبية اذا تزوجها رجل فطلقها ثلاثاً ثم تزوجت آخر من بعده ومثلها توطأ وذلك
قبل أن تحيض فوطئها الثاني فطلقها أيضاً أو مات عنها فتحل لزوجها الاول الذي
كان طلقها ثلاثاً بوطء هذا الثاني وانما وطئها قبل أن تحيض (قال) نعم وهذا قول
مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت ما لا تجعلها به محصنة هل تحلها بذلك الوطء وذلك النكاح
لزوج كان قد طلقها ثلاثاً في قول مالك (قال) لا وكذلك بلغني عن مالك في الاحصان

﴿ قال ابن القاسم ﴾ وقال مالك في نكاح العبد وكل نكاح كان حراما يفسخ ولا يترك عليه أهله مثل المرأة تزوج نفسها والامة تزوج نفسها والرجل يتزوج أخته من الرضاة أو من ذوات المحارم ولا يعلم أو يتزوج أخت امرأته وهو لا يعلم ويدخل بها أو عمتها أو خالتها أو ما أشبه هذا فإنه لا يحلها بذلك الوطء لزوج كان قد طلقها قبله ثلاثا ولا يكون ذلك الوطء ولا ذلك النكاح احصانا وهو رأيي ﴿ قلت ﴾ أرأيت كل نكاح يكون الى الاولياء ان شاءوا أثبتوه وان شاءوا ردوه أو الى المرأة ان شاءت رضيت وان شاءت فسخت النكاح مثل المرأة تزوج الرجل وهو عبد لا تعلم به أو الرجل يتزوج المرأة وهي جندماء أو برصاء لا يعلم بذلك حتى وطئها فاختارت المرأة فراق العبد أو اختار الرجل فراق هذه المرأة أ يكون هذا النكاح والوطء مما يحلها لزوج كان قبله (قال) قال مالك في المرأة تنكح الرجل وهو عبد لا تعلم به ثم علمت به بعد ما وطئها فاختارت فراقه ان ذلك الوطء لا يحلها لزوج كان قبله فكذلك مسائلك كلها ﴿ قلت ﴾ فهل تكون المرأة بهذا الوطء محصنة (قال) لا تكون به محصنة في رأيي وقد أخبرتك أن مالكا كان يقول لا تكون محصنة الا بالنكاح الذي ليس الى أحد فسخته فهذا يجزئك لان مالكا قال لو تزوج رجل امرأة كان قد طلقها رجل ثلاثا فوطئها وهي حائض ثم فازقها لم تحل لزوجها الاول (قال ابن القاسم) ولا تكون بمثل هذا محصنة وكذلك الذي يتزوج المرأة في رمضان فيطؤها نهارا أو يتزوجها وهي محرمة وهو محرم فيطؤها فهذا كله لا يحلها لزوج كان طلقها ولا يكونان به محصنين وكذلك كل وطء نهى الله عنه مثل وطء المعتكفة وغير ذلك ﴿ قال سحنون ﴾ وقد قال بعض الرواة وهو المخزومي قال الله تعالى فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره وقد نهى الله عن وطء الحائض فلا يكون ما نهى الله عنه يحل ما أمر به ﴿ يونس بن يزيد ﴾ عن ربيعة أنه قال ليس على الرجل احصان حتى يتزوج ويدخل بامرأته ولا تحل المرأة حتى يدخل بها زوجها قال ربيعة الاحصان الاسلام للحر والامة لأن الاسلام أحصنهن الا بما أحلن به

والاحصان من الحرة لها مهرها وبضعها لا تحل الا به والاحصان أن يملك بضعها عليها زوجها وأن تأخذ مهر ذلك الذي استحل ذلك منها ان كانت عند زوج أو تأيئت منه وذلك أن تنكح وتوطأ ﴿يونس﴾ عن ابن شهاب أنه قال ليس على الذي يتسرر الامة حين يأتي بفاحشة الرجم ولكن عليه جلد مائة وتغريب عام ﴿يونس﴾ .

عن ابن شهاب أنه قال نرى الاحصان اذا تزوج الرجل المرأة ثم مسها أن عليه الرجم ان زنى ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرأيت لو أن نصرانية تحت مسلم طلقها البتة فزوجها نصراني ثم مات عنها أو طلقها النصراني البتة هل تحل لزوجها الاول أم لا في قول مالك (قال) قال مالك لا تحل لزوجها الاول بهذا النكاح ﴿قلت﴾ فان كان هذا النصراني الذي تزوجها بعد هذا المسلم أسلم أثبتت على نكاحه (قال) قال مالك نعم ثبت على نكاحه ﴿قلت﴾ فهو اذا أسلم ثبت على نكاحه وان هو طلقها قبل أن يسلم لم يجعله مالك نكاحا يحلها به لزوجها الاول (قال) نعم لأنه كان نكاحا في الشرك لا يحلها لزوجها الاول المسلم الذي طلقها البتة وهو ان أسلم وهي نصرانية ثبت على نكاحه الذي كان في الشرك وان أسلما جميعا ثبتا على نكاحهما الذي كان في الشرك وبهذا مضت السنة ﴿قلت﴾ أرأيت ان أسلم وهي نصرانية فوطئها بعد ما أسلم وقد كان زوجها المسلم طلقها البتة أيحلها هذا الوطء بعد اسلامه ان هو مات عنها أو طلقها لزوجها الاول في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أرأيت ان تزوجها بعد ما طلقها زوجها البتة بغير أمر سيده فوطئها ثم طلقها أيحلها وطء هذا العبد لزوجها الاول (قال) قال مالك لا يحلها ذلك لزوجها الاول الا أن يجيز السيد نكاحه ثم يطأها بعد ما أجاز السيد نكاحه أو يكون السيد كان أمره بالنكاح فنكح ثم وطئ فلهذه يحلها نكاح العبد ووطؤه لزوج كان قبله طلقها البتة (قال مالك) وأما اذا تزوج بغير إذن سيده فان وطأه هذا لا يحلها لزوج كان قبله طلقها البتة ﴿قلت﴾ أرأيت العبد اذا تزوج بغير إذن سيده فطلقها البتة قبل أن يجيز سيده نكاحه وقبل أن يعلم ذلك أيقع طلاقه عليها في قول

مالك قال نعم ﴿قلت﴾ فكيف يقع الطلاق عليها ولا يحلها لزوجها ان وطئها في نكاحه هذا الذي وقع طلاقه عليها (قال) لان مالكا قال في الرجل اذا تزوج فكأن الى أحد من الناس أن يجوز ذلك النكاح ان أحب وان أحب أن يفسخه ففسخه فلم يبلغ ذلك الذي كان ذلك في يده حتى طلق الزوج ان طلاق الزوج واقع لان الولي لو فسخ ذلك النكاح كان طلاقا فكذلك الزوج اذا طلق وقع طلاقه ولا يحلها وطؤه اياها لزوج كان طلقها قبله ثلاثا وكذلك العبد (وقال) غيره ولا يحلها الا النكاح التام الذي لا وصم فيه ولا قول مع الوطء الحلال ﴿قلت﴾ أرأيت ان تزوج بغير اذن الولي فدخل بها وقد كانت تحت زوج قبله طلقها البتة ففرق الولي بينها وبين زوجها هذا الآخر بعد ما كان وضئها أو مات عنها أو طلقها البتة أو طلقها واحدة فانقضت عدتها أيحلها هذا النكاح للزوج الذي طلقها البتة في قول مالك (قال) قال مالك لا يحلها هذا النكاح وان وطئ فيه لزوج كان قبله طلقها البتة الا أن يطأها بعد اجازة الاولياء فان وطئها بعد اجازة الاولياء فان ذلك يحلها لزوجها الذي كان قبله ﴿قلت﴾ أرأيت كل نكاح فاسد لا يقر على حال وان دخل بها زوجها كان ذلك باذن الاولياء أيحلها ذلك النكاح اذا دخل بها ففرق بينهما لزوج كان قبله طلقها البتة في قول مالك (قال) لا يحلها ذلك لزوجها الذي كان قبله في قول مالك ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن صبياً تزوج امرأة باذن أبيه قد كان طلقها زوجها قبل ذلك البتة فدخل بها هذا الصبي فجامعها ومثله يجامع الا أنه لم يحتلم فأت منها هذا الصبي أيحلها جماعه اياها لزوجها الذي كان طلقها البتة في قول مالك (قال) قال مالك لا يحلها ذلك لزوجها لان وطء هذا الصبي ليس بوطء وانما الوطء ما تجب فيه الحدود ﴿قلت﴾ فتقع بذلك الحرمة فيما بين آباءه وأولاد هذا الصبي وبين هذه المرأة (قال) نعم بالمقدمة تقع الحرمة في قول مالك قبل الجماع ﴿قال﴾ وسمعت مالكا يقول في المسلم يطلق النصرانية ثم يتزوجها النصراني ويدخل بها ان ذلك ليس يحلها لزوجها (قال مالك) لان نكاحهم ليس

بنكاح المسلمين ﴿قلت﴾ ولم وهم يثبتون على هذا النكاح إذا أسلموا (قال) قال مالك هو نكاح ان أسلموا عليه ﴿قال﴾ ابن القاسم وابن وهب وعلى بن زياد عن مالك عن المسور بن رفاعه القرظي عن الزبير عن أبيه أن رفاعه بن سموال طلق امرأته تيممة بنت وهب على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثا فنكحها عبد الرحمن بن الزبير فاعترض عنها فلم يستطع أن يمسه فطلقها ولم يمسه فأراد رفاعه أن ينكحها وهو زوجها الذي كان طلقها قال عبد الرحمن فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فهما عن تزويجها وقال لا حتى تذوق المسيلة ﴿يونس﴾ عن ابن شهاب أنه قال فمن أجل ذلك لا يحل لمن بت طلاق امرأته أن يتزوجها حتى تزوج زوجها غيره ويدخل بها ويمسها فإن مات قبل ذلك أو طلقها فلا تحل للأول حتى تزوج زوجها غيره ويدخل بها ويمسها فإن مات قبل ذلك أو طلقها فلا تحل للأول حتى تنكح من يمسه ﴿يزيد بن عياض﴾ أنه سمع نافعا يقول ان رجلا سأل ابن عمر عن التحليل فقال ابن عمر عرفت عمر بن الخطاب لو رأى شيئا من هذا لرجم فيه ﴿ابن وهب﴾ وأخبرني رجال من أهل العلم منهم ابن لهيعة والليث عن محمد بن عبد الرحمن المرادي أنه سمع أبا مرزوق التجيبي يقول ان رجلا طلق امرأته ثلاثا ثم ندما وكان لهما جاز فأراد أن يحلل بينهما بنير علمهما قال فلقيت عثمان بن عفان وهو راكب على فرسه فقلت يا أمير المؤمنين ان لي اليك حاجة فقف علي فقال اني على عجل فاركب ورائي ففعل ثم قص عليه الامر فقال له عثمان لا الا بنكاح رغبة غير هذا السنة ﴿يحيى ابن أيوب﴾ عن عبيد الله بن أبي جعفر عن شيخ من الانصار قديما يقال له أبو عامر عن عثمان بهذا (قال عبيد الله) فحسبت أنه قال ولا أستهزي بكتاب الله ﴿وأخبرني﴾ رجال من أهل العلم عن علي بن أبي طالب وابن عباس وابن المسيب وطاوس وعبد الله بن يزيد بن هرهمز والوليد بن عبد الملك وغيرهم من التابعين مثله (قال) ابن المسيب ولو فعلت لكان عليك اثمهما ما بقيا (قال) الوليد

كنت أسمع يقال ان الزناة ثلاثة الرجل والمحلل والمرأة
(وقال) بعضهم اتق الله ولا تكن مسمار نار في
كتاب الله فقلت للمالك انه يحتسب في ذلك
فقال يحتسب في غير هذا (وقال)
الليث لا ينكح الابنكاح رغبة

تم كتاب النكاح الخامس من المدونة الكبرى بحمد الله وعونه
و صلى الله على سيدنا محمد نبيه وآله وصحبه وسلم تسليماً

ويليه كتاب النكاح السادس

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

❦ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامى وعلى آله وصحبه وسلم ❦

❦ كتاب النكاح السادس ❦

❦ في مناحك المشركين وأهل الكتاب وإسلام ❦

❦ أحد الزوجين والسي والارتداد ❦

❦ قلت ❦ لعبد الرحمن بن القاسم أرايت ان تزوج نصراني نصرانية على خمر أو خنزير أو بغير مهر أو اشترط أن لا مهر لها وهم يستحلون ذلك في دينهم فأسلما (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا وأحب الى أن كان قد دخل بها أن يكون لها في جميع هذا صداق مثلها اذا لم تكن قبضت قبل البناء بها شيئا فان كان قد دخل بها وقبضت قبل البناء بها ما كان أصدقها كان ذلك صداقها ولم يكن لها على الزوج شيء وهما على نكاحهما فان كان لم يدخل بها حتى أسلما وقد قبضت ما أصدقها أو لم تقبض فأرى أنه بالخيار ان أحب أن يعطيها صداق مثلها ويدخل فذلك له وان أبى فرق بينهما ولم يكن لها عليه شيء وكانت تطلقه واحدة وقال بعض الرواة ان قبضت ما أصدقها ثم أسلما ولم يدخل بها فلا شيء لها لانها قد قبضته في حال هو فيها أم لك ❦ قلت ❦ أرايت لو أن ذميا تزوج مسلمة باذن الولي ودخل بها الذمي ما يصنع بهذا الذمي وبالمرأة وبالولي أيقام على المرأة الحد والذمي ويوجع الولي عقوبة في قول مالك (قال) قال مالك في ذمي اشترى مسلمة ووطئها قال أرى أن يتقدم الى أهل الذمة في ذلك بأشد التقدم ويماقبوا على ذلك ويضربوا بعد التقدم ❦ قال ابن القاسم ❦ فأرى ان كان ممن يعذر بالجهالة من أهل الذمة لم يضرب ولا أرى أن يقام في ذلك حد ان

تعمدها ولكني أرى العقوبة ان لم يجهلوا ﴿ابن وهب﴾ عن سفیان الثوري عن
يزيد بن أبي زياد قال سمعت زيد بن وهب الجهني يقول كتب عمر بن الخطاب يقول
ان المسلم ينكح النصرانية ولا ينكح النصراني المسلمة (قال) يزيد بن عياض وبلغني عن
علي بن أبي طالب أنه قال لا ينكح اليهودي المسلمة ولا النصراني المسلمة ﴿يونس﴾
عن ربيعة أنه قال لا يجوز للنصراني أن ينكح الحرة المسلمة ﴿مخرمة بن بكير﴾
عن أبيه قال سمعت عبد الله بن أبي سلمة يسأل هل يصلح للمسلمة أن تنكح النصراني
قال لا ﴿قال بكير﴾ وقال ذلك ابن قسيط والقاسم بن محمد قال ولا اليهودي وسليمان
بن يسار وأبو سلمة بن عبد الرحمن قالوا فان فعلا ذلك فرق بينهما السلطان ﴿يونس﴾
عن ربيعة أنه قال في نصراني أنكحه قوم وهو يخبرهم أنه مسلم فلما خشي أن يطلع
عليه أسلم وقد بنى بها قال ربيعة يفرق بينهما وان رضى أهل المرأة لان نكاحه
كان لا يحل وكان لها الصداق ثم ان رجع الى الكفر بعد اسلامه ضربت عنقه
﴿قلت﴾ أرايت لو أن مجوسين أسلم الزوج قبل المرأة أنقطع العصمة فيما بينه وبين
امراته أم لا تنقطع العصمة حتي توقف المرأة فاما أن تسلم وإما أن تأتي فتقطع العصمة
بإبائها الاسلام في قول مالك أم كيف يصنع في أمرها (قال) قال مالك اذا أسلم
الزوج قبل المرأة وهما مجوسيان وقعت الفرقة بينهما وذلك اذا عرض عليها الاسلام فلم
تسلم (قال ابن القاسم) وأرى اذا طال ذلك فلا تكون امرأته وان أسلمت وتنقطع
العصمة فيما بينهما اذا تطاول ذلك ﴿قلت﴾ كم يجعل ذلك (قال) لا أدري ﴿قلت﴾
الشهرين (قال) لا أحده فيه حداً وأرى الشهر وأكثر من ذلك قليلا وليس بكثير
﴿قلت﴾ أرايت الزوجين المجوسيين اذا أسلمت المرأة أو النصرانيين أو اليهوديين اذا
أسلمت المرأة (قال) نعم كلهم سواء عند مالك (وقال) قال مالك الزوج أملك بالمرأة
اذا أسلم وهي في عدتها فان انقضت عدتها فلا سبيل له عليها وان أسلم بعد ذلك
﴿قلت﴾ وهل يكون اسلام أحد الزوجين طلاقا اذا بات منه في قول مالك (قال)
قال مالك لا يكون اسلام أحد الزوجين طلاقا انما هو فسخ بلا طلاق ﴿ابن وهب﴾

عن مالك وعبد الجبار ويونس عن ابن شهاب قال بلغنا أن نساء في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم كن يسلمن بأرضهن غير مهاجرات وأزواجهن حين يسلمن كفار منهن ابنة الوليد بن المغيرة وكانت تحت صفوان بن أمية فأسلمت يوم الفتح بمكة وهرب صفوان من الاسلام فركب البحر فبعث اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ابن عمه وهب بن عمير بن خلف برداء رسول الله صلى الله عليه وسلم أمانا لصفوان فدعاه رسول الله صلى الله عليه وسلم الى أن يقدم عليه فان أحب أن يسلم أسلم والا سيره شهرين قال عبد الجبار في الحديث فأدركه وقد ركب البحر فصاح به أبا وهب فقال ما عندك وماذا تريد قال هذا رداء رسول الله صلى الله عليه وسلم أمانا لك تأتي فتقيم شهرين فان رضيت أمرا قبلته والا رجعت الى مأمناك قالوا في الحديث فلما قدم صفوان على رسول الله صلى الله عليه وسلم بردائه وهو بالابطح بمكة ناداه على رؤس الناس وهو على فرسه راكب فسلم ثم قال يا محمد ان هذا وهب بن عمير أتاني بردائك فزعم أنك تدعوني الى القدوم عليك ان رضيت أمرا قبلته والا سيرتني شهرين فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم انزل أبا وهب فقال لا والله لا أنزل حتى تبين لي فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم لا بل لك تسير أربعة أشهر فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل هوازن بمجنين وسار صفوان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو كافر فشهد حينئذ والطائف وهو كافر وامرأته مسلمة فلم يفرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بينه وبين امرأته حتى أسلم صفوان فاستقرت امرأته عنده بذلك النكاح (قال) قال مالك قال ابن شهاب كان بين اسلام امرأة صفوان وبين اسلام صفوان نحو من شهر (قالوا) عن ابن شهاب وأسلمت أم حكيم بنت الحارث بن هشام يوم الفتح بمكة وهرب زوجها عكرمة بن أبي جهل من الاسلام حتى قدم اليمن فارتحلت أم حكيم وهي مسلمة حتى قدمت عليه اليمن فدعته الى الاسلام فأسلم فقدمت به على رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما رآه رسول الله صلى الله عليه وسلم وثب اليه فرحا وما عليه رداء حتى بايعه (قال) فلم يبلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرق

بينه وبينها واستقرت عنده بذلك النكاح ﴿ ابن لهيعة ﴾ عن يزيد بن أبي حبيب عن
 عطاء بن أبي رباح أن زينت بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت تحت أبي العاص
 ابن الربيع فأسلمت وهاجرت وكره زوجها الاسلام ثم أن أبا العاص خرج الى الشام
 تاجراً فأسره رجال من الانصار فقدموا به المدينة فقالت زينب انه يجير على المسلمين
 أدناهم قال وما ذاك فقالت أبو العاص قال قد أجرتنا من أجارت زينب فأسلم وهي في
 عندها ثم كان على نكاحها ﴿ مالك ﴾ ويونس وقره عن ابن شهاب أنه قال لم يبلغنا أن
 امرأة هاجرت الى الله والى رسوله وزوجها كافر مقيم بدار الكفر الا فرقت هجرتها
 بينها وبين زوجها الكافر الا أن يقدم زوجها مهاجراً قبل أن تنقضي العدة وانه لم
 يبلغنا أن أحداً فرق بينه وبين زوجته بعد أن يقدم عليها مهاجراً وهي في عندها (قال
 يونس) وقال ابن شهاب ولكن السنة قد مضت في المهاجرات اللاتي قال الله يأيتها
 الذين آمنوا اذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتحنوهن الله أعلم بايمانهن فان علمتموهن
 مؤمنات فلا ترجعوهن الى الكفار لانهن حل لهن ولا هم يحلون لهن (قال) فكانت
 السنة اذا هاجرت المرأة أن يبرأ من عصمتها الكافر وتعتد فاذا انقضت عندها
 نكحت من شاءت من المسلمين ﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن رجلاً تزوج امرأة في دار
 الحرب وهو من أهل الحرب ثم خرج الينا بأمان فأسلم أنقطع العصمة فيما بينه وبين
 امرأته أم لا (قال) أرى أنهما على نكاحهما ولا يكون اقترانهما في الدارين قطعاً للنكاح
 ﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن نصرانيين في دار الحرب زوجين أسلم الزوج ولم تسلم المرأة
 (قال) هما على نكاحهما في رأيي الا أني قد أخبرتك أن مالكا كره نكاح نساء أهل
 الحرب للولد وهذا كره له أن يطأها بعد الاسلام في دار الحرب خوفاً من أن تلد له
 ولداً فيكون على دين الام ﴿ قلت ﴾ أرايت ان خرجا الينا بأمان الرجل وامرأته
 فأسلم أحدهما عندنا (قال) سبيلهما في الفرقة والاجتماع كسبيل الذميين اذا أسلم أحد
 الذميين ﴿ قلت ﴾ أرايت الحربى يخرج الينا بأمان فيسلم وقد خلف زوجة له نصرانية
 في دار الحرب فطلقها أيقع الطلاق عليها في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك فيه

شيئاً وأرى أن الطلاق واقع عليها لأن اقتراق الدارين ليس بشئ وهي زوجته فلما
 كانت زوجته وقع الطلاق عليها ﴿قلت﴾ أ رأيت النصراني يكون على النصرانية فيسلم الزوج
 أن تكون امرأته على حالها (قال) نعم قال مالك هو بمنزلة مسلم تزوج نصرانية أو يهودية
 ﴿قلت﴾ أ رأيت إذا كان النصراني تحت مجوسية أسلم الزوج أ يعرض على المجوسية
 الاسلام في قول مالك (قال) أرى أنه يعرض على المرأة الاسلام فهذا وإن كان نصرانياً
 فهو مثل ذلك أيضاً يعرض عليها قبل أن يتناول ذلك ﴿قلت﴾ ولم يعرض عليها
 الاسلام وأنت لا تجيز نكاح المجوسية على حال (قال) ألا ترى أن المسلمة لا يجوز
 أن ينكحها النصراني أو اليهودي على حال وهي إذا كانت نصرانية تحت نصراني
 فأسلمت ان الزوج أملك بها ما كانت في عدتها ولو أن نصرانياً ابتداءً نكاح مسلمة
 كان النكاح باطلاً فهذا يدل على أن المجوسية يعرض عليها الاسلام أيضاً إذا أسلم الزوج
 ما لم يتناول ذلك ﴿قلت﴾ وهذا أيضاً لم يفتوه ان النصراني إذا أسلمت
 امرأته انه أملك بها ما دامت في عدتها وهو لا يحمل له نكاح مسلمة ابتداءً وقد قال
 الله تبارك وتعالى ولا تمسكوا بعصم الكوافر (قال) جاءت الآثار أنه أملك بها
 ما دامت في عدتها ان هو أسلم وقامت به السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم فليس
 لما قامت به السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم قياس ولا نظر ﴿قلت﴾ أ رأيت لو
 أن نصرانياً تزوج صبية نصرانية زوجها أبوها فأسلم الزوج (قال) هما على النكاح في
 رأيي ﴿قلت﴾ فان بلغت الصبية أيكون لها الخيار (قال) لا خيار لها في قول مالك
 لأن الأب هو زوجها ﴿قلت﴾ أ رأيت الصبي الذي يزوجه أبوه ذمية أو مجوسية
 فيسلم الصبي أ يكون اسلام الصبي اسلاماً يقع فيه الفرقة بينه وبين امرأته في قول
 مالك (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولا أرى الفرقة تقع بينهما إلا أن يثبت على
 اسلامه حتى يحتلم وهو مسلم فتقع الفرقة بينهما إلا أن تسلم عند ذلك لانه لو ارتد عن
 الاسلام قبل أن يحتلم لم يقتله بارتداده في ذلك ﴿قلت﴾ أ رأيت المجوسيين إذا
 أسلم الزوج قبل البناء ففرقت بينهما أ يكون نصف الصداق على الزوج أم لا (قال)

قال مالك لا يكون عليه شيء ألا ترى أنه هذا فسخ وليس بطلاق ﴿قلت﴾ أرأيت إذا وقعت الفرقة بين الزوجين بإسلام أحدهما وذلك قبل البناء بامرأته أنه لا شيء لها من الصداق وإن كان قد سعى لها صداقا ولا متعة لها (قال) نعم لا صداق لها ولا متعة وهذا قول مالك ﴿قلت﴾ أرأيت إن كان قد دخل بها وهما ذميان فأسلمت المرأة ووقعت الفرقة وقد دخل بها أو كانا مجوسين فأسلم الزوج ووقعت الفرقة فرفعتها حيضتها أ يكون لها السكنى في قول مالك (قال) نعم لأن المرأة حين أسلمت كان لزوجها عليها الرجعة إن أسلم في عدتها ولأن المجوسى إذا أسلم اتبعه ولده منها فأرى السكنى عليه لأنها إن كانت حاملا اتبعه ما في بطنها وإنما حبست من أجله فأرى ذلك عليه لأن مالكا قال في الذى يتزوج أخته من الرضاغة وهو لا يعلم فيفرق بينهما إن لها السكنى إن كان قد دخل بها لأنها تعتد منه وإن كان فسخا فكذلك أيضا الذى سألت عنه لها السكنى لأنها تعتد من زوجها والذى سألت عنه أقوى من هذا ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن امرأة من أهل الحرب خرجت إلينا بأمان فأسلمت وزوجها في دار الحرب أنكح مكانها أم حتى تنقضى عدتها (قال) قال مالك إن عكرمة بن أبي جهل وصفوان بن أمية أسلم نساؤهما قبلهما وهاجرن وهرب عكرمة إلى أرض الشرك ثم أسلم فردّها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم على نكاحه الأول ﴿قال﴾ وقال مالك قال ابن شهاب ولم يلغنى أن امرأة هاجرت إلى الله ورسوله وزوجها مقيم في دار الكفر ففرقت الهجرة بينهما إذا أسلم وهي في عدتها ولكنها امرأته إذا أسلم ﴿قال﴾ ابن القاسم ﴿وأنا أرى لو أن امرأة أسلمت في دار الحرب وهاجرت إلى دار الإسلام أو خرجت بأمان فأسلمت بعد ما خرجت وزوجها في دار الحرب إن أسلمها لا يقطع بما كان لزوجها من عصمتها إن أسلم وهي في عدتها إن أثبت أنه زوجها لأن عكرمة وصفوان قد علم أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أن أولئك النساء كن أزواجهن ﴿قلت﴾ أرأيت التى أسلمت وزوجها مقيم في دار الحرب لم جعلت عليها ثلاث حيض في قول مالك (قال) لأن استبراء الحرائر ثلاث حيض ولأن هذه لها زوج وهو

أملك بها ان أسلم في العدة وليست بمنزلة التي سببت لان الامة التي سببت صارت
أمة فصار استبرأؤها حيضة ﴿ قال ﴾ وقال مالك اذا أسلم الزوج في عدة امرأته لم
يفرق بينهما اذا أثبت أنها امرأته ﴿ قلت ﴾ أرأيت الزوجين في دار الحرب اذا
خرجت المرأة اليها فأسلمت أو أسلمت في دار الحرب وذلك كله قبل البناء بها
أ يكون لزوجها عليها سبيل ان أسلم من يومه ذلك أو من القد في قول مالك (قال)
لا سبيل له عليها في رأيي لان مالكا قال في الذميين النصرانيين اذا أسلمت المرأة
قبل أن يدخل بها زوجها ثم أسلم الزوج بعدها فلا سبيل له اليها فالتى سألت عنه
من أمر الزوجين في دار الحرب بهذه المنزلة لان مالكا قال قال ابن شهاب لم
يبلغني أن امرأة أسلمت فهاجرت إلى الله وإلى رسوله وتركت زوجها مقبلا في دار الكفر
ان أسلم في عدتها ان عصمتها تنقطع وأنها كما هي . فهذا يدل على أن مالكا لا يرى
اقتراق الدارين شيئا اذا أسلم وهي في عدتها وان فرقتهما الداران دار الاسلام ودار
الحرب ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أسلمت المرأة وزوجها كافر وذلك قبل البناء بها أ يكون
عليه من المهر شيء أم لا في قول مالك (قال) قال مالك لا شيء لها من المهر ﴿ قلت ﴾
فان كان قد بنى بها (قال) فلها المهر كاملا ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أسلمت المرأة وزوجها
كافر أ يعرض على زوجها الاسلام في قول مالك أم لا (قال) لا يعرض عليه الاسلام
في رأيي ولكنه ان أسلم في عدتها فهو أحق بها وان انقضت عدتها فلا سبيل له عليها
﴿ قال ﴾ وقال مالك في النصرانية تكون تحت النصراني قسما فيطلقها في عدتها
البتة وهو نصراني (قال) قال مالك لا يلزمها من طلاقه شيء وهو نصراني وان أسلم
وهي في عدتها بعد ماطلقها وهو نصراني كان زوجته وكان طلاقه ذلك باطلا الا أن
يطلقها بعد أن يسلم وان انقضت عدتها فزوجها بعد ذلك كان نكاحه جائزا وكان
الطلاق الذي طلقها وهو نصراني باطلا ﴿ قلت ﴾ أرأيت الزوجين اذا سببا معا
أ يكونان على نكاحهما أم لا (فقال) عبد الرحمن وأشهب السبب يفسخ النكاح (وقال)
أشهب سببا جميعا معا أو مفترقين ﴿ مخزومة ﴾ عن أبيه قال سمعت ابن قسيط واستفتي

في رجل ابتاع عبداً من السبي وامراته جميعاً قبل أن يفرق بينهما السهمان أ يصلح له
 أن يفرق بينهما فيطأ الوليدة أو يصلح له أن يفرق بينهما السهمان أن يطأها حتى يفارقها
 فيطلقها العبد^(٢) فقال يفرق بينهما إن شاء ويطؤها (قال بكير) وقال ابن شهاب إذا
 كانا سبيين كافرين فإن الناس يفرقون بينهما ثم يتركها حتى تعتد عدة الامة
 ﴿وأخبرني﴾ اسماعيل بن عياش أن محمد بن علي قال السباء يهدم نكاح الزوجين وقال
 الليث مثل ذلك (وقال مالك) في الذين يقدمون علينا من أهل الحرب بالرقيق فيبيعون
 الرقيق منا فيبيعون العليج والعلجة فيزعم أنها زوجته وتزعم المرأة أنه زوجها قال إن
 زعم ذلك الذين باعوها أو علم تصديق قولها بينة رأيت أن يقرأ على نكاحهما ولا
 يفرق بينهما وإن لم يكن إلا قول العليج والعلجة لم يصدقوا وفرق بينهما ﴿قلت﴾
 رأيت أن سبي الزوج قبل ثم سبيت المرأة بعد ذلك قبل أن يقسم الزوج أو بعد
 ما قسم أ يكونان على نكاحهما أو تنقطع العصمة بينهما حين سبي أحدهما قبل صاحبه
 وهل يحمل السباء إذا سبي أحدهما قبل صاحبه هدماً للنكاح أم لا في قول مالك
 (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً إلا أن الذي أرى أن السباء فسخ النكاح
 ﴿قال مالك﴾ في الرجل يتزوج الامة ثم يطلقها واحدة فيسافر عنها سيدها بعد
 انقضاء عدتها ثم يقدم زوجها فيقيم اليينة أنه كان ارتجمها في عدتها (قال) لا سبيل للزوج
 اليها إذا وطئها سيدها بالملك وإنما وطئها بالملك كوطئها بالنكاح ﴿قلت﴾ رأيت لو
 أن نصرانيين في دار الحرب زوجين أسلم الزوج ولم تسلم المرأة (قال) هما على نكاحهما
 في رأيي إلا أنني قد أخبرتك أن مالكا كره نساء أهل الكتاب للولد وهذا كره له
 أن يطأها بعد الاسلام في دار الحرب خوفاً من أن تلده ولداً فيكون على دين أمه
 ﴿قلت﴾ رأيت أن غزا أهل الاسلام تلك الدار فسيبوا امرأته هذه أ تكون رقيقاً
 (قال) نعم تكون رقيقاً وكذلك قال مالك (قال) لي مالك ولو أن رجلاً من أهل الحرب أتى
 مسلماً أو يماناً فأسلم وخلف أهله على النصرانية في دار الحرب فغزا أهل الاسلام تلك
 الدار فغنموها وغنموا أهله وولده (قال مالك) هي وولده في لاهل الاسلام (قال)

وبلغني عن مالك أنه قال وماله أيضاً في لاهل الاسلام فكذلك مسئلتك ﴿ قال
سحنون ﴾ وقال بعض الرواة ان ولده تبع لا يهيم اذا كانوا صغاراً وكذلك ماله
هو له لم يزل ملكه عنه فان أدركه قبل القسم أخذه وان قسم فهو أحق به بالثمن
﴿ قلت ﴾ فهل تنقطع العصمة فيما بينهما اذا وقع السبأ عليها أم لا في قول مالك (قال)
لا أقوم على حفظ قول مالك الساعة ولكن في رأي أن النكاح لا ينقطع فيما بينهما
وهي زوجته ان أسلمت وان أبت الاسلام فرقت بينهما لانها لا تكون عنده زوجة
لمسلم وهي أمة نصرانية على حالها لما جرى فيها من الرق بالسبأ ولا تنقطع عصمتها
بالسبي . وان كان في بطنها ولد لذلك المسلم قال ابن القاسم رأيت رقيقاً لانه لو كان
مع أمه فسبي هو وأمّه لكان فيثاً وكذلك قال مالك فكيف اذا كان في بطنها
﴿ قلت ﴾ ويكون لها الصداق على زوجها الذي سبي لها وهي مملوكة لهذا الذي
صار اليه في السبأ (قال) أرى مهرها فيثاً لاهل الاسلام ولا يكون المهر لها ولا
لسيدها (قال) لانها انما قسمت في السبي لسيدها ولا مهر لها وانما مهرها في لانها
حين سبيت صار مهرها ذلك فيثاً ولم أسمع هذا من مالك وهو رأي ﴿ قلت ﴾
وتجعل المهر فيثاً لذلك الجيش أم لجميع أهل الاسلام (قال) يل في ذلك الجيش
﴿ قلت ﴾ أرايت المرأة تسبي ولها زوج أعليها الاستبراء أم العدة (قال) لا أحفظ
من مالك فيه شيئاً وأرى عليها الاستبراء ولا عدة عليها ﴿ ابن وهب ﴾ عن خيرة
ابن شريح عن أبي صخر عن محمد بن كعب القرظي أنه قال والمحصنات من النساء الا
ما ملكت أيمانكم سبي أهل الكتاب السبية لها زوج بأرضها يسبيها المسلمون فتباع
في المغنم فتشتري ولها زوج قال فمهي حلال ﴿ رجال من أهل العلم ﴾ عن ابن
مسعود ويحيى بن سعيد مثله ﴿ قال ابن وهب ﴾ وبلغني عن أبي سعيد الخدري أنه
قال أصبنا سبياً يوم أوطاس ولهن أزواج فكرهنا أن تقع عليهن فسالنا رسول الله
صلى الله عليه وسلم عن ذلك فأنزل الله تعالى والمحصنات من النساء الا ما ملكت
أيمانكم فاستحللناهن

في نكاح نساء أهل الكتاب وإيمانهم

﴿قلت﴾ ما قول مالك في نكاح نساء أهل الحرب (قال) بلغني عن مالك أنه كرهه ثم قال يدع ولده في أرض الشرك ثم ينتصر أو ينصر لا يعجبنى ﴿قلت﴾ فيفسخ نكاحهما (قال) إنما بلغني عن مالك أنه كرهه ولا أدري هل يفسخ أم لا وأرى أنا أن يطلقها ولا يقيم عليها من غير قضاء ﴿ابن وهب﴾ عن يونس عن ابن شهاب قال قد أحل الله نساء أهل الكتاب وطعامهم غير أنه لا يحل للمسلم أن يقدم على أهل الحرب من المشركين لكي يتزوج فيهم أو يلبث بين أظهرهم ﴿قلت﴾ أفكان مالك يكره نكاح نساء أهل الذمة (قال) قال مالك أكره نكاح نساء أهل الذمة اليهودية والنصرانية (قال) وما أحرمه وذلك أنها تأكل الخنزير وتشرب الخمر ويضاجعها ويقبلها وذلك في فيها وتلد منه أولاداً فتغذى ولدها على دينها وتطعمه الحرام وتسقيه الخمر ﴿قلت﴾ أكان مالك يحرم نكاح إماء أهل الكتاب نصرانية أو يهودية وإن كان ملكها للمسلم أن يتزوجها حر أو عبد (قال) نعم كان مالك يقول إذا كانت أمة يهودية أو نصرانية وملكها المسلم أو النصراني فلا يحل لمسلم أن يتزوجها حراً كان هذا المسلم أو عبداً ﴿قال﴾ وقال مالك ولا يتزوجها سيدها من غلام له مسلم لأن الذمة اليهودية والنصرانية لا يحل لمسلم أن يطأها إلا بالملك حراً كان أو عبداً ﴿ابن وهب﴾ عن الليث عن يحيى بن سعيد أنه قال لا ينبغي لأحد من المسلمين أن يتزوج أمة مملوكة من أهل الكتاب لأن الله تبارك وتعالى قال من فتياتكم المؤمنات وقال والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم وليست الأمة بمحصنة ﴿ابن وهب﴾ وقال مالك لا يحل نكاح أمة يهودية ولا نصرانية لأن الله يقول والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم وهي الحرة من أهل الكتاب وقال ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات فما ملكت أيمانكم من فتياتكم المؤمنات فهن الإماء من المؤمنات فأنما أحل الله نكاح الإماء المؤمنات ولم يحل نكاح الإماء من أهل الكتاب والأمة اليهودية تحل لسيدها بملك يمينه ﴿قلت﴾

أرأيت الاماء من غير أهل الكتاب هل يحل وطؤهن في قول مالك أم لا (قال)
لا يحل وطؤهن في قول مالك بن كحاح ولا بملك اليمين (قال) وقال مالك ليس للرجل
أن يمنع امرأته النصرانية من أكل الخنزير وشرب الخمر والذهاب الى كنيستها اذا
كانت نصرانية (قلت) لابن القاسم أكان مالك يكره نكاح النصرانيات
واليهوديات (قال) نعم لهذا الذي ذكرت لك (ابن وهب) عن ابن لميعة عن
يزيد بن أبي حبيب أن عمر بن عبدالعزيز كتب أن لا يوطأ الرجل مشركة ولا مجوسية
وان كانت أمة له ولكن لوطأ اليهودية والنصرانية (ابن وهب) عن رجال من
أهل العلم عن عبد الله بن مسعود وابن المسيب وسليمان بن يسار وابن شهاب وعطاء
الخراساني وغير واحد من أشياخ أهل مصر أنهم كانوا يقولون لا يصلح للرجل
المسلم أن يوطأ المجوسية حتى تسلم (ابن وهب) عن ابن أبي ذئب عن ابن شهاب
مثله (وقال) ابن شهاب ولا يباشرها ولا يقبلها (قال ابن وهب) وقال مالك
لا يوطأ الرجل الأمة المجوسية لانه لا ينكح الحرة المجوسية قال الله تعالى ولا تنكحوا
المشركات حتى يؤمن ولأمة مؤمنة خير من مشركة فما حرم بالنكاح حرم بالملك
(قال ابن وهب) وبلغني ممن أثق به أن عمار بن ياسر صاحب النبي صلى
الله عليه وسلم قال ما حرم الله من الحرائر شيئاً الا حرم مثله من الاماء
(قلت) أرأيت لو أن مجوسياً تزوج نصرانية أكان مالك يكره هذا لمكان
الاولاد لان الله تبارك وتعالى أحل لنا نكاح نساء أهل الكتاب (قال ابن القاسم)
لا أرى به بأساً ولا أرى أن يمنع من ذلك (قلت) فان تزوج هذا المجوسي نصرانية
لمن يكون الولد ألاب أم للام ويكون عليه جزية النصارى أم جزية المجوس (قال)
يكون الولد للاب في رأيي لان مالكا قال ولد الاحرار من الحرة تبع للآباء (قلت)
أرأيت نصرانيا تحته نصرانية فأسلمت الام ولهما اولاد صغار لمن تكون الاولاد
وعلى دين من هم (قال مالك) هم على دين الاب وتكون مع الام ماداموا صغاراً
تحضنهم (قال) وقال مالك وكذلك المرأة اذا كانت حاملاً فأسلمت ثم ولدت بعد

ما أسلمت ان الولد للاب وهم على دين الاب ويتركون في حضنة الام ﴿قلت﴾
 أرأيت المرأة تسلم ولها أولاد صغار والزوج كافر فأبى الزوج أن يسلم أ يكون الولد
 مسلمين أم كفارا في قول مالك (قال) قال مالك الولد على دين الاب ﴿ابن لهيعة﴾
 عن أبي الزبير أنه سأل جابر بن عبد الله عن نكاح اليهودية والنصرانية فقال جابر
 تزوجناهن زمان فتح الكوفة مع سعد بن أبي وقاص ونحن لانكاد نجد المسلمات
 كثيراً فلما رجعنا طلقناهن وقال جابر نساؤهم لنا حلال ونساؤنا عليهم حرام ﴿ابن
 لهيعة﴾ عن رجال من أهل العلم أن طلحة بن عبيد الله تزوج يهودية بالشام. وان
 عثمان بن عفان تزوج في خلافته نائلة بنت الفرافصة الكلبية وهي نصرانية قال وأقام
 عليها حتى قتل عنها ﴿يونس﴾ عن ابن شهاب قال بلغنا أن حذيفة بن اليمان تزوج
 في خلافة عمر بن الخطاب امرأة من أهل الكتاب فولدت له وتزوج ابن قارظ امرأة
 من أهل الكتاب فولدت له خالد بن عبد الله بن قارظ ﴿قال ابن شهاب﴾ فنكاح
 كل مشركة سوى أهل الكتاب حرام ونكاح المسلمات المشركون حرام ﴿قلت﴾
 أرأيت لو أن صبية بين أبويها نصرايين زوجها نصرانيا ثم أسلم الأبوان والصبية
 صغيرة أ يكون هذا فسخا لنكاح الصبية ويحمل اسلام أبويها اسلاما لها في قول
 مالك (قال) نعم في رأيي ﴿قلت﴾ وكذلك لو أن صبياً صغيراً بين أبويه مجوسيين
 زوجها مجوسية فأسلم الأبوان والصبي صغير (قال) نعم هذا يعرض على امرأته الاسلام
 فان أسلمت والا فرق بينهما ما لم يتناول ذلك ﴿قلت﴾ فان كان الغلام مراهما والجارية
 مراهما ثم أسلم أبواهما والزوج نصراني (قال) اذا كانت مراهما كما وضفت لم يعرض
 لها وتركت حتى تحيض فان اختارت دينها كانت عليه وكان النكاح جائزا كذلك
 قال مالك اذا أسلم أبواها وقدر اهتت لم تجبر على الاسلام اذا حاضت ان اختارت
 دينها الذي كانت عليه ﴿قلت﴾ وكذلك الغلام (قال) نعم اذا كان مراهما أو قد
 عقل دينه ابن ثلاث عشرة لجة اذا أسلم أبوه فلا يعرض له فاذا احتلم كان على دينه
 الذي كان عليه الا أن يسلم ﴿قال﴾ ولقد سئل مالك عن رجل أسلم وله ولد قد ناهزوا

الحلم ولم يحتلموا بنو ثلاث عشرة سنة وما أشبههم ثم هلك كيف ترى في ولده (قال) كتب الى مالك بها عامل من أهل الاجناد فكتب اليه مالك أن أرجئ ماله فان احتلم الاولاد فأسلموا فأعطهم الميراث وان أبوا أن يسلموا اذا احتلموا وثبتوا على دينهم فلا يعرض لهم ودعهم على دينهم واجعل ميراث أبيهم للمسلمين (وكتب) الى مالك أيضاً وأنا عنده قاعد من بلد آخر في رجل أسلم وله أولاد صغار فأقرهم حتى بلغوا اثنتي عشرة سنة أو شبه ذلك فأبوا أن يسلموا أتري أن يجبروا على الاسلام فكتب اليه مالك لا تجبرهم (وقد) قال بعض الرواة يجبرون وهم مسلمون وهو أكثر مذاهب المرينين ﴿قلت﴾ أرأيت هؤلاء الذين هلك أبوهم وقد عقلوا دينهم أو راهقوا فقالوا حين مات أبوهم مسلماً لا توقفوا علينا هذا المال الى احتلامنا ولكننا نسلم الساعة وادفعوا اليها والنا وورثونا (قل) اذا أسلموا وكان ذلك قبل أن يحتلموا فلا يقبل قولهم حتى يحتلموا فان أسلموا وأجابوا كان لهم الميراث وان أبوا تركوا ألا ترى أن مالكا قال في الذي مات وترك أولاداً حزاورة^(١) يوقف المال ولم يقل يعرض الاسلام عليهم فلو كان يرى لهم الميراث بذلك الاسلام لعرضه عليهم ولجعل الميراث لهم ولم يؤخر المال ويوقفه عليهم ولكنه لم يرد ذلك اسلاماً أولاً ترى أنه قال لو أنهم أسلموا ثم رجعوا الى النصرانية فرأى أن يستكرهوا على الاسلام ولم ير أن يقتلوا فلو كان ذلك اسلاماً فتاهم ﴿قلت﴾ فان قالوا وقد عقلوا دينهم وراهقوا وقالوا حين مات أبوهم مسلماً لا نسلم ونحن على دين النصرانية أ يكونون نصارى أو يكون المال فينا لاهل الاسلام (قال) لا ينظر في قولهم ان قالوا هذا قبل أن يحتلموا وان قالوا هذا القول لان مالكا لو رأى أن قولهم قبل أن يحتلموا نحن نصارى مما يقطع ميراثهم لم يوقف المال عليهم حتى يحتلموا ولقال يعرض عليهم الاسلام مكانهم قبل أن يحتلموا ﴿قال ابن القاسم﴾ وكل ولد لهذا النصراني اذا أسلم وولده صغار بنو خمس

(١) (حزاورة) الحزاورة جمع حزور بكسر الحاء وفتح الزاي وتشديد الواو مفتوحة

هو الغلام اذا اشتد وقوي وخدم اه كنبه مصححه

سنتين أو ست سنين أو نحو ذلك ما لم يعقلوا دينهم النصرانية فهو مسلمون ولهم الميراث . وكذلك يقول أكثر الزواة انهم مسلمون باسلام أبيهم

— المجوسى يسلم وعنده عشر نسوة أو امرأة وابنتها —

﴿ قلت ﴾ أرأيت الحربى يتزوج عشر نسوة في عقدة واحدة أو في عقد مفترقة فيسلم
وهنّ عنده (قال) قال مالك يحبس أربعاً أى ذلك شاء منهن ويفارق سائرهن ولا
يبالى حبس الاوآخر منهن أو الاول فنكاحهن هاهنا في عقدة واحدة أو في عقد مفترقة
سواء ﴿ قلت ﴾ أرأيت الحربى أو الذمى يسلم وقد تزوج الام والبنت في عقدة واحدة
أو في عقد مفترقة ولم يبين بهما أنه أن يحبس أيتهما شاء ويفارق الاخرى (قال) نعم
﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) هذا رأيي ﴿ قال ﴾ وقال مالك الا أن يكون
مسهما جميعاً فان مسهما فارقهما جميعاً (قال ابن القاسم) وان مس واحدة ولم يمس
الاخرى لم يكن له أن يختار التي لم يمس وامراته هاهنا التي قد مس (قال ابن
القاسم) وأخبرني من أثق به أن ابن شهاب قال في المجوسى يسلم وتحتة الام وابنتها
انه ان لم يكن أصاب واحدة منهما اختار أيتهما شاء وان وطئ احدهما أقام على
التي وطئ وفارق الاخرى وان مسهما جميعاً فارقهما جميعاً ولا يحلان له أبداً وهو رأيي
﴿ قلت ﴾ أرأيت النصراني اذا تزوج امرأة فمات قيل أن يتنى بها ثم تزوج أمها ثم
أسلم جميعاً أقرهما على هذا النكاح أم لا وكيف ان كان هذا رجلاً من أهل الحرب
ثم أسلم (قال) سمعت مالكا يسئل عن المجوسى يسلم وعنده امرأتان أم وابنتها
وقد أسلمتا جميعاً قال ان كان دخل بهما جميعاً فارقهما ولم تحل له واحدة منهما أبداً
(قال) وان كان دخل باحدهما فانه يقيم على التي دخل بها ويفارق التي لم يدخل بها
﴿ قلت ﴾ فان كان لم يدخل بواحدة منهما (قال ابن القاسم) يحبس أيتهما شاء
ويرسل الاخرى (قال ابن القاسم) وبلغني عن ابن شهاب أنه قال ان دخل بهما جميعاً
فأزقهما جميعاً وان دخل بواحدة ولم يدخل بالآخرى فارق التي لم يدخل بها وان لم يدخل
بواحدة منهما اختار أيتهما شاء منهما وذلك رأيي ﴿ قلت ﴾ فان حبس الام وأرسل

الابنة فأراد ابن الزوج أن يتزوج الابنة التي أرسلها أبوه أيتزوجها أم لا (قال) لا يعجبني ذلك ﴿ قال سحنون ﴾ وقد قال بعض الرواة إذا أسلم وعنده أم وابنتها ولم يدخل بهما لم يحزله أن يحبس واحدة منهما ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس عن ابن شهاب عن عثمان بن محمد بن سريد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لعيلان بن سلمة الثقفي حين أسلم وتحتة عشر نسوة خذ منهن أربعا وفارق سائرهن ﴿ مالك ﴾ أن ابن شهاب أخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ذلك لرجل من ثقيف ﴿ أشهب ﴾ عن ابن لهيعة أن أبا وهب الجيثاني حدثه أنه سمع الضحاك بن فيروز الديلمي يحدث عن أبيه أنه أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اني أسلمت وتحتي أختان فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم طلق أيتهما شئت

— نكاح أهل الشرك وأهل الذمة وطلاقهم —

﴿ قلت ﴾ أرأيت نكاح أهل الشرك إذا أسلموا أيجزونه فيما بينهم في قول مالك (قال) كل نكاح يكون في الشرك جائزا فيما بينهم فهو جائز إذا أسلموا عليه وكان قد دخل بها ولا يفرق بينهما لأن نكاح أهل الشرك ليس كنكاح أهل الاسلام ﴿ قلت ﴾ فإن كانا أسلما قبل أن يدخل بها أحملهما على سنة المسلمين أم تحملهما على مناكح أهل الشرك (قال) أحملهما على سنة المسلمين في الصداق فإن كان ذلك مما لا يحل لها أخذه مثل الخنزير والحمر رأيت النكاح ثابتا وكان ذلك كالمسلمة تزوجت بالتفويض وكأنهما في نصرانيتهما ولم يسم لها في أصل النكاح شيئا يقال للزوج أعطها صداق مثلها ان أحيت والافرق بينهما ولم يكن عليه أن يلزم ذلك. ومما كان في شروطهم من أمر مكروه فانه يثبت من ذلك ما كان يثبت في الاسلام ويفسخ من ذلك ما كان يفسخ في الاسلام من شروط لها من طلاق ان تزوج عليها أو شرط في عتق فان ذلك لا يلزمه كان ذلك الطلاق في غيرها أو فيها وما كان من شرط فيها أيضا مثل ان خرج بها أو منعها من أهلها أو أخرجها الى بلد فهي طالق فهذا كله يسقط عنه ولا يثبت عليه ومثل ما لو اشترط أن لا نفقة عليه أو عليه من

قوتها كذا وكذا أو فساد في صداق فان هذا وما أشبهه يردان فيه الى ما ثبت في الاسلام وليست تشبه المسلمة اذا لم يبين بها لان المسلمة اذا لم يبين بها فرق بينهما لشروطهم التي لا تحل لان المقدة وقعت بما لا يحل ونكاح الشرك اذا وقع بما لا يحل من الشروط ثم أسلما لم يكن ذلك فساداً لنكاحهم ﴿قلت﴾ أرايت لو أن ذمياً تزوج امرأة ذمى ولم يفارقها الزوج الاول عندهم فرفعها ورفعه زوجها الاول الى حكم المسلمين أترى أن ينظر فيما بينهما في قول مالك (قال) قال مالك اذا تظالم أهل الذمة فيما بينهم فلمهم من ذلك حكم المسلمين وهذا من التظالم فيما بينهم فأرى أن يحكم بينهم ويرفع الظلم عن ظلم منهم ذمى ظلمه أو غير ذمى ﴿قلت﴾ أرايت الذميين الصغيرين اذا تزوجا بنير أمر الآباء أو زوجها غير الآباء فأسلما بعد ما كبرا أيفرق بينهما أو تقرهما على هذا النكاح (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأرى نكاحهما جائزاً ولا ينبغي أن يعرض لأهل الذمة اذا أسلموا في نكاحهم لان نكاح أهل الشرك أشر من هذا نكاحهم ليس كنكاح أهل الاسلام فاذا أسلموا لم يعرض لهم في نكاحهم الا أن يكون تزوج من لا تحل له فيفرق بينهما ﴿قلت﴾ أرايت ان طلق الذمى امرأته ثلاثاً وأبى أن يفارقها وأمسكها فرفعت أمره الى السلطان أترى أن ينظر فيما بينهما أم لا (قال) قال مالك لا يعرض لهما في شيء من ذلك قال مالك ولا يحكم بينهما الا أن يرضيا جميعاً فان رضيا جميعاً قال مالك فالتقاضي خير ان شاء حكم وان شاء ترك فان حكم حكم بحكم أهل الاسلام (قال مالك) وأجب الى أن لا يحكم بينهم (قال مالك) وطلاق أهل الشرك ليس بطلاق ﴿وقال مالك﴾ في النصراني يطلق امرأته ثلاثاً ثم يتزوجها ثم يسلمان انه يقيم عليها على نكاحهما قال مالك ليس بطلاقه بطلاق ﴿قلت﴾ أرايت أهل الذمة اذا كانوا يستحلون في دينهم نكاح الإبهات والاخوات وبنات الاخ أنخلهم وذلك (قال) أرى أنه لا يعرض لهم في دينهم وهم على ما عاهدوا عليه فلا يمنعون من ذلك اذا كان ذلك مما يستحلون في دينهم ﴿قلت﴾ ويمنعون من الزنا في قول مالك (قال) قال مالك يؤدون عليه ان أعلنوه ﴿يونس﴾

عن ربيعة أنه قال لا تحصن النصرانية بمسلم ان جاز له نكاحها ولا يحصن من كان على غير الاسلام بنكاحه وان كانوا من أهل الذمة بين ظهراني المسلمين حتى يخرجوا من دينهم الى الاسلام ثم يحصنون في الاسلام قد أقروا بالذمة على ما هو أعظم من نكاح الامهات والبنات على قول البهتان وعبادة غير الرحمن ﴿قلت﴾ أرايت السباء هل يهدم نكاح الزوجين في قول مالك (قال) سمعت مالكا يقول في هذه الآية والمحصنات من النساء الا ما ملكت ايمانكم من السبايا اللاتي لهن الازواج بأرض الشرك فقد أحلهن الله تبارك وتعالى لنا (قال ابن القاسم) فالسباء قد هدم النكاح ﴿قال سحنون﴾ ألا ترى أن السباء لو لم يهدم النكاح لم يحل لسيدها أن يطأها بعد الاستبراء اذا لم تسلم وكانت من أهل الكتاب وكذلك قال أشهب أيضا ان السباء يهدم النكاح ﴿قلت﴾ أرايت لو قدم زوجها بأمان أو سبي وهي في استبرائها أتكون زوجة الاول أم قد انقطعت العقدة بالسباء (قال) قد انقطعت العقدة بالسباء وليس الاستبراء ها هنا بعدة انما الاستبراء ها هنا من الماء الفاسد الذي في رحمها بمنزلة رجل اتباع جارية فهو يستبرئها بحيضة فلو كانت عدة لكانت ثلاث حيض فليس لزوجها عليها سبيل ﴿قلت﴾ أسمعت هذا من مالك (قال) لا وهو رأيي ﴿قلت﴾ فلو كانت أيضا خرجت اليها مسلمة ثم أسلم زوجها بعدها وهي في عدتها أكنت تردها اليه على النكاح (قال) نعم هذا الذي بلغنا عن النبي صلى الله عليه وسلم في اللاتي ردّهن على أزواجهن وهو قول مالك وذلك لان هذه في عدة ولم تبين من زوجها وانما تبين منه بانقضاء العدة ولم تصر فيئا فيكون فرجها حلالا لسيدها وهذه حرة وفرجها لم يحل لأحد وانما تنقطع عصمة زوجها بانقضاء العدة ﴿قلت﴾ أرايت لو أن حربية خرجت اليها مسلمة أنكح مكانها قال لا ﴿قلت﴾ فتصنع ماذا (قال) تنتظر ثلاث حيض فان أسلم زوجها في الحيض الثلاث كان أملك بها والا فقد بانت منه وكذلك جاءت الآثار والسنن في أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وكذلك ذكر مالك أن من أسلم منهم قبل أن تنقضي عدة امرأته وقد أسلمت وهاجرت فأسلم

زوجها في عدتها كان أحق بها

في وطء المسبية في دار الحرب

﴿قلت﴾ أرأيت إذا قسم المغنم في دار الحرب فصار لرجل في سهمانه جارية فاستبرأها في دار الحرب بحبضة أبطؤها أم لا في قول مالك (قال) لا أفوم على حفظ قوله ولا أرى به بأساً (قال) ومن الناس من يكرهه خوفاً من أن تفر منه ولا أرى به بأساً (قال ابن القاسم) في حديث أبي سعيد الخدري ما يدل على أن ما يملك من غنم لا يملك في دار الحرب فخرج إلى دار الحرب تاجراً فتزوج امرأة فخرج وتركها في دار الحرب فأراد أن يتزوج في دار الإسلام الخامسة (قال) لا يتزوج الخامسة لأنه وإن خرج وتركها لم تنقطع العصمة فيما بينهما

في وطء السبية والاستبراء

﴿قلت﴾ أرأيت السبي إذا كانوا من غير أهل الكتاب أي يكون للرجل أن يوطأ الجارية منهن إذا استبرأها قبل أن يجيئه إلى الإسلام إذا صارت في سهمانه (قال) قال مالك لا يوطأها إلا بعد الاستبراء وبعد أن يجيب إلى الإسلام ﴿قلت﴾ أرأيت أن حاضت ثم أجابت إلى الإسلام بعد الحيضة تجزئ تلك الحيضة السيد من الاستبراء في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك وذلك يجزئ لأن مالكا قال لو أن رجلاً ابتاع جارية وهو فيها بالخيار أو اشتريته فوضعت على يديه فخاضت على يديه حيضة قبل أن تختار أو حاضت عند هذا الذي وضعت على يديه فتولاها ممن اشتراها أو اشتراها منه بغير تولية وهي في يديه وقد حاضت قبل ذلك أن تلك الحيضة تجزئ من الاستبراء . فهذا يدل على ما أخبرتك وتلك أثبت في الاستبراء لأنها قد حاضت في ملكه إلا أنه يمنع من الوطء دينها الذي هي عليه ﴿قلت﴾ أرأيت أن اشتري صبية مثلها بجمع أو لا بجمع مثلها وهي في هذا كله لم تحض وهي

من غير أهل الكتاب أو صارت في سهمانه أبطؤها قبل أن تجيب إلى الإسلام (قال)
أما من عرفت الإسلام منهم فاني لا أرى أن يطاها حتى يجبرها على الإسلام وتدخل
فيه إذا كانت قد عقلت ما يقال لها ﴿قلت﴾ وكيف إسلامها الذي إذا أجابت إليه حل
وطؤها والصلاة عليها (قال) قال مالك إذا شهدت أن لا إله إلا الله وأن محمداً
عبده ورسوله أو صلت فقد أجابت أو أجابت بأمر يعرف به أيضاً أنها قد أجابت
ودخلت في الإسلام

﴿ في عبد المسلم وأمه النصرانية يزوج أحدهما صاحبه ﴾

﴿قلت﴾ أرايت العبد والامة يكونان للرجل المسلم وهما نصرانيان أو يهوديان فزوج
السيد الامة من العبد أيجوز هذا النكاح في قول مالك (قال) قال مالك يجوز
﴿قلت﴾ فان أسلم العبد وامرأته نصرانية أو يهودية وهي أمة للسيد أو لغير السيد
(قال) تحرم على العبد في رأيي كانت يهودية أو نصرانية إلا أن تسلم مكانها مثل المجوسية
يسلم زوجها انها إذا أسلمت مكانه كانت على النكاح لانه لا ينفى للعبد المسلم أن
ينكح أمة يهودية وكذلك الحر المسلم انه لا ينفى له أن ينكح أمة يهودية ولا
نصرانية ﴿قلت﴾ فان أسلمت الامة وزوجها عبد كافر (قال) هو أحق بها
ان أسلم وهي في عتقها

﴿ في الارتداد ﴾

﴿قلت﴾ أرايت المرتد أنقطع العصمة فيما بينهما إذا ارتد مكانه أم لا (قال) قال
مالك تنقطع العصمة فيما بينهما ساعة ارتد ﴿قلت﴾ أرايت المرأة إذا ارتدت (قال)
لم أسمع من مالك فيه شيئاً إلا أني أرى إذا ارتدت المرأة أيضاً أن تنقطع العصمة فيما
بينهما ساعة ارتدت ﴿قلت﴾ أرايت إذا ارتد الزوج أيجعله مالك طلاقاً أم لا
(قال) قال مالك إذا ارتد الزوج كانت تطليقة بائنة لا يكون للزوج عليها رجعة ان
أسلم في عتقها ﴿قلت﴾ لم قال مالك في هذا انها بائنة وهو لا يعرف البائنة (قال)

لأنه قد تركها حين ارتد ولم يكن يقدر في حال ارتداده على رجعتها ﴿يونس﴾ عن ابن شهاب أنه قال في الأسير إن بلغهم أنه تنصر ولم تَقم بينة على أنه أكره فزى أن تعتد امرأته ولا تزي له عليها رجعة ونرى أن يرجأ ماله وسريته ما لم يتبين فإن أسلم قبل أن يموت كان المال له وإن مات قبل أن يسلم كان في ماله حكم الإمام المجتهد وإن قامت بينة على أنه أكره فلا نرى أن يفرق بينه وبين امرأته ولا نرى أن يحدث به حدث وهو بتلك المنزلة إلا أن يورث وراثته الإسلام فإن الله تبارك وتعالى قال إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان وقال عز وجل إلا أن تتقوا منهم تقاة ﴿قال يونس﴾ قال ربعة في رجل أسرف فنصر إن ماله موقوف على أهله إذا بلغهم أنه تنصر ويفارق امرأته ﴿قلت﴾ أرأيت المرتد إذا تزوج يهودية أو نصرانية وهو مرتد ثم رجع إلى الإسلام أقيم على ذلك النكاح أم لا (قال) قال مالك إذا ارتد فقد وقعت الفرقة بينه وبين أزواجه إذا كن مسلمات (قال ابن القاسم) وتقع الفرقة بينه وبين أزواجه إذا كن من أهل الكتاب . فهذا يدل على أن نكاحه إياهن في حال ارتداده لا يجوز رجع إلى الإسلام أو لم يرجع ألا ترى أنه لا يقر على امرأته اليهودية أو النصرانية حين ارتد وكذلك لا يجوز نكاحه إياهن في حال ارتداده ﴿قلت﴾ أرأيت المسلم تكون تحته اليهودية فيرتد المسلم إلى اليهودية أيفسد نكاحه أم لا (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً إلا أنه قال في المرتد تحرم عليه امرأته فأنا أرى في هذا أن تحرم عليه امرأته يهودية كانت أو نصرانية أو ما كانت

﴿في حدود المرتد والمرتدة وفرائضهما﴾

﴿قلت﴾ أرأيت من ارتد عن الإسلام أيسقط عنه ما كان قد وجب عليه من النذور وما ضيع من الفرائض الواجبة التي وجب عليه قضاؤها أو مرض في رمضان فوجب عليه قضاؤه أو الحدود التي هي لله أو للناس إذا رجع إلى الإسلام أيسقط عنه شيء من هذه الأشياء (قال) نعم يسقط عنه كل ما وجب لله عليه إلا الحدود والفرية والسرقة وحقوق الناس وما لو كان عمله كافر في حال كفره ثم أسلم لم يوضع

عنه. ومما بين لك ذلك أنه يوضع عنه ما ضيع من الفرائض التي هي لله أنه لو حج حجة الاسلام قبل ارتداده ثم ارتد ثم رجع الى الاسلام أن عليه أن يحج بعد رجوعه الى الاسلام حجة أخرى حجة الاسلام قال مالك لان الله تبارك وتعالى يقول في كتابه لئن أشركت ليحبطن عملك ولتكونن من الخاسرين فحجه من عمله وعليه حجة أخرى فهذا يخبرك أن كل ما فعل من الفرائض قبل ارتداده لم ينفعه فكذلك ما ضيع قبل ارتداده ولا يكون عليه شيء وهو ساقط عنه ﴿قلت﴾ فإن ثبت على ارتداده أيأتي القتل على جميع حدوده التي عليه الا الفرية فانه يجلد على الفرية ثم يقتل (قال) نعم ﴿قلت﴾ ويأتي القتل على القصاص الذي هو للناس قال نعم ﴿قلت﴾ وتحفظ هذا عن مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أرأيت المسلم يتزوج المرأة ويدخل بها ثم يرتد عن الاسلام ثم يرجع الى الاسلام فيزني قبل أن يتزوج من بعد الردة أيرجم أم لا يرحم (قال) لا أرى أن يرحم ولم أسمع من مالك ولكن مالك سئل عنه اذا ارتد وقد حج ثم رجع الى الاسلام أنجزه ذلك الحج (قال) لا حتى يحج حجة مستأنفة فاذا كان عليه حجة الاسلام حتى يكون اسلامه ذلك كانه مبتدأ مثل من أسلم كان ما كان من زنا قبله موضوعا عنه وما كان لله وانما يؤخذ في ذلك بما كان للناس من الفرية أو السرقة مما لو عمله وهو كافر كان ذلك عليه وكل ما كان لله مما تركه قبل ارتداده من صلاة تركها أو صيام أفطره من رمضان أو زكاة تركها أو زنا زناه فذلك كله موضوع ويستأنف بعد أن يرجع الى الاسلام ما كان يستأنفه الكافر اذا أسلم (قال ابن القاسم) وهذا أحسن ما سمعت وهو رأيي ﴿قال ابن القاسم﴾ والمرتد اذا ارتد وعليه أيمان بالعتق أو عليه ظهار أو عليه أيمان بالله قد حلف بها ان الردة تسقط ذلك عنه ﴿قلت﴾ أرأيت الرجل يوصي بوصايا ثم يرتد فيقتل على رده أي يكون لاهل الوصايا شيء أم لا (قال) قال مالك لا يرثه ورثته فأرى أنه لا شيء لاهل الوصايا أيضاً ولا تجوز وصية رجل الا في ماله وهذا المال ليس هو للمرتد وقد صار لجماعة المسلمين ووصاياهم قبل الردة بمنزلة وصيته بعد الردة ألا ترى أنه لو أوصى بعد الردة بوصية لم تجز وصيته وماله بمنزلة وصيته بعد الردة ألا ترى أنه لو أوصى بعد الردة بوصية لم تجز وصيته وماله

محبوب عنه اذا ارتد ﴿قلت﴾ أرأيت ان مرض فارتد ققتل على ردة ققامت امرأته فقالت فرَّ بمرأته مني (قال) بلغني عن مالك أنه قال لا يتهمها هنا أحد أن يرتد عن الاسلام في مرضه لثلاثي رثة ورثته قال وميراثه للمسلمين ﴿قلت﴾ أرأيت المرتد اذا مات له ابن على الاسلام وهو على حال ارتداده أيكون له في ميراث ابنه شيء أم لا (قال) سمعت مالكا يقول في النصراني أو العبد اذا أمت ابنهما حراً مسلماً انهما لا يرثانه ولا يحجبان فان أسلم النصراني بعد موت ابنه أو عتق العبد بعد ما مات ابنه وان كان ذلك قبل أن يقسم ميراث الابن فلا شيء لهما من الميراث وانما الميراث لمن وجب له يوم مات الميت وكذلك المرتد عندي

تم الجزء الرابع من المدونة الكبرى بحمد الله وعونه وصلى الله

﴿على سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله وصحبه وسلم﴾

﴿ويليه الجزء الخامس﴾

المكتبة الكبرى

لامام دابر الهجرة الامام مالك بن انس الاصمعي

رواية الامام سخون بن سعيد التنوخي

عن الامام عبد الرحمن بن القاسم السقي

رضي الله تعالى عنهم أجمعين

الجزء الخامس

أول طبعة ظهرت على وجه البسيطة لهذا الكتاب الجليل

حقوق الطبع محفوظة للملزم

انجاج محمد ابي قديس بن المبري البوشي

(التاجر بالفحامين بمصر)

تنبه

قد جرى طبع هذا الكتاب الجليل على نسخة غنية جداً ينف تارخها عن
ثمانئة سنة مكتوبة في رق غزال صقل ثمين وفق الله سبحانه وتعالى بفضله
للحصول عليها بعد بذل الجهود وصرف باعظ النفقات ووجدني حواشي هذه
النسخة خطوط لكثير من أئمة المذهب كالفاضي عياض وأضرابه وقد نسب له
فيها أن المدونة فيها من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعة آلاف حديث
ومن الآثار ستة وثلاثون ألف أثر ومن المسائل أربعون ألف مسألة اهـ

طبع بمطبعة السعادة بجوار محافظة مصر سنة ١٣٢٣ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي
وعلى آله وصحبه وسلم

كتاب ارشاء الستور

في ارشاء الستور

قلت لعبد الرحمن بن القاسم رأيت ان تزوج امرأة وخلا بها وأرخى الستر ثم طلقها فقال لم أمسها وصدقته المرأة (قال) قال مالك لها نصف الصداق لانها قد صدقته على أنه لم يمسه وعليها العدة كاملة ولا يملك زوجها رجعتها لانه قد أقر أنه لم يمسه قلت فان قال قد جردتها وقبلها ولم أجامعها وصدقته المرأة (قال) قال مالك لا يكون عليه الا نصف الصداق الا أن يكون قد طال مكثه معها يتلذذ بها فيكون عليه الصداق كاملا (قال مالك) وهذا رأيي ولقد خالفني فيه ناس فقالوا وان تطاول فليس لها الا نصف الصداق (قال مالك) وكذلك الذي لا يقدر على أهله فيضرب له أجل سنة أرى أن عليه الصداق كاملا اذا فرق بينهما قلت رأيت ان قال قد جامعتها بين نخديها ولم أجامعها في الفرج وصدقته المرأة (قال) لا يكون لها الا نصف الصداق الا أن يطول مكثه معها كما قال مالك في الوطء ألا ترى أن مالسا قال الا أن تطول اقامته معها والذي لم تطل اقامته معها قد ضاع وتلذذ منها وطلب ذلك قلت رأيت ان قال الزوج بعد ما دخل بها وأرخى الستر لم أجامعها وقالت المرأة قد جامعتني أيكون عليه المهر كاملا أو نصف المهر في قول مالك (قال) قال مالك عليه المهر كاملا والقول قولها قلت فان كان اجتلاها في بيت أهلها وخلا بها فطلقها قبل

البناء فقال الزوج لم أمسها وقالت المرأة قد مسني (قال مالك) القول قول الزوج أنه لم يمسه إلا أن يكون قد دخل عليها في بيت أهلها دخول اهتداء والاهتداء هو البناء ﴿قلت﴾ فإن كان قد دخل عليها في بيت أهلها غير دخول البناء فطلقها وقال لم أمسها وقالت المرأة قد مسني فقلت القول قوله في قول مالك أتكون على المرأة العدة أم لا (قال) عليها العدة إن كان قد خلا بها وليس معها أحد ﴿قلت﴾ أرايت أن دخل بها في بيت أهلها غير دخول البناء فقال الزوج قد جامعتها وقالت المرأة ما جامعني قال إن كان خلا بها وأمكن منها وإن لم تكن تلك الخلوة خلوة بناء رأيت عليها العدة وعليه الصداق كاملاً فإن شاءت المرأة أخذه كاملاً وإن شاءت أخذت نصف الصداق وأما إذا دخل عليها ومعها النساء فيقعد فيقبل ثم ينصرف فإنه لا عدة عليها ولها نصف الصداق ﴿قلت﴾ أرايت أن وجبت عليها العدة بهذه الخلوة وهي تكذب الزوج في الجماع والزوج يدعي الجماع أيجعل له عليها الرجعة أم لا (قال) لا رجعة له عليها عند مالك وإن جعلت عليها العدة لأنه لم يبين بها إنما خلاها في بيت أهلها وهي أيضاً إن خلاها في بيت أهلها هذه الخلوة التي وصفت لك إذا لم يكن معها أحد فتناكرا الجماع الزوج والمرأة جعلت عليها العدة ولم أصدقها على إبطال العدة وكان لها نصف الصداق إذا أمكن منها وخلاها ﴿قلت﴾ أرايت أن عقد نكاحها فلم يخل بها ولم يحتلها حتى طلقها فقال الزوج قد وطئتها من بعد عقدة النكاح وقالت المرأة ما وطئني أيكون عليها العدة أم لا (قال) لا عدة عليها ﴿قلت﴾ ويكون لها عليه الصداق كاملاً (قال) قد أقر لها بالصداق فإن شاءت أخذت وإن شاءت تركت ﴿قلت﴾ أرايت أن خلاها ومعها نسوة فطلقها وقال قد جامعتها وقالت المرأة كذب ما جامعني (قال) القول قولها ولا عدة عليها ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ ما قول مالك في الرجل يتزوج المرأة وهي صائمة في رمضان أو صيام تطوع أو صيام نذر أو جبهته على نفسها أو صيام كفارة فبنى بها زوجها نهاراً في صيامها هذا ثم طلقها من يومه أو خلاها وهي محرمة أو حائض فطلقها قبل

أن تحل من احرامها أو قبل أن تغتسل من حيضتها فادعت المرأة في هذا كله
 أنه قد مسها وأنكر الزوج ذلك وطلبت المرأة الصداق كله وقال الزوج إنما على نصف
 الصداق (قال) سئل مالك عن الرجل يدخل بامرأته وهي حائض فتدعي المرأة أنه
 قد مسها وينكر الزوج ذلك ان القول قولها ويغرم الزوج الصداق اذا أرخيت عليهما
 الستور فكل من خلا بامرأة لا ينبغي له أن يجامعها في تلك الحال فادعت أنه قد مسها
 فيه كان القول قولها اذا كانت خلوة بناءً ﴿ قلت ﴾ ولم قال مالك القول قول المرأة
 (قال) لانه قد خلا بها وأمكن منها وخلى بينه وبينها فالقول في الجماع قولها (قال)
 وكذلك قال مالك في الرجل يغتصب المرأة نفسها فيحملها فيدخلها بيتا والشهود
 ينظرون اليه ثم خرجت المرأة فقالت قد غصبني نفسي وأنكر الرجل ذلك ان
 الصداق لازم للرجل ﴿ قلت ﴾ ويكون عليه الحد (قال) لا يكون عليه الحد
 ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ أرأيت الرجل يتزوج المرأة فيدخل
 بها ثم يطلقها فيقول ما جامعها وتقول المرأة قد جامعني (قال) القول قول المرأة في
 ذلك ﴿ قلت ﴾ فان طلقها واحدة (قال) القول قول المرأة في الصداق وعليها
 العدة ولا يملك الرجعة وهذا قول مالك (قال) وبلغني أن مالكا قيل له أفتنكح بهذا
 زوجا كان طلقها البتة اذا طلقها زوجها فقال الزوج لم أطأها وقالت للمرأة قد وطئني
 (قال) قال مالك لا أرى ذلك الا باجماع منهما جميعا على الوطء (قال ابن القاسم)
 وأرى أن يدين في ذلك ويحلى بينها وبين نكاحه وأخاف أن يكون هذا من الذي طلقها
 ضرراً منه في نكاحها ﴿ قلت ﴾ أرأيت الرجل يتزوج المرأة المطلقة ثلاثا فيدخل بها
 فيلبث معها ثم يموت من الغد فتقول المرأة قد جامعني أيحل لزوجها الاول أن يتزوجها
 ويصدقها في قول مالك أم لا (قال) أرى أن المرأة تدين في ذلك فان أحب أن يتزوجها
 فهو أعلم ولا يحال بينه وبين ذلك واليوم في ذلك وما زاد على اليوم سواء اذا كان رجلا
 يطاء فالقول قول المرأة اذا مات الزوج ولا يعلم منه انكار لو طئها ولقد استحسن
 مالك الذي أخبرتك اذا قال لم أطأها وقالت قد وطئني ان ذلك لا يحلها لزوجها الا

باجتماع منهما على الوطء وهذا لا يشبه مسئلتك لان الزوج هاهنا قد أنكر الوطء
 وفي مسئلتك لم ينكر الوطء حتى مات والذي استحسن من ذلك مالك ليس يجعل
 القياس ولولا أن مالكا قاله لكان غيره أعجب الى منه ورأى على ما أخبرتك قبل
 هذا ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب أن شريحا الكندي
 قضى في امرأة بنى بها زوجها ثم أصبح فطلقها وقالت مامسى وقال مامستها فقضى
 عليه شريح بنصف الصداق وقال هو حقك وأمرها أن تعتد منه ﴿ ابن وهب ﴾
 عن يونس بن يزيد عن ربيعة مثله (وقال) ربيعة والستر شاهد بينهما على ما يدعيان
 وله عليها الرجعة ان قال قد وطئها ﴿ ابن وهب ﴾ وذكر عن يونس عن ربيعة أنه
 كان يقول ان دخل عليها عند أهلها فقال الزوج لم أمسها وقالت ذلك المرأة لم يكن لها
 الا نصف الصداق ولم يكن له عليها الرجعة وان قال لم أدخل بها وقالت قد دخل بي
 صدقت عليه وكان لها الصداق كاملا واعتدت عدة المطلقة ﴿ ابن وهب ﴾ عن محمد
 ابن عمرو عن ابن جريج عن عمرو بن دينار عن سليمان بن يسار أن امرأة في إمرة
 مروان بن الحكم أو أمير قبله أغلق عليها زوجها قال لا أراه قال الا في بيت أهلها ثم
 طلقها وقال لم أمسها وقالت المرأة بل قد أصابني ثلاث مرات ولم يصدق عليها ﴿ ابن
 وهب ﴾ عن ابن أبي الزناد عن أيه قال أخبرني سليمان بن يسار أن الحارث بن
 الحكم تزوج امرأة اعراية فدخل عليها فاذا هي حصرية فكرها فلم يكشفها كما يقول
 واستحيا أن يخرج مكانه فقال عندها مجلياتها ثم خرج فطلقها وقال لها نصف الصداق
 لم أكشفها وهي ترد ذلك عليه فرفع ذلك الى مروان بن الحكم فأرسل الى زيد بن
 ثابت فقال يا أبا سعيد رجل صالح كان من شأنه كذا وكذا وهو عدل هل عليه الا
 نصف الصداق فقال له زيد بن ثابت أرأيت لو أن المرأة الآن حبلت فقالت هو منه
 أكنت مقبلا عليها الحد فقال مروان لا فقال زيد بل لها صداقها كاملا ﴿ ابن وهب ﴾
 عن رجال من أهل العلم عن علي بن أبي طالب وزيد بن ثابت وأنس بن مالك
 وسعيد بن المسيب وربيعة وابن شهاب ان لها الصداق عليه وعليها العدة ولا رجعة

له عليها ﴿وقال مالك﴾ كان سعيد بن المسيب يقول اذا دخل الرجل على المرأة في بيتها صدق عليها واذا دخلت عليه في بيته صدقت عليه قال مالك وذلك في المسيس

الرجعة

﴿قلت﴾ أرأيت ان طلق رجل امرأته تطليقة يملك بها الرجعة ثم قبلها في عدتها لشهوة أو لمسها لشهوة أو جامعها في الفرج أو فيما دون الفرج أو جردها فجعل ينظر اليها وإلى فرجها هل يكون ذلك رجعة في قول مالك أم لا ﴿قال﴾ قال مالك اذا ولجها في العدة وهو يريد بذلك الرجعة وجهل أن يشهد فهي رجعة والا فليست برجعة وقاله عبد العزيز بن أبي سلمة ﴿قلت﴾ أرأيت من قال لامرأته قد راجعتك ولم يشهد الا أنه قد تكلم بالرجعة (قال) فهي رجعة وليشهد وهذا قول مالك وقد قال مالك في امرأة طلقها زوجها ثم راجعها ولم يشهد فأراد أن يدخل بها فقالت المرأة لا تدخل بي حتى تشهد على رجعتي (قال) قال مالك قد أحسنت وأصابتي حين منعتك نفسك حتى يشهد على رجعتي ﴿قلت﴾ أرأيت ان قال قد راجعتك ثم قال بعد ذلك لم أرد رجعتك بذلك القول انما كنت لاعبا بقولي قد راجعتك وعليه بذلك بينة على قوله قد راجعتك أو لا بينة عليه والمرأة والزوج يتصادقان على قوله قد راجعتك وادعى الزوج أنه لم يرد بقوله ذلك مراجعتها قال الرجعة عليه ثابتة اذا كان قبل انقضاء عدتها وان انقضت العدة فلا يكون قولها رجعة الا أن تقوم على ذلك بينة ﴿قلت﴾ أرأيت ان قال قد كنت راجعتك أمس وهي في العدة بعد أن يصدق الزوج أم لا (قال) نعم هو مصدق ﴿قلت﴾ فان قال كنت راجعتك أمس وقد انقضت عدتها أيصدق أم لا (قال) لا يصدق ﴿قلت﴾ أرأيت ان قال قد كنت راجعتك في عدتك وهذا بعد انقضاء العدة وأكذبت المرأة فقالت ما راجعتني أيكون له عليها اليمين في قول مالك (فقال) قال مالك انه لا يصدق عليها الا بينة (قال ابن القاسم) ولو أيت اليمين أو أقرت لم تصدق ولم يكن للزوج عليها رجعة الا أن يكون كان

بيت عندها ويدخل عليها في العدة فيصدق على قوله انه قد راجعها وان كان ذلك
 بعد انقضاء العدة وان أكذبت فالتقول قوله على كل حال اذا كان هو معها في البيت
 فالتقول قوله بعد مضي العدة انه قد راجعها في العدة ﴿ وأشهب ﴾ اذا قال رجل
 لامرأته وهي في عدة منه اذا كان غداً فقد راجعتك لم تكن هذه رجعة وقاله مالك
 ولكن لو قال قد كنت راجعتك أمس كان مصداقاً ان كانت في عدة منه وان أكذبت
 المرأة لان ذلك يعد مراجعة الساعة ﴿ أشهب ﴾ واذا قال الرجل لامرأته بعد
 انقضاء العدة قد كنت راجعتك في العدة فليس ذلك له وان صدقته المرأة لانها قد
 بانت منه في الظاهر وادعى عليها ما لا يثبت له الا بينة وتهم في اقرارها له بالمراجعة
 على تزويجه بلا صداق ولا ولي وذلك ما لا يجوز لها ولا له أن يتزوجها بلا ولي ولا
 صداق ﴿ قلت ﴾ لأشهب فان أقام بينة على اقراره قبل انقضاء العدة انه قد جامعها
 قبل انقضاء العدة وكان مجيئه بالشهود بعد انقضاء العدة (قال) كانت هذه رجعة وكان
 مثل قوله قد راجعتها اذا ادعى ان وطأه اياها أراد به الرجعة ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم
 أرايت لو أن رجلاً طلق امرأته وهي أمة لقوم فقال الزوج قد كنت راجعتها في
 العدة وصدقه السيد وأكذبت الامة (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً ولا يقبل
 قول السيد في هذا ولا يقبل قوله في هذا قد راجعتك الا بشاهدين سوى السيد لان
 مالكا قال لا يجوز شهادة السيد على نكاح أمته فكذلك رجعتها عندي ﴿ قلت ﴾
 أرايت ان ارتجع ولم يشهد أتكون رجعت رجعة ويشهد فيما يستقبل في قول مالك
 (قال) نعم قال مالك اذا كان انما ارتجع في العدة وأشهد في العدة ﴿ قلت ﴾ أرايت
 ان ارتجع في العدة وأشهد بعد انقضاء العدة وصدقه المرأة (قال) لا يقبل قوله الا
 أن يكون كان يخلو بها ويبيت معها ﴿ أشهب ﴾ عن القاسم بن عبد الله أن عبد الله
 ابن دينار حدثه أن ابن عمر لما طلق صفية بنت أبي عبيد أشهد رجلين فلما أراد أن
 يرتجعا أشهد رجلين قبل أن يدخل عليها ﴿ أشهب ﴾ وقال قال ربيعة من طلق امرأته
 فليشهد على الطلاق وعلى الرجعة ﴿ أشهب ﴾ عن يحيى بن سليم ان هشام بن حسان

حدثه أن ابن سيرين أخبره عن عمران بن الحصين أنه سئل عن رجل طلق امرأته
 ولم يشهد وارتجع ولم يشهد فقال طلق في غير عدة وارتجع في غير سنة بثس ماصنع
 وليشهد على ما فعل ﴿أشهب﴾ عن القاسم بن عبد الله عن يحيى بن سعيد عن ابن
 شهاب عن ابن المسيب أنه قال من طلق فليشهد على الطلاق وعلى الرجعة ﴿قلت﴾
 أرايت الحامل اذا وضعت ولداً وبقي في بطنها آخر أ يكون الزوج أحق برجعته
 (قال) قال مالك زوجها أحق برجعته حتى تضع آخر ولد في بطنها وقاله ابن شهاب
 وربيعة وعبد الله بن عباس وسعيد بن المسيب وأبو الزناد وابن قسيط من حديث
 ابن وهب ﴿وقال أشهب﴾ اذا طلق الرجل امرأته واحدة أو اثنتين فالرجعة له
 عليها ما لم تحض الحيضة الثالثة وذلك أنها اذا رأت أول قطرة من الحيضة الثالثة فقد
 مضت الثلاثة الاقراء التي قال الله لان الاقراء انما هي الاطهار وليست بالحيض قال
 الله تبارك وتعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ولم يقل ثلاث حيض
 فاذا طلقها وهي طاهرة فقد طلقها في قراء تعد فيه فاذا حاضت حيضة فقد تم
 قروءها فاذا طهرت فهو قراء ثان فاذا حاضت الحيضة الثانية فقد تم قروءها الثاني
 فاذا طهرت فهو قراء ثالث ولزوجها عليها الرجعة حتى ترى أول قطرة من الحيضة
 الثالثة وقد تم قروءها الثالث وانقضى آخره وانقضت الرجعة عنها وحلت للازواج
 (قال أشهب) غير أني استحسننت أن لا تمجل بالتزويج حتى يتبين أن الدم الذي
 رأت في آخر الحيض دم حيضة يتمادى بها فيها لانه ربما رأت المرأة الدم الساعة
 والساعتين واليوم ثم ينقطع ذلك عنها فتعلم أن ذلك ليس بحيض فان رأت امرأة هذا
 في الحيضة الثالثة فان لزوجها عليها الرجعة وعليها الرجوع الى بيتها الذي طلقت فيه
 حتى تعود اليها الحيضة صحيحة مستقيمة وقد ذكر ابن أبي ذئب عن ابن شهاب قال
 قضى زيد بن ثابت أن تنكح في دمها ﴿قال ابن شهاب﴾ وأخبرني بذلك عروة
 ابن الزبير عن عائشة قال ربيعة وعدتهن من الاقراء الطهر فاذا مرت بها ثلاثة اقراء
 فقد حلت ونا الحيض علم للاطهار فاذا استكملت الاطهار فقد حلت ﴿ومالك﴾

ابن أنس ﴿ وسليمان بن بلال أن زيد بن أسلم حدثهما عن سليمان بن يسار وأن الليث ابن سعد ومالكاً ذكراً عن نافع عن سليمان بن يسار أن ابن الاحوص هلك بالشام حين دخلت امرأته في الدم من الحيضة الثالثة وقد كانت طلقها طلاقة أو تطليقتين فكتب معاوية الى زيد بن ثابت يسأله عن ذلك فكتب اليه زيد انها اذا دخلت في الدم من الحيضة الثالثة فقد برئت منه وبرئ منها ولا ترثه ولا يرثها ﴿ مالك ﴾ عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير أن عائشة انتقلت حفصة حين دخلت في الدم من الحيضة الثالثة فقال ابن شهاب فذكرت ذلك لعمة فقالت صدق عروة وقد جادلها فيه ناس فقالوا ان الله يقول ثلاثة قروء فقالت صدقم وتدرعون ما الاقراء انما الاقراء الاطهار ﴿ قال ابن شهاب ﴾ وسمعت أبا بكر بن عبد الرحمن بن الحارث يقول ما أدركت أحداً من قمتنا الا وهو يقول هذا يريد قول عائشة ﴿ قال مالك ﴾ وحدثني الفضل بن أبي عبد الله مولى المهريين أنه سأل القاسم وسالما عن المرأة اذا طلقت فدخلت في الدم من الحيضة الثالثة فقالا قد باتت منه وحلت (قال مالك) وقاله سليمان بن يسار وأبو بكر بن عبد الرحمن وقالوا كلهم ولا ميراث بينهما ولا رجعة له عليها (قال مالك) وقاله ابن شهاب ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن لهيعة أن ابن أبي جعفر حدثه عن نافع عن ابن عمر وزيد بن ثابت مثله ﴿ أشهب ﴾ عن ابن الدراوردي أن ثور بن زيد الديلي حدثه عن ابن عباس أنه كان يقول اذا حاضت المطلقة الحيضة الثالثة فقد باتت من زوجها ﴿ أشهب ﴾ عن القاسم بن عبد الله أن عبد الله بن دينار حدثه عن عائشة وابن عمر وزيد بن ثابت أنهم كانوا يقولون اذا طلق الرجل امرأته وقد حاضت الحيضة الثالثة لم يكن له عليها رجعة ولا يتوارثان ولم يكن بينهما شيء ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرايت ان قال الزوج لامرأته وقد كان طلقها تدبر راجعتك فقالت مجيبة له قد انقضت عدتي وأكذبها الزوج (قال) ينظر في ذلك فان كان قد مضى لها من الزمان ما تنقضي في مثله العدة صدقت وكان القول قولها ﴿ قلت ﴾ فان سكنت حتى أشهد على رجعتها ثم تالت بعد ذلك بيوم أو أقل من ذلك

انك أشهدت على رجعتي وان عدتي قد كانت انقضت قبل أن تشهد على رجعتي (قال) لا تصدق ﴿قلت﴾ ولم صدقتها في القول الاول (قال) لأنها في القول الاول محيية له فردت عليه المراجعة وأخبرته أن مراجعته اياها ليست بشئ وفي مسئلتك الآخرة قد سكنت وأمكنته من رجعتها ثم أنكرت بعد ذلك فلا تصدق على الزوج لان الرجعة قد ثبتت للزوج بسكوتهما (قال) لان مالكا قال لي في المرأة تطلق فتزعم أنها قد حاضت ثلاث حيض في شهر أو تزعم أنها قد أسقطت (قال) أما الحيض فيسئل النساء فإن كن يحضن لذلك صدقت وأما السقط فإن الشأن فيه أنهن مؤتمنات على ذلك ولا تكاد المرأة تسقط الا علم بذلك الجيران ولكن الشأن في ذلك أن تصدق ويكون القول قولها وكذلك قال مالك

﴿دعوى المرأة انقضاء عدتها﴾

﴿قلت﴾ أرأيت رجلا طلق امرأته تطليقة أو تطليقتين ثم قال لها وهي في العدة قد راجعتك فقالت محيية له قد انقضت عدتي (فقال) هي مصدقة فيما قالت اذا كان ذلك من كلامها سبقا بكلامه وكان قد مضى من عدد الايام من يوم طلقها الى اليوم الذي قالت فيه قد انقضت عدتي ما تنقضي في مثله عدة بعض النساء اذا كان ادعاؤها ذلك من حيض وأما ان كان من سقط فهو لها جائز وان كان من بعد طلاقه اياها يوم أو أقل أو أكثر ودل على ذلك أن ذلك اليهن قول الله تبارك وتعالى والمطلقات يربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ولا يحل لهن أن يكتمن ما خلق الله في أرحامهن ففسر أهل العلم أن الذي خلق الله في أرحامهن لا يحل لهن أن يكتمنه الحيضة والحبل فجعل العدة اليهن بما حرم الله عليهن من كتمانها ﴿ابن وهب﴾ عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب أنه قال في قول الله تبارك وتعالى ولا يحل لهن أن يكتمن ما خلق الله في أرحامهن (قال) بلغنا أنه الحمل وبلغنا أنها الحيضة ولا يحل لهن أن يكتمن ذلك لتنقضي العدة فلا يملك الزوج الرجعة اذا كانت له وقاله محمد ابن كعب القرظي وعطاء ومجاهد ﴿ابن وهب﴾ عن قيس بن زريق اللخمي عن

علي بن رباح قال كانت تحت عمر بن الخطاب امرأة من قريش فطلقها تطليقة أو
 تطليقتين وكانت حاملا فلما أحست بالولد أغلقت الابواب حتى وضعت فأخبر بذلك
 عمر بن الخطاب فأقبل مغضبا حتى دخل المسجد فاذا هو بشيخ فقال اقرأ علي ما بعد
 المائتين من سورة البقرة فذهب يقرأ فاذا في قراءته ضعف فقال يا أمير المؤمنين
 ها هنا غلام حسن القراءة فان شئت دعوته قال نعم فدعاه فقرأ والمطلقات يتربصن
 بأنفسهن ثلاثة قروء ولا يحل لهن أن يكتمن ما خلق الله في أرحامهن فقال عمران
 فإلانة من اللاتي يكتمن ما خلق الله في أرحامهن وإن الأزواج عليها حرام ما بقيت
 ﴿أشهب﴾ عن فضيل بن عياض أن ليث بن أبي سليم حدثه والاعمش عن مسلم
 ابن صبيح عن مسروق عن أبي بن كعب أنه قال إن من الأمانة أن أئتمت المرأة على
 فرجها ﴿أشهب﴾ عن سفیان بن عیینة أن عمرو بن دينار حدثه أنه سمع عبيد بن
 عمير يقول إن المرأة أئتمت على فرجها ﴿قال أشهب﴾ وقال لي سفیان بن عیینة في
 الحيضة والحبل إن قالت قد حضت أو قالت لم أحض أنا حامل صدقت ما لم تأت بأمر
 يعرف فيه أنها كاذبة ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرأيت إن طلق الرجل امرأته فادعت
 أنها قد انقضت عدتها وذلك في أيام يسيرة لا تحيض النساء ثلاث حيض في مقدار
 تلك الأيام (قال) لا تصدق ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) قال لي مالك إذا ادعت
 أن عدتها قد انقضت في مقدار ما تنقضي فيه العدة صدقت فهذا يدل على أنه
 لا يصدقها إذا ادعت ذلك في أيام يسيرة لا تنقضي العدة في عدد تلك الأيام ﴿قلت﴾
 أرأيت إن طلق الرجل امرأته ثم قالت في مقدار ما تحيض فيه ثلاث حيض قد
 دخلت في الدم من الحيضة الثالثة والزوج يسمعها ثم قالت بعد ذلك مكانها أنا كاذبة
 وما دخلت في الدم من الحيضة الثالثة أ يكون للزوج أن يراجعها وقد نظر النساء إليها
 فوجدنها غير حائض (فقال) لا ينظر إلى نظر النساء إليها وقد بان منه حين قالت قد
 دخلت في الدم من الحيضة الثالثة إذا كان في مقدار ما تحيض له النساء ولا أرى أن
 يراجعها إلا بنكاح جديد ﴿أشهب﴾ عن ابن لهيعة أن أبا الأسود حدثه أن حميد بن

نافع أخبره أن علي بن حسين طلق امرأة له من أهل العراق فتركها خمسا وأربعين
 ليلة ثم أراد ارتجاعها فقالت اني قد حضت ثلاث حيض وأنا الآن حائض لم أظهر من
 الثالثة بعد فاختصا الى أبان بن عثمان فاستحلفها ولم يرجعها اليه ب قال سحنون ب
 وقال أشهب وليس العمل على أن تستحلف اذا كان ما ادعت تحيض في مثله
ب قلت ب أرأيت ان طلق رجل امرأته فلما كان بعد يوم أو يومين أو شهرا أو شهرين
 قالت المرأة قد أسقطت وقد انقضت عدتها ما قول مالك في ذلك (قال) قال مالك
 وجه ذلك أن تصدق النساء في ذلك (قال مالك) وقل من امرأة تسقط الا وجيرانها
 يعلمون ذلك ولكن لا ينظر في ذلك الى قول الجيران وهي مصدقة فيما قالت من
 ذلك ب قلت ب أرأيت ان أكذبها الزوج أيكون عليها اليمين في أنها قد أسقطت أم
 لا (قال) ليس في مثل ذلك للزوج عليها يمين وهي مصدقة فيما قالت من ذلك قال
 لأنهن مؤتمنات على فروجهن ولو رجعت وصدقت الزوج بما قال لم تصدق ولم يكن
 له عليها رجعة لانه قد ظهر أنها قد باتت منه فيما يدعيان ما يردها عايه ب لا صدق
 ولا عقد جديد من ولي فيكون ذلك داعية الى أن تزوج المرأة نفسها بغير صدق
 ولا ولي ب قلت ب أرأيت ان أسقطت سقطا لم يقين شيء من خلقه أسقطته علقه
 أو مضغة أو عظم أو دما انتفضي به العدة أم لا في قول مالك (قال) قال مالك ما
 أثبتته النساء من مضغة أو علقه أو شيء يستيقن أنه ولد فانه تنقضي به العدة وتكون
 الامة به أم ولد ب قلت ب أرأيت اذا طلقها فقالت قد أسقطت وقال الزوج لم تسقطي
 ولي عليك الرجعة (قال) قال مالك القول قول المرأة وهذا السقط لا يكاد يخفى على
 النساء وجيرانها وانكن قد جعل في هذا القول قولها ب قال ب وسألت مالكا عن
 المرأة يطلقها زوجها فتزعم أنها قد حاضت ثلاث حيض في شهر (قال) يسئل النساء
 عن ذلك فان كن يحضن كذلك ويظهن له كانت فيه مصدقة ب قلت ب لا شهب
 أرأيت اذا طلق الرجل امرأته فقالت قد انقضت عدتي وحضت ثلاث حيض في
 شهرين وقال الزوج قد أخبرتني أمس أنك لم تحيض شيئا فصدقته المرأة هل

نقرها معه ونصدقها بالقول الثاني (قال أشهب) لا وهو مما وصفت لك أنه داعية الى أن تزوج المرأة نفسها بغير ولي ولا صداق للذي ظهر أنها باتت منه ولكن لو أقام الزوج بيته على ما ادعى من أنها قالت بالامس أو قبل ذلك من الايام لمثل ما لا تحيض فيه ثلاث حيض الى هذا اليوم لم تصدق المرأة بما ادعت من أن حيضها قد انقضى عنها وكان لزوجها عليها الرجعة ما بينها وبين أن يمضي بها من الايام من اليوم الذي قالت اني لم أحض شيئاً وقامت لزوجها عليها اليئنة بذلك فان لم يرجع الى أن يمضي من ذلك اليوم عدد أيام يحاض في مثلهن ثلاث حيض فلا رجعة له عليها وان رجعت عن قولها اني قد حضت ثلاث حيض ﴿ قلت ﴾ لا شهب أرايت اذا لم يعلم أنه أغلق باباً ولا أرخى عليها سترًا حتى فارقتها ثم أراد ارتجاعها فانكرت ذلك وكذبت بما ادعى من اصابته اياها فأقام اليئنة على أنه قد كان يذكر قبل فراقه اياها أنه قد أصابها (فقال) لا ينتفع بذلك ولا رجعة له عليها لانه يتهم على التقدم بمثل هذا القول إعداداً لما يخاف من أن يفوته بطلاقها قبل البناء بها لملك بذلك رجعتها ولا يقبل في ذلك قوله ولا رجعة له عليها وان صدقته لأنها تهتم في ذلك على مثل ما اتهم عليه ولها عليه النفقة والكسوة وعليها العدة اذا صدقته ولو لم تصدقه لم يكن لها نفقة ولا كسوة ولا عدة عليها ﴿ قلت ﴾ لا شهب فلو أقام اليئنة بعد طلاقه اياها على أنه قد كان يقول وتقول هي انه قد خلا بها وأصابها (فقال) لا يصدقان بذلك ولا يقبل قولهما في العدة ولا في الرجعة وعليها العدة ولا رجعة عليها له وعليه لها النفقة والكسوة حتى تنقضي عدتها ولا يتوارثان ﴿ قال سحنون ﴾ ألا ترى أن ربيعة قال ارخاء الستر شاهد عليهما فيما يدعيان فليس من أرخى الستر ثم ادعى كمن لم يرخه ولا يعلم ذلك

— ما جاء في المتعة —

﴿ قلت ﴾ أرايت المطلقة اذا كان زوجها قد دخل بها وقد كان سمي لها مهرًا في أصل النكاح أيكون عليه لها المتعة في قول مالك (قال) نعم عليه المتعة ﴿ قلت ﴾ فهل يجبر على

المتعة أم لا (قال) لا يجبر على المتعة في قول مالك ﴿ قال ﴾ وقال لي مالك ليس للتي طلقت ولم يدخل بها اذا كان قد سعى لها صداقا متعة ولا للبارثة ولا للمفتدية ولا للمصالحة ولا للملاعة متعة كان قد دخل بهن أولا (قال مالك) وأرى على العبد اذا طلق امرأته المتاع ولا نفقة عليه ولا يجبر على المتاع في قول مالك أحد ﴿ قلت ﴾ رأيت المطلقة المدخول بها وقد سعى لها صداقا لم جعل مالك لها المتاع (قال) لان الله تبارك وتعالى قال في كتابه وللمطلقات متاع بالمعروف حقا على المتقين فجعل المتاع للمطلقات كلهن المدخول بهن وغير المدخول بهن في هذه الآية بما استنتى في موضع آخر فقال تبارك وتعالى وان طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم ولم يجعل لهن المتاع (وزعم) زيد بن أسلم أنها منسوخة ورأى أهل العلم في المفتدية والمصالحة والبارثة حين لم يطلقها الا على ان أعطته شيئا أو أبرأته فكانها اشترت منه الطلاق وخرجت منه بالذي أعطته فلا يكون عليه لها المتاع لانها هاهنا تعطيه وتفرم له فكيف ترجع فتأخذ منه (ولقد) سئل مالك عن رجل تزوج امرأة وأصدقها صداقا فوقع بينهما اختلاف قبل البناء بها فتداعيا الى الصلح فافتدت منه بمال دفعته اليه على أن لا سبيل له عليها ففعل ثم قامت بعد ذلك تطلبه بنصف صداقها (فقال) مالك لا شيء لها هي لم تخرج من حباله الا بأمر غرمته له فكيف تطلبه بنصف الصداق وكأنه رأى وجهه ما دعته اليه أن يتركها من النكاح على أن تعطيه شيئا فتدعى به منه ثم انى قدمت من المدينة فسألت الليث بن سعد فقال مثل قول مالك فيها كأن أحدهما يسمع صاحبه (قال ابن القاسم) وأنا أراه جسا ﴿ قلت ﴾ رأيت المتعة في قول مالك أمي لكل مطلقة (قال) نعم الا التي سعى لها صداق فطلقها قبل أن يدخل بها فلا متعة لها وكذلك قال لي مالك وهي هذه التي استثنت في القرآن كما ذكرت لك ﴿ قلت ﴾ رأيت هذه التي طلقها زوجها قبل أن يدخل بها ولم يفرض لها صداقا لم لا يجيزه مالك على المتعة وقد قال الله تبارك وتعالى في كتابه في هذه الآية بعينها اذ جعل لها المتعة فقال ومتوهن على

الموسع قدره وعلى المقتر قدره (قال) قال مالك انما خفف عندى فى المتعة ولم يجبر عليها المطلق فى القضاء فى رأى لاني أسمع الله يقول حقا على المتقين وحقا على المحسنين فلذلك خففت ولم يقض بها ﴿ قال سحنون ﴾ وقال غيره لان الزوج اذا كان غير متق ولا محسن فليس عليه شئ فلما قيل على المتقين وعلى المحسنين متاع بالمعروف ولم يكن عاما على غير المحسن ولا على غير المتق علم أنه مخفف ﴿ قال ابن وهب ﴾ وقد قال ابن أبي سلمة المتاع أمر رغب الله فيه وأمر به ولم ينزله بمنزلة الفرض من النفقة والكسوة وليس يعدى عليه الأثمة كما يعدى على الحقوق وهو على الموسع قدره وعلى المقتر قدره ﴿ قال ابن القاسم ﴾ والتي سألت عنها انها فى كتاب الله فلم لا يقضى بها هى بمنزلة هذه الاخرى المدخول بها التي قد سعى لها ألا ترى أنهما جميعا فى كتاب الله فكما لا قضاء عليه للمدخول بها بالمتاع فكذلك لا يقضى عليه للآخرى التي لم يدخل بها بالمتاع وكيف تكون احدهما أوجب من الاخرى وانما اللفظ فيهما واحد قال الله حقا على المتقين وقال حقا على المحسنين ﴿ قلت ﴾ أرايت المرأة التي لم يسم لها زوجها صداقا فى أصل النكاح فدخل بها ثم فارقتها بعد البناء بها (قال) قال مالك لها صداق مثلها ولها المتعة ﴿ قلت ﴾ أرايت ان أغلق بابها وأرخي سترة عليها وخلابها وقد بنى بها وقد سعى لها صداقا فى أصل النكاح فطلقها وقال لم أمسها وقالت المرأة قد مسنى (قال) فالقول قول المرأة فى قول مالك لانه قد دخل بها وأما المتاع فالقول قوله لانه يقول لم أدخل بها ولان المتاع لا يقضى عليه به فالقول فيه قوله لانه يقول أنا ممن طلق قبل أن يمس وقد فرضت فليس على الا نصف الصداق ولا يصدق فى الصداق ويصدق على المتاع ﴿ قلت ﴾ أرايت الامة اذا اعتقت فاختارت نفسها وقد دخل بها أو لم يدخل بها وقد سعى لها صداقا أو لم يسم لها صداقا فلم يدخل بها حتى اعتقت فاختارت نفسها أ يكون لها المتاع فى قول مالك أم لا قال لا ﴿ قلت ﴾ أرايت الصغيرة اذا طلقت واليهودية والنصرانية والامة والمدبرة والمكاتبه وأمهات الاولاد اذا طلقن أ يكون لهن من المتاع مثل ما للحرّة

المسلمة البالغة (قال) قال مالك سبيلهن في الطلاق والمتعة ان طلقت واحدة منهن
 قبل أن يدخل بها وقد فرض لها كسبيل الحرة المسلمة وان لم يفرض لها فكذلك
 وان دخل بها فكذلك في أمرهن كلهن سبيلهن سبيل الحرة المسلمة البالغة في المتاع
 والطلاق ﴿ قلت ﴾ أرايت المختلعة أ يكون لها المتعة اذا اختلعت قبل البناء بها وقد
 فرض لها أو لم يفرض لها أو اختلعت بعد البناء بها أ يكون لها المتعة في قول مالك
 (قال) قال مالك لامتعة لمختلعة ولا لمبارثة (قال ابن القاسم) ولم يختلف هذا عندنا
 دخل بها أو لم يدخل بها سعى لها صداقا أو لم يسع لها صداقا ﴿ ابن وهب ﴾ عن
 عبد الله بن عمر ومالك والليث وغيرهم أن نافعا حدثهم أن عبد الله بن عمر كان يقول
 لكل مطلقة متعة التي تطلق واحدة أو اثنتين أو ثلاثا الا أن تكون امرأة طلقها
 زوجها قبل أن يمسيها وقد فرض لها فحسبها نصف ما فرض لها وان لم يكن فرض لها
 فليس لها الا المتعة وقاله ابن شهاب والقاسم بن محمد وعبد الله بن أبي سلمة ﴿ ابن
 وهب ﴾ عن يونس بن يزيد عن ربيعة أنه قال انما يؤمر بالمتاع لمن لا ردة عليه قال
 ولا تحاص الغرماء ليست على من ليس له شيء ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن لهيعة عن
 بكير بن الاشج أن عبد الله بن عمر قال ليس من النساء شيء الا ولها المتعة الا
 الملاعنة والمختلعة والمبارثة والتي تطلق ولم يبن بها وقد فرض لها فحسبها نصف فريضتها
 (قال) عمرو بن الحارث قال بكير أدركت الناس وهم لا يرون للمختلعة متعة (وقال) يحيى
 ابن سعيد ما نعلم للمختلعة متعة ﴿ يونس بن يزيد ﴾ أنه سأل ابن شهاب عن الامة
 تحت العبد أو الحر فطلقها أ لها متاع فقال كل مطلقة في الارض لها متاع وقد قال
 الله تبارك وتعالى وللمطلقات متاع بالمعروف حقا على المحسنين وقد قال ابن عباس
 المتعة أعلاها خادم وأدناها كسوة (وقال) مثله ابن المسيب وابن يسار وعمر بن عبد
 العزيز ويحيى بن سعيد . وقد متع ابن عمر امرأته خادما وعبد الرحمن بن عوف متع
 امرأته حين طلقها بجارية سوداء وفعل ذلك عمرو بن الزبير (وكان) ابن حنبل
 يقول على صاحب الديوان متعة ثلاثة دنائير (وقال مالك) ليس لها حد لاني قليل

ولا في كثير ولا أرى أن يقضى بها وهي من الحق عليه ولا يمدى فيها السلطان
وإنما هو شيء أن أطاع به أداه وإن أبي لم يجبر على ذلك

ما جاء في الخلع

قلت ﴿أرأيت إذا كان النشوز من قبل المرأة أيحل للزوج أن يأخذ منها ما أعطته
على الخلع (قال) نعم إذا رضيت بذلك ولم يكن في ذلك ضرر منه لها ﴿قلت﴾ ويكون
الخلع هاهنا تطليقة بأئنه في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أرأيت إذا كان الخلع على
ما يخاف المرأة من نشوز الزوج (قال) لا يجوز للزوج أن يأخذ منها على طلاقها شيئاً
وإنما يجوز له الأخذ على حبسها أو يعطيها هو صلحاً من عنده من ماله ما ترضى به
وتقيم معه على تلك الأثرة في القسم من نفسه وماله وذلك الصلح الذي قال الله فلا
جناح عليهما أن يصلحا بينهما صلحاً والصلح خير وأحضرت الأنفس الشح ﴿قال﴾
سحنون ﴿ألا ترى أن يونس بن يزيد ذكر عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب
وسليمان بن يسار أن السنة في الآية التي ذكر الله فيها نشوز المرأة وأعرضه عن
المرأة أن المرأة إذا نشز عن امرأتها أو أعرض عنها فإن عليه من الحق أن يعرض عليها
أن يطلقها أو تستقر عنده على ما رأت من الأثرة في القسم من نفسه وماله فإن
استقرت عنده على ذلك وكرهت أن يطلقها فلا جناح عليه فيما آثر عليها به من ذلك
وإن لم يعرض عليها الطلاق وصالحها على أن يعطيها من ماله ما ترضى به وتقر عنده
على تلك الأثرة في القسم من ماله ونفسه صلح ذلك وجاز صلحهما عليه وذلك الصلح
الذي قال الله فلا جناح عليهما أن يصلحا بينهما صلحاً والصلح خير وأحضرت
الأنفس الشح (قال ابن شهاب) وذكر لي أن رافع بن خديج تزوج بنت محمد بن
مسلمة فكانت عنده حتى إذا كبرت تزوج عليها فتاة شابة فأثر الشابة عليها
فناشده الطلاق فطلقها واحدة ثم أمهلها حتى إذا كادت أن تحمل راجعها ثم عاد
فأثر الشابة فناشده الطلاق فطلقها أخرى ثم راجعها ثم عاد فأثر الشابة عليها أيضاً
فسأله الطلاق فقال ما شئت إنما بقيت لك تطليقة واحدة فإن شئت استقررت

على ما ترين من الأثرة وان شئت فارقتك فقالت لا بل أستقر على الأثرة فأمسكها
على ذلك فكان ذلك صلاحها ولم ير رافع عليه إثما حين رضيت بأن تستقر عنده
على الأثرة فيما آثر به عليها ﴿ابن وهب﴾ عن عبد الجبار بن عمر عن ابن شهاب
أن رافع بن خديج تزوج جارية شابة وتحت بنت محمد بن مسلمة وكانت قد
جلت فأثر الشابة عليها فاستأذن عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رافع
اعدل بينهما والا فقارها فقال لها رافع في آخر ذلك ان أحيت أن تقرى
على ما أنت عليه من الأثرة وان أحيت أن أفارئك فارقتك قال فزل القرآن
وان امرأة خافت من بعلها نشوزاً أو أعراضاً فلا جناح عليهما أن يصلحا بينهما صلحا
والصلح خير قال فرضيت بذلك الصالح وأقرت معه ﴿ابن وهب﴾ عن يونس عن
أبي الزناد قال بلغنا أن أم المؤمنين سودة بنت زمعة كانت امرأة قد أسنت وكان
رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يستكثر منها فعرفت ذلك من رسول الله صلى الله
عليه وسلم وعلمت من حبه عائشة فتخوفت أن يفارقها ورضيت بمكانها عند رسول
الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله أرايت يومى الذى يصيبني منك فهو
لعائشة وأنت منى فى حل فقبل ذلك ﴿وأخبرني﴾ يحيى بن عبد الله بن سالم عن هشام
ابن عروة عن عروة عن عائشة بذلك ﴿ابن وهب﴾ عن يونس أنه سأل ربيعة عن
التي تخاف من بعلها النشوز ما يحل له من صلاحها وان رضيت بغير نفقة ولا كسوة
ولا قسم فقال ربيعة ما رضيت به من ذلك جاز عليها ﴿قال ابن القاسم﴾ وأخبرني
الليث بن سعد عن عبيد الله بن أبي جعفر عن عثمان بن عفان أنه قال الخلع مع
الطلاق تطليقتان إلا أن يكون لم يطلق قبله شيئاً فالخلع تطليقة ﴿قلت﴾ أرايت ان
كان عندها عبد فسخته ولم تصفه للزوج ولم يره الزوج قبل ذلك فخالته على ذلك
العبد أو تزوج رجل امرأة على مثل هذا أيجوز هذا فى قول مالك (قال) سمعت
مالك يقول فى هذا النكاح ان النكاح مفسوخ ان لم يكن دخل بها فان دخل بها
فلهما صداق مثلهما ويقران على نكاحهما ﴿قلت﴾ فالخلع كيف هو فى هذا (قال) الخلع

جائز ويأخذ ما خالها عليه من العبد مثل الثمر الذي لم يبد صلاحه والعبد الآبق والبعير الشارد اذا صالحها على ذلك كله ان ذلك له كله ثم يثبت الخلع بينهما (قال) ابن نافع وقد قاله لي مالك فيمن خالع بثمر لم يبد صلاحه أو بعبد آبق أو بعير شارد ﴿وقال﴾ سحنون ﴿وقد قال غيره لانه فسخ طلاق يخرج به من يده ليس يأخذ به شيئاً ولا يستحل به فرجها فهو يرسل من يديه بالفرر ولا يأخذ بالفرر وذلك ان النكاح لا ينكح بما يخالع به ﴿قلت﴾ رأيت ان قالت اخلفتني على ما يثمر نخلي العام أو على ما تلد غنمي العام ففعل (قال) أرى ذلك جائزاً لأن مالكا قال في الرجل يخالع امرأته على ثمر لم يبد صلاحه ان ذلك جائز ويكون له الثمرة ﴿قلت﴾ رأيت ان اختلفت منه على ثوب هروي ولم تصفه أيجوز ذلك (قال) ذلك جائز ويكون له ثوب وسط مثل ما قلت لك في العبد ﴿قلت﴾ رأيت ان اختلفت امرأة من زوجها بدنانير أو بدراهم أو عروض موصوفة الى أجل من الآجال أيجوز ذلك في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ رأيت ان خالها على مال الى أجل مجهول أ يكون ذلك حالا في قول مالك (قال) أرى أن ذلك يكون حالا لان مالكا قال في البيوع من باع الى أجل مجهول فالقيمة فيه حالة ان كانت قاتت ﴿قلت﴾ رأيت ان خالها على أن أعطته عبداً على أن زادها الزوج ألف درهم (قال) لم أسمع من مالك في هذا الخلع شيئاً ولكني أرى ذلك جائزاً ولا يشبه الخلع في هذا النكاح لانه ان كان في العبد فضل عن قيمة الألف الدرهم فقد أعطته شيئاً من مالها على أن أخذت منه بعضاً وان كان كفافاً فهي مبارأة لأن مالكا قال لا بأس أن يتتاركا على أن لا يعطيا شيئاً ولا تعطيه شيئاً (وقال مالك) هي تطليقة واحدة بائنة وان كانت الألف أكثر من قيمة العبد فان مالكا سئل عن الرجل يصالح امرأته على أن يعطيها من ماله عشرة دنانير فقال إراه صالحاً ثابتاً فقال له بعض أصحابنا فالعشرة التي دفع اليها أيرجع بها على المرأة قال مالك لا يرجع بها وهي للمرأة والصلح ثابت ﴿قلت﴾ رأيت ان اختلفت منه على دراهم أرتها إياه فوجدها زيوفاً يكون له أن يردها عليها أم لا (قال) له أن

يردها عليها في قول مالك وهذا مثل البوع ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان خالها على عبد
أعطته إياه ثم استحق العبد (قال) قال مالك اذا تزوج الرجل المرأة على عبد فاستحق
العبد ان للمرأة على الزوج قيمة العبد فكذلك مسئلتك في الخلع مثل هذا

﴿ في نفقة المختلعة الحامل وغير الحامل والمبتوتة الحامل وغير الحامل ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت المرأة تختلع من زوجها وهي حامل أو غير حامل علم بحملها أو لم
يعلم هل عليه لها نفقة (قال) ان كانت غير حامل فلا نفقة لها وان كانت حاملا فلم
يتبرأ من نفقة حملها فعليه نفقة الحمل ﴿ قلت ﴾ فان كانت مبتوتة وهي حامل (قال)
عليه نفقتها قال ابن نافع قال مالك في قول الله تبارك وتعالى أسكنوهن من حيث
سكنتم من وجدكم ولا تضاروهن لتضييقنا عليهن يعني المطلقات اللاتي قد بن من
أزواجهن فلا رجعة لهم عليهن وليست حاملا فلها المسكن ولا نفقة لها ولا كسوة
لأنها بائن منه ولا يتوارثان ولا رجعة له عليها (قال) وان كانت حاملا فلها النفقة
والكسوة والمسكن حتى تنقضي عدتها (قال مالك) فأما من لم تبين منهن فانهن نساؤهم
يتوارثون ولا يخرجن ما كن في عدتهن ولم يؤمروا بالسكني لهن لان ذلك لازم
لأزواجهن مع نفقتهن وكسوتهن كن حوامل أو غير حوامل وانما أمر الله تبارك
وتعالى بسكني اللاتي قد بن من أزواجهن قال الله تبارك وتعالى وان كن أولات حمل
فأنفقوا عليهن حتى يرضعن حملهن فجعل الله عز وجل للحوامل اللاتي قد بن من
أزواجهن السكني والنفقة أولا ترى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال للمبتوتة
التي لا حمل بها لفاطمة بنت قيس لا نفقة لك (قال مالك) ليس عندنا في نفقة الحامل
المطاقة شيء معلوم على غنى ولا على مسكين في الآفاق ولا في القرى ولا في المدائن
لا في سفر ولا لرخصة انما ذلك على قدر يسره وعسره (قال مالك) فان كان زوجها
يتسع لخدمة أخدمها (وقال مالك) النفقة على كل من طلق امرأته أو اختلعت منه
وهي حامل ولم يتبرأ الرجل منه حتى تضع حملها فان مات زوجها قبل أن تضع انقطعت
النفقة عنها (وقد) قال سليمان بن يسار في المعتدة لا نفقة لها الا أن تكون حاملا

(وقد) قال جابر بن عبد الله وأبو أمامة بن سهل بن حنيف وسليمان بن يسار وابن المسيب وعمر بن عبد الرحمن وعبد الله بن أبي سلمة وربيعة وغيرهم من أهل العلم في المرأة الحامل يتوفى عنها زوجها لانفقة لها حسبها ميراثها (وقال) عبد الرحمن بن القاسم سمعت مالكا وسئل عن رجل تزوج بمكة ثم خرج منها فوكل وكيلاً أن يصالح عنه امرأته فصالحها الوكيل ثم قدم الزوج (قال) قال مالك الصالح جائز عليه ﴿قلت﴾ أرايت ان وكل (رجلين على أن يخالما امرأته فخلما أحدهما (فقال) لا يجوز ذلك لأنه لو وكلهما جميعاً يشتريان له سلعة من السلع أو يبيعان له سلعة من السلع ففعل ذلك أحدهما دون صاحبه ان ذلك غير جائز

﴿ما جاء في خلع غير المدخول بها﴾

﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً تزوج امرأة على مهر مائة دينار فدفع اليها المائة فخلعته قبل البناء بها على أن دفعت اليه غلامها هل يرجع عليها بنصف المائة أم لا (قال ابن القاسم) أرى أن ترد المائة كلها وذلك أني سمعت مالكا سئل عن رجل تزوج امرأة بمهر مسمى فاقدت منه بعشرة دنانير تدفعها اليه قبل أن يدخل بها على أن يخلى سبيلها ففعل ثم أرادت أن تتبعه بنصف المهر قال مالك ليس ذلك لها . قال مالك هو لم يرص أن يخلى سبيلها حتى يأخذ منها فكيف تتبعه (قال) وسمعت الليث يقول ذلك (قال ابن القاسم) ولم نسأل مالكا أكان نقدها أو لم ينقدها (قال ابن القاسم) وسواء عندي قد أو لم ينقد . ومما بين ذلك أنه لو كان نقدها ثم دعه الى أن يتركها أو يبارئها لوجب عليها ان كانت أخذت الصداق أن تردّه كله فهي حين زاده أخرى أن لا تمسك من المهر شيئاً ان كانت قبضته ولو كان يكون لها أن تتبعه اذا أعطته لكان لها أن تتبعه اذا لم تعطه وهما اذا اصطالحا قبل أن يدخل بها وتفرقا على وجه المبارأة أحدهما لصاحبه فما لاشك فيه أنها لا تحبس شيئاً مما كان نقدها ولم تتبعه بشيء ان كان لم ينقدها فهو حين لم يرص أن يتركها ويبارئها حتى أخذ منها أخرى أن لا تتبعه في الوجهين جميعاً ولكن لو أن رجلاً تزوج امرأة وسبى لها

صداقا فسأله قبل أن يدخل بها أن يطلقها على أن تعطيه شيئا من صداقها كان له
 ما أعطته من صداقها ورجعت عليه فيما بقي من صداقها بنصف ما بقي من صداقها ان
 كان لم يتقدها وان كان قد تقدها رجع عليها بنصف ما بقي في يديها بعد الذي أعطته
 من صداقها وان كانت انما قالت له طلقني طلقة ولك عشرة دنانير فانه ان كان لم
 يستثن ذلك من صداقها فانها تتبعه بنصف المهر ان كان لم يتقدها اياه ويتبعها بنصف
 المهر ان كان قد تقدها اياه سوى الذي أخذ منها وانما اشترت منه طلاقها ومما بين
 لك ذلك لو قالت له طلقني قبل أن يدخل بها ولم تأخذ منه شيئا اتبعته بنصف الصداق
 ان كان لم يتقدها اياه ويتبعها بنصف الصداق ان كان تقده اياها وانما اشترت منه
 طلاقها بالذي أعطته فكما كان في الخلع وان لم تعطه شيئا واصطالحا على أن يتفرقا
 وأن يتاركا لم يكن لها شيء من صداقها أعطته اياه أو لم تعطه فكذلك اذا أعطته شيئا
 سوى ذلك أخرى أن لا يكون لها شيء من صداقها لانه لم يكن يرضى أن يخلمها
 الا بالذي زاده من ذلك وكما كان يكون لو طلقها كان لها نصف الصداق قبضته أو لم
 تقبضه فكذلك يكون لها نصف الصداق عليه اذا اشترت منه طلاقها فها وجهان
 بينان والله أعلم ﴿ قلت ﴾ هل يحل للزوج أن يأخذ من امرأته أكثر مما أعطها
 في الخلع (قل) قال مالك نعم ﴿ قال ابن وهب ﴾ وقال مالك لم أزل أسمع من أهل
 العلم وهو الامر المجتمع عليه عندنا أن الرجل اذا لم يضر بالمرأة ولم يسيئ اليها ولم تؤت
 المرأة من قبله وأحببت فراقه فانه يحل له أن يقبل منها ما اقتدب به وقد فعل ذلك النبي
 صلى الله عليه وسلم بامرأة ثابت بن قيس بن شماس حين جاءت فقالت لا أنا ولا ثابت
 لزوجها وقتلته يا رسول الله كل ما أعطاني عندي وافر فقال النبي صلى الله عليه وسلم
 خذ منها فأخذ منها وترك . وفي حديث آخر ذكره ابن وهب عن الحارث بن نبهان
 عن الحسن بن عمارة عن عطية العوفي عن أبي سعيد الخدري أن أخته كانت تحت
 رجل فكان بينهما درء وجفاء حين تخاكما الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال
 تردين اليه حديثه فقالت نعم وأزيدة فأعاد ذلك ثلاث مرات فقال عند الرابعة ردى

عليه حديثه وزيديه ﴿وذكر﴾ ابن وهب عن أشهل بن حاتم عن عبد الله بن
 عون عن محمد بن سيرين قال جاءت امرأة الى عمر بن الخطاب تشتكي زوجها
 فخبست في بيت فيه زبل فباتت فيه فلما أصبحت بعث اليها فقال كيف بت الليلة
 فقالت ما بت ليلة كنت فيها أقر عينا مني الليلة فسألها عن زوجها فأنت عليه خيراً
 وقالت انه وانه ولكن لا أملك غير هذا فأذن لها عمر في الفداء ﴿ابن وهب﴾
 عن سفیان الثوري والحارث عن أيوب بن أبي تميمة السختياني عن كثير مولى ابن
 سمرة بنحو هذا الحديث وقد قل عمر لزوجها اخذها ولو من قرطها ﴿ابن وهب﴾
 قال مالك ولم أر أحداً ممن يقتدي به يكره أن تقتدي المرأة بأكثر من صداقها وقد
 قال الله تبارك وتعالى فلا جناح عليهما فيما اقتدت به ﴿قال ابن وهب﴾ قال مالك
 وان مولاة لصفية اختلت من زوجها بكل شيء لها فلم ينكر ذلك عبد الله بن عمر
 ﴿ابن وهب﴾ عن يونس وقال زبيدة وابو الزناد لا جناح عليه أن يأخذ أكثر مما
 أعطاهما ﴿قال ابن وهب﴾ وقال مالك في التي تقتدي من زوجها انه اذا علم أن زوجها
 أضربها أو ضيق عليها وأنه لها ظالم مضى عليه الطلاق ورد عليها مالها وهذا الذي
 كنت أسمع والذي عليه الأمر عندنا ﴿ابن وهب﴾ عن يونس عن ابن شهاب
 أنه قال ان كانت الاساءة من قبلها فله شرطه وان كانت من قبله فقد فارقتها ولا شرط
 له ﴿ابن وهب﴾ عن مالك عن هشام بن عروة عن ابيه أنه كان يقول اذا لم تؤت المرأة
 من قبل زوجها حل له أن يقبل منها الفداء ﴿ابن وهب﴾ عن عمرو بن الحارث عن ابن
 شهاب أنه قال نرى من الحدود التي ذكر الله فيما يكون في العشرة بين المرأة وزوجها
 اذا استخفت المرأة بحق زوجها فنشزت عليه وأساءت عشرته وأحتثت قسمه أو خرجت
 بغير اذنه أو أذنت في بيته لمن يكره وأظهرت له البغض فترى أن ذاك مما يحل له به
 الخلع ولا يصالح زوجها خلعها حتى يؤتى من قبلها فاذا كانت هي تؤتى من قبله فلا نرى
 خلعها مجوز ﴿ابن وهب﴾ عن ابن لهيعة عن بكير بن الأشج أنه قال لا بأس بما
 صالحت عليه المرأة اذا كانت ناشراً (قال) بكير ولا أرى امرأة أبت أن تخرج مع

زوجها الى بلد من البلدان الا ناشراً ﴿قلت﴾ أرأيت ان قال لها أنت طالق على عبدى هذا فقامت من مجلسها ذلك قبل أن تقبل ثم قالت بعد ذلك خذ العبد وأنا طالق (قال) هذه في قول مالك لا شيء لها الا أن تقول قد قبلت قبل أن يفترقا ﴿قلت﴾ أرأيت اذا قال لها اذا أعطيتى ألف درهم فأنت طالق ثلاثاً أ يكون ذلك لها متى أعطته ألف درهم فهي طالق ثلاثاً (قال) قال مالك من قال لامرأته أمرك بيدك متى ماشئت أو الى سنة أو الى شهر فأمرها بيدها الى ذلك الاجل الا أن توقف قبل ذلك فتقضى أو ترد أو يطؤها قبل ذلك فيبطل الذي كان في يدها من ذلك بالوطء اذا أمكنته ولا يكون لها أن تقضى بعد ذلك ﴿قلت﴾ أرأيت لو أنها أعطته شيئاً على أن يطلق ويشرط رجعة (قال) اذا يمضى عليه الخلع ويكون شرطه الرجعة باطلا لأن شرطه لا يحيل سنة الخلع لأن سنة الخلع أن كل من طلق بشيء ولم يشترط شيئاً ولم يسمه من الطلاق كان خلعاً والخلع واحدة بآنة لا رجعة له فيها وهي تمتدعة المطلقة وان أراد وأرادت نكاحه ان لم يكن مضت منه قبل ذلك ان كان عبداً تطليقة أو حراً تطليقتان وهي في عدة منه فعلاً لأن الماء ماؤه بوجه الماء المستقيم بوطء الحلال ليس بوطء الشبهة ﴿قلت﴾ أرأيت ان لم يسميا طلاقاً وقد أخذ منها الفداء وانقلبت وقالا ذاك بذاك (فقال) هو طلاق الخلع ﴿قلت﴾ فاذا سميا طلاقاً (قال) إذا يمضى ماسميا من الطلاق ﴿قلت﴾ فان اشترط أنها ان طلبت شيئاً رجعت زوجها له (قال) لا مردود لطلاقه اياها ولا ترجع الا بنكاح جديد كما ينبغى النكاح من التولي والصداق والامر المبتدأ وقد قال مالك شرطه باطل والطلاق لازم (وقد) قال مالك أيضاً فيما يشترط عليها في الخلع ان خالعها واشترط رجعة تكون له ان الخلع ماض ولا رجعة له ﴿ابن وهب﴾ وقال الليث قال يحيى بن سعيد كان عثمان بن عفان يقول كل فرقة كانت بين رجل وامرأته بخلع فارقها ولم يسم لها طلاقاً فان فرقتهما تطليقة واحدة بآنة يخطبها ان شاء فان أخذ منها شيئاً على أن يسمى فسمى فهو على ما سمى ان سمى واحدة فواحدة وان سمى اثنتين فاثنتين وان سمى أكثر من ذلك فهو على ما سمى

(قال ابن شهاب) ولا ميراث بينهما وقد قال ذلك عثمان بن عفان وسليمان بن يسار وربيعة وابن قسيط (قال ابن المسيب) ودعا رسول الله صلى الله عليه وسلم بثابت بن قيس فذكر له شأن حبيبة وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم تردن اليه حديثه فقال ثابت ويطيب ذلك لي فقال نعم قال قد فعلت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتدى ثم التفت اليه فقال هي واحدة ﴿قلت﴾ أرأيت ان خالما الزوج وهو ينوي بالخلع ثلاثا (قال) يلزمه الثلاث في قول مالك ﴿قلت﴾ أرأيت ان قالت له أخالك على أن أكون طالفا تطليقتين ففعل يلزمه التطليقتان في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أرأيت لو لم يكن للمرأة على الزوج دين ولا مهر فقال الزوج أخالك على أن أعطيك مائة درهم فقبلت أ يكون هذا خالما وتكون تطليقة بائنة لا يملك رجعتها (قال) قال مالك نعم تكون تطليقة بائنة لا يملك رجعتها (قال مالك) وكذلك لو لم يعطها الزوج خالما فهي بذلك أيضا بائن ﴿قال سحنون﴾ وقال غيره فقيل له فالمطلق طلاق الخلع أو واحدة بائنة أو واحدة وله الرجعة أو البتة فقال لا بل البتة لأنه لا تكون واحدة بائنة أبداً إلا بخلع والا فقد طلقها طلاق البتة لأنه ليس له دون البتة طلاق بين الا بخلع وصار كمن قال لزوجته اتي دخل بها أنت طالق طلاق الخلع ومن قال ذلك فقد أدخل نفسه في الطلاق البائن ولا يقع في الطلاق بائن الا بخلع أو ما يبلغ به الفرض الاقضى وهي البتة ﴿قال سحنون﴾ وقد روى ابن وهب عن مالك وابن القاسم في رجل طلق امرأته وأعطاهما وهو أبو ضمرة أنه قال طلقة تملك الرجعة وليس بخلع (وروى) ابن وهب عنه أنه رجع فقال تين منه بواحدة . وأكثر الرواة على أنها غير بائن لانه انما تختلع بما يأخذ منها فيلزمه بذلك سنة الخلع فأما ما لم يأخذ منها فليس بخلع وانما هو رجل طلق وأعطى فليس بخلع ﴿قلت﴾ أرأيت الخلع والمبارأة عند السلطان أو عند غير السلطان في قول مالك أجاز أم لا (قال) لا يعرف ملك السلطان (قال) قلنا لما لك أيجوز الخلع عند غير السلطان قال نعم هو جائز ﴿قلت﴾ أرأيت اذا اختلعت المرأة من زوجها على أن يكون الولد عند أبيهم أ يكون ذلك للاب

أم لا يجوز هذا الشرط في قول مالك (قال) قال مالك للاب ذلك والشرط جائز الا أن
 يكون ذلك مضراً بالصبي مثل أن يكون يرضع وقد علق أمه فيخاف عليه ان نزع
 منها أن يكون ذلك مضراً به فليس له ذلك (قال ابن القاسم) وأرى له أخذه إياه
 منها بشرطه اذا خرج من حد الاضرار به والخوف عليه ﴿ قلت ﴾ أرايت اذا
 اختلفت من زوجها على أنه لا سكنى على الزوج (قال) ان كان انما شرط أن عليها
 كراء المسكن الذي تعتد فيه وهي في مسكن بكراء فذلك جائز وان كان شرط
 عليها ان كانت في مسكن الزوج أن عليها كراء المسكن وهو كذا وكذا درهما في
 كل شهر فذلك جائز وان كان انما شرط عليها حين قال ذلك على أنه لا سكنى لك
 على أن تخرج من منزلها الذي تعتد فيه وهو مسكنه فهذا لا يجوز ولا يصالح في قول
 مالك وتسكن بغير شيء والخلع ماض ﴿ قلت ﴾ أرايت ان وقع هذا الشرط فخالها على
 أن لا سكنى لها عليه على أن تخرج من منزلها (قال) قال مالك كل خلع وقع بصفقة
 حرام كان الخلع جائزاً ورد منه الحرام ﴿ قلت ﴾ فهل يكون للزوج على المرأة شيء فيما
 رد إليها من ذلك في قول مالك قال لا ﴿ قال ابن القاسم ﴾ قال مالك في الرجل
 يكون له على امرأته دين الى أجل أو يكون للمرأة على الزوج دين الى أجل فيخالها
 على أن يعجل الذي عليه الدين للذي له الدين قبل محل أجل الدين (قال مالك) الخلع
 جائز والدين الى أجله ولا يعجل وقد قيل ان الدين اذا كان عليه فليس بخلع وانما هو
 رجل أعطى وطلق فالطاقة فيه واحدة وهو يملك الرجعة وهذا اذا كان الدين عينا
 وهو مما للزوج أن يعجله قبل محله وأما ان كان الدين عرضاً أو طعاماً أو مما لا يجوز
 للزوج أن يعجله الا برضا المرأة ولا تستطيع المرأة قبضه الا برضا الزوج فهذا الذي
 يكون بتعجيله خلماً ويرد الى أجله وانما طلاقه إياها على أن يعجل ذلك لها كهو لو زادها
 دراهم أو عرضاً سواه على أن يعجل ذلك لها لم يجز وكان ذلك حراماً ورد الدين الى
 أجله وأخذ منها ما أعطاها لانه يقدر على رده وان الطلاق قد مضى فلا يقدر على
 رده ويرد الدين الى أجله لانه انما طلق على أن يحط عنه الضمان الذي كان عليه الى

أجل فأعطاها الطلاق لاخذ ما لا يجوز له أخذه فألزم الطلاق ومنع الحرام ألا ترى أنه لو طلقها على أن تسلفه سلفاً ففعل ان الطلاق يلزمه ويرد السلف لان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن سلف جر منفعة ﴿قلت﴾ رأيت ان خالع رجل امرأته على أن أعطته خمرًا (قال) الخلع جائز ولا شيء له من الخمر عليها فان كان قد أخذ الخمر منها كسرت في يده ولا شيء له عليها (قال) وسمعت مالكا يقول في رجل خالع امرأته على أن أسلفته مائة دينار سنة فقال مالك يرد السلف اليها وقد ثبت الصالح ولا شيء له عليها ﴿قلت﴾ رأيت ان اختلعت المرأة من زوجها على أن نفقة الزوج عليها ونفقة الولد (قال) سمعت مالكا يقول اذا اختلعت المرأة من زوجها على أن ترضع ولده سنتين وتنفق عليه الى فطامه فذلك جائز وان مات كان الرضاع والنفقة في مالها فان اشترط عليها نفقة الولد بعد الحولين وضرب لذلك أجلا أربع سنين أو ثلاث سنين فذلك باطل وانما النفقة على الام والرضاع في الحمل وفي الحولين فأما ما بعد الحمل والحولين فذلك موضوع عن المرأة وان اشترطه عليها الزوج (قال) وأفتي مالك بذلك في المدينة وقضى به (وقد) قال غيره ان الرجل يخالع بالفرر ويجوز له أخذه وان ما بعد الحولين غرر ونفقة الزوج غرر فالطلاق يلزم والفرر له أن يأخذها به ألا ترى أنه يخالع على الآبق والجنين والثرمة التي لم يبد صلاحها ﴿قلت﴾ لابن القاسم فهل يكون للزوج عليها لما شرط عليها من نفقة ولده سنين بعد الرضاع شيء اذا أبطلت شرطه (قال) ما رأيت مالكا يجعل له عليها لذلك شيئاً ﴿قال﴾ فقلت للمالك فان مات الولد قبل الحولين أ يكون للزوج على المرأة شيء (قال) قال مالك ما رأيت أحداً طلب ذلك (قال) فرددناه عليه فقال ما رأيت أحداً طلب ذلك (قال) ورأيت مالكا يذهب الى أنها انما أبرأته من مؤنة ابنه في الرضاع حتى تفضمه فاذا هلك قبل ذلك فلا شيء للزوج عليها (قال) فسئلتك التي سألت عنها حين خالعها على شرط أن تنفق على زوجها سنة أو سنتين أن لا شيء له ﴿قلت﴾ ما الخلع وما المبرأة وما الفدية (قال) قال مالك المبرأة التي تبارى

زوجها قبل أن يدخل بها فتقول خذ الذي لك وتاركني ففعل فهي طالقة وقد قال ربعة
ينكحها إن لم يكن زاد على المبرأة ولم يسم طلاقاً ولا البتة في مبرأته (قال) وقال
مالك والمختلعة التي تختلع من كل الذي لها والمفتدية التي تعطيه بعض الذي لها وتمسك
بعضه (قال مالك) وهذا كله سواء ﴿ قلت ﴾ أرأيت إن قالت المرأة للزوج اخلعني
على ألف درهم أو بارثنى على ألف درهم أو طلقني على ألف درهم أو بألف درهم
(قال) أما قولك على ألف درهم أو بألف فهو عندنا سواء ولم أسأل مالكاً عن ذلك
ولكننا سمعنا مالكاً يقول في رجل خالع امرأته على أن تعطيه ألف درهم فأصابها
عديمة مفلسة (قال مالك) اخلع جائر والدرهم على المرأة يتبعها بها الزوج وإنما ذلك إذا
صالحها بكذا وكذا وثبت الصالح (قال ابن القاسم) والذي سمعت من قول مالك في
الذي يخالع امرأته أنه إذا ثبت الخلع ورضي بالذي تعطيه يتبعها به. فذلك الذي يلزمه
الخلع ويكون ذلك ديناً له عليها فأما من قال لامرأته إنما أصالحك على أن أعطيني
كذا وكذا تم الصلح بيني وبينك فلم تعطه فلا يلزمه الصلح ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم
أرأيت لو أن رجلاً قال لرجل طلق امرأتك ولك ألف درهم فطلقها أوجب له
الألف على الرجل في قول مالك أم لا (قال) قال مالك الألف واجبة للزوج على الرجل
﴿ قلت ﴾ أرأيت إن قالت بنية طلاقى بألف درهم ففعل أيجوز ذلك في قول مالك
قال نعم ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن امرأة قالت لزوجها اخلعني ولك ألف درهم فقال قد
خلعتك أ يكون له الألف عليها وإن لم تقل المرأة بعد قولها الأول شيئاً قال نعم ﴿ قلت ﴾
وهو قول مالك قال نعم (قال ابن القاسم) إذا أتبع الخلع طلاقاً فقال لها مع فراغهما
من الصلح أنت طالق أنت طالق (قال) قال مالك إذا أتبع الخلع الطلاق ولم يكن بين
ذلك سكوت أو كلام يكون ذلك قطعاً بين الصلح وبين الطلاق الذي تكلم به
فالطلاق لازم للزوج فإن كان بينهما سكوت أو كلام يكون قطعاً لذلك فطلقها فلا
يقع طلاقه عليها وقد قال عثمان الخلع مع الطلاق اثنتان وقال ابن أبي سلمة إذا لم يكن
بينهما صمت ومن فعل ذلك فقد أخطأ السنة وإنما الخلع واحدة إذا لم يسم طلاقاً

﴿ وأخبرني ﴾ مخرمة عن أبيه قال سمعت عبد الرحمن بن القاسم بن محمد وابن قسيط
 وأبا الزناد سئلوا عن رجل خالع امرأته ثم طلقها في مجلسه ذلك تطليقتين فقالوا
 تطليقتاه باطلتان (قال ابن وهب) قال ابن قسيط طلق ما لا يملك (وقال) بكير وقاله
 عبد الله بن أبي سلمة (وقال ابن وهب) وقال ابن عباس وعبد الله بن الزبير والقاسم
 وسالم وربيعه ويحيى طلق ما لا يملك (وقال ابن وهب) وقال ربيعة طلاقه كطلاق امرأة
 أخرى فليس له طلاق بعد الخلع ولا يعدّ عليه (قال ابن وهب) وقال يحيى وليس
 يرى الناس ذلك شيئاً ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن امرأة اختلعت من زوجها بألف درهم
 دفعتها إليه ثم إن المرأة أقامت البينة أن زوجها قد كان طلقها قبل ذلك ثلاثاً البتة
 أترجع عليه فتأخذ منه الألف أم لا في قول مالك (قال) ترجع عليه فتأخذ منه
 الألف الدرهم وذلك أن مالكاً سئل فيما بلغني عن امرأة دعت زوجها إلى أن يصالحها
 فحلف بطلاقها البتة إن صالحها فصالحها بعد ذلك (قال) قد بان منته ويرد إليها ما أخذ
 منها . وكذلك لو خالعها بمال أخذه منها ثم انكشف أنه تزوج وهو محرم أو أنها أخته
 من الرضاة أو مثل ذلك مما لا يثبت نكاحه (قال) هذا كله لا شيء له فيه لأنه لم
 يرسل من يديه شيئاً بما أخذ ألا ترى أنه لم يكن يقدر على أن يثبت معها على حال
 ﴿ قلت ﴾ فلو انكشف أن بها جنونا أو جذاماً أو برصاً (قال) هذا إن شاء أن
 يقيم على النكاح أقام فإذا كان أن شاء أن يقيم على النكاح أقام كان خلعه ماضياً ألا
 ترى أنه ترك به من المقام على أنها زوجته ما لو شاء أقام عليه ألا ترى أنه إذا تركها
 بغير الخلع لما غرته كان فسخاً بطلاق ﴿ قلت ﴾ فلو انكشف أن بالزوج جنونا أو
 جذاماً أو برصاً (قال) لا يكون له من الخلع شيء ﴿ قلت ﴾ من أين وهو فسخ بالطلاق
 (قال) ألا ترى أنها أعطته شيئاً على خروجها من يديه ولها أن تخرج من يده بغير شيء
 أو لا ترى أنه لم يرسل من يديه شيئاً بما أخذ إلا وهي أملاك منه بما في يديه ﴿ قلت ﴾
 أرأيت لو أن رجلاً قالت له امرأته قد كنت طلقنتي أمس على ألف درهم وقد
 كنت قبلت ذلك وقال الزوج قد كنت طلقنتك أمس على ألف درهم ولم تقبلي

(قال) القول قول المرأة لان مالكا قال في رجل ملك امرأته مخليا في بيته وذلك بالمدينة فخرج الرجل عنها ثم أتى ليدخل عليها فأغلقت الباب دونه وقالت قد ملكتنى وقد اخترت نفسى وقال الزوج ملكتك ولم تخارى فاختلف فيها بالمدينة فسأل الرجل مالكا عن ذلك فقال أرى القول قولها لانك قد أقررت بالتمليك وأنت تزعم أنها لم تقض فأرى القول قولها ﴿ قلت ﴾ انما جعل مالك القول قولها لانه كان يرى أن لها أن تقضى وان تفرقا من مجلسهما (قال) لا ليس لهذا قال وقد أفتى مالك هذا الرجل بما أخبرتك من فتياه قبل أن يقول في التمليك بقوله الآخر وانما أفتاه مالك وهو يقول في التمليك بقوله الاول اذ كان يقول ان لها أن تقضى ما دامت في مجلسها (قال) وانما رجع الى هذا القول أن لها أن تقضى وان قامت من مجلسها في آخر عام فارقناه وكان قوله قبل ذلك اذا تفرقا فلا قضاء لها اذا كان قد أمكنها القضاء في ذلك قبل قيام زوجها ﴿ قلت ﴾ أرايت اذا تصادقا في الخلع واختلعا في الجعل الذى كان به الخلع فقالت المرأة خالعتى بهذه الجارية وقال الزوج بل خالعتك بهذه الدار وهذه الجارية وهذا العبد (قال) في قول مالك الخلع جائز ولا يكون للزوج الا ما أقرت به المرأة من ذلك ويحلف الا أن يكون له بينة على ما ادعى من ذلك لان مالكا قال في رجل صالحته امرأته فيما بينه وبينها ووجب ذلك بينهما على شيء أعطته ثم انه خرج ليأتى بالشهود ليشهد فيما بينهما فجحدت المرأة الصلح وأن تكون أعطته على ذلك شيئا قال مالك تحلف المرأة ويثبت الخلع على الزوج ولا يكون له من المال الذى ادعى شيئا ويفرق بينهما لانه قد أقر بفراقها ﴿ قلت ﴾ فلو أن رجلا ادعى أنه خالع امرأته على ألف درهم والمرأة تنكر الخلع وأقام الزوج شاهداً واحداً أنه خالها على ألف درهم أيحلف مع شاهده ويستحق هذه الالف (قال) قول مالك أن ذلك له

﴿ خلع الاب على ابنته وابنته ﴾

﴿ قلت ﴾ ما حجة مالك حين قال يجوز خلع الأب والوصى على الصبي ويكون ذلك تطليقة (قال) يجوز مالك ذلك من وجه النظر للصبي ألا ترى أن انكاحهما إياه

عليه جائز فكذلك خلعهما عليه ﴿ قال سحنون ﴾ قال عبد الرحمن وغيره عن مالك وبعضهم يزيد على بعض في اللفظ والمعنى واحد وأنه ممن لو طلق لم يحجز طلاقه فلما لم يحجز طلاقه كان النظر في ذلك بيد غيره وإنما أدخل جواز طلاق الأب والوصي بالخلع على الصبي حتى صاراً عليه مطلقين وهو لا يقع على الصبي ^(٢) أنه يكون ممن يكره لشيء ولا يجب له ما رأى له الأب أو الوصي من الحظ في أخذ المال له كما يعتقدان عليه وهو ممن لم يرغب ولم يكره لما يريان له فيه من الحظ من النكاح في المال من المرأة الموسرة والذي له في نكاحها من الرغبة فينكحها وهو كاره لما دخل ذلك من سبب المال فكذلك يطلقان عليه بالمال وسببه ﴿ قلت ﴾ فإن كبر اليتيم واحتلم وهو سفیه أو كان عبداً بالغاً زوجه سيده بنير أمره وذلك جائز عليه أو بلغ الابن المزوج وهو صغير بلغ الحلم وهو سفیه أو زوج الوصي اليتيم وهو بالغ سفیه بأمره (قال) ان كان بالغاً كان عبداً أو يتيماً أو ابناً يائي الطلاق ويكرهه ويكون ممن لو طلق ووليه أو سيده أو أبوه كاره يمضي طلاقه ويلزمه فعله فيه لم يكن للسيد في العبد ولا للأب في الابن ولا للولي في اليتيم أن يخالف عنه لأن الخلع لا يكون إلا بطلاق وهو ليس إليه الطلاق ﴿ ابن وهب ﴾ وقد قال مالك في الرجل يزوج يتيمة وهو في حجره فانه يجوز له أن يبارئ عليه ما لم يبلغ الحلم ان رأى أن ذلك خير له لان الوصي ينظر لتيمة ويجوز أمره عليه وإنما ذلك ضيعة لليتيم ونظر له ﴿ قال سحنون ﴾ ألا ترى أن مالكا لما صار الطلاق بيد اليتيم لم يحجز صاحبه عنه كما أن الطلاق بيد العبد ليس بيد السيد وان كان قد كان للسيد جائزاً أن يزوجه بلا مؤامرة فكل من ليس بيده طلاق فنظر وليه له نظر ويجوز فعله عليه لما يرى له من العبطة في المال ﴿ قلت ﴾ فعبد الصغير من يزوجه (قال) ليس له اذن له أن يزوجه فاذا زوجه لم يكن له أن يطلق عليه الا بشيء يأخذه ألا ترى أن مالكا قال لا يجوز للأب أن يطلق على ابنه الصغير وإنما يجوز له أن يصالح عنه ويكون تطليقة بآئنة وإنما لم يحجز طلاقه لانه ليس موضع نظره في أخذ شيء وقد يزوج الابن بالتفويض فلا يكون عليه شيء وإنما

يدخل الطلاق بالمعنى الذى دخل منه النكاح للقبطة فيما يصير اليه ويصير له ﴿قلت﴾ لابن القاسم أيجوز الأب أن يخالع على ابنته الصغيرة فى قول مالك (قال) قال مالك ذلك جائز ولا يجوز لأحد أن يزوج صبيته صغيرة أو يخلعها من زوجها إلا الأب وحده فأما الوصى فلا يجوز له أن يخلعها من زوجها ولا يجوز له أن ينكحها إذا كانت صغيرة فإن بلغت فأنكحها الوصى من رجل فذلك جائز (قال مالك) والوصى أولى بانكاحها إذا هي بلغت من الأولياء إذا رضيت وليس له أن يجبرها على النكاح كما يجبرها الأب وليس لأحد من الأولياء أن يجبرها على النكاح إلا الأب وحده إذا كانت بكراً (قال مالك) وفرق ما بين مبارأة الوصى عن يتيمة ویتيمته أن الوصى يزوج يتيمة ولا يستأمره ولا يزوج يتيمة إلا بأذنها فكذلك يبارئ عن يتيمة ولا يبارئ عن يتيمة إلا برضاها ﴿قلت﴾ أرأيت أن خالعها الأب وهي صبية صغيرة على أن يتولى زوجها مهرها كله أ يكون ذلك جائزاً على الصبية فى قول مالك قال نعم (وقال ابن القاسم) قال مالك إذا زوج الرجل ابنته وهي ثيب من رجل فخلعها الأب من زوجها على أن ضمن الصداق للزوج وذلك بعد البناء فلم ترض البنت أن تتبع الأب (قال) مالك لها أن تتبع الزوج وتأخذ صداقها من الزوج ويكون ذلك للزوج على الأب ديناً يأخذه من الأب (قال مالك) وكذلك الأخ فى هذا هو بمنزلة الأب ﴿قلت﴾ لابن القاسم وكذلك الأجنبية قال نعم ﴿ابن وهب﴾ عن يونس أنه سأل ربيعة عن ابنة الرجل تكون عذراء أو ثيباً يبارئ أبوها عنها وهي كارهة (قال) أما أن تكون فى حجر أبيها فتم وأما هي تكون ثيباً فلا (قال أبو الزناد) ان كانت بكراً فى حجر أبيها فأمره فيها جائز يأخذ لها ويعطى عنها وقاله يحيى بن سعيد وعطاء بن أبى رباح قال يحيى بن سعيد ولا يجوز أمر الأخ على أخته البكر إلا برضاها قال يحيى وتلك السنة ﴿ابن وهب﴾ عن مخزومة بن بكير عن أبيه عن ابن قسيط وعبد الله بن أبى سلمة وعمرو بن شعيب بنحو ذلك

—❦❦❦❦❦❦—

❦ في خلع الامة وأم الولد والمكاتبه ❦

❦ قلت ❦ أرأيت ان اختلعت الامة من زوجها على مال (قال) قال مالك الخلع جائز والمال مردود اذا لم يرض السيد ❦ قلت ❦ أرأيت ان أعتقت الامة بعد ذلك هل يلزمها ذلك المال (قال) لا يلزمها شيء من ذلك ❦ قلت ❦ أرأيت أم الولد اذا اختلعت من زوجها بمال من غير اذن سيدها أيجوز ذلك في قول مالك (قال ابن القاسم) لا يجوز ذلك وهي عندى بمنزلة الامة التي قال مالك فيها انه لا يجوز خلعها اذا رد ذلك سيدها لا يجوز ذلك (قال) وقال مالك وأكره أن ينكح الرجل أم ولده (قال مالك) وسمعت ربيعة يقول ذلك ❦ قلت ❦ أرأيت ان أنكحها وهو جاهل أيفسخ نكاحه (قال) لم أوقف مالكا على هذا الحد قال ابن القاسم ولا أرى أن يفسخ نكاحهما الا أن يكون من ذلك أمرين ضرره بها فأرى أن يفسخ ❦ قلت ❦ أرأيت المكاتبه اذا أذن لها سيدها أن تختلع من زوجها بمال تعطيه إياه أيجوز هذا أو أذن لها أن تصدق بشيء من مالها أيجوز هذا (قال) قول مالك أنه جائز اذا أذن لها (وقال) ربيعة تختلع الحرة من العبد ولا تختلع الامة من العبد الا باذن أهلها ❦ ابن وهب ❦ عن معاوية بن صالح أنه سمع يحيى بن سعيد يقول اذا اقتدت الامة من زوجها بغير اذن سيدها رد الفداء ومضى الصلح .

❦ في خلع المريضة ❦

❦ قلت ❦ أرأيت ان اختلعت منه في مرضه فمات من مرضه ذلك أثره أم لا في قول مالك (قال) قال مالك نعم ترثه ❦ قلت ❦ وكذلك ان جعل أمرها بيدها أو خيرها فطلقت نفسها وهو مريض أثره في قول مالك (قال) قال مالك نعم ترثه ❦ قلت ❦ ولم وهو لم يفر منها انما جعل ذلك اليها فقترت بنفسها (قال) قال مالك كل طلاق وقع في المرض فاليراث للمرأة اذا مات من ذلك المرض وبسببه كان ذلك لها ❦ قلت ❦ أرأيت ان اختلعت المريضة من زوجها في مرضها بجميع مالها

أيجوز هذا في قول مالك أم لا (قال) قال مالك لا يجوز ذلك ﴿ قلت ﴾ فهل يرثها (قال مالك) لا يرثها ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وأنا أرى أن كان صالحها على أكثر من ميراثه منها أن ذلك غير جائز وإن صالحها على مثل ميراثه منها أو أقل من ميراثه منها فذلك جائز ﴿ قلت ﴾ ولا يتوارثان قال لا ﴿ قلت ﴾ أرأيت أن اختلعت المرأة بمالها من زوجها والزوج مريض أيجوز ذلك في قول مالك أم لا (قال) نعم ذلك جائز ولها الميراث إن ماتت ولا ميراث له منها إن ماتت هي ﴿ قلت ﴾ لم قال لأن من طلق امرأته في مرضه فهو فارق فإن ماتت المرأة لم يرثها الزوج وإن مات الزوج ورثته المرأة فلذلك كان هذا في الصلح وما اختلعت به منه فهو له وهو مال من ماله لا يرجع بشيء ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس أنه سأل ربيعة عن المرأة هل يجوز لها أن تحتلع من زوجها وهي مريضة (قال) لا يجوز خلعا لو جاز ذلك لم تزل امرأة توصى لزوجها حين تستيقن بالموت (قال ابن نافع) أرى أن الطلاق يمضي عليه ولا يجوز له من ذلك إلا قدر ميراثه مثل ما فسر ابن القاسم (قال ابن نافع) قال مالك ويكون المال موقوفا حتى تصح أو تموت ﴿ قلت ﴾ أرأيت أن جعل أمرها بيدها في مرضه فاختارت نفسها فماتت أيرثها في قول مالك (قال) قال مالك لا يرثها ﴿ قلت ﴾ فإن مات هو أثره (قال) قال مالك ترثه (قال) مالك وكل طلاق كان في المرض بأي وجه ما كان فإن الزوج لا يرث في امرأته إن ماتت وهي ترثه إن ماتت قال مالك لأن الطلاق جاء من قبله ﴿ قلت ﴾ فإذا خالعا برضاها لم جعل لها مالك الميراث أو إذا جعل أمرها بيدها فاختارت نفسها لم جعل لها مالك الميراث (قال) لأن مالكا قال إذا كان السبب من قبل الزوج فلها الميراث

ما جاء في الصلح

﴿ قلت ﴾ أرأيت أن صالحها على أن أخرت الزوج بدين لها عليه إلى أجل من الآجال (قال) قال مالك الخلع جائز ولها أن تأخذه بالمال حالا ولا تؤخره إلى الأجل الذي أخرته إليه عند الصلح ﴿ قلت ﴾ أرأيت أن صالحها على ثمر لم يبد صلحه

(قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً الا ما أخبرتك من السلف والذي ذكرت لك أن مالكا قال كل صفقة وقعت بصلح حرام فالخلع جائز ويرد الحرام فأرى اذا أعطته ثمراً قبل أن يبدو صلاحه على أن خلعتها فالخلع جائز والتمر للزوج (قال ابن القاسم) وقد بلغني أن مالكا أجازة ان صالحها بئر لم يبد صلاحه أو بعد آبق أو بجنين في بطن أمه فأجازة مالك وجعل له الجنين يأخذه بعد الوضع والآبق يبيعه والثرمة يأخذها وأنا أراه جائزاً (قال ابن القاسم) ولا يكون للزوج على المرأة اذا رد اليها مالها الذي آخرته على الزوج حين صالحته أو أسلفته الى أجل على أن صالحها فرد ذلك عليها مكانه ولم يترك الى أجله (قال ابن القاسم) ولا يكون للزوج عليها صداق مثلها ولا غير ذلك (قال ابن القاسم) فكذلك عندي أنه لا يكون للزوج على المرأة صداق مثلها في شيء من ذلك مما لا يجوز في الصلح مما يرد على المرأة ويمضي عليها الخلع

• مصالحة الاب عن ابنته الصغيرة •

• قلت • أرايت الصبي أيجوز عليه طلاق الاب (قال) قال مالك لا يجوز عليه طلاق الاب ويجوز صلح الاب عنه ويكون تطليقة (قال مالك) وكذلك الوصي اذا زوج يتما عنده صغيراً جاز نكاحه ويجوز أن يصالح امرأته عليه ويكون هذا الصلح من الاب والوصي تطليقة على الصبي وان طلق الوصي امرأة يتيمه لم يحجز • قلت • أيجوز أن ينكح الصبي أو يطلق عليه أحد من الاولياء سوى الاب (قال) لم يقل لي مالك انه يجوز على الصبي في النكاح والصلح عنه الا الاب أو الوصي (قال ابن القاسم) وأنا أرى ان كان هذا اليتيم لا وصي له فجعل له القاضي خليفة يقوم عليه بأمره فزوجه أو صالح عنه أرى أن يجوز ذلك كما يجوز لوصي الاب • قلت • فان كان الاب هو الذي زوج الابن فمات وابنه صغير ثم صالح عنه الوصي امرأة الصبي أيجوز هذا الصلح على الصبي ويكون تطليقة قال نعم • قلت • وقول مالك ان الاب اذا صالح عن الصبي امرأة الصبي أو الوصي فذلك تطليقة ثابتة على

الصبي ان كبر بعد اليوم فتزوجها أو تزوجها وهو صغير ثم كبر فطلقها تطلقتين لم تحل له حتى تنكح زوجا غيره قال نعم ﴿قلت﴾ أرأيت ان زوجها أبوها ولم تحض ومثلها يجمع فجامعها الزوج ثم صالح الأب الزوج على أن يرد صداقها للزوج أيكون ذلك جائزا على الجارية أم لا في قول مالك (قال) سمعت مالكا يقول في البنت الصغيرة التي لم تحض وقد دخل بها ان لا ينها أن يزوجها كما يزوج ابنته البكر فسئلتك في الأب اذا صالح عنها زوجها ولم تحض وهي بنت صغيرة بعد ان ذلك جائز عليها وان كانت قد جو معت لانه يجوز له أن ينكحها ويجوز اذنه عليها فكذلك مسئلتك أرى أن يجوز صاحبه عليها

﴿في اتباع الصلح بالطلاق﴾

﴿قلت﴾ أرأيت اذا صالحها ثم طلقها في مجاسه من بعد الصلح أيقع الطلاق عليها أم لا في قول مالك (قال) قال مالك ان كان الطلاق مع إيقاع الصلح فذلك لازم للزوج وان كان انقطع الكلام الذي كان به الصلح ثم طلق بعد ذلك لم يلزمه ﴿قلت﴾ وكذلك ان صالحها ثم ظاهر منها في عدتها أو آلى منها (قال) يلزمه ذلك في الإيلاء ولا يلزمه في الظهار الا أن يقول ان تزوجتك فأنت على كظهر أمي فهذا يلزمه عند مالك ان تزوجها الظهار وان كان كلام قبل ذلك يستدل به على أنه أراد ان تزوجها فهو مظاهرها فانه يكون مظاهرا ان تزوجها لان مالكا قال في رجل له امرأتان صالح احدهما فقالت له اثنائية انك ستراجع فلانة قال هي طالق أبدا فردده مالك مرارا وقال له ما نويت قال له الرجل لم يكن لي نية وانما خرجت مني مسجلة (قال) أرى ان تزوجتها أنها طالق منك مرة واحدة وتكون خاطبا من الخطاب لان مالكا جعله حين كان جوابا لكلام امرأته على أنه ان تزوجها فهي طالق فكذلك ما أخبرتك من الظهار اذا كان قبله كلام يدل على أنه أراد ذلك بمنزلة ما ذكرت لك في مسألة الرجل ﴿قلت﴾ أرأيت الرجل اذا قال لامرأته اذا دخلت الدار فأنت طالق فصالحها ثم دخلت الدار بعد الصلح مكانها أيقع الطلاق عليها أم لا (قال) اذا وقع الصلح ثم دخلت بعد ذلك فلا يقع الطلاق بدخولها ذلك ﴿قلت﴾ أرأيت ان قال

ان لم أقض فلانا حقه الى يوم كذا وكذا فامرأته طالق فلما جاء ذلك الوقت وخاف أن يقع عليه الطلاق دعاها الى أن تصالحه فراراً من أن يقع عليه الطلاق فصالحته لذلك وهو يريد رجعتها بعد مضي ذلك الوقت أيجوز له هذا الصالح ولا يكون حاشاً ان لم يقض فلانا حقه (قال) نعم لا يكون حاشاً وبئس ما صنع كذلك قال مالك ﴿قلت﴾ لم يكون بئس ما صنع من فرث من الخنث (قال) سمعت مالكا يقول بئس ما صنع قال مالك ولا يجزني أن يفعل ذلك قال فان فعل لم أره حاشاً لانه مضي الوقت وايسر له بامرأة ﴿قلت﴾ أرأيت ان تزوجها بعد ما مضي الوقت ولم يقض فلانا حقه أيقع عليه الطلاق ويحنث أم لا (قال) لا يكون عليه شيء ولا يقع عليه الطلاق

جامع الصالح

﴿قلت﴾ أرأيت ان صالحها على طعام أو دراهم أو عرض من العروض موصوف الى أجل من الآجال أيجوز ذلك في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ ويجوز أن يأخذ منها رهناً بذلك أو كفيلاً قال نعم ﴿قلت﴾ ويجوز أن يبيع الطعام قبل أن يقبضه (قال) أكره ذلك لانه عندي محل البيوع ولا يصلح ذلك حتى يقبض الطعام وانما هذا كله في هذه الاشياء محل البيوع ﴿قلت﴾ أرأيت ان اصطاعاً على دين فباعه منها بعرض من العروض الى أجل من الآجال أيجوز ذلك في قول مالك (قال) لا يجوز ذلك لان هذا دين بدين فلا يجوز وهذا والبيع سواء ويرجع فيكون له الدين ﴿قلت﴾ أرأيت اذا صالحها على أن أعطته عبداً بعينه فأعطته ذلك العبد الى أجل من الآجال أيجوز ذلك في قول مالك (قال) قال مالك اذا صالحها على دين له الى أجل على أن عجلت له ذلك الدين قبل محل الاجل قال مالك فالدين الى أجله والخلع جائز وكذلك العبد الذي صالحها عليه الى أجل من الآجال على أن لا تدفع اليه العبد الا الى أجل من الآجال فهو حال والخلع جائز والاجل فيه باطل لان مالكا قال في كل صفقة وقعت بالصلح فيها حلال وحرام ان الخلع جائز والحلال

منها يثبت والحرام باطل والشرط في مسئلتك في تأخير العبد لا يصلح والصلح على العبد جائز فطرحنا من هذا ما لا يصلح وجوزنا منه ما يصلح ﴿قلت﴾ أ رأيت ان صالحتها على عرض موصوف الى أجل من الآجال أ يصلح له أن يبيعه منها بدين الى أجل (قال) لا يجوز ذلك في قول مالك لان هذا مثل البيوع وهذا يصير دينا بدين

﴿ في حضنة الام ﴾

﴿قلت﴾ كم يترك الغلام في حضنة الام في قول مالك (قال) قال مالك حتى يحتمل ثم يذهب الغلام حيث شاء ﴿قلت﴾ فان احتاج الاب الى الادب أن يؤدب ابنه (قال) قال مالك يؤدبه بالنهار ويبعثه الى الكتاب وينقلب الى أمه بالليل في حضنتها ويؤدبه عند أمه ويتعاهده عند أمه ولا يفرق بينه وبينها الا أن تزوج (قال) قلت لمالك فان تزوجت وهو صغير يرضع أو فوق ذلك فأخذه أبوه أو أولياؤه ثم مات عنها زوجها أو طلقها أيرد الى أمه (قال) لا ثم قال لي مالك أ رأيت ان تزوجت ثاية أيؤخذ منها ثم ان طلقها زوجها أيرد اليها أيضا ثاية ليس هذا بشيء اذا أسلمته مرة فلا حق لها فيه (قال) فقيل للمالك متى يؤخذ من أمه أحين عقد نكاحها أو حين يدخل بها زوجها (قال) بل حين يدخل بها زوجها ولا يؤخذ الولد منها قبل ذلك ﴿قلت﴾ والجارية حتى متى تكون الام أولى بها اذا فارقتها زوجها أو مات عنها (قال) قال مالك حتى تبلغ مبلغ النكاح ويخاف عليها فاذا بلغت مبلغ النكاح وخيف عليها نظر فأن كانت أمها في حرز ومنعة وتحصين كانت أحق بها أبداً حتى تنكح وان بلغت ابنتها ثلاثين سنة أو أربعين سنة ما دامت بكرًا فأما أحق بها مالم تنكح الام أو يخف موضعها فان خيف على البنت في موضع الام ولم تكن الام في تحصين ولا منعة أو تكون الام لها ليست برضية في حالها ضم الجارية أبوها اليه أو أولياؤها اذا كان في الموضع الذي تضم اليه كفاية وحرز ﴿قال﴾ وقال مالك رب رجل شرير سكير يترك ابنته ويذهب لشر ما ويدخل عليها الرجال فهذا

لا يضم اليه شيء أيضاً (قال ابن القاسم) فأرى أن ينظر السلطان لهذه ﴿قلت﴾ حتى متى ترك الجارية والغلام عند الجدة والخالة (قال) ترك الجارية والغلام عند الجدة والخالة الى حد ما يتركون عند الام وقد وصفت لك ذلك اذا كانا في كفاية وحرز ولم يخف عليهما ﴿قلت﴾ فهل ذكر مالك الكفاية (قال) نعم قال اذا كانوا ليسوا في ثقة ولا كفاية فلا تطل الجدة الولد ولا الوالد اذا كانوا ليسوا بأمومنين ولا يأخذ الولد الامن قبله الكفاية لهم قرب جدة لا تؤمن على الولد ورب والد يكون سفيهاً سكيراً يخرج من بيته ويدع ولده ﴿قلت﴾ وانما الكفاية التي قال مالك انما هو مثل ما وصفت لي (قال) نعم قال مالك ولا ينبغي أن يضر بالولد وينبغي أن ينظر للولد في ذلك بالذي هو أكفاً وأحرز ﴿قلت﴾ أرايت ان طلقها زوجها فتزوجت المرأة وله منها أولاد صغار وجدهم لامهم في بعض البلدان وجدهم لا ييهم مع الصبيان في مصر واحد أو عمتهم أو خالتهم معهم في مصر واحد أي يكون لهؤلاء الحضور حق في الصبيان وجدهم لامهم التي هي أحق بالصبيان ساكنة في غير بلد الاب (قال) الذي سمعت من قول مالك وبلغني أن الجدة أم الام أو الخالة أولى من الجدة للاب والجدة للاب أولى من الاخت والاخت أولى من العمة والعمة أولى من بعد هؤلاء من غيرها . فأما الجدة أم الام فاذا كانت بغير بلد الاب التي هو بها فالخالة أولاها والاب أولى من الاخت والعمة والجدة والخالة أولى من الاب والذي سألت عنه اذا كانت الجدة للام في غير بلاد الاب وتزوجت الام والخالة بحضرة الصبيان فالحق للخالة في الصبيان لان الجدة اذا كانت غائبة فلا حق لها في الصبيان لانها ليست مع الاب في مصر واحد واذا لم تكن الجدة مع الاب في مصر واحد فهي بمنزلة الميتة فالحق للخالة لانها بعد الجدة ﴿قلت﴾ أرايت ان طلقها فتزوجت وله منها أولاد صغار وقد مات الاب ولهم جدة لا ييهم أو عمة أو خالة أو أخت من أولى بالصبيان هؤلاء الذين ذكرت أم الاولياء الجد والعم وابن العم والعصبة وما أشبههم في قول مالك (قال) الذي سمعت من قول مالك أن

الجدة والعمة والاخت اذا كن في كفاية كن أحق من الاولياء والجدة أولى من
 الاخت والاخت أولى من العمة والعمة أولى من الاولياء اذا كانوا يأخذونهم الى
 كفاية والى حصاة ﴿قلت﴾ رأيت ان طلقها والولد صغار فكانوا في حجر الام
 فأراد الاب أن يرتحل الى بعض البلدان فأراد أن يأخذ أولاده ويخرجهم معه وانما
 كان تزوج المرأة في الموضع الذي طلقها فيه وهما جميعا من أهل تلك البلدة التي تزوجها
 فيها وطلقها فيها (قال) قال مالك للاب أن يخرج ولده معه اذا ارتحل الى أى بلد
 ارتحل اليه اذا أراد السكنى (قال مالك) وكذلك الاولياء هم في أوليائهم بمنزلة الاب
 لهم أن يرتحلوا بالصبيان حينما ارتحلوا تزوجت الام أو لم تزوج اذا كانت رحلة الاب
 والاولياء رحلة نفلة وكان الولد مع الاولياء أو مع الوالد في كفاية ويقال للأم ان
 شئت فابتنى ولدك وان أيت فانت أعلم (قال مالك) وان كان انما يسافر يذهب
 ويحيى فليس لهذا أن يخرجهم معه عن أمهم لانه لم ينتقل (قال مالك) وليس للام
 أن تنقلهم عن الموضع الذي فيه والدهم أو أولياؤهم الا أن يكون ذلك الى الموضع
 القريب البريد ونحوه حيث يبلغ الاب والاولياء خبرهم ﴿قلت﴾ وتقيم في ذلك
 الموضع الذي خرجت اليه اذا كان بينها وبين الاب البريد ونحوه قال نعم ﴿قلت﴾
 حتى متى تكون الام أولى بولدها اذا فارقها زوجها (قال) أما الجوارى في قول مالك
 فحتى ينكحن ويدخل بهن أزواجهن وان حضن فالام أحق. وأما الغلمان فهي أحق
 بهم حتى يحتلموا قال مالك فاذا بلغوا الادب أدبهم عند أمهم ﴿قلت﴾ رأيت الام
 اذا طلقت ومعهما صبيان صغار فتزوجت من أحق بولدها الجدة أم الاب (قال) قال
 مالك الجدة أم الام أولى من الاب ﴿قلت﴾ فان لم تكن أم الام وكانت أم أب
 (قال) فهي أولى من الاب ان لم تكن خالة ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم
 ﴿قلت﴾ فأم أم الام جدة الأم أولى بالصبية من الاب اذا لم يكن فيما بينها وبين
 الصبية أم أقعد بالصبية منها قال نعم ﴿قلت﴾ فمن أولى بهؤلاء الصبيان اذا تزوجت
 الام أو ماتت أبوهم أولى أو أختهم لا يهيم وأمهم (قال) أبوهم ﴿قلت﴾ وهذا قول

مالك (قال) نعم هو قوله ﴿قلت﴾ فن أولى بهؤلاء الصبيان الاب أم الخالة (قال) قال مالك الخالة أولى بهم من الاب اذا كانوا عندها في كفاية ﴿قلت﴾ فما معنى الكفاية (قال) أن يكونوا في حرز وكفاية ﴿قلت﴾ والنفقة على الاب (قال) نعم النفقة على الاب عند مالك ﴿قلت﴾ فن أولى الاب أم العمة في قول مالك (قال) الاب قال وليس بعد الجدة للام والخالة والجدة للاب أحد أحق من الاب ﴿قلت﴾ فن أولى العصبة أم الجدة للاب (قال) الذي سمعت من مالك أن الجدة أم الاب أولى من العصبة وأرى أن الاخت والعمة وبنت الاخ أولى من العصبة ﴿قلت﴾ ويجعل الجد والم والاخ وابن الاخ مع هؤلاء النساء مع الاخت والعمة وابنة الاخ بمنزلة العصبة أم لا (قال) نعم ينزلون مع من ذكرت من النساء بمنزلة العصبة ﴿قلت﴾ تحفظه عن مالك (قال) لا أقوم على حفظه ﴿قلت﴾ أرايت ان يطلقها زوجها وهو مسلم وهي نصرانية أو يهودية ومعها ولد صغير من أحق بولدها (قال) هي أحق بولدها وهي كالمسلمة في ولدها الا أن يخاف عليها ان بلغت منهم جارية الا أن يكونوا في حرز ﴿قلت﴾ هذه تسقيهم الحمر وتغذيهم بلحوم الخنازير فلم جعلتها في ولدها بمنزلة المسلمة (قال) قد كانت عنده قبل أن يفارقها وهي تغذيهم ان أحبت بلحوم الخنازير وبالجمور ولكن ان أرادت أن تفعل ذلك منعت من ذلك ولا ينزع الولد منها وان خافوا أن تفعل ضمت الى ناس من المسلمين لئلا تفعله ﴿قلت﴾ فان كانت مجوسية أسلم زوجها ومعها ولد صغير فأبت أن تسلم وفرقت بينهما من أحق بالولد (قال) الام أحق بالولد واليهودية والنصرانية والمجوسية في هذا سواء بمنزلة المسلمة ﴿قلت﴾ أرايت ان كانت أمهم أمة وقد أعتق الولد وزوجها حر فطلقها زوجها من أحق بالولد (قال) الام أحق به الا أن تباع فتظعن الى بلد غير بلد الاب فيكون الاب أحق أو يريد أبوه الانتقال من بلده الى بلد سواء فيكون أحق بولده وهذا قول مالك . والعبد في ولده بمنزلة الحر لا يفرق بين الولد وبين أمه كانت أمة أو حرة لان العبد ليس له مسكن ولا قرار وإنما يسافر به ويظعن ويبيع وهذا الذي سمعت ممن

أثقب به عن مالك أنه قاله ﴿قلت﴾ رأيت العصبة إذا تزوجت أمهم أيكون لهم أن يأخذوا منها الاولاد (قال) قال مالك إذا تزوجت الام فالاولياء أولى بالصبيان منها قال مالك وكذلك الوضي (قال) وقال مالك الاولياء هم العصبة (قال مالك) وهذا كله الذي يكون فيه بعضهم أحق بذلك من بعض إذا كان ذلك الى غير كفاية أو لم يكن مأمونا في حاله أو كان في موضع يخاف على الاولاد للعودة التي هو فيها مثل البنت قد بلغت تكون عند الام والجدة وتكون غير الثقة في نفسها أو تكون البنت معها في غير حرز ولا تحصين فالاولياء أولى بذلك إذا كانوا يكونون في كفاية وحرز وحصين والوالد كذلك ان كان غير مأمون فرب والد سفه يخرج النهار يكون في سفه يضيعها ويخاف عليها عنده ويدخل عليها الرجال يشربون فهذا لا يمكن منها ﴿قلت﴾ رأيت ان اجتمع النساء في هؤلاء الصبيان وقد تزوجت الام ولا جدة لهم من قبل الام أو لهم جدة من قبل الام لها زوج أجنبي من أحق هؤلاء الصبيان وقد اجتمعن الاخوات مختلفات والجندات مختلفات والعمات مختلفات وبنات الاخوة مختلفات من أولى هؤلاء الصبيان (قال ابن القاسم) أقعدهن بالام إذا كانت محرما من الصبيان فهي أولى بالصبيان بعد الجدة للام لان الجدة للام والدة وانما ينظر في هذا الى الاقعد فالاقعد بالام منهن إذا كانت محرما جعلها أولى بالصبيان ﴿قلت﴾ رأيت مولى النعمة أيكون من الاولياء إذا تزوجت الام (قال) هو من الاولياء لانه وارث والمولى عتاقة وابن الم عند مالك من الاولياء ﴿قلت﴾ رأيت من أسلم على يديه إذا تزوجت الام أيكون أولى بولد هذا الذي أسلم على يديه أم لا (قال) قال مالك ليس هو مولاه ولا ينبغي أن ينتسب اليه ﴿قلت﴾ وان والاه (قال) نعم وان والاه فلا يجوز ذلك ﴿قلت﴾ رأيت ان كان ولده من هذه المطلقة لا بد لهم من الخدمة لضعفهم عن أنفسهم ومثله يقوى على الخدمة أمجبرة على أن يخدمهم (قال) نعم عند مالك والخدمة بمنزلة النفقة إذا قوى على ذلك الاب أخذ به ﴿قلت﴾ وما حدث ما يفرق بين الامهات والاولاد في قول مالك في العييد (قال)

قال مالك لا يفرق بينهم حتى يشعروا الا أن يعجل ذلك بالصبي (قال) وذلك عندي حتى يستغنى الصبي عن أمه بأكله وحده وشربه ولبسه وقيامه وعوده ومنامه (قال) قال مالك اذا اتغر فقد استغنى عنها (قال) ووجه الاستغناء عن أمه اذا اتغر مالم يعجل ذلك به ﴿ قلت ﴾ أرأيت الاب والولد هل ينهى مالك عن التفرقة فيما بينهم كما ينهى عن التفرقة بين الام وولدها (قال) قال مالك لا بأس أن يفرق بين الاب وبين ولده وان كانوا صغاراً وانما ذلك في الامهات ﴿ قلت ﴾ فالجدة أم الام أو الجدة أم الاب أيفرق بينها وبينهم وهم صغار لم يشعروا (قال) قال لي مالك ذلك غير مرة وغير عام انه يفرق بين أم الام وبينهم وان كانوا صغاراً في التملك (قال مالك) وانما ذلك في الام وحدها ﴿ ابن وهب ﴾ عن يحيى بن أيوب عن المثني بن الصباح عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جاءته امرأة فقالت ان ابني هذا كان بطني له وعاء وحجري له حواء وثدي له سقاء فزعم أبوه أنه ينزعه فني فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم أنت أحق به مالم تنكحي (قال عمرو بن شعيب) وقضى أبو بكر الصديق في عاصم على عمر بن الخطاب ان أمه أحق به مالم تنكح ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن لهيعة وغير واحد من الانصار وغيرهم من أهل المدينة أن عمر بن الخطاب طلق امرأته الانصارية وله منها ابن يقال له عاصم فتزوجت بعد عمر يزيد بن مجمع الانصاري فولدت له عبد الرحمن ابن يزيد وكانت لها أم قبضت عاصماً اليها وهي جدته أم أمه وكان صغيراً فخاصمها عمر الى أبي بكر الصديق فقضى لجده أم أمه بحضاته لانه كان صغيراً ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن لهيعة عن محمد بن عبد الرحمن عن القاسم بن محمد بنحو ذلك وقالت الجدة اني حضنته وعندي خير له وأرفق به من امرأة غيري قال صدقت حضنتك خير له فقضى لها به فقال عمر بن الخطاب سمعت وأطعت ﴿ ابن وهب ﴾ عن مالك وعمرو ابن الحارث عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد بنحو ذلك الا أن مالكاً قال كان الغلام عند جدته بقباء (وأخبرني) من سمع عطاء الخراساني يذكر مثل ذلك

(وقال) أبو بكر ربحها وفراشها خير له منك حتى يكبر (ابن وهب) قال عمرو بن الحارث في الحديث وكان وصيفاً لليث **﴿قلت﴾** أن يحيى بن سعيد حدثه قال ان المرأة اذا طلقت أولى بالولد الذكرو والانتى مالم تتزوج فان خرج الوالد الى أرض سوى أرضه ليسكنها كان أولى بالولد وان كانوا صغاراً فان هو خرج غازياً أو تاجراً كانت الام أولى بولدها الا أن يكون غزاة انقطاع (قال يحيى) والولى بمنزلة الوالد **﴿قلت﴾** أرأيت أم الولد اذا اعتقت ولها أولاد صغار أهي في ولدها بمنزلة المرأة الحرة التي تطلق ولها أولاد صغار في قول مالك قال نعم **﴿قلت﴾** أرأيت اذا تزوجت الام فأخذتهم الجدة أو الخالة أتكون النفقة والكسوة والسكنى على الاب في قول مالك قال نعم **﴿قلت﴾** أرأيت ان لم يكن عند الاب ما ينفق عليهم (قال) فهم في قول مالك من فقراء المسلمين ولا يجبر أحد على نفقتهم الا الاب وحده اذا كان يقدر على ذلك **﴿قلت﴾** أرأيت الاب اذا كان معسراً والام موسرة أتجبر الام على نفقة ولدها وهم صغار في قول مالك (قال) لا تجبر على نفقة ولدها **﴿قلت﴾** أرأيت ان طلقها وأولادها صغار أيكون على الاب أجر الرضاع في قول مالك قال نعم

نفقة الوالد على ولده المالك لامره

﴿قلت﴾ أرأيت المرأة الثيب اذا طلقها زوجها أو مات عنها وهي لا تقدر على شيء وهي عديمة أتجبر الاب على نفقتها في قول مالك قال لا **﴿قلت﴾** أرأيت الزمنى والمجانين من ولده الذكور المحتلمين قد بلغوا وصاروا رجالاً هل يلزم الاب نفقتهم (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأرى أن يلزم ذلك الاب لان الولد انما أسقط عن الاب فيه النفقة حين احتلم وبلغ الكسب وقوى على ذلك ألا ترى أنه قبل الاحتلام انما ألزم الاب نفقته لضعفه وضعف عقله وضعف عمله فهؤلاء الذين ذكرت عندي أضعف من الصبيان ألا ترى أن من الصبيان من هو قبل الاحتلام قوي على الكسب الا أنه على كل حال على الاب نفقته مالم يحتلم الا أن يكون للصبي كسب

يستغني به عن الاب أو يكون له مال فينفق عليه من ماله فكذلك الزمنى والمجانين بمنزلة الصبيان في ذلك كله أو لا ترى أن النساء قد تحيض المرأة وتكبر وهي في بيت أبيها فنفقتها على الاب وهي في هذا الحال أقوى من هذا الزمن ومن هذا المجنون وإنما ألزم الاب نفقتها لحال ضعفها في ذلك فمن كان أشد منها ضعفاً فذلك أحرى أن يلزم الاب نفقته إذا كانت زمانته تلك قد منعت من أن يقوى على نفسه مثل المغلوب على عقله والأعمى والزمن والضعيف الذى لا حراك به **قلت** رأيت أن كانوا قد بلغوا أصحاباً ثم أزموا أو جنوا بعد ذلك وقد كانوا قد خرجوا من ولاية الاب (قال) لا شئ لها على الاب ولم أسمع من مالك فيه شيئاً وإنما قلته على البنت الثيب

في نفقة الولد على والديه وعيالهما

قلت رأيت الصبي الصغير إذا كان له مال وأبواه معسران أينفق عليهما من ماله هذا الابن في قول مالك (قال) قال مالك نم ينفق عليهما من مال الولد صغيراً كان أو كبيراً إذا كان له مال وأبواه معسران ذكراً كان أو أنثى متزوجة كانت البنت أو غير متزوجة **قلت** وكذلك ان لم تكن أمها تحت أبيها ولكنه تزوج غير أمها أينفق على أبيها وعلى امرأة أبيها من مالها قال نعم **قلت** رأيت أن كان الانثى أبيها حرائر أربع ليس فيهن أمها أينفق على أبيها وعلى نساءه من مالها (قال) إنما سمعت مالكا يقول ينفق على الاب من مال الولد ذكراً كان أو أنثى متزوجة كانت البنت أو غير متزوجة وينفق على أهل الاب من مال الولد أيضاً ولم أسأله عن أربع حرائر (قال ابن القاسم) ولا أرى أن ينفق على أربع حرائر ولا ثلاث ولا على أكثر من واحدة **قلت** رأيت أن كان والدى معسراً وأنا موسر ولوالدى أولاد صغار أينفق عليه وعلى اخوتي الصغار الذين في حجره من مالى وعلى كل جارية من ولد أبي في حجره بكر (قال) قال لى مالك ينفق على الاب من مال الولد وعلى امرأته (قال ابن القاسم) ولا أرى أن تلزمه النفقة على اخوته الا أن يشاء **قلت** مالك

فالمرأة يكون لها الزوج وهو معسر ولها ابن موسر أنلزم الابن النفقة على أمه وهو يقول لا أنفق عليها لان لها زوجا (قال مالك) ينفق عليها ولا حجة له في أن يقول انها تحت زوج ولا حجة له في أن قال فليفارقها هذا الزوج حتى أنفق أنا عليها ولها أن تقسم مع زوجها ويلزم ولدها نفقتها ﴿ قلت ﴾ فهل تلزم الولد النفقة على أبيه والنفقة على زوجة أبيه والنفقة على خادم امرأة أبيه في قول مالك (قال) تلزم الولد النفقة على خادم يكون لأبيه اذا كان الاب معسرا والولد موسرا لذلك فأرى خادم امرأته أيضا يلزم الولد نفقتها لان خادم امرأة أبيه تخدم الاب ولانه لو لم يكن لها خادم كانت الخدمة من النفقة التي تلزمه ﴿ قلت ﴾ وكل ما أنفق الوالدان من مال الولد فأيسر الوالدان بعد ذلك لم يكن ما أنفق من مال الولد ديناً عليهما في قول مالك (قال) نعم لا يكون ديناً عليهما ﴿ قلت ﴾ أرايت الولد هل يجبر على نفقة الوالدين اذا كان معسرا في قول مالك (قال) قال مالك لا يجبر والد على نفقة ولده ولا ولد على نفقة والدين اذا كانا معسرين ﴿ قلت ﴾ أرايت من كان له من الآباء خادم ومسكن أتفرض نفقته على الولد أم لا في قول مالك (قال) قال لي مالك يفرض على الولد نفقة أبيه وزوجته قال ابن القاسم وخادمه يدخل في نفقة أبيه فيكون ذلك على الولد فأما الدار فلم أسمع من مالك فيها شيئاً الا أني أرى ان كانت داراً ليس فيها فضل في قيمتها عن مسكن يغنيه يكون في ثمن هذه الدار ما يتباع به مسكننا يسكنه وفضله يعيش فيها رأيت أن يعطى نفقة ولا تباع لان مالكا قال لنا لو أن رجلاً كانت له دار ليس في ثمنها فضل عن اشتراء مسكن يغنيه أن لو باعها وابتاع غيرها أعطى من الزكاة فصاحب الدار في الزكاة أبعد من الزكاة من الوالد من مال الولد ﴿ قلت ﴾ أرايت الوالدين اذا كانا معسرين والولد غائب وله مال حاضر عرض أو فرض أنعديهما على ماله (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً وأرى أن يفرض لهما نفقتهما في ذلك ﴿ قلت ﴾ فان كانت الام عديمة لا شيء لها وللولد أموال قد تصدق بها عليهم أو وهبت لهم أيفرض للام نفقتها في مال الولد قال نعم ﴿ ابن وهب ﴾ عن

يونس بن يزيد أنه سأل ربيعة عن الولد هل يمون أبويه في عسره ويسره إذا اضطر إلى ذلك (قال) ليس عليه ضمان وهو رأى رآه المسلمون أن ينفق عليهما من ماله ﴿ابن وهب﴾ عن ابن لهيعة أن أبا بشر المدني قال كان يحيى بن سعيد إذا كان قاضياً فرض على رجل نفقة أيه إن شاء وأراد ﴿ابن وهب﴾ عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب أنه قال في غلام ورث من أمه مالا أو من أبيه قال ابن شهاب لا يصلح لايه ولا لامه أن يأكل من ماله ما استغنيا عنه إلا أن يحتاج الأب أو الأم فتضع يدها مع يده (قال ابن وهب) وقاله عطاء بن أبي رثاح ﴿ابن وهب﴾ عن ابن لهيعة عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله أنه قال لا يأخذ الابن ولا الابنة من مال أبويهما إلا بأذنهما (وقال) عطاء بن أبي رباح مثله

﴿في نفقة المسلم على ولده الكافر﴾

﴿قلت﴾ أرأيت إن أسلم الابوان وفي حجرهما جوار وأولاد لهما قد حضن واخترن الكفر على الاسلام أيجبر الأب على نفقتهم أم لا قال نعم ﴿قلت﴾ ويجبر الكافر على نفقة المسلم والمسلم على نفقة الكافر (قال) إذا كانوا أباً وأولاداً فانا نجبرهم ﴿قلت﴾ أتحمظه عن مالك (قال) بلغني عن مالك ولم أسمع أنه سئل عن الأب الكافر يكون محتاجاً أو الأم ولها بنون مسلمون هل ينزّم الولد نفقة الابوين وهما كافران قال مالك نعم

﴿نفقة الوالد على ولده الاصاغر وليست الأم عنده﴾

﴿قلت﴾ أرأيت نفقة الأب على ولده الاصاغر أيجبر الأب على أن يدفع ذلك إلى أمهم (قال) لم أسمع مالكا يحسد في هذا حداً إلا أن المرأة إذا كان معها ولدها أعطيت نفقة ولدها إذا كانت مطلقة مصلحة فولدها عندها وتأخذ نفقتهم ﴿قلت﴾ أرأيت إن دعاها إلى أن تتحول معه من بلد إلى بلد وهي عنده غير مطلقة ومن موضع إلى موضع فأبت أن تكون لها عليه النفقة في قول مالك (قال) نعم هو قوله وتخرج معه

﴿ قلت ﴾ فان كان لها عليه مهر فقالت لا أتبعك حتى تعطني مهرى (قال مالك)
ان كان دخل بها خرج بها على ما أحببت أو كرهت وتبعه بمهرها ديناً وليس لها أن
تتمتع منه من الخروج من أجل دينها

﴿ ما جاء فيمن تلزم النفقة ﴾

﴿ قلت ﴾ من تلزمني نفقته في قول مالك (قال) الولد ولد الصلب ذنية تلزمه نفقتهم
في الذكور حتى يحتلموا فاذا احتلموا لم تلزمه نفقتهم والنساء حتى يتزوجن ويدخل
بهن أزواجهن فاذا دخل بالبنت زوجها فلا نفقة لها عليه فان طلقها بعد البناء بها أو
مات عنها فلا نفقة لها على أبيها ﴿ قلت ﴾ فان طلقها قبل البناء (فقال) هي على نفقتها
ألا ترى أن النفقة واجبة على الأب حتى يدخل بها لان نكاحها في يد الأب ما لم
يدخل بها زوجها ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس بن يزيد أنه سأل ربيعة عن الوالد هل
يضمن مؤنة ولده والى متى يضمنهم (قال) يضمن ابنه حتى يحتلم وابنته حتى تنكح
﴿ قلت ﴾ فولد الولد (فقال) لا نفقة لهم على جدهم وكذلك لا تلزمهم النفقة على
جدهم ولا يلزم المرأة النفقة على ولدها وتلزم النفقة على أبايها وان كانت ذات زوج
وان كره ذلك زوجها كذلك قال مالك (قال) والزوج تلزمه نفقة امرأته وخادم
واحدة لامرأته ولا يلزمه من نفقة خدامها أكثر من خادم واحدة ولا يلزمه نفقة
أخ ولا أخت ولا ذي قرابة ولا ذي رحم محرم منه (قال) قال مالك وعلى الوارث
مثل ذلك أن لا يضار ﴿ قلت ﴾ أرايت الجارية التي لا بد لها من خادم للخدمة
وعندها خادم قد ورثها من أمها تلزم الأب نفقة خادما وهي بكر في حبر
أبيها (قال) لا أرى أن يلزم الأب نفقة خادما وتلزمه نفقتها هي نفسها ﴿ قلت ﴾
وهذا قول مالك (قال) نعم وهو رأيي ويقال للأب اما أتفقت على الخادم واما بعثتها
ولم تترك بنير نفقة (قال ربيعة) في امرأة توفي عنها زوجها ولها ولد صغير فأرادت
أن تتزوج وترى به على عمه أو وصي أبيه وليس للغلام مال (فقال) ربيعة يكون
ذلك لها وولدها من أيتام المسلمين يحمله ما يحملهم ويسعه ما يسعهم وولي الرحم

أولى من الام بالولد الا أن تحب الام الحضنة فيقضى لها بحضنة ولدها لان حبرها خير له من حبر غيرها ولا يضمن أحد نفقة اليتيم الا أن يتطول متطول فيتفضل بما بدا له الا ما قسم الله لايتام المسلمين من الحق في الصدقة والنبي ﷺ قال ﷺ وقال ربيعة في قول الله تبارك وتعالى وعلى الوارث مثل ذلك (قال) الوارث الولي لليتيم ولما له مثل ذلك من المعروف يقول في صحة أمه أمره بالمعروف فيما ولي من اليتيم وماله وان تعاسرا قراضيا على أن يترك ذلك يسترضعه حيث أراه الله ليس على الولي في ماله شيء مفروض الا من احتسب ﷺ ابن وهب ﷺ عن الليث عن خالد بن يزيد عن زيد بن أسلم أنه قال في قول الله تبارك وتعالى والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة انها هي المرأة تطلق أو يموت عنها زوجها (فقال) وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف لا تضار والدته بولدها ولا مولود له بولده وعلى الوارث مثل ذلك (يقول) ليس لها أن تلقى ولدها عليه ولا يجحد من يرضعه وليس له أن يضارها فينتزع منها ولدها وهي تحب أن ترضعه وعلى الوارث مثل ذلك فهو ولي اليتيم

ما جاء في الحكمين

قلت ﷺ أرأيت الحكمين اذا حكما من هما وهل يجوز أن يكون في الحكمين الصبي والمرأة والعبد والرجل المحدود ومن هو على غير الاسلام (قال مالك) ليست المرأة من الحكماء والصبي والعبد ومن هو على غير دين الاسلام أحق أن لا يجوز تحكيمهم لا برضا من الزوج والمرأة ولا بالبعثة من السلطان قلت ﷺ فالحكماء هل يكونان من غير أهل المرأة وأهل الرجل وكيف ان لم يكن لهما أهل وكيف ان كان لهما أهل وكانوا لا موضع فيهم لانهم ليسوا من أهل النظر والعدل (قال) قال مالك الامر الذي يكون فيه الحكماء انما ذلك اذا فتح ما بين الرجل وامرأته حتى لا تثبت بينهما بينة ولا يستطيع الى أن يتخلص الى أمرهما فاذا بلغا ذلك بعث الوالي رجلا من أهلها ورجلا من أهلها عدلين فنظرا في أمرهما واجتهدا فان استطاعا الصلح

أصلها بينهما والا فرقا بينهما ثم يجوز فراقهما دون الامام وان رأيا أن يأخذا من مالها حتى يكون خلعا فعلا (قال) فاذا كان في الاهل موضع كانوا هم أولى لعلمهم بالامر وتعنيهم به وانهم لم تزدهم قرابتهم منهما اذا كان فيهم من الحال التي وصفت لك من النظر والعدالة الا قوة على ذلك وعلم به وأما اذا لم يكن في الاهل أحد يوصف بما يستحق به التحكيم أو كانا ممن لا أهل لهما فأنما معنى ذلك الذي هو عدل من المسلمين ﴿ قلت ﴾ فالاهلون اذا اجتمعوا على رجل يحكم وهل يكون الاهلون في ولاية العصابة أو ولاية المال أو والى اليتيم اذا كان من غير عصبته أو والى اليتيمة اذا كان كذلك وهل يكون الى غير من يلي نفسه من الازواج والزوجات أو هل يكون لاحد مع الذي يلي نفسه من الازواج شريك (قال) لا شريك للذين أمرهما اليهما من أحد في أمرهما الا شرك المشورة التي المرء فيها خبير في قبولها وردها وأما شرك يمنع به صاحبه شيئا أو يعطيه فلا (قال) وكذلك الامر الى من يلي اليتامى من الرجل والمرأة وهو لا يكون اليهم من ذلك الا ما اليهم من الطلاق والمخالعة ﴿ قلت ﴾ فان كان ممن يلي نفسه من الرجل والمرأة أو من الولاية الذين يجوز أمرهم على من يلون جعلوا ذلك الى من لا يجوز ان يكون حكما (قال) لا يجوز ﴿ قلت ﴾ ولم وانما جعل ذلك اليهما ولاية الامر أو الزوج والزوجة المالكان لامرهما (قال) لان ذلك يجري اذا حكم غير أهل الحكومة والرأى ممن وصفت لك وغيرهم ممن يخالف الاسلام كان على غير وجه الاصلاح (قال) وانما أراد الله بالحكمين وأراد ولاية العلم للإصلاح لما فسد من الزوج لزوجته ومن الزوجة لزوجها فان ذلك يأتي تخاطرا منهما بما لا ينبغي أن يكون فيه الضرر ﴿ قلت ﴾ فاذا كان ذلك منهم الى رجل واحد اجتماعا عليه هل يكون بمنزلة الحكمين لهما جميعا (قال) نعم انما هي أمورهما التي لو أخذها دون من يحكم فيها كان ذلك لهما وكذلك هي الى من جعلها اليه اذا كان يستأهل أن يكون ممن يجعل ذلك اليه ليس بنصراني ولا عبد ولا صبي ولا امرأة ولا سفیه فهو لا يجوز منهم اثنان فكيف واحد ﴿ قلت ﴾ فلو أن بعض من

لا يكون ذلك اليه جعل عن ملا منهما ورضا ففرق بينهما هل يمضى ذلك أو يكون تماثل مردوداً (قال) إذا لا يمضى ولا يكون طلاقاً لأنهم ليسوا من أهل الحكم واجتهاد الرأى ولأن ذلك لم يكن على وجه التملك تملك الطلاق بذلك على ذلك دخول الزوجة فيه بتحكيمها ولا مدخل للزوجة في تملك الطلاق ﴿ قلت ﴾ فلو قضى الحكماء بنعم على الزوج أو على المرأة كيف يكون ذلك وهل يكون ذلك بنفي التخليص من المرأة والزوج في تحكيمها حين يحكمان (قال) إذا حكم الزوج والمرأة الحكمين في الفرقة والامساك فقد حكماهما فيما يصلح ذلك بوجه السداد منهما والاجتهاد (قال) وقال مالك أن رأياً أن يأخذ من المرأة وينفرد بها هو مصلح لها ومخرجها من ملك من أضر بها فجائز ولا ينبغي أن يأخذ من الزوج شيئاً ويطلقا عليه ﴿ قلت ﴾ فهل يكون لهما أن يحكما من الفراق بأكثر مما يخرجها من يده وهل يكون إذا أخرجها بواحدة يكون له فيها رجعة (قال) قال مالك لا يكون لهما أن يخرجها من يده بنفي طلاق السنة وهي واحدة لا رجعة له فيها حكما عليها فيه بمال أو لم يحكما به لأن ما فوق ذلك خطأ وليس بصواب وليس بمصلح لهما أمراً والحكماء إنما يدخلان من أمر الزوج وزوجته فيما يصلح لهما وله جعلاً ﴿ قلت ﴾ فلو أنهما اختلفا فطلق أحدهما ولم يطلق الآخر (قال) إذا لا يكون هناك فراق لأن إلى كل واحد منهما ما إلى صاحبه باجتماعهما عليه ﴿ قلت ﴾ فإن أخرجها أحدهما بنعم تغرم المرأة وأخرجها الآخر بنفي غرم (قال) إذا لا يكون ذلك منهما اجتماعاً لأنه ليس عليهما أن تخرج شيئاً بنفي اجتماعهما ولأنه ليس عليه أن يفارق عليه بنفي الذي لم يجتمعا عليه من المال فإن شاءت أن تمضى له من المال طوعاً منها لا يحكما ما سعى عليها أحد الحكمين فقد اجتمعا إذا أمضت المال للزوج على الطلاق لاجتماعهما على الفرقة إذا أبت إعطاء المال إنما هو تبع في رد ذلك على الزوج بأن يقول لم يجتمعا لي على المال فيلزمها لي ولم يصل إلى ما حكم به منه أحدهما فتقطع مقالتي فإذا أمضت هي ذلك فليس مما يشك أحد أن مما اجتمعا عليه الفراق

وقد سقط مقال الزوج اذا قبض الذي حكم به أحد الحكمين بطوعها ﴿قلت﴾
فلو حكم واحد بواحدة وحكم الآخر باثنتين (قال) اذا يكونان مجتمعين من ذلك
على الواحدة ﴿قلت﴾ فلو طلق واحد اثنتين والآخر ثلاثا (قال) قد اجتمعا على
الواحدة وما زاد فهو خطأ ولأنهما لم يدخلوا بما زاد على الواحدة أمرا يدخلان به
صلاحا للمرأة وزوجها الا والواحدة تجزئ من ذلك وكذلك لو حكم واحد بواحدة
والآخر بالثبته لأنهما مجتمعان على للواحدة وانظر كل ما حكم به أحدهما مما هو
أكثر مما حكم به صاحبه علي أنهما قد اجتمعا منه على ما اصطحبا مما هو صلاح
للمرأة وزوجها فما فوق ذلك من الطلاق باطل ﴿قلت﴾ وكذلك لو حكما جميعا
فاجتمعا على اثنتين أو على ثلاث (قال) هو كما وصفت لك من أنهما لا يدخلان
بما زاد على الواحدة لهما صلاحا بل قد أدخلوا مضرة وقد اجتمعا على الواحدة فلا
يلزم الزوج الا واحدة ﴿قلت﴾ فلو كانت المرأة ممن لم يدخل بها هل يجري أمرها
مع الحكمين مجرى المدخول بها وكيف يكون أمرهما في الصداق ان كان قد
وصل اليها أو لم يصل ان رأى الحكمان أن يبطلا ماله من نصف الصداق اذا
طلقاها وقد كان أوصل الصداق اليها أو حكما عليها برد الصداق كله اليه أو بزيادة
(قال) يجري مجرى المدخول بها ليس لهما أن يبطلا ما يرجع اليه من نصف الصداق
ألا ترى أن مالكا لا يرى أن يؤخذ منه للمدخول بها ويطلقاها عليه وان حكما
عليها برد الصداق كله فهو جائز ألا ترى أن مالكا يقول في المدخول بها ان رأيا أن
يأخذ منها ويكون خلعا فعلا ﴿قلت﴾ فان قال أحدهما حين حكما برئت منك وقال
الآخر هي خلية (قال) أما المدخول بها فكأنهما قالا البتة أو ثلاثا لأن هذين الاسمين
وان اختلفا ثلاث وهما اذا اجتمعا بثلاث كانت واحدة لما أعلمتك من أنه ليس للزوج
ولا للزوجة صلاح في أن يكون الطلاق أكثر مما يخرجها من يده ولقول مالك
ما زاد فهو خطأ وأنهما أدخلوا مضرة بما زاد على الواحدة والواحدة بينهما (قال مالك)
وأما التي لم يدخل بها فهي واحدة لان الواحدة تخلوها وتبين بها وان هما نويا بذلك البتة .

فهي أيضاً واحدة أو لا ترى أن مالها يقول في الامة تعتق تحت العبد وهي مدخول بها فتختار نفسها أكثر من واحدة ان ذلك ليس لها لان الواحدة تبين بها فليس لها أن تدخل مضرة اذا كانت الواحدة تملك بها نفسها دونه وانه جل قوله الذي كان يعتمد عليه وهو في موطا كتبه عن قال ابن وهب عن وقد قال ربيعة بن أبي عبد الرحمن ذكره يونس في المرأة والرجل يتبارآن وكل واحد مؤد لحق صاحبه قال هو جائز ما لم تكن المبرأة بينهما على إضرار من الرجل بها وقد كان لو أعطته مالها طيبة به نفسها كان لسانها فاذا أخذت بذلك نفسها فذلك أجوز بما كان وانما كان ما قيل ليقيا حدود الله في حكم الحكيم اذا بعث الى الرجل والمرأة فان رأيا مظلمة جاءت من قبله فرقا بينهما ولم تقرّ عنده على الظلم وعلى صحبتها بالمنكر وان رأيا الميل من قبل المرأة والعداء في صحبتها أمرأ زوجها فشدّ يده بها وأجازا قوله عليها وأتمناه على غيبها وان وجداهما كليهما منكراً لحق صاحبه يسى الدعة فيما أمره الله من صحبتها فرقا بينهما على ناحية من بعض ما كان أصدقها يعطيه إياه وان كرهت ولكنه يقال لهما لا يؤتمن أحدهما على صاحبه وليس تعطى أيها الزوج الصداق وقبلك ناحية من الظلم وقد استعنت بها وليس لك يا امرأة أن يفرق بينك وبينه فتذهين بنفسك وماله وعندك من الظلم مثل الذي عنده فيعمل الحكمان في الفداء برأيهما وشاورتهما قال الله تبارك وتعالى فان خفتم أن لا يقيا حدود الله فلا جناح عليهما فيما اقتدت به فان خفتم أن لا يقيا حدود الله فذلك اذا اجتمعا في المظلمة وحكم بذلك الحكمان (قال ربيعة) فأما اذا كان الزوج غير ظالم فكل ما أخذ من امرأته فهو حلال ان كانت محسنة أو مسيئة (قال ربيعة) وليس للحكيم أن يبعثا إلا بالسلطان وما قضى به الحكمان فهو جائز في نراق أو بضع أو مال (قال ربيعة) ولا يحرم نكاحها وان فرق بينهما الحكمان عن قال سحنون عن وقد قال ربيعة لا يبعث الحكيمين إلا السلطان فكيف يجاز تحكيم المرأة والعبد والعشي والنصراني والمسخوط عن وقال ابن وهب عن عن يونس عن ابن شهاب قال ان أرادا بعد أن يبعثا الحكيمين

الخلع فتقاضيا عليه دون الحكمين فانه يجوز اذا أتى ذلك من قبل المرأة ﴿ قال ابن وهب ﴾ وقد بعث عثمان بن عفان عبد الله بن عباس ومعاوية بن أبي سفيان رضي الله تعالى عنهم يحكمان بين عتميل بن أبي طالب وبين امرأته فاطمة بنت عتبة بن ربيعة بن عبد شمس وكانا قد تفاقم الذي بينهما فلما اقتربا من مسكن عتميل بن أبي طالب اذا رائحة طيب وهدوء من الصوت فقال معاوية ارجع فاني أرجو أن يكونا قد اصطلحا قال ابن عباس أولانمضي فتتظر في أمرها فقال معاوية فتفعل ماذا فقال ابن عباس أقسم بالله لئن دخلت عليهما فرأيت الذي أخاف عليهما منهما لآحكمنا عليهما بالخلع ثم لأفرقن بينهما (قال مالك) وبلغني أن علي بن أبي طالب قال في الحكمين اللذين قال الله تبارك وتعالى حكما من أهله وحكما من أهلها انه قال اليهما أن يفرقا بينهما وان يجمعا (قال مالك) وأحسن ما سمعت من أهل العلم أنه يجوز أمر الحكمين عليهما

﴿ تم كتاب ارخاء الستور من المدونة الكبرى ﴾

﴿ والحمد لله حمداً كثيراً وصلّى الله على سيدنا محمد النبيّ الأيّ وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

—*~*~*~*~*~*~*~*~*~*—

﴿ ويليه كتاب التخيير والتمليك ﴾

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلی اللہ علی سیدنا محمد النبی الای وعلی آلہ وصحبہ وسلم

﴿ کتاب التخییر والتملیک ﴾

﴿ ما جاء فی التخییر ﴾

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرأیت اذا قال الرجل لامرأته وهی مدخول بها اختاری نفسك فقالت قد اخترت نفسي فناكرها الزوج (قال) قال مالك لا تنفعه المناكرة وهی ثلاث تطليقات ﴿ قلت ﴾ أرأیت ان قال لها اختاری نفسك فقالت قد قبلت أمري (قال) تسئل عما أرادت فان قالت قد قبلت أمري أرادت بذلك أني قد قبلت ما جعل لي من الخيار ولم أطلق قيل لها فطلق ان أردت أو ردي فان طلقت ثلاثا لم يكن للزوج أن يناكرها وان طلقت نفسها واحدة أو اثنتين لم يكن ذلك لها ولم يلزم الزوج من ذلك شيء وانما يلزم الزوج اذا طلقت نفسها ثلاثا لان الزوج انما خيرها فاذا خيرها انما لها أن تطلق نفسها ثلاثا أو ترد ذلك وليس لها أن تطلق واحدة ولا اثنتين وهذا قول مالك ﴿ قلت ﴾ فان قال لها اختاری فقالت قد قبلت أمري وقالت أردت بذلك الطلاق (قال) تسئل عما أرادت من الطلاق فان كانت انما أرادت تطليقة واحدة فليس ذلك الطلاق بلازم للزوج وان كانت أرادت اثنتين فليس ذلك أيضاً بلازم للزوج وان كانت أرادت بذلك ثلاثا ألزم الزوج ذلك ولم يكن للزوج أن يناكرها وانما ينظر في الخيار وفي التمليك الى ما قال الزوج فان قال اختاری فهذا خيار وان قال أمرك بيدك فهذا تمليك وتسئل المرأة عما وصفت لك

في التملك وفي التخيير كما وصفت لك أيضا ولا يكون في الخيار للزوج أن يناكرها
 ويكون له في التملك أن يناكرها ﴿قلت﴾ ما فرق ما بين التملك والخيار في قول
 مالك (قال) لأن الخيار قد جعل لها أن تقيم عنده أو تين منه وهي لا تين منه
 بالواحدة فلما كانت الواحدة لا تينها علمنا أنه إذا خيرها فأراد أن تين منه فأنما جعل
 ذلك اليها في الثلاث وأما التملك فهذا لم يجعل لها الخيار في أن تين منه أو تقيم عنده
 إنما جعل لها أن تطلق نفسها واحدة أو اثنتين أو ثلاثا إلا أن يناكرها فيعلم أنه لم
 يجعل لها إلا ما قال مع يمينه ويكون أملك بها ألا ترى أنه لو ملكها فطلقت نفسها
 واحدة وقال الزوج كذلك أردت واحدة كان أملك بها فهو في التملك جعل لها أن
 تطلق نفسها طلاقا يملك الزوج فيه الرجعة وفي الخيار لم يجعل لها أن تطلق نفسها
 طلاقا يملك الزوج فيه الرجعة ألا ترى أنه إذا ناكرها في الخيار لم يكن ذلك له
 ﴿قلت﴾ أرايت أن قال الرجل لامرأته اختاري في أن تطلق نفسك تطليقة واحدة
 وفي أن تقيمي فقالت قد اخترت نفسي أ يكون ذلك ثلاثا أم لا (قال) نزلت بالمدينة
 وسئل مالك عنها فقال مالك الله ما أردت بقولك ذلك حين قلت اختاري في واحدة
 إلا واحدة قال الزوج نعم والله ما أردت إلا واحدة قال مالك أرى ذلك لك وهي
 واحدة وأنت أملك بها ﴿قلت﴾ وكيف كانت المسئلة التي سألوها مالكا عنها (قال)
 سألوها مالكا عن رجل قال لامرأته اختاري في واحدة فأجابهم بما أخبرتك
 ﴿قلت﴾ أرايت أن قال لها اختاري تطليقة فقالت قد اخترتها أ تكون ثلاثا أم
 واحدة في قول مالك أو قالت قد اخترت نفسي (قال) سمعت مالكا يقول إذا قال
 لها اختاري في تطليقه أنه ليس لها أكثر من تطليقة واحدة ﴿قلت﴾ وملك رجعتها
 أم تكون بائنا (قال) بل يملك رجعتها ﴿قلت﴾ وكذلك لو ملكها أمرها فطلقت نفسها
 واحدة أنه يملك رجعتها (قال) قال مالك نعم يملك رجعتها ﴿قلت﴾ أرايت الذي
 يقول لامرأته اختاري فقالت قد اخترت تطليقتين (قال) قال مالك لا شيء لها إلا
 أن تطلق نفسها ثلاثا لأن الخيار عند مالك ثلاث فإذا اختارت غير ما جعل لها الزوج

فلا يقع ذلك عليها ﴿قلت﴾ وكذلك اذا قال لها اختارى في تطليقتين فاخترت واحدة (قال) لا يقع عليها شيء ﴿قلت﴾ أرايت ان قال لها طلق نفسك ثلاثا فقالت قد طلقت نفسي واحدة (قال) لا يقع عليها شيء في رأيي ﴿قلت﴾ أرايت ان قال لها اختارى فقالت قد خليت سبيلك وهي مدخول بها وأرادت بقولها قد خليت سبيلك واحدة (قال) لا يقع عليها من الطلاق شيء لان مالكا قال في الذي يخير امرأته وهي مدخول بها فتقضى واحدة انه لا يقع عليها شيء لانه انما خيرها في الثلاث ولم يخيرها في الواحدة ولا في الاثنتين ﴿قلت﴾ أرايت ان قال لها اختارى اليوم كله فمضى ذلك اليوم ولم تختتر (قال) أرى انه ليس لها أن تختار اذا مضى ذلك اليوم كله لان مالكا قال في قوله الاول ان خيرها فلم تختتر حتى يفترقا من مجلسهما فلا خيار لها فكذلك مسئلتك اذا مضى الوقت الذي جعل لها الخيار اليه فلا خيار لها. وأما قوله الآخر فلها أن تختار وان مضى ذلك الوقت لان مالكا قال لي في الرجل يخير امرأته فيفترقان قبل أن تقضى ان لها أن تقضى حتى توقف أو حتى يجامعها وقوله الاول أعجب إلى وأنا آخذ به وهو الذي عليه جماعة الداس ﴿قلت﴾ أرايت اذا قال لها اذا جاء غد فقد جعلت لك الخيار (قال) توقف الساعة كذلك قال مالك فتقضى أو ترد فان وطئها قبل غد فلا شيء بيدها ﴿قلت﴾ أرايت ان قال لها يوم أتزوجك فاخترى فتزوجها أ يكون لها الخيار (قال) نعم يكون لها أن تختار ﴿قلت﴾ أرايت ان قال كلما تزوجتك فلك الخيار أ يكون لها أن تختار كلما تزوجها (قال) نعم لان مالكا قال في رجل قال لامرأته أنت طالق كلما تزوجتك قال مالك كلما تزوجها وقع الطلاق ﴿قلت﴾ ويقع على هذه الطلاق بعد ثلاث تطليقات (قال) نعم لانه قال كلما تزوجتك ﴿قلت﴾ أرايت ان قال لامرأته اذا قدم فلان فاخترى (قال) قال مالك وبلغني ولم أسمع أنه قال في رجل قال لامرأته اذا قدم فلان فأنت طالق انها لا تطلق عليه حتى يقدم فلان فان قدم وقع الطلاق فان لم يقدم فلان لم يقع الطلاق فمسئلتك في الخيار مثل هذا ﴿قلت﴾ ولا مجال بينه وبين وطئها في قول مالك

(قال) نعم لا يحال بينه وبينها ﴿قلت﴾ أرأيت ان قدم فلان ولم تعلم المرأة بقدومه الا بعد زمان وقد كان زوجها يطؤها بعد قدوم فلان (قال) لها الخيار اذا لم تعلم بقدوم فلان حين قدم فلان ولا يكون جماع زوجها اياها قطعا لما كان لها من الخيار اذا لم تعلم بقدوم فلان ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن رجلا خير امرأته فلما خيرها خاف أن تختار نفسها فقال لها خذ بي مني ألف درهم على أن تختاريني فقالت قد فعلت فاخترت زوجها على تلك الالف أيلزم الزوج تلك الالف الدرهم أم لا (قال) يلزم الزوج الالف الدرهم لان من تزوج امرأة وشرط لها أن لا يتسرر عليها ولا يتزوج عليها فان فعل فأمرها يسدها ففعل فأرادت أن تطلق نفسها فقال لها زوجها لا تفعل و لك ألف درهم فرصيت بذلك ان ذلك لازم للزوج لانها تركت له شرطها بهذه الالف فكذلك مسئلتك ﴿قلت﴾ أرأيت ان قال لها اختارى فقالت قد اخترت نفسي ان دخلت على ضرتي أكون هذا قطعا لخيارها أم لا (قال) لم أسع من مالك فيها شيئا ولكن توقف فتختار أو تترك ﴿قلت﴾ أرأيت ان قال لها وهي مدخول بها اختارى فقالت قد خليت سبيلك ولانية لها (قال) هي ثلاث البتة وذلك أني جعلتها هاهنا بمنزلة الزوج أن لو قال لها ابتداء منه قد خليت سبيلك ولانية له (قال) هي البتة وذلك أني جعلتها هاهنا بمنزلة الزوج وهذا قول مالك ﴿قلت﴾ أرأيت المرأة التي لم يدخل بها زوجها اذا خيرها زوجها فقال لها اختارى فقالت قد اخترت نفسي فقال الزوج لم أرد الا واحدة وقالت الجارية قد اخترت نفسي فأنا طالق ثلاثا (قال) قال مالك في هذه انها واحدة والقول فيها في الخيار قول الزوج لان الزوج لم يبين بها والواحدة تبينها فلما كانت الواحدة تبينها كان الخيار أو التملك في هذه التي لم يدخل بها سواء اذا ناكرها في الخيار ونوى حين خيرها واحدة وان لم ينو شيئا حين ناكرها فهي ثلاث البتة في التملك وفي التخير وكذلك قال مالك في الذي يملك امرأته أمرها ولانية له في واحدة ولا في اثنتين ولا في ثلاث فطلقت نفسها ثلاثا فناكرها انها طالق ثلاثا ولا تنفعه مناكرته اياها لانه لم يكن له نية في واحدة ولا في اثنتين حين ملكها

﴿قلت﴾ والمدخول بها وغير المدخول بها اذا ملكها أمرها ولا نية له فطلقت نفسها ثلاثا لم يكن له أن يناكرها (قال) سمعت مالكا يقول ذلك اذا ملكها أمرها ولا نية له فالقضاء ما قضت وليس له أن يناكرها ولم أسأله عن التي دخل بها والتي لم يدخل بها وهما عندي سواء وليس له أن يناكرها دخل بها أو لم يدخل بها ﴿قلت﴾ أرايت ان خيرها قبل البناء بها ولا نية له في واحدة ولا في اثنتين ولا في ثلاث فاختارت نفسها وطلقت نفسها ثلاثا لم يكن له أن يناكرها (قال) قال مالك اذا خير الرجل امرأته ولا نية له حين خيرها وذلك قبل البناء بها انها ان طلقت ثلاثا أو اختارت نفسها فليس للزوج أن يناكرها فكذلك التملك عندي أنا في التي لم يدخل بها ﴿قال﴾ وقال مالك ألا ترى الى حديث ابن عمر أنه قال القضاء ما قضت إلا أن ينوي أن يناكرها فيحلف على مانوى ألا ترى أنه اذا كانت له نية كان ذلك له ويحلف على ذلك في التملك فإن لم تكن له نية كان التملك والخيار سواء وليس له أن يناكرها اذا قضت والتي لم يدخل بها له أن يناكرها في الخيار اذا خيرها اذا كانت نيته حين خيرها في واحدة أو اثنتين ﴿قلت﴾ أرايت ان قال لها اختارى وهي غير مدخول بها فقالت قد خليت سبيلك (قال) تسئل عن نيتها ما أرادت بقولها قد خليت سبيلك فان أرادت الثلاث فهي الثلاث إلا أن يناكرها لانها غير مدخول بها لان مالكا قال في الذي يخير امرأته قبل الدخول بها فتقضي بالبتات ان له أن يناكرها وان خيرها ولا نية له فقالت قد خليت سبيلك وهي غير مدخول بها (قال) هي ثلاث لان الزوج قد جعل اليها ما كان في يديه من ذلك حين خيرها ولا نية له فلما قالت قد خليت سبيلك كانت بمنزلة أن لو ابتدأ ذلك زوجها من غير أن يملكها فقال لها وهي غير مدخول بها قد خليت سبيلك ولا نية له انها ثلاث ، فهذا يدل على مسئلتك ﴿قلت﴾ أرايت ان قال لها أنت طالق ان شئت أو اختارى أو أمرك يبدك أ يكون ذلك لها ان قامت من مجلسها في قول مالك أم لا (قال) كان مالك مرة يقول ذلك لها ما دامت في مجلسها فان تفرقا فلا شيء لها ف قيل لمالك فلو أن رجلا قال لامرأته

أمرك بيدك ثم وثب فأراد أن يقطع بذلك عنها ما كان جعل لها من التملك (قال) لا يقطع ذلك عنها الذي جعل لها من التملك . فقيل لمالك فما حجه عندك فقال إذا قدم معها قدر ما يرى الناس أنها تختار في مثله وإن فراقه أياها لم يرد بذلك قراراً إلا أنه قام على وجه ما يقام له فلا خيار للمرأة بعد ذلك فكان هذا قوله قديماً ثم رجع فقال أرى ذلك يدها حتى توقف (قال) فقيل لمالك كأنك رأيت مثل التي تقول قد قبلت وتفرقا ولم تقض شيئاً (قال) نعم ذلك في يديها إن قالت في مجلسها ذلك قد قبلت أو لم تقل قد قبلت فذلك في يديها حتى توقف أو توطأ قبل أن تقضى فلا شيء لها بعد ذلك وقوله اختاري إن ذلك لها في قول مالك مثل ما يكون لها في قوله لها أمرك بيدك . وكذلك قال مالك في الخيار وأمرك بيده لأنه سواء في الذي يجعل منه إلى المرأة وقوله الأول أعجب إلى إذا تفرقا فلا شيء لها وهو الذي عليه جماعة الناس ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وإذا قال الرجل لامرأته أنت طالق إن شئت إن ذلك في يديها وإن قامت من مجلسها ولم أسمع من مالك فيه شيئاً إلا أن تمكنه من نفسها قبل أن تقضى وأرى أن توقف فاما أن تقضى واما أن يبطل ما كان في يديها من ذلك وإنما قلت ذلك لأنه حين قال لها أنت طالق إن شئت كأنه تفويض فوضه إليها ﴿ قلت ﴾ أرايت إذا خير الرجل امرأته حتى متى يكون لها أن تقضى في قولك مالك (قال) يكون لها أن تقضى إلى مثل ما أخبرتك في التملك إلى أن يفرقا فإن تفرقا فلا شيء لها بعد ذلك ﴿ قلت ﴾ أرايت إن قال لها اختاري فقالت قد اخترت نفسي فقال لها إن لم أرد الطلاق وإنما أردت أن تختاري أي ثوباً اشتريه لك من السوق (قال) هل كان كلام قبل ذلك يدل على قول الزوج قال لا (قال) فهي طالق ثلاثاً لأن مالكا قال في رجل يقول لامرأته أنت مني بريئة ولا يكون قبل ذلك كلام كان هذا القول من الزوج جواباً لذلك الكلام أنها طالق ثلاثاً ولا يدين الزوج في ذلك فكذلك مسئلتك ﴿ قلت ﴾ أرايت إن خير رجل امرأته فقالت قد طلقت نفسي أ يكون واحدة أو ثلاثاً في قول مالك (قال) تسئل المرأة عما طلقت نفسها واحدة أو ثلاثاً ﴿ قلت ﴾ فإن قالت إنما طلقت نفسي واحدة

أتكون واحدة أم لا تكون شيئاً (قال) لا تكون شيئاً في قول مالك ﴿ قلت ﴾
 وكذلك ان قالت انما طلقت نفسي اثنتين لا يكون ذلك طلاقاً في قول مالك (قال)
 نعم لا يكون طلاقاً في قول مالك ﴿ قلت ﴾ فان قالت أردت بقولي طلقت نفسي
 ثلاثاً أكون القول قولها ولا يجوز منا كره الزوج اياها في قول مالك قال نعم
 ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال لها اختاري ولم يقل نفسك أو قال لها اختاري نفسك
 قضت في الوجدين جميعاً أهمما سواء في قول مالك أم لا (قال) أما في قوله لها
 اختاري فقد أخبرتك بقول مالك ان كان كلام قبل ذلك يكون قول الزوج اختاري
 جواباً لذلك فالقول قول الزوج والا فالقضاء ما قضت المرأة ﴿ قلت ﴾ فان قال
 لها اختاري نفسك وقد كان قبل ذلك كلام يعلم منه أن قول الزوج اختاري
 نفسك كان جواباً لذلك الكلام أيدين الزوج في ذلك أم لا (قال) ابن القاسم نعم
 ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال لها اختاري نفسك فقالت قد قبلت أمري أو قالت قد
 قبلت أو قالت قد رضيت أو قالت قد شئت (قال) قال مالك في الذي يقول لامرأته
 اختاري فقالت قد قبلت أمري أو قالت قد قبلت ولم تقل أمري انها تسئل عن
 ذلك فيكون القول قولها انها طلقت نفسها ثلاثاً أو واحدة أو اثنتين فانه كانت
 واحدة أو اثنتين فلا يقع عليه شيء وان كانت أرادت بذلك ثلاثاً فهي ثلاث وسألت
 مالكا عن هذا غير مرة فقال مثل ما أخبرتك في قولها قد قبلت ولم تقل أمري أو
 قد قبلت أمري (قال) وكذلك قال لي مالك في الذي يقول لامرأته اختاري فتقول
 قد اخترت ولا تقول أمري أو اخترت أمري انها تسئل عن ذلك ما أرادت فان
 قالت لم أرد به الطلاق كان القول قولها وان قالت أردت واحدة أو اثنتين لم يكن ذلك
 بشيء وان قالت أردت ثلاثاً فالقول قولها وليس للزوج أن يناكرها (قال ابن القاسم)
 فكل شيء يكون من قبل المرأة لا يستدل به على البتات الا بقولها لأن له وجوهاً
 في تصاريف الكلام فتلك التي تسئل عما أرادت بذلك القول (قال) لي مالك والتعليك
 بهذه المنزلة الا أن له أن يناكرها فيه اذا قضت بالبتات ويحلف على نيته ان كانت

له وان لم تكن له نية حين ملكها وأراد أن يناكرها حين قضت بالثلاث فليس له أن يناكرها لأنني سألت مالكا عن الرجل يقول لامرأته أمرك بيدك فتقول قد طلقت نفسي البتة ويناكرها فيقال له أنويت شيئا فيقول لا ولكن أريد أن أناكرها الآن (قال) ليس ذلك له إلا أن يكون نوى حين ملكها في كلامه الذي ملكها فيه ألا ترى أن ابن عمر قال القضاء ما قضت إلا أن يناكرها فيحلف على ما نوى فهذا في قول ابن عمر له نية ﴿ قلت ﴾ فبم تكون به المرأة بائنة من زوجها اذا خيرها فقضت بأي كلام تكون بائنة ولا تسئل عما أراده (قال) قال مالك اذا قالت قد اخترت نفسي أو قد قبلت نفسي أو قد طلقت نفسي ثلاثا أو قد بنت منك أو حرمت عليك أو قد برئت منك أو قد بنت منك فهذا كله في الخيار والمليك قال مالك لا تسئل المرأة عن نيتها وهو البتات إلا أن يناكرها في المليك بحال ما وصفت لك ﴿ قلت ﴾ أرأيت في هذا كله اذا خيرها فقالت لزوجها قد طلقتك ثلاثا أو قالت قد بنت مني أو قالت حرمت علي أو قالت قد برئت مني أو نحو هذا (قال) هذا كله في قول مالك ثلاث ثلاث ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال لها اختاري نفسك فقالت قد فعلت أتسألها عن نيتها في قول مالك ما أراحت بقولها قد فعلت والزوج قد قال لها اختاري نفسك (قال) نعم في قول مالك انها تسئل عن نيتها وسواء ان قال لها ها هنا اختاري أو اختاري نفسك فقالت قد فعلت انها تسئل عما أراحت بقولها قد فعلت ﴿ قلت ﴾ أرأيت اذا قال الرجل لامرأته اختاري أباك أو أمك (قال) سئل مالك عن رجل كانت امرأته تكثر عليه مما تستأذنه الى الحمام والخروج الى الحمام وأخرى كانت في منزل لزوجها فكانت تخرج منه الى غرفة في الدار لجيران لها تنزل فيها فقال أحد الزوجين لامرأته اما أن تختاريني واما أن تختاري الحمام وقال الآخر اما أن تختاريني واما أن تختاري الغرفة فأمك قد أكثرت علي (قال) قال مالك ان لم يكن أراد بذلك طلاقا فلا أرى عليه طلاقا فالذي سألت عنه في الذي يقول اختاري أباك أو أمك ان أراد به الطلاق فهو الطلاق وان لم يرد به الطلاق فلا شيء عليه (قال

ابن القاسم) ومعنى قوله ان أراد به الطلاق انه الطلاق انما يكون طلاقا اذا اختارت الشئ الذى خيرها فيه بمنزلة ما لو خيرها نفسها فان لم تختَر فلا شئ لها (قال) وسئل مالك عن رجل قال لامرأته قد أكثر مما تذهبين الى الحمام فاختارى الحمام أو اختارنى فقالت قد اخترت الحمام (قال مالك) أرى أن يسئل الزوج عن نيته فان أراد طلاقا فهو طلاق وان لم يرد الطلاق فلا شئ عليه ﴿قلت﴾ رأيت ان قال رجل لرجل خير امرأتى وامرأته تسمع فقالت المرأة قد اخترت نفسى قبل أن يقول لها الرجل اختارى (قال) القضاء ما قضت الا أن يكون الزوج انما أراد أن يجعل ذلك الى ذلك الرجل يقول خيرها ان شئت أو يكون قبل ذلك كلام يستدل به على أن الزوج انما أراد بهذا أن يجعل ذلك الى ذلك الرجل ان أحب أن يخيرها خيرها والا فلا خيار للمرأة فان كان كلام يستدل به على هذا فلا خيار للمرأة الا أن يخيرها الرجل وان كان انما أرسله رسولا فانما هو بمنزلة رجل قال لرجل أعلم امرأتى أنى قد خيرتها فعمت المرأة بذلك فاختارت بالقضاء ما قضت ﴿قال سحنون﴾ قال ابن وهب وأخبرنى موسى بن عيسى ويونس بن يزيد عن ابن شهاب قال أخبرنى أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أخبرته قالت لما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بتخير أزواجه بدأ بى فقال ابى ذاكر لك أمراً فلا عليك أن لا تعجلي حتى تسأمرى أبويك قالت وقد علم أن أبوى لم يكونا ليأمرانى بفراقه قالت ثم تلا هذه الآية يا أيها النبي قل لأزواجك ان كنتم تردن الحياة الدنيا وزينتها فتعالين أمتعنن وأسرحكن سراحا جميلا قالت فقلت ففى أى هذا أسأمر أبوي فاني أريد الله ورسوله والدار الآخرة قالت عائشة ثم فعل أزواج النبي صلى الله عليه وسلم مثل ما فعلت ولم يكن ذلك حين قال لمن رسول الله صلى الله عليه وسلم واخترنه طلاقا من أجل أنهن اخترنه (قال مالك) قال ابن شهاب قد خير رسول الله صلى الله عليه وسلم نساء حين أمره الله بذلك فاخترنه فلم يكن تخيرهن طلاقا ﴿وذكر﴾ ابن

وهب عن زينب بنت ثابت وعمر بن الخطاب وعبد الله بن عباس وسليمان بن يسار وابن مسعود وعائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم وابن شهاب وربيعة وعمر بن عبد العزيز وعطاء بن أبي رباح كلهم يقول إذا اختارت زوجها فليس بشيء (قال) وأخبرني ابن وهب عن عبد الجبار بن عمر عن زبيبة بن أبي عبد الرحمن أنه قال قد خير رسول الله صلى الله عليه وسلم نساءه فقررن تحته واخترن الله ورسوله فلم يكن ذلك طلاقا واختارت واحدة منهن نفسها فذهبت قال ربيعة فكانت البتة ﴿قلت﴾ أرايت ان قال رجل في المسجد بشهادة رجال اشهدوا أنني قد خیرت امرأتی ثم مضى الى البيت فوطئها قبل أن تعلم أن يكون لها أن تقضي اذا علمت وقد وطئها (قال) نعم يكون لها أن تقضي اذا علمت ويعاقب فيما فعل من وطئها اياها قبل أن يعلمها لان مالكا قال في الرجل يتزوج المرأة ويشترط لها ان تزوج عليها أو تسر فأمرها بيدها فتزوج أو تسر وهي لا تعلم قال مالك لا يفني له أن يطأها حتى يعلمها فتقضي أو تترك (قال ابن القاسم) وأرى اذا وطئ قبل أن تعلم فان ذلك بيدها اذا علمت تقضي أو تترك (قال) وقال مالك وكذلك الأمة اذا عتقت تحت العبد فيطؤها قبل أن تعلم فان لها الخيار اذا علمت ولا يقطع وطؤه خيارها الا أن يطأها بعد علمها ﴿قلت﴾ ومحول مالك بين وطء العبد الأمة اذا عتقت وهي تحته حتى تختار أو تترك (قال) نعم قال مالك لها أن تمنعه حتى تختار وتستشير فان أمكنته بعد العلم فلا خيار لها (قال عبد الجبار) وحدثني ابن شهاب أن امرأة منهن اختارت نفسها فذهبت وكانت بدوية (قال) وسمعت يحيى بن عبد الله بن سالم يحدث عن ربيعة وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين خير أزواجه فاخترت امرأة منهن نفسها فكانت البتة (قال) وحدثني ابن لبيبة عن خالد بن يزيد وابن أبي حبيب وسعيد بن أبي هلال عن عمرو بن شعيب بنحو ذلك فقالوا اختارت الرجعة الى أهلها وهي بنت الضحاك العامري ﴿ابن وهب﴾ قال وأخبرني رجال من أهل العلم عن زيد بن ثابت وابن أبي عبد الرحمن ان اختارت نفسها فهي البتة (قال ربيعة) لم يبلغنا أثبت من أنها لا تقضي

الا في البتة او الاظمة على غير تطليقة وليس بين أن يفارق أو يقيم بغير طلاق شيء
﴿ابن وهب﴾ قال يونس عن ابن شهاب أنه قال ان قال اختارى ثم قال قد رجعت
في أمري وذلك قبل أن تبت طلاقها وقبل أن يفترقا وقبل أن تسكلم بشيء فقال ليس
ذلك اليه ولا له حتى تبين هي (قال) فان ملك ذلك غيرها فهي بتلك المنزلة (وقال
الليث) مثل قول ربيعة ومالك في الخيار

﴿في التملك﴾

﴿قلت﴾ أرأيت اذا قال أمرك بيدك فطلقت نفسها واحدة أملك الزوج الرجعة
في قول مالك (قال) نعم الا أن يكون معه فداء فان كان معه فداء فالطلاق بأن
﴿قلت﴾ أرأيت اذا قال الرجل لامرأته أمرك بيدك فقالت قد اخترت نفسي
(قال) هي ثلاث تطليقات الا أن يرد عليها مكانه فيحلف أنه لم يرد الا ما قال واحدة
أو اثنتين ﴿قلت﴾ فأى شيء يجعل هذا تليكا أو خياراً (قال) هذا تملك ﴿قلت﴾
وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ وكيف يجعله تليكا وأنت تجعلها حين قالت قد
اخترت نفسي طلاقاً ثلاثاً وهي اذا ملكها الزوج فطلقت نفسها واحدة كانت
واحدة (قال) ألا ترى أنه اذا ملكها أمرها فطلقت نفسها وقالت قد قبلت أمري
أو قالت قد قبلت ولم تقل أمري قيل لها ما أردت بقولك قد قبلت أو قد طلقت
نفسى أو واحدة أو اثنتين أو ثلاثاً فان قالت أردت واحدة أو اثنتين أو ثلاثاً كان
القول قولها الا أن يناكرها الزوج ﴿قلت﴾ فان جهلوا أن يسألوها في مجلسهم ذلك
عن نيتها ثم سألوها بعد ذلك بيوم أو أكثر من ذلك عن نيتها فقالت نويت ثلاثاً
أفكون للزوج أن يناكرها عند قولها ذلك ويقول ما ملكتك الا واحدة (قال) نعم
﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أرأيت ان ملكها أمرها فقالت قد قبلت
نفسى (قال) قال مالك هي ثلاث البتة الا أن يناكرها الزوج ﴿قلت﴾ فافرق
ما بين قد قبلت نفسى وقد قبلت أمري (قال) لان قولها قد قبلت أمري انها قبلت
ما جعل لها من الطلاق فتسئل عن ذلك كم طلقت نفسها وللزوج أن يناكرها في

أكثر من تطليقة ان كانت أرادت بقولها قد قبلت أمرى الطلاق واذا قالت قد قبلت نفسى فقد بينت أنها قد قبلت جميع الطلاق حين قبلت نفسها فهي ثلاث الا أن بنا كرها الزوج ولا يحتاج هاهنا الى أن تسئل المرأة كم أرادت من الطلاق لانها قد بينت في قولها قد قبلت نفسى (قال مالك) ولو قالت بعد أن تقول قد قبلت نفسى أو اخترت نفسى انما أردت بذلك واحدة لم يقبل قولها ﴿ قلت ﴾ أرأيت اذا ملكها فقالت قد قبلت أمرى ثم قالت بعد ذلك لم أرد بذلك الطلاق أيكون القول قولها ولا يلزم الزوج من الطلاق شيء قال نعم ﴿ قلت ﴾ أرأيت اذا ملكها الزوج فقالت المرأة قد قبلت أمرى ثم قالت بعد ذلك لم أرد بقولي قد قبلت أمرى الطلاق فصدقها في قول مالك أيكون لها أن تطلق نفسها وقد قامت من مجلسها الذي ملكها الزوج فيه أمرها (قال) نعم ذلك لها في قول مالك ﴿ قلت ﴾ وان بعد شهر أو شهرين قال نعم (قال) وقال مالك ولا يخرج ذلك من يديها الا السلطان أو تركه هي ذلك لأنها قد كانت قبلت ذلك ﴿ قلت ﴾ وكيف يخرج به السلطان من يديها (قال) يوقفها السلطان فاما تقضى وإما ترد ماجعل لها من ذلك ﴿ قلت ﴾ ويكون للزوج أن يطأها قبل أن يوقفها السلطان (قال) ان أمكته من ذلك فقد بطل الذي في يديها من ذلك وقد ردت حين أمكته من الوطء ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ وان غضبها نفسها فهي علي أمرها حتى يوقفها السلطان (قال) نعم ولم أسمع من مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال لها أمرك بيدك فطلقت نفسها واحدة فقال الزوج لم أرد أن تطلق نفسها واحدة وانما ملكتها في ثلاث تطليقات اما أن تطلق نفسها جميع الثلاث واما أن تقيم عندي بغير طلاق (قال) قال مالك ليس له في هذا قول والقول قولها في هذه التطليقة وقد لزمّت التطليقة الزوج وانما يكون للزوج أن بنا كرها اذا زادت على الواحدة أو على الثنتين ﴿ قلت ﴾ أرأيت اذا قال الرجل لامرأته قد ملكتك الثلاث تطليقات فقالت أنا طالق ثلاثا (قال) ذلك لها في قول مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال لها

أمرك بيدك إذا جاء غد أتجمله وقتاً أم تجمله بمنزلة قوله أمرك بيدك إذا قدم فلان (قال) قوله أمرك بيدك إذا جاء غد عند مالك وقت وليس ذلك بمنزلة قوله أمرك بيدك إذا جاء فلان ﴿قلت﴾ أرأيت أن قال لها أمرك بيدك أمرك بيدك فطلقت نفسها ثلاثاً (قال) يسئل الزوج عما أراد فإن كان إنما أراد واحدة فهي واحدة وحلف وتكون واحدة وإن كان أراد الثلاث فهي ثلاث وإن لم يكن له نية فالتضاء ما قضت المرأة وليس له أن يرد عليها ما قضت فإن قضت واحدة فذلك لها وإن قضت ثلاثاً فذلك لها ﴿قلت﴾ أرأيت أن قال لها أمرك بيدك وأراد الزوج ثلاث تطليقات فطلقت نفسها واحدة أيكون ذلك لها (قال) نعم قال مالك وتقع تطليقة واحدة ويكون الزوج أملك بها ﴿قلت﴾ أرأيت أن قال لها أمرك بيدك في أن تطلق نفسك ثلاثاً فطلقت نفسها تطليقة واحدة (قال) لا يجوز لها ذلك لأن مالكا قال إذا قال لها طلق نفسك ثلاثاً فطلقت واحدة إن ذلك غير جائز ﴿قلت﴾ وما فرق ما بين هذا وبين قوله أمرك بيدك ونوى الزوج ثلاثاً فطلقت نفسها واحدة إن ذلك لازم للزوج (قال) لأن الذي ملك امرأته إنما ملكها في الواحدة والثنتين والثلاث فلها أن تقضى في واحدة وفي ثنتين وفي ثلاث إلا أن يناكرها إذا كانت له نية حين ملكها فيحلف وليس الذي قال لها طلق نفسك ثلاثاً بهذه المنزلة لأن الذي قال لامرأته طلق نفسك ثلاثاً فطلقت واحدة لم يملكها في الواحدة وإنما ملكها في الثلاث فلا يكون لها أن تقضى في الواحدة لأنها لم تملك في الواحدة وإنما ملكت في الثلاث ﴿قلت﴾ أرأيت أن ملكها أمرها في التطليقتين فقضت بتطليقة (قال) يلزمه تطليقة إلا أن يكون قال لها قد ملكتك في تطليقتين يريد بذلك أن يطلق نفسك تطليقتين أو كفى ولم يملكها في الواحدة ﴿قلت﴾ أرأيت أن قال لها أمرك بيدك يريد تطليقة ثم قال أمرك بيدك يريد تطليقة ثم قال أمرك بيدك يريد تطليقة أخرى فقالت المرأة قد طلقت نفسي واحدة (قال) هي واحدة لأن مالكا قال في الرجل يملك امرأته وينوى الثلاث تطليقات أولاً يكون له نية حين ملكها

قضت طليقة انها طليقة ولا تكون ثلاثا ويكون الزوج أملك بها وكذلك مسئلتك
 ﴿قلت﴾ أرايت ان ملكها الزوج ولا نية له فقالت قد حرمت نفسي عليك أو
 قد بنتت نفسي (قال) قال مالك هي ثلاث ﴿قلت﴾ أرايت انب قال لامرأته
 أمرك بيدك ثم قال لها أيضا أمرك بيدك قبل أن يقضى شيئاً على ألف درهم
 فقالت المرأة قد ملكتني أمرى بغير شيء فأنما أقضى فيما ملكتني أو لا ولا يكون على
 ان قضيت من الألف شيء (قال) القول قولها وقول الزوج قد ملكتك على ألف
 درهم بعد قوله قد ملكتك باطل لأن هذا ندم منه لان مالكا قال في رجل قال
 لامرأته ان أذنت لك الى أمك فأنت طالق البتة ثم قال بعد ذلك أرين اني أحث
 ان أذنت لك أن تذهبي الى أمك الا أن يقضى به على السلطان فأنت طالق ثلاثا
 (قال مالك) قد لزمته اليمين الاولى وقوله الا أن يقضى به على السلطان في اليمين
 الثانية ندم منه واليمين الاولى لازمة فكذلك مسئلتك في التملك ﴿قلت﴾ أرايت
 لو ملكها فطلعت نفسها ثلاثا فأكرها أتكون طالقاً تطليقة (قال) نعم كذلك قال
 مالك ﴿قال﴾ وقال لي مالك في رجل قال لامرأته قد ملكتك أمرك فقالت
 قد اخترت نفسي فأكرها أ يكون قولها قد اخترت نفسي واحدة في قول مالك
 (قال) نعم كذلك قال لي مالك ﴿قلت﴾ أرايت اذا ملك الرجل امرأته قبل أن
 يدخل بها ولا نية له فطلعت نفسها واحدة ثم طلعت نفسها أخرى أ يكون ذلك
 لها أم تين بالاولى ولا يقع عليها من التنتين شيء في قول مالك (قال) اذا كان ذلك
 نسفا متتابعاً ان ذلك يلزم الزوج لان مالكا قال اذا طلق الرجل امرأته قبل البناء بها
 فقال لها أنت طالق أنت طالق أنت طالق وكان نسفا واحداً متتابعاً ان ذلك يلزمه
 ثلاث تطليقات الا أن يقول انما نويت واحدة فكذلك هي الا أن تقول انما أردت
 واحدة ﴿قلت﴾ أرايت ان قال رجل لامرأته قد ملكتك أمرك وهي غير
 مدخول بها فقالت قد خليت سبيك (قال) أرى أن تسئل عن يتيها فان نوت واحدة
 بقولها قد خليت سبيك فهي واحدة فان أرايت بقولها قد خليت سبيك اثنتين أو

ثلاثاً فالتقول قولها إلا أن يناكرها إذا كانت له نية فيحلف لأن مالكاً قال في
الذي يقول لامرأته قد خليت سبيلك أنه يستل عما نوى بقوله قد خليت سبيلك
فإن لم يكن له نية فهي ثلاث فهي حين قالت إذا ملكها قد خليت سبيلك يصير
قولها في ذلك بمنزلة قول الرجل إذا قال قد خليت سبيلك ابتداءً منه ﴿قلت﴾
أرأيت أن كانت مدخولاً بها قال لها زوجها قد ملكتك أمرك فقالت قد خليت
سبيلك (قال) قال لي مالك في الرجل يقول لامرأته قد خليت سبيلك أنه ينوي
ما أراد فيكون القول قوله (قال) فقلت للمالك فإن لم تكن له نية (قال) هي البتة
لأن المدخول بها لا تين بواحدة وكذلك هي إذا ملكها أمرها فقالت قد خليت
سبيلك أنها توقف فإن قالت أردت واحدة أو اثنتين فذلك إليها وإن قالت أردت
البتات فناكرها على نية ادعائها كان ذلك له وكان أحق بها وإن قالت لم أنو بقولي
قد خليت سبيلك شيئاً كان البتات إذا لم يكن للزوج نية حين ملكها وإن كانت
له نية كان قولها قد خليت سبيلك على ما نوى الزوج من الطلاق إذا حلف على
نيته ﴿قلت﴾ أرأيت أن ملك الزوج رجلين أمر امرأته فطلق أحدهما ولم يطلق
الآخر (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولكني أرى أن كان إنما ملكهما فقضى
أحدهما فلا يجوز على الزوج قضاء أحدهما وإن كانا رسولين فطلق أحدهما فذلك
جائز على الزوج (قال) وإنما مثل ذلك إذا جعل أمرها بيدي رجلين مثل ما لو أن
رجلاً أمر رجلين يشتريان له سلعة أو يبعانها له فباع أحدهما أو اشترى له أحدهما
إن ذلك غير لازم للموكل في قول مالك فكذا إن ملكهما أمر امرأته
﴿قلت﴾ أرأيت أن قال رجل لرجلين أمر امرأتى في أيديكما فطلقها أحدهما ولم
يطلق الآخر (قال) أرى الطلاق لا يقع إلا أن يطلقها جميعاً ﴿قال ابن وهب﴾
قال مالك في الرجل يجعل أمر امرأته بيد رجلين فطلق أحدهما أنه لا طلاق عليه
حتى يطلقها جميعاً (قال) ابن وهب وقال مثل قول مالك عطاء بن أبي رباح ﴿قلت﴾
أرأيت لو أن رجلاً حرّاً على أمة ملكها أمرها ولا نية له أو هو ينوي الثلاث فقضت

بالثلاث (قال) تطلق ثلاثا لان طلاق الحر الامة ثلاث ولو كان عبدا ألزمته تطليقتين لان ذلك جميع طلاقه ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ أرايت لو قال لامرأته حياك الله وهو يريد بذلك التملك أ يكون ذلك تملكاً أو قال لها لا مرحبا يريد بذلك الإيلاء أ يكون بذلك مولياً أم لا أو أراد به الظهار أ يكون به مظاهراً أم لا وهل تحفظ هذا عن مالك (قال) قال مالك في الطلاق كل كلام نوى به الطلاق انها طالق ﴿ قلت ﴾ أ يكون هذا والطلاق سواء قال نعم ﴿ قال ابن وهب ﴾ وأخبرني الحرث بن نهبان عن منصور بن المعتمر عن ابراهيم النخعي أنه قال ما عني به الطلاق من الكلام أو سماء فهو طلاق ﴿ ابن وهب ﴾ عن سفيل بن عينة عن ابن طاوس عن أبيه قال كل شيء أريد به الطلاق فهو طلاق ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال الزوج لامرأته طلقي نفسك فطلقت نفسها ثلاثا فقال الزوج انما أردت واحدة (قال) سمعت مالكا يقول في المرأة يقول لها زوجها طلاقك في يدك فطلقت نفسها ثلاثا فقال الزوج انما أردت واحدة (قال) قال مالك ذلك بمنزلة التملك القول قول الرجل اذا رد عليها وعليه اليمين ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال لها طلقي نفسك فقالت قد اخترت نفسي أ يكون هذا البتات أم لا (قال) اذا لم يناكرها في قول مالك فهو البتات (قال) وكذلك لو قال لها طلقي نفسك فقالت قد حرمت نفسي أو بئنت نفسي أو برئت منك أو أنا بائة منك انها ثلاث ان لم يناكرها الزوج في مجلسه وذلك أن مالكا قال في الرجل يقول لامرأته طلاقك بيدك فتقضي بالبتات فيناكرها (قال مالك) هذا عندي مثل التملك له أن يناكرها والا فالتقضاء ما قضت ويحلف على نيته مثل التملك ﴿ مالك ﴾ عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقول اذا ملك الرجل امرأته فالتقضاء ما قضت الا أن ينكر عليها فيقول لم أرد الا تطليقة واحدة فيحلف على ذلك ويكون أملك بها في عنتها ﴿ ابن وهب ﴾ عن مالك والليث عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه أن رجلا من ثقيف ملك امرأته نفسها فقالت قد فارقتك فسكت ثم قالت قد فارقتك فقال بفيك الحجر

ثم قالت قد فارقتك فقال يبيك الجير فاختصما الى مروان فاستخلفه ماملكها الا واحدة وردها اليه (قال مالك) قال عبد الرحمن فكان القاسم بن محمد يعجبه هذا القضاء ويراه أحسن ما سمع في ذلك (وقال) مثل ذلك عبد الله بن عمرو بن العاص والليث بن سعد

﴿ في التملك اذا شئت المرأة أو كلما شئت ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال رجل لامرأته أنت طالق ثلاثا ان شئت فقالت قد شئت واحدة (قال) لا يقع عليها شيء من الطلاق في قول مالك لان مالكا قال في امرأة خيرها زوجها فقالت قد اخترت تطليقة ان ذلك ليس بشيء ولا يقع عليها تطليقة ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال لها أنت طالق واحدة ان شئت فقالت قد شئت ثلاثا (قال) أرى أنها واحدة لان مالكا قال في رجل ملك امرأته أمرها فقضت بالثلاث فقال إنما أردت واحدة انها واحدة فكذلك مسئلتك ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال لها أنت طالق كلما شئت (قال) قول مالك ان لها أن تقضى مرة بعد مرة ما لم يجامعها أو توقف فان جامعها أو وقفت فلا قضاء لها بعد ذلك وإنما يكون لها أن تقضى قبل أن يجامعها ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال لها الزوج أنت طالق كلما شئت فردت ذلك أي يكون لها أن تقضى بعد ما ردت (قال) اذا تركت ذلك فليس لها أن تقضى بعد ذلك في قول مالك لان مالكا قال في امرأة قال لها زوجها أمرك بيدك الى سنة فتركت ذلك انه لا قضاء لها بعد ذلك ﴿ قلت ﴾ وتركها ذلك عند السلطان أو عند غير السلطان سواء قال نعم ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال لها أنت طالق غدا ان شئت فقالت أنا طالق الساعة أتكون طالقا الساعة أم لا في قول مالك (قال) هي طالق الساعة وقال مالك من ملك امرأته الى أجل فلها أن تقضي مكانها ﴿ قلت ﴾ وان قال لها أنت طالق ان شئت الساعة فقالت له أنا طالق غدا (قال) هي طالق الساعة لان مالكا قال من ملك امرأته فقبضت بالطلاق الى أجل فهي طالق مكانها ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال لها ان دخلت الدار فأنت طالق فردت ذلك أي يكون ردّها ردّا (قال) لا وهذه

يمين في قول مالك فتى ما دخلت وقع الطلاق ﴿قلت﴾ وقوله أنت طالق كلما شئت
ليس هذا يميناً في قول مالك (قال) نعم ليس هذا يميناً إنما هذا من وجه التملك
وليس هذا يمين في قول مالك

جامع التملك

﴿قال ابن القاسم﴾ أرأيت المرأة يقول لها زوجها أمرك بيدك فتقول قد قبلت نفسي
ثم تقول بعد ذلك إنما أردت واحدة أو اثنتين (قال) لا يقبل قولها إذا قالت قد قبلت
نفسى فهي البتات إذا لم يناكرها الزوج في ذلك المجلس وتكون به بآنية ﴿قلت﴾
أرأيت إذا قال لها أمرك بيدك ثم قال أنت طالق فقضت هي بتطليقة أخرى أتزومه
التطليقتان أم واحدة (قال) يلزمه تطليقتان وإن قضت بالبتات فله أن يناكرها إن
كانت له نية أنه ما ملكها إلا واحدة وتكون ثنتين ﴿قلت﴾ أرأيت إن ملكها أو
خيرها ثم طلقها ثلاثاً ثم تزوجها بعد زوج أ يكون لها أن تقضى في قول مالك (قال)
لا لأن طلاق ذلك الملك الذي ملكها وخيرها فيه قد ذهب كله ﴿قلت﴾ أرأيت
إن ملكها أو خيرها فلم تقض شيئاً حتى طلقها الزوج تطليقة فاقضت عدتها ثم
تزوجها بعد ذلك (قال) لا يكون لها أن تقضى لأن الملك الذي ملكها فيه قد انقضى
وهذا ملك مستأنف ﴿قلت﴾ ولم وقد بقي من طلاق الملك الذي ملكها فيه وخيرها
قد بقي من ملك ذلك الطلاق تطليقتان (قال) لا يكون لها أن تقضى لأن هذا ملك
مستأنف ﴿قلت﴾ أرأيت إن خيرها فتناول المجلس بها يوماً أو أكثر من ذلك
أ يكون لها أن تقضى في قول مالك الأول أم لا (قال) قال مالك وسئل عن ذلك عن
طول المجلس في هذا إذا ملك امرأته أو خيرها ما حدث ذلك إذا قلت ماداماً في
مجلسهما فربما قال الرجل لامرأته مثل هذا ثم يتقطع ذلك عنهما ويسكتان ويرضيان
ويخرجان في الحديث إلى غير ذلك ويطول ذلك حتى يكون ذلك جل النهار وهما في
مجلسهما لم يفترقا (قال) قال مالك أما ما كان هكذا من طول المجلس وذهاب عامة
النهار فيه ويعلم أنهما قد تركا ذلك وقد خرجا مما كانا فيه إلى غيره ثم تريد أن تقضى

فلا أرى لها قضاء ﴿ قال ابن القاسم ﴾ هذا الذي آخذ به وهو قول مالك الأول ﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن رجلاً قال لامرأته أمرك في يدك ثم قال قد بدا لي أكون ذلك له أم لا في قول مالك (قال) ليس ذلك له عند مالك ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال لرجل أجنبي أمر امرأتي بيدك ثم قال بعد ذلك قد بدا لي أكون له ذلك أم لا في قول مالك (قال) ليس ذلك له في قول مالك ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قاما من مجلسهما ذلك قبل أن تقضى المرأة شيئاً أو يقضى هذا الأجنبي الذي جعل الزوج ذلك اليه أكون له أن يطلق أو يكون لها أن تطلق بعد القيام من مجلسهما (قال) كان قول مالك الذي كان يفتي به أنها اذا قامت من مجلسها أو قام الذي جعل الزوج ذلك في يديه من مجلسه فلا شيء له بعد ذلك ثم رجع مالك عن ذلك فقال أرى له ذلك ما لم يوقفه السلطان أو توطأ (قال ابن القاسم) وقوله الاول أعجب الى وبه آخذ وعليه جل أهل العلم ﴿ قلت ﴾ أرايت ان جعل أمر امرأته بيد أجنبي فلم يقض شيئاً حتى قام من مجلسه أبحال بين الزوج وبين الوطء في قول مالك الآخر حتى يوقف هذا الرجل فيقضى (قال) ان كان هذا الرجل الذي جعل الزوج أمرها في يديه قد خلى بينه وبينها وخلابها فاذا كانت هكذا كان قطعاً لما كان في يدي هذا الأجنبي من أمرها لانه أمكنه منها ﴿ قلت ﴾ أرايت الرجل يجعل أمر امرأته بيد رجل اذا شاء أن يطلقها طلقها (قال) اذا لم يطلقها حتى يطأها الزوج فليس له أن يطلق بعد ذلك ﴿ قلت ﴾ أرايت ان لم يطأها الزوج حتى مرض فطلقها الوكيل بعد ما مرض الزوج أيلزم الزوج الطلاق أم لا قال نعم ﴿ قلت ﴾ فهل ترثه (قال) نعم لان مالكاً قال في الرجل يقول لامرأته وهو صحيح ان دخلت دار فلان فانت طالق البتة فتدخلها وهو مريض (قال) قال مالك ترثه (قال) فقلت للمالك انما هي التي فعلت (قال) اذا وقع الطلاق وهو مريض فهي ترثه ألا ترى أن التي تقتدى من زوجها في مرضه أن لها الميراث فكذلك هذا وهذا قول مالك ﴿ قلت ﴾ أرايت اذا قال لها أمرك بيدك ان تزوجت عليك ولم يشترطوا عليه انما تبرع به من عند نفسه لم يكن ذلك

في أصل النكاح فتزوج عليها فطلقت نفسها البتة فقال الزوج انما أردت واحدة ولم
 أرد ثلاثا (قال) قال مالك ذلك له ويحلف (قال) ولا يشبه هذا الذي شرطوا عليه
 في أصل النكاح ﴿قلت﴾ وما فرق ما بينهما في قول مالك (قال) لان هذا تبرع به
 والاخر شرطوا عليه فلا ينفعها اذا ما شرط لها لانها ان لم تقدر على أن تطلق نفسها
 الا واحدة كان له أن يرتجعها والذي تبرع به من غير شرط القول فيه قوله ﴿قلت﴾
 أرايت ان قال لها امرك بيدك الى سنة هل توقف حين قال لها امرك بيدك الى سنة
 مكانها أم لا يكون لها (قال) قال مالك نعم توقف متى ما علم بذلك ولا تترك تحت
 رجل وأمرها بيدها حتى توقف فاما أن تقضى واما أن تترك فكذلك مسئلتك التي
 ذكرت حين قال لها اذا أعطيتني ألف درهم فأنت طالق انها توقف فاما أن تقضى
 واما أن ترد الا أن يكون قد وطئها فلا توقف ووطؤه اياها ذلك رد لما كان في
 يديها من ذلك وأصل هذا انما بنى على أنه من طلق الى أجل فهي طالق الساعة
 فكذلك اذا جعل أمرها بيدها الى أجل انها توقف الساعة فتقضى أو ترد الا أن
 تمكنه من الوطء فيكون ذلك ردًا لما كان جعل اليها من ذلك لانه لا ينبغي لرجل
 تكون تحته امرأة أمرها بيدها وان ماتا توارثا ﴿الليث وابن لهيعة﴾ عن عبيد الله
 ابن أبي جعفر عن رجل من أهل حمص أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من
 ملك امرأته أمرها فلم يقبل نفسها فليس هو شيئاً (وقاله) عبد الله بن عمرو بن عبد الله بن أبي
 طالب وأبو هريرة وعمر بن عبد العزيز وابن المسيب وعطاء بن أبي رباح ﴿ابن
 وهب﴾ عن يحيى بن أيوب عن المثني بن الصباح عن عمرو بن شعيب وعروة بن
 الزبير وسعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب قال أئما رجل ملك امرأته أو خيرها
 ففترقا من قبل أن تحدث فيه شيئاً فأمرها الى زوجها ﴿وقال المثني﴾ عن عمرو بن
 شعيب وان عثمان بن عفان قضى بذلك في أم عبد الله بن مطيع (وقال) مثل ذلك عمر
 ابن عبد العزيز ويحيى بن سعيد وعبد الله بن مسعود وربيعة وعطاء بن أبي رباح (قال
 يحيى) ان أمر الناس عندنا الذي لا نرى أحداً يختلف فيه على هذا

باب الحرام

﴿قلت﴾ أرأيت الرجل اذا قال لامرأته أنت على حرام هل تسأله عن بيته أو عن شيء من الاشياء (قال) لا يسئل عن شيء عند مالك وهي ثلاث البتة ان كان دخل بها ﴿قلت﴾ أرأيت ان قال لامرأته أنت على حرام وقال لم أرد به الطلاق انما أردت بهذا القول الظهار (قال) سمعت مالكا يقول في الذي يقول لامرأته أنت طالق البتة ثم زعم أنه انما أراد بذلك واحدة ان ذلك لا يقبل منه . قال مالك انما يؤخذ الناس بما لفظت به ألسنتهم من أمر الطلاق (قال ابن القاسم) والجرام عند مالك طلاق ولا يدين في الحرام كما لا يدين في الطلاق (قال) وقد سمعت مالكا يقول في الذي يقول لامرأته برئت مني ويقول لم أرد بذلك طلاقا فقال ان لم يكن كان بسبب أمر كلمته فيه فقال لها ذلك فأراها قد بانت منه اذا ابتدأها بهذا الكلام لمن غير سبب كلام كان قبله يدل على أنه لم يرد بذلك الطلاق والا فهي طالق . فهذا بذلك على مسئلتك في الحرام أنه لانية له ولو قال لامرأته برئت مني ثم قال أردت بذلك الظهار لم ينفعه قوله أو بنت مني أو أنت خلية ثم قال أردت بهذا الظهار لم ينفعه ذلك وكان طلاقا الا أن يكون كلام قبله بحال ما وصفت لك في البرية ﴿قلت﴾ أرأيت ان قال لها أنت على حرام ينوي بذلك تطليقة أو تطليقتين أ يكون ذلك له في قول مالك (قال) قال مالك ان كان قد دخل بها فهي البتة وليس بيته بشيء فان لم يدخل بها فذلك له لان الواحدة والثنتين تحرم التي لم يدخل بها والمدخول بها لا يحرمها الا الثلاث ﴿قلت﴾ أرأيت ان قال كل حل على حرام (قال) قال مالك تدخل امرأته في ذلك الا أن يحاشيها بقلبه فيكون له ذلك وينوي فان قال لم أئوها ولم أردوها في التحريم الا أني تكلمت بالتحريم غير ذاكر لامرأتي ولا شيء قال مالك أراها قد بانت منه ﴿قلت﴾ أرأيت ان قال كل حل على حرام ينوي بذلك أهله وماله وأمهات أولاده وجواريه (قال) قال مالك لا يكون عليه شيء في أمهات أولاده وجواريه ولا في ماله قليل ولا كثير ولا كفارة يمين أيضا ولا تحريم في أمهات

أولاده ولا جواريه ولا في لبس ثوب ولا طعام ولا غير ذلك من الأشياء إلا في امرأته وحدها وهي حرام عليه إلا أن يحاشيها بقلبه أو بلسانه ﴿قلت﴾ أرأيت إذا قال لامرأته قد حرمتك عليّ أو قد حرمت نفسي عليك أهو سواء في قول مالك (قال) نعم لأن مالكا قال إذا قال قد طلقته أو أنا طالق منك إن هذا سواء وهي طالق ﴿قلت﴾ أرأيت إن قال قبل الدخول بها أنت عليّ حرام (قال) هي ثلاث في قول مالك إلا أن يكون نوى واحدة أو اثنتين فيكون ذلك كما نوى (قال مالك) وكذلك الخلية والبرية والبائنة في التي لم يدخل بها هي ثلاث إلا أن يكون نوى واحدة أو اثنتين إلا البتة فإن البتة التي دخل بها والتي لم يدخل بها ثلاث ثلاث سواء لا ينوي في واحدة منهما (قال مالك) من قال البتة فقد رعى بالثلاث وإن لم يدخل بها ﴿قلت﴾ أرأيت إن قال لامرأته أنت عليّ حرام ثم قال لم أرد بذلك الطلاق إنما أردت بذلك الكذب أردت أخبرها أنها حرام وليست بحرام (قال) سئل مالك عما يشبه هذا فلم يجعل له نية ولم أسمعه من مالك إلا أنه أخبرني بعض من أثق به أن مالكا سئل عن رجل لاعب امرأته وإنما أخذت بفرجه على وجه التلذذ فقال لها تخلى فقال لا فقال هو عليك حرام وقال الرجل إنما أردت بذلك مثل ما يقول الرجل أحرم عليك أن تبسبه وقال لم أرد بذلك تحريم امرأتى فوقب مالك فيها وتخوف أن يكون قد حث فيما قال لي من أخبرني بهذا عنه وقال هذا أخف من الذي سألت عنه فالتى سألت عنه عندي أشد وأبين لأن لا ينوي لأنه ابتداء التحريم من قبل نفسه وهذا الذي سئل مالك عنه قد كان له سبب ينوي به فقد وقف مالك فيه وقد رأى غير مالك من أهل المدينة أن التحريم يلزمه بهذا القول ولم أقل لك في صاحب الفرج إن ذلك يلزمه في رأيي ولكن في مسألتك في التحريم أرى أن يلزمه التحريم ولا ينوي كما قال لي مالك في برئت مني إن لم يكن لذلك سبب كان هذا التحريم جوابا لذلك الكلام ﴿قلت﴾ أرأيت إن قال كل حل عليّ جرام نوى بذلك اليمين (قال ابن القاسم) ليس فيه يمين وإن أكل ولبس وشرب لم تهكن عليه

كفارة يمين (قال ابن القاسم) أخبرني مالك عن زيد بن أسلم في تفسير هذه الآية
 يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك تبتغي مرضات أزواجك والله غفور رحيم قد
 فرض الله لكم تحلة أيمانكم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في أم إبراهيم جاريته والله
 لا أطؤك ثم قال بعد ذلك هي علي حرام فأنزل الله تعالى يا أيها النبي لم تحرم ما أحل
 الله لك تبتغي مرضات أزواجك أي أن التي حرمت ليست بحرام قال قد فرض الله
 لكم تحلة أيمانكم في قوله والله لا أطؤها أن كفر وطأ جازيتك وليس في التحريم
 كانت الكفارة (قال) وهذا تفسير هذه الآية ﴿ابن وهب﴾ عن أنس بن عياض
 عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي بن أبي طالب أنه كان يقول في الحرام ثلاث
 بطلقات ﴿ابن وهب﴾ عن عبد الجبار عن ربيعة عن علي بن أبي طالب مثله (وقال)
 أبو هريرة وربيعة مثله ﴿ابن وهب﴾ قال وقال عمر بن الخطاب أنه أتى بامرأة قد
 فارقتها زوجها اثنتين ثم قال أنت علي حرام فقال عمر لا أردّها إليك (وقال ربيعة) في
 رجل قال الحلال علي حرام قال هي يمين إذا حلف أنه لم يرد امرأته ولو أفردّها
 كانت طالقاً البتة (وقال ابن شهاب) مثل قول ربيعة إلا أنه لم يجعل فيها يميناً وقال
 ينكل على أيمان اللبس

﴿ في البائنة والبتة والخلية والبرية والميتة ﴾

﴿ ولحم الخنزير والموهوبة والمردودة ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت إن قال لامرأته أنت علي كالميتة أو كالدم أو كاللحم الخنزير ولم ينو
 به الطلاق (قال) قال مالك هي البتة وإن لم ينو به الطلاق ﴿ قلت ﴾ أ رأيت إن قال
 حبلك علي غاربك (قال) قال مالك قد قال عمر ما قد بلغك أنه نواه قال مالك ولا
 أرى أن ينوي أخذ في حبلك علي غاربك لأن هذا لم يقله أحد وقد أبقى من الطلاق
 شيئاً ﴿ قلت ﴾ كانت له نية أولم تكن له نية هو عند مالك ثلاث البتة قال نعم ﴿ قلت ﴾
 أ رأيت إن قال قد وهبتك لأهلك (قال) قال مالك هي ثلاث البتة إن كان قد دخل
 بها ﴿ قلت ﴾ قبلها أهلها أولم يقبلوها (قال) نعم قبلوها أولم يقبلوها فهي ثلاث كذلك

قال مالك (قال) وقال مالك فيمن يقول لامرأته قد رددتلك الى أهلك فهي ثلاث ان كان قد دخل بها ﴿قلت﴾ أرأيت ان أراد بقوله ادخل واخرجي والحق واستتري واحدة بائنة وقد دخل بها لتكون بائنة (قال) هي ثلاث لأن مالكا قال فيمن يقول لامرأته أنت طالق واحدة بائنة انها ثلاث البتة ﴿قلت﴾ أرأيت ان قال لها أنا منك خلى أو برى أو بائن أو بات أيكون هذا طلاقا في قول مالك أم لا ولم يكون ذلك في قول مالك أو واحدة أم ثلاثا (قال) هي ثلاث في التي قد دخل بها وينوى في التي لم يدخل بها فان أراد واحدة فواحدة وان أراد اثنتين فاثنتين وان أراد ثلاثا فثلاثا وان لم يرد شيئا فثلاث ولا ينوى في التي قال لها أنا منك بات دخل بها أولم يدخل بها وهي ثلاث ﴿قلت﴾ أرأيت ان قالت لزوجها قد والله ضقت من صحبتك فلو ددت أن الله قد فرج منك فقال لها أنت بائن أو خلية أو برية أو بائنة أو قال أنا منك خلى أو برى أو بائن أو بات ثم قال لم أرد به الطلاق وأردت أنها بائن يبنى وبينها فرجة ليس أنا بلاصق بها (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا أقوم على حفظه وأراها طالقا في هذا كله ولا ينوى لانها لما تكلمت كانت في كلامها كمن طلبت الطلاق فقال لها الزوج أنت بائن فلا ينوى ألا ترى لو أنها قالت له طلقني قال أنت بائن فقال الزوج بعد ذلك لم أرد الطلاق بقولي أنت بائن لم يصدق فكذلك مسئلتك وهذه الحروف عند مالك أنت بائن وبرية وبائنة وخلية وأنا منك برى وبات كلها عند مالك سواء ان قال أنت برية أو قال أنا منك برى كل هذا عند مالك في المدخول بها ثلاث ثلاث وفي التي لم يدخل بها ينوى الا البتات فانها لا ينوى فيها دخل أو لم يدخل بحال ما وصفت لك ﴿قلت﴾ أرأيت رجلا قال لامرأته أنت طالق تطليقة بائنة أتكون بائنة أم يملك الرجعة (قال) قال لي مالك هي ثلاث البتة بقوله بائنة ﴿قلت﴾ أرأيت اذا قال الرجل لامرأته أنت خلية ولم يقل منى أو قال برية ولم يقل منى أو قال بائن ولم يقل منى وليس هذا جوابا لكلام كان قبله الا أنه مبتدأ من الزوج أي يكون طلاقا وان لم يقل منى في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أرأيت ان قال أنا خلى أو أنا برى أو أنا

بائن أو أنا بات ولم يقل منك أتطلق عليه امرأته أم تجعل له نية (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً إلا أني أرى أن يكون بمنزلة قوله لامرأته أنت خلية أو برية ولم يقل مني ولو دينته في قول مالك في أنا برية أو أنا خلية لدينته فيما إذا قال أنت خلية أو برية إلا أن يكون قبل ذلك كلام يستدل به أنه أرادته ويخرج إليه فلا شيء عليه ويدين (قلت) أرايت ان لم يدخل بها فقال قد وهبتك لإهلك أو قد رددتك الى إهلك (قال) سألت مالكاً عن قوله قد رددتك الى إهلك وذلك قبل البناء قال ينوي ويكون ما أراد من الطلاق (قال ابن القاسم) فان لم تكن له نية فهي ثلاث البتة لان ما كان عند مالك في هذا فيما يدينه قبل أن يدخل بها مثل الخلية والبرية والحرام والباين واختارى فهذا كله ثلاث اذا لم تكن له نية وكذلك قوله قد رددتك الى إهلك ولو كانت تكون واحدة إلا أن ينوي شيئاً قال مالك يسئل عما نوى ويقال هي واحدة إلا أن ينوي أكثر من ذلك مثل الذي يقول لامرأته أنت طالق فلا ينوي شيئاً (قلت) أرايت ان قال لها قد خليت سبيلك (قال) قال لي مالك اذا كان قد دخل بها ينوي فان نوى واحدة أو اثنتين فالقول قوله والا فهي ثلاث ولم أسمع من مالك في التي لم يدخل بها شيئاً وأنا أرى ان لم ينو شيئاً أنها ثلاث دخل بها أو لم يدخل (قلت) أرايت ان قال لامرأته اعتدى اعتدى ولم تكن له نية إلا أنه قال اعتدى اعتدى (قال) هي ثلاث عند مالك (قال مالك) وهذا مثل قوله لامرأته أنت طالق أنت طالق أنت طالق أنه ينوي في هذا فان قال أردت أن أسمعها ولم أرد الثلاث كان القول قوله فان لم تكن له نية فهي ثلاث لا تحل له إلا بعد زوج (قلت) فان لم تكن إمرأته مدخولاً بها فهي ثلاث أيضاً (قال) قال مالك ان كان قوله أنت طالق أنت طالق أنت طالق نسقاً واحداً ولم يدخل بها ولم تكن له نية فهي ثلاث لا تحل إلا بعد زوج (قال ابن القاسم) وقوله اعتدى اعتدى اعتدى مثلها (قلت) أرايت ان قال رجل لامرأته اعتدى أتسأله أنوى به الطلاق أم تطلق عليه ولا تسأله عن نيته في قول مالك (قال) الطلاق لازم له إلا أنه يسئل عن نيته كم نوى

أ واحدة أو اثنتين أم ثلاثا فان لم تكن له نية فهي واحدة ﴿قلت﴾ أرأيت ان قال لها اعتدي اعتدي اعتدي ثم قال لم أرد الا واحدة وانما أردت أن أسمعها (قال) الذي أرى أن القول قوله انها واحدة ﴿قلت﴾ أرأيت ان قال لها أنت طالق اعتدي (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئا وأرى ان لم تكن له نية فهي ثنتان وان كانت له نية في قوله اعتدي أراد أن يعلمها أن عليها العدة أمرها بالعدة فالقول قوله لا يقع عليه الطلاق ﴿قلت﴾ فان قال لامرأته الحق بأهلك (قال) قال مالك ينوى فان لم يكن أراد به الطلاق فلا تكون طالقا وان أراد الطلاق فهو ما نوى من الطلاق واحدة أو اثنتين أو ثلاثا ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن رجلا قال لامرأته يا فلانة يريد بقوله يا فلانة الطلاق أن تكون بقوله هذا يا فلانة طالقا (قال) قال مالك ولم أسمع منه اذا أراد بقوله يا فلانة الطلاق فهي طالق وان كان أراد أن يقول أنت طالق فأخطأ فقال يا فلانة ونيته الطلاق الا أنه لم يرد بقوله يا فلانة الطلاق فليست طالقا وانما تكون طالقا اذا أراد بلفظة أنت بما أقول من فلانة طالق فهو طلاق وان كان أراد الطلاق فأخطأ فلفظ بحرف ليس من حروف الطلاق فلا تكون به طالقا وانما تكون به طالقا اذا نوى بما يخرج من فيه من الكلام طلاقا فهي طالق وان كان ذلك الحرف ليس من حروف الطلاق وان كان أراد الطلاق فقال يا فلانة ما أحسنك وتعالى وأخزأك الله وما أشبه هذا ولم يرد هذا اللفظ أنك به طالق فلا طلاق عليه وكذلك سمعت من يفسره من أصحاب مالك ولم أسمع منه وهو رأيي ﴿قلت﴾ أرأيت ان قال لامرأته اخرجي أو تقني أو استري يريد بذلك الطلاق (قال) قال مالك ان أراد به الطلاق فهو طلاق وان لم يرد به الطلاق لم يكن طلاقا ﴿قلت﴾ أرأيت ان قال لها أنت حرة فقال أردت الطلاق فأخطأت فقلت أنت حرة أ يكون طلاقا أم لا في قول مالك (قال) هذا مثل الكلام الاول الذي أخبرتك به انه ان أراد بلفظة أنت حرة طالق فهي طالق وان أراد الطلاق فأخطأ فقال أنت حرة لم يكن طلاقا ﴿قلت﴾ أرأيت ان قال لامرأته اخرجي ينوى ثلاثا أو قال اعتدي

ينوي بذلك ثلاث تطليقات (قال) في قول مالك أنها ثلاث تطليقات ﴿ قلت ﴾
أرأيت ان قال لها كلي أو اشربي ينوي به الطلاق ثلاثا أو اثنتين أو واحدة أيقع
ذلك في قول مالك (قال) نعم لان مالكا قال كل كلام نوى بلفظه الطلاق فهو كما
نوى (قال ابن القاسم) وذلك اذا أراد أنت بما قلت طالق والذي سمعت واستحسن
أنه لو أراد أن يقول لها أنت طالق البتة فقال أخزأك الله أو لعنك الله لم يكن عليه
شيء لان الطلاق قد زال من لسانه وعني عنه بما خرج اليه حتى تكون نيته أنت بما
أقول لك من أخزأك الله أو شبهه مما أقول لك فأنت به طالق فهذا الذي سمعت أنها
تطلق به فأما من أراد أن يقول لامرأته أنت طالق فزل لسانه الى غير الطلاق ولم
يرد أنت بما أقول طالق فلا شيء عليه ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلا قال لامرأته يا أمة
أو يا أخت أو يا عمة أو يا خالة (قال) قال مالك هذا من كلام السفه ولم يره يحرم عليه
شيئا (قال ابن القاسم) وسمعت مالكا وسئل عن رجل خطب اليه رجل فقال
الخطوب للخطيب هي أختك من الرضاة ثم قال بعد ذلك والله ما كنت الا كاذبا
(قال) قال مالك لا أرى أن يتزوجها ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلا قال حكمة طالق
وامرأته تسمى حكمة وله جارية يقال لها حكمة قال لم أرد امرأتي وإنما أردت جاريتي
حكمة (قال) سمعت مالكا وسأله عن الرجل يخلف للسلطان بطلاق امرأته طائفا
فيقول امرأتي طالق ان كان كذا وكذا لا أمر يكذب فيه ثم يأتي مستفتيا ويزعم
أنه إنما أراد بذلك امرأة كانت له قبل ذلك وأنه إنما ألغز على السلطان في ذلك (قال
مالك) لا أرى ذلك ينفعه وأرى امرأته طالقا وان جاء مستفتيا فأما مسألتك ان كان
على قوله يئنه لم ينفعه قوله انه أراد جاريته وان لم تكن عليه يئنه وإنما أتى مستفتيا لم
أرها مثل مسألة مالك ولم يفر عليه في امرأته طلاقا ولان هذا سمي حكمة وإنما أراد
جاريته وليست عليه يئنه ولم يقل امرأتي ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال أنا منك بائن أو أنا
منك خلي أو أنا منك بري أو أنا منك بات وقد كان قبل هذا كلام كان هذا من
الرجل جوابا لذلك الكلام فقال الرجل لم أرد الطلاق (قال) اذا كان قبل ذلك كلام

يعلم منه أن هذا القول جواب للكلام الذي كان أراد أن ذلك الكلام من غير
 الطلاق فالقول قول الزوج ولا يكون ذلك طلاقاً ﴿قلت﴾ رأيت أن كان قبل قوله
 لها اعتدى كلام من غير طلبه الطلاق يعلم أنه إنما قال لها اعتدي جواباً لكلامها ذلك
 كأن أعطاهها فلوساً أو دراهم فقالت ما في هذه عشرون فلساً فقال الزوج اعتدي وما
 شبه هذا من الكلام أنويته في قول مالك (قال) نعم ولا يكون هذا طلاقاً إذا لم ينوبه
 الزوج الطلاق لأن اعتدى ها هنا جواب لكلامها هذا الذي ذكرت ﴿قلت﴾
 رأيت أن قال لها أنت طالق وليس عليه بينة ولم يرد الطلاق بقوله أنت طالق وإنما
 أراد بقوله أنت طالق من وثاق (قال) لم أسمع من مالك في هذا بعينه شيئاً ولكن
 سمعت مالكا يقول في رجل قال لامرأته أنت برية في كلام مبتدأ ولم ينوبه
 الطلاق أنها طالق ولا ينفعه ما أراد من ذلك بقلبه وقد قال مالك في رجل قال لامرأته
 أنت طالق البتة فقال والله ما أردت بقولي البتة طلاقاً وإنما أردت الواحدة إلا أن
 لساني زل فقلت البتة (قال مالك) هي ثلاث (قال مالك) واجتمع رأيي فيها ورأي
 غيري من فقهاء أهل المدينة أنها ثلاث البتة ﴿قلت﴾ لابن القاسم ليس هذا مما يشبه
 مسئلتى لأن هذا لم تكن له نية في البتة والذي سألتك عنه الذي قال لها أنت طالق
 له نية أنها طالق من وثاق (قال) نعم ولكن مسئلتك تشبه البرية التي أخبرتك بها
 (قال) وهذا أيضاً الذي قال البتة في فتيا مالك قد كان عليه الشهود فلذلك لم ينوته مالك
 والذي سألت عنه من أمر الطلاق ليس على الرجل شاهد وإنما جاء مستفتياً ولم تكن
 عليه بينة (قال) وسمعت مالكا يقول يؤخذ الناس في الطلاق بألفاظهم ولا تنفعهم
 نياتهم في ذلك إلا أن يكون جواباً لكلام كان قبله فيكون كما وصفت لك ومسئلتك
 في الطلاق هو هذا بعينه والذي أخبرتك أن مالكا قال يؤخذ الناس في الطلاق
 بألفاظهم ولا تنفعهم نياتهم وأراها طالقاً (قال) وسمعت مالكا يسئل عن رجل قال
 لامرأته أنت طالق تطليقة ينوي لا رجعة لي عليك فيها (قال مالك) إن لم يكن
 أراد بقوله لا رجعة لي عليك البتات يعني الثلاث فهي واحدة ويملك رجعتها وقوله

لا رجعة لي عليك ونيت به باطل ﴿قلت﴾ أرأيت رجلا قال لامرأته أنت طالق ينوي ثلاثا أيكون واحدة أم ثلاثا في قول مالك (قال) هي ثلاث كذلك قال لي مالك هي ثلاث إذا نوى بقوله أنت طالق ثلاثا ﴿قلت﴾ أرأيت أن أراد أن يطلقها ثلاثا فلما قال لها أنت طالق سكت عن الثلاث وبدأ له في ترك الثلاث أتجملها ثلاثا أم واحدة (قال) هي واحدة لأن مالك قال في الرجل يحلف بالطلاق على أمر أن لا يفعله فأراد أن يحلف بالطلاق البتة فقال أنت طالق ثلاثا البتة وترك اليمين لم يحلف بها لأنه بدأ لها أن لا يحلف (قال مالك) لا يكون طالقا ولا يكون عليه من يمينه شيء لأنه لم يرد بقوله الطلاق ثلاثا وإنما أراد به اليمين قطع اليمين عن نفسه فلا تكون طالقا ولا يكون عليه يمين وكذلك لو قال أنت طالق وكان أراد أن يحلف بالطلاق ثلاثا فقال أنت طالق ان كملت فلانا وترك الثلاث فلم يتكلم بها ان يمينه لا يكون الا تطليقة ولا يكون ثلاثا وإنما يكون يمينه بالثلاث إذا أراد بقوله أنت طالق بلفظة طالق ان أراد به ثلاثا فيكون اليمين بالثلاث وكذلك مسئلتك في أول هذا مثل هذا ﴿قلت﴾ أرأيت ان قال لها أنت طالق ينوي اثنتين أيكون اثنتين في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أرأيت ان قال لها أنت طالق الطلاق كله (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئا وأرى أنها قد بان بالثلاث ﴿قلت﴾ أرأيت ان قال لها أنا منك طالق أكون المرأة طالقا في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أرأيت الرجل يقول لامرأته لست لي بامرأة أو ما أنت لي بامرأة أيكون هذا طلاقا في قول مالك أم لا (قال) قال مالك لا يكون هذا طلاقا الا أن يكون نوى به الطلاق ﴿قلت﴾ أرأيت ان قال له رجل ألك امرأة فقال لا ليس لي امرأة ينوي بذلك الطلاق أولا ينوي (قال) قال مالك ان نوى بذلك الطلاق فهي طالق وان لم ينو بذلك الطلاق فليست بطالق ﴿قلت﴾ وكذلك لو قال لامرأته لم أتزوجك (قال) لا شيء عليه ان لم يرد بقوله ذلك طلاقا ﴿قلت﴾ أرأيت ان قال لامرأته لا نكاح بيني وبينك أولا ملك لي عليك أو لا سبيل لي عليك (قال) لا شيء عليه اذا كان الكلام عتابا

إلا أن يكون نوى بقوله هذا الطلاق ﴿يونس بن يزيد﴾ أنه سأل ابن شهاب عن رجل قال لامرأته أنت سائبة أو منى عتيقة أو قال ليس بيني وبينك حلال ولا حرام (قال) أما قوله سائبة أو عتيقة فأنا أرى أن يحلف على ذلك ما أراد به طلاقاً فإن حلف وكل إلى الله ودين في ذلك فإن أبي أن يحلف وزعم أنه أراد بذلك الطلاق وقف الطلاق عند ما أراد واستحلف على ما أراد من ذلك وأما قوله ليس بيني وبينك حلال ولا حرام فترى فيه نحو ذلك والله أعلم ونرى أن ينكل من قال مثل هذا بمقوبة موجعة لأنه لبس على نفسه وعلى أحكام المسلمين ﴿ابن وهب﴾ عن خالد عن نافع عن ابن عمر أنه قال في الخلعة والبرية هي البتة وقال علي بن أبي طالب وربعة ويحيى بن سعيد وأبو الزناد وعمر بن عبد العزيز بذلك وقضى عمر بن عبد العزيز بذلك في الخلعة (قال ابن شهاب) مثل ذلك في البرية أنها بمنزلة البتة ثلاث تطليقات (وقال ربعة) في البرية أنها البتة أن كان دخل بها وإن كان لم يدخل بها فهي واحدة قال والخلعة والبائنة بمنزلة البرية ﴿قال﴾ وحدثني عبد الله بن عمر عن حدثه عن الحسن البصري أنه قال قضى علي بن أبي طالب في البائنة أنها ثلاث ﴿عياض بن عبد الله الفهري﴾ عن أبي الزناد أنه قال في الموهوبة هو البتات ﴿الليث﴾ عن يحيى بن سعيد مثله ﴿عبد الجبار بن عمر﴾ عن ربعة أنه قال إذا وهبت المرأة لأهلها فهي ثلاث قبلوها أو ردوها إلى زوجها ﴿ابن وهب﴾ وقد قال مالك قد وهبتك لأهلك أو قد رددتك إلى أهلك هو سواء ثلاث البتة التي دخل بها (وقال) عبد العزيز ابن أبي سلمة إذا قال قد وهبتك لأهلك فقد بتها ووهب ما كان يملك منها ووهبتك لأهلك ورددتك إلى أهلك وأليك فهذا كله شيء واحد فتصير إلى البتة ﴿ابن وهب﴾ عن مالك عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد أن عبداً كانت تحتها امرأة فحكمه أهلها فيها فقال شأنكم بها فقال القاسم فرأى الناس ذلك طلاقاً (وقال) مالك في الذي يقول لامرأته قد خليت سبيلك هو مثل الذي يقول لامرأته

قد فارقتك ﴿يونس﴾ أنه سأل ربيعة عن قول الرجل لامرأته لا تحلين لي قال ربيعة
 يدين لأنه ان شاء قال أردت التظاهر أو اليمين ﴿يحيى بن أيوب﴾ عن ابن جريج
 عن عطاء أنه قال اذا قال الرجل لامرأته اعتدى فهي واحدة ﴿رجال من أهل العلم﴾
 عن طاوس عن ابن شهاب وغيرهما مثله (وقال) ابن شهاب هي واحدة وما نوى
 ﴿الليث﴾ عن يزيد بن أبي حبيب أن رجلا سأل سعيد بن المسيب فقال انى قلت
 لامرأتى أنت طالق ولم أدر ما أردت فقال ابن المسيب لكنى أدرى ما أردت فهي
 واحدة وقاله يحيى بن سعيد ﴿الليث﴾ عن ابن أبي جعفر عن بكير بن الأشج عن
 ابن المسيب أنه قال اذا قال الرجل لامرأته أنت طالق ولم يسم كم الطلاق فهي
 واحدة الا أن يكون نوى أكثر من ذلك فهو على ما نوى ﴿قال يونس﴾ وسألت
 ربيعة عن قول الرجل لامرأته لا سبيل لي اليك قال يدين ذلك (وقال عطاء بن
 أبي رباح) في رجل قيل له ألك امرأة فقال والله مالى امرأة فقال هي كذبة (وقاله)
 عمر بن الخطاب وعبد الله بن عمر وابن شهاب وغيرهم من أهل العلم ﴿وأخبرني﴾
 الحرث بن نبهان عن منصور عن ابراهيم أنه قال ما عني به الطلاق من الكلام
 وسماه فهو طلاق ﴿سفيان بن عيينة﴾ عن ابن طاوس عن أبيه أنه قال كل شئ أريد
 به الطلاق فهو طلاق ﴿يونس﴾ أنه سأل ابن شهاب عن قول الرجل لامرأته أنت
 السراح فهي تطليقة الا أن يكون أراد بذلك بث الطلاق ﴿مسلمة بن علي﴾ عن محمد
 ابن الوليد الزبيدي عن ابن شهاب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من بث
 امرأته فانها لا تحمل له حتى تنكح زوجا غيره ﴿قال الزبيدي﴾ وقال ابن عمر والخلفاء
 مثل ذلك ﴿ابن لهيعة والليث﴾ عن يزيد بن أبي حبيب عن عراك بن مالك
 أن عمر بن الخطاب فرق بين رجل وامرأة قال لها زوجها أنت طالق البتة
 ﴿أبو يحيى بن سليمان الخزازي﴾ عن عبد الرحمن بن زيد أن عمر بن الخطاب قال
 لشرح بإشرع اذا قال البتة فقد رمى الغرض الأقصى ﴿مالك وغيره﴾ عن يحيى
 ابن سعيد عن أبي بكر بن حزم أن عمر بن عبد العزيز قال له لو كان الطلاق ألفا ما

أبقت البتة منه شيئاً من قال البتة فقد رمى الغاية القصوى ﴿رجال من أهل العلم﴾ عن عبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس والقاسم بن محمد وابن شهاب وربيعه ومكحول أنهم كانوا يقولون من قال لامرأته أنت طالق البتة فقد بانت منه وهي بمنزلة الثلاث (قال ربيعة) وقد خالف السنة وذهبت منه امرأته ﴿حرمة بن عمران﴾ أن كعب بن غلقمة حدثه أن علي بن أبي طالب كان يعاقب الذي يطلق امرأته البتة

﴿تم كتاب التخيير والتليك من المدونة الكبرى﴾
﴿والحمد لله حمداً كثيراً كما هو أهله وصلى الله على نبيه محمد﴾
﴿وعلى آله وأصحابه وسلم تسليماً كثيراً﴾

﴿وبليه كتاب الرضاع﴾

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأبي وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ كتاب الرضاع ﴾

﴿ ما جاء في حرمة الرضاعة ﴾

﴿ قلت ﴾ لعبد الرحمن بن القاسم أتحرم المصّة والمصتان في قول مالك (قال) نعم
﴿ قلت ﴾ أرايت الوجور والسعوط من اللبن أيحرم في قول مالك (قال) نعم أما
الوجور فانه يحرم وأما السعوط فرأيت ان كان وصل الى جوف الصبي فهو يحرم
﴿ قلت ﴾ أرايت الرضاع في الشرك والاسلام أهو سواء في قول مالك تقع به الحرمة
قال نعم ﴿ قلت ﴾ ولبن المشركات والمسلمات يقع به التحريم سواء في قول مالك
قال نعم ﴿ قلت ﴾ أرايت الصبي إذا حقن لبن امرأة هل تقع به الحرمة بينهما
بهذا اللبن الذي حقن به الصبي في قول مالك (قال) قال مالك في الصائم يحقن ان
عليه القضاء اذا وصل ذلك الى جوفه ولم أسمع من مالك في الصبي شيئاً وأرى ان
كان له غذاء رأيت أن يحرم والا فلا يحرم الا أن يكون له غذاء في اللبن ﴿ ابن
وهب ﴾ عن مسلمة بن علي عن رجال عن عبد الله بن الحارث بن نوفل عن أم الفضل
بنت الحارث قالت سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يحرم من الرضاعة قال المصّة
والمصتان ﴿ وأخبرني ﴾ رجال من أهل العلم عن عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وعبد
الله بن عباس وعبد الله بن مسعود وجابر بن عبد الله والقاسم بن محمد وسالم بن عبد الله وطاوس
وقيصة بن ذؤيب وسعيد بن المسيب وعروة بن الزبير وربيعة وابن شهاب وعطاء بن
أبي رباح ومكحول أن قليل الرضاعة وكثيرها يحرم في المهد (وقال ابن شهاب)

انتهى أمر المسلمين الى ذلك ﴿ابن وهب﴾ عن مالك بن أنس عن ثور بن زيد الدؤلى عن عبد الله بن عباس أنه سئل كم يحرم من الرضاعة فقال اذا كان فى الحولين مصّة واحدة تحرم وما كان بعد الحولين من الرضاعة لا يحرم ﴿مالك﴾ عن ابراهيم أخى موسى بن عقبة عن سعيد بن المسيب أنه قال ما كان فى الحولين وان كانت مصّة واحدة فهي تحرم وما كان بعد الحولين فانما هو طعام يأكاه (قال ابراهيم) سألت عروة بن الزبير فقال كما قال سعيد بن المسيب ﴿ابن وهب﴾ عن اسماعيل بن عياش عن عطاء الخراساني أنه سئل عن سحوط اللبن للصغير وكله من اللبن أيجرم (قال) لا يجرم شيئاً ﴿قال ابن وهب﴾ وكان ربيعة يقول فى وقت الرضاعة فى السن وخروج الرضيع من الرضاعة كل صبي كان فى المهد حتى يخرج منه أو فى رضاعة حتى يستغنى عنها بنيرها فما أدخل فى بطنه من اللبن فهو يحزم حتى يلقظه الجبر ويقبضه الولاة وأما اذا كان كبيراً قد أغناه وزبى معاه غير اللبن من الطعام والشراب فلا نرى الا أن حرمة الرضاعة قد انقطعت وان حياة اللبن عنه قد رفعت فلا نرى لكبير رضاعة (قال) وقال لى مالك على هذا جماعة الناس قبلنا

﴿فى رضاعة الفحل﴾

﴿قلت﴾ أرأيت لو أن امرأة رجل ولدت منه فأرضعت ابنه عامين ثم قطعه ثم أرضعت بلبنها بعد الفصال صبيّاً أ يكون هذا الصبي ابن الزوج وحتى متى يكون اللبن للفحل من بعد الفصال (قال) أرى لبنها للفحل الذى درت لولده ﴿قلت﴾ أ تحفظه عن مالك (قال) قد بلغني ذلك عن مالك ﴿قلت﴾ أرأيت ان كانت ترضع ولدها من زوجها فطلقها فاتقضت عدتها فتزوجت غيره ثم حملت من الثانى فأرضعت صبيّاً من اللبن اللزج الاول أم للزوج الثانى الذى حملت منه (قال) ماسمعت من مالك فيه شيئاً وأرى اللبن لهما جميعاً ان كان اللبن لم يتقطع من الاول وقاله ابن نافع عن مالك ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن امرأة تزوجها رجل فحملت منه فأرضعت صبيّاً وهي حامل أ يكون اللبن للفحل قال نعم ﴿قلت﴾ وتجعل اللبن للفحل قبل أن

تلد قال نعم ﴿قلت﴾ من يوم حملت قال نعم ﴿قلت﴾ أرايت الرجل يتزوج المرأة فترضع صبيا قبل أن تحمل درث له فأرضعته ولم تلد قط وهي تحت زوجها أ يكون اللبن للزوج أم لا في قول مالك (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئا وأرى أنه للفحل وكذلك سمعت عن مالك وإنما يغيب اللبن ويكون فيه غذاء وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لقد هممت أن أنهي عن الغيلة والغيلة أن يطاء الرجل امرأته وهي ترضع لأن الماء يغيب اللبن وكذلك بلغني عن مالك وهو رأيي وقد بلغني عن مالك أن الوطاء يدر اللبن ويكون منه استنزال اللبن فهو يحرم ﴿قال﴾ وقال لي مالك في الغيلة وذلك أنه قل له وما الغيلة قال أن يطاء الرجل امرأته وهي ترضع وليست بحامل لأن الناس قالوا إنما الغيلة أن يقال الصبي بلبن قد حملت أمه عليه فتكون إذا أرضعته بذلك اللبن قد اغتالته (قال مالك) ليس هذا هو إنما تفسير حديث النبي صلى الله عليه وسلم أن ترضعه وزوجها يطؤها ولا حبل بها لأن الوطاء يغيب اللبن ﴿قلت﴾ أفكرهه مالك (قال) لا ألا ترى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لقد هممت أن أنهي عن الغيلة حتى ذكرت الروم وفارسا فلم ينه عنها النبي صلى الله عليه وسلم

﴿في رضاع الكبير﴾

﴿قلت﴾ هل كان مالك يرى رضاع الكبير شيئا أم لا (قال) لا يرى مالك رضاع الكبير شيئا ﴿قلت﴾ أرايت الصبي إذا فصل فأرضعته امرأة بلبنها بعد ما فصل أ يكون هذا رضاعا أم لا في قول مالك (قال) قال مالك الرضاع حولان وشهر أو شهران بعد ذلك ﴿قلت﴾ فإن لم تفصله أمه فأرضعته ثلاث سنين ثم أرضعته امرأة بعد ثلاث سنين والام ترضعه لم تفصله (قال) قال مالك لا يكون هذا رضاعا ولا يلتفت في هذا إلى رضاع أمه إنما ينظر في هذا إلى حولين وشهر أو شهرين من بعد الحولين ﴿قال ابن القاسم﴾ ولو أن أمه أرضعته أربع سنين أ كان يكون ما كان من رضاع غيرها هذا الصبي بعد ثلاث سنين أو أربع سنين رضاعا ليس هذا بشيء (قال)

ولكن لو أرضعته امرأة في الحولين والشهر والشهرين يحرم بذلك كما لو أرضعته أمه ﴿قلت﴾ أرأيت ان فصلته قبل الحولين أرضعته سنة ثم فصلته فأرضعته امرأة أجنبية قبل تمام الحولين وهو فطيم أ يكون ذلك رضاعاً أم لا (قال) لا يكون ذلك رضاعاً اذا فصلته قبل الحولين وانقطع رضاعه واستغني عن الرضاع فلا يكون ما أرضع بعد ذلك رضاعاً ﴿قلت﴾ أرأيت ان فصلته بعد تمام الحولين فأرضعته امرأة بعد الفصال يوم أو يومين أ يكون ذلك رضاعاً أم لا في قول مالك (قال ابن القاسم) ما كان من رضاع بعد الحولين باليوم واليومين وما أشبهه مما لم يستغن فيه بالطعام عن الرضاع حتى جاءت امرأة فأرضعته فأراه رضاعاً لان مالكا قد رأى الشهر والشهرين بعد الحولين رضاعاً الا أن يكون قد أقام بعد الحولين أياماً كثيرة مفطوما واستغنى عن اللبن وعاش بالطعام والشراب فأخذته امرأة فأرضعته فلا يكون هذا رضاعاً لان مالكا قد رأى ما بعد الشهر والشهرين بعد الحولين رضاعاً فلا يكون هذا رضاعاً لان عيشه قد تحول عن اللبن فصار عيشه في الطعام ﴿قلت﴾ أليس قد قال مالك ما كان بعد الحولين بشهر أو شهرين فهو رضاع (قال) انما قال ذلك مالك في الصبي اذا وصل رضاعه بالشهرين بعد الحولين بالحولين ولم يفصل (قال ابن القاسم) واذا فصل اليوم أو اليومين ثم أعيد الى اللبن فهو رضاع ﴿قلت﴾ فان لم يعد الى اللبن ولكن امرأة أتت فأرضعته مصّة أو مصتين وهو عند أمه على فصاله لم تعده الى اللبن (قال مالك) المصّة والمصتان تحرم لان الصبي لم ينتقل عن عيش اللبن بعد وأنت تعلم أنه لو أعيد الى اللبن كان ذلك له قوة في غذائه وعيشه له فبكل صبي كان بهذه المنزلة اذا شرب اللبن كان ذلك له عيشاً في الحولين وقرب الحولين فهو رضاع وانما الذي قال مالك الشهر والشهرين ذلك اذا لم ينقطع الرضاع عنه ﴿ابن وهب﴾ عن عبد الرحمن ابن زيد بن أسلم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا رضاع بعد فطام ﴿وأخبرني﴾ رجال من أهل العلم عن عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس وعبد الله بن عمرو وأبي هريرة وأم سلمة زوج النبي صلى

الله عليه وسلم وسعيد بن النسيب وعروة بن الزبير وربيعة مثله (ابن وهب) وأخبرني مالك وغيره أن رجلا أتى أبا موسى الأشعري فقال اني مصصت من امرأتي من ثديها فذهب في بطني فقال أبو موسى لا أراها الا وقد حرمت عليك فقال له عبد الله بن مسعود انظر ما فتى به الرجل فقال أبو موسى ما تقول أنت فقال ابن مسعود لا رضاع الا ما كان في الحولين فقال أبو موسى لا تسألوني عن شيء ما دام هذا الخبر بين أظهركم (وقال) غير مالك ان عبد الله بن مسعود قال له انما أنت رجل مداوى لا يحرم من الرضاعة الا ما كان في الحولين ما أثبت العظم (ابن وهب) عن مالك عن عبد الله بن دينار قال جاء رجل الى عبد الله بن عمر وأنا معه عند دار القضاء يسأل عن رضاعة الكبير فقال ابن عمر جاء رجل الى عمر بن الخطاب فقال اني كانت لي جارية وكنت أطؤها فعمدت امرأتي فأرضعتها قال فدخلت عليها فقالت امرأتي دونك فقد أرضعتها قال فقال عمر أوجعها وأت جاريةك فانما الرضاعة رضاعة الصغير

— تحريم الرضاعة —

(قلت) أرايت المرأه وخالتها من الرضاعة أتجمع بينهما في قول مالك قال لا (قلت) وهل الملك والرضاعة والتزويج سواء الحرمة فيها واحدة قال نعم (قلت) والاحرار والعبيد في حرمة الرضاع سواء في قول مالك قال نعم (قلت) أرايت امرأة ابنه من الرضاعة أو امرأة والده من الرضاعة أهما في التحريم بمنزلة امرأة الاب من النسب وامرأة الابن من النسب في قول مالك قال نعم (ابن وهب) عن مالك بن أنس عن عبد الله بن دينار عن سليمان بن يسار عن عروة بن الزبير عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أخبرته أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة (ابن وهب) عن مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن عمرة عن عائشة أخبرتها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان عندها وأنها سمعت صوت رجل يستأذن في بيت حفصة زوج النبي صلى الله عليه

وسلم فقالت عائشة ققلت يا رسول الله هذا رجل يستأذن في بيتك قال أراه فلانا
 لم حفصة من الرضاعة قالت عائشة يا رسول الله لو كان فلان لم لها من الرضاعة حيا
 دخل على قال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم ان الرضاعة تحرم ما تحرم الولادة
 ﴿ابن وهب﴾ عن الليث وابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن عراك بن مالك
 عن عروة بن الزبير عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أخبرته أن عمها من
 الرضاعة يسمى أفلح استأذن عليها فحجبتها فأخبرت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فقال لها لا تحتجي منه فانه يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب ﴿ابن وهب﴾
 عن رجال من أهل العلم عن علي بن أبي طالب وعبد الله بن عمرو بن العاص عن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم مثله في حرمة الرضاعة

﴿في حرمة لبن البكر والمرأة المسنة﴾

﴿قلت﴾ أرأيت لبن البكر التي لم تنكح قط ان أرضعت به صبياً أتقع به الحرمة
 أم لا في قول مالك (قال) نعم تقع به الحرمة ﴿قال﴾ وقال مالك في المرأة التي قد
 كبرت وأسنت انها ان درت وأرضعت فهي أم وكذلك البكر (قال) وبلغني أن
 مالكا سئل عن رجل أرضع صبية ودر عليها (قال مالك) ويكون ذلك قالوا نعم
 قد كان قال لا أراه يحرم انما أسمع الله تبارك وتعالى يقول وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم
 فلا أرى هذا أما ﴿قلت﴾ أرأيت لبن الجارية البكر التي لا زوج لها أ يكون رضاعها
 رضاعا اذا أرضعت صبيا في قول مالك (قال) قال مالك ان ذلك رضاع وتقع به
 الحرمة لان لبن النساء يحرم على كل حال ﴿قلت﴾ أرأيت المرأة تحلب من ثديها
 لبنا فتموت فيوثر بذلك اللبن صبي أتقع به الحرمة أم لا (قال) نعم تقع به الحرمة
 ولم أسمع من مالك لانه لبن ولبنها في حياتها وموتها سواء تقع به الحرمة ﴿قلت﴾
 وكذلك لو ماتت امرأة تحلب من لبنها وهي ميتة فأوثر به صبي أتقع به الحرمة
 (قال) نعم ولم أسمع من مالك ولبنها في حياتها وموتها سواء تقع به الحرمة واللبن
 لا يموت ﴿قلت﴾ وكذلك ان دب الصبي الى امرأة وهي ميتة فوضعها وقعت به الحرمة

(قال) نعم اذا علم أن في ثديها لبنا وأنه قد رضعها ﴿ قلت ﴾ أرأيت اللبن في ضروع الميتة أيحل أم لا في قول مالك (قال) لا يحل ﴿ قلت ﴾ فكيف أوقعت الحرمة بلبن هذه المرأة الميتة ولبنها لا يحل ألا ترى أنه لو حلب من ثديها وهي ميتة لم يصلح لكبير أن يشربه ولا يجعله في دواء فكيف تقع الحرمة بالحرام (قال) اللبن يحرم على كل حال ألا ترى لو أن رجلا حلف أن لا يأكل لبنا فأكل لبنا قد وقعت فيه فآرة فماتت أنه حانت أو شرب لبن شاة ميتة أنه حانت عندي إلا أن يكون نوى اللبن الحلال أرأيت رجلا وطئ امرأة ميتة أيحذ أم لا ونكاح الاموات لا يحل والحذ على من فعل ذلك فكذلك اللبن

﴿ في الشهادة على الرضاعة ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت امرأة شهدت أنها أرضعت رجلا وامرأته أيفرق بينهما في قول مالك أم لا (قال) قال مالك يقال للزوج تنزه عنها ان كنت تثق بناحيتهما فلا ترى أن يقيم عليها ولا يفرق القاضي بينهما بشهادتهما وان كانت عدلة ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن امرأتين شهدتا على رضاع رجل وامرأته أيفرق بين الرجل وامرأته في قول مالك (قال) قال مالك نعم يفرق بينهما اذا كان قد فشا وعرف من قولهما قبل هذا الموضع ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان كان لم يفش ذلك من قولهما (قال) قال مالك لا أرى أن يقبل قولهما اذا لم يفش ذلك من قولهما قبل نكاحهما عنده الاهلين والجيران ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان كانت المرأتان اللتان شهدتا على الرضاع أم الزوج وأم المرأة (قال) لا يقبل قولهما الا أن يكون ذلك قد عرف من قولهما وفشا قبل النكاح ﴿ قلت ﴾ فهؤلاء والاجنبات سواء في قول مالك (قال) نعم في رأيي ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان شهدت امرأة واحدة أنها أرضعتهما جميعا الزوج والمرأة وقد عرف ذلك من قولهما قبل النكاح (قال) لا يفرق القاضي بينهما في رأيي وانما يفرق في المرأتين لانهما حين كانتا امرأتين تمت الشهادة فأما المرأة الواحدة فلا يفرق بشهادتها ولكن يقال للزوج تنزه عنها فيما بينك وبين خالتك ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلا

خطب امرأة فقالت امرأة قد أرضعتكما أيهى عنها فى قول مالك وان تزوجها
 ففرق بينهما (قال) قال مالك ينهى عنها على وجه الاتقاء لا على وجه التحريم فان
 تزوجها لم يفرق القاضى بينهما ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلاً قال فى امرأة هذى
 أختى من الرضاعة وغير ذلك من النساء اللاتى يحرم من عليه ثم قال بعد ذلك أوهمت
 أو كنت كاذباً أو لاعباً فأراد أن يتزوجها (قال) سئل مالك عما يشبهه من الرضاعة
 إذا أقر به الرجل أو الأب فى ابنه الصغير أو فى ابنته ثم قال بعد ذلك إنما أردت أن
 أمنعه أو قال إنما كنت كاذباً (قال) قال مالك لا أرى أن يتزوجها ولا أرى للوالد
 أن يزوجه (قال ابن القاسم) قال مالك ذلك فى الأب فى ولده وحده ﴿ قلت ﴾ فإن
 تزوجها أفرق السلطان بينهما (قال) نعم أرى أن يفرق السلطان بينهما ويؤخذ
 بإقراره الأول ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أقرت امرأة أن هذا الرجل أخى من الرضاعة
 وشهد عليها بذلك الشهود ثم أنكرت ذلك فتزوجته والزواج لا يعلم أنها كانت أقرت
 به (قال) لا أرى أن يقر هذا النكاح بينهما وما سمعت من مالك فيه شيئاً إلا أن
 مالكاً سأله رجل من أصحابنا عن امرأة كان لها بنت وكان لها ابن عم فطلب ابنة عمه
 أن يتزوجها فقالت أمها قد أرضعته ثم أنها قالت بعد ذلك والله ما كنت إلا كاذبة
 وما أرضعته ولكنى طلبت بابنتى الفرار منه (قال) قال مالك لا أرى أن يقبل قولها
 هذا الآخر ولا أحب له أن يتزوجها وليس قول المرأة هذا أخى أو قول الرجل هذه
 أختى كقول الأجنبي فيها لان إقرارهما على أنفسهما بمنزلة البينة القاطعة والمرأة
 الواحدة ليس يقطع بشهادتها شيئاً ﴿ ابن وهب ﴾ عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم
 عن أبيه أن رجلاً جاء الى عمر بن الخطاب بأمرأة فقال يا أمير المؤمنين ان هذه تزعم
 أنها أرضعتى وأرضعت امرأتى فأما رضاعها امرأتى فمعلوم وأما رضاعها إياي فلا يعرف
 ذلك فقال عمر كيف أرضعته فقالت مررت به وهو ملق يبكى وأمه تعالج خبزاً لها
 فأخذته الى فأرضعته وسكنته فأمر بها عمر فضربت أسواطاً وأمره أن يرجع الى
 امرأته ﴿ ابن وهب ﴾ عن مسلمة بن عليٍّ عن حماد بن عكرمة بن خالد أن عمر

ابن الخطاب كان اذا ادعت امرأة مثل هذا سألتها اليئنة ﴿يونس بن يزيد﴾ عن ربيعة أنه سأله عن شهادة المرأة في الرضاعة أترأها جائزة (قال) لا لان الرضاعة لا تكون فيما يعلم الا باجماع رأى أهل الصبي والمرضة انما هي حرمة من الحرم ينبغي لها أن يكون لها أصل كأصل المحارم

﴿في الرجل يتزوج الصبية فترضها امرأة له أخرى﴾
﴿أو أجنبية أو أمه أو أخته﴾

﴿قلت﴾ أرأيت لو أن رجلاً تزوج صبيتين فأرضعت امرأة أجنبية واحدة بعد واحدة أتقع الفرة فيما بينه وبينهما جميعاً أم لا (فقال) يقال للزوج اخترايتهما شئت فاحبسها وخل الأخرى وهذا رأيي ﴿قلت﴾ ولم جعلت له أن يختار أيتها شاء وقد وقعت الحرمة بينهما جميعاً ألا ترى لو أنه تزوج الاختين في عقدة واحدة فرقت بينه وبينهما فهاتان حين أرضعتهما المرأة واحدة بعد واحدة كانتا حين أرضعت الأولى من الصبيتين على النكاح لم يفسد على الزوج من نكاحهما شيء فلما أرضعت الثانية صارت اختها فصارتا كأنهما نكحتا في عقدة واحدة ألا ترى أنه لو فارق الأولى بعد ما أرضعتها المرأة قبل أن ترضع الثانية ثم أرضعت الثانية كان نكاح الثانية صحيحاً ألا ترى أن الحرمة انما تقع بالرضاع اذا كانتا جميعاً في ملكه بارضاعها الأخرى بعد الأولى فتصيران في الرضاع اذا وقعت الحرمة كأنه تزوجهما في عقدة واحدة فلا يجوز ذلك (قال) ليس كما قلت ولكننا نظرنا الى عقدة واحدة فوجدنا العقدتين وقعتا صحيحتين في الصبيتين جميعاً ثم دخل الفساد في عقدة كانت صحيحة لا يستطيع أن يثبت على العقدتين جميعاً فنظرنا الى الذي لا يصلح له أن يثبت عليه فخلنا بينه وبين ذلك ونظرنا الى الذي يجوز له أن يثبت عليه فخللناه له وقد يجوز له أن يثبت على واحدة ولا يجوز له أن يثبت عليهما جميعاً فخلنا بينه وبين واحدة وأمرناه أن يحبس واحدة ﴿قلت﴾ فان كن صبيات ثلاثاً أو أربعاً تزوجهن مراضع واحدة بعد واحدة فأرضعتن امرأة واحدة بعد واحدة (قال) اذا أرضعت واحدة

فهن على نكاحهن فان أرضعت أخرى بعد ذلك قيل له اخترايتهما شئت وفارق
الآخرى فان فارق الاخرى ثم أرضعت الثالثة قلنا له أيضا اخترايتهما شئت وفارق
الآخرى فان فارق الاخرى ثم أرضعت الرابعة قلنا له اخترايتهما شئت وفارق الاخرى
فيكون الخيار في أن يجبس الثالثة أو الرابعة وهذا اذا كان الخيار والفرقة قد وقعت
فيما مضى قبلهما . وان أرضعت المرأة واحدة بعد واحدة حتى أتت على جميعهن ولم
يخترفراق واحدة منهن (قال) هذا له أن يختار في أن يجبس واحدة منهن أيتها
شاء ان شاء أولاهن وان شاء أخراهن وان شاء وسطهن يجبس واحدة منهن
أى ذلك أحب ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) هذا رأيي ﴿ قلت ﴾ أرايت
ان تزوج امرأة وصيتين واحدة بعد واحدة أو في عقدة واحدة وسمى لكل
واحدة صداقها وأرضعت المرأة صبية منهما قبل أن يدخل بالكبيرة منهن (قال)
تحرم الكبيرة ولا تحرم الصغيرة المرضعة اذا لم يكن دخل بأما التي أرضعتها لانها
من ربائبه اللاتي لم يدخل بأمهاتهن . ومما بين لك ذلك أنه لو تزوج امرأة كبيرة
فطلقها ثم تزوج صبية مرضعة فأرضعتها امرأته تلك المطلقة لم تكن تحرم عليه هذه
الصبية لانها من الربائب اللاتي لم يدخل بأمهاتهن ﴿ قلت ﴾ أرايت لو أتى تزوجت
امرأة كبيرة ودخلت بها ثم تزوجت صبية صغيرة ترضع فأرضعتها امرأتى التي دخلت
بها بلبنها فحرمت على نفسها وحرمت على الصبية أيكون لها من المهر شيء
أم لا (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا وأرى لها مهرها لانه قد دخل بها ولا أرى
للصبية مهرا تعدت امرأته الفساد أو لم تعدده ﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن رجلا تزوج
صبية فأرضعتها أمه أو أخته أو جدته أو ابنته أو امرأة أخيه أو بنت أخيه
أنقع الفرقة فيما بينه وبين الصبية (قال) نعم في قول مالك ﴿ قلت ﴾ ويكون للصبية
نصف الصداق على الزوج في قول مالك (قل) لا ليس على الزوج من الصداق شيء
﴿ قلت ﴾ لم لا يكون على الزوج نصف الصداق (قال) لا لانه لم يطلق ألا ترى أن

الحرمة قد وقعت بينهما من قبل أن يبنى بها فقد صارت أخته أو ابنة ابنته أو ذات محرم منه ﴿قلت﴾ فلا يكون للصبيّة على التي أرضعتها نصف الصداق تعمّدت التي أرضعتها الفساد أو لم تعمّده (قال) نعم لا شيء عليها من الصداق في رأيي ﴿قلت﴾ فيؤدّبها السلطان إن علم أنها تعمّدت فسادها على زوجها في قول مالك (قال) نعم في رأيي ﴿قلت﴾ أرايت الرجل يتزوج أخته من الرضاعة أو أمه من الرضاعة وسمى لها صداقها وبنى بها أ يكون لها الصداق الذي سمي أم صداق مثلها في قول مالك (قال) قال مالك لها الصداق الذي سمي ولا يلتفت إلى صداق مثلها

— ما لا يحرم من الرضاعة —

﴿قلت﴾ أرايت لو أن صبيين غديا بلبن بهيمة من البهائم أ يكونان أخوين في قول مالك (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً ولكني أرى أن لا تكون الحرمة في الرضاع إلا في لبن بنت آدم ألا ترى أنه بلغني عن مالك أنه قال في رجل أرضع صبيّاً ودرّ عليه أن الحرمة لا تقع به وإن لبن الرجل ليس مما يحرم (قال) قال مالك وإنما قال الله في كتابه وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم وإنما تحرم ألبان بنات آدم لا ما سواها ﴿قلت﴾ أرايت لو أن لبنا صنع فيه طعام حتى غاب اللبن في الطعام واللبن لبن امرأة أو صنع فيه طعام فكان الطعام الغالب عليه ثم طبخ على النار حتى عصّد وغاب اللبن أو صب في اللبن ماء حتى غاب اللبن وصار الماء الغالب أو جعل اللبن في دواء حتى غاب اللبن في ذلك الدواء فأطعم الصبي ذلك كله أو أسقيه أتقع به الحرمة أم لا (قال) لا أحفظ عن مالك فيه شيئاً وأرى أن لا يحرم هذا لأن اللبن قد ذهب وليس في الذي أكل أو شرب لبن يكون فيه عيش الصبي ولا أراه يحرم شيئاً

— في رضاع النصرانية —

﴿قال﴾ وسألت مالكا عن المراضع النصرانيات (قال) لا يعجبنى اتخاذهن وذلك لأنهن يشربن الخمر ويأكلن الخنزير وأخاف أن يطعمن ولده ما يأكلن

من ذلك (قال) وهذا من عيب نكاحهن مما يدخلن على ولده وما يأكلن من الخنزير ويشربن من الخمر (قال) ولا أرى نكاحهن حراما ولكني أكرهه ﴿قلت﴾ هل كان مالك يكره الظويرة من اليهوديات والنصرانيات والمجوسيات (قال) نعم كان يكرههن من غير أن يرى ذلك حراما ويقول إنما غذاء اللبن مما يأكلن وهن يأكلن الخنزير ويشربن الخمر ولا آمنها أن تذهب به إلى بيتها فتطعمه ذلك ﴿قلت﴾ هل كان مالك يكره أن يسترضع بلبن الفاجرة (قال) بلغني أن مالكا كان يتقيه من غير أن يراه حراما

﴿في رضاع المرأة ذات الزوج ولدها﴾

﴿قال﴾ وسألت مالكا عن المرأة ذات الزوج أيلزمها رضاع ابنها (قال) نعم يلزمها رضاع ابنها على ما أحببت أو كرهت إلا أن تكون ممن لا تكلف ذلك (قال) قلت لمالك ومن التي لا تكلف ذلك (قال) المرأة ذات الشرف واليسار الكثير التي ليس مثلها ترضع وتعالج الصبيان في قدر الصبيان فأرى ذلك على أبيه وإن كان لها لبن (قال) قلنا له فإن كانت الام لا تقدر على اللبن وهي ممن ترضع لو كان لها لبن لأنها ليست في الموضع الذي ذكرت لك في الشرف على من ترى رضاع الصبي (قال) على الاب وكل ما أصابها من مرض يشغلها عن صبيها أو ينقطع به درها فالرضاع على الاب يغرم أجر الرضاع ولا تغرم هي قليلا ولا كثيرا وإن كان لها لبن وهي من غير ذات الشرف كان عليها رضاع ابنها ﴿قلت﴾ أرايت هذه التي ليست من أهل الشرف إذا أرضعت ولدها تأخذ أجر رضاعها من زوجها (قال) لا ذلك عليها ترضعه على ما أحببت أو كرهت ﴿قلت﴾ فإن مات الاب وهي ترضعه أيسقط عنها ما كان يلزمها للصبي من الرضاع (قال) ان كان له مال والا أرضعته ﴿قلت﴾ ولها أن تطرحه ان لم يكن له مال (قال) لا وذلك في الرضاع وحده والنفقة مخالفة للرضاع في هذا ﴿قلت﴾ فإن كان ابنها رضيعا ولا مال له أيلزمها رضاع ابنها (قال) نعم يلزمها رضاع ولدها على ما أحببت أو كرهت ولا يلزمها النفقة

وانما الذي يلزمها الرضاع كذلك قال في مالك (قال مالك) ولا أحب لها أن تترك النفقة على ولدها اذا لم يكن له مال ولم يجعل النفقة مثل الرضاع رضاع ابنها وكذلك قال مالك انما يلزمها رضاعه اذا لم يكن له مال ﴿قلت﴾ فان كان للصبي مال فلما مات الاب قالت لا أرضعه (قال) ذلك جائز لها ويستأجر للصبي من ترضعه من ماله الا أنت يخاف على الصبي أن لا يقبل غيرها فتجبر على رضاعه وتعطى أجر رضاعها ﴿قلت﴾ وهذا كله قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أرايت المرأة تأتي على زوجها رضاع ولدها منه (قال) قال مالك عليها رضاع ولدها منه على ما أحببت أو كرهت الا أن تكون امرأة ذات شرف وغنى مثلها لا تكلف مؤنة الصبيان ولا رضاع ولدها ولا القيام على الصبيان في غناها وقدرها فلا أرى أن تكلف ذلك وأرى أرضاعه على أبيه (قلنا) لما لك فلي أبيه أن يغرم أجر الرضاع (قال) نعم اذا كانت كما وصفت لك . وان مرضت المرأة وانقطع درها فلم تقو على الرضاع وهي ممن ترضعه كان على أبيه ذلك أن يغرم أجر رضاعه ﴿قال﴾ وقال مالك فان كانت ممن يرضع مثلها فأصابها العلة وضع ذلك عنها وكان رضاعه على أبيه ﴿قلت﴾ أرايت ان كان طلقها تطليقة يملك الرجعة على من رضاع الصبي في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا الا أني أرى ما دامت نفقة المرأة على الزوج فان الرضاع عليها ان كانت ممن ترضع فاذا انقطع نفقة الزوج عنها كان رضاعه على أبيه ﴿قلت﴾ أرايت ان طلقها البتة أ يكون أجر الرضاع على الاب في قول مالك (قال) نعم هو قول مالك ﴿قلت﴾ فان طلقها تطليقة فاذا انقضت عدتها كان رضاع الصبي على الاب في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أرايت ان قالت بعد ما طلقها البتة لا أرضع لك ابنا الا بمائة درهم كل شهر والزوج يصيب من يرضع ابنه خمسين درهما كل شهر (قال) قال مالك الام أحق به بما ترضع به غيرها فان أثبت أن ترضع بذلك فلا حق لها وان أرادت الام أن ترضعه بما ترضعه الاجنية فذلك للأم وليس للأب أن يفرق بينها وبينه اذا رضيت أن ترضعه بما ترضعه

الاجنبية ^(١) فذلك للام وليس للاب أن يفرق بينها وبينه اذا رضيت أن ترضعه بما ترضعه غيرها من النساء (قال) قال مالك وان كان ذلك ضرراً على الصبي يكون قد علق أمه لا صبر له عنها أو كان الصبي لا يقبل المراضع أو خيف عليه فأمه أحق به بأجر رضاع مثلها وتجبر الام اذا خيف على الصبي اذا لم يقبل المراضع أو علق أمه حتى يخاف عليه الموت اذا فرّق بينهما على رضاع صبيها بأجر مثلها (قال) قفلنا لمالك فلو كان رجل معدماً لا شيء له وقد طلق امرأته البتة فوجد من ذوى قرابته أمه أو أخته أو ابنته أو عمته أو خالته ممن ترضع بغير أجر فقال لامه إما أن ترضعه بلا أجر فإنه لا شيء عندي وإما أن تسلميه الى هؤلاء اللاتي يرضعنه لي باطلا (قال) قال مالك اذا عرف أنه لا شيء عنده ولا يقوى على أجر الرضاع كان ذلك له عليها اما أن ترضعه له باطلا وإما أن تسلمه الى من ذكرت. ولو كان قليلاً ذات يد لا يقوى من الرضاع الا على الشيء البسير الذي لا يشبه أن يكون رضاع مثلها ووجد امرأة ترضع له بدون ذلك كان كذلك اما أن ترضعه بما وجد وإما أن أسلمته الى من وجد. وان كان موسراً فوجد من ترضعه له باطلا بغير حق لم يكن له أن يأخذه منها لما وجد من يرضعه باطلا وعليه اذا أَرْضَعْتَهُ الام بما ترضعه غيرها أن يجبر الاب على ذلك وقد بينا آثار هذا في كتاب الطلاق والله الموفق للصواب

تم كتاب الرضاع من المدونة الكبرى

بحمد الله وعونه وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله وصحبه وسلم

وبليه كتاب العدة وطلاق السنة

(١) قوله فذلك للام وليس للاب الخ (كذا في الاصل بلفظ ما قبله مع تغاير يسير ولم يعلم

عليه علامة شطب فايحرق اه كنه مصححه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد نبيه وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ كتاب العدة وطلاق السنة ﴾

﴿ ما جاء في طلاق السنة ﴾

﴿ قلت ﴾ لعبد الرحمن بن القاسم هل كان مالك يكره أن يطلق الرجل امرأته ثلاث تطليقات في مجلس واحد (قال) نعم كان يكرهه أشد الكراهية ويقول طلاق السنة أن يطلق الرجل امرأته تطليقة واحدة طاهراً من غير جماع ثم يتركها حتى يمضي لها ثلاثة قروء ولا يتبعها في ذلك طلاقاً فإذا دخلت في الدم من الحيضة الثالثة فقد حلت للأزواج وبانت من زوجها الذي طلقها ﴿ قلت ﴾ فإن أراد أن يطلقها ثلاث تطليقات عند كل طهر طلقة (قال) قال مالك ما أدركت أحداً من أهل بلدنا ممن يرى ذلك ولا يفتي به ولا أرى أن يطلقها ثلاث تطليقات عند كل طهر ولكن تطليقة واحدة ويعمل حتى تنقضي العدة كما وصفت لك ﴿ قلت ﴾ فإن هو طلقها ثلاثاً أو عند كل طهر واحدة حتى طلق ثلاث تطليقات ألزمه ذلك في قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ هل كان مالك يكره أن يطلق الرجل امرأته في طهر قد جامعها فيه أم لا (قال) نعم كان يكرهه ويقول إن طلقها فيه لزمه ﴿ قلت ﴾ وتعتد بذلك الطهر الذي طلقها فيه قال نعم ﴿ قلت ﴾ وإن لم يبق منه إلا يوم واحد (قال) نعم إذا بقي من ذلك الطهر شيء ثم طلقها فيه وقد جامعها فيه اعتدت به في أقرائها في العدة (قال مالك) تعتد به ولا يؤمر برجعها إنما يؤمر الذي يطلق امرأته وهي حائض (وقال) ربيعة ويحيى بن سعيد في امرأة طلقت ثم حاضت فلا تعتد بذلك الطهر

وان لم تمكث فيه الا ساعة واحدة أو يوما حتى تحيض (وقال) ابن شهاب مثله
 ﴿أشهب﴾ عن بعض أهل العلم عن الحسن بن عماره عن الحكم بن عتيبة عن أبي
 الاحوص عن عبد الله بن مسعود أنه قال من أراد أن يطلق للسنة فليطلق امرأته
 طاهراً في غير جماع تطليقة ثم ليدعها فإن أراد أن يراجعها راجعها وإن حاضت ثلاث
 حيض كانت بأننا وكان خاطبا من الخطاب فإن الله تبارك وتعالى يقول لا تدرى لعل
 الله يحدث بعد ذلك أمراً (قال ابن مسعود) وإن أراد أن يطلقها ثلاثاً فليطلقها طاهراً
 تطليقة في غير جماع ثم يدعها حتى إذا حاضت وطهرت طلقها أخرى ثم بدعها حتى إذا
 حاضت وطهرت طلقها تطليقة أخرى فهذه ثلاث تطليقات وحيضتان وتحيض
 أخرى فتتقضى عدتها ﴿أشهب﴾ عن القاسم بن عبد الله أن يحيى بن سعيد حدثه عن
 ابن شهاب أنه قال إذا أراد الرجل أن يطلق امرأته للعدة كما أمره الله فليطلقها إذا هي
 طهرت من حيضتها تطليقة واحدة قبل أن يجامعها ثم لتعد حتى تقضى عدتها فتحيض
 ثلاث حيض فإذا هو فعل ذلك طلق كما أمره الله فانه لا يدرى لعل الله يحدث بعد
 ذلك أمراً وهو يملك الرجعة ما لم تحض ثلاث حيض ﴿مالك بن أنس﴾ أن عبد الله بن
 دينار حدثه أنه سمع عبد الله بن عمر قرأ يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لقبل عدتهن

﴿في طلاق الحامل﴾

﴿قلت﴾ أرأيت الحامل إذا أراد زوجها أن يطلقها ثلاثاً كيف يطلقها (قال) قال
 مالك لا يطلقها ثلاثاً ولكن يطلقها واحدة متى ما شاء ويمهلها حتى تضع جميع ما في
 بطنها من الاولاد ثم قد حلت للزوج والمطلق عليها الرجعة ما لم تضع
 جميع ما في بطنها (قال مالك) وإن وضعت واحداً وبقي في بطنها آخر فللزوج عليها
 الرجعة حتى تضع آخر ما في بطنها من الاولاد (وقد قال مالك) في طلاق الحامل للسنة
 انها تطليقة واحدة ثم يدعها حتى تضع حملها (قال) أشهب وقال ذلك عبد الله بن مسعود
 وجابر بن عبد الله وغيرهما وقاله ابن المسيب وربيعة والزهري ﴿قلت﴾ أرأيت ان
 طلقها ثلاثاً وهي حامل في مجلس واحد أو مجالس شتى أيلزمه ذلك أم لا (قال)

قال مالك يلزمه ذلك وكرهه له مالك أن يطلقها هذا الطلاق ﴿أشهب﴾ عن القاسم
ابن عبد الله أن يحيى بن سعيد حدثه أن ابن شهاب حدثه أن ابن المسيب حدثه أن
رجلا من أسلم طلق امرأته على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث تطليقات
جميعا فقال له بعض أصحابه إن لك عليها رجعة فانطلقت امرأته حتى دخلت على رسول
الله صلى الله عليه وسلم فقالت إن زوجي طلقني ثلاث تطليقات في كلمة واحدة فقال لها
رسول الله صلى الله عليه وسلم قد بنت منه ولا ميراث بينكما ﴿أشهب﴾ عن ابن
لهيعة أن يزيد بن أبي حبيب حدثه عن ابن عمر أنه سئل عن رجل طلق امرأته ثلاث
تطليقات في مجلس واحد فقال ابن عمر عصي زبه وخالف السنة وذهبت منه امرأته
﴿أشهب﴾ عن ابن لهيعة أن يزيد بن أبي حبيب حدثه عن سليمان بن مالك بن
الحارث السلمي أن رجلا أتى ابن عباس فقال له يا ابن عباس إن عمي طلق امرأته ثلاثا
فقال له إن عمك عصي الله فأندمه الله وأطاع الشيطان فلم يجعل له مخرجا فقال له
أترى أن يحلها له رجل فقال ابن عباس من يخادع الله يخدعه الله ﴿قلت﴾ أرايت
التي لم تبلغ الحيض متى يطلقها زوجها (قال) قال مالك يطلقها متى شاء للاهله أو لغير
الاهله ثم عدتها ثلاثة أشهر وكذلك التي يئست من الحيض (قال مالك) والمستحاضة
يطلقها زوجها متى شاء وعدتها سنة (قال ابن القاسم) كان في ذلك يطؤها أو
لا يطؤها وله عليها الرجعة حتى تنقضي السنة فإذا مضت السنة فقد حلت للزواج
الا أن يكون بهارية فينتظر حتى تذهب الريبة فإذا ذهبت الريبة وقد مضت السنة
فليس عليها من العدة قليل ولا كثير وقد حلت للزواج (قال مالك) وهي مثل
الحامل يطلقها متى ما شاء الا أن يعرف لها قرء فيتحرى ذلك فيطلقها عنده ﴿ابن
وهب﴾ عن يونس وابن أبي ذئب عن ابن شهاب أنه قال يطلق المستحاضة زوجها
إذا طهرت للصلاة ﴿ابن وهب﴾ عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب أنه قال في المرأة
تطلق وقد أدبر عنها الحيض أو تشك فيه قال إن تبين أنها قد يئست من الحيض
فعدتها ثلاثة أشهر كما قضى الله وقد كان يقول يستقبل بطلاقها الاهله فهو أسد لمن

أراد أن يطلق من قد ينس من الحيض فان طلق بعد الاهلة أو قبلها اعتدت من حين طلقها ثلاثة أشهر ثلاثين يوماً كل شهر وان مضت ثلاثة أشهر قبل أن تحيض فقد حلت للزواج (قال يونس) وقال ربيعة تعتد ثلاثين ثلاثين من الايام

ما جاء في طلاق الحائض والنفساء

﴿قلت﴾ أرايت ان قال لامرأته وهي حائض أنت طالق للسنة أيقع عليها الطلاق وهي حائض أم حتى تطهر (قال) اذا قال الرجل لامرأته وهي حائض أنت طالق ، انها طالق مكانها ويجبر الزوج على رجعتها فكذلك مسئلتك ﴿قلت﴾ قال لامرأته أنت طالق ثلاثاً للسنة (قال) قال مالك انهن يقعن مكانه عليها ذلك كلهن فان كانت طاهراً أو حائضاً فلا سبيل له اليها حتى تنكح ، وهب ﴿عن مالك وابن أبي ذئب أن نافعاً أخبرهما عن عبد الله بن إته وهي حائض وسأل عمر بن الخطاب رسول الله صلى الله عليه وسلم جمعاً ثم لم يسكنها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ثم ان شاء أمسك بعد لقى قبل أن يمس فتلك العدة التي أمر الله بها أن يطلق لها النساء (قال الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي واحدة ﴿أشهب﴾ سعد عن نافع عن ابن عمر أنه كان اذا سئل عن طلاق المرأة امرأته هم أما أنت فطلقت امرأتك مرة أو مرتين فان رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أراجعها ثم أمسكها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ثم ان أردت حين تطهر من قبل أن أجمعها فان كنت طلقها ثلاثاً فقد حرمت زوجا غيرك وعصيت الله فيما أمرك به من طلاق امرأتك ﴿قلت﴾ أرايت الرجل يطلق امرأته وهي حائض أو نفساء أيجبره مالك على أن يراجعها (قال) نعم قال مالك من طلق امرأته وهي نفساء أو حائض جبر على رجعتها الا أن تكون غير مدخول بها فلا بأس بطلاقها وان كانت حائضاً أو نفساء ﴿ابن وهب وأشهب﴾ عن ابن لهيعة عن بكير عن سليمان بن يسار أنه قال اذا طلقت المرأة وهي نفساء لم

تعتد بدم نفاسها واستقبلت ثلاثة قروء (وقاله) ابن شهاب والقاسم بن محمد وابن قسيط وأبو بكر بن عمرو بن حزم ونافع مولى ابن عمر **﴿قلت﴾** فكيف يطلقها ان أراد ان يطلقها بعد ما أجبرته على رجعتها (قال) يملأها حتى تنقضي حيضتها التي طلقها فيها ثم تطهر ثم تحيض ثم تطهر ثم يطلقها ان أراد فكذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم **﴿قلت﴾** فالنفاس (قال) يجبر على رجعتها فان أراد ان يطلقها فاذا طهرت من دم نفاسها أمهلها حتى تحيض أيضاً ثم تطهر ثم يطلقها ان أراد ويحسب عليها ما طلقها في دم النفاس أو في دم الحيض **﴿قلت﴾** وهذا قول مالك قال نعم **﴿قلت﴾** فان طلقها في دم النفاس أو في دم الحيض فلم يرجعها حتى انقضت العدة (قال) فلا سبيل له عليها وقد حلت للأزواج **﴿قلت﴾** أرايت ان طلقها في طهر قد جامعها فيه هل يأمره مالك بمراجعتها كما يأمره بمراجعتها في الحيض (قال مالك) لا يؤمر بمراجعتها وهو قرء واحد وانما كان الصواب أن يطلق في طهر لم يجامعها فيه (قال) ولو أن رجلاً طلق امرأته في دم حيضتها فجبر على رجعتها فارتجعها فلما طهرت جهل فطلقها الثانية في طهرها بعد ما طهرت قبل أن تحيض الثانية لم يجبر على رجعتها ولو طلقها وهي حائض فلم يعلم بها حتى حاضت حيضتين وطهرت جبر على رجعتها على ما أحب أو كره كما كان يجبر أن لو كانت في دم حيضتها يجبر على ذلك ما لم تنقض عدتها وهذا قول مالك **﴿قلت﴾** أرايت المرأة اذا هي طهرت من حيضتها ولم تغتسل بعد الزواجها أن يطلقها قبل أن تغتسل أم حتى تغتسل في قول مالك (قال) لا يطلقها حتى تغتسل وان رأت القصة البيضاء (قال) وسألته عن تفسير قول ابن عمر فطلقوهن قبل عدتهن (قال) يطلقها في طهر لم يمسه فيها (قال ابن القاسم) ولا يعجنى أن يطلقها الا وهو تقدر على جماعها فهي وان رأت القصة البيضاء ولم تغتسل فهو لا يقدر على جماعها بعد ولو طلقها بعد ما رأت القصة البيضاء قبل أن تغتسل لم يجبر على رجعتها **﴿قلت﴾** أرايت لو كانت مسافرة فرأت القصة ولم تجد الماء فتمت الزواجها أن يطلقها الآن في قول مالك قال نعم **﴿قلت﴾** ولم وهو لا يقدر على جماعها (قال) لان

الصلاة قد حلت لها وهي قبل أن تغتسل بعد ما رأت القصة البيضاء لم تحل لها الصلاة
فهي اذا حلت لها الصلاة جاز لزوجها أن يطلقها

— ما جاء في المطلقة واحدة تزين وتشوف لزوجها —

﴿قلت﴾ أ رأيت أن طلق امرأته تطليقة يملك الرجعة هل تزين له وتشوف له (قال)
كان قوله الاول أنه لا بأس أن يدخل عليها ويأكل معها اذا كان معها من يتحفظ بها
ثم رجع عن ذلك فقال لا يدخل عليها ولا يرى شعرها ولا يأكل معها حتى يراجعها
﴿قلت﴾ هل يسهه أن ينظر اليها أو الى شيء من محاسنها تلذذاً وهو يريد رجعتها
في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً وليس له أن يتلذذ بشيء منها وان
كان يريد رجعتها حتى يراجعها وهذا على الذي أخبرتك أنه كره له أن يخلو معها ولا
يرى شعرها أو يدخل عليها حتى يراجعها ﴿ابن وهب﴾ عن عبد الله بن عمر ومالك
ابن أنس عن نافع أن ابن عمر طلق امرأته في مسكن حفصة زوج النبي صلى الله عليه
وسلم وكان طريقه في حجرتها فكان يسلك الطريق الاخرى من أدبار البيوت الى
المسجد كراهية أن يستأذن عليها حتى يراجعها (قال مالك) وان كان معها فلينتقل عنها
(قال مالك) وقد انتقل عبد الله بن عمر وعروة بن الزبير (قال ابن وهب) وقال
عبد العزيز ان الرجل اذا طلق امرأته واحدة فقد حرم عليه فرجها ورأسها أن
يراهما حاضرة أو يتلذذ بشيء منها حتى يراجعها

— ما جاء في عدة النصرانية —

﴿قلت﴾ أ رأيت المرأة من أهل الكتاب اذا كانت تحت رجل مسلم فطلقها بعد
ما نبى بها كم عدتها عند مالك وكيف يطلقها (قال) عدتها عند مالك مثل عدة الحرة
المسلمة وطلاقها كطلاق الحرة المسلمة وتجبر على العدة في قول مالك ﴿قلت﴾
أ رأيت لو أن نصرانية تحت نصراني أسلمت المرأة ثم مات الزوج قبل أن يسلم وهي
في عدته أنتقل الى عدة الوفاة أم لا في قول مالك (قال) لا تنتقل الى عدة الوفاة في

قول مالك وهي على عدتها التي كانت عليها ثلاث حيض

ما جاء في عدة الامة المطلقة

﴿قلت﴾ كم عدة الامة المطلقة اذا كانت ممن لا تحيض من صغر أو كبر ومثلها يوطأ وقد دخل بها في قول مالك (قال) ثلاثة أشهر ﴿أشهب﴾ عن سفيان بن عيينة أن صدقة بن يسار حدثه أن عمر بن عبد العزيز سأل في إمرته على المدينة في كم يتبين الولد في البطن فاجتمع له على أنه لا يتبين حتى يأتي عليه ثلاثة أشهر فقال عمر لا يرى الامة اذا لم تحض أو كانت قد نثت من الحيض الا ثلاثة أشهر ﴿ابن وهب﴾ عن الليث بن سعد أن أيوب بن موسى حدثه عن ربيعة أنه قال تستبرئ الامة اذا طلقت وقد قعدت من الحيض بثلاثة أشهر والتي تطلق ولم تحض تستبرئ بثلاثة أشهر والامة التي تباع ولم تحض أو قد نثت بثلاثة أشهر اذا خشي منها الحمل وكان مثلها يحمل ﴿ابن وهب﴾ وقال الليث حدثني يحيى بن سعيد أن التي لم تحض من الامة اذا طلقت تعتد بثلاثة أشهر الا أن ترك عركتين يعلم الناس أن قد استبرأت رحمها قبل ذلك فان انقضت الثلاثة الاشهر الاستبراء ثم حاضت حيضة اعتدت بحيضة أخرى والتي تباع منهن تعتد بثلاثة أشهر الا أن تحيض حيضة قبل ذلك والمتوفى عنها زوجها من الامة اللاتي لم يحضن تعتد أربعة أشهر وعشرًا الا أن تحيض حيضة قبل شهرين وخمسة أيام فذلك يكفيها ﴿أشهب﴾ عن يثيق به أن الاوزاعي حدثه عن ابن شهاب أنه قال عدة الامة البكر التي لم تحض ثلاثة أشهر ﴿أشهب﴾ قال قال سليمان بن بلال سمعت ربيعة ويحيى بن سعيد يقولان عدة الحرة والامة اللتين لم يبلغا الحيض واللتين قد نثتا من الحيض ثلاثة أشهر اذا طلقها زوجها أو باعها رجل كان يصيبها ﴿قال ابن وهب﴾ وقد قال عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز وابن شهاب وبكير بن الأشج في عدة الامة التي قد نثت من الحيض والتي لم تبلغ الحيض ثلاثة أشهر (وقال) مالك مثله ﴿قلت﴾ أرايت المرأة اذا بلغت ثلاثين سنة ولم تحض قط أو أربعين سنة ولم تحض قط أو عشرين سنة ولم تحض قط فطلقها زوجها أعتد

الشهور أم لا وكم عدتها في قول مالك (قال) سألت مالكا عنها فقال تعتد بالشهور وهي ممن دخل في كتاب الله في هذه الآية واللائي لم يحضن . فعدهن ثلاثة أشهر وإن بلغت ثلاثين سنة إذا كانت لم تحض قط ﴿ قلت ﴾ أرأيت إن بلغت عشرين سنة ولم تحض أتعده بالشهور (قال) نعم قال وكل من لم تحض قط فطلقها زوجها وهي بنت عشرين أو أقل من ذلك أو أكثر فاعده بالشهور وهي في هذه الآية لم تخرج منها بعد قول الله تبارك وتعالى واللائي لم يحضن وهي إذا كانت لم تحض قط فهي في هذه الآية حتى إذا حاضت فقد خرجت من هذه الآية فإن ارتفع عنها الدم وقد حاضت مرة أو أكثر من ذلك وهي في سن من تحيض فعليها أن تعتد سنة كما وصفت لك وهذا قول مالك

— ما جاء في عدة المرأة والمستحاضة —

﴿ قلت ﴾ أرأيت إن كانت صغيرة لم تحض فطلقها زوجها فاعتدت شهرين ثم حاضت كيف تصنع في قول مالك (قال) ترجع إلى الحيض وتلغي الشهرين ﴿ قلت ﴾ أرأيت إن كانت يئست من الحيض فطلقها زوجها فاعتدت بالشهور فلما اعتدت شهرين حاضت (قال) قال مالك يسئل عنها النساء وينظرن فإن كان مثلها يحض رجعت إلى الحيض وإن كان مثلها لا يحض لأنها قد دخلت في سن من لا تحيض من النساء فرأت الدم (قال مالك) ليس هذا بحيض ولتمض على الشهور ألا ترى إن بنت سبعين سنة وبنت ثمانين وبنت تسعين إذا رأت الدم لم يكن ذلك حيضا ﴿ قلت ﴾ أرأيت الرجل إذا طلق امرأته ولم تحض قط وهي بنت ثلاثين سنة فكانت عدتها عند مالك بالشهور كما وصفت لي أرأيت إن حاضت بعد ما اعتدت بشهرين (قال) تنتقل إلى عدة الحيض ﴿ قلت ﴾ فإن ارتفع الحيض عنها (قال) تنتقل إلى عدة السنة كما وصفت لك تسعة أشهر من يوم انقطع الدم عنها ثم ثلاثة أشهر وعدتها من الطلاق إنما هي الأشهر الثلاثة التي بعد التسعة والتسعة إنما هي استبراء ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ أرأيت إذا طلق الرجل امرأته ومثلها تحيض فارتفعت

حيضتها (قال) قال مالك تجلس سنة من يوم طلقها زوجها فاذا مضت سنة فقد حلت ﴿ قلت ﴾ فان جلست سنة فلما قعدت عشرة أشهر رأت الدم (قال) ترجع الى الحيض قال فان انقطع عنها الحيض فانها ترجع أيضاً اذا انقطع الدم عنها فتقعد أيضاً سنة من يوم انقطع الدم عنها من الحيضة التي قطعت عليها عدة السنة ﴿ قلت ﴾ فان اعتدت أيضاً بالسنة ثم رأت الدم (قال) تنتقل الى الدم ﴿ قلت ﴾ فان انقطع الدم عنها (قال) تنتقل الى السنة ﴿ قلت ﴾ فان رأت الدم (قال) اذا رأت الدم المرة الثالثة فقد انقضت عدتها لانها قد حاضت ثلاث حيض وان لم ترد الحيضة الثالثة وقد تمت السنة فقد انقضت عدتها بالسنة وهذا قول مالك ﴿ قلت ﴾ لم قال مالك عدة المرأة التي طلقها زوجها وهي ممن تحيض فرفعتها حيضتها لم قال تمتد سنة (قال) قال مالك تسعة أشهر للريبة والثلاثة أشهر هي العدة التي بعد التسعة التي كانت للريبة (قال مالك) وكل عدة في طلاق فانما العدة بعد الريبة وكل عدة في وفاة فهي قبل الريبة والريبة بعد العدة وذلك أن المرأة اذا هلك عنها زوجها فاعتدت أربعة أشهر وعشراً فاسترايت نفسها انها تنتظر حتى تذهب الريبة عنها فاذا ذهبت الريبة فقد حلت للأزواج والعدة هي الشهور الاربعة الاول وعشرة أيام ﴿ ابن وهب وأشهب ﴾ عن مالك بن أنس عن يحيى بن سعيد ويزيد بن قسيط حدثاه عن ابن المسيب أنه قال قال عمر بن الخطاب أيما امرأة علقت فحاضت حيضة أو حيضتين ثم رفعها حيضتها فانها تنتظر تسعة أشهر فان بان بها حمل فذاك والا اعتدت بعد التسعة بثلاثة أشهر ثم قد حلت ﴿ ابن وهب ﴾ عن عمرو بن الحارث أن يحيى بن سعيد حدثه أنه سمع سعيد بن المسيب يقول قضى عمر بن الخطاب بذلك (قال عمرو) فقات ليحيى ابن سعيد أحسب في تلك السنة ما خلا من حيضتها (قال) لا ولكنها تأتف السنة حتى توفى السنة ﴿ أشهب ﴾ عن ابن لهيعة أن ابن هبيرة حدثه عن أبي تميم الجيشاني أن عمر بن الخطاب قضى في المرأة تطلق فتحيض حيضة أو حيضتين ثم ترتفع حيضتها أن تربيص تسعة أشهر اسنبراء للرحم وثلاثة أشهر كما قال الله عز وجل ﴿ قلت ﴾ أرايت لو

أن رجلاً اشترى جارية وهي ممن يحيض فرفعتها حيضتها (قال) تعتد ثلاثة أشهر من يوم اشتراها ﴿قلت﴾ فإن استراحت (قال) ينتظر بها تسعة أشهر فإن حاضت فيها والا فقد حات ﴿قلت﴾ ولا يكون على سيدها أن يستبرئها بثلاثة أشهر بعد التسعة الأشهر التي جعلها استبراء من الرية (قال) ليس عليه أن يستبرئها بثلاثة أشهر بعد التسعة الأشهر الرية لأن الثلاثة الأشهر قد دخلت في هذه التسعة فلا تشبه هذه الحرة لأن هذه لا عدة عليها وإنما عليها الاستبراء فإذا مضت التسعة فقد استبرأت ألا ترى أنه إنما على سيدها إذا كانت ممن تحيض حيضة واحدة فهذا إنما هو استبراء ليعلم به ما في رحمها ليس هذه عدة فالتسعة الأشهر إذا مضت فقد استبرئ رحمها فلا شيء عليه بعد ذلك ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أرايت المرأة إذا طلقها زوجها فرأت الدم يوماً أو يومين أو ثلاثة ورأت الطهر يوماً أو يومين أو ثلاثة أو خمسة ثم رأت الدم بعد ذلك يوماً أو يومين فصار الدم والطهر مختلطان (قال) قال مالك إذا اختلط عليها الدم بحال ما وصفت كانت هذه مستحاضة إلا أن يقع بين الدمين من الطهر ما في مثله يكون طهراً فإذا وقع بين الدمين ما يكون طهراً اعتدت قرواً وإن اختلط عليها الدم بحال ما وصفت ولم يقع بين الدمين ما يكون طهراً فإنها تعتد عدة المستحاضة سنة كاملة ثم قد حلت للزواج ﴿قلت﴾ وما عدة الأيام التي لا تكون بين الدمين طهراً (فقال) سألت مالكا فقال الأربعة الأيام والخمسة وما قرب فلا أرى ذلك طهراً وإن الدم بعضه من بعض إذا لم يكن بينهما من الطهر إلا أيام يسيرة الخمسة ونحوها ﴿أشهب﴾ عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب أن عمر بن الخطاب قال عدة المستحاضة سنة ﴿قال أشهب﴾ قال لي ابن لهيعة قال لي يزيد بن أبي حبيب عدة المستحاضة سنة ﴿مالك بن أنس﴾ عن ابن شهاب عن ابن المسيب أنه قال عدة المستحاضة سنة (وقال) ذلك مالك قال والحرة والامة في ذلك سواء

﴿ما جاء في المعلقة ثلاثاً أو واحدة يموت زوجها وهي في العدة﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان طلق امرأته ثلاثاً في مرضه ثم مات وهي في العدة أعتد عدة

الوفاة تستكمل في ذلك ثلاث حيض أم لا (قال) قال مالك ليس عليها أن تعتد عدة الوفاة وإنما عليها أن تعتد عدة الطلاق ولها الميراث ﴿ قلت ﴾ فإن كان طلقها واحدة أو اثنتين وهو صحيح أو مريض ثم مات وهي في العدة أنتقل إلى عدة الوفاة (قال) نعم ولها الميراث ﴿ ابن وهب ﴾ عن الليث بن سعد أن بكير بن عبد الله حدثه عن سليمان بن يسار أنه قال يقال إنما آخر الاجلين أن يطلق الرجل المرأة تطليقة أو تطليقتين ثم يموت قبل أن تنقضي عدتها من طلاقه فتعتد من وفاته فأما الرجل يطلق امرأته البتة ثم يموت وهي في عدتها فأنما هي على عدة الطلاق ﴿ ابن وهب ﴾ عن عمرو بن الحارث عن يحيى بن سعيد بذلك (قال عمرو) وقال يحيى على ذلك أمر الناس في هذه المطلقة واحدة أو اثنتين ﴿ ابن وهب ﴾ عن يزيد بن عياض عن عمر بن عبد العزيز مثله وقال ترثه ما لم تحرم عليه بثلاث تطليقات أو فدية فإن كانت حرمت عليه فلا ميراث لها وهذا في طلاق الصحيح (قال عمرو) لا عدة عليها إلا عدة الطلاق أو عدة الفدية (قال بكير) وقال مثل قول سليمان بن يسار في آخر الاجلين عبد الله بن عباس وابن شهاب

— ما جاء في عدة المتوفى عنها زوجها —

﴿ قلت ﴾ أرأيت المرأة إذا بلغها وفاة زوجها من أين تعتد أمن يوم بلغها أو من يوم مات الزوج (قال) قال مالك من يوم مات الزوج ﴿ قلت ﴾ فإن لم يبلغها حتى انقضت عدتها أ يكون عليها من الاحداد شيء أم لا (قال مالك) لا احداد عليها إذا لم يبلغها إلا بعد ما تنقضي عدتها (وقال مالك) فيمن طلق امرأته وهو غائب فلم يبلغها طلاقها حتى انقضت عدتها أنه ان ثبت على طلاقه إياها بينة كانت عدتها من يوم طلق وإن لم يكن إلا قوله لم يصدق واستقبلت عدتها ولا رجعة له عليها وما أنقضت من ماله بعد ما طلقها قبل أن تعلم فلا غرم عليها لأنه فرط ﴿ ابن وهب ﴾ عن عبد الله بن عمر عن نافع أن عبد الله بن عمر قال تعتد المطلقة والمتوفى عنها زوجها من يوم طلق ومن يوم توفي عنها ﴿ ابن وهب ﴾ عن رجال من أهل العلم عن سعيد بن المسيب

وسليمان بن يسار وعمر بن عبد العزيز وابن شهاب وابن قسيط وأبي الزناد وعطاء بن أبي رباح ويحيى بن سعيد مثله قال يحيى وعلى ذلك عظم أمر الناس ﴿ابن لهيعة﴾ عن عبيد الله بن أبي جعفر عن بكير بن الأشج عن سليمان بن يسار أنه قال إذا قال الرجل لامرأته قد طلقتك منذ كذا وكذا لم يقبل قوله واعتدت من يوم يعلمها الطلاق إلا أن يقيم على ذلك بينة فإن أقام بينة كان من يوم طلقها وقاله ابن شهاب

﴿ما جاء في الاحداد﴾

﴿قلت﴾ هل على المطلقة احداد (قال) قال مالك لا احداد على المطلقة مبتوتة كانت أو غير مبتوتة وإنما الاحداد على المتوفى عنها زوجها وليس على المطلقات شيء من الاحداد ﴿ابن وهب﴾ عن يونس بن يزيد أنه سأل ربيعة عن المطلقة المبتوتة ما تجتنبه من الحلى والطيب فقال لا يجتنب شيء من ذلك ﴿رجال من أهل العلم﴾ عن عبد الله بن عمر وأبي الزناد وعطاء بن أبي رباح مثله (وقال) عبد الله بن عمر تكتحل وتطيب وتزين وتغايظ بذلك زوجها ﴿قلت﴾ فهل على النصرانية احداد في الوفاة إذا كانت تحت مسلم في قول مالك (قال) نعم عليها الاحداد وكذلك قال لي مالك (وقال ابن نافع) عن مالك لا احداد عليها ﴿قلت﴾ ولم جعل مالك عليها الاحداد وهي مشركة. (قال) قال مالك إنما رأيت عليها الاحداد لأنها من أزواج المسلمين فقد وجبت عليها العدة ﴿قلت﴾ وكذلك أمة قوم مات عنها زوجها أيكون عليها الاحداد في قول مالك (قال) نعم عليها الاحداد وتمتد حيث كانت تسكن ان كانت تبث عند زوجها وتكون النهار عند أهلها اعتدت في ذلك المسكن الذي كانت تبث فيه مع زوجها وان كانت في غير مسكن مع زوجها ولا تبث معه إنما كانت في بيت موالها فيه تبث إلا أن زوجها يغشاها حيث أحب ولم تكن معه في مسكن فعليها أن تعتد في بيت موالها حيث كانت تبث وتكون وليس لموالها أن يمنعوها من الاحداد ولا من المبيت في الموضع الذي تعتد فيه وان باعوها فلا يبيعوها إلا لمن لا يخرجها من الموضع الذي تعتد فيه (قال) وهذا قول مالك ﴿ابن وهب﴾ قال

يونس وقال ابن شهاب تمتد في يتها الذي طلقت فيه ﴿ قلت ﴾ فهل يكون لهم أن يخرجوها الى السوق للبيع في العدة بالنهار قال نعم ﴿ قلت ﴾ سمعته من مالك (قال ابن القاسم) قال مالك هي تخرج في حوائج أهلها بالنهار فكيف لا تخرج للبيع ﴿ قلت ﴾ فان أرادوا أن يزينوها للبيع (قال ابن القاسم) قال مالك لا يلبسوها من الثياب المصبغة ولا من الحلي شيئاً ولا يطيبوها بشئ من الطيب وأما الزيت فلا بأس به ولا يصنعوا بها مالا يجوز للحاد أن تفعله بنفسها (قال) ولا بأس أن يلبسوها من الثياب البياض ما أحبوا رقيقه وغلظه (قلنا) للمالك في الحاد فهل تلبس الثياب المصبغة من هذه الدكن والصفير والمصبغات بغير الورس والزعفران والمصفر (قال) لا تلبس شيئاً منه لا صوفاً ولا قطناً ولا كتانا صبغ بشئ من هذا الا أن تضطر الى ذلك من برد أو لا تجد غيره (وقال) ربيعة بن أبي عبد الرحمن تنقي الأمة المتوفى عنها زوجها من الطيب ماتت في الحرة ﴿ الليث بن سعد وأسامة بن زيد ﴾ عن نافع أن عبد الله بن عمر قال اذا توفي عن المرأة زوجها لم تكتحل ولم تطيب ولم تحتضب ولم تلبس المصفر ولم تلبس ثوبا مصبوغاً الا برُداً ولا تزين بحلي ولا تلبس شيئاً تريد به الزينة حتى تحل ولا تكتحل بكحل تريد به الزينة الا أن تشتكى عينيها ولا تبس عن يتها حتى تحل وبعضهم يزيد على بعض ﴿ ابن وهب ﴾ عن رجال من أهل العلم عن ابن المسيب وعروة بن الزبير وعمرة بنت عبد الرحمن وابن شهاب وربيعة وعطاء بن أبي رباح ويحيى بن سعيد أن المتوفى عنها زوجها لا تلبس حلياً ولا تلبس ثوبا مصبوغاً بشئ من الصباغ (وقال عروة) الا أن تصبغه بسواد (وقال عطاء) لا تمس يدها طيباً مسيماً (وقال ربيعة) تنقي الطيب كله وتنقي من الملبوس ما كان فيه طيب وتنقي شهرة الثياب ولا تحنط بالطيب ميتاً (قال ربيعة) ولا أعلم الا أن على الصبية المتوفى عنها زوجها أن تجتنب ذلك كله ﴿ قلت ﴾ فهل كان مالك يرى عصب اليمين بمنزلة هذا المصبوغ بالذكنة والحرمة والخضرة والصفرة أم يجعل عصب اليمين مخالفاً لهذا (قال) رقيق عصب اليمين بمنزلة هذه الثياب المصبغة وأما غليظ عصب اليمين فان مالكا وسع فيه ولم يره بمنزلة

المصبوغ ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن لهيعة عن محمد بن عبد الرحمن عن القاسم بن محمد عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت لا يحل لمؤمنة تحمى على ميت فوق ثلاثة أيام الا على زوج فانها تعتد أربعة أشهر وعشرًا لا تلبس معصفرًا ولا تقرب ظيبًا ولا تكتحل ولا تلبس حليا وتلبس ان شاءت ثياب العصب ﴿ قلت ﴾ أرأيت الصبية الصغيرة هل عليها احداث في قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ والأمة والمكاتبه وأم الولد والمديرة اذا مات عنهن أزواجهن في الاحداث في العدة والحرة سواء (قال) نعم في قول مالك الا أن أمد عدة الحرة ما قد علمت وأمد عدة الأمة ما قد علمت على النصف من أمد عدة الحرائر وأم الولد والمكاتبه بمنزلة الأمة في أمد عدتها في قول مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت الحاد هل تلبس الحلى في قول مالك (قال) قال مالك لا ولا خاتما ولا خلخالا ولا سوارا ولا قرطا (قال مالك) ولا تلبس خزا ولا حريرا مصبوغا ولا ثوبا مصبوغا بزعفران ولا عصفر ولا خضرة ولا غير ذلك ﴿ قال ﴾ ققلنا لمالك فهذه الجباب التي تلبسها الناس للشتاء التي تصبغ بالدكن والخضر والصففر والحر وغير ذلك (قال) ما يعجبني أن تلبس الحاد شيئا من هذا الا أن لا تجد غير ذلك فتضطر اليه ﴿ قال ﴾ ققلنا لمالك فالجباب الصوف الخضر والصففر والحر وغير ذلك هل تلبسه الحاد (قال) لا يعجبني الا أن لا تجد غير ذلك وتضطر اليه (قال مالك) ولا خير في العصب الا الغليظ منه فلا بأس بذلك (قال مالك) ولا بأس أن تلبس من الحرير الايض ﴿ قلت ﴾ فهل تدهن الحاد رأسها بالزئبق أو بالخبر^(١) أو بالنفسج (قال) قال مالك لا تدهن الحاد الا بالحل يريد الشيرج أو بالزيت ولا تدهن بشئ من الادهان المريبة^(٢) (قال مالك) ولا تمشط بشئ من الحناء ولا الكتم^(٣) ولا بشئ مما يختمر في رأسها ﴿ مالك ﴾ ان أم سلمة زوج النبي صلى الله

(١) بالخبر (وزان كتف هو السدر) (٢) (المريبة) بباءين مفتوحتين مع تشديد أولاهما أى المصلحة بالطيب اهـ (٣) (والكتم) بفتح الكاف والتاء المثناة صبغة تحمر الشعر اهـ .

عليه وسلم كانت تقول تجمع الحاد رأسها بالسدر (قال) وسئلت أم سلمة أتمشط الحاد
 بالخناء فقالت لا ونهت عن ذلك (قال مالك) ولا بأس أن تمشط بالسدر وما أشبهه
 مما لا يختص في رأسها (قال) فقلت لآلئك هل تلبس الحاد البياض الجيد الرقيق منه قال
 نعم (قال) فقلنا لآلئك فهل تلبس الحاد الشطوي والقصبى والقرقى الرقيق من الثياب
 فلم ير بذلك بأساً ووسع في البياض كله للحاد رقيقه وغليظه (قلت) أرايت الحاد
 أتكتحل في قول مالك لغير زينة (قال) قال مالك لا تكتحل الحاد إلا أن تضطر
 إلى ذلك فإن اضطرت فلا بأس بذلك وإن كان فيه طيب ودين الله يسر (قلت)
 أرايت الحاد إذا لم تجد إلا ثوباً مصبوغاً تلبسه ولا تنوى به الزينة أم لا تلبسه (قال)
 إذا كانت في موضع تقدر على بيعه والاستبدال به لم أر لها أن تلبسه وإن كانت في
 موضع لا تجد البديل فلا بأس أن تلبسه إذا اضطرت إليه لعريه تصيبها وهذا رأيي
 لأن مالكا قال في المصبوغ كله الجباب من الكتان والصوف الأخضر والاحمر أنها
 لا تلبسه إلا أن تضطر إليه فمضى الضرورة إلى ذلك إذا لم تجد البديل فإن كانت في
 موضع تجد البديل فليست بمضطرة إليه (ابن وهب) عن عبد الله بن عمرو ومالك بن
 أنس والليث أن نافعا حدثهم عن صفية بنت أبي عبيد حدثته عن عائشة أو عن
 حفصة أو عن كليهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يحل لامرأة
 تؤمن بالله وبرسوله أو تؤمن بالله واليوم الآخر تعد على ميت فوق ثلاثة أيام
 إلا على زوجها (مالك) عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم عن حميد بن نافع أن زينب
 بنت أبي سلمة أخبرته هذه الأحاديث الثلاثة أخبرته أنها دخلت على أم حبيبة زوج
 النبي صلى الله عليه وسلم حين توفي أبوها أبوسفیان فدعت أم حبيبة بطيب فيه صفرة
 خلوق أو غيره فدهنت جارية منه ثم مست بمارضيها ثم قالت والله مالي بالطيب من
 حاجة غير أني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يحل لامرأة تؤمن بالله
 واليوم الآخر أن تحمد على أحد فوق ثلاث ليال إلا على زوج أربعة أشهر وعشراً قال حميد
 قالت زينب ثم دخلت على زينب بنت جهمش حين توفي أخوها فدعت بطيب فمست

منه ثم قالت أما والله مالى بالطيب من حاجة غير أنى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول على المنبر لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاث ليل الا على زوج أربعة أشهر وعشراً قال حميد قالت زينب سمعت أمي أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم تقول جاءت رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة فقالت يا رسول الله ان ابنتي توفى عنها زوجها وقد اشتكت عينيها أفكحها قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا قالت يا رسول الله انها قد اشتكت عينيها أفكحها قال لا قالت يا رسول الله انها قد اشتكت عينيها أفكحها قال لا مرتين أو ثلاثا كل ذلك يقول لا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما هي أربعة أشهر وعشر وقد كانت احداً كنى في الجاهلية ترمى بالبرعة على رأس الحول قال حميد قتلت لزينب وما قوله ترمى بالبرعة على رأس الحول فقالت كانت المرأة في الجاهلية اذا مات زوجها دخلت حفشا ولبست شريابها ولم تمس طيباً ولا شيئاً حتى يمر بها سنة ثم يؤتى بدابة حمار أو شاة أو طير فتفتض به فقلما تفتض بشئ الا مات ثم تخرج فتعطى برعة فترى بها من وراء ظهرها ثم تراجع بعد ما شاءت من الطيب وغيره

﴿ ما جاء في الاحداد في عدة النصرانية والاماء من الوفاة ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت النصرانية تكون تحت المسلم فيموت عنها أ يكون عليها الاحداد كما يكون على الحرة المسلمة (قال) سألنا مالكاً عنها فقال نعم عليها الاحداد لان عليها العدة (قال مالك) وهي من الزوجات وهي تجبر على العدة ﴿ قلت ﴾ وكذلك المدبرة والامة وأم الولد والصبيبة الصغيرة اذا مات عنهن أزواجهن هل عليهن الاحداد مثل ما على الحرة الكبيرة المسلمة (قال) قال مالك نعم عليهن الاحداد مثل ما على الحرة المسلمة البالغة ﴿ قلت ﴾ أرأيت امرأة الذمي اذا مات عنها زوجها وقد دخل بها زوجها أو لم يدخل بها أ عليها العدة أم لا (قال) قال لي مالك ان أراد المسلم أن يتزوجها فان لم يكن دخل بها الذمي فلا عدة عليها وليتزوجها ان أحب مكانه (قال) ولم ير مالك لها عدة في الوفاة ولا في الطلاق وان كان قد دخل بها زوجها الا أن عليها الاستبراء

بثلاث حيض ﴿ابن وهب﴾ عن ابن لهيعة عن محمد بن عبد الرحمن أنه سمع القاسم ابن محمد يخبر عن زينب بنت أبي سلمة أخبرته أن أمها أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أخبرتها أن بنت نعيم بن عبد الله العدوي أتت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت ان ابنتي توفي عنها زوجها وكانت تحت المغيرة المخزومي وهي محد وهي تشتكي عينيها أفتكحل قال لا ثم صمت ساعة ثم قالت ذلك أيضا وقالت انها تشتكي عينيها فوق ما تظن أفتكحل قال لا ثم قال لا يحل لمسلمة تحمض فوق ثلاثة أيام الا على زوج ثم قال أو ليس كنتن في الجاهلية تحمض المرأة سنة ثم تجعل في بيت وحدها على ذنبها ليس معها أحد الا تطعم وتسقى حتى اذا كان رأس السنة أخرجت ثم أتيت بكلب أو دابة فاذا أمسكتها ماتت الدابة فخفف الله ذلك عنكن فجعل أربعة أشهر وعشراً. فلما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحل لمسلمة فالامة من المسلمات وهي ذات زوج. لابن وهب

﴿ما جاء في عدة الامة﴾

﴿قلت﴾ أرأيت الامة تكون تحت الرجل المسلم فيطلقها تطليقة يملك الرجعة أو طلاقاً بائناً فاعتدت حيضة واحدة ثم أعتقت أو اعتدت شهراً واحداً ثم أعتقت أنتقل الى عدة الحرائر في قول مالك أم تبنى على عدتها (قال) قال مالك تبنى على عدتها ولا تنتقل الى عدة الحرائر ﴿قلت﴾ وسواء كان الطلاق يملك فيه الرجعة أم لا (قال) نعم ذلك سواء في قول مالك تبنى ولا تنتقل الى عدة الحرائر ﴿قلت﴾ أرأيت الامة اذا مات عنها زوجها فلما اعتدت شهراً أو شهرين أعتقها سيدها أنتقل الى عدة الحرائر أم تبنى على عدة الاماء وكيف هذا في قول مالك (قال) قال مالك تبنى على عدتها ولا ترجع الى عدة الحرائر

﴿ما جاء في عدة أم الولد﴾

﴿قلت﴾ ما قول مالك في عدة أم الولد اذا مات عنها زوجها أو طلقها (قال) قال مالك

عدتها اذا مات عنها زوجها أو طلقها بمنزلة عدة الاماء ﴿قلت﴾ أرأيت ان كانت أم ولد لرجل زوجها سيدها من رجل فهلك الزوج والسيد ولا يعلم أيهما هلك أولاً (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً وأرى أن تعتد بأكثر العديتين أربعة أشهر وعشراً مع حيضة في ذلك لا بد منها ﴿قال سحنون﴾ وهذا اذا كان بين الموتين أكثر من شهرين وخمس ليال وان كان بين الموتين أقل من شهرين وخمس ليال اعتدت أربعة أشهر وعشراً ﴿قلت﴾ أرأيت ان جهل ذلك فلم يعلم أيهما مات أولاً الزوج أو السيد أنورها من زوجها أم لا (قال) قال مالك لا ميراث لها من زوجها حتى يعلم أن سيدها مات قبل زوجها ﴿ابن لهيعة﴾ عن عبيد الله بن أبي جعفر عن ابن شهاب أن عثمان بن عفان وعبد الله بن عمر وزيد بن ثابت قالوا طلاق العبد تطليقتان ان كانت امرأته حرة أو أمة وعدة الأمة حيضتان ان كان زوجها حراً أو عبداً وقاله ابن شهاب ﴿ابن المسيب﴾ وعطاء بن أبي رباح ويحيى بن سعيد عدة الأمة حيضتان (وقال) سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار وعطاء بن أبي رباح وابن قسيط والحسن البصري عدة الأمة اذا توفي عنها زوجها شهران وخمس ليال ﴿قلت﴾ أرأيت عدة أم الولد والمكاتب والمذبرة اذا طلقهن أزواجهن أو ماتوا عنهن كم ذلك في قول مالك (قال) بمنزلة عدة الأمة في جميع ذلك

— ما جاء في عدة أم الولد يموت عنها سيدها أو يعتقها —

﴿قلت﴾ أرأيت أم الولد اذا مات عنها سيدها كم عدتها (قال) قال مالك عدتها حيضة ﴿قال﴾ فقلت لمالك فان هلك وهي في دم حيضتها (قال) لا يجرئها ذلك الا بحيضة أخرى ﴿قال﴾ فقلت لمالك فلو كان غاب عنها زماناً ثم حاضت حيضاً كثيرة ثم هلك في غيبته (قال) لا يجرئها حتى تحيض حيضة بعد وفاته ولو كان ذلك يجرئ أم الولد لأجزأ الحرة اذا حاضت حيضاً كثيرة وزوجها غائب فطلقها وانما جاء الحديث عدة أم الولد حيضة اذا هلك عنها سيدها فانما تكون هذه الحيضة بعد الوفاة كان غائباً عنها أو اعتزلها وهي عنده أو مات وهي حائض فذلك كله لا يجرئها الا أن

تحيض حيضة بعد موته ﴿قلت﴾ ما فرق ما بين أم الولد في الاستبراء وبين الأمة وقد قال مالك في الأمة إذا اشتراها الرجل في أول الدم أجزأتها تلك الحيضة فما بال استبراء أمهات الأولاد إذا مات عنهن ساداتهن لا يمجزئن مثل ما يمجزئ هذه الأمة التي اشتريت (قال) لأن أم الولد قد اختلفوا فيها فقال بعض العلماء عليها أربعة أشهر وعشر وقال بعضهم ثلاث حيض وليست الأمة بهذه المنزلة لأن أم الولد هاهنا عليها العدة وعدتها هذه الحيضة بمنزلة ما تكون عدة الحرائر ثلاث حيض فكذلك هذا عندي أيضاً ﴿قلت﴾ أرأيت أم الولد إذا كانت لا تحيض فأعتقها سيدها أو مات عنها (قال) قال مالك عدتها ثلاثة أشهر ﴿قلت﴾ أرأيت أم الولد إذا زوجها سيدها فمات عنها أيكون على زوجها أن يستبرئ أو يصنع بها شيئاً في قول مالك. قال لا ﴿قلت﴾ ويكون للسيد أن يزوجه أم ولده أو جارية كان يطؤها قبل أن يستبرئها (قال) قال مالك لا يجوز له أن يزوجه حتى يستبرئها (قال مالك) ولا يجوز النكاح إلا نكاحاً يجوز فيه الوطء إلا في الحيض وما أشبهه فإن الحيض يجوز النكاح فيه وليس له أن يطأ وكذلك دم النفاس ﴿قلت﴾ أرأيت إن زوج أم ولده ثم مات الزوج عنها (قال) قال مالك تعد عدة الوفاة من زوجها شهرين وخمس ليل ولا شيء عليها عند مالك ﴿قلت﴾ فإن انقضت عدتها من زوجها فلم يطأها سيدها حتى مات السيد هل عليها حيضة أم لا وهل هي بمنزلة أمهات الأولاد إذا هلك عنهن ساداتهن أم لا في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً إلا أنني أرى عليها العدة بحيضة وإن كان سيدها ببلد غائباً يعلم أنه لم يقدم البلد الذي هي فيه فأرى العدة عليها بحيضة. ومما بين ذلك عندي أن لو أن زوجها هلك عنها ثم انقضت عدتها ثم أتت بعد ذلك بولد ثم زعمت أنه من سيدها رأيت أن يلحق به إلا أن يدعى السيد أنه لم يطأها بعد الزوج فقبراً فذلك بمنزلة ما لو كانت عنده فجاءت بولد فاتفق منه وادعى الاستبراء ولو أن أم ولد رجل هلك عنها زوجها فاعتدت فانقضت عدتها وانتقلت إلى سيدها ثم مات سيدها عنها فجاءت بولد بعد ذلك بسنة أيكون الحمل

من سيدها فادعت أنه منه لحق به لأنها أم ولده وقد أغلق عليها بابها وخلاها إلا أن يقول السيد لم أمسها بعد موت زوجها فلا يلحق به الولد ﴿قلت﴾ أرأيت أم الولد إذا مات عنها سيدها ما ذا عليها (قال) قال مالك حيضة ﴿وقال﴾ فقلت لمالك فهل عليها احداث في وفاة سيدها (قال مالك) ليس عليها احداث (قال مالك) ولا أحب لها أن تواعد أحداً ينكحها حتى تحيض حيضتها ﴿قلت﴾ فهل تبيت عن بيتها (قال) بلغني عن مالك أنه قال لا تبيت إلا في بيتها ﴿قلت﴾ أرأيت أم الولد إذا مات عنها سيدها فجاءت بولد بعد موته لمثل ما تلده النساء أيلزم ذلك الولد سيدها أم لا (قال) قال مالك يلزم ذلك الولد سيدها ﴿قلت﴾ وكل ولد جاءت به أم ولد رجل أو أمة رجل أقر بوطئها وهو حي لم يمت فالولد لازم له وليس له أن يفتني منه إلا أن يدعي الاستبراء فينتفي منه ولا يكون عليه اللعان في قول مالك (قال) نعم كذلك قال مالك ﴿قلت﴾ وكذلك لو أقر بوطء أمته ثم مات فجاءت بولد لمثل ما تلده له النساء جعلته ابن الميت وجعلتها به أم ولد (قال) نعم وهو قول مالك ﴿قلت﴾ وكذلك ان أعتق جارية قد كان وطئها أو أعتق أم ولده فجاءت بولد لمثل ما تلده له النساء من يوم أعتقها أيلزمه الولد أم لا في قول مالك (قال) يلزمه الولد عند مالك إذا ولدته لمثل ما تلده له النساء إلا أن يدعي أنه استبرأ قبل أن يعتق فلا يلزمه الولد ولا يكون بينهما لعان وهو قول مالك ﴿قلت﴾ ولم رفع مالك اللعان فيما بين هذه وبين والد الصبي وهذه حرة (قال) لأن هذا الحبل ليس من نكاح انما هو من حبل ملك يمين وليس في حبل ملك اليمين لعان في قول مالك انما يلزمه أن يفتني منه بلا لعان وذلك إذا ادعى الاستبراء ﴿ابن القاسم﴾ عن مالك عن نافع حدثه أن عبد الله ابن عمر قال عدة أم الولد إذا هلك عنها سيدها حيضة (قال يحيى بن سعيد) وقال القاسم بن محمد عدتها حيضة إذا توفي عنها سيدها ﴿أشهب﴾ عن يحيى بن سليم أن هشام بن حسان حدثه أنه سمع الحسن البصري يقول عدة السرية حيضة إذا مات عنها سيدها وأن زيد بن ثابت قال لتستبرئ الأمة رحمها إذا مات عنها سيدها بحيضة

واحدة ولدت منه أو لم تلد ﴿الليث بن سعد﴾ عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه قال في عدة أمهات الأولاد من وفاة ساداتهن ما كنا نعلم أن لهن عدة غير الاستبراء وقد بلغنا ما بلغك ولا يعلم الجماعة إلا على الاستبراء (وقال نافع) وقد أعتق ابن عمر أم ولد له فلما حاضت حيضة زوجها (وقال سليمان بن يسار) عدة أم الولد من سيدها إذا مات عنها حيضة إلا أن تكون حاملا حين تضع وإن أعتقها فحيضة

﴿ما جاء في الرجل يواعد المرأة في عدتها﴾

﴿قال﴾ وسمعت مالكا يقول أكره أن يواعد الرجل الرجل في وليته أو في أمته أن يزوجها إياه وهما في عدة من طلاق أو وفاة ﴿ابن وهب﴾ عن يونس عن ابن شهاب قال لا يواعدها أن تنكحه ولا تعطيه ميثاقا ولا يعطيها حتى يبلغ الكتاب أجله فهو انقضاء عدتها والقول المعروف التعريض والتعريض أنك لناققة وأنك لآل خير واني بك لمعجب واني لك لمحِب وان يقدّر أمر يكن (قال) هذا التعريض انه لا بأس به قاله ابن شهاب وابن قسيط وعطاء ومجاهد وغيرهم (وقال بعضهم) لا بأس أن يهدى لها ﴿ابن وهب﴾ عن محمد بن عمرو عن ابن جريج قال قلت لعطاء أيواعد وليها بغير علمها فانها مالكة لأمرها قال أكرهه ﴿قال ابن جريج﴾ قال عبد الله بن عباس في المرأة المتوفى عنها زوجها التي يواعدها الرجل في عدتها ثم تم له قال خير له أن يفارقها ﴿وقال مالك﴾ في الرجل يخطب المرأة في عدتها جاهلا بذلك ويسمى الصداق ويواعدها قال فراقها أحب إلى دخل بها أم لم يدخل ويكون تطليقة واحدة من غير أن يستثنى فيما بينهما ثم يدعها حتى تحل ثم يخطبها مع الخطاب ﴿وقال أشهب﴾ عن مالك في الذي يواعد في العدة ثم يتزوج بعد العدة انه يفرق بينهما دخل بها أو لم يدخل

﴿ما جاء في عدة المطلقة تزوج في عدتها﴾

﴿قلت﴾ أرايت المرأة يطلقها زوجها طلاقا بائنا بخلع فتزوجت في عدتها فلم بذلك

وفرق بينهما (قال) كان مالك يقول الثلاث حيض تجزئ من الزوجين جميعا من يوم دخل بها الآخر ويقول قد جاء عن عمر ما قد جاء . يريد أن عمر قال تعتد بقية عدتها من الأول ثم تعتد عدتها من الآخر (قال) وأما في الحمل فإن مالكاً قال إذا كانت حاملاً أجزأ عنها الحمل من عدة الزوجين جميعاً ﴿ قلت ﴾ هل يكون للزوج الأول أن يتزوجها في عدتها من الآخر في قول مالك ان كانت قد انقضت عدتها من الأول قال لا ﴿ قلت ﴾ أرأيت المرأة يطلقها زوجها طلاقاً يملك الرجعة فتزوج في عدتها فراجعها زوجها الأول في العدة من قبل أن يفرق بينها وبين الآخر أو بعد ما فرق بينها وبين الآخر (قال) قال مالك رجعة الزوج رجعة إذا راجعها وهي في العدة وتزوج الآخر باطل ليس بشيء إذا كانت لم تنقض عدتها منه إلا أن الزوج إذا راجعها لم يكن له أن يطأها حتى يستبرئها من الماء الفاسد بثلاث حيض ان كان قد دخل بها الآخر ﴿ قال سحنون ﴾ قالت لغيره فهل يكون هذا متزوجاً في عدة (قال) نعم ألا ترى أنه يصيب في عدة وان كان زوجها عليها الرجعة ان لم يستحدث زوجها لها ارتجاعاً يهدم به العدة بانت وكانت يوم تبين قد حلت لغيره من الرجال كما تحل المبتوتة سواء بغير طلاق استحدثه بعد ما بانت يستحدث به عدة فهي مطلقة وهي زوجة وهي تجرى في العدة فمن أصابها في العدة أو تزوجها كان متزوجاً في عدة غير وتحل للرجال وذلك الذي يعلم من المتزوج في عدة ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرأيت إذا تزوجت المرأة في عدتها من وفاة زوجها ففرق بينها وبين زوجها (قال) أرى أن تعتد أربعة أشهر وعشراً من يوم توفي زوجها تستكمل فيها ثلاث حيض إذا كان الذي تزوجها قد دخل بها فإن لم تستكمل الثلاث حيض انتظرت حتى تستكمل الثلاث حيض ﴿ قلت ﴾ فإن كانت مستحاضة أو مرتابة (قال) تعتد أربعة أشهر وعشراً من يوم مات الزوج الأول وتعتد سنة من يوم فسخ النكاح بينها وبين الزوج الآخر ﴿ قلت ﴾ لغيره أرأيت من تزوج في العدة وأصاب في غير العدة (قال) قال مالك وعبد العزيز هو بمنزلة من تزوج في العدة ومس في العدة ألا ترى أن الواطئ بعد

العدة انما حبسه له النكاح الذي نكحها اياه حيث نهى عنه وقد كان المخزومي
 وغيره يقولون لا يكون أبداً ممنوعاً الا بالوطء في العدة ﴿قلت﴾ لابن القاسم
 فان كان زوجها قد غاب عنها سنين ثم نهي لها فتزوجت فقدم زوجها الاول وقد
 دخل بها زوجها الآخر (قال) قال مالك ترد الى زوجها الاول ولا يقربها
 زوجها الاول حتى تنقضي عدتها من زوجها الآخر ﴿قلت﴾ فان كانت حاملاً
 من زوجها الآخر (قال) فلا يقربها زوجها الاول حتى تضع ما في بطنها ﴿قلت﴾
 فان مات زوجها الاول قبل أن تضع ما في بطنها (قال) ان وضعت ما في بطنها بعد
 مضي الاربعة الاشهر وعشر من يوم مات زوجها الاول فقد حلت للزوج
 واتقضت عدتها وان وضعته قبل أن تستكمل الاربعة الاشهر وعشر من يوم مات
 زوجها الاول استكملت اربعة أشهر وعشر من يوم مات زوجها الاول ولا تنقضي
 عدتها من زوجها الاول اذا وضعت ما في بطنها من زوجها الآخر الا أن تكون
 قد استكملت اربعة أشهر وعشر من يوم مات زوجها الاول (قال) وكذلك قال لي
 مالك في هذه المسائل كلها وكذلك قضى عمر بن عبد العزيز ﴿ابن وهب﴾ أخبرناه
 الليث بن سعد في التي ردت الى زوجها وهلك زوجها الاول وهي حامل من
 زوجها الآخر (قال ابن القاسم) وهو قول مالك في أمر هذا الزوج الغائب وأمر
 الزوج الذي تزوجها في العدة وفي الوفاة عنها وفي حملها على ما وصفت لك ﴿قلت﴾
 لغيره فرجل توفي عن أم ولده ورجل أعتق أم ولده ورجل أعتق جارية كان
 يصيبها فتزوجن قبل أن تمضي الحيضة فأصبن بذلك النكاح (قال) يسلك بهن مسلك
 المتزوج في عدة اذا أصاب واذا لم يضب ﴿قلت﴾ فلو أن رجلاً زوج عبده أمته أو
 غيره ثم طلقها الزوج وقد كان دخل بها فأصابها سيدها في عدتها هل يكون كالنكاح
 في عدة (قال) نعم وقد قاله مالك وقال من وطئ وطء شبهة في عدة من نكاح
 بنكاح أو ملك كان كالصيب بنكاح في عدة من نكاح ألا ترى أن الملك يدخل
 في النكاح حتى يمنع من وطء الملك ما يمنع به من وطء النكاح ﴿قلت﴾ أين ذلك

(قال) رجل طلق أمة البتة ثم اشتراها قال مالك لا تحل له بالملك حتى تنكح زوجا غيره كما حرم على الناكح من ذلك (وقال مالك) في الرجل يتوفى عن أم ولده فتكون حرة وعدتها حيضة فتزوجها رجل في حيضتها انه متزوج في عدة وقد روى عن مالك أنه ليس مثل المتزوج في عدة . وانظر في هذا فتى ما وجدت ملكا خالطه نكاح بعده في البراءة أو ملكا دخل على نكاح بعده في البراءة فذلك كله يجري مجرى المصيب في العدة ﴿ قال ابن وهب ﴾ وقال مالك في التي تزوج في عدتها ثم يصيبها زوجها في العدة ثم يشتريها زوجها انه لا يطؤها بملك يمينه وقد فرق عمر بن الخطاب بينهما وقال لا يجتمعان أبدا ﴿ قال مالك ﴾ وكل امرأة لا تحل أن تنكح ولا تمس بنكاح فانه لا يصلح أن تمس بملك اليمين ما حرم في النكاح حرم بملك اليمين والعمل عندنا على قول عمر بن الخطاب ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان طلق الرجل امرأته وعدتها بالشهور فتزوجت في عدتها ففرق بينه وبينها أيجزئها أن تعتد منهما جميعا بثلاثة أشهر مستقبلة قال نعم ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن أبي الزناد عن أبيه قال حدثني سليمان بن يسار أن رجلا نكح امرأة في عدتها فرفع ذلك الى عمر بن الخطاب فجدهما وفرق بينهما وقال لا يتناكحان أبدا وأعطى المرأة ما أمهرها الرجل بما استحل من فرجها ﴿ ابن وهب ﴾ عن عبد الرحمن بن سلمان الحِجْرِي عن عقيل بن خالد عن مكحول أن علي بن أبي طالب قضى بمثل ذلك سوء ﴿ وقال مالك ﴾ وقد قال عمر بن الخطاب أيما امرأة نكحت في عدتها فان كان زوجها الذي تزوجها لم يدخل بها فرق بينهما ثم اعتدت بقية عدتها من الاول ثم كان خاطبا من الخطاب فان كان دخل بها فرق بينهما ثم اعتدت بقية عدتها من الاول ثم اعتدت من الآخر ثم لا ينكحها أبدا (وقال) ابن المسيب ولها مهرها بما استحل منها

— ما جاء في المعلقة تنقضى عدتها ثم تأتي بولد بعد العدة —

﴿ وتقول هو من زوجي ما بينها وبين خمس سنين ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان طلق الرجل امرأته ثلاثا أو طلاقا بملك الرجعة فجاءت بولد

لأكثر من سنتين أيلزم الزوج بالولد أم لا (قال) يلزمه الولد في قول مالك اذا جاءت
 بالولد في ثلاث سنين أو أربع سنين أو خمس سنين (قال ابن القاسم) وهو رأيي في
 الخمس (قال) وكان مالك يقول ما يشبه أن تلده النساء اذا جاءت به لزم الزوج
 ﴿قلت﴾ أرايت ان طلقها فحاضت ثلاث حيض وقالت قد انقضت عدتي فجاءت
 بولد بعد ذلك لتمام أربع سنين من يوم طلقها فقالت المرأة طلقني فحضت ثلاث حيض
 وأنا حامل ولا علم لي بالحمل وقد تهراق المرأة الدم على الحمل فقد أصابني ذلك وقال
 الزوج قد انقضت عدتك وانما هذا حمل حادث ليس مني أيلزم الولد الاب أم لا
 (قال) يلزمه الولد الا أن ينفيه بلعان ﴿قلت﴾ أرايت ان جاءت به بعد الطلاق
 لأكثر من أربع سنين جاءت بالولد لست سنين وانما كانت طلاقها طلاقاً يملك
 الرجعة أيلزم الولد الاب أم لا (قال) لا يلزم الولد الاب ما هنا على حال لانا نعلم أن
 عدتها قد انقضت وانما هذا حمل حادث ﴿قلت﴾ ولم جعلته حملاً حادثاً أرايت ان
 كانت مستراة كم عدتها (قال) قال مالك عدتها تسعة أشهر ثم تعد ثلاثة أشهر ثم
 قد حلت الا أن تستراب بعد ذلك فتتظر حتى تذهب ريبتها ﴿قلت﴾ أرايت
 ان استرابت بعد السنة فانتظرت ولم تذهب ريبتها (قال) تنتظر الى ما يقال ان
 النساء لا تلدن لأبعد من ذلك الا أن تنقطع ريبتها قبل ذلك ﴿قلت﴾ فان تعدت
 الى أقصى ما تلده النساء ثم جاءت بالولد بعد ذلك لستة أشهر فصاعداً فقالت المرأة
 هو ولد الزوج وقال الزوج ليس هذا بابني (قال) القول قول الزوج وليس هو له
 بابن لانا قد علمنا أن عدتها قد انقضت وان هذا الولد انما هو حمل حادث ﴿قلت﴾
 ويقام على المرأة الحد قال نعم ﴿قلت﴾ تحفظ هذا كله عن مالك قال لا ﴿قلت﴾
 أرايت ان جاءت بالولد بعد انقطاع هذه الرية لأقل من ستة أشهر أيلزم الولد
 الاب أم لا (قال) لا يلزمه ﴿قلت﴾ فان جاءت به بعد الرية التي ذكرت لك
 بثلاثة أشهر أو أربعة أشهر (قال) لا يلزمه ذلك ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال)
 قال لنا مالك اذا جاءت بالولد لأكثر مما تلده له النساء لم يلحق الاب ﴿قلت﴾

أرأيت اذا هلك الرجل عن امرأته فاعتدت أربعة أشهر وعشرًا ثم جاءت بالولد
 لأكثر من ستة أشهر فيما بينها وبين ما تلد لمثله النساء من يوم هلك زوجها (قال)
 الولد لازوج يلزمه ﴿ قلت ﴾ ولم وقد أقرت بانقضاء العدة (قال) هذا والطلاق سواء
 يلزم الولد الأب وان أقرت بانقضاء العدة الا أن للأب في الطلاق أن يلاعن اذا
 ادعى الاستبراء قبل الطلاق ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ أرأيت
 ان طلق امرأته تطليقة يملك الرجعة فجاءت بولد لاكثر مما تلد لمثله النساء ولم تكن
 أقرت بانقضاء العدة أيلزم الزوج هذا الولد أم لا (قال) لا يلزمه الولد (قال) وهو
 قول مالك (قال ابن القاسم) والمطلقة الواحدة التي يملك فيها الرجعة هاهنا والثلاث
 في قول مالك سواء في هذا الولد اذا جاءت به لاكثر مما تلد له النساء ﴿ ابن
 وهب ﴾ عن الليث بن سعد عن ابن عجلان أن امرأة له وضعت له ولدًا في أربع
 سنين وأنها وضعت مرة أخرى في سبع سنين لابن وهب

— ما جاء في امرأة الصبي الذي لا يولد لمثله تأني بولد —

﴿ قلت ﴾ أرأيت امرأة الصبي اذا كان مثله بجامع ومثله لا يولد له فظهر بامرأته
 حمل أيلزمه أم لا (قال) لا يلزمه اذا كان لا يحمل لمثله وعرف ذلك ﴿ قلت ﴾ فان
 مات هذا الصبي عنها فولدت بعد موته يوم أو بشهر هل تنقضي عدتها بهذا الولد
 (قال) لا تنقضي عدتها الا بعد أربعة أشهر وعشر من يوم مات زوجها ولا ينظر في
 هذا الى الولادة لان الولد ليس ولد الزوج ﴿ قلت ﴾ وتقيم عليها الحد (قال) نعم اذا
 كان لا يولد لمثل الزوج (قال) وانما الحمل الذي تنقضي به العدة الحمل الذي يثبت نسبه
 من أبيه الا أن حمل الملاعة ينقضي به عدة الملاعة وان مات زوجها في العدة ولا
 تنتقل الى عدة الوفاة وكذلك كل حامل طلقها زوجها فمات في العدة فانها لا تنتقل
 الى عدة الوفاة اذا كان طلاقًا بائنًا (وقال) في الصبي الذي لا يحمل من مثله ومثله
 يقوى على الجماع فيدخل بامرأته ثم يصالح عنه أبوه أو وصيه انه لا عدة على المرأة
 ولا يكون لها من الصداق شيء ولا يكون عليها في وطئه غسل الا أن تلثذ يعني تنزل

﴿ما جاء في امرأة الخصى والمحجوب تأتي بولد﴾

قلت ﴿هل يلزم الخصى أو المحجوب الولد اذا جاءت به امرأته﴾ (قال) سئل مالك عن الخصى هل يلزمه الولد (قال) قال مالك أرى أن يسئل أهل المعرفة بذلك فان كان بولد لمثله لزمه الولد والا لم يلزمه

﴿ما جاء في المرأة تزوج في عدتها ثم تأتي بولد﴾

قلت ﴿أرأيت امرأة طلقها زوجها طلاقاً بائناً أو طلاقاً يملك الرجعة فلم تهر باتقضاء العدة حتى مضى لها ما تلد لمثله النساء الا خمسة أشهر فتزوجت ولم تهر باتقضاء العدة أيجوز النكاح لها أم لا﴾ (قال) ان قالت انما تزوجت بعد انقضاء عدتي فالقول قولها ولكنها ان كانت مسترابة فلا تنكح حتى تذهب الريبة أو يمضي لها من الاجل أقصى ما تلد لمثله النساء ﴿قلت﴾ فإن مضى لها من الاجل ما تلد لمثله النساء الا أربعة أشهر فتزوجت فجاءت بولد بعد ما تزوجت الزوج الثاني لخمس أشهر أليزم الاول أم الآخر (قال) أرى أن لا يلزم الولد واحداً من الزوجين من قبل أنها وضعت لاكثر ما تلد لمثله النساء من يوم طلقها زوجها الاول ووضعت لخمس أشهر من يوم تزوجها الآخر فلا يلزم الولد واحداً من الزوجين ويفرق بينها وبين الزوج الآخر لانه تزوجها احاملاً ويقام عليها الحبس ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن رجلين وطئاً امرأة بملك اليمين في طهر واحد أو تزوج رجلان امرأة في طهر واحد ووطئاً أحدهما بعد صاحبه ثم تزوجها الثاني وهو مجهل أن لها زوجاً فجاءت بولد (قال) أما اذا كان ذلك في ملك اليمين فان مالكا قال يدعى لولدها القافة (قال) وأما في النكاح فاذا اجتمعا عليها في طهر واحد فالولد للاول لانه بلغني عن مالك أنه سئل عن امرأة طلقها زوجها فتزوجت في عدتها قبل أن تمحيض فدخل بها زوجها الثاني ووطئها واستمر بها الحمل فوضعت (قال مالك) الولد للاول ولم أسمع من مالك ولكني قد أخذته عنه ممن أثق به (قال مالك) وان كان تزوجها بعد حيضة أو حيضتين من عدتها

فالولد للآخر ان كانت ولده لتمام ستة أشهر من يوم دخل بها الآخر وان كانت ولده لأقل من ستة أشهر فهو للاول وكذلك قال مالك

﴿ما جاء في اقرار الرجل بالطلاق بعد أشهر﴾

﴿قال عبد الرحمن بن القاسم﴾ قال مالك في الرجل يكون في السفر فيقدم فيزعم أنه طلق امرأته واحدة أو اثنتين منذ سنة (قال مالك) لا يقبل قوله في العدة إلا أن يكون على أصل ذلك عدول فإن لم يكن إلا قوله لم يقبل منه واستأنفت العدة من يوم أقر وان مات ورثته وان مات لم يرثها اذا كانت قد حاضت في ذلك ثلاث حيض من يوم أقر على نفسه ولا رجعة له عليها وان أقر بالبتة لم يصدق في العدة ولم يتوارثا وقد بينا قول سليمان بن يسار في مثل هذا

﴿ما جاء في امرأة الذمي تسلم ثم يموت الذمي هل تنتقل﴾

﴿الى عدة الوفاة وفي تزويجها في العدة﴾

﴿قلت﴾ أرايت لو أن ذمية أسلمت تحت ذمي ذات الذمي وهي في عدتها أتنتقل الى عدة الوفاة في قول مالك (قال) قال مالك لو طلقها البتة لم يلزمها من ذلك شيء فهذا يدل على أنها لا تنتقل الى عدة الوفاة قلت ولا يكون لها من المهر شيء ان لم يكن دخل بها مات في عدتها أو لم يموت (قال) نعم لا شيء لها من المهر وهو قول مالك وقد قال الله تبارك وتعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا فانما أراد بهذا المسلمين ولم يرد بهذا من على غير الاسلام قلت أرايت ان توفي عنها زوجها وكانت في عدة الوفاة فتزوجت زوجها في عدتها وظهر بها حمل (قال) قال مالك ان كان دخل بها قبل أن تحيض فالولد الاول وان كان بعد حيضة أو حيضتين فالولد للآخر اذا ولده لتمام ستة أشهر من يوم دخل بها (قال ابن القاسم) وأرى أنه ان كان قد دخل بها قبل أن تحيض فالعدة وضع الحمل كان أقل من أربعة أشهر وعشر أو أكثر لان الولد الاول وان كان بعد حيضة أو حيضتين وقد ولده لسته

أشهر من يوم دخل بها الآخر فالعدة وضع الحمل وهو آخر الاجلين والولد ولد الآخر ﴿ قال ابن القاسم ﴾ قال مالك في امرأة تزوجت في عدتها قال ان كان دخل بها قبل أن تحيض حيضة أو حيضتين فالولد للاول وان كان بعد ما حاضت حيضة أو حيضتين فالولد للآخر اذا أتت به تمام ستة أشهر من يوم دخل بها (قال ابن القاسم) وان جاءت به لاقل من ستة أشهر من يوم دخل بها الآخر كان للاول (وقال غيره) ان من تزوجها في العدة اذا فرق بينهما وقد دخل بها لم يتناكها أبداً الا ترى أنه لو أسلم وهي في العدة كانت زوجة له واذا لم يسلم حتى تنقضي عدتها بانت منه ولم يكن له اليها سبيل مثل الذي يطلق وله الرجعة فتزوج امرأته قبل أن يرتجع فهو متزوج في عدة

﴿ ما جاء في عدة المرأة ينعي لها زوجها فتزوج ثم يقدم ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن امرأة نبي لها زوجها فتزوجت ودخل بها زوجها الآخر ثم قدم زوجها الاول (قال) قال مالك ترد الى زوجها الاول ولا يكون للزوج الآخر خيار ولا غير ذلك ولا تترك مع زوجها الآخر (قال مالك) ولا يقربها زوجها الاول حتى تحيض ثلاث حيض الا أن تكون حاملاً حتى تضع حملها وان كانت قد نُسيت من الحيض ثلاثة أشهر (قال مالك) وليست هذه بمنزلة امرأة المفقود وذلك أنها كذبت وعجلت ولم يكن اعذار من تربص ولا تفريق من امام ﴿ قلت ﴾ فهل يكون على هذه في البيتوة عن بيتها مثل ما يكون على المطلقة (قال) سألت مالكا عن الرجل ينكح أخته من الرضاة أو أمه أو ذات محرم من الرضاة أو النسب جهل ذلك ولم يعلمه ثم علم بذلك بعد ما دخل بها ففسخ ذلك النكاح أين تعتد (قال) قال لي مالك تعتد في بيتها الذي كانت تسكن فيه كما تعتد المطلقة لان أصله كان نكاحاً بداراً عنهما به الحد ويأحق فيه الولد (قال مالك) فأرى أن يسلك به سبيل النكاح الحلال قال مالك وهو أحب ما فيه الى (قال ابن القاسم) فما سألت عنه من هذه التي تزوجت وقدم زوجها انها تعتد في بيتها الذي كانت تسكن فيه مع

زوجها الآخر ويحال بينها وبين زوجها الآخر وبين الدخول عليها حتى تنقضي عدتها
تتعد الى زوجها الاول فان قال قائل هذه لها زوج ترد اليه وتلك لا زوج لها وانما
فسخ نكاحها فسنا بغير طلاق فهي لا تعتد من طلاق زوج وانما تعتد من مسيس
يالحق فيه الولد وكذلك هذه أيضا انما تعتد من مسيس يالحق فيه الولد وان كانت
ذات زوج ولا يالحق فيه الطلاق

ما جاء في عدة الامة تزوج بغير اذن سيدها والنكاح الفاسد

قلت كم عدة الامة اذا تزوجت بغير اذن مولاهما اذا فرق بينهما (قال) لم
أسمع من مالك فيه شيئاً الا أن مالكا قال كل نكاح فاسد لا يترك أهله عليه على
حال فانه اذا فرق بينهما اعتدت عدة المطلقه فأرى هذه بهذه المنزلة تعتد عدة المطلقه
ولما جاء فيها مما قد أجاز به بعض الناس اذا أجازها السيد قلت رأيت النكاح
الفاسد اذا دخل بها زوجها الا أنه لم يظأها وتصادقا على ذلك ثم فرقت بينهما كم
تعد المرأة (قال) كما تعتد المطلقه من النكاح الصحيح ولا تصدق على العدة للخلوة
لأنه لو كان ولد يثبت نسبه الا أن ينفيه بلعان وأرى أن لا صداق لها لأنها لم تطلبه
ولم تدعه وكذلك قال مالك وتعاض من تلذذه بها ان كان تلذذ بها بشيء ولا يكون
في هذا صداق ولا نصف صداق قال سحنون وقد قيل انها لا تعاض

ما جاء في المفقود تزوج امرأته ثم يقدم والى تطلق

فتعلم الطلاق ثم ترجع ولا تعلم

قلت رأيت المرأة ينسب لها زوجها فتعتد منه ثم تزوج والمرأة يطلقها زوجها
فتعلم بالطلاق ثم يراجعها في العدة وقد غاب زوجها ولم تعلم بالرجعة حتى تنقضي العدة
فتزوج وامرأة المفقود تعتد أربع سنين بأمر السلطان ثم أربعة أشهر وعشر
فتنكح أهولاء عند مالك محملين محمل واحد (قال) لا أما التي ينسب لها زوجها
فهذه يفرق بينها وبين زوجها الثاني وترد الى زوجها الاول بعد الاستبراء وان ولدت

منه أولاداً وأما امرأة المفقود والتي طلقت ولم تعلم بالرجعة فانه قد كان ملك يقول مرة اذا تزوجتا ولم يدخل بهما أزواجهما فلا سبيل لأزواجهما اليهما ثم ان مالكا وقف قبل موته بماء أو نحوه في امرأة المطلق اذا أتى زوجها الاول ولم يدخل بها زوجها الآخر فقال ملك زوجها الاول أحق بها (قال) وسمعت أنا منه في المفقود أنه قال هو أحق بها ما لم يدخل بها زوجها الثاني وأنا أرى فيهما جميعاً أن أزواجهما اذا أدركوهما قبل أن يدخل بهما أزواجهما هؤلاء الآخرون فالأولون أحق وان دخلوا فالآخرون أحق (وقال أشهب) مثل قوله واختار ما اختاره (وقال) المغيرة وغيره بقول ملك الاول وقالوا لا توارث امرأة زوجين توارث زوجها ثم ترجع الى زوج غيره (وقال مالك) وليس استحلال الفرج بعد الاعتذار من السلطان بمنزلة عقد النكاح وقد جاء زوجها ولم يطلق ولم يمض ثلثون يوماً أرأيت ان قدم زوجها بعد الاربع سنين وبعد الاربعة الاشهر وعشر أتردها اليه في قول مالك ويكون أحق بها قال نعم (قلت) أف تكون عنده على تطليقتين (قال) لا ولكنها عنده على ثلاث تطليقات عند مالك وانما تكون على تطليقتين اذا هي رجعت اليه بعد زوج (قلت) أرأيت المفقود اذا ضرب السلطان لامرأته أربع سنين ثم اعتدت أربعة أشهر وعشراً أيكون هذا الفراق تطليقة أم لا (قال) ان تزوجت ودخل بها فهي تطليقة (قلت) فان جاء أن زوجها حي قبل أن تنكح بعد الاربعة الاشهر وعشر أمتنعها من النكاح أم لا (قال) نعم وهي امرأته على حالها وبعد ما نكحت قبل أن يدخل بها يفرق بينها وبين زوجها الثاني وتقيم على زوجها الاول (قلت) فان تزوجت بعد الاربعة أشهر وعشر ثم جاء موته أنه مات بعد الاربعة أشهر وعشر أترثه أم لا (قال) ان انكشف أن موته بعد نكاحها وقبل دخوله بها ورثت زوجها الاول لانه مات وهو أحق بها فهو كحيثه أن لو جاء أو علم أنه حي وفرق بينها وبين الآخر واعتدت من الاول من يوم مات لان عصمة الاول لم تسقط وانما تسقط بدخول الآخر بها وكذلك لو مات الزوج الآخر قبل دخوله بها فورثته ثم انكشف أن الزوج الاول مات

بعده أو قبله وبعد نكاحه أو جاء أن الزوج الأول حتى بطل ميراثها من هذا الزوج الآخر وردت إلى الأول أن كان حيا وأخذت ميراثه أن كان ميتا فإن انكشف أن موته بعد ما دخل بها الآخر فهي زوجة الآخر ولا يفرق بينهما لأنه استحل الفرج بعد الاعتذار من السلطان وضرب المدد والمفقود حتى قد انقطعت عصمة المفقود وانما موته في تلك الحال كجيشه لو جاء ولا ميراث لها من الأول وإن انكشف أنها تزوجت بعد ضرب الآجال وبعد الأربعة أشهر وعشر بعد موت المفقود في عدة وفاته ودخل بها الآخر في تلك العدة فرق بينهما وبين الآخر ولم يتناكحاً أبداً وورثت الأول وإن لم يكن كان دخل بها فترق بينهما وورثت الأول وكان خاطبا من الخطاب إن كانت عدتها من الأول قد انقضت لأن عمر بن الخطاب فرق بين المتزوجين في العدة في العمدة والجهل وقال لا يتناكحان أبداً وهذا المسلك يأخذ بالذي طلق وارتجع فلم تعلم بالرجعة حتى انقضت العدة وتزوجت زوجا بعد موتها وفي ميراثهما وفي فسخ النكاح وإن انكشف أن موت المفقود وانقضاء عدة موته قبل تزويج الآخر ورثت المفقود وهي زوجة الآخر كما هي **يقال به** وقال مالك في امرأة المفقود إذا ضرب لها أجل أربع سنين ثم تزوجت بعد أربعة أشهر وعشر ودخل بها ثم مات زوجها هذا الذي تزوجها ودخل بها ثم قدم المفقود فأراد أن يتزوجها بعد ذلك أنها عنده على تطليقتين إلا أن يكون علقها قبل ذلك

ما جاء في ضرب أجل امرأة المفقود **يقال به**

قلت رأيت امرأة المفقود أعتد الأربع سنين في قول مالك بغير أمر السلطان (قال) قال مالك لا قال مالك وإن أقامت عشرين سنة ثم رفعت أمرها إلى السلطان نظر فيها وكتب إلى موضعه الذي خرج إليه فإن يؤس منه ضرب لها من تلك الساعة أربع سنين **فقيل** لمالك هل تعتد بعد الأربع سنين عدة الوفاة أربعة أشهر وعشراً من غير أن يأمرها السلطان بذلك (قال) نعم مالها وما للسلطان في الأربعة الأشهر

وعشر التي هي عدة ﴿مالك﴾ عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب قال أيما امرأة قعدت زوجها فلم تدر أين هو فإنها تنتظر أربع سنين ثم تعتد أربعة أشهر وعشرًا ثم تحل ﴿وقال ابن وهب﴾ عن عبد الجبار عن ابن شهاب أن عمر بن الخطاب ضرب للمفقود من يوم جاءته امرأته أربع سنين ثم أمرها أن تعتد عدة المتوفى عنها زوجها ثم تصنع في نفسها ما شئت إذا انقضت عدتها ﴿وقال ربيعة بن أبي عبد الرحمن﴾ المفقود الذي لا يباينه سلطان ولا كتاب سلطان فيه قد أضل أهله واماله في الأرض لا يدرى أين هو وقد تلوه والطلبه والمسئلة عنه فلم يوجد فذلك المفقود الذي يضرب له الامام فيما بلغنا لامرأته ثم تعتد بعدها عدة المتوفى عنها يقولون ان جاء زوجها في عدتها أو بعد العدة ما لم تنكح فهو أحق بها وان نكحت بعد العدة ودخل بها فلا سبيل له عليها ﴿مالك﴾ أنه بلغه أن عمر بن الخطاب قل في المرأة يطلقها زوجها وهو غائب ثم يراجعها فلا تبلغها رجعتة إياها وقد بلغها طلاقها فتزوج انه ان دخل بها زوجها الآخر قبل أن يدركها زوجها الاول فلا سبيل لزوجها الاول الذي طلقها اليها (قال مالك) وعلى هذا الامر عندنا في هذا وفي المفقود (قال مالك) وقد بلغني أن عمر بن الخطاب قال فان تزوجت ولم يدخل بها الآخر فلا سبيل لزوجها الاول اليها (قال مالك) وهذا أحب ما سمعت الى هذا وفي المفقود فاختلف قول مالك في هذا فرأى ابن القاسم وأشهب أن أقوى القوانين اذا كان زوجها الآخر قد دخل بها لقول مالك وعلى هذا الامر عندنا في التطلق وفي المفقود في التي قد دخل بها ولقوله في التي لم يدخل بها وهذا أحب ما سمعت الى في هذا وفي المفقود ومع أن جل الآثار عن عمر بن الخطاب إنما فوت التي طلقت في الدخول بها

﴿ما جاء في النفقة على امرأة المفقود في ماله﴾

﴿قلت﴾ أرايت المفقود أينفق على امرأته من ماله في الأربع سنين (قال) قال مالك ينفق على امرأة المفقود من ماله في الأربع سنين ﴿قلت﴾ في الأربعة أشهر وعشر

بعد الأربع سنين (قال) لا لأنها معتدة ﴿قلت﴾ أينفق على ولده الصغار وبناته في الأربع سنين في قول مالك (قال) قال مالك نعم ﴿قلت﴾ أينفق على ولده الصغار وبناته في الأربعة أشهر وعشر التي جعلها عدة لامرأته قال نعم ﴿قلت﴾ أرايت المفقود اذا كان له ولد صغار ولهم مل أينفق عليهم من مال أبيهم (قال) لا ينفق عليهم من مال أبيهم لأن مالكا قال اذا كان للصغير مال لم يجبر الأب على نفقته ﴿قلت﴾ أرايت ان أنفقت على ولد المفقود وعلى امرأته من مال المفقود أناخذ منهم كفيلا بذلك في قول مالك قال لا ﴿قلت﴾ فان علم أنه قد مات قبل ذلك وقد أنفق على ولده وعلى أهله في السنين الأربع (قال) قال مالك في امرأة المفقود اذا أنفقت من ماله في الأربع سنين التي ضربها السلطان أجلا لها ثم أتى العلم بأنه قد مات قبل ذلك غرمت ما أنفقت من يوم مات لأنها قد صارت وارثة ولم يكن منه تفريط ونفقته من مالها ﴿قلت﴾ وان مات قبل السنين التي ضربها السلطان أجلا للمفقود أترد ما أنفقت من يوم مات (قال) نعم وكذلك المتوفى عنها زوجها ترده ما أنفقت بعد الوفاة ﴿قلت﴾ أرايت ما أنفق على ولد المفقود ثم جاء علمه أنه قد مات قبل ذلك (قال) مثل ما قال لنا مالك في المرأة انهم يردون ما أنفقوا بعد مرته

ما جاء في ميراث المفقود

(قال) وقال مالك لا يقسم ميراث المفقود حتى يأتي موته أو يبلغ من الزمان ما لا يحيا الى مثله فيقسم ميراثه من يوم يموت وذلك اليوم يقسم ميراثه ﴿قلت﴾ أرايت ان جاء موته بعد الأربعة الأشهر وعشر من قبل أن تنكح أتورثها منه في قول مالك أم لا (قال) نعم ترثه عند مالك ﴿قلت﴾ فان تزوجت بعد الأربعة أشهر وعشر ثم جاء موته أنه قد مات بعد الأربعة أشهر وعشر (قال) ان جاء موته بعد نكاح الآخر وقبل أن يدخل بها هذا الثاني ورثته وفرق بينهما واستقبلت عدتها من يوم مات وان جاء أن موته بعد ما دخل بها زوجها الثاني لم يفرق بينهما ولا ميراث لها منه الا أن يكون يعلم أنها تزوجت بعد موته في عدة منه فاتها ترثه ويفرق بينهما

وان كان قد دخل بها لم تحل له أبداً وان تزوجت بعد انقضاء عدتها من موته لم يفرق بينها وبين زوجها الثاني وورثت زوجها المفقود وهذا كله الذي سمعت من مالك **﴿قلت﴾** أرأيت المفقود اذا مات ابن له في السنين التي هو فيها مفقود أتورث المفقود من ابنه هذا في قول مالك (قال) لا يرثه في قول مالك **﴿قلت﴾** فاذا بلغ هذا المفقود من السنين ما لا يعاش في مثلها جعلته ميتاً أتورث ابنه الذي مات في تلك السنين من هذا المفقود في قول مالك (قال) لا يرثه عند مالك وإنما يرث المفقود ورثته الاحياء يوم جعلته ميتاً (قال) وهذا قول مالك **﴿قلت﴾** أرأيت اذا مات ابن المفقود أيقسم ماله بين ورثته ساعتئذ ولا يورث المفقود منه أم يوقف ما للأب منه خوفاً من أن يكون المفقود حياً وما قول مالك في هذا (قال) يوقف نصيب المفقود فان أتى كان أحق به وان بلغ من السنين ما لا يحيا الى مثلها رد الى الذين ورثوا ابنه الميت يوم مات فيقسم بينهم على موارثهم (وقال) مالك لا يرث أحد أحداً بالشك

— ما جاء في العبد يفقد —

﴿قلت﴾ أرأيت لو أن عبداً لي فقد وله أولاد أحرار فأعتقته بعد ما فقد العبد أيجرّ ولأء ولده الأحرار من امرأة حرة أم لا (قال) لا يجزى الولاء لأننا لا ندرى أكان يوم أعتقته حياً أم لا ألا ترى أن مالكا قال في المفقود اذا مات بعض ولده أنه لا يرث المفقود من مال ولده هذا الميت شيئاً اذا لم تعلم حياة المفقود يوم يموت ولده هذا لأنه لا يدري لعل المفقود يوم يموت ولده هذا كان ميتاً ولكن يوقف قدر ميراثه فكذلك الولاء على ما قال لي مالك في الميراث ان سيد العبد لا يجزى الولاء حتى يعلم أن العبد يوم أعتقه السيد حي **﴿قلت﴾** أرأيت العبد الذي فقد فأعتقه سيده اذا مات ابن له حراً من امرأة حرة أوقف ميراثه أم لا في قول مالك (قال) أحسن ما جاء فيه وما سمعت من مالك أنه يؤخذ من الورثة تميل بالمال ان جاء أبوهم دفعوا حظه من هذا المال بعد ما يتلوم للأب ويطلب **﴿قلت﴾** فاذا فقد الرجل الحرفات

بعض والده أعطى ورثة الميت بالمال حميلاً بنصيب المفقود وأنصبتهم (قال) لا ولكن يوقف نصيب المفقود **قلت** ما فرق ما بينهما (قال) لأن مالكاً قال لا يورث أحد بالشك والحر إذا فقد فهو وارث هذا الابن إلا أن يعلم أن الاب المفقود قدماء قبل هذا الابن وأما العبد الذي أعتق فأنما ورثة هذا الابن الحر من الحرية أخوته وأمه دون الاب لأنه عبد حتى يعلم أن العبد قد مسه العتق قبل موت الابن والعبد لما فقد لا يدري أمسه العتق أم لا لانا لا ندري لعله كان ميتاً يوم أعتقه سيده فلذلك رأيت أن يدفع المال الى ورثة ابن العبد ويؤخذ منهم بذلك حميل ورأيت في ولد الحر أن يوقف نصيب المفقود ولا يعطى ورثة ابن الميت نصيب المفقود بحجة أنه هذا فرق ما بينهما وهذا قول مالك أنه لا يورث أحد بالشك ألا ترى في مسالك في ابن العبد أن ورثة الأحرار كانوا ورثته إذا كان أبوه في الرق فهم الورثة على حالتهم حتى يعلم أن الاب قد مسه العتق **قلت** رأيت قول مالك لا يورث أحد بالشك أليس ينبغي أن يكون معناه أنه من جاء يأخذ المال بورثة يدعيها فإن شككت في وراثته وخفت أن يكون غيره وارثاً دونه لم أعطه المال حتى لا أشك أنه ليس للميت من يدفع هذا عن الميراث الذي يريد أخذه (قال) إنما معنى قول مالك لا يورث أحد بالشك إنما هو في الرجلين يهلكان جميعاً ولا يدري أيهما مات أولاً وكل واحد منهما وارث صاحبه أنه لا يرث واحد منهما صاحبه وإنما يرث كل واحد منهما ورثته من الأحياء **قلت** فأنت تورث ورثة كل واحد منهما بالشك لأنك لا تدري لعل الميت هو الوارث دون هذا الحي (قال) الميتان في هذا كأنهما ليسا بوارثين وهما اللذان لا يورث مالك بالشك وأما هؤلاء الأحياء فأنما ورثناهم حين طرحنا الميتين فلم نورث بعضهم من بعض فلم يكن بد من أن يرث كل واحد منهما ورثته من الأحياء فالعبد عندي إذا لم يدرك أمسه العتق أم لا فهو بمنزلة الميتين لا أورثه حتى أستيقن أن العتق قد مسه

ما جاء في القضاء في مال المفقود ووصيته

قلت رأيت ديون المفقود إلى من يدفعونها (قال) يدفعونها إلى السلطان

﴿قلت﴾ ولا يجزئهم أن يدفعوها إلى ورثته (قال) لا لأن الورثة لم يرثوا بمدا
 ﴿قلت﴾ أرأيت المفقود إذا فقد وماله في أيدي ورثته أينزعه السلطان ويوقفه (قال)
 قال مالك يوقف مال المفقود والسلطان ينظر في ذلك ويوقف ماله ولا يدع أحداً
 يفسده ولا يبدله ﴿قلت﴾ أرأيت المفقود إذا كان ماله في يد رجل تد كان المفقود
 دينه أو استودعه إياه أو قارضه أو أعاره متاعاً أو أسكنه في داره أو أجره إياها أو
 ما أشبه هذا أنزع هذه الأشياء من يد من هي في يديه أم لا يعرض لهم السلطان حتى
 تتم الإجارة (قال) أما ما كان من إجارة فلا يعرض لهم حتى تتم الإجارة وأما ما كان
 من عارية فإن كان لها أجل فلا يعرض للعارية حتى يتم الأجل وما كان من دور
 أسكنها فلا يعرض إن هي في يديه حتى يتم سكناها وما استودعه أو دينه أو
 قارضه فإن السلطان ينظر في ذلك كله ويستوثق من مال المفقود ويجمعه له ويجمعه
 حيث يرى لأنه ناظر لكل غائب ويوقفه وكذلك الإجازات والسكنى وغيرها
 إذا مضت آجالها صنع فيها السلطان مثل ما وصفت لك ويوقفها ويحرزها على الغائب
 ﴿قلت﴾ فإن كان قد قارض رجلاً إلى أجل من الآجال ثم فقد فقال القراض
 لا يصالح فيه الأجل عند مالك وهو قراض فاسد لا يحل فالسلطان يفسخ هذا القراض
 ولا يقره ويصنع في ماله كله ما وصفت لك ويوكل رجلاً بالتميام في ذلك أو يكون في
 أهل المفقود رجل يرضاه فيوكله ينظر في ذلك وينظر القاضي للغائب ﴿قلت﴾
 ولم قلت في العارية إذا كان لها أجل أن السلطان يدعها إلى أجلها في يد المستعير (قال)
 لأن المفقود نفسه لو كان حاضراً فأراد أن يأخذ عاريته قبل محل الأجل لم يكن له
 ذلك عند مالك لأنه أمر أوجبه على نفسه فليس له أن يرجع فيه فلذلك لا يعرض فيها
 السلطان لأن المفقود نفسه لم يكن يستطيع رده ولأنه لو مات لم يكن لورثته أن
 يأخذوها ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن رجلاً باع جارية له ثم فقد فاعترفت الجارية في يد
 المشتري والمفقود عروض أيدي على العروض فيأخذ الثمن الذي دفعه إلى المفقود من
 هذه العروض عند مالك (قال) نعم لأن مالك رأى القضاء على الغائب ﴿قلت﴾

أرأيت المفقود اذا اعترف متاعه رجل فأراد أن يقيم اليئنة أيجعل القاضى للمفقود
وكيلا أم لا (قال) لا أعرف ههنا من قول مالك انما يقال لهذا الذى اعترف هذه
الاشياء أم اليئنة عند القاضى فان استحققت أخذت والا ذهبت ﴿ قلت ﴾ أرأيت
لو أن رجلا أقام اليئنة أن المفقود أوصى له بوصية أتقبل بيئته (قال) نعم عند مالك
فان جاء موت المفقود وهذا حي أجزت الوصية اذا حملها الثالث وان بلغ المفقود من
السنين مالا يحيا الى مثلها وهذا حي أجزت له الوصية ﴿ قلت ﴾ وكذلك لو أقام
رجل اليئنة أن المفقود أوصى اليه قبل أن يفقد (قال) أقبل بيئته واذا جعلت المفقود
ميتا جعلت هذا وصيا ﴿ قلت ﴾ وكيف تقبل بيئتهما وهذا لم يجب له شئ بعد وانما
يجب لهما ذلك بعد الموت (قال) يقبلها القاضى لان هذا الرجل يتول أخاف أن
تموت بيئتي ﴿ قلت ﴾ فان قبل بيئته ثم جاء موت المفقود بعد ذلك أتأمرهما بأن يعيدا
اليئنة أو قد أجزت تلك اليئنة (قال) قد أجزت لهما تلك اليئنة ﴿ قلت ﴾ أرأيت
ان ادعت امرأة أن هذا المفقود كان زوجها أتقبل بيئتها أم لا (قال) نعم تقبل
منها اليئنة لان مالكا يرى القضاء على الغائب

— ما جاء فى الاسير يفقد —

﴿ قلت ﴾ أرأيت الاسير فى أرض العدو أهو بمنزلة المفقود فى قول مالك (قال) لا
والاسير لا تزوج امرأته الا أن يتصر أو يموت ﴿ قال ﴾ قليل للمالك فان لم يعرفوا
موضعه ولا موقعه بعد ما أسر (قال) ليس هو بمنزلة المفقود ولا تزوج امرأته حتى
يعلم موته أو يتصر ﴿ قلت ﴾ ولم قال مالك فى الاسير اذا لم يعرفوا أين هو انه ليس
بمنزلة المفقود (قال) لانه فى أرض العدو وقد عرف أنه قد أسر ولا يستطيع الوالى
أن يستخبر عنه فى أرض العدو فليس هو بمنزلة من فقد فى أرض الاسلام ﴿ قلت ﴾
أرأيت الاسير يكرهه بعض ملوك أهل الحرب أو يكرهه أهل الحرب على النصرانية
أين منه امرأته أم لا (قال) قال لى مالك اذا تنصر الاسير فان علم أنه تنصر طائعا
فرق بينه وبين امرأته وان أكره لم يفرق بينه وبين امرأته وان لم يعلم أنه تنصر

مكرها أو طائفا فرّق بينه وبين امرأته وماله في ذلك كله موقوف حتى يموت فيكون في بيت مال المسلمين أو يرجع إلى الاسلام وقاله ربعة وابن شهاب أنه ان تنصروا ولا يعلم أمكره أو غيره فرّق بينه وبين امرأته وأوقف ماله وإن أكره على النصراية لم يفرق بينه وبين امرأته وأوقف ماله وينفق على امرأته من ماله

الرجل يتزوج المرأة في العدة هل تحل لأبيه أو لابنه

قلت * أرأيت لو أن رجلاً تزوج امرأة في عدتها فلم يجامعها ولكنه قبل وباشر وجس ثم فرّق بينهما أيحل له أن ينكحها بعد ذلك (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً إلا أني أرى أن النكاح في الأشياء كلها مما يحرم بالوطء كان نكاحاً حلالاً أو على وجه شبهة فإنه إذا قبل فيه أو تلذذ تحل لابنه ولا لأبيه والتلذذ هاهنا في التي تنكح في عدتها بمنزلة الوطء لأنه هو نفسه لو وطئها وقد تزوجها في عدتها لم تحل له أبداً فهو في تحريم الوطء هاهنا بمنزلة الذي يتزوج امرأة حراماً بوجه شبهة فالوطء فيه والجلس والقبلة تحرم على آبائه وعلى أبنائه وكذلك هذا لأن وطأه يحرم على نفسه فالقبلة والجلس والمباشرة تحمل محمل التحريم أيضاً لأنه حين كان يطؤها فيحرم عليه وطؤها في المستقبل أبداً فكذلك إذا قبلها فيما نهاه الله عنه من نكاحها في العدة يحرم عليه تقبيلها فيما يستقبل فأمرها واحد وإنما نهى الله عز وجل حين حرم نكاحها في العدة لئلا توطأ ولا تقبل ولا يتلذذ منها بشيء حتى تنقضي عدتها فمن ركب شيئاً من ذلك فقد واقع التحريم (قال) ولقد سألت مالكا عن الرجل يتزوج المرأة في عدتها فلا يمسها في العدة ولا يقربها في العدة ولكنه دخل بها بعد العدة (قال) قال مالك يفسخ هذا النكاح وما هو بالتحريم اليين وقد ينأ آثار هذا وما أشبهه

فيمن لا عدة عليها من الطلاق وعليها العدة من الوفاة

قلت * هل تعتد امرأة الخصى أو المنيب إذا طلقها زوجها (قال) أما امرأة الخصى فأرى عليها العدة في قول مالك (قال أشهب) لأنه يصيب ببقية ما بقي من

ذكره وأراه يحصن امرأته ويحصن هو بذلك الوطء (قال ابن القاسم) وأما المحبوب فلا أحفظ الساعة عن مالك في عدة الطلاق فيه شيئاً إلا أنه ان كان ممن لا ينس امرأته فلا عدة عليها في الطلاق وأما في الوفاة فعليها أربعة أشهر وعشر على كل حال **قلت** رأيت الصغيرة إذا كان مثلها لا يوطأ فدخل بها زوجها فطلقها هل عليها عدة من الطلاق (قال) قال مالك لا عدة عليها (قال مالك) وعليها في الوفاة العدة لأنها من الأزواج وقد قال الله تبارك وتعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً

— ما جاء في عدة المرأة تنكح نكاحاً فاسداً —

قلت رأيت المرأة يموت عنها زوجها ثم يعلم أن نكاحه كان فاسداً (قال) قال مالك لا إحداد عليها ولا عدة وفاة وعليها ثلاث حيض استبراء لرحمها ولا ميراث لها ويلحق ولدها بأبيه ولها الصداق كاملاً الذي سعى لها الزوج ما قدم إليها وما كان منه مؤخراً فجميعه لها

— في عدة المطلقة والمتوفى عنهن أزواجهن في بيوتهن —
والانتقال من بيوتهن إذا خفن على أنفسهن

قلت رأيت المطلقة والمتوفى عنها زوجها إذا خافت على نفسها أيكون لها أن تتحول وهي في عدها في قول مالك (قال) قال مالك إذا خافت سقوط البيت فلها أن تتحول وإن كانت في قرية ليس فيها مسلمون وهي يخاف عليها اللصوص وأشباه ذلك مما لا يؤمن عليها في نفسها فلها أن تتحول أيضاً وأما غير ذلك فليس لها أن تتحول **قلت** رأيت أن كانت في مصر من الأمصار فخافت من جارها وهو جار سوء أيكون لها أن تتحول أم لا في قول مالك (قال) الذي قال لنا مالك ان المبتوتة والمتوفى عنها لا تنتقل إلا من أمر لا نستطيع القرار عليه **قلت** فالمدينة والقرية عند مالك مفترقتان (قال) المدينة ترفع ذلك إلى السلطان وإنما سمعت من مالك ما أخبرتك (قال) وقال لي مالك لا تنتقل المتوفى عنها زوجها ولا المبتوتة إلا من أمر

لا تستطيع القرار عليه ﴿ قلت ﴾ أيكون عليها أن تمتد في الموضع الذي تمحوها إليه من الخوف في قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ رأيت امرأة طلقها زوجها فكانت تمتد في منزله الذي طلقها فيه فأنهزم ذلك المسكن فقالت المرأة أنا أنتقل إلى موضع كذا وكذا أعتد فيه وقال الزوج لا بل أنتقل إلى موضع كذا وكذا فتعتدى فيه القول قول من (قال) ينظر في ذلك فإن كان الذي قالت المرأة لا ضرر على الزوج فيه في كثرة كراء ولا سكنى كان القول قولها وإن كان على غير ذلك كان القول قول الزوج ﴿ مالك ﴾ وسعيد بن عبد الرحمن ويحيى بن عبد الله بن سالم أن سعد بن إسحاق ابن كعب بن عجرة حدثهم عن عمته زينب بنت كعب بن عجرة أن الفريضة بنت مالك ابن سنان وهي أخت أبي سعيد الخدري أخبرتها أنها أتت رسول الله صلى الله عليه وسلم تسأله أن ترجع إلى أهلها في بني خديرة فإن زوجها خرج في طلب أعبد له أبوها حتى إذا كانوا بطرف القدوم أدركهم قتلوه قالت فسأته أن يأذن لي أن أرجع إلى أهلي في بني خديرة فإن زوجي لم يتركني في مسكن يملكه ولا نفقة قالت فقلت يا رسول الله أئذن لي أن أنتقل إلى أهلي قالت فقال نعم قالت فخرجت حتى إذا كنت في الحجرة أو في المسجد دعاني أو أمر بي فدعيت له قال كيف قلت قالت فرددت عليه القصة التي ذكرت من شأن زوجي فقال امكثي في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله قالت الفريضة فاعتددت فيه أربعة أشهر وعشرًا قالت فلما كان عثمان أرسل إلى فسألتني فأخبرته فاتبع ذلك وقضى به ﴿ قلت ﴾ رأيت أن انهزم المسكن فقال الزوج أنا أسكنك في موضع كذا وكذا وذلك ليس بضرر وقالت المرأة أنا أسكن في موضع آخر ولا أريد منك الكراء (قال) ذلك لها ﴿ قلت ﴾ وتحفظه عن مالك (قال) لا وهو مثل الأول ﴿ قلت ﴾ رأيت أن انهزم المنزل الذي كانت تعتد فيه فانتقلت منه إلى منزل آخر أكون لها أن تخرج من المنزل الثاني قبل أن تستكمل بقية عدتها (قال ابن القاسم) ليس لها أن تخرج من المنزل الثاني حتى تستكمل عدتها إلا من علة ﴿ قلت ﴾ رأيت امرأة طلقها زوجها البتة فغلبت زوجها وخرجت

فسكنت موصفا غير بيتها الذي طلقها وهي فيه ثم طلبت من زوجها كراء بيتها الذي سكنته هي في حال عدتها (قال) لا كراء لها على الزوج لأنها لم تعتد في بيتها الذي كانت تكون فيه . قلت : وهذا قول مالك (قال) لم أسمع منه . قلت : رأيت أن أخرجها أهل الدار في عدتها أن يكون ذلك لأهل الدار أم لا في قول مالك (قال) نعم ذلك لأهل الدار إذا انقضى أجل الكراء . قلت : فإذا أخرجها أهل الدار أن يكون على الزوج أن يتكاري لها في موضع آخر في قول مالك (قال) نعم على الزوج أن يتكاري لها . موصفا تسكن فيه حتى تنقضي عدتها (قال) وقال مالك وليس لها أن تبني إلا في هذا الموضع الذي تكاراه لها زوجها . قلت : فإن قالت المرأة حين أخرجت أنا أذهب أسكن حيث أريد ولا أسكن حيث يكره لي زوجي أن يكون ذلك لها أم لا (قال ابن القاسم) نعم ذلك لها وإنما كانت تلزم السكنى في منزلها الذي كانت تسكن فيه فإذا أخرجت منه فأنما هو حق لها على زوجها فإذا ركت ذلك فليس لزوجها حجة أن ينقلها إلى منزل لم يكن لها سكنى وإنما عدتها في المنزل الذي تريد والذي يريد أن يسكنها فيه زوجها في السنة سواء به مالك . عن نافع أن ابنة لسعيد بن زيد كانت تحت عبد الله بن عمرو بن عثمان فطلقها البتة فانتقلت فأنكر ذلك عليها عبد الله بن عمرو بن الخطاب . عن ابن وهب . عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن مروان سمع بذلك في إمرته فأرسل إليها فردها إلى بيتها وقال سنأخذ بالقضية التي وجدنا الناس عليها . قال يونس . قال ابن شهاب كان ابن عمر وعائشة يشددان فيها وينهيان أن تخرج أو تبني في غير بيتها (وقال ابن شهاب) وكان ابن المسيب يشدد فيها . مالك . قال قال عبد الله بن عمر وسعيد بن المسيب وسليمان ابن يسار لا تبني المبتوتة إلا في بيتها . قلت : رأيت كل من خرجت من بيتها في عدتها الذي تعتد فيه وغلبت زوجها أئجبرها السلطان على الرجوع إلى بيتها حتى تتم عدتها فيه في قول مالك قال نعم . قلت : رأيت الأمير إذا هلك عن امرأته أو طلقها وهي في دار الإمارة أن يخرج أم لا (قال) ما دار الإمارة في هذا وغير دار

الامارة الاسواء وينبغي للامير القادم أن لا يخرجها من موضعها حتى تنقضى عدتها
﴿قلت﴾ أتحفظ هذا عن مالك (قال) قال لي مالك في رجل حبس داراً له على
رجل ماعاش فاذا انقضى فهي حبس على غيره فمات في الدار هذا المحبس عليه
أولا والمرأة في الدار فأراد الذي صارت الدار اليه المحبس عليه من بعد الهالك أن
يخرج المرأة من الدار (قال) قال مالك لا أرى أن يخرجها حتى تنقضى عدتها (قال)
فالذي سألت عنه من دار الامارة أبسر من هذا ﴿عبد الرحمن بن أبي الزناد﴾ عن
أبيه عن هشام بن عروة عن أبيه قال دخلت على مروان فقلت ان امرأة من أهلك
طلقت فمرت عليها آثاف وهي تنتقل فببت ذلك عليهم فقالت أمرتنا فاطمة بنت
قيس بذلك وأخبرتنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرها أن تنتقل حين طلقها
زوجها الى ابن أم مكتوم فقال مروان أجل هي أمرتهم بذلك فقال عروة قلت
أما والله لقد عابت ذلك عليك عائشة أشد العيب وقالت ان فاطمة كانت في مكان
وحش خيف على ناحيتها فلذلك أرخص لها رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿ابن
لهيعة﴾ عن محمد بن عبد الرحمن أنه سمع القاسم بن محمد يقول خرجت عائشة زوج
النبي صلى الله عليه وسلم بأم كلثوم من المدينة الى مكة في عدتها وقتل زوجها بالعراق
فقيل لعائشة في ذلك فقالت اني خفت عليها أهل الفتنة وذلك ليالي فتنة المدينة بعد
ما قتل عثمان رحمه الله قال محمد وكانت عائشة تنكر خروج المطلقة في عدتها حتى
تحل ﴿ابن وهب﴾ عن يونس عن ابن شهاب عن عبد الرحمن بن القاسم أن عائشة
زوج النبي صلى الله عليه وسلم انتقلت بأم كلثوم حين قتل طلحة وكانت تحته من
المدينة الى مكة قال وذلك انها كانت فتنة

— ما جاء في عدة الصبية الصغيرة من الطلاق والوفاة في بيتها —

﴿قلت﴾ أرأيت الصبية الصغيرة اذا كان مثلها يجامع فبني بها زوجها فجامعها ثم طلقها
البتة فأراد أبواها أن ينتقلا بها لتعتد عندهما وقال الزوج لا بل تعتد في بيتها (قال)
عليها أن تعتد في بيتها في قول مالك ولا ينظر الى قول الابوين ولا الى قول الزوج

وقد لزمتهما العدة في بيتها حيث كانت تكون يوم طلقها زوجها ﴿قلت﴾ فان كانت صبية صغيرة مات عنها زوجها فأراد أبواها الحج والنقلة الى غير تلك البلاد ألهم أن يخرجوها (قال) ليس لهم أن يخرجوها لان مالكا قال لا تنتقل المتوفى عنها واتعتد في بيتها الا البدوية فان مالكا قال فيها وحدها انها تنتوى ^(١) (تنتوى) أى تتحول مع أهلها حيث انتوا ﴿مالك بن أنس﴾ وسعيد بن عبد الرحمن والليث عن هشام بن عروة عن أبيه أنه كان يقول في المرأة البدوية يتوفى عنها زوجها انها تنتوى حيث انتوى أهلها ﴿عبد الجبار بن عمر﴾ عن ربيعة مثله (وقال ربيعة) واذا كانت في موضع خوف انها لا تقيم فيه (قال مالك) اذا كانت في قرار فانتوى أهلها لم تنتو معهم وان كانوا في بادية فانتوى أهلها انتوت معهم قبل أن تنقضى عدتها وان تبدى زوجها فتوفى فانها ترجع ولا تقيم تمتد في البادية ﴿وقال مالك﴾ في البدوى يموت ان امرأته تنتوى مع أهلها وليس تنتوى مع أهل زوجها ﴿قلت﴾ أرأيت المرأة التي لم يدخل بها زوجها مات عنها وهي بكر بين أبويها أو ثيب ملكت أمرها أين تمتد (قال) حيث كانت تكون يوم مات زوجها ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم

ما جاء في عدة الأمة والنصرانية في بيوتهما

﴿قلت﴾ أرأيت الأمة التي مات عنها زوجها التي ذكرت أن مالكا قال تمتد حيث كانت تبين ان أراد أهلها الخروج من تلك البلاد والنقلة منها الى غيرها ألهم أن ينقلوها أو يخرجوها (قال ابن القاسم) نعم ذلك لهم فتستكمل بقية عدتها في الموضع الذي ينقلونها اليه وهي بمنزلة البدوية اذا انتجع أهلها (قال) وهو قول مالك (قال يونس) قال ابن شهاب في أمة طلقت قال تعتد في بيتها الذي طلقت فيه (وقال أبو الزناد) لئن تحمل أهلها تحملت معهم ﴿قلت﴾ أرأيت المشركة اليهودية أو النصرانية اذا كان زوجها مسلما مات عنها فأرادت أن تنتقل في عدتها يكون ذلك

(١) (تنتوى) أى تتحول اهـ

لها في قول مالك أم لا (قال) قال لنا مالك تجبر على العدة ان أرادت أن تنكح قبل انقضاء العدة منعت من ذلك وجبرت على العدة (قال مالك) وعليها الاحداد أيضا فأرى أن تجبر على أن لا تتقل حتى تنقضي عدتها لأنه قد جبرها على العدة وعلى الاحداد (قال ابن القاسم) وسبيلها في كل شيء من أمرها في العدة مثل الحرة المسلمة تجبر على ذلك (يونس بن يزيد) عن ابن شهاب أنه قال في رجل طلق امرأته فأراد أن يعزلها في بيت من داره أو طلقها عند أهلها (قال) ترجع الى بيتها فتعتد فيه (يحيى بن أيوب) عن يحيى بن سعيد قال ترجع الى بيتها فتعتد فيه وتلك السنة (وقال) عثمان بن عفان مثله

— ما جاء في خروج المطلقة بالنهار والمتوفى عنها زوجها وسفرهما —

قلت هل كان مالك يوقت لكم في المتوفى عنها زوجها الى أي حين من الليل لا يسمعها أن تقيم خارجا من حجرتها أو يبيتها أبعد ما تغيب الشمس أم ذلك لها واسع في قول مالك حتى تريد النوم أن تحدث عند جيرانها أو تكون في حوائجها وهل ذكر لكم مالك متى تخرج في حاجتها أيسعها أن تدلج في حاجتها أو تخرج في السحر أو في نصف الليل الى حاجتها (قال) قول مالك والذي بلغني عنه أنها تخرج بسحر قرب الفجر وتأتي بمد المغرب ما بينها وبين العشاء (مالك) عن يحيى بن سعيد قال بلغني أن السائب بن يزيد بن خباب توفي وان امرأته أم مسلم أتت ابن عمر فذكرت له حرثا لها بقناة وذكرت وفاة زوجها أيسلح لها أن تبيت فيه فنهاها فكانت تخرج من بيتها سحرا فتصبح في حرثها وتظل فيه يومها ثم ترجع اذا أمست (ابن وهب) عن اسامة بن زيد واليث بن سعد عن نافع أن ابنة عبد الله ابن عياش حين توفي عنها واقد بن عبد الله بن عمر كانت تخرج بالليل فتزور أباه وتترث على عبد الله بن عمر وهي معه في الدار فلا ينكر ذلك عليها ولا تبيت الا في بيتها قلت (رأيت المطلقة تطليقة يملك فيها زوجها الرجعة أو مبتوتة أ يكون لها أن تخرج بالنهار) قال مالك نعم تخرج بالنهار وتذهب وتجيء ولا تبيت الا في

بيتها الذي كانت تسكن فيه حين طلقت ﴿قلت﴾ والمطلقات المبتوتات وغير المبتوتات والمتوفي عنهن أزواجهن في الخروج بالنهار والمبيت بالليل عند مالك سواء قال نعم ﴿ابن وهب﴾ عن الليث بن سعد وأسامة بن زيد عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقول إذا طلقت المرأة البتة فإنها تأتي المسجد والحق ينوبها ^(٢) ولا تبیت الا في بيتها حتى تنقضي عدتها ﴿ابن وهب﴾ عن ابن لهيعة عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله أن خالته أخبرته أنها طلقت فأرادت أن تجد نخلها فزجرها رجال فأنت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال بلى فجدى نخلك فأنك عسى أن تصدق وتفعلي معروفا (وقالت عائشة) رضى الله عنها تخرج ولا تبیت الا في بيتها (وقال القاسم) تخرج الى المسجد ﴿قلت﴾ أرايت الرجل يطلق امرأته تطليقة يملك الرجعة فيها أ يكون له أن يسافر بها (قال) قال لى مالك لا إذن له في خروجها حتى يراجعها فإذا لم يكن له إذن في خروجها فلا يكون له أن يسافر بها الا من بعد أن يراجعها ﴿قلت﴾ أرايت المتوفي عنها وهي ضرورة أو المطلقة وهي ضرورة فأرادت أن تحج في عدتها مع ذى محرم (قال) قال مالك ليس لها أن تحج الفريضة في عدتها من طلاق أو وفاة ﴿عمرو بن الحارث﴾ أن بكير بن الأشج حدثه أن ابنة هبار بن الاسود توفى عنها زوجها فأرادت أن تحج وهي في عدتها فسألت سعيد بن المسيب فيها ثم أمرها غيره بالحج فخرجت فلما كانت على اليباء صرعت فانكسرت

— ما جاء في بيت المطلقة والمتوفي عنها زوجها في بيتها —

﴿قلت﴾ أرايت اذا طلقت المرأة تطليقة يملك الزوج فيها الرجعة هل تبیت عن بيتها (قال) قال مالك لا تبیت عن بيتها ﴿قال﴾ فقلت لمالك فاذا استأذنت زوجها في ذلك (قال) لا إذن لزوجها في ذلك حتى يراجعها ولا تبیت الا في بيتها ﴿ابن وهب﴾ عن خالد بن أبي عمران أنه سأل القاسم وسألا عن المطلقة واحدة أو اثنتين أ تعود مريضاً أو تبیت في زيارة فكرها لها المبيت وقال لا نرى عليها بأساً أن تعود كما كانت تصنع قبل تطليقه اياها ﴿قلت﴾ أرايت المطلقة واحدة يملك الزوج الرجعة

أو المبتوتة هل تبیت واحدة منهما في عدتها من طلاق أو وفاة في الدار في الصيف من الحر (قال) قول مالك والذي يعرف من قوله أن لها أن تبیت في بيتها وفي أسطوانها وفي حجرتها وما كان في حوزها الذي تغلق عليه باب حجرتها ﴿ قلت ﴾ فان كان في حجرتها بيوت وانما كانت تسكن منها بيتا ومتاعها في بيت من تلك البيوت وفيه كانت تسكن أيكون لها أن تبیت في غير ذلك البيت الذي كانت تسكن (قال) لا تبیت الا في بيتها وأسطوانها وحجرتها الذي كانت تصيف في صيفها وتبیت فيه في شتائها ولا يعنى بهذا القول تبیت في بيتها المتوفى عنها والمطلقة أنها لا تبیت الا في بيتها الذي فيه متاعها انما وجه قول مالك أن جميع المسكن الذي هي فيه من حجرتها وأسطوانها وبيتها الذي تكون فيه لها أن تبیت حيث شاءت من ذلك ﴿ قلت ﴾ فلو كانت مقصورة هي فيها في الدار وفي الدار مقاصير لقوم آخرين والدار تجمعهم كلهم أيكون لها أن تبیت في حجر هؤلاء وترك حجرتها والدار تجمع جميعهم في قول مالك (قال) ليس لها ذلك ولا تبیت الا في حجرتها وفي الذي في يديها من الذي وصفت لك وليس لها أن تبیت في حجر هؤلاء لانها لم تكن ساكنة في هذه الحجرة يوم طلقها زوجها وهذه الحجرة في يدي غيرها ليس في يديها ﴿ محمد بن عمرو ﴾ عن ابن جريج عن اسماعيل بن كثير عن مجاهد قال استشهد رجال يوم أحد ققام نسائهم وهن متجاورات في دار فجئن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقلن انا نستوحش بالليل أفئيت عند احدانا حتى اذا أصبحنا بادرننا الى بيوتنا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم تحدثن عند احدنا كن ما بدا لكن حتى اذا أردتن النوم فلتؤب كل امرأة على بيتها ^(١) ﴿ قلت ﴾ أرايت المطلقة ثلاثا أو واحدة بائنة أو واحدة تملك الرجعة وليس لها ولزوجها الا بيت واحد البيت الذي كانا يكونان فيه

(بهامش الاصل هنا ما نصه) قيل لابن المواز أفيجوز أن يتحدث في غير بيوتهن الى نصف الليل أو أكثر منه ما لم يمن قال لا انما معنى الحديث وقت اليوم وقد أخبرني عداة بن عبد الحكم والحارث بن مسكين أن ابن وهب أخبرهما عن مالك قال تقيم المتوفى عنها أو المطلقة في الزيارة الى قدر ما يهدأ الناس بعد العشاء ثم تغلق وتخرج من السحر ان شاء الله

(قال) قال مالك يخرج عنها ولا يكون معها في حجرة تغلق الحجرة عليه وعليها والمبتوتة والتي تملك الرجعة في هذا سواء (قال) وقال مالك وإذا كانت داراً جامعة فلا بأس أن يكون معها في الدار تكون هي في بيت وهو في بيت آخر (قال مالك) وقد انتقل عبد الله بن عمر وعروة بن الزبير (عن ابن وهب) عن ابن لهيعة أن يزيد بن أبي حبيب حدثه أن عمر بن الخطاب كان يبعث إلى المرأة بطلاقها ثم لا يدخل عليها حتى يراجعها (وقال ربيعة) يخرج عنها ويقرها في بيتها لا ينبغي أن يأخذها غلق ولا يدخل عليها إلا باذن في حاجة إن كانت له فملكث عليها له في العدة واستبرأ به إياها فهو أحق بالخروج عنها

— ما جاء في رجوع المطلقة والمتوفى عن أزواجهن —

— إلى بيوتهن يعتدن فيها —

(قلت) ما قول مالك في المرأة يخرج بها زوجها زائرة إلى مسيرة يوم أو يومين أو ثلاثة فيهلك هنالك أترجع إلى منزلها فتعتد فيه أم تعتد في موضعها الذي مات فيه زوجها (قال) قال مالك ترجع إلى موضعها فتعتد فيه (قلت) فإن كان سافر بها إلى مسيرة أكثر من ذلك (قال) سألت مالكا غير مرة عن المرأة يخرج بها زوجها إلى السواحل من الفسطاط يربط بها ومن نيته أن يقيم بها خمسة أشهر أو ستة أو سنة ثم يريد أن يرجع أو يخرج إلى الريف أيام الحصاد وهو يريد الرجوع إذا فرغ ولم يكن خروجه إلى الموضع الذي خرج إليه انقطاعا للسكنى أو يكون مسكنه الريف فيدخل الفسطاط بأهله في حاجة يقيم بها شهراً ثم يريد أن يرجع إلى مسكنه بالريف (قال) قال مالك إن مات رجعت إلى مسكنها حيث كانت تسكن في هذا كله ولا تقيم حيث توفي (فقيل) لمالك فلو أن رجلاً انتقل إلى بلد فخرج بأهله ثم هلك (قال) مالك هذه تنتقل إلى الموضع الذي انتقلت إليه فتعتد فيه وإن شاءت رجعت (فقيل) له فالرجل يخرج إلى الحج بأهله فيموت في الطريق (قال) إن كان موته قريباً من بلده ليس عليها في الرجوع كبير مؤنة رجعت وإن كانت قد نفذت

وتباعدت فلتنفذ فاذا رجعت الى منزلها اعتدت بقية عدتها فيه ﴿قلت﴾ أرأيت ان
خرج بها الى موضع من المواضع انتقل بها اليه فهلك زوجها في بعض الطريق وهي
الى الموضع الذي خرجت اليه أقرب اولى الموضع الذي خرجت منه أقرب فأت
زوجها لتكون مخيرة في أن ترجع الى الموضع الذي انتقلت منه أو في أن تمضي الى
الموضع الذي انتقلت اليه أم لا في قول مالك (قال) نعم أرى أن تكون بالخيار ان
أحبت أن تمضي مضت وان أحبت أن ترجع رجعت وسكنت كذلك بلذني عن مالك
﴿قلت﴾ أرأيت ان خرج بها الى منزل له في بعض القرى والقرى منزله فهلك هنالك
(قال) ان كان خرج بها على ما وصفت لك من جداد يجهده أو حصاد يحصده أو لحاجة
فاتها ترجع الى بيتها الذي خرج بها الزوج منه فتعتد فيه ولا تنكث في هذا الموضع
وان كان منزلا لزوجها ولا تقيم فيه الا أن يكون خرج بها حين خرج بها يريد سكنه
والمقام فيه فتعتد فيه ولا ترجع (وقال ربيعة) اذا كانت بمنزلة السفر أو بمنزلة الظعن
فالرجوع الى مسكنها أمثل ﴿ابن وهب﴾ عن حيوة بن شريح أن أبا أمية حسان حدثه
أن سهل بن عبد العزيز توفي وهو عند عمر بن عبد العزيز بالشام ومعه امرأته فأمر
عمر بن عبد العزيز بامرأة سهل أن ترتحل الى مصر قبل أن يحل أجلها فتعتد في داره
بمصر ﴿ابن وهب﴾ عن عمرو بن الحارث عن بكير بن الأشج قال سألت سالم بن
عبد الله عن المرأة يخرج بها زوجها الى بلد فيتوفى عنها أترجع الى بيتها أو الى بيت
أهلها فقال سالم بن عبد الله تعتد حيث توفي زوجها أو ترجع الى بيت زوجها حتى
تنقضي عدتها ﴿ابن وهب﴾ عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن يزيد بن
محمد عن انقاسم بن محمد بهذا (قال يونس) وقال ربيعة ترجع الى منزلها الا أن
يكون المنزل الذي توفي فيه زوجها منزل قلة أو منزلا به ضيعة لا تصالح ضيعتها الا
بمكانها ﴿قلت﴾ فإن سافر بها فطلقها واحدة أو اثنتين أو ثلاثا وقد سافر بها أو انتقل
بها الى موضع سوى موضعه فطلقها في الطريق (قال) الطلاق لا أقوم على أني
سمعت من مالك ولكنه مثل قوله في الموت وكذلك أقول لان الطلاق فيه المدة مثل

ما في الموت ﴿ قلت ﴾ والثلاث والواحدة في ذلك سواء. قال نعم ﴿ قلت ﴾
 رأيت إن سافر بها فطلقها تطليقة تملك الرجعة أو صالحها أو طلقها ثلاثاً أو كان انتقل
 بها من موضع الى موضع وقد بلغت الموضع الذي أراد الا مسيرة يوم أو يومين أو
 أقل من ذلك فأرادت المرأة أن ترجع الى الموضع الذي خرجت منه وبينها وبين
 الموضع الذي خرجت منه شهر وليس معها ولي ولا ذو محرم أيكون ذلك لها في
 قول مالك أم لا (قال) ان كان الموضع الذي خرجت اليه موضعاً لا يريد سكناه مثل
 الحج والمواخير وما وصفت لك من خروجه الى منزله مثل الريف ان كانت قريبة من
 موضعها الذي خرجت منه رجعت الى موضعها وان كانت قد تباعدت لم ترجع الا
 مع ثقة وان كان انما انتقل بها فكان الموضع الذي خرجت اليه على وجه السكنى
 والاقامة فان أحببت أن تنفذ الى الموضع الذي خرجت اليه فذلك لها وان أحببت
 أن ترجع فذلك لها اذا أصابت ثقة ترجع معه لان الموضع الذي انتقل اليه مات قبل
 أن يتخذه مسكناً ﴿ قلت ﴾ فان كان مات قبل أن يتخذه مسكناً فلم جعلت المرأة
 بالخيار في أن تمضي اليه وتعتد فيه وأنت تجعله حين مات الميت قبل ان يسكنه غير
 مسكن فلم لا تأمرها أن ترجع الى موضعها الذي خرجت منه وتجعلها بمنزلة المسافرة
 (قال) لا تكون بمنزلة الذي خرج بها مسافراً لانه لما خرج بها منتقلاً فقد رفض
 سكناه في الموضع الذي خرج منه وصار موضعه الذي منه خرج ليس بمسكن له
 ولم يبلغ الموضع الذي خرج اليه فيكون مسكناً له فصارت المرأة ليس وراءها لها
 مسكن ولم تبلغ أمامها المسكن الذي أرادت فهذه امرأة مات زوجها وليس في
 مسكن فلها أن ترجع ان أرادت اذا أصابت ثقة أو تمضي الى الموضع الذي أرادت
 ان كان قريباً وان كان بعيداً فلا تمضي الا مع ثقة ﴿ قلت ﴾ رأيت ان قالت المرأة لا
 أقدم ولا أرجع ولكنني أعتد في موضعي هذا الذي أنا فيه أو أنصرف الى بعض
 المدائن أو القرى فأعتد فيها أيكون ذلك لها أم لا (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً
 ويكون ذلك لها لانها امرأة ليس لها منزل فهي بمنزلة امرأة مات زوجها أو طلقها

ولا مال له وهي في منزل قوم فأخرجوها فلما أن تعتد حيث أحببت أو بمنزلة رجل خرج من منزل كان فيه فقتل المرأة إلى أهلها فتكاري منزلا يسكنه فلم يسكنه حتى مات فلما أن تعتد حيث شئت لأنها لا منزل لها إلا أن تريد أن تقتجع من ذلك انتجاعا بعيداً فلا أرى ذلك لها ﴿قلت﴾ أرايت المرأة تخرج مع زوجها حاجة من مصر فلما بلغت المدينة طلقها زوجها أو مات عنها أنفذ لوجهها أم ترجع إلى مصر وهذا كله قبل أن تحرم وبعد ما أحرمت (قال) سئل مالك عن المرأة تخرج من الأندلس تريد الحج فلما بلغت أفريقيا توفى زوجها (قال) قال مالك إذا كان مثل هذا فأرى أن تنفذ لحجتها لأنها قد تباعدت من بلادها فلذی سألت عنه هو مثل هذا ﴿قلت﴾ له فالطلاق والموت في هذا سواء (قال) نعم عندي ﴿ابن وهب﴾ عن ابن لبيبة عن عمران بن سليم قال حجت معنا امرأة توفى عنها زوجها قبل أن توفى عدتها فلما قدمت المدينة انطلقت إلى عبد الله بن عمر فقالت له اني حجبت قبل أن أقضى عدتي فقال لها أولا أنك بلغت هذا المكان لأمرتك أن ترجعي ﴿قلت﴾ أرايت ان لم تكن مضت في المسير في حجها إلا مسيرة يوم أو يومين أو ثلاثة فهلك زوجها أو طلقها أرى أن ترجع عن حجها وتعتد في ياتها أم لا (قال) قال مالك إذا كان أمراً قريباً وهي تجدد ثقة ترجع معه رأيت أن ترجع إلى منزلها فتعتد فيه فإن تباعد ذلك وسارت مضت على حجها ﴿ابن وهب﴾ عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب أنه قال في امرأة طلقت وهي حاجة قال تعتد وهي في سفرها (قال ابن القاسم) في تفسير قول مالك في اللأى ردهم^(١) عمر بن الخطاب من البيداء إنما هم من أهل المدينة وما قرب منها (قال) ققلت لمالك فكيف ترى في ردهم (فقال مالك) ما لم يحرم فأرى أن يرددن فإذا أحرمن فأرى أن يمضين لوجههن وبئس ما صنعن وأما التي تخرج من مصر فهلك زوجها

(١) (قوله في اللأى ردهم) قال أبو الحسن السرخسي ردهن ويأتي جواب مالك فيهن بالصواب

بالمدينة ولم تحرم (قال) قال مالك هذه تنفذ لحجها وان كانت لم تحرم ﴿قلت﴾
أرأيت ان سافر بامرأته والحاجة لامرأته الى الموضع الذي تريد اليه المرأة والزوج
لخصوصة لها في تلك البلدة أو دعوى قبل رجل أو مورث لها أرادت قبضه
فلما كان بينها وبين الموضع الذي تريد اليه مسيرة يوم أو يومين أو ثلاثة هلك
زوجها عنها ومعه ثقة ترجع معه الى بلادها أتمضى لوجهها للحاجة التي خرجت
اليها أم ترجع الى بلادها وترك حاجتها (قال) قال مالك ان هي وجدت ثقة رجعت
الى بيتها وان لم تجد ثقة نفذت الى موضعها حتى تجد ثقة فترجع معه الى موضعها
فتعتد فيه بقية عدتها ان كان موضعها الذي تخرج منه تدركه قبل انقضاء عدتها
﴿قلت﴾ فان خرج بامرأته من موضع الى موضع بعيد فسافر بها مسيرة
الأربعة الأشهر أو الخمسة الأشهر ثم انه هلك وبينها وبين بلادها الأربعة الأشهر
أو الخمسة الأشهر (قال) أرى أنه اذا كان بينها وبين بلادها التي خرجت منها ما ان
هي رجعت انقضت عدتها قبل أن تبلغ بلادها فاتها تعدت حيث هي أو حيثما أحببت
ولا ترجع الى بلادها ﴿قلت﴾ أرأيت المرأة من أهل المدينة اذا اكرت الى مكة
تريد الحج مع زوجها فلما كانت بذى الحليفة أو بملل^(١) أو بالروحاء ولم تحرم بعد
هلك زوجها أو طلقها ثلاثا فأرادت الرجوع كيف يصنع الكرى بكرائها يلزم المرأة
جميع الكراء أو يكون لها أن تكري الابل في مثل ما اكرتها أم يكون لها أن
تفاسخ الجمال ويلزمها من الكراء قدر ما ركبت في قول مالك أم ماذا يكون عليها
(قال) قال مالك أرى أن الكراء قد لزمها فان كانت قد أحرمت نفذت وان
كانت لم تحرم وكانت قريبة رجعت وأكرت ما اكرت في مثل ما اكرتها
وترجع ﴿قلت﴾ أرأيت ان هلك زوجها بذى الحليفة وقد أحرمت وهي من أهل
المدينة أترجع أم لا (قال) قال مالك اذا أحرمت لم ترجع

﴿ما جاء في نفقة المطلقة وسكنائها﴾

(١) (ملل) هو اسم موضع اه صحاح

﴿قلت﴾ أرأيت المطلق واحدة أو اثنتين أو ثلاثا هل تلزمه النفقة والسكنى في قول مالك أم لا (قال) قال مالك السكنى تلزمه لمن كلهن وأما النفقة فلا تلزم الزوج في المبتوتة ثلاثا كان طلاقه إياها أو صالحا إلا أن تكون حاملا فتلزمه النفقة والنفقة لازمة للزوج في كل طلاق يملك فيه الزوج الرجعة حاملا كانت امرأته أو غير حامل لأنها تمد امرأته على حالها حتى تنقضى عدتها وكذلك قال مالك (قال) وقال مالك وكل نكاح كان حراما نكح بوجه شبهة مثل أخته من الرضاعة أو غيرها ممن حرم الله عز وجل عليه إذا كان على وجه الشبهة ثم فرق بينهما فإن عليه نفقتها إذا كانت حاملا وإن لم تكن حاملا فلا نفقة عليه وتعند حيث كانت تسكن ﴿قلت﴾ فهل يكون لها على الزوج السكنى وإن أبى الزوج ذلك (قال) قال لي مالك تعند حيث كانت تسكن . ففى قول مالك هذا أن لها على الزوج السكنى لأن مالكا قال تعند هذه حيث كانت تسكن لأنه نكاح يلحق فيه الولد فسيبيلها في العدة سبيل النكاح الصحيح وهذا قول مالك ﴿قلت﴾ ولم جعلتم السكنى للمبتوتة وأبطلتم النفقة في العدة (قال) كذلك جاء الأثر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخبرنا بذلك مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال المبتوتة لا نفقة لها بم مالك ﴿عن عبد الله بن يزيد مولى الأسود بن سفيان عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن فاطمة بنت قيس أن أبا عمرو ابن حفص طلقها البتة وهو غائب فأرسل إليها وكيله بشعير فسخطته فقال والله مالك علينا من شيء فجاءت رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس لك عليه نفقة ﴿قلت﴾ أرأيت النصرانية تحت المسلم هل لها على زوجها السكنى إذا طلقها مثل ما يكون عليه في المسلمة الجرة (قال) نعم وهذا قول مالك ﴿قلت﴾ أرأيت الصبية التي قد دخل بها زوجها ومثلها يجمع بجامعها أو لم يجمعها حتى طلقها فأبت طلاقها أتلزمه السكنى لها في قول مالك أم لا (قال) إذا ألزمت الجارية العدة لمكان الخلوة بها فعلى الزوج السكنى في قول مالك ﴿قلت﴾ أرأيت أن خلا بها في بيت أهلها ولم يبين بها إلا أنهم

أخلوه وإياها ثم طلقها قبل البناء بها وقال لم أجامعها وقالت الجارية ما جامعي أتجعل عليها
العدة أم لا (قال) عليها العدة لهذه الخلوة ﴿ قلت ﴾ فهل يكون على الزوج السكنى
قال لا ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم لا سكنى عليه لأن الجارية قد أقرت
بأنه لا سكنى لها على الزوج ﴿ قلت ﴾ أرايت أن خلاها هذه الخلوة في بيت أهلها
فادعت الجارية أنه قد جامعها وأنكر الزوج ذلك (قال) القول قول الزوج ولا سكنى
عليه وإنما عليه نصف الصداق فلذلك لا يكون عليه السكنى وإنما تكون عليه السكنى
إذا وجب عليه الصداق كاملاً حيناً وجب الصداق كاملاً وجب السكنى ﴿ قلت ﴾
وهذا قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ فإن أقر الزوج بوطئها وجحدت الجارية ولم يخل
بها أو خلا بها (قال) قد أقر الزوج بالوطء فعليه الصداق كاملاً إن أحبت أن تأخذه
أخذه وإن أحبت أن تدع النصف فهي أعلم (قال) وإن كان لم يخل بها وادعى أنه
غشيها وأنكرت ذلك ولم يعرف دخوله لم يكن عليها عدة (قال ابن القاسم) وإنما
طرحت عنها العدة لأنه أنهم حين لم يعرف له دخول وطلقها أن يكون مضاراً يريد
حبسها فلا عدة عليها ولا تكون العدة إلا بخلوة تعرف أو اعتداء في البناء بها قال
وهذا قول مالك ﴿ قلت ﴾ أرايت الصبية التي لا يجامع مثلها وهي صغيرة دخل بها
زوجها فطلقها البتة أيكون لها السكنى في قول مالك (قال) قال مالك لا عدة عليها
فكذلك لا سكنى لها ﴿ قلت ﴾ فإن مات عنها وقد دخل بها وهي صبية صغيرة (قال)
لها السكنى لأنه قد دخل بها وإن لم يكن مثلها يجامع لأن عليها العدة فلا بد من
أن تعتد في موضعها حيث مات عنها زوجها فإن لم يكن دخل بها وهي في بيت أهلها
ومات عنها فلا سكنى لها على زوجها إلا أن يكون الزوج قد أكرى لها منزلاً
تكون فيه وأدى الكراء فمات وهي في ذلك الموضع فهي أحق بتلك السكنى
وكذلك الكبيرة إذا مات عنها قبل أن يبنى بها ولم يسكنها الزوج مسكناً له ولم يكر
لها مسكناً تسكن فيه فأدى الكراء ثم مات عنها فلا سكنى لها على الزوج
وتعتد في موضعها عدة الوفاة وإن كان قد فعل ما وصفت لك فهي أحق بذلك

المسكن^(١) حتي تنقضي عدتها وان كانت في مسكنها حين مات عنها ولم يكن دخل بها فعليها أن تعتد في موضعها عدة الوفاة ولا سكنى لها على الزوج وكذلك الصغيرة عليها أن تعتد في موضعها ولا سكنى لها على الزوج اذا لم يكن الزوج قد فعل ما وصفت لك قال وهذا قول مالك **﴿قلت﴾** أرأيت الصبية الصغيرة التي لا يجامع مثلها اذا دخل بها زوجها ثم طلقها أليكون لها السكنى على الزوج أم لا في قول مالك (قال) ذل مالك لا عدة عليها فاذا قال مالك لا عدة عليها فلا سكنى لها (قال) وقال مالك وليس لها الا نصف الصداق **﴿قلت﴾** أرأيت الامة اذا طلقها زوجها فأبت طلاقها أليكون لها السكنى على زوجها أم لا (قال) قال مالك تعتد في بيت زوجها ان كانت تبيت عنده فان كانت تبيت عنده قبل ذلك فعليه السكنى **﴿قلت﴾** أرأيت ان كانت تبيت عند أهلها قبل أن يطلقها زوجها فطلقها الزوج البتة أليكون لها عليه السكنى (قال) ما سمعت من مالك في هذا شيئاً الا أنه قال تعتد عند أهلها حيث كانت تبيت ولم أسمع يذكرك في السكنى أن على الزوج في هذه بعينها شيئاً ولا أرى أنا على الزوج هذه السكنى لانها اذا كانت تحت زوجها لم يسكنوها معه ولم يبوؤوها معه بيتاً فتكون فيه مع الزوج فلا سكنى لها على الزوج في هذا لانه اذا كانت تحته ثم أرادوا أن يفرموه السكنى لم يكن ذلك لهم الا أن يبوؤوها مسكناً ويخلوها معه وانما حالها اليوم بعد ما طلقها كحالها قبل أن يطلقها في ذلك ولم أسمع هذا من مالك **﴿قال ابن القاسم﴾** وسئل مالك عن العبد يطلق زوجته وهي حرة أو أمة وهي حامل أعليه لها نفقة أم لا (قال) مالك لا نفقة عليه الا أن يعتق وهي حامل فينفق على الحرة ولا ينفق على الامة الا أن تعتق الامة بعد ما اعتق وهي حامل فينفق عليها في حملها لان الولد ولده (وقال ربيعة) في

(١) بهامش الاصل هنا ما نصه . قال فضل قال ابن عديس قال سخون هو انما تطوع بالسكنى ولم تجب عليه السكنى فكيف تكون أولى به قال فضل وهذا المذهب الذي ذهب اليه سخون هو مذهب عبد الملك بن الماجشون في ديوانه اهـ

الحرّة تحت الامّة أو الحرّة تحت العبد فيطلقها وهي حامل قال ليس لها عليه نفقة
 ﴿وقال يحيى بن سعيد﴾ ان الامّة اذا طلقت وهي حامل انها وما في بطنها لسيدها
 وانما تكون النفقة على الذي يكون له الولد وهي من المطلقات ولها متاع بالمعروف
 ﴿مالك﴾ عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أنه سئل عن المرأة يطلقها زوجها
 وهي في بيت بكراء على من الكراء قال سعيد على زوجها قالوا فان لم يكن عنده
 قال فليها قالوا فان لم يكن عندها قال فلي الامير

﴿ما جاء في نفقة المختلعة والمبارّة وسكنهما﴾

﴿قلت﴾ أرايت الملاحن أو المولى اذا طلق السلطان على المولى أو لاهن عنه وبين
 امرأته فوق الطلاق بينهما أيكون على الزوج السكنى والنفقة ان كانت المرأة حاملا
 في قول مالك أم لا (قال) قال مالك عليه السكنى فيهما جميعا وقال في النفقة ان
 كانت هذه التي آلى منها ففرق السلطان بينهما حاملا أو غير حامل كانت لها النفقة
 على الزوج ما دامت حاملا أو حتى تنقضي عدتها ان لم تكن حاملا لأن فرقة الامام
 فيهما غير بائن وهما يتوارثان ما لم تنقض العدة وأما الملاحنة فلا نفقة لها على الزوج ان
 كانت حاملا لأن ما في بطنها ليس يلحق الزوج ولهما جميعا السكنى ﴿قلت﴾ أرايت
 المختلعة والمبارّة أيكون لهما السكنى أم لا في قول مالك (قال) نعم لهما السكنى في قول
 مالك ولا نفقة لهما الا أن تكونا حاملتين ﴿ابن وهب﴾ عن ابن لبيبة عن بكير عن
 سليمان بن يسار أنه قال ان المفتدية من زوجها لا تخرج من بيتها حتى تنقضي عدتها
 ولا نفقة لها الا أن تكون حاملا ﴿قال مالك﴾ الامر عندنا أنها مثل المبتوتة لا نفقة
 لها ﴿ابن وهب﴾ عن موسى بن علي أنه سأل ابن شهاب عن المختلعة والخيرة
 والموهوبة لاهلها أين يتددن قال يتددن في بيوتهن حتى يحلان (قال ابن وهب)
 قال خالد بن عمران وقاله القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله وسليمان بن يسار ﴿قلت﴾
 أرايت المختلعة والمبارّة أيكون لهما النفقة والسكنى في قول مالك (قال) ان كانتا
 حاملتين فلهما النفقة والسكنى في قول مالك وان كانتا غير حاملتين فلهما السكنى ولا

نفقة لهما (ابن وهب) عن يونس بن يزيد عن ربيعة أنه قال المبرأة مثل المطلقة
في المكث لها مالها وعليها ما عليها

— ما جاء في نفقة المتوفى عنها زوجها وسكنها —

(قلت) رأيت المتوفى عنها زوجها أ يكون لها النفقة والسكنى في العدة في قول
مالك في مال الميت أم لا (قال) قال مالك لا نفقة لها في مال الميت ولها السكنى ان
كانت الدار للميت وان كان عليه دين والدار دار الميت كانت أحق بالسكنى من
الغرماء وتباع للغرماء ويشترط السكنى على المشتري وهذا قول مالك وان كانت الدار
بكراء فنقد الزوج الكراء فهي أحق بالسكنى وان كان لم ينقد الكراء وان كان موسراً
فلا سكنى لها في مال الميت ولكن تنكارى من مالها (قال) ولا سكنى للمرأة
المتوفى عنها زوجها في مال الميت اذا كانت في دار بكراء على حال الا أن يكون الزوج
قد نقد الكراء (قلت) رأيت ان كان الزوج قد نقد الكراء فمات الزوج وعليه
دين من أولى بالسكنى المرأة أم الغرماء (قال) اذا نقد الكراء فالمرأة أولى بالسكنى
من الغرماء (قال) وهذا قول مالك (قلت) رأيت هذه المتوفى عنها زوجها اذا لم
يجعل لها السكنى على الزوج اذا كان موسراً وكان في دار بكراء ولم يكن قد نقد الكراء
أ يكون للمرأة أن تخرج حيث أحببت أم تعتد في ذلك البيت وتؤدى كراءه (قال) لا
يكون لها أن تخرج منه اذا رضى أهل الدار بالكراء الا أن يكروها كراء لا يشبه كراء
ذلك المسكن فلها أن تخرج اذا أخرجها أهل ذلك المسكن (قال) قال مالك فاذا
أخرجت فلتكثر مسكناً ولا تبني الا في هذا المسكن الذي أكثرته حتى تنقضى
عدتها الا ترى أن سعيد بن المسيب قال فان لم تكن عند الزوج في الطلاق فعليها
(قلت) فان أخرجت من المسكن الثاني فأكثرت مسكناً ثالثاً أ يكون عليها أيضاً
أن لا تبني عنه وأن تعتد فيه (قال) لم أسمع هذا من مالك وأرى أن يكون ذلك عليها
(قلت) رأيت ان طلقها تطليقة بآنة أو ثلاث تطليقات فكانت في سكنى الزوج
ثم توفي الزوج (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً الا أن حالها عندي يخالف لحال

المتوفى عنها لانه حق قد وجب لها على الزوج في حياته وليس موته بالذي يضع عنه
حقا قد كان وجب لها عليه وان المتوفى عنها انما وجب لها الحق في مال زوجها بعد
وفاته وهي وارث والمطالبة البتة ايست بوارث (قال ابن القاسم) وهذا الذي بلغني
من أثق به عن مالك أنه قاله (وقد روى) ابن نافع عن مالك أنها سواء اذا طلق
ثم مات أو مات ولم يطلق وهذا أعدل في قال ابن القاسم في والمتوفى عنها زوجها لم
يجب لها على الميت سكنى الا بعد موته فوجب السكنى لها ووجب الميراث مما فبطل
سكنائها وهذه التي طلقها زوجها ثم توفي عنها وهي في عدتها قد لزم الزوج سكنائها في
حال حياته فصار ذلك دينا في ماله (قال) ألا ترى أن المتوفى عنها زوجها اذا كانت في
منزل الميت أو كانت في دار بكراء قد نقد الميت كراء تلك الدار كانت أولى بذلك من
ورثة الميت ومن الغرماء في قول مالك فهذا يدل أن مالك لم يبطل سكنائها للذي
وجب من الميراث مع سكنائها مما يدل على أنه ليس بدين على الميت ولا مال تركه
الميت ولو كان لا تركه الميت لكان لورثته أن يدخلوا معها في السكنى ولكان أهل
الدين يحاصونها به (قال ابن القاسم) ومما يدل على ذلك لو أن رجلا طلق امرأته
البتة وهي في بيت بكراء فأفلس قبل أن تنقضي عدتها كان أهل الدار أحق بمسكنهم
وأخرجت المرأة منه ولم تكن سكنائها حوزاً على أهل الدار فليس السكنى مالا
في ابن وهب في عن ابن لهيعة عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله أنه سأله عن
المرأة الحامل يتوفى عنها زوجها هل لها من نفقة قال جابر لا حسبها ميراثها في ابن
وهب في عن رجال من أهل العلم عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف وسليمان بن يسار
وابن المسيب وعمرة بنت عبد الرحمن وعبد الله بن أبي سلمة وربيعة مثله قال ابن
المسيب الا أن تكون مرضعا فان أرضعت أنفق عليها بذلك مضت السنة (وقال)
ربيعة تكون في حصتها من مالها (وقال ابن شهاب) مثله نفقتها على نفسها في ميراثها
كانت حاملا أو غير حامل في قلت في رأيك المطلقة والمتوفى عنها حتى متى تنقطع
السكنى عنهما اذا قالت لم تنقض عدتي (قال) حتى تنقضي الريبة وتنقضي العدة

وهذا قول مالك رحمه الله ابن المسيب رحمه الله أنه كان يقول في المرأة الحامل يطلقها زوجها واحدة أو اثنتين ثم تمكث أربعة أشهر أو خمسة أو أدنى أو أكثر ما لم تضع ثم يموت زوجها فكان يقول قد انقطعت عنها النفقة حين مات وهي وارثة معتدة

— ما جاء في سكنى الامة وأم الولد —

رحمتهما الله قلت رحمتهما الله أرأيت الامة اذا اعتقت تحت العبد فاخترت فراقه أ يكون لها السكنى على زوجها أم لا في قول مالك رحمتهما الله (قال) ان كانت قد بوئت مع زوجها موضعاً فالسكنى للزوج لازم ما دامت في العدة وان كانت غير مبوأة معه وكانت في بيت ساداتها اعتدت هناك ولا شيء لها على الزوج من السكنى رحمتهما الله قلت رحمتهما الله أرأيت ان أخرجها ساداتها فسكنت موضعاً آخر أ لها السكنى على زوجها أم لا رحمتهما الله (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً الا أن مالكا قال لي تعتد حيث كانت تسكن اذا طلقت فهذا طلاق ولا يلزم العبد شيء في قول مالك اذا لم تكن تبيت عنده وان أخرجها أهلها بعد ذلك نهوا عن ذلك وأمروا بأن يقرروها حتى تنقضي عدتها رحمتهما الله قلت رحمتهما الله فهل يجبرون على أن لا يخرجوها قال نعم رحمتهما الله قلت رحمتهما الله فان أهدم المسكن فتحولت فسكنت في موضع آخر بكراء أ يكون على زوجها من السكنى شيء أم لا رحمتهما الله (قال) قال مالك اذا كانت لا تبيت عند زوجها فانها تعتد حيث كانت تبيت ولا شيء عليه من سكنائها وانما يلزم الزوج ما كان يلزمه حين طلقها فما حدث بعد ذلك لم يلزم الزوج منه شيء رحمتهما الله قلت رحمتهما الله وان أعتق الزوج وهي في العدة رحمتهما الله (قال) اذا أعتق وهي العدة لم أر السكنى عليه رحمتهما الله (قال) قال لي مالك في العبد تكون تحتة الحرة فيطلقها وهي حامل قال لا نفقة عليه رحمتهما الله قلت رحمتهما الله فان أعتق قبل أن تضع حملها رحمتهما الله (قال) عليه نفقتها لأنه ولده رحمتهما الله قلت رحمتهما الله ولو أن عبداً طلق امرأته وهي حامل وقد كانت تسكن معه كان لها السكنى ولا نفقة لها لا حمل الذي بها وهذا في الطلاق البائن رحمتهما الله قلت رحمتهما الله لابن القاسم أرأيت ان كانت في مسكن بكراء هي أكثره فطلقها زوجها فلم تطلب الزوج بالسكنى حتى انقضت عدتها ثم طلبته بالكراء بعد انقضاء العدة رحمتهما الله (قال) ذلك لها رحمتهما الله قلت رحمتهما الله وكذلك

ان كانت تحت زوجها لم يفارقها فطلبت منه كراء المسكن الذي اكثرته بعد انقضاء الكراء والسكنى (قال) نعم ذلك لها بقية بذلك ان كان يوسر ايام سكنت وان كان في تلك الايام عديما فلا شيء لها عليه ﴿قلت﴾ ارايت ان يطلقها وقد كان عديما أيكون لها أن تلزمه بكراء السكنى (قال) لا يكون لها ذلك لان مالك سئل عن المرأة يطلقها زوجها وهي حامل وهو مسرأ عليه نفقتها (قال) لا الا أن يوسر في حملها فتأخذه بما بقي وان وضعت قبل أن يوسر فلا نفقة لها في شيء من حملها ﴿قلت﴾ ارايت السكنى ان أيسر في بقية من السكنى (قال) هو مثل الحمل ان أيسر في بقية منه أخذ بكراء السكنى فيما يستقبل ﴿قلت﴾ ارايت أم الولد اذا أعتقها سيدها أو مات عنها (قال) عدتها حيضة ﴿قلت﴾ وهل يكون لها في هذه الحيضة السكنى قال نعم ﴿قلت﴾ وهو قول مالك (قال) قال لي مالك اذا أعتق الرجل أم ولده وهي حامل منه فعليه نفقتها فكل شيء كانت فيه تحبس له فعليه سكنها اذا كان من الغدد والاستبراء والريبة وليس تشبه السكنى النفقة لان المبتوتة والمصالحة لهما السكنى ولا نفقة لهما فكذلك أم الولد لها السكنى ولا نفقة لها الا أن تكون حاملا ﴿قلت﴾ ارايت أم الولد اذا أعتقها سيدها وهي حامل أيكون لها النفقة في قول مالك (قال) قال لي مالك نعم قال لي مالك وكذلك الحر تكون تحتها الامة فيطلقها البتة وهي حامل فلا تكون عليه نفقتها ثم تسق قبل أن تضع فعليه أن ينفق عليها بعد ما عتقت حتى تضع حملها لانه انما ينفق على ولده منها

— ما جاء في سكنى المرتدة —

﴿قلت﴾ ارايت المرتدة أيكون لها النفقة والسكنى اذا كانت حاملا ما دامت حاملا (قال) نعم لان الولد يلحق بأبيه فمن هناك لزمته النفقة وان كانت غير حامل يعرف ذلك لم تؤخر واستتيت فان تابت والا ضربت عنقها ولا أرى لها عليه نفقة في هذه الاستتابة لانها قد بانت منه وان رجعت الى الاسلام كانت تطليقة بائنة ولها السكنى

﴿ ما جاء في سكنى امرأة العنين ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت الذي لم يستطع أن يوطأ امرأته ففرق السلطان بينهما أيكون له على زوجها السكنى ما دامت في عدتها قال نعم ﴿ قلت ﴾ أرأيت من تزوج أخته من الرضاغة ففرقت بينهما أيجعل لها السكنى أم لا (قال) قال مالك نعم تمتد حيث كانت تسكن فلما قال لي مالك ذلك علمت أن لها السكنى على زوجها ولها السكنى لأنها محبوسة عليه لأجل مائه وإن كان ولد لحق به ﴿ قلت ﴾ أرأيت المستحاضة إذا طلقها زوجها ثلاثاً أو خالها أيكون لها السكنى في قول مالك في التسعة الأشهر الاستبراء وإنما عدتها ثلاثة أشهر بعد التسعة (قال) قال مالك لها السكنى في الاستبراء وفي العدة وهذا أيضاً مما يدل على قهوية ما أخبرتك به أن على الزوجين إذا أسلم أحدهما ثم فرق بينهما أن لها السكنى (وقال غيره) إنما عدة المستحاضة سنة وليست مثل المرتبة لأن عدة المستحاضة سنة سنة

﴿ ما جاء في الاستبراء ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت أمة كان يوطؤها سيدها فلم تلد منه فمات عنها أو أعتقها هل عليها في قول مالك شيء أم لا (قال) قال مالك نعم عليها حيضة إلا أن يكون أعتقها وقد استبرأها فلا يكون عليها في ذلك حيضة وتنكح مكانها إن أحببت وهذا قول مالك لأنها لو كانت أمة كان لسيدها أن يزوجه بعد أن يستبرئها وهي أمة له ويجوز للزوج أن يوطأها مكانه ويجوز للزوج أن يوطأها باستبراء السيد وهذا قول مالك ﴿ قال ابن القاسم ﴾ والعنق عند مالك بمنزلة هذا والبيع ليس كذلك إن باعها وقد استبرأها فلا بد للمشتري من الاستبراء لأنها خرجت من ملك إلى ملك وكذلك لو مات عنها وهي أمة وقد استبرأها قبل أن يموت لم تجزها تلك الحيضة لأنها تخرج من ملك إلى ملك وقال لي مالك وأم الولد لو استبرأها سيدها ثم أعتقها لم يجز لها أن تنكح حتى تحيض حيضة وليست كالأمة يكون السيد يوطؤها ثم يستبرئها ثم يعتقها بعد

الاستبراء انه يجوز لها أن تتزوج بغير حيضه والعق انما يخرج من ملك الى حرية
 فلا يكون عليها الاستبراء لانها قد استبرئت بمنزل السيد حين استبرأ فزوجها بعد
 ما استبرأ فانما جاز للزوج أن يطأها بلا استبراء وأجزأه استبراء السيد لانها لم تصر
 للزوج ملكا فهي اذا اعتقت بعد الاستبراء جاز لها أن تتزوج وان كانت حرة كما
 يجوز للسيد أن يزوجه وهي أمة قبل أن يعتقها ألا ترى أنها حين استبرأها السيد
 كان له أن يزوجه فاذا اعتقها لم يمنعها العتق من التزويج أيضا ويجزئها ذلك الاستبراء
 ﴿قلت﴾ رأيت مكاتبا اشترى امرأته وقد كانت ولدت منه أو لم تلد فعجز فرجع
 رقيقا أو مات عنها ماذا عليه من العدة أو من الاستبراء (قال) ان كان لم يطأها بعد
 اشترائها اياها فان مالكا قال لي مرة بعد مرة عدتها حيضة ثم رجع فقال أحب
 ان تكون حيضتين وتفسير ما قال لي مالك في ذلك ان كل فسخ يكون في
 النكاح فعلى المرأة عدتها التي تكون في الطلاق الا أن يطأها بعد الاستبراء فان
 وطأها بعد ما اشتراها فقد انهدمت عدة النكاح وصارت الى الاستبراء استبراء
 الاماء لانها وطئت بملك اليمين (قال ابن القاسم) وقوله الآخر أحب مافيه الى أنها
 تعدت حيضتين اذا لم يطأها حتى اعتقها أو توفي عنها فان وطأها فعليها الاستبراء بحيضة
 ﴿قلت﴾ من أي موضع يكون عليها حيضتان اذا هو لم يطأها من يوم اشتراها
 أو من يوم مات أو اعتق (قال) لابل من يوم اشتراها ﴿قلت﴾ وتعد وهي في ملكه
 (قال) نعم ألا ترى أن هذه العدة انما جعلت مثل العدة في الطلاق وقد تعدت الامة من
 زوجها وهي في ملك سيدها ﴿قلت﴾ رأيت ان مات عنها هذا المكاتب أو عجز بعد
 ما اشتراها وقد حاضت عنده حيضتين فصارت الامة لسيد المكاتب أيكون عليه أن
 يستبرئ هذه الامة وقد قال المكاتب انه لم يطأها من بعد الشراء (قال) نعم على
 سيده أن يستبرئ بحيضة وان هي خرجت حرة ولم يطأها المكاتب بعد الشراء
 فلا استبراء عليها ولا بأس أن تنكح مكانها لانها خرجت من ملك الى حرية ولم تخرج
 من ملك الى ملك ﴿وقال مالك﴾ في رجل تزوج أمة فلم يدخل بها حتى استبرأها

انه يطؤها بملك يمينه ولا استبراء عليه

ما جاء في العبد المأذون له في التجارة يعتق وله أم ولد قد ولدت ﴿﴾
﴿ منه قبل أن يعتق أو أعتق وفي بطنها منه ولد ﴾

﴿قلت﴾ أرايت العبد المأذون له في التجارة اذا اشترى جارية فوطئها بملك اليمين باذن السيد أو بغير اذن السيد فولدت ثم أعتق العبد بعد ذلك فتبعته كما يتبعه ماله أتكون بذلك الولد أم ولد أم لا (قال) قال مالك لا تكون به أم ولد وله أن يبيعها وكل ولد ولدته قبل أن يعتقه سيده أو أعتقه سيده وأمه حامل منه لم تضعه فان ماولدت قبل أن يعتقه سيده وما في بطن أمته رقيق كلهم للسيد ولا تكون بشيء منهم أم ولد لانهم عبيد وانما أمهم بمنزلة ماله لانه اذا أعتقه سيده تبعه ماله (قال ابن القاسم) الا أن يملك العبد ذلك الحمل الذي في بطن جاريته منه قبل أن تضعه فتكون به أم ولد له ﴿قال﴾ فقلت لمالك فلو أن العبد حين أعتقه سيده أعتق جاريته وهي حامل منه (قال) قال لي مالك لا اعتق له في جاريته وحدودها وحرمتها وخراجها خراج أمة حتى تضع ما في بطنها فيأخذه سيده ويعتق الأمة اذا وضعت ما في بطنها بالعتق الذي أعتقها به العبد المعتق ولا تحتاج الجارية هاهنا الى أن يحدد لها عتق (قال مالك) ونزل هذا ببلدنا وحكم به ﴿قال ابن القاسم﴾ وسأله بعض أصحابه ابن كنانة بعد ما قال لي هذا القول بأعوام أرايت المدبر اذا اشترى جارية فوطئها فحملت منه ثم عجل سيده عتقه وقد علم أن ماله يتبعه أرى ولده يتبع المدبر (قال) لا ولكنها اذا وضعت كان مدبراً على حال ما كان عليه الاب قبل أن يعتقه السيد والجارية تبع للعبد لانها ماله ﴿قلت﴾ وتصير ملكاً له ولا تكون بهذا الولد أم ولد (قال) قد اختلف قول مالك في هذه بمنزلة ما اختلف في المكاتب وجعله في هذه الجارية بمنزلة المكاتب في جاريته (قال ابن القاسم) والذي سمعت من مالك قال تكون أم ولد اذا ولدته في التدبير أو في الكتابة فقلت لمالك وان لم يكن لها يوم يعتق ولد حي (قال) وان لم يكن لها يوم يعتق ولد حي ﴿قلت﴾ ما حجة مالك في التي في بطنها ولد من هذا العبد الذي

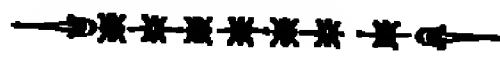
أعتقه سيده فقال المعتق هي حرة لم جعلها في خراجها وحدودها بمنزلة الامة وانما في بطنها ولد للسيد وهي اذا وضعت ما في بطنها كانت حرة باللفظ الذي أعتقها به العبد المعتق (قال) لان ما في بطنها ملك للسيد ولا يصالح أن تكون حرة وما في بطنها رقيق فلما لم يجز هذا وقفت ولم ينفذ لها حريتها حتى تضع ما في بطنها ومما يبين ذلك أن العبد اذا كاتبه سيده وله أمة حامل منه أن ما في بطنها رقيق ولا يدخل في كتابة المكاتب الا أن يشترطه المكاتب

تم كتاب العدة من المدونة الكبرى والحمد لله حمدا كثيرا

﴿وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي﴾

(وعلى آله وصحبه وسلم)

وبه تم الجزء الخامس من التقسيم الذي أجرنا الطبع على اعتباره



﴿وبله الجزء السادس وأوله كتاب الايمان بالطلاق﴾

فهرست المجلد الثاني من المدونة الكبرى

الجزء الثالث

| | | | |
|----|--|----|--|
| ٢ | (كتاب الجهاد) | ٢٤ | في الحربى المستأمن يموت ويترك مالا |
| ٢ | الدعوة قبل القتال | | ما حال ماله |
| ٥ | في الجهاد مع هؤلاء الولاة | ٢٤ | في محاصرة العدو وفيهم المسلمون |
| ٥ | الغزو بالنساء | ٢٥ | في تحريق العدو مركب المسلمين |
| ٦ | في قتل النساء والصبيان في أرض الحرب | ٢٦ | في قسم القبي |
| ٩ | في قتل الأسارى | ٢٩ | في السلب |
| ١٢ | في قسم الغنائم في بلاد الحرب | ٢٩ | في النفل |
| ١٣ | في الرجل يعترف (أي يعرف) متاعه | ٣١ | في نذب الإمام للقتال يحمل |
| | وعنده قبل أن يقبوا في المقاسم | ٣٢ | في السهمان |
| ١٦ | في التاجر يدخل بلاد الحرب فيشتري | ٣٣ | في سهمان النساء والتجار والصيد |
| | عيداً لأهل الإسلام | ٣٤ | في سهمان المريض والذي يفضل في أرض |
| ١٨ | في التمية والمسلمة يأمرهما العدو ثم | | العدو |
| | يقتنهما المسلمون وأولادهما | ٣٥ | في الجيش يحتاجون إلى الطعام والعلف |
| ١٨ | في الحربى يسلم وفي يديه عيد لأهل الإسلام | | بعد أن يجمع في المغنم |
| ١٩ | في الحربى يسلم ثم يغنم المسلمون ماله | ٣٨ | في العلف والطعام يفضل مع الرجل منه |
| ٢٠ | في التاجر يدخل بلاد الحرب فيشتري | | فضلة بعدما يقدم بالله |
| | عبداً للمسلمين فيعتقه | ٤٠ | في عرقبة البهائم والدواب وتحريق السلاح |
| ٢٠ | في النمي يتقضى العهد ويهرب إلى دار | | والطعام في أرض العدو |
| | الحرب فيغنمه المسلمون | ٤٠ | في الاستعانة بالمشركين على قتال العدو |
| ٢١ | في عبد أهل الحرب يخرج إلينا تاجراً | ٤١ | في أمان المرأة والعبد والصبي |
| | فيسلم ومعه مال لمولاه أئتمس | ٤٢ | في تكبير المرابطين على البحر |
| ٢٢ | في عيد أهل الحرب يسلمون في دار | ٤٢ | في الديوان |
| | الحرب أيسقط عنهم ملك ساداتهم أم لا | ٤٣ | ما جاء في الجعائل وذكر أخذ الجزية |
| ٢٣ | في عبد أهل الحرب يسلم في دار الحرب | | من المجوس وغيرهم |
| | فيشتريه رجل من المسلمين من سيده | ٤٦ | باب الجزية |
| ٢٣ | في عيد أهل الحرب يسلمون في دار | ٤٧ | في الخوارج |
| | الحرب فيغنمهم المسلمون | ٥١ | (كتاب الصيد) |

| | |
|--|---|
| ٦٤ (كتاب الذبائح) | ٩٠ ما جاء في الرجل يحلف باللهدي أو ينحر بدنة أو جزوراً |
| ٦٩ (كتاب الضحايا) | ٩١ ما جاء في الرجل يحلف باللهدي لشيء من ماله بعينه مما يهدي أو لا يهدي |
| ٧٦ (كتاب النور الأول) | ٩٤ في الرجل يحلف باللهدي جميع ماله أو شيء بعينه وهو جميع ماله |
| ٧٦ ما جاء في الرجل يحلف بالمشي إلى بيت الله ثم يحنث | ٩٥ في الرجل يحلف بصدقة ماله أو بشيء بعينه هو جميع ماله في سبيل الله والمساكين |
| ٧٩ ما جاء في الرجل يحلف بالمشي فيحنث من أين يحرم أو من أين يمشي أو يقول إن كلمته فأنا محرم بحجة أو بعمره | ٩٨ في الرجل يقول مالي في رتاج الكعبة أو حطيم الكعبة أو كسوتها أو طيبتها أو أنا أضرب به الكعبة |
| ٨٠ في الرجل يحلف بالمشي فيعجز عن المشي | ٩٩ في الرجل يحلف أن ينحر ابته عند مقام إبراهيم أو عند الصفا والمروة |
| ٨٣ ما جاء في الرجل يحلف بالمشي حافياً فيحنث | ١٠٠ ما جاء في الرجل تجب عليه اليمين فيفتدي منها |
| ٨٣ ما جاء في الرجل يحلف بالمشي فيحنث فيمشي في حج فيفوته الحج | ١٠٠ في الرجل يحلف بالله كاذباً |
| ٨٤ في الرجل يحلف بالمشي فيحنث فيمشي في حج ثم يريد أن يمشي حجة الإسلام من مكة أو يجمعهما جميعاً عند الإحرام | ١٠١ ما جاء في لغز اليمين واليمين التي تكون فيها الكفارة |
| ٨٤ في الرجل يحلف أنا أحج بفلان إلى بيت الله إن فعلت كذا وكذا فحنث | ١٠٣ ما جاء في الحلف بالله أو باسم من أسماء الله |
| ٨٥ في الاستثناء في المشي إلى بيت الله | ١٠٣ الرجل يحلف بمهد الله وميثاقه |
| ٨٦ في الرجل يحلف بالمشي إلى بيت الله ونوى مسجداً | ١٠٤ في الرجل يحلف فيقول أقسم أو أحلف أو أشهد أو أعزم |
| ٨٦ في الرجل يحلف بالمشي إلى بيت المقدس أو إلى المدينة أو عسقلان | ١٠٥ الرجل يحلف يقول عليّ نذر أو يمين |
| ٨٧ في الرجل يحلف بالمشي إلى الصفا والمروة أو منى أو عرفة أو الحرم أو شيء من الحرم ثم يحنث | ١٠٦ ما جاء في الرجل يحلف بما لا يكون يميناً |
| ٨٨ ما جاء في الرجل يقول إن فعلت كذا وكذا فعليّ أن أسير أو أذهب أو أنطلق إلى مكة | ١٠٩ الاستثناء في اليمين |
| ٨٨ في الرجل يحلف يقول للرجل أنا أهديك إلى بيت الله | ١١٠ في النميّ يحلف بالله ثم يحنث بعد إسلامه |
| ٨٩ في الرجل يحلف باللهدي مال غيره | ١١١ (كتاب النور الثاني) |
| ٨٩ في الرجل يحلف باللهدي أو يقول عليّ بدنة | ١١١ في النذر في معصية أو طاعة |
| | ١١٤ في الرجل يحلف على أمر أن لا يفعله أو ليفعله |
| | ١١٥ الرجل يحلف في الشيء الواحد يردّد فيه الأيمان |

- ١١٦ ما جاء في الكفارات قبل الحنث
١١٧ الرجل يحلف أن لا يفعل الشيء حيناً
أو زماناً أو دهرأ
١١٨ ما جاء في كفارة العبد عن يمينه
١١٨ ما جاء في تنقية كفارة اليمين
١١٨ في إطعام كفارة اليمين
١٢٠ ما جاء في إطعام اللمي والعبد وفوي
القريب من الطعام
١٢١ في تخيير المكفر في كفارة اليمين
١٢٢ في الصيام في كفارة اليمين
١٢٣ في كفارة الموسر بالصيام
١٢٣ ما جاء في كفارة اليمين بالكسوة
١٢٤ في كفارة اليمين بالعتق
١٢٦ ما جاء في ضربة كفارة اليمين
١٢٦ ما جاء في الرجل يعطي المساكين قيمة
كفارة يمينه
١٢٦ ما جاء في بنيان المساجد وتكفين الميت
من كفارة اليمين
١٢٧ في الرجل يشتري كفارة يمينه أو توهب له
١٢٧ الرجل يحلف أن لا يأكل طعاماً فيأكل
بعضه أو يشربه أو يحوله عن حاله تلك
إلى حال أخرى فيأكله
١٢٩ ما جاء في الرجل يحلف أن لا يهلم البشر
فيهم منها حجراً أو يحلف أن لا يأكل
طعامين فيأكل أحدهما
١٢٩ ما جاء في الرجل يحلف أن لا يأكل
طعاماً فله أو أكل مما يخرج منه
١٣٠ ما جاء في الرجل يحلف أن لا يكلم فلاناً
فسلم عليه في صلاة أو غير صلاة وهو
يعلم أو لا يعلم
١٣٠ في الرجل يحلف أن لا يكلم فلاناً فيرسل
إليه رسولاً أو يكتب إليه كتاباً
١٣١ في الرجل يحلف أن لا يسكن رجلاً
- ١٣٢ في الرجل يحلف أن لا يسكن دار رجل
١٣٣ الرجل يحلف أن لا يدخل بيتاً أو لا يسكن
بيتاً
١٣٣ الرجل يحلف أن لا يدخل على رجل بيتاً
١٣٤ في رجل حلف أن لا يدخل داراً بعينها
أو بغير عينها
١٣٥ في الرجل يحلف أن لا يأكل طعام رجل
١٣٦ الرجل يحلف أن لا تخرج امرأته إلا بإذنه
أو لا يأذن لامرأته أن تخرج
١٣٦ الرجل يحلف ليقضين فلاناً حقه غداً
أو ليأكلن طعاماً غداً فيقضيه أو يأكله
قبل غد
١٣٧ الرجل يحلف أن لا يشتري ثوباً فاشترى
ثوب وشي
١٣٧ في الرجل يحلف أن لا يلبس ثوباً
١٣٨ في الرجل يحلف أن لا يركب دابة رجل
فركب دابة عبده
١٣٨ ما جاء في الرجل يحلف ما له مال وله
دين وعروض
١٣٩ الرجل يحلف أن لا يكلم رجلاً أياماً
فيكلمه فيحث ثم يكلمه أيضاً قبل أن
يتقضي الأجل
١٣٩ في الرجل يحلف للرجل إن علم أمراً
ليخبرنه فلهما جميعاً
١٤٠ الرجل يحلف أن لا يتكفل بمال أو برجل
١٤٠ في الرجل يحلف ليضرب عبده مائة
١٤١ الرجل يحلف أن لا يشتري عبداً أو لا
يضربه أو لا يبيع سلعة فلهم غيره بذلك
١٤١ في الرجل يحلف أن لا يبيع سلعة رجل
فأعطاه إياها غير الرجل فباعها له وهو
لا يعلم
١٤٢ في الرجل يحلف لغيره ليقضيه حقه
فيقضيه قسماً

| | |
|---|---|
| رجلاً فوهب لها | ١٤٢ الرجل يحلف أن لا يفارق غريمه حتى يقضيه فيفر منه |
| ١٤٦ في الرجل يحلف أن لا يفعل أمراً حتى يأذن فلان فيموت المحلوف عليه | ١٤٣ الرجل يحلف لغريمه ليقضيه حقه رأس المال |
| ١٤٦ الرجل يحلف للسلطان أن لا يرى أمراً إلا رفعه إليه فيعزل السلطان أو يموت | ١٤٣ في الرجل يحلف ليقضين فلاناً حقه فيه له أو يتصلق به عليه |
| ١٤٦ الرجل يحلف ليقضين فلاناً حقه إلى أجل فيموت المحلوف له أو الخالف قبل الأجل أو يغيب | ١٤٤ في الرجل يحلف أن لا يهب لرجل شيئاً فيعيره أو يتصلق عليه |
| | ١٤٤ في الرجل يحلف أن لا يكسو امرأته أو |

الجزء الرابع

| | |
|--|---|
| ١٧١ في النكاح بغير ولي | ١٥٣ (كتاب النكاح الأول) |
| ١٧١ في المرأة لها وليان أحدهما أقدم من الآخر | ١٥٢ ما جاء في نكاح الشغار |
| ١٧٢ في إنكاح الولي أو القاضي للمرأة من نفسه | ١٥٥ في إنكاح الأب ابنته بغير رضاها |
| ١٧٣ في إنكاح الرجل ابنته الكبر والصغير وفي إنكاح الرجل الحاضر الرجل الغائب | ١٥٥ في إنكاح الأب ابنته البكر والثير |
| ١٧٤ فيمن وكل رجلاً على تزويجه | ١٥٧ باب في احتلام الغلام |
| ١٧٦ في العبد والتصراتي والمرتد يقتلون نكاح بناتهم | ١٥٧ في رضا البكر والثير |
| ١٧٧ في التزويج بغير ولي | ١٥٩ في وضع الأب بعض الصداق ودفع الصداق إلى الأب |
| ١٨١ (كتاب النكاح الثاني) | ١٦١ في إنكاح الأولياء |
| ١٨١ في النكاح الذي يفسخ بطلاق وغير طلاق | ١٦٤ في نكاح من أسلمت على يد رجل أو أسلم أبوها أو جدها على يديه |
| ١٨٥ باب الحرمة | ١٦٥ في أنه لا يحل نكاح بغير ولي وأن ولاية الأجنبي لا تجوز إلا أن تكون وضعية |
| ١٩٠ في إنكاح الرجل وليته من رجل وهو مريض | ١٦٦ في تزويج الوصي ووصي الوصي |
| ١٩٠ في توكيل المرأة رجلاً يزوجه | ١٦٨ في المرأة توكل ولين فينكحها من رجلين |
| ١٩٢ في النكاح بغير ينة | ١٧٠ من رضي بغير كفه فطلق ثم أرادت المرأة إرجاعه فامتنع ولها |
| ١٩٤ نكاح السر | ١٧٠ في نكاح الدنية |
| ١٩٥ في النكاح بالخيار | ١٧٠ مسألة صبيان الأعراب |
| ١٩٦ في النكاح إلى أجل | |
| ١٩٧ في شروط النكاح | |

| | | | |
|-----|---|-----|---|
| ٢٤١ | النكاح الذي لا يجوز وصدقه وطلاقه وميراثه | ١٩٨ | في جد النكاح وهزله |
| ٢٤٥ | صداق امرأة المكاتب والعبد يتزوج بغير إذن سيده | ١٩٨ | في شروط النكاح أيضاً |
| ٢٤٦ | (كتاب النكاح الرابع) | ١٩٨ | في نكاح الخصى والعبد |
| ٢٤٦ | نكاح المريض والمريضة | ٢٠٠ | في حدود العبد وكفاراته |
| ٢٤٧ | الرجل يريد نكاح المرأة فيقول له أبوه قد وطئها فلا تطأها | ٢٠٢ | في نكاح الحر الأمة |
| ٢٤٨ | الرجل ينكح المرأة فيدخل عليه غير امرأته | ٢٠٣ | في الرجل يتزوج مكاتبته |
| ٢٤٨ | الأمة ينكحها الرجل فيريد أن يبوئها سيدها معه والرجل يزني بالمرأة أو يغلغها ثم يتزوجها | ٢٠٣ | في إنكاح الرجل عبده أمة |
| ٢٤٩ | ما جاء في الخنثى | ٢٠٤ | في إنكاح الأمة على الحرية ونكاح الحرية على الأمة |
| ٢٥٠ | الدعوى في النكاح | ٢٠٦ | في استمرار العبد والمكاتب في أموالهما ونكاحهما بغير إذن السيد |
| ٢٥١ | ملك الرجل امرأته وملك المرأة زوجها الذي لا يقلر على مهر امرأته | ٢٠٦ | في الأمة والحررة تفران من أنفسهما والعبد يفر من نفسه |
| ٢٥٣ | في ثقة الرجل على امرأته | ٢١١ | عيوب النساء |
| ٢٥٦ | ثقة العبد على نساءهم | ٢١١ | في عيوب النساء والرجال |
| ٢٥٨ | في فرض السلطان الثقة للمرأة على زوجها | ٢١٦ | (كتاب النكاح الثالث) |
| ٢٦٣ | في العنين | ٢١٦ | النكاح بصدائق لا يعل |
| ٢٦٦ | ضرب الأجل لامرأة للمجنون والمجنوم | ٢١٧ | النكاح بصدائق مجهول |
| ٢٦٦ | في اختلاف الزوجين في متاع البيت | ٢١٨ | في الصداق يوجد به عيب أو يوجد به رهن فيهلك |
| ٢٦٨ | القسم بين الزوجات | ٢١٩ | في صداق السر |
| ٢٧٣ | (كتاب النكاح الخامس) | ٢١٩ | في صداق الفرر |
| ٢٧٣ | في الرجل ينكح النسوة في عقلة واحدة | ٢٢٠ | الصداق بالعبد يوجد به عيب |
| ٢٧٣ | في نكاح الأم وابنتها في عقلة واحدة | ٢٢٠ | الرجل يزوج ابنته ويضمن صداقها |
| ٢٧٤ | الذي يتزوج للمرأة ثم يتزوج ابنتها قبل أن يدخل بها | ٢٢٢ | الرجل يزوج ابنه صغيراً في مرضه ويضمن عنه الصداق |
| ٢٧٧ | في الرجل يزني بأم امرأته أو يتزوجها عملاً | ٢٢٣ | النكاح بصدائق أقل من ربع دينار |
| ٢٧٩ | في نكاح الأختين | ٢٢٤ | نصف الصداق |
| ٢٨٠ | في الأختين من ملك اليمين | ٢٣٢ | صداق اليهودية والنصرانية والمجوسية |
| ٢٨٢ | في وطء الأختين من الرضاغة بملك اليمين | ٢٣٣ | يسلمن وتأبى أزواجهن الإسلام |
| | | ٢٣٦ | صداق الأمة والمرتلة والغارة |
| | | ٢٣٦ | في التفويض |
| | | ٢٣٩ | الدعوى في الصداق |

| | |
|---|--|
| ٢٨٣ في نكاح الأخت على الأخت في عنتها | ٢٩٧ في مناكح المشركين وأهل الكتاب وإسلام |
| ٢٨٤ في الجمع بين النساء | أحد الزوجين والسبي والارتداد |
| ٢٨٥ في وطء المرأة وابنتها من ملك اليمين والنكاح | ٣٠٦ في نكاح نساء أهل الكتاب وإمامهم |
| ٢٨٦ إحصان النكاح بغير ولي | ٣١٠ المجوسي يسلم وعنده عشر نسوة أو امرأة وابنتها |
| ٢٨٦ إحصان الصغيرة | ٣١١ نكاح أهل الشرك وأهل اللمة وطلاقهم |
| ٢٨٦ إحصان الصبي والحصي | ٣١٤ في وطء المسية في دار الحرب |
| ٢٨٨ في إحصان الأمة واليهودية والنصرانية | ٣١٤ في وطء السية والاستبراء |
| ٢٨٩ في الدعوى في الإحصان | ٣١٥ في عبد المسلم وأمه النصرانية يزوج أحدهما صاحبه |
| ٢٩٠ في إحصان المرتدة | ٣١٥ في الارتداد |
| ٢٩١ في الإحلال | ٣١٦ في حدود المرتد والمتردة ومقراضهما |
| ٢٩٧ (كتاب النكاح السادس) | |

الجزء الخامس

| | |
|--|---|
| ٣٢٠ (كتاب إرخاء الستور) | ٣٥٦ في حضنة الأم |
| ٣٢٠ في إرخاء الستور | ٣٦٢ نفقة الوالد على ولده المالك لأمره |
| ٣٢٤ الرجعة | ٣٦٣ في نفقة الولد على والديه وعياله |
| ٣٢٨ دعوى المرأة انقضاء عنتها | ٣٦٥ في نفقة المسلم على ولده الكافر |
| ٣٣١ ما جاء في المتعة | ٣٦٥ نفقة الوالد على ولده الأصغر وليست الأم عنته |
| ٣٣٥ ما جاء في الخلع | ٣٦٦ ما جاء فيمن تلزم النفقة |
| ٣٣٨ في نفقة المختلعة الحامل وغير الحامل والمبتوتة الحامل وغير الحامل | ٣٦٧ ما جاء في الحكمين |
| ٣٣٩ ما جاء في خلع غير المدخول بها | ٣٧٣ (كتاب التخيير والتملك) |
| ٣٤٨ خلع الأب على ابنه وابنته | ٣٧٣ ما جاء في التخيير |
| ٣٥١ في خلع الأمة وأم الولد والمكاتبة | ٣٨٣ في التملك |
| ٣٥١ في خلع المريض | ٣٨٩ في التملك إذا شامت المرأة أو كلما شامت |
| ٣٥٢ ما جاء في الصلح | ٣٩٠ جامع التملك |
| ٣٥٣ مصالحة الأب عن ابنته الصغيرة | ٣٩٣ (باب الحرام) |
| ٣٥٤ في إتباع الصلح بالطلاق | ٣٩٥ في الباتة والبنة والخلية والبرية والميتة ولحم الخنزير والموهوبة والمردودة |
| ٣٥٥ جامع الصلح | |

- ٤٠٥ (كتاب الرضاع)
 ٤٠٥ ما جاء في حرمة الرضاعة
 ٤٠٦ في رضاعة القحل
 ٤٠٧ في رضاع الكبير
 ٤٠٩ تحريم الرضاعة
 ٤١٠ في حرمة لبن البكر والمرأة للمستة
 ٤١١ في الشهادة على الرضاعة
 ٤١٣ في الرجل يتزوج الصبية فترضعها امرأة له أخرى أو أجنبية أو أمه أو أخته
 ٤١٥ ما لا يحرم من الرضاعة
 ٤١٥ في رضاع النصرانية
 ٤١٦ في رضاع المرأة ذات الزوج ولها.
 ٤١٩ (كتاب العلة وطلاق الستة)
 ٤١٩ ما جاء في طلاق الستة
 ٤٢٠ في طلاق الحامل
 ٤٢٢ ما جاء في طلاق الحائض والنساء
 ٤٢٤ ما جاء في المطلقة واحدة تترن وتثوف لزوجها
 ٤٢٤ ما جاء في علة النصرانية
 ٤٢٥ ما جاء في علة الأمة المطلقة
 ٤٢٦ ما جاء في علة المرتبة والمستحاضة
 ٤٢٨ ما جاء في المطلقة ثلاثاً أو واحدة يموت زوجها وهي في العلة
 ٤٢٩ ما جاء في علة المتوفى عنها زوجها
 ٤٣٠ ما جاء في الإحداد
 ٤٣٤ ما جاء في الإحداد في علة النصرانية والإمام من الوفاة
 ٤٣٥ ما جاء في علة الأمة
 ٤٣٥ ما جاء في علة أم الولد
 ٤٣٦ ما جاء في علة أم الولد يموت عنها سيدها أو يعتقها
 ٤٣٩ ما جاء في الرجل يواعد المرأة في علتها
 ٤٣٩ ما جاء في علة المطلقة تتزوج في علتها
- ٤٤٢ ما جاء في المطلقة تنقضي علتها ثم تأتي بولد بعد العلة وتقول هو من زوجي ما بينها وبين خمس سنين
 ٤٤٤ ما جاء في امرأة الصبي الذي لا يولد لمثله تأتي بولد
 ٤٤٥ ما جاء في امرأة الحصي والمحبوب تأتي بولد
 ٤٤٥ ما جاء في المرأة تتزوج في علتها ثم تأتي بولد
 ٤٤٦ ما جاء في إقرار الرجل بالطلاق بعد أشهر
 ٤٤٦ ما جاء في امرأة النمي تسلم ثم يموت النمي هل تستقل إلى علة الوفاة وفي ترويحها في العلة
 ٤٤٧ ما جاء في علة المرأة ينمي لها زوجها فتزوج ثم يقدم
 ٤٤٨ ما جاء في علة الأمة تتزوج بغير إذن سيدها والنكاح الفاسد
 ٤٤٨ ما جاء في المفقود تتزوج امرأته ثم يقدم والي تطلق فتعلم الطلاق ثم ترجع ولا تعلم
 ٤٥٠ ما جاء في ضرب أجل امرأة المفقود
 ٤٥١ ما جاء في النفقة على امرأة المفقود في ماله
 ٤٥٢ ما جاء في ميراث المفقود
 ٤٥٣ ما جاء في العبد يفقد
 ٤٥٤ ما جاء في القضاء في مال المفقود ووصيته
 ٤٥٦ ما جاء في الأسير يفقد
 ٤٥٧ الرجل يتزوج للمرأة في العلة هل تحل لأبيه أو لآبته
 ٤٥٧ فيمن لا علة عليها من الطلاق وعليها العلة من الوفاة
 ٤٥٨ ما جاء في علة المرأة تنكح نكاحاً فاسداً
 ٤٥٨ في علة المطلقة والمتوفى عنهن أزواجهن في يوتن والاتصال من يوتن إذا خفن

| | | |
|-----|--|--|
| ٤٧٠ | ما جاء في نفقة المطلقة وسكتها | على أنفسهن |
| ٤٧٤ | ما جاء في نفقة المختلعة والمباراة وسكتها | ٤٦١ ما جاء في علة الصبي الصغيرة من الطلاق |
| ٤٧٥ | ما جاء في نفقة المتوفى عنها زوجها وسكتها | والوفاة في بيتها |
| ٤٧٧ | ما جاء في سكتي الأمة وأم الولد | ٤٦٢ ما جاء في علة الأمة والنصرانية في يوتهما |
| ٤٧٨ | ما جاء في سكتي المرتلة | ٤٦٣ ما جاء في خروج المطلقة بالنهار والمتوفى |
| ٤٧٩ | ما جاء في سكتي امرأة العتق | عنها زوجها وسفرهما |
| ٤٧٩ | ما جاء في الاستبراء | ٤٦٤ ما جاء في ميت المطلقة والمتوفى عنها |
| ٤٨١ | ما جاء في العبد للأفون له في التجارة | زوجها في بيتها |
| | يعتق وله أم ولد قد ولدت منه قبل أن | ٤٦٦ ما جاء في رجوع المطلقة والمتوفى عنهن |
| | يعتق أو أعتق وفي بطنها منه ولد | أزواجهن إلى يوتهن يعتدن فيها |

MALIK B. ANAS

Died 179 H.

**AL - MUDAWWANA
AL - KUBRA**

Vol II

New reprint by offset

Dar SADER, Publishers

P. O. B. 10

BEIRUT - Lebanon